المركز القومى للترجمة

صعود الصين

تحرير:

مايكل إى. براون

أوين آر. كوتى

شين إم. لين -چونز

ستيڤين إى. ميللر

ترجمة:

مصطفى قاسم

مراجعة وتقديم:

السيد يسين

المشروع القومى للترجمة

1488


مكتبة
طريق العلم



أعلن نمو الصين الاقتصادى القوى، فى الثمانينيات والتسعينيات، عن ظهورها كقوة عظمى فى السياسة الدولية. ومع اتساع اقتصادها، بدت الصين مهيأة لأن تصبح ثانى أكبر اقتصاد فى العالم، وفى غضون ذلك شرعت الصين فى تحديث جيشها وفى تبنى موقف دبلوماسى أكثر توكيدية. ونتيجة لذلك انبرى كثير من المراقبين فى الجدل حول النتائج الدولية لصعود الصين. فأخذ البعض يدفع بأن الصين سوف تشكل تهديداً للسلام والأمن فى شرق آسيا، بل ذهب نفر غير قليل من هؤلاء إلى أن حرباً باردة جديدة ستنشب بالتأكيد بين بكين وواشنطن. وفى المقابل يدفع آخرون بأن الصين القوية ستكون مسالمة ولن تشكل خطراً على الأمن الدولى. ويتفق الطرفان مع ذلك على أن الصين لا يمكن تجاهلها. يقدم هذا الكتاب تقييماً لقدرات الصين المتنامية ونواياها ويعرض الجدل حول التأثير الذى سيترتب على صعود الصين على الأمن فى منطقة شرق آسيا - المحيط الهادى ويقدم سياسات للتعامل مع الصين.

ويأخذ المؤلفون النقاش حول الصين بعيداً عن الشعارات والقوالب النمطية التى ميزت معالجة هذا الموضوع من قبل، وتلك المراجعة الواقعية الصارمة لقدرات الصين العسكرية والدبلوماسية تساعد فى تبديد التصريحات التى لا تخلو من شطط من جانب أولئك الذين "يشيطنون" الصين لكنها تحذر، فى الوقت نفسه، من أن الصين قد تصبح قوة مزعجة، وهو ما يؤكد ضرور التخطيط السياسى المتأنى.

تصميم الغلاف: تامر زيدان

صعود الصين

المركز القومى للترجمة
إشراف: جابر عصفور

- العدد: 1488
- صعود الصين
- نخبة
- مصطفى قاسم
- السيد يسين
- الطبعة الأولى 2010

هذه ترجمة كتاب :

The Rise of China

Edited by Michael E. Brown, Owen R. Cote,

Sean M. Lynn-Jones and Steven E. Miller

The contents of this book were first published in International Security (ISSN 0162-2889), a Publication of The MIT Press under sponsorship of the Belfer center for Science and International Affairs at Harvard

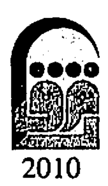
شارع الجبلاية بالأوبرا – الجزيرة – القاهرة ت: ٢٧٣٥٤٥٢٤-٢٧٣٥٤٥٢٦ فاكس: ٢٧٣٥٤٥٥٤

EL Gabalaya st. Opera House، El Gezira، Cairo,

E-mail: egyptcouncil@yahoo.com Tel: 27354524 - 27354526 Fax: 27354554

صعود الصين

تحرير : مايكل إى. براون
أوين آر . كوتى
شين إم. لين-جونز
ستيفين إى. ميلر
ترجمة : مصطفى قاسم
مراجعة وتقديم : السيد يسين



2010

بطاقة الفهرسة
إعداد الهيئة العامة لدار الكتب والوثائق القومية
إدارة الشئون الفنية

صعود الصين/ تحرير: مايكل إى. براون، أوين أر. كوتى شين إم. بين - جونز، ستيفين إى. ميللر، ترجمة: مصطفى قاسم مراجعة وتقديم: السيد يسين.
ط ١ - القاهرة : المركز القومي للترجمة ، ٢٠١٠
٤٨٠ ص، ٢٤ سم
١ - الصين- تاريخ - العصر الحديث- القرن العشرين
(أ) إى. براون؛ مايكل (تأليف)
(ب) قاسم؛ مصطفى (مترجم)
(جـ) يسين؛ السيد (مراجع ومقدم)
(د) العنوان ٩٥١,٠٤

رقم الإيداع: ١٧٥٦٠ / ٢٠٠٩
الترقيم الدولى: I.S.B.N 978 -977 -437 -564- 4
طبع بالهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية

المحتويات

الفصل الأول :

تقديم

السيد يسين

ليس هناك أدنى مبالغة لو أكدنا أن صعود الصين إلى ذروة التقدم الاقتصادى، وقمة التطور المعرفى المدعوم بقوة عسكرية حديثة، تمثل إحدى القصص المؤثرة التى ترقى إلى مستوى الأساطير السياسية المعاصرة، والنماذج البارزة للتحديث المبهر.

ولا يمكن الحديث عن الصين باعتبارها صعدت إلى قمة من قمم النظام الدولى المعاصر بغير استحضار كتاب "صعود وسقوط القوى العظمى من عام ١٥٠٠ حتى عام ٢٠٠٠" للمؤرخ الأمريكى "بول كيندى".

لقد نشر "كيندى" كتابه عام ١٩٨٧، أى قبل أحداث سبتمبر الإرهابية بسنوات، وتنبأ فيه بسقوط الإمبراطورية الأمريكية بالمعنى التاريخى للكلمة، بما يعنى اضمحلال قوتها تدريجيًا نتيجة عوامل داخلية بنيوية من ناحية، ونظرًا لصعود قوى عظمى منافسة مثل الصين.

والواقع أن العالم لم يكد يفيق من صدى أحداث يوم الهول العظيم، ونعنى أحداث سبتمبر الإرهابية التى ألمت بالولايات المتحدة الأمريكية شعبًا وحكومة، حتى تصاعدت عديد من الأسئلة التى سبق لها أن ترددت مع نهاية القرن العشرين، حول استمرار القوة الأمريكية أو اضمحلالها فى العقود القادمة، بالمعنى التاريخى لكلمة الاضمحلال، الذى هو المصير الحتمى لأى إمبراطورية!

صيغت هذه التساؤلات فى بداية القرن الحادى والعشرين حين أثار بعض الباحثين هذا السؤال: هل سيكون هذا القرن أمريكيًا، أم أن هناك من الشواهد ما يدل على أن مرحلة الاضمحلال النسبى للامبراطورية الأمريكية قد بدأت لأسباب شتى؟

ويلفت النظر أولاً أن "بول كيندى" إذا نظرنا للعنوان الفرعى لكتابه، يشير إلى أن مؤلفه أراد أن يعطى لنفسه مجالاً تاريخيًا واسعًا لاختبار أطروحته الرئيسية، والتى مفادها أنه إذا زادت الالتزامات الاستراتيجية للدولة العظمى على إمكانياتها الاقتصادية فإنها تسقط، بالمعنى التاريخى للكلمة، بمعنى الاضمحلال التدريجى لقوتها. وقد دلل "كيندى" على صدق مقولته حين اختبرها بالنسبة لامبراطوريات متعددة، سبق لها فى عصور شتى أن صعدت صعودًا بارزًا، ومارست هيمنتها على العالم، ثم ما لبثت أن لحقتها عوامل التفكك.

غير أن "كيندى" فى تحديد الفترة الزمنية لبحثه من عام ١٥٠٠ حتى عام ٢٠٠٠، مع أن كتابه صدر عام ١٩٧٨، (ومعنى ذلك أنه انتهى من كتابه حوالى عام ١٩٧٥)، يكون فى الواقع قد تحول بوعى من كونه مؤرخًا مقتدرًا يتقن التعامل مع الحقيقة التاريخية، إلى باحث مستقبلى أراد أن يمد بصر استشرافه لكى يتحدث عن خمسة عشر عامًا تلت انتهائه من كتابه. وأهمية هذا المسلك أنه يسمح له بأن يستخلص من خيوط التفاعلات الدولية المتشابكة تنبؤًا باضمحلال القوة الأمريكية فى العقود التالية، وهو التنبؤ الذى أثار عليه الدوائر الرسمية فى واشنطن! ولم يكن هذا غريبًا، فها هو مؤرخ معترف به يحترف تدريس التاريخ فى جامعة "ييل" العريقة، يفاجئ زعماء الإدارة الأمريكية بأن القوة العظمى المهيمنة للولايات المتحدة الأمريكية إلى زوال! وينبغى أن نلتفت إلى أن كيندى صاغ تنبؤه المثير فى الوقت الذى كان فيه الاتحاد السوفيتى قائمًا، وإن كانت بوادر التفكك كانت قد بدأت تفعل فعلها فى جسده المترنح. ولكنه استخلص تنبؤه بعد دراسة دقيقة مقارنة للإمكانيات والقدرات السوفيتية والصينية واليابانية والأمريكية، واعتمد فى ذلك على مؤشرات كمية وكيفية.

وقد يكون مناسبًا أن نثير السؤال التقليدي: هل يصلح المؤرخ لكي يكون باحثًا مستقبليًا يصوغ الفروض والاحتمالات عن فترات مقبلة لم تتضح ملامحها وسماتها بعد؟ هناك إجابة معروفة على السؤال، مفادها أن المؤرخ بحكم دراسته المنهجية للماضي هو أقدر الناس على التنبؤ بالمستقبل، على أساس استخلاصه للدلالات المهمة من عبر التاريخ. غير أن هناك إجابة مضادة مبناها أن المؤرخ ليس مؤهلاً لتحليل الحاضر الزاخر بالتفاعلات، لأن تدريبه الأكاديمي لا يسمح له إلا بتطبيق المنهج التاريخي، معتمدا في ذلك أساسًا على الوثائق، لاستخلاص ما يطلق عليه وإن كان مختلفًا بشأنه "الحقيقة التاريخية". غير أن هناك عددًا من المؤرخين اللامعين تحدوا في الواقع – بحكم القدرة النافذة على الاستبصار والاستشراف – هذه الحدود التي أراد المعترضون أن يقيموها لتمنع حركة المؤرخ وامتداد بصره إلى المستقبل.

ولعل من أبرزهم جميعًا المؤرخ الإنجليزي الشهير "إريك هوبزاوم" صاحب المرجع المثير "عصر النهايات القصوى: وجيز القرن العشرين ١٩١٤ – ١٩٩١"، والذي صدر في لندن عام ١٩٩٤، وترجمه ترجمة رائعة هشام الدجاني، وصدر في عدة أجزاء عن منشورات وزارة الثقافة السورية عام ١٩٩٧.

هذا المرجع الفريد عن تاريخ القرن العشرين، الزاخر بالاستبصارات العميقة، يعد مثالاً نموذجيًا للتاريخ التأويلي، الذي لا يقنع فيه المؤرخ بسرد الأحداث التاريخية، كما تفعل عديد من الكتب الفرنسية والإنجليزية التي صدرت لتؤرخ للقرن العشرين، وإنما هو يتجاوز ذلك بمراحل لأنه يتعقب "دهاء التاريخ " في كل منعطف، ويستخلص المعنى والدلالة لكل حدث، ليس ذلك فحسب وإنما يعطي الحكم التقييمي الإجمالي للقرن العشرين، حين يقارنه بالقرون السابقة. ويصل "هوبزاوم" إلى ذروة الإبداع الفكري حين يضع يده على الملامح الأساسية التي ستتسم في رأيه بدايات القرن الواحد العشرين.

وقد أتيح له على كل حال أن يلعب دور الباحث المستقبلى فى الحوار الممتد الذى أجراه معه الكاتب الإيطالى "أنطونيو يوليتو" والذى صدر فى باريس عام ١٩٩٩ بعنوان " رهانات القرن الواحد والعشرين" عن دار نشر كومبلكس. فى هذا الكتاب يستند هوبزاوم إلى معرفته التاريخية العميقة لكى يمد بصره الثاقب إلى المستقبل.

وهكذا فعل بإبداع حقيقى "بول كيندى" فى نهاية كتابه الشهير. ففى الفصل الثامن والأخير نجد عنوانه الدال" إلى القرن الحادى والعشرين" ويبدأه بفقرة ممتعة فكريًا حقًا، يعطى لها عنوانًا هو " التاريخ والتأمل".

يقول كيندى مفتتحًا هذا الفصل المثير الذى ضمنه تنبؤاته بشأن اضمحلال القوة الأمريكية "إن عنوان الفصل بذاته يتضمن ليس فقط تغييرًا فى نمط سرد الأحداث، ولكن أيضًا تغييرًا فى منهج البحث" ويدلل على رأيه بأنه حتى الماضى القريب يعد تاريخًا، على الرغم من أن مشكلات التحيز والرجوع إلى المصادر تؤدى إلى أن مؤرخ الحقبة السابقة يجد أحيانًا صعوبة التمييز بين العرضى والأساسى من الأحداث، فإنه يعد ما يزال يبحث فى حدود تخصصه الأكاديمى وهو التاريخ.

ولكن – يقول كيندى – أن يخوض المؤرخ فى موضوع كيف يمكن للحاضر أن يتطور فى المستقبل، حتى لو اعتمد فى ذلك على اتجاهات بارزة مازالت تشق طريقها لتشكيل الأحداث، فإن ذلك لا يعطيه الحق فى أن يزعم أنه يتحدث عن "حقيقة تاريخية".

لأن مثل هذه الكتابات لم تعد تستند – كما هو الحال فى الكتابة التاريخية – على الدراسات والأبحاث والوثائق المؤرشفة، وإنما تنتقل إلى مجال التنبؤات الاقتصادية والاستشرافات السياسية، مما يطرح قضية مدى صدقها **Validity**، هذا الصدق الذى يفترض فى الكتابات التاريخية التقليدية الموثقة، والمعتمدة على المنهج التاريخى بمعناه الدقيق. ذلك لأنه ليس هناك من يستطيع الحديث بثقة عن المستقبل. فالأحداث غير المتوقعة، وتجمد تيار معين كان قد بدأ يشق طريقه ويشكل الأحداث، يمكن له أن يدمر أى تنبؤات مهما بدت فى وقتها لها منطقها ووجاهتها.

كل هذا كان مقدمة أشبه ما تكون باعتذار ضمنى للقارئ، يقرر فيه المؤرخ "بول كيندى" أن مادة هذه الفصل التى تقوم على التنبؤ بالمستقبل، ليست سوى اجتهادات مؤقتة تقوم على استخلاصات سائغة فى مجال الاقتصاد والاستراتيجية، بناء على مؤشرات كمية وكيفية، بدون الزعم أن هناك ضمانات تؤكد أنها ستحدث.

ويحدد "كيندى" من بعد معالم منهجه، فيقرر أن أفضل طريقة للنظر إلى ملامح المستقبل هى أن تنظر للخلف بشكل مركز، لكى تتابع عملية صعود وسقوط القوى العظمى عبر القرون الخمسة الأخيرة. والفكرة الأساسية التى يصدر عنها الباحث هو أن هناك ديناميكية خاصة بالتغير تقودها أساسًا التطورات الاقتصادية والتكنولوجية، تؤثر لا محالة على الأبنية الاجتماعية والأنظمة السياسية، والقوة العسكرية، وعلى وضع الدول والامبراطوريات. غير أن سرعة هذا التغير الاقتصادى الكونى الشامل ليست لها صيغة واحدة، وذلك لسبب بسيط مؤداه أن مراحل التجديد التكنولوجى والنمو الاقتصادى هى بذاتها غير منتظمة، ولأنه يحكمها ظروف المخترع الفرد، والمنظم الاقتصادى المبادر، وكذلك ظروف المناخ وشيوع الأمراض، ووقوع الحروب، واعتبارات الجغرافيا والإطار الاجتماعى، وغيرها من العوامل المتشابكة. وقد لوحظ أيضًا أن المناطق والمجتمعات المختلفة عبر العالم، لها معدلات فى التغير قد تكون سريعة أو بطيئة. ويتوقف ذلك ليس فقط على تأثير الأنماط المتغيرة للتكنولوجيا والإنتاج والتجارة، ولكن أيضًا على درجة استقبالها وتلقيها لهذه الأنماط الجديدة، التى تؤدى إلى زيادة المخرجات وتنمية الثروة. ويكفى فى هذا الصدد للتدليل على صدق هذه المقولة المقارنة بين مصر واليابان اللتين بدأتا التحديث فى نفس الحقبة التاريخية تقريبًا، لنعرف كيف استطاعت اليابان التمثل السريع للتكنولوجيا وطريقة التنظيم الاقتصادى الغربية، فى حين تخلفت مصر فى مضمار سرعة التمثل والتأسيس والتطوير.

والأطروحة الثانية "لبول كيندى" أن اختلاف معدلات النمو الاقتصادى عادة ما يكون لها آثار طويلة المدى على القوة العسكرية النسبية والموقع الاستراتيجى للدول المنتظمة فى إطار نظام عالمى.

لم تكن هذه الإشارات المهمة إلا مقدمات لنظرية بول كيندى فى صعود وسقوط القوة العظمى، التى تحتاج إلى مناقشة فى ضوء نظريات أخرى أحدث، حاولت أن تتجاوز حدود وقصور نظريته، ولعل أبرزها أنه ركز على عوامل قوة الدولة العظمى، غير أنه أغفل المصداقية الأخلاقية للامبراطورية، والتى حين تختل لابد لها أن تؤدى بها إلى الاضمحلال، بالمعنى التاريخى للكلمة.

وإذا كان "كيندى" قد تنبأ باضمحلال الامبراطورية الأمريكية، فإن هذه النبوءة هى الوجه الآخر لصعود الصين فى سلم النظام الدولى. والسؤال المحورى هو كيف استطاعت الصين أن تخوض محيط التحديث الزاخر بالتحديات والمشكلات، وأن تنجح فى أن تصبح فى مقدمة القوى الاقتصادية فى العالم.

للإجابة على هذا السؤال المهم يمكن أن نطالع مرجعًا بالغ الأهمية كتبه مفكر صينى مرموق هو "ووبن" وعنوانه "الصينيون المعاصرون: التقدم نحو المستقبل انطلاقًا من الماضى" (انظر الكتاب المنشور فى سلسلة عالم المعرفة رقم ٢١٠، ١٩٩٦) وترجمه من الصينية إلى العربية ترجمة ممتازة د. عبد العزيز حمدى أستاذ اللغة الصينية.

فى هذا الكتاب وهو أشمل دراسة معاصرة عن الصين، لأنه تناول مختلف الجوانب التاريخية والسياسية والاقتصادية والثقافية، نجد فى المبحث الثانى من الباب الثالث وعنوانه "القرن العشرون يعيد رسم الصورة النموذجية للصينيين "مبحثًا مهمًا بعنوان التحديث: الموضوع الرئيسى للصين فى القرن العشرين".

فى هذا البحث يطرح "ووبن" سؤالاً محوريًا الإجابة عليه يمكن أن تساعدنا فى فهم ظاهرة صعود الصين.

وهو "ما معنى التحديث؟ وكيف نستطيع استخدام هيكل مفاهيم التحـديث لتفـسير مغزى القيم التاريخية والمستقبلية وإدراكها والتمكن منها فى "صين" القرن العشرين؟

أو تقول: كيف نتمكن من الاتجاه الكبير لحركة التحديث وسط تطورات الثقافة الصينية الاجتماعية وتغييراتها فى القرن العشرين؟"

وفى إجابة عن السؤال يقرر:

"أن التحديث هو عملية استخدام الناس للعلوم والتكنولوجيا الحديثة، والتحـسن الشامل لأحوال حياتهم المادية والمعنوية، إنها عملية التغييرات الاجتماعية العميقـة والتحولات الثقافية الاجتماعية التى تتسم بالمضمون الثرى والاتجاهات والمستويات المتعددة، كما أنها عملية تقدم مجتمع من ما قبل التحديث إلى مجتمع التحديث".

وينتقل المؤلف إلى تعداد سبع سمات رئيسية لمضمون التحديث وهى التصنيع والفاعلية والديمقراطية والمشاركة العامة، ومدينة الريف وإقامة نظام إدارة متعـدد الطبقات، وإحداث تغييرات فى الهيكل الاجتماعى، ونشر الثقافة وتحـديث البـشر، وأخيرًا تحديث أسلوب الحياة.

وقد وفقت الصين توفيقًا شديدًا فى تحقيق هذه الأهداف السبعة للتحديث، وهـذا ما يفسر لنا الصعود الصينى فى مضمار التنمية، وفى سلم النفوذ الدولى.

أردنا مما سبق أن يكون مدخلاً لتقديم كتاب "صعود الصين الذى حرره "مايكل براون" وآخرون، وقام بترجمته ترجمة ممتازة ناصعة المترجم القـدير الـدكتور مصطفى قاسم صاحب الترجمات المتميزة فى موضوعات شتى. وهذا الكتاب فـى الواقع دراسة استراتيجية متميزة للصين، وهو منقسم إلى ثلاثة أجزاء.

الجزء الأول وعنوانه "تقييم قدرات الصين ونواياها" **والجزء الثانى وعنوانه** "الصين وأمن آسيا-المحيط الهادى".

والجزء الثالث عنوانه "اختيارات للسياسة نحو الصين" وينقسم كل قسم إلى فصول وكتب كل فصل خبير متخصص.

وتبدو أهمية الكتاب فى كونه يرسم صورة واقعية للوضع الاستراتيجى للصين، مما يسمح بالتنبؤ بصعودها التدريجى فى سلم النظام الدولى، مما سيساعد فى العملية التاريخية الكبرى التى تتمثل فى الانتقال من النظام الأحادى القطبية الذى تنفرد فيه الولايات المتحدة الأمريكية بالهيمنة بمفردها على العالم، إلى عالم ثنائى القطبية ستصبح الصين أحد مراكزه الكبرى.

ومما يلفت النظر حقًا أن الفكر الاستراتيجى الصينى قد بلور نظرية متكاملة عن تعددية الأقطاب، ويرى أن هذا النظام الدولى القادم سيتشكل من سبع دول كبرى بالإضافة إلى عدة دول فى المستوى الوسيط، ستتشكل من دول بارزة فى كل قارة من قارات العالم، ثم مجموعة من الدول الصغرى.

إن كتاب "صعود الصين" يعد إضافة قيمة للمكتبة العربية.

السيد يسين

أستاذ علم الاجتماع السياسى

القاهرة فى ٦ يونيو ٢٠٠٩

مقدمة

سين لين ـ جونز

Sean M. Lynn-Jones

كانت الطفرات المفاجئة فى قوة الصين الاقتصادية والسياسية من بين أهم التغيرات فى السياسة الدولية فى عقدى الثمانينيات والتسعينيات. فإقليم الصين الشاسع وعدد سكانها الضخم جعلا منها قوة عظمى ممكنة على مدى عقود، فيما لم تقترب هذه الإمكانية من التحقق على أرض الواقع إلا عندما بدأت الصين برنامجا طموحا للإصلاح الاقتصادى والتحديث فى السبعينيات والثمانينيات. فقد تضاعف الناتج المحلى الإجمالى GDP للصين أكثر من أربعة أضعاف بين عامى ١٩٧٨ و١٩٩٩. وثمة مؤشرات اقتصادية أخرى، مثل مستويات التجارة واحتياطى العملات الأجنبية، قفزت هى الأخرى لأعلى. وفى غضون ذلك شرعت الصين فى تحديث قواتها المسلحة وشراء أسلحة متقدمة من دول أخرى.

وقد أثار صعود الصين الجلى جدلاً كبيرا بين الدارسين وصناع السياسات والصحفيين. وبرزت أربعة موضوعات، على الأقل، فى هذا الجدل حول مضامين ونتائج صعود الصين.

أولاً كم تبلغ قدرات الصين الاقتصادية والعسكرية؟ إزاء هذا السؤال استقرأ بعض المراقبين الاتجاهات الحديثة وخلصوا إلى أن الصين ستصبح قوة عظمى بدرجات غير مسبوقة فى أوائل القرن الحادى والعشرين. من ذلك مثلاً أن لى كوان يو Lee Kuan Yew رئيس وزراء سنغافورة السابق صرح بأنه "من

غير الممكن أن ندعى أنها [الصين] مجرد لاعب آخر كبير فحسب. إنها اللاعب الأكبر فى تاريخ الإنسان"[١]. بينما يدفع آخرون بأن ثمة خطرًا من أن تصبح الصين قوة مهيمنة فى شرق آسيا[٢]. وفى المقابل يشكك بعض المحللين فى حجم الزيادة فى قوة الصين. فجيرالد سيجال Gerald Segal مثلاً يدفع بأن نمو الصين الاقتصادى بولغ فيه بفعل الإحصاءات المضللة، مؤكدًا أن الصين فى الحقيقة "قوة متوسطة من الصف الثانى" لا يجب النظر إليها كقوة عظمى ممكنة. ويجادل سيجال بأنه "فى الحقيقة يمكن النظر إلى الصين بدلاً من ذلك بوصفها قوة نظرية، أى دولة وعدت بالكثير على مدى السنوات الـ ١٥٠ الأخيرة، لكن أملها كان يخيب دائمًا"[٣]. يكشف هذا الجدل أن كثيرًا من تقييمات القدرات الصينية تعتمد على تقديرات الاتجاهات الاقتصادية الحالية التى قد تستمر أو لا تستمر.

ثانيًا على ما ينطوى نمو القوة الصينية (إذا كانت تنمو فعلاً) بالنسبة للسلام واستقرار النظام الدولى؟ يدفع بعض منظرى العلاقات الدولية بأن صعود قوة عظمى جديدة يؤدى فى الغالب إلى حرب، سواء لأن القوة الصاعدة تستخدم القوة لتغيير النظام الدولى لينسجم مع مصالحها أو لأن القوة العظمى القائمة تشن حربًا وقائية للحفاظ على مكانتها وهى ما تزال قادرة على ذلك[٤]. ينطوى هذا المنظور النظرى على أن صراعًا، وربما حربًا، يحتمل أن يحدث بين الولايات المتحدة والصين. بينما يشير مراقبون آخرون إلى النهاية السلمية للتنافس الأمريكى السوفيتى كدليل على أن القوى العظمى يمكن أن تصعد وتهبط دون إثارة حروب كبرى.

ثالثًا ما هى نوايا الصين؟ هل تسعى الصين بقوة لأن تتحدى وتغير النظام الدولى؟ ليس ثمة إجماع على هذين التساؤلين، إذ يرى بعض المراقبين أن الصين سوف تسعى على الأغلب لأن يكون لها تأثير أكبر فى شرق آسيا. فعلى خلاف الاتحاد السوفيتى لن تدخل الصين فى منافسة أيديولوجية عالمية مع الولايات المتحدة. وفى المقابل يدفع المراقبون الأكثر تشاؤمًا بأن الصين أظهرت ميلاً إلى

استخدام القوة، وتعتقد أنها كانت مرارًا ضحية لأعمال عدوانية ومُذلة، وسوف يؤكد بقوة ادعاءاتها بضم تايوان وجزر سبراتلى* وجزر دياويو أو سنكاكيو**. يذهب هذا التحليل المتشائم إلى أن الصين ستدخل فى صراع مع الولايات المتحدة لأن واشنطن ستحاول حماية تايوان من التهديدات الصينية وسوف تصطدم مع الصين بسبب ادعاءات بكين فى المناطق الأخرى.

رابعًا كيف يجب أن تتعامل الولايات المتحدة والدول الأخرى مع تنامى قوة الصين؟ فى منتصف التسعينيات كان المعلقون الأمريكيون يتجادلون حول ما إذا كان يجب على الولايات المتحدة أن تتبنى سياسة احتواء أم إشراك نحو الصين. ومع أن محتوى هذين البديلين لم يكن واضحًا فى أغلب الأحيان فقد كان الاحتواء containment ينطوى عادة على التعامل مع الصين باعتبارها خصمًا عسكريًا

---

* جزر سبراتلى Spratly Islands مجموعة من أكثر من ٥٥٠ جزيرة فى بحر الصين الجنوبى تقع بين الفلبين وفيتنام وتكَون معًا ما لا يزيد على خمسة كيلومترات مربع من اليابسة تنتشر على أكثر من ٤٠٠ ألف كيلو متر مربع. تلك الجزر قليلة القيمة الاقتصادية، لكنها مهمة فى ترسيخ الحدود الدولية وهى غير مأهولة، لكنها تمتلك مصايد أسماك غنية وتشير المسوح الأولية إلى احتمال وجود بترول وغاز طبيعى فيها. تقع ٤٥ من هذه الجزر تحت سيطرة قوات عسكرية محدودة من الصين وماليزيا والفلبين، بينما أسست بروناى منطقة صيد فى مواجهة الجزر لكنها لم تعبر عن أية ادعاءات بأى منها. وعمومًا فإن مجموعة جزر سبراتلى محل نزاع بين سلطنة بروناى وماليزيا والصين والفلبين وفيتنام [المترجم].

** جزر دياويو أو سنكاكيو Diaoyu (Senkaku) Islands مجموعة من الجزر غير المأهولة المتنازع عليها تقع فى شمال شرق تايوان غرب أوكيناوا مباشرة وشمال نهاية جزر ريوكيو فى بحر الصين الشرقى مباشرة. تسيطر اليابان على هذه الجزر وتطالب بها الصين. [المترجم].

ممكنًا، ولذلك تحاول هذه السياسة أن تحد من نموها الاقتصادى، وتقيد حصولها إلى التكنولوجيا العسكرية، وتعاقب الصين على انتهاك حقوق الإنسان، وتقوى تحالفات أمريكا وقدراتها العسكرية الموجهة ضد الصين. وعلى الجانب الآخر تستلزم سياسة الإشراك engagement التفاعل الاقتصادى المتواصل مع الصين وجهود إعطاء الصين "مقعدًا على الطاولة" فى المؤسسات الدولية المهمة. ويأمل أنصار الإشراك أن تشجع هذه السياسات الصين على أن تتحرر داخليًا وأن تتجنب السلوك الدولى العدوانى. على الرغم من تأكيد الدارسين والمحللين على مزايا كل من هذين المدخلين تضمنت السياسة الأمريكية عناصر من كليهما.

يضم هذا الكتاب مقالات تعالج هذه الموضوعات بالتفصيل. تقدم المقالات الأربعة الأولى منظورات حول قوة الصين واتجاهاتها نحو العالم، إذ تعمل النظر فى قدرات الصين الإجمالية، وقوتها العسكرية ونواياها الظاهرة ومدركاتها للعالم. وهذه المقالات معًا تقدم تقديرًا دقيقًا لصعود الصين ونتائجه.

فى "توقعات باهرة: تفسير وصول الصين" يبحث أفيرى جولدشتاين مضامين ونتائج تنامى قوة الصين السياسية والاقتصادية والعسكرية، دافعًا بأن المقاييس الموضوعية تكشف أن الزيادة فى قدرات الصين ما زالت، متواضعة وأن الزيادات المستقبلية ربما لن تكون بالحجم الذى يتوقعه كثير من المراقبين. ويذهب جولدشتاين أيضًا إلى أن قوة الصين الصاعدة ليس من الحتمى أن تهدد الاستقرار الدولى.

تكشف الإحصاءات أن قوة الصين تنامت بشكل مثير. فالناتج المحلى الإجمالى للصين تضاعف فى الثمانينيات، وزاد أكثر من ضعفين فى التسعينيات. كما نما فائضها التجارى واحتياطياتها من العملات الأجنبية مع توسع صادراتها من المنتجات الاستهلاكية. وينبه جولدشتاين إلى أن قوة الصين العسكرية لم تنم بشكل واضح. فعلى مدار التسعينيات كانت الزيادة فى الإنفاق العسكرى تذهب فى أغلب الأحيان إلى تمويل العمليات والصيانة، وليس امتلاك أسلحة أكثر تقدمًا.

علاوة على أن معظم القوات الصينية ليست مدربة أو مجهزة لحرب حديثة متقدمة تكنولوجيًا. صحيح أن الصين بدأت فى استيراد أسلحة متقدمة، لكنها ربما لا تستطيع أن تدمجها فى قواتها وتستخدمها بشكل فعال.

ويجادل جولدشتاين بأن قدرات الصين العسكرية يجب أن تُقيَم فى ضوء خصوم بكين المحتملين: رابطة شعوب جنوب شرق آسيا ASEAN وتايوان واليابان والولايات المتحدة. وتلك الدول لها خبرة أكبر مع الأسلحة المتقدمة، وفى أغلب الحالات طورت قدراتها العسكرية ردًا على نمو الصين العسكرى. ومع أن رابطة شعوب جنوب شرق آسيا وتايوان قد لا تستطيع هزيمة الصين، فإن قواتها تجعل من الصعب والمكلف جدًا على الصين أن تشن عمليات عسكرية هجومية فى بحر الصين الجنوبى أو عبر مضيق تايوان. وبالنسبة للولايات المتحدة فإن قدرات الصين متخلفة جدًا، مع أن التحديث الصينى حرم واشنطن من خيار التدخل العسكرى الحاسم والخالى من المخاطر فى شرق آسيا.

وعلى اعتبار القيود التى تحد من قوة الصين لماذا إذن يستنتج كثير من المراقبين أن الصين تصعد بسرعة كبيرة إلى مصاف القوة العظمى؟ عن هذا التساؤل يقدم جولدشتاين خمس إجابات.

أولاً: كانت الصين تاريخيًا توضع فى مكانة القوة العظمى، حتى عندما كانت تفتقر إلى القدرات اللازمة لذلك. وقد صُوِرت الصين كقوة عظمى فى أثناء الحرب العالمية الثانية والحرب الباردة، وهو ما خلق إحساسًا بتوقعات غير قابلة للتحقق.

ثانيًا: يبدو نمو الصين الأخير مثيرًا بشكل خاص وذلك لأنها بدأت من موقع منخفض. فقد كانت الصين دولة فقيرة جدًا فى نهاية السبعينيات وظلت قواتها المسلحة متخلفة. وربما بدا نمو الصين أكثر سرعة لأنها بدأت من نقطة بداية منخفضة، وهو ما خلق انطباعًا بأن هذا النمو يمكن أن يتواصل إلى أن تصل الصين إلى مصاف القوى الكبرى.

ثالثًا: يشير برامج التحديث العسكرى الصينى إلى أن الصين تخطط لإظهار قوتها وتأثيرها. فبكين تمتلك صواريخ بالستية ورءوسًا حربية نووية استراتيجية وقوات جوية وبحرية تعد أدوات تقليدية للقوى العظمى الساعية إلى إظهار قوتها.

رابعًا: أدى التغيير فى طريقة حساب الناتج المحلى الإجمالى للصين إلى المغالاة فى زيادة قوة الصين الاقتصادية. ففى عام ١٩٩٣ بدأ صندوق النقد الدولى فى حساب الناتج المحلى الإجمالى على أساس تعادل القوة الشرائية purchasing power parity (PPP) بدلاً من أسعار الصرف الحالية. ونتيجة لذلك قفزت الصين من الترتيب العاشر إلى الثالث فى قائمة الاقتصادات الأكبر فى العالم، لا يسبقها فى ذلك إلا اليابان والولايات المتحدة. على الرغم من أن هذا التغيير لم يكن انعطافًا إحصائيًا فحسب، لأن طريقة تعادل القوة الشرائية عكست بدقة أكبر حيوية الصين الاقتصادية، فقد أعطى هذا التغيير انطباعًا بصعود سريع جدًا من جانب الصين.

وأخيرًا فإن عودة دبلوماسية المواجهة والتهديدات العسكرية بين الصين وتايوان فى عامى ١٩٩٥ و١٩٩٦ أضاف إلى الانطباع بأن الصين حلت محل الاتحاد السوفيتى بوصفها التهديد العسكرى الرئيسى للولايات المتحدة.

ومع نمو اقتصادها فى الثمانينيات والتسعينيات بدأت الصين تنظر إلى نفسها كلاعب رئيسى فى الدبلوماسية الاقتصادية الدولية. ويشير جولدشتاين فى ذلك إلى أن الصين سعت لأن تنضم إلى منظمة التجارة العالمية WTO بشروطها وقاومت الضغوط الاقتصادية الأمريكية. كما أخذت بكين تنظر إلى نفسها على أنها آمنة عسكريًا بدرجة أكبر منذ نهاية الحرب الباردة، إذ لم تعد فى حاجة إلى مصادقة إحدى القوتين العظميين كحليف ضد الأخرى.

وقد ازداد تعقد تقييم الصين قدرات الصين الفعلية، فى مقابل قدراتيا المدركة، بسبب غياب "اختبارات القوة" فى الفترة الأخيرة، أى الأزمات والحروب التى تعطى الفرصة لتقييم القدرات والإرادة. كانت أمثال هذه الاختبارات متواترة فى بدايات الحرب الباردة (مثال ذلك الحرب الكورية والأزمات فى مضيق تايوان)، لكنها أصبحت نادرة منذ احتلال الصين لفيتنام فى ١٩٧٩. والقمع العسكرى الذى مارسته الصين ضد تايوان عام ١٩٩٦ يكشف أنها مستعدة لأن تستخدم القوة لمنع استقلال تايوان، لكنه يكشف أيضا أن قدرات الصين على إظهار القوة ضعيفة.

ومن أجل تقييم نتائج ومضامين تنامى قوة الصين يفحص جولدشتاين مزاعم خمس منظورات نظرية: نظريات علاقات القوة المتغيرة، أهمية نوع النظام، دور المؤسسات الدولية، تأثيرات الاعتماد الاقتصادى المتبادل، النتائج الاستراتيجية للثورة النووية. وتلك المنظورات النظرية تقدم تنبؤات متعارضة. فبعض نظريات علاقات القوة المتغيرة، مثلاً، تتوقع حدوث حرب كبيرة بين الصين والولايات المتحدة، بينما تذهب نظريات الاعتماد الاقتصادى المتبادل إلى أن صعود الصين المتواصل ربما يمر فى سلام.

ويخلص جولدشتاين إلى أن قدرات الصين العسكرية ستظل متخلفة عن قدرات الدول الكبرى الأخرى، خاصة الولايات المتحدة. على الرغم من أن تحديثها الاقتصادى السريع لن تكون الصين، لعدة عقود، قادرة على نشر قوات متقدمة تكنولوجيًا، وذلك لأنها تفتقر إلى البنية التحتية العلمية الضرورية. لكن الصين، مع ذلك، ستزيد من قدراتها، ومن المحتمل أن تدخل فى صراع مع دول أخرى. والسؤال المفتوح هو عما إذا كانت هذه الصراعات ستؤدى إلى حروب أم لا. على الرغم من أن نظريات كثيرة تتوقع حدوث صراع بين الصين ودول قوية أخرى، فإن هذه النظريات لا تحدد شدة هذا الصراع، وكثير منها يقترح طرقًا لتهدئة

الصراع. وعلى ضوء ذلك يصرح جولدشتاين بأن معظم المراقبين كانوا يؤكدون أكثر من اللازم على صعود الصين، ويؤكد أن سيناريو أسوأ الحالات قد يكون "حربًا باردة يسهل التعامل معها وإن كانت غير مرغوبة".

لقد تساءل الكثير من المراقبين عما إذا كان الشعور القومي المتصاعد فى الصين سيقود بكين إلى تبنى سياسة خارجية أكثر توكيدًا. فى مقالهما "الشرعية وحدود النزعة القومية: الصين وجزر ديايو" تبحث إريكا ستريكر داونز وفيليب ساوندرز ما إذا كانت الصين تتحول على نحو متزايد إلى النزعة القومية. يتقصى الباحثان سلوك الصين فى صراعيها عامى ١٩٩٠ و١٩٩٦ مع اليابان حول جزر ديايو (سينكاكيو)، ويخلصان إلى أن الصين تبنت سياسات منضبطة وأعطت الأولوية للتنمية الاقتصادية على الأهداف القومية الحادة.

يلاحظ داونز وساوندرز أن الحكومة الصينية تعتمد الآن على النزعة القومية والأداء الاقتصادى للحافظ على شرعيتها، وذلك لأن الأيديولوجيا الشيوعية قد انهارت بوصفها قوة مانحة للشرعية. وقد دخلت هذه المصادر للشرعية فى بعض الأحيان فى صراع. فمن شأن النزعة القومية المفرطة أن تدفع الصين إلى دخول الأسواق الدولية، بينما من شأن الاعتماد المفرط على الأسواق الخارجية والاستثمار الأجنبى أن يقوض أوراق الاعتماد القومية للحزب الشيوعى. وعلى الحكومة الصينية أن تدير هذه المعضلة بعناية فائقة.

إن جزر ديايو التى تطالب بها الصين وتايوان واليابان غير مأهولة، لكنها مجاورة لاحتياطيات نفطية محتملة فى بحر الصين الشرقى. تقول بكين إن هذه الجزر كان يجب أن تعاد إلى السيطرة الصينية بعد الحرب العالمية الثانية، لكن اليابان استعادت "الحقوق الإدارية" على الجزر عندما أعادت الولايات المتحدة أوكيانوا إلى اليابان عام ١٩٧٢. والولايات المتحدة من جانبها لم تأخذ موقفًا من قضية السيادة.

فى عام ١٩٩٠ ثارت أزمة على جزر ديايو عندما استعدت وكالة الأمن البحرى اليابانية للاعتراف رسميًا بفنار نصبته على الجزر جماعة يابانية يمينية. عندئذ احتجت الصين بأن هذا الاعتراف يخل بسيادتها على الجزر. وفى أثناء الحرب الكلامية الناتجة حاولت مراكب تايوانية الوصول إلى الجزر، وسيَّر المحتجون الصينيون مظاهرات معادية لليابان فى هونج كونج وتايوان والولايات المتحدة. لكن الحكومة الصينية حظرت المظاهرات وانخرطت فى دبلوماسية منضبطة مع اليابان التى كانت من أوائل الدول التى أعادت روابطها الاقتصادية مع الصين بعد اضطرابات ميدان تيانمين عام ١٩٨٩.

كانت جماعة يمينية يابانية قد نصبت فى عام ١٩٩٦ فنارًا ثانيًا ورفعت العلم اليابانى على جزر ديايو. وقد كرر وزير الخارجية اليابانى مطالبة اليابان بالجزر. وقد أصدرت الصين تحذيرات صارمة ودعت اليابان إلى السيطرة على الجماعات اليمينية، لكنها رفضت أن تجعل الصراع يؤثر على العلاقات والتجارة الصينية-اليابانية. انفجرت مظاهرات معادية لليابان فى هونج كونج وتايوان، لكن الحكومة الصينية منعت المظاهرات فى الصين. فكتب كثير من الصينيين خطابات ووقعوا التماسات تطالب بموقف صينى أكثر حزمًا، لكن الحكومة هنا أيضًا أولت التنمية الاقتصادية على النزعة القومية المتقدة.

يدفع داونز وساوندرز بأن مصالح الصين الاقتصادية ستقود بكين إلى اتباع سياسات ضبط النفس فيما يخص تايوان وجزر سبراتلى. ومع أن تطورات من نوع الفشل الاقتصادى الكبير أو المحاولات اليابانية والأمريكية لاحتواء الصين قد تدفع الحكومة الصينية إلى استنتاج أنه ليس ثمة ما تخسره بتبنى نزعة قومية شديدة بدلاً من الأداء الاقتصادى، فإلى الآن، على الأقل، ما تزال "النزعة القومية الصينية تدعو للمتابعة، لكنها بعد لا تدعو إلى القلق والحذر".

إن من علامات القوة العظمى قدرتها على نشر أسلحة متقدمة. والصين من جانبها قضت نصف قرن وهى تحاول أن تبنى قوة جوية حديثة فعالة، لكن تلك الجهود كان مصيرها حتى الآن هو الفشل. فى مقالهما "بحث الصين عن قوة جوية حديثة" يراجع جون ويلسون لويس وزو ليتاى تاريخ القوات الجوية الصينية لتحديد الأسباب وراء فشل جهود الصين والسياسات التى يمكن أن تتبعها الصين فى المستقبل. وقد وجدا أن فشل الصين المتكرر كان ناتجًا عن أسباب مختلفة فى الفترات المختلفة، وهو ما يجعل من الصعب على الصين أن تستخلص وتطبق الدروس المستفادة. وقد أكدت الصين مجددًا رغبتها فى نشر قوات جوية حديثة، لكنها قد لا تتمكن من بلوغ ذلك الهدف.

حاولت الصين لأول مرة أن تمتلك قوات جوية جاهزة للقتال فى أثناء الحرب الكورية التى تكبدت القوات الصينية فيها خسائر جسيمة بسبب الغارات الجوية الأمريكية. وعلى مدى السنوات الخمس والعشرين التالية واصلت الصين محاولة صناعة وتشغيل طائرات سوفيتية التصميم. وقد فشلت تلك الجهود نتيجة للتخطيط السيئ وقلة الموارد وإعطاء الأولوية لبناء قوة نووية استراتيجية. كما أهملت الجوية الصينية تدريب الطيارين فى ظل الفوضى التى خلقتها الثورة الثقافية، إذ أنه فى غضون الثورة الثقافية تم اضطهاد مصممى ومهندسى الطائرات باعتبارهم أعداءً أيديولوجيين. تمثلت نتيجة ذلك فى أن الصين فى منتصف السبعينيات كانت تمتلك أسطولاً من الطائرات سيئة التصميم تعانى من مشكلات تقنية حادة، وكذلك طيارين يطيرون بشكل سيئ ونادرًا ما يصيبون أهدافهم.

وفى ظل قيادة دينج زياوبنج Deng Xiaoping فى أواخر السبعينيات حاولت الصين أن تجدد قواتها الجوية. فأعلن دينج أن القوات الجوية ستأخذ أولوية أعلى، لكن هذه الجهود فشلت هى الأخرى. فالتزام الصين الدائم بالاعتماد على

الذات كان يجعلها ترفض شراء طائرات متقدمة من الدول الأخرى. وحتى عام ١٩٨٨ تقريبًا كان نصف طائرات الصين وصواريخها وأنظمة الرادار التابعة لها غير جاهزة للعمل.

جاءت حرب الخليج ضد العراق فى عام ١٩٩١ لتدفع الصين لأن تعيد النظر فى عقيدتها فى الحرب الجوية وأن تبذل جهذا أكبر للحاق بالولايات المتحدة والدول الصناعية المتقدمة الأخرى. تبنت القوات الجوية الصينية مفاهيم هجومية أكثر للعمليات الجوية، جنبًا إلى جنب مع تأسيس شبكة وطنية للدفاع الجوى. هذه التغييرات فى العقيدة الحربية كانت مصحوبة بخفض فى عدد الطائرات والأفراد. فتم الاستغناء عن كثير من الطائرات القديمة. وتحاول الصين الآن أن تبنى قاعدة تقنية وتحتية للارتقاء بقواتها الجوية، فى الوقت الذى تشترى فيه طائرات أجنبية متقدمة من روسيا. لكن حتى الآن لم تدرب بكين طيارين قادرين على خوض حروب متقدمة تكنولوجيًا، ذلك أن ٢٠,٧% من ضباطيا الجويين فقط من خريجى الجامعات. وبعد عام ١٩٩٦، عندما أصبحت تايوان بؤرة التخطيط العسكرى الصينى، أعطت بكين أولوية إضافية إلى تحديث قواتها الجوية وتحسين قواتها التقليدية عمومًا.

لماذا تواصل الصين محاولة تطوير قوات جوية حديثة فى الوقت الذى يمتلك فيه خصومها المحتملون مزايا ضخمة فى إنتاج واستخدام الطائرات المقاتلة المتقدمة؟ يشير لويس وزو إلى أن قادة الصين يشعرون بأن الصين يجب أن تمتلك قوات جوية حديثة لكى تصبح قوة عسكرية حديثة، وأن الصين يجب أن تتجاوب مع التهديدات الجوية، وأن امتلاك سلاح جوى قوى يعزز الردع النووى، وأن وجود قوات جوية فعالة سيكون ضروريًا فى أية مواجهات مستقبلية مع تايوان أو أى حرب أخرى متطورة تكنولوجيًا. ويظل من غير الواضح ما إذا كانت هذه الحجج والتطلعات إلى قوات جوية حديثة ستترجم إلى واقع على الأرض.

في مقالة "رؤى الجيش الصيني للعالم: الأمن المتناقض" يفحص ديفيد شامبو معتقدات واتجاهات جيش التحرير الشعبى People's Liberation Army (PLA) الصينى. فعلى اعتبار قوة الصين المتنامية يكون من الأهمية الكبيرة بمكان أن نفهم كيف يدرك الجيش الصينى الموقف الدولى الحالى. ويجد شامبو أن جيش التحرير الشعبى ما زال يرى تهديدات أمنية كامنة كثيرة، مع أن الصين تعيش فترة من السلام غير المسبوق. ومعلقو جيش التحرير الشعبى قلقون بشكل خاص من هيمنة الولايات المتحدة.

يبدأ شامبو بالتنبيه إلى صعوبة جمع معلومات حول رؤى العالم لدى جيش التحرير الشعبى. فالجنرالات الكبار نادرًا ما يقابلون الأجانب وغالبيتهم تفاعله محدود مع العالم الخارجى. لكن هناك، على أية حال، فرصًا أكثر للتفاعل مع الجيل القادم من القادة العسكريين الصينيين، فكثيرون منهم قضوا فترات فى الخارج ويتكلمون لغات أجنبية. ونظرًا لاستحالة مقابلة كثير من الضباط العسكريين الصينيين الكبار تعد كتب جيش التحرير الشعبى ونشراته الدورية مصدر المعلومات الأهم حول رؤى جيش التحرير الشعبى للعالم. كما أن من الممكن أيضًا مقابلة بعض ضباط المخابرات والملحقين العسكريين والموظفين بالكليات العسكرية.

يجد شامبو أن الجيش الصينى متناقض جدًا حول الأمن القومى للصين. فمن ناحية أصبح للصين الآن علاقات دبلوماسية طبيعية مع جيرانها وأصبحت حدودها آمنة. والعلاقات مع روسيا فى أفضل حالاتها منذ الخمسينيات. كما أن نمو الصين الاقتصادى المتواصل والتحديث العسكرى فيهما من شأنهما أن يجعلاها أكثر أمنًا. لكن من الناحية الأخرى ينظر الجيش الصينى بعين القلق إلى تراجع تأثير الصين على كوريا الشمالية وامتلاك الهند لأسلحة نووية والتوترات السياسية مع تايوان، وقبل كل ذلك القدرات والاستعداد الأمريكيين لاستخدام القوة العسكرية على المستوى العالمى.

كان مراقبو جيش التحرير الشعبى قلقين بشكل خاص من الأسلحة الأمريكية المتقدمة التى استخدمت فى حرب كوسوفو ١٩٩٩. فقد أذهلهم التحسن الذى حدث فى دقة الأسلحة الأمريكية المتقدمة بعيدة المدى منذ حرب الخليج ١٩٩٠/٩١. فهذه القدرات يمكن أن تستخدم ضد الجيش الصينى الذى أُعِد تاريخيّا للحرب البرية التقليدية مع أعدائه. وعلى الجانب الآخر لاحظ المراقبون الصينيون أيضًا أن يوغسلافيا استطاعت أن تخفى كثيرًا من قواتها، وأن الصين ربما تكون فى وضع أفضل يمكنه من تقليل الدمار وامتصاص الضربات الأمريكية. ومع ذلك فمن الدروس الأخرى المتعلمة من صراع كوسوفو أن تايوان تستطيع أن تخفى قواتها من الهجوم الصينى.

إن الولايات المتحدة هى الشاغل الأمنى الأكبر لقادة جيش التحرير الشعبى. فالقادة العسكريون الصينيون يعتبرون الولايات المتحدة دولة توسعية تمارس الهيمنة، وهو نفس ما يراه أغلب القادة الصينيين المدنيين. ويأمل القادة العسكريون الصينيون ويتوقعون أن تقاوم دول أخرى الهيمنة الأمريكية وتتصدى لها. وهم يرون أن الولايات المتحدة تحاول منع أية إعادة توحيد بين تايوان والصين. كما أنهم مستاءون من التحالفات الأمريكية ويعتبرونها موجهة ضد الصين.

وإزاء منطقة شمال شرق آسيا ما زال الجيش الصينى لا يثق فى اليابان ويرتاب فى الميول العسكرية اليابانية الممكنة. ويعتقد معلقو الجيش الصينى أن التحالف الأمريكى-اليابانى ليس إلا محاولة لاحتواء الصين، وهم قلقون بشكل خاص من اشتراك اليابان فى البرامج الأمريكية للدفاع عن المسرح ضد الصواريخ theater missile defense (TMD). ولا ترى الصين أن كوريا الشمالية على حافة الانهيار، وتعرض المحاولات الأمريكية للضغط على نظام بيونج يانج.

وإلى الشمال أبطلت الصين الطابع العسكرى لحدودها مع روسيا، ورسمت الحدود، وزادت من التعاون الصينى-الروسى الموجه ضد الولايات المتحدة. صحيح أن جل هذا التعاون لا يزيد على البيانات البلاغية التى تشجب "الهيمنة" الأمريكية، لكن روسيا زادت من مبيعات السلاح إلى الصين. ومع ذلك فما يزال بعض المحللين العسكريين الصينيين يرتابون فى أهداف روسيا طويلة المدى.

وإزاء منطقة جنوب شرق آسيا لم يبد المعلقون العسكريون الصينيون إلا اهتمامًا ضئيلاً بمنتدى رابطة شعوب جنوب شرق أسيا الإقليمى ASEAN. فأمثال هذه المؤسسات لا يتم النظر إليها كمحاولات لتعزيز الأمن التعاونى، وإنما فحسب كأدوات ممكنة لعرقلة الهيمنة الأمريكية والتحالف الأمريكى- اليابانى.

قليلون فقط من محللى جيش التحرير الشعبى كتبوا حول جنوب آسيا، لكن اختبارات الهند النووية فى مايو ١٩٩٨ دفعت ضباط الجيش الصينى إلى انتقاد الهند بسبب طموحاتها إلى الهيمنة والتنبيه إلى أن قوات الهند التقليدية نمت وأصبحت أكثر قوة.

ويخلص شامبو إلى أن الجيش الصينى ما زال يدرك مصادر كثيرة لعدم الاستقرار والتهديد، مع أن موقف الصين الأمنى لم يكن أفضل من ذلك على مدى ٥٠ عامًا. وعلى الولايات المتحدة أن تحاول أن تتداخل مع ضباط جيش التحرير الشعبى على جميع المستويات بغرض فهم وتغيير وجهات نظرهم إن أمكن. وعلى أية حال لا يجب أن يذهب الأمريكيون بعيدًا حول عمق الشك الصينى فى الولايات المتحدة. فـ"التعايش التنافسى" هو العلاقة الأكثر واقعية التى يمكن أن تنجزها الولايات المتحدة الأمريكية مع الصين.

يتقصى القسم التالى من المقالات فى هذا الكتاب الطرق التى ستؤثر بها قوة الصين المتزايدة وتوكيديتها الدبلوماسية على استقرار منطقة آسيا-المحيط

الهادى والعلاقات بين بكين وواشنطن. لقد أثارت هذه القضايا مجادلات حادة. ودفع كثير من الدارسين والمحللين بأن صعود الصين ليس إلا واحدًا من عوامل كثيرة ستزعزع أمن منطقة آسيا-المحيط الهادى على نحو متزايد(٥).

فى مقاله "الصين والتحالف الأمريكى-اليابانى والمعضلة الأمنية فى شرق آسيا" يذهب توماس كرستنسن إلى أن هناك معضلة أمنية حادة جدًا بين القوى الكبيرة فى منطقة آسيا-المحيط الهادى(٦). تزيد الذكريات التاريخية والكراهية العرقية من المعضلة الأمنية بين الصين واليابان. والعلاقة بين الصين وتايوان تخلق موقفًا يتم فيه النظر إلى الاستعدادات العسكرية الدفاعية على أن أغراضها هجومية، وهو ما يزيد من المعضلة الأمنية. فى هذه الظروف سيؤدى أى تغيير فى التحالف الأمريكى-اليابانى إلى إثارة معارضة صينية، وربما إلى زعزعة استقرار المنطقة.

إن المخاوف الصينية من اليابان تعكس شكًا عميقًا فى النوايا اليابانية. فالمراقبون الصينيون يرون بقلق أن فشل اليابان فى أن تعترف وتقبل الذنب عن مذبحة نانجينج ١٩٣٧ وغيرها من الأعمال الوحشية الأخرى سيشجع الأجيال اليابانية الأصغر على زيادة قوة اليابان العسكرية. هذه المخاوف الصينية تفاقمها الكراهية القومية الصينية لليابان والدور الذى لعبته النزعة القومية المعادية لليابان فى إضفاء الشرعية على الحزب الشيوعى الصينى. ومع أن تقديراتهم لا تتوسع فى التعبيرات العاطفية أو القومية ينظر المحللون الدفاعيون الصينيون بعين القلق إلى قوة اليابان العسكرية المتنامية وإمكانية تعزيزها فى المستقبل.

ووفقًا لكرستنسن تعتقد الصين أن التحالف الأمنى الأمريكى- اليابانى هو العامل الحاسم فى كبح نمو القوة العسكرية اليابانية. ويخشى خبراء الدفاع الصينيون البارزون من حدوث أى تغيير فى هذا التحالف. فإذا انهار التحالف فقد تقرر اليابان أن تتصرف بشكل أحادى وتوسع قواتها المسلحة. وفى المقابل فإذا

تطلبت تقوية التحالف الأمريكى- اليابانى من اليابان أن تتولى قدرًا أكبر من أعبائها الدفاعية فإن الصين ستقلق من أن الجيش اليابانى الموسع سيهدد الأمن الصينى. وعلى وجه الخصوص تخشى الصين من أن تفرض تقوية التحالف الأمريكى-اليابانى على اليابان أن تقدم دعمًا أكبر للعمليات العسكرية الأمريكية بالقرب من تايوان. لذلك تعاملت الصين أيضًا بشكل سلبى مع الخطط اليابانية لإرسال قوات حفظ سلام إلى دول أخرى ومن التعاون مع الولايات المتحدة الأمريكية فى تطوير نظام الدفاع عن المسرح ضد الصواريخ TMD.

ويدفع كرستنسن بأن العلاقة بين الصين وتايوان تخلق معضلة أمنية خبيثة وغير عادية فى شرق آسيا. ويتفق معظم الدارسين على أن المعضلات الأمنية تصبح أكثر حدة عندما تنشر دولتان متعاديتان قوات هجومية، وتصبح أقل حدة عندما تستخدم قدرات دفاعية. بيد أنه فى علاقة الصين-تايوان يثير نشر تايوان للقوات الدفاعية معضلة أمنية وذلك لأن بكين تنظر إلى مثل هذه القدرات الدفاعية بوصفها محاولة للاستعداد لاستقلال تايوان.

وشواغل الصين حول تايوان تؤثر على علاقة الأولى الأمنية مع اليابان، وفقًا لكرستنسن، لأن بكين تخشى من أن يقلل نشر نظام الدفاع عن المسرح ضد الصواريخ الأمريكى-اليابانى من قدرة الصين على قمع تايوان بالصواريخ الباليستية. ففى أية أزمة مستقبلية فى مضيق تايوان قد تطلب واشنطن من طوكيو أن تنشر أنظمة نظام الدفاع عن المسرح ضد الصواريخ المحمولة على السفن لحماية تايوان ضد التهديد من الصواريخ الصينية. والصين ستعارض بشكل خاص الدور اليابانى فى أمثال هذا الأزمات على اعتبار ميراث الشك بين بكين وطوكيو. ولدى القادة الصينيين مخاوف مماثلة من أن تساعد اليابان فى عمليات كسح الألغام ردًا على أية محاولة صينية ممكنة لمحاصرة تايوان بزرع ألغام حول الجزيرة.

ويجادل كرستنسن بأن المعضلة الأمنية الصينية-اليابانية سيكون من الصعب تهدئتها لأن القادة والمحللين الصينيين لا يدركون أن السياسات العسكرية اليابانية ربما تعكس مخاوف من الصين. بل ويؤكد محللون صينيون آخرون أن قوة الصين المتنامية قد تمكنها من إجبار اليابان على قبول الصين. وكلا الاتجاهين يعقدان حل المعضلة الأمنية بين البلدين. وعلى أية حال ينبه كرستنسن إلى أن اهتمام الصين البازغ بالمنتديات الأمنية متعددة الأطراف من نوع منتدى رابطة شعوب جنوب شرق آسيا الإقليمى يعطى حججًا لقدر متواضع من التفاؤل حول إمكانية تحسين المعضلة الأمنية الصينية-اليابانية.

ويوصى كرستنسن بأن تحافظ الولايات المتحدة على وجودها فى اليابان لأن ذلك يدعم الاستقرار فى شرق آسيا. واليابان يجب أن تتولى مسئوليات جديدة فى التحالف مثل الدعم اللوجستى وعمليات كسح الألغام، لكن على الولايات المتحدة أن تحتفظ بقدرات كافية لكى لا تضطر للاعتماد على المساعدة اليابانية. ولا يجب على الولايات المتحدة الأمريكية واليابان أن تستبعدا تايوان من نطاق التحالف الأمريكى-اليابانى. فهذا المدخل من شأنه أن يساعد فى الحيلولة دون أية أعمال عسكرية صينية ضد تايوان. ويجب على الولايات المتحدة أيضًا ألاّ تشجع اليابان على تطوير نظام الدفاع عن المسرح ضد الصواريخ لأن ذلك يثير الصين. وبدلاً من ذلك ينبغى على الولايات المتحدة أن تطور هذا النظام بمفردها وأن تحتفظ لنفسها بإمكانية إعادة النظر مستقبلاً فى العمل المشترك مع اليابان.

ويلاحظ كرستنسن أن المعضلات الأمنية فى شرق آسيا ربما تخف فى العقود القادمة. فطوكيو وبكين ربما تحسنان روابطهما الثنائية، خاصة مع وصول أجيال جديدة إلى السلطة فى البلدين. ومن شأن إجراءات بناء الثقة الإقليمية أن تزيد من الشفافية وتقلل الشك. لكن على المدى القريب فإن السياسات الأمريكية القائمة على التحالف الأمريكى-اليابانى دون إثارة الصين ستكون الأفضل للحفاظ على استقرار منطقة شرق آسيا.

يقدم روبرت روس تحليلاً أكثر تفاؤلاً لممكنات السلام بين الصين والدول الأخرى. ففى مقاله "جغرافية السلام: شرق آسيا فى القرن الحادى والعشرين" يدفع روس بأن الجغرافيا ستلعب دورًا رئيسيًا فى تشكيل التنافس بين القوى العظمى فى منطقة آسيا-المحيط الهادى، وأن هذا التنافس سيظل سلميًا. ويذهب روس إلى أن الجغرافيا تضمن أن تظل منطقة آسيا-المحيط الهادى ثنائية القطبية وتعيش فى سلام، وأن الولايات المتحدة والصين هما القوتان العظميان.

يؤكد روس أن شرق آسيا منطقة ثنائية القطبية لأن الصين قوة إقليمية راسخة والولايات المتحدة قوة عظمى عالمية لكنها مجرد قوة إقليمية فى شرق آسيا. فالصين تهيمن على شرق آسيا القارية والولايات المتحدة تهيمن على شرق آسيا البحرية. ولا يمكن لدولة أخرى أن تكون قوة عظمى فى شرق آسيا. فسكان روسيا يقعون بعيدًا إلى الغرب من مناطقها الواقعة فى شرق آسيا، كما تجد روسيا صعوبة فى إظهار قوتها الاستراتيجية فى منطقة آسيا-المحيط الهادى. واليابان تفتقر إلى الحجم والموارد التى تجعلها قوة عظمى إقليمية، فضلاً عن أنها تعتمد على قوى عظمى أخرى، خاصة الولايات المتحدة، فى طموحها للوصول إلى مكانة القوة العظمى.

ووفقًا لروس فإن الصين والولايات المتحدة سوف تتنافسان فى شرق آسيا ثنائية القطبية على مدار القرن الحادى والعشرين. وهو يدفع بأن من المضلل أن نطلق على الصين قوة "صاعدة" لأن الصين قوة عظمى بالفعل فى منطقة شرق آسيا. فالصين يمكنها أن تزعزع استقرار المنطقة عن طريق تحدى التفوق البحرى الأمريكى، وهو ما لا يمكن لدول أخرى فى شرق آسيا أن تقوم به. فمساحة الصين الشاسعة ومواردها الطبيعية (كالفحم والبترول) وعدد سكانها يعطيها الشروط اللازمة للاستقلال الاستراتيجى.

وحيث إن المحيط الهادى يفصل الولايات المتحدة عن شرق آسيا، ونظرا لأنها محاطة بجيران ضعفاء فإنها تستطيع أن تطور قوة عسكرية بمفردها وفى عزلة عن الآخرين وتبرزها فى شرق آسيا. وهى تتمتع بموارد طبيعية هائلة واقتصاد مزدهر لا يعتمد كثيرًا على التجارة الخارجية.

ويجادل روس بأن التنافس الأمريكى-الصينى فى شرق آسيا يشبه التنافس الأمريكى-السوفيتى فى أثناء الحرب الباردة. ففى كلتا الحالتين كانت قوة أرضية تتنافس مع قوة بحرية للتأثير على منطقة ما لأسباب سياسية-طبيعية عالمية. وفى كلتا الحالتين كانت كل دولة تمتلك القدرات لتحدى مصالح الدولة الأخرى.

ويرى روس أن التنافس الأمريكى-الصينى يحتمل أن يظل تنافسًا ثنائى القطبية مستقرًا. فهذا التنافس يُظهر الخصائص التى نعرفها فى النظام ثنائى القطبية. والصين من جانبها تأهبت للولايات المتحدة بالتخلى عن أيدولوجيتها الاقتصادية الماركسية لتتبنى سياسات اقتصادية براجماتية. وقد حسنت الصين علاقاتها مع أغلب جيرانها وتفاهمت مع الولايات المتحدة على كثير من القضايا. ومن جانبها ما تزال الولايات المتحدة تحتفظ بقوات كبيرة فى شرق آسيا وتعزز تحالفها مع اليابان. وما يزال الإنفاق العسكرى الأمريكى عند مستويات عالية على الرغم من انتهاء الحرب الباردة. وبسبب بنية النظام الإقليمى ثنائى القطبية فإن كثيرًا من الدول الأصغر لا تشغل نفسها كثيرًا بالأمر. فالصين والولايات المتحدة الأمريكية يمكن أن تتحملا تكاليف حلفائهما. ونظرًا لأن دوائر النفوذ الأمريكية والصينية متمايزة ومنفصلة جغرافيًا بالمياه يمكن لكل منهما أن تتدخل فى دائرتها الخاصة دون أن يمثل ذلك تهديدًا للأخرى. بينما فى أثناء الحرب الباردة فى أوروبا كانت التدخلات السوفيتية فى أوربا الشرقية، على خلاف ذلك، تهدد أوربا الغربية المجاورة وتزيد التوترات.

إن استقرار المنافسة بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين تعززه أكثر حقيقة أن الدولتين بفضل الجغرافيا لهما مصالح متكاملة فى شرق آسيا. فالولايات المتحدة الأمريكية تسعى إلى السيطرة على طرق الممرات البحرية بالمنطقة بما يمكنها من الوصول إلى الأسواق والموارد الإقليمية. وبإمكان الولايات المتحدة أن تحقق ذلك دون تهديد الصين لأن شرق آسيا بها دول جزيرية كثيرة توفر للولايات المتحدة حلفاء وقواعد. فضلاً عن أن هامش التفوق البحرى الأمريكى على الصين كبير ويتسع باستمرار، لكنه لا يسعى إلى إمكانية أو الرغبة فى حروب برية كبرى فى آسيا. ولذلك فإن الولايات المتحدة تستفيد من الوضع الراهن، ويمكنها أن تدافع عنه بسهولة نسبيًا، وليس لديها دوافع لأن تتحداه مثلاً عن طريق محاولة استخدام قوتها البرية على آسيا القارية.

إن مصلحة الصين السياسية-الطبيعية الأساسية هى أن تؤمن حدودها البرية. ومؤخرًا كانت الصين ناجحة تمامًا فى خفض التهديدات البرية، لكن حقيقة أن للصين حدودًا مع روسيا تعنى أن هذه المشكلة لا يمكن أن تنتهى إلى الأبد. فعلى مر التاريخ كانت التهديدات الرئيسية للصين تأتى من اليابسة، صحيح أن القوى البحرية مثل بريطانيا فرضت واقعًا مذلاً على الصين لكنها لم تهدد بغزوها أو احتلالها. لذلك ستواصل الصين تبنى استراتيجية قارية أو برية. وستجد صعوبة فى تحدى السيادة البحرية الأمريكية.

ويجادل روس بأن المعضلة الأمنية بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين يحتمل أن تظل معتدلة وغير حادة. فتفوق الولايات المتحدة الأمريكية فى البحر وتفوق الصين على البر يعطى كل قوة منهما ميزة دفاعية فى مسرحها ويُصعِب القيام بأى عمل هجومى فى مسرح القوة الأخرى. فالصين والولايات المتحدة الأمريكية يمكن لكل منهما أن تزيد أمنها الخاص دون أن تقلل أمن الأخرى.

ثمة ثلاث مناطق ملتهبة فى شرق آسيا يمكن أن تسبب الصراع بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين: جزر سبراتلى وكوريا وتايوان. ومن بين هذه المناطق تعد جزر سبراتلى الأقل أهمية لأن الصين تفتقر إلى الوسائل أو المصلحة فى احتلال هذه الجزر فى بحر الصين الجنوبى. بيد أن كوريا وتايوان يمكن أن يصبحا مصادر رئيسية للتوتر. وهاتان الحالتان تمثلان استثناءً للاستقرار العام للتنافس البحرى-القارى الأمريكى-الصينى. إن شبه الجزيرة الكورية هى المكان الوحيد على البر الآسيوى الذى تحتفظ فيه الولايات المتحدة بقوات برية. ومن حسن الحظ أن الوضع الحالى الذى عززه الردع النووى الأمريكى ظل مستقرًا لنصف قرن تقريبًا. والمشكلة يمكن أن تحل بتوحيد الكوريتين وانسحاب القوات الأمريكية. كذلك تمثل تايوان حالة شاذة جغرافيًا لأنها تقع فى المسرح القارى الصينى والمسرح البحرى الأمريكى. لكن تايوان، على أية حال، لا تمثل مصلحة استراتيجية حيوية للولايات المتحدة، ومن المحتمل أن تتمكن واشنطن وبكين من مواصلة إدارة هذه القضية.

يخلص روس إلى أنه إذا تجنبت الولايات المتحدة إغراء الانسحاب من شرق آسيا، وإذا استمرت الصين فى السعى وراء أهداف محدودة، فلن يكون هناك مبرر لعدم استمرار استقرار النظام ثنائى القطبية فى شرق آسيا فى القرن الحادى والعشرين. صحيح أنه ليس ثمة ما يضمن أن تصل الدولتان إلى هذه النتيجة، لكن الجغرافية تخلق إمكانية تجنب حرب باردة جديدة فى شرق آسيا.

تفحص المقالتين الأخيرتين فى الكتاب الجدل حول الطريقة الممكنة للتعامل مع قوة وسياسات الصين المتغيرة. طرفا هذا الجدل يوصفان عادة بأنصار "الاحتواء" أو "الإشراك." تؤيد المدرسة الأولى خطًا متشددًا تجاه الصين، بينما تفضل الثانية التسوية والتوفيق.

في مقالة "احتواء الصين أم إشراكيا؟ حساب ردود فعل بكين" يبحث ديفيد شامبو كيف يمكن لنصين أن ترد على سياسات الاحتواء والإشراك، فيفحص العوامل المحلية التى سوف تشكل السياسات الصينية، ويخرج بأن أفضل خيار، وإن لم يكن خيارًا كاملاً، للحكومات الآسيوية والغربية هو الإشراك.

يتذكر شامبو أن الولايات المتحدة حاولت احتواء الصين بين عامى ١٩٥٠ و١٩٧١ عندما تبنى الرئيس ريتشارد نيكسون سياسة الإشراك مع أنه لم يستخدم تلك الكلمة. وهنا أيضًا يتجادل المحللون والمعلقون حول هذين البديلين. وفى هذا الجدل يفترض كل المشاركين تقريبًا أن الصين ستصبح حتمًا قوة عظمى. لكن معظم هؤلاء يخفقون أيضًا فى الوقوف على الطرق التى ستتعاطى الصين من خلاليا مع السياسة التى ستختارها الولايات المتحدة. يشير شامبو إلى أن كلتا وجهتى النظر مثيرة للجدل. فعدم الاستقرار الداخلى أو التباطؤ الاقتصادى يمكن أن يعيق مسيرة الصين إلى مكانة القوة العظمى. ومن المؤكد أن بيئة الصين الدولية ستؤثر على تطور سياسة الصين الداخلية والمجتمع الصينى.

يقر شامبو بأن صعود الصين قد يتسبب فى عدم الاستقرار والصراع الدوليين. فصعود قوى عظمى جديدة ومستاءة أشعل حروبًا كبرى على مر التاريخ. والصين ينطبق عليها وصف القوة العظمى الطموحة الصاعدة التى تريد أن تغير الوضع الدولى الراهن. علاوة على أنها أظهرت استعدادها لاستخدام القوة ضد جيرانها وخاضت حروبًا حدودية أكثر من أى بلد آخر منذ ١٩٤٥.

ووفقًا لرؤية شامبو فإن إمكانية تحدى الصين للوضع الدولى الراهن أو التزاميا بالقواعد والمعايير المؤسسة سوف تعتمد على العوامل الداخلية فى الصين. ويميز شامبو ثلاث مجموعات من العوامل المهمة: سياسات الصين الداخلية، وبيئة صنع القرار، ورؤى العالم لدى النخبة.

ويذهب شامبو إلى أن ثمة ثلاثة عناصر فى سياسة الصين الداخلية ستؤثر على سياسة بكين الخارجية. سياسة الخلافة بعد موت دينج زياوبنج سوف تتضمن صراعات فئوية يصعب على القادة الصينيين معها أن يقدموا تنازلات خارجية أو تسويات دولية. فالسياسيون الصينيون وهم يصارعون من أجل الاحتفاظ بمكانتهم السياسية أو تحسينها بعد موت دينج لن يتمكنوا من تبنى موقف معتدل ضد "الهيمنة" أو "الإمبريالية". وعلى ذلك ستكون الصين غير مستعدة لأن تكون مرنة حول قضايا مثل هونج كونج وتايوان وبحر الصين الجنوبى.

ستؤدى هشاشة النظام السياسى الصينى وعجزه عن التعامل مع المطالب السياسية والاجتماعية والاقتصادية المتولدة عن التحديث الاقتصادى السريع إلى زيادة شك القادة الصينيين فى المطالب الخارجية بالتغيير الداخلى فى مجالات مثل حقوق الإنسان والملكية الفكرية. ففى الوقت الذى يطالب فيه المواطن الصينى بالنمو الاقتصادى المتواصل وتحسين الخدمات الاجتماعية ستنظر بكين إلى المطالب الخارجية بالتغيير الداخلى بوصفها دعوة للفتنة.

جاء تفويض السيطرة السياسية المركزية إلى الممثلين والوحدات ما دون القومية ليضعف من قدرة الصين على الامتثال للاتفاقيات الدولية. فالاستقلال المتنامى للبيئات المحلية والإقليمية يجعل من الصعب على الصين أن تفرض الالتزام بالاتفاقيات الدولية المتعلقة مثلاً بالتجارة ونقل الأسلحة وقرصنة البرامج. ومع ذلك فما تزال السلطات المركزية تحتفظ بسيطرة قوية على الجيش وصنع سياسة الأمن القومى.

يجد شامبو أيضا أن المؤسسية التى يعمل فيها القادة الصينيون تمثل مصدرا مهما لسياسة الصين الخارجية. فالقوة مركزة فى أيدى بضعة قادة فى المكتب السياسى Politburo للحزب الشيوعى واللجنة العسكرية المركزية. ولا

توجد إلا فرص ضئيلة للضغوط أو المدخلات المحلية من مؤتمر الشعب القومى. ونتيجة لذلك فإن الضغوط من البيروقراطية وجماعات المصالح لا تشكل السياسات الصينية، لكن الخيارات السياسة ربما تضيق.

وفى بيئة صنع القرار فى الصين يتضح بجلاء أن رؤى العالم لدى القادة السياسيين تلعب دورًا حاسمًا فى تشكيل السياسة الخارجية الصينية. وكما يرى شامبو فإن رؤية العالم المهيمنة هناك تقوم على تنشئة صناع سياسات رئيسيين وتأثير مظاهرات ميدان تيانمن ١٩٨٩ والنزعة القومية الصينية. ويشير شامبو إلى أن كثيرًا من أعضاء النخبة الصينية الحالية تدربوا فى الاتحاد السوفيتى فى الخمسينيات. وهؤلاء لا ينظرون إلى روسيا على أنها تهديد ويسعون دائمًا إلى تحسين العلاقات الصينية–الروسية. وقد أدت مظاهرات ميدان تيانمين ١٩٨٩ وكذلك الانهيار العالمى للحكومات الشيوعية خلال تلك السنة إلى زيادة خوف النخبة الصينية من زعزعة الاستقرار وجعلت عقلية الحصار تسيطر عليها. لكن ربما تكون النزعة القومية أهم عنصر يشكل رؤية العالم لدى القادة الصينيين. ويجادل شامبو بأن النزعة القومية فى الصين تجمع بين الكبرياء والإحساس بعدم الأمان حول مكانة الصين فى العالم. وهى لذلك تنتج رؤية للعالم توكيدية وإن كانت دفاعية.

كيف إذن تشكل هذه العوامل الداخلية المختلفة سياسة الصين الخارجية؟ يخلص شامبو إلى أن الصين ستظل مشغولة بالقضايا الداخلية ولن تشرع فى مبادرات دولية كبرى. وسوف تكون بكين فى الغالب مشاكسة ومرتابة فى تعاملاتها مع الغرب. وسوف تنظر الصين إلى سياسات الإشراك الأمريكية باعتبارها محاولات خفية للاحتواء. وسوف يقاوم قادة الصين محاولات الولايات المتحدة لإقناع الصين بقبول المعايير الدولية والمؤسسات متعددة الأطراف إلا إذا حصلت الصين على حوافز مالية كبيرة. لكن سياسة الاحتواء، على أية حال، ستكون تكاليفها أفدح.

فمن شأن هذه السياسة أن تؤكد الشكوك الصينية حول الدوافع الأمريكية وتدفع الصين إلى رفض التعاون فى معظم القضايا. والاحتواء لا يحسن من حالة حقوق الإنسان ولا يشجع المجتمع المدنى فى الصين. ويذكرنا شامبو بأن الولايات المتحدة حاولت أن تحتوى الصين من ١٩٤٩ حتى ١٩٧١. وقد فشلت هذه السياسة عندئذ ولا يجب إحياؤها الآن. وحتى لو كان الإشراك صعبًا، فليس ثمة اختيار آخر.

وفى المقال المعنون "شرق آسيا وكبح الصين" يحلل جيرالد سيجال كيف يمكن لشرق آسيا أن تتعامل مع قوة الصين المتنامية. حتى الآن ما يزال الجدل حول هذه القضية موزعًا بين أنصار "الإشراك" وأنصار "الاحتواء". ويدفع سيجال بأن هذه التصنيفات غير كافية. ويقترح أن إشراك الصين يعد خطوة أولى ضرورية ولكن غير كافية. فجيران الصين والقوى الأخرى يجب أيضًا أن تدافع عن مصالحها بكبح الصين. والسؤال هو عما إذا كان لدى هذه القوى الإرادة لتبنى سياسة "الكبح" constrainment هذه أم لا ؟

يبرهن سيجال أن الصين أضعف مما تبدو للوهلة الأولى. فالإحصاءات حول مساحتها وسكانها ونموها الاقتصادى تخفى مشكلاتها الاجتماعية الهائلة وقيادتها الضعيفة. فالاقتصاد الصينى يعتمد على إمكانية الوصول المستمرة إلى الأسواق والتكنولوجيا الخارجيتين. وثمة دول أخرى فى شرق آسيا، خاصة اليابان، يمكنها أن تتعامل مع الصين الآخذة فى النمو.

وأيًا كانت التوقعات الموضوعية لا يرى سيجال أدلة قوية على أن دول شرق آسيا لديها الإرادة لأن تقف فى مواجهة الصين. فشرق آسيا منطقة ممزقة. فبعض الدول قد تميل إلى الركون إلى الصين لأن عندها سكانًا كثيرين من العرق الصينى. وتنظر الكوريتان إلى علاقتهما مع الصين من خلال المنظور الضيق لقضية توحيدهما. وفى شمال شرق آسيا ترتبط قضية الأسلحة النووية الكورية

الشمالية بشكل وثيق بالسياسة إزاء الصين. وفى جنوب شرق آسيا لا تحظى القضية بحضور واضح. وليس ثمة مؤسسات أمن إقليمية قوية يمكنها أن تعمل كأساس لسياسات مشتركة ضد الصين.

ويذهب أنصار إشراك الصين إلى أن موازنة الصين غير ضرورية لأن الصين سيكبحها الاعتماد الاقتصادى المتبادل. وتقترح هذه المدرسة الفكرية أن اعتماد الصين على الاقتصاد الدولى سيمنعها من أن تصبح توكيدية أو عدوانية أكثر من اللازم نحو جيرانها. ويشير سيجال إلى أن الإشراك من رابطة شعوب جنوب شرق آسيا مع الصين لم يحل دون الأعمال العسكرية الصينية ضد الفلبين فى جزر سبراتلى. ويقترح سيجال أن الدرس الذى يجب تعلمه من هذه الأحداث هو أن الإشراك ليس كافيًا لكبح الصين. وثمة دول فى شرق آسيا تشترك فى هذا الاستنتاج. وقد هدأت الصين من سلوكها فى بحر الصين الجنوبى فى أواخر ١٩٩٥ بعد أن اتضح أن الدول الأخرى ربما تتوحد ضدها.

ويخلص سيجال إلى أن الصين ستتابع سياسة خارجية معقدة ومشكوكًا فيها بسبب الانقسامات الداخلية ودعوات النزعة القومية الحادة لإقامة وحدة داخلية. والصين لن يكبحها الاعتماد الاقتصادى المتبادل، لكن سلوكها يمكن أن يُلطَف عن طريق الضغط الخارجى المنسق. وثمة دول أخرى فى شرق آسيا وما بعدها يجب عليها أن تستمر فى هذا الضغط لكى يكون فعالاً ومؤثرًا.

إن المقالات فى هذا الكتاب لا تغطى كل الموضوعات المتعلقة بصعود الصين. ففى وقت طباعة هذا الكتاب أصبح انضمام الصين إلى منظمة التجارة العالمية والتوتر المستمر حول طموحات تايوان الواضحة إلى الاستقلال محط الاهتمام فى العلاقات الصينية-الأمريكية. وثمة قضايا أخرى سيتواصل ظهورها مع تأكيد الصين على قوتها الجديدة. وعلى أية حال فإننا نأمل أن تقدم مراجعة الكتاب لكثير من جوانب صعود الصين مدخلاً مفيدًا إلى هذه الموضوعات.

هوامش المقدمة

1 - Lee Kuan Yew, as quoted in Samuel P. Huntington, The Clash of Civilizations and the Remaking of World Order (New York: Simon and Schuster, 1996), p. 231.

2 - Denny Roy, "Hegemon on the Horizon? China's Threat to East Asian Security," International
Security, Vol. 19, No. 1 (Summer 1995), pp. 149-168.

3 - Gerald Segal, "Does China Matter?" Foreign Affairs, Vol. 78, No. 5 (September/October 1999), p. 24.

٤- توجد نماذج مهمة لنظريات "انتقال القوة" power transition و"انتقال الهيمنة" hegemonic transition في:

A.F.K. Organski and Jacek Kugler, The War Ledger (Chicago: University of Chicago Press, 1980; Robert Gilpin, War and Change in World Politics (Cambridge: Cambridge University Press, 1981); and Jacek Kugler and Douglas Lemke, eds., Parity and War: Evaluations and Extensions of The War Ledger (Ann Arbor: University of Michigan Press, 1996).

٥- انظر مثلاً:

Aaron L. Friedberg, "Ripe for Rivalry: Prospects for Peace in a Multipolar Asia," and Richard K. Betts, "Wealth, Power, and Instability: East Asia and the United States after the Cold War," both in International Security, Vol. 18, No. 3 (Winter 1993/94), pp. 5-33; 34-77.

٦- يوجد نقد لحجج كرستنسن ورده على هذه الانتقادات في:

Jennifer M. Lind and Thomas J. Christensen, "Correspondence: Spirals, Security, and Stability in East Asia," International Security, Vol. 24, No. 4 (Spring 2000), pp. 190-200.

الجزء الأول

تقييم قدرات الصين ونواياها

الفصل الأول

مستقبل باهر
تفسير وصول الصين

أفيرى جولدشتاين

لقد أصبح فى عداد المسلمات تقريبًا أن الصين هى القوة العظمى الصاعدة فى عالم ما بعد الحرب الباردة، وهو ما يطرح تساؤلات صعبة للغاية حول مستقبل الأمن الدولى. فسواء أكنا دارسين أو مثقفين أو صناع سياسات، وسواء أكنا نهتم بالتأثير على البيئة أو حقوق الإنسان أو الشئون الاقتصادية أو القضايا العسكرية-الأمنية التقليدية، فإن غالبية من يتصدون للتفكير فى ديناميات النظام الدولى فى القرن الحادى والعشرين يعتقدون أن من الضرورى الوقوف على صعود الصين وتدبر نتائجه ومضامينه(٧). تركز هذه المقالة بشكل أساسى على الأبعاد العسكرية-الأمنية لهذا الموضوع وتحاول أن تتقصى الأسس التى تقوم عليها الادعاءات حول قوة الصين المتنامية والتوقعات حول مغزاها، تلك التوقعات التى ترجع بجذورها إلى المسارب ذات الصلة فى نظرية العلاقات الدولية.

ربما لا يكون الاهتمام بدور الصين الدولى مفاجئًا، فلطالما كانت الصين دولة تمتلك ثلاثًا، على الأقل، من السمات المطلوبة للعضوية فى نادى القوى العظمى: الإقليم الواسع والموارد الغنية وعدد السكان الكبير. وعلى مدار القرن الماضى أضيف إلى ذلك متطلبات أساسية أخرى للتأثير الدولى. فمع حلول منتصف القرن العشرين أنهى انتصار الحزب الشيوعى الصينى CCP نمطًا عمره

قرن من التمزق السياسى الداخلى وأنهى سلسلة من الانتهاكات الأجنبية المختلفة للسيادة الصينية. فى أثناء الحرب الباردة عزز قادة النظام الجديد مكانتهم الدولية تدريجيًا وتغلبوا فى النهاية على محاولات العزلة الدبلوماسية ليتولوا دورهم بوصفهم الممثلين الشرعيين الوحيدين للدولة الصينية فى الهيئات الدولية الرئيسية، خاصة مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة. وإضافة إلى ذلك ففى أثناء الحرب الباردة استثمر الحزب الشيوعى الصينى بكثافة فى التطوير السريع لشارات مكانة القوى العظمى التى يتطلبها العصر الحديث العسكرية: الرءوس الحربية النووية والصواريخ الباليستية اللازمة لحملها.

حتى العقد الأخير من الحرب الباردة ظلت الصين "مرشحة" قوة عظمى فحسب، وذلك لأن النظام الشيوعى فشل فى جهوده لتعهد التنمية المحلية القادرة على توفير القاعدة للنفوذ الاقتصادى والعسكرى الشامل على المستوى العالمى. فجيش جرار مجهز بأسلحة تقليدية بالية وأسلحة نووية غير متقنة ترك الصين فى مكانة قوى الصف الثانى، بل وربما الأقل قدرة بينها[٨]. لكن بداية من عام ١٩٧٩، وعندما كان الاتحاد السوفيتى يتراجع عالميًا وبعد ذلك ينفجر، دشن القادة الجدد فى بكين سلسلة من الإصلاحات الكاسحة ستؤدى لاحقًا إلى نمو سريع: توسع كمى وتحسن كيفى فى ذات الوقت[٩]. فمع نهاية الحرب الباردة كانت الصين قد قضت أكثر من عقد فى انطلاقتها الاقتصادية، وهو ما جعل الكثيرين يصلون إلى استنتاج حتمى بأن هذه الدولة قدر لها أخيرًا أن تضيف الأجزاء الأخيرة فى لغز قوتها العظمى. فبكين ستمتلك الثروة والخبرة اللازمة لكى تكون لاعبًا أساسيًا فى الشئون الاقتصادية الدولية، وكذلك الأصول اللازمة لتأسيس قدرة عسكرية ضخمة من الدرجة الأولى. وباختصار فإن من كانوا يتحدثون بارتياح حول القوة العظمى الصينية المستقبلية بدأت تؤرقهم نتائج امتلاك الصين للقدرة على متابعة مصالحها بقوة. وفى الغالب كان هؤلاء يرون أن ذلك سيفرض مشكلة على الأمن الدولى، على الأقل فى منطقة شرق آسيا وربما فيما هو أبعد منها[١٠].

سأخضعِ للتحليل فى هذه المقالة المسلمة واسعة الانتشار حول صعود الصين. أولاً سوف أفحص الأساس الذى تقوم عليه. فبأى معنى ازدادت قوة الصين؟ وإلى أى مدى تعكس مزاعم الصين سريعة الصعود الواقع فى مقابل المدركات؟ وما تفسير التباعد بين المؤشرات الموضوعية والأحكام حول قوة الصين؟ بعد ذلك سأنظر فى التساؤل التفسيرى الرئيسى: ما النتائج المتوقعة لقوة الصين الصاعدة، أيًا كانت سرعة صعودها، على الأمن الدولى؟ ويوضح تحليلى (١) أن الزيادات الأخيرة فى قدرات الصين الأكثر أهمية للأمن الدولى، خاصة القوة العسكرية، كانت متواضعة للغاية، (٢) ويشرح لماذا بولغ فى التوقعات حول المكاسب الكبيرة فى المستقبل المنظور، (٣) ويقر بأنه على الرغم من أن نظرية العلاقات الدولية توفر أسبابًا مقنعة لتوقع أن تزيد قوة الصين المتنامية من تواتر وشدة الصراعات الدولية فإنها تقترح أيضًا طرقًا لإدارة مثل هذه الصراعات، وتقترح، وهو الأهم، لماذا تعد السيناريوهات المروعة التى تتضمن حربًا كبرى مبالغًا فيها أكثر من اللازم؟

ثمة تحذيرات كثيرة يجب وضعها فى الاعتبار. أولاً موضوع هذه المقالة - "القوة" - مصطلح محل نزاع، والجدل حول معناه لا يمكن حسمه فى هذا المكان[١١]. ثانيًا، ولعله من دواعى السخرية، أنه من الأسهل فى هذه الحالة أن نتعامل مع القضايا النظرية-التفسيرية أكثر منها مع القضايا الإمبيريقية. فقد تغير الحزب الشيوعى الصينى كثيرًا على طول الطريق الذى حكم فيه الصين منذ أن بدأ برنامجه الإصلاحى، لكنه لم يتبن بصدق فكرة الشفافية فى مجال الجيش-الأمن[١٢]. ثالثًا تعتمد دقة تقديرات قوة الصين المتنامية، وبالتالى أهميتها الممكنة فى الأمن الدولى، على متغير يرتبط بشكل فضفاض فحسب بالأنماط الحالية للنمو الاقتصادى والعسكرى: التماسك السياسى المستقبلى للدولة. فحتى القمع العنيف للمتظاهرين فى عام ١٩٨٩ كان قليلون من خبراء الصين يهتمون بالانهيار الممكن للنظام الشيوعى أو تفكك الدولة القومية. لكن بعد أحداث ميدان تيانمين تواترت

التأملات حول هذه النتائج المتطرفة. لكن نجاح الحزب الشيوعى الصينى فى تجاوز الضغوط الداخلية والدولية التى واجهها فى ١٩٨٩ و١٩٩٠ حوّل الميزان ثانية، حتى أنه بنهاية التسعينيات بات الجميع يتوقعون تغييرًا سياسيًا تدريجيًا وليس تشنجيًا للصين وهى تتحرك فى عصر ما بعد دينج زياوبنج. فالخبرة الواقعية للانهيار غير المتوقع للإمبراطورية السوفيتية، على أية حال، أضعفت ثقة علماء السياسية فى قدرتهم على توقع تطور النظم المتحصنة بشكل جيد. وبذلك غدت التنبؤات جيدة الإعداد وليس القوية هى موضة العصر[١٢]. ومع أن دراسة السياسة الداخلية الصينية عن قرب يخرج عن نطاق هذه المقالة فلا بد من الإقرار بأن تحليلاً للنظام الدولى الذى تلعب فيه الصين القوية دورًا أساسيًا ربما يأخذ مأخذ المسلمات إجابات للتساؤلات حول التماسك السياسى للدولة، وهى تساؤلات لا تقل إرباكًا فى أحسن الأحوال عن نظيراتها حول قدراتها العسكرية الاقتصادية.

أ- تفسير قوة الصين

مع أن تقييم قوة الصين قد يبدو من الناحية المنهجية عملاً مباشرًا وبسيطًا، حتى وإن كان يواجه مشكلات عملية حقيقية، توجد اختلافات مهمة فى المعنى الذى تنقله المراجع حول القوة الصينية الاقتصادية والعسكرية فى نهاية القرن العشرين. فالبعض يناقشون قوتها بطريقة مطلقة. وأمثال هذه التقييمات تقدم لقطة حول كم أو نوع القدرات الصينية الحالية (مثل مستوى المعيشة وحجم التجارة والأصول العسكرية). وعلى اعتبار عدد سكان الصين الهائل كان من السهل لفترة طويلة أن تقترح الأرقام وحدها أهمية أنماط الاستهلاك أو الإنفاق أو عدد أفراد الجيش دون حاجة ماسة إلى مزيد من الإسهاب. لكن بالنسبة للمحللين الذى تأثر اهتمامهم بالصين بالتطورات الأخيرة لا يَعُدُّ هذا النوع من القياس الاستاتيكى المطلق للقدرات بتقديم فائدة ترجى. وبالنسبة لأولئك المهتمين بالتغيرات فى قوة الصين تعد التقييمات النسبية أساسية.

بوجه عام توجد طريقتان لتمييز الأعمال التى تناقش القوة بطريقة نسبية وليس مطلقة. الأولى تتعلق بما إذا كان التحليل قوميًا أو دوليًا فى نطاقه. والتقييم القومى هو ذلك الذى يقوم المحلل فيه بعقد مقارنات بين قدرات الدولة الحالية والماضية، وهو ذلك النوع من القصة التطورية التى تُحكَى فى الغالب فى أدبيات دراسات المناطق. أما التقييم الدولى فهو ذلك الذى يقوم المحلل فيه بعقد مقارنات بين قدرات الدولة وقدرات الدول الأخرى، وهو ذلك النوع من قصة "اللعبة الكبيرة" great game التى تُحكَى فى الغالب فى الأشكال المختلفة من أدبيات العلاقات الدولية. وثمة تمييز واسع آخر يمكن أن يجرى فى مجال التقييمات الدولية. فتلك التقييمات إما تستلزم مقارنة متزامنة synchronic للقدرات الحالية نسبة إلى الدول الأخرى (تصور توازن القوة الحالى مثلاً) أو مقارنة تاريخية diachronic تتعقب التغييرات فى هذه العلاقات على مر الزمن (تصور صعود وانهيار القوى العظمى).

ب- القوة المحسوبة

إن الملمين بالأدبيات حول "المعجزة" الصينية يدركون أنه على الرغم من استثناءات مهمة قليلة سنناقشها فيما يلى، تؤرخ هذه الأدبيات لقوة الصين المتنامية بوصف قدرات الصين الحالية والإشادة بها ضمنًا، أو فى الغالب بتحديد التغييرات الهامة مقارنة بماضى الصين نفسها. وقد وضعت تلك التقديرات مقاييس لما يسميه وليام وهلفورث Wohlforth "القوة المحسوبة" estimated power التى تقوم على النظر إلى المؤشرات التى يرى الكثيرون أنها تمثل وحدات البناء للتأثير الدولى(١٤). ومجموعتا المؤشرات الأكثر أهمية فى الحالة الصينية هى الإحصاءات الاقتصادية والعسكرية.

إن الإحصاءات الاقتصادية التى تصف حجم أو معدل نمو النـاتج المحلـى الإجمالى للصين ككل أو لكل فرد، وكذلك الحجم المتزايد والتركيب المتغير لتجارة الصين الدولية، تقدم صورة مذهلة للتحول منـذ عـام ١٩٧٨. ففـى الثمانينيـات تضاعف الناتج المحلى الإجمالى للـصين، ثـم تـضاعف ثانيـة فـى منتـصف التسعينيات[١٥]. ومع أن مستويات الدخل لكـل فـرد ظلـت منخفـضة، تكـشف الإحصاءات هنا أيضًا زيادات تعكس جزئيًا فحسب التحسنات الأساسية فى مستوى معيشة معظم مواطنى الصين، وهى تلك التغييرات التى تسجلها على نحو أفـضل الإحصاءات التى تُفَصِل أنماط السلوك الاستهلاكى[١٦]. وفى نفس الفتـرة الزمنيـة زاد حجم تجارة الصين من ٣٨,٢ مليار دولار إلى أكثر من ٢٥٠ مليار دولار[١٧]. ومما لا يقل عن ذلك إثارة تكوين الواردات والصادرات الذى تغير أثنـاء عـصر الإصلاح، حيث انتقلت الصين من مصدر للمواد الأولية ومستورد للمواد الغذائيـة إلى مصدر للسلع الاستهلاكية كثيفة العمالة ومـستورد للمنتجـات الـصناعية[١٨]. وعلاوة على ذلك أدت سلسلة من الفوائض التجارية إلـى زيـادات مذهلـة فـى احتياطيات الدولة من النقد الأجنبى[١٩]. باختصار تشير الإحـصاءات إلـى زيـادة مثيرة فى مقدار مشاركة الصين فى التجارة الدولية وتغيير لا يقل إثارة فى نوعيـة هذه المشاركة، حيث تحولت الدولة من فاعل اقتصادى دولى خامل وضيق النطاق إلى مشارك أوسع نطاقًا ومتلهفًا يلعب الدور الذى كانت تقوم به اقتصادات شـرق آسيا الأخرى التى يقود التصدير نموها.

إن التركيز على قدرات الصين العسكرية الـصاعدة أضـعف بكثيـر مـن التركيز على أدائها الاقتصادى. صحيح أن المتخصصين فى الجيش الصينى كتبـوا حول التغييرات الأساسية فى بنية وعقيدة القوة التى بدأت فى أوائل الثمانينيات[٢٠]، لكن فقط فى أوائل التسعينيات بدأت جماعة أوسع تلتفت إلى المؤشرات التى تكشف عن زيادات كمية وتحسينات نوعية فى قدرات الصين العسكرية.

ج- حساب قوة الصين العسكرية: بعد عقد ظلت ميزانيات جيش التحرير الشعبى PLA خلاله منخفضة نسبيًا، حيث كانت التنمية الاقتصادية المحلية تستأهل أولوية أعلى، أعلنت الحكومة الصينية بداية من عام ١٩٨٩ سلسلة من الزيادات الكبيرة فى وقت السلم فى الإنفاق العسكرى[٢١]. وعلى الرغم من أن جزءًا من الزيادة كان مخصصًا، كما قالت بكين، لمعادلة تأثيرات التضخم وعقد من الإهمال النسبى، خلص معظم المحللين إلى أن الزيادة الرسمية، إضافة إلى الموارد الكثيرة الخفية لجيش التحرير الشعبى التى تشكل قاعدة تمويلة، كانت تعكس جهدًا جادًا لتحديث القوات المسلحة الصينية[٢٢].

وعلى أية حال فإن مقدار الزيادة فى الموارد المخصصة لتحديث الجيش يتم المبالغة فيها فى بعض الأحيان بسبب تقديرات العائدات المختلفة غير الرسمية مثل العوائد من مبيعات السلاح الصينية الدولية ومشاريع جيش التحرير الشعبى التجارية. فقد انخفضت القيمة النقدية السنوية لصادرات السلاح الصينية فى النصف الأول من التسعينيات بشكل ملحوظ عن المستويات المعلن عنها فى أواخر الثمانينيات (من حوالى ٣,١ مليار دولار) إلى مستوى حوالى ١,٢ مليار دولار[٢٣]. أما العوائد من أنشطة جيش التحرير الشعبى التجارية فربما تولد ما بين ١,٢ و١,٨ مليار دولار سنويًا أكثر من الرقم المعلن رسميًا (أقل من مليار دولار واحد)، لكن أقل كثيرًا من مبلغ الـ٥-٢٠ مليار دولار المستخدم لإعلان ميزانية جيش التحرير الشعبى الكلية التى تزيد على ٥٠ مليار دولار[٢٤]. وعلاوة على ذلك، فإن المجمع التجارى العسكرى المزدهر، ومع أنه يوفر عائدات خفية، فإنه ينتزع تكاليف خفية أيضًا وينشر الفساد داخل الجيش ويحول انتباه جيش التحرير الشعبى عن مسئوليته الرئيسية وهى الاستعداد لأى صراع مسلح ممكن ويحول تركيز صناعة الدفاع الصينية بعيدًا عن الإنتاج العسكرى الهام استراتيجيًا إلى الإنتاج المدنى المربح اقتصاديًا[٢٥]. وأيًا كان المستوى الدقيق لإنفاق الصين العسكرى فى أواخر التسعينيات، وحتى الآن على الأقل، فإن معظم الزيادات السنوية لتعويض التضخم والبالغة ٤% تقريبًا أنفقت على العمليات والصيانة وليس توفير أسلحة[٢٦].

لكن التحسينات فى قدرات جيش التحرير الشعبى المنتشرة وكذلك الزيــادات فى ميزانيته تشيران فى نفس الاتجاه. فإنفاق الصين العــسكرى يــدعم برنامجــا لتحديث القوات يتفق مع التحول فى العقيدة الذى بدأ فى أوائل الثمانينيــات عنــدما استبعدت بكين إمكانية قيام حرب كبرى، وربما نووية، مع القوة العظمى السوفيتية المعادية. وقد شددت الرؤية الجديدة التى وضعتها رسميًا اللجنة العسكرية المركزية فى ١٩٨٥ بدلاً من ذلك على الحاجة إلى الاستعداد لخوض حروب محلية محدودة لا تصلح فيها العقيدة الحربية الشعبية التى تستند إلى المقاومة الوطنية المطولة ولا ترسانة الصين النووية الصغيرة[٢٧]. وفى أواخر الثمانينيات شرع جيش التحريــر الشعبى فى تجديد نفسه انسجامًا مع هذا التغيير فى المنظور الاستراتيجى. بيد أنــه لم تظهر النتائج الملموسة والمثيرة لذلك إلا فى التسعينيات عندما وفــر الاســتخدام المثير للتكنولوجيا العسكرية الغربية المتقدمة فى حرب الخليج وتكثف الــصراعات الإقليمية فى مواقع أبعد من نطاق العمل القارى لجيش التحرير الشعبى، وفر دوافع قوية لتسريع برنامج التحديث الذى أكد على نحو متزايــد علــى أهميــة "الحــرب المحدودة تحت شروط التكنولوجية المتطورة"[٢٨]. وفى نفس الوقت وفــرت القــوة المتواصلة للاقتصاد الصين المتنامى وامتلاك الأسلحة المتقدمــة مــن الــصناعة العسكرية الروسية الواقعة فى ضائقة اقتصادية، وفرت فرصة ذهبية للتصرف بناءً على هذه الدوافع[٢٩]. وقد تمثلت نتيجة ذلك فى ظهور ما سمى بــ"جيوب الــذكاء" فى القوات البرية والجوية والبحرية بجيش التحرير الشعبى.

إن موجة التحديث التى بدأت فى الثمانينيات ركزت فى البداية على تنظــيم وحدات خاصة أو ما يسمى بالرد السريع rapid-response أو قوات القبضة fist forces جيدة التجهيز التى تأخذ المبادرة فى استخدام المعدات الأكثر تقدمًا لإتقــان أساليب الأسلحة المشتركة وعمليات الأفرع المشتركة. ويقدر المحللون أنه بحلــول منتصف التسعينيات كان من بين ١٥ و٢٥% من جيش التحرير الشعبى (أى مئات الآلاف من الجنود) تتألف من هذه القوات الخاصة المشكلة للهجمات المحمولة جوًا

وبحرا، إضافة إلى مهام الهجوم البرى[30]. وعلى أية حال تثار تساؤلات حول مدى التحسن الذى تمثله إعادة التنظيم الضخمة ظاهريًا من هذا النوع. فقد دفع اثنان من محللى آسيا بوزارة الدفاع الأمريكية، على سبيل المثال، بأن التدريبات المعلن عنها بشكل مكثف التى تظهر أسلحة وأساليب جديدة (مثل النشر المتزامن لقوات من أفرع متعددة واستخدامها لأنواع متعددة من الأسلحة) لا يجب أن يساء فهمهما على أنه تعنى وجود قوات جيدة التدريب لديها الفهم العقيدى وقدرات القيادة والسيطرة الضرورية لعمليات الأسلحة المشتركة الفعالة حقًا. فالنقائص الدائمة فى قدرة جيش التحرير الشعبى على تنسيق قوة جوية تكتيكية مع عمليات برية أو بحرية سريعة التطور يثير أيضا شكوكًا حول القدرات الفعلية للوحدات الخاصة الصينية الجديدة [31].

لقد تطلب تحديث الجيش الصينى أيضًا جهدًا وتصميمًا على إعادة تجهيز القوات. فى هذه العملية، كما فى الجوانب الأخرى من تحديث الجيش، كان الهدف المباشر هو خلق جيوب من التفوق، بينما ظل التحديث الشامل هدفًا بعيدًا ربما يمكن تحقيقه فى منتصف القرن القادم[32]. ولعل الجانب الأجدر بالملاحظة فى جهود امتلاك السلاح كان الشراء الانتقائى للمعدات من الخارج للقوات الجوية PLAAF والبحرية PLAN بجيش التحرير الشعبى للتعويض السريع عن النقائص الحادة فى قدرات الصين العسكرية، وإذا أمكن للمساعدة فى إنتاج معدات محلية الصنع عالية الجودة[33]. لكن ما هى التحسينات الأساسية فى تجهيزات جيش التحرير الشعبى وإلى أى مدى أسهمت فى زيادة قوة الصين العسكرية؟

القوات الجوية: فى التسعينيات بدأت القوات الجوية بجيش التحرير الشعبى فى إصلاح أسطول يتكون أساسا من آلاف من الطائرات المقاتلة العتيقة من الجيل الأول والثانى المعتمدة على التصميمات السوفيتية فى الخمسينيات (جاى-٦ المعتمدة على الميج ١٩، جاى-٧ المعتمدة على الميج ٢١) بهدف تحسين كل من الفعالية القتالية وحجم القوات التى يمكن أن تلعب دورًا رئيسيًا فى إظهار قوة الصين عبر

مضيق تايوان أو في بحر الصين الجنوبي[٣٤]. لكن الضعف المتأصل في صناعة الطائرات الصينية أعاق قدرة بكين على الاعتماد على الإنتاج المحلي لمقاتلات وقاذفات حديثة، وكذلك حتى تحسين الأرصفة الحالية دون مساعدة أجنبية. وقد تم إلغاء الخطط التي أعلن عنها في الثمانينيات لتحديث الطائرة الصينية جاي-٨ بمعدات طيران إلكترونية حديثة مقدمة من الولايات المتحدة كجزء من العقوبات التي فرضت على الصين بعد حادثة ميدان تيانمين في يونيو ١٩٨٩. وبعد ذلك بقليل جاء انهيار الاتحاد السوفيتي وإصلاح السياج الدبلوماسي مع روسيا ليعطي الصين الفرصة للحصول على طائرات متقدمة من مُوَرِد كبير جديد. فاشترت بكين ٢٤ مقاتلة سو-٢٧ [سوخوى-٢٧] (صنفت في الصين باسم جاي-١١) في ١٩٩١، ٢٢ مقاتلة أخرى في ١٩٩٥، وفي ١٩٩٦ وصلت إلى اتفاق للإنتاج المشترك لدفعات إضافية من طائرات سو-٢٧ قد تصل إلى ٢٠٠ طائرة وربما تشمل طرازات سو-٣٠أم.كي المحدثة أو سو-٣٩[٣٥]. وإضافة إلى تزويد القوات الجوية بجيش التحرير الشعبي بطائرات مقاتلة حديثه حقًا لأول مرة (مثل الجيل الرابع) زودت روسيا الصين أيضًا بحزمة من القدرات المتقدمة منها سنفات التشويش من نوع سوربتسيا إي سي إم Sorbtsiya ECM وصواريخ جو-جو موجهة بالأشعة تحت الحمراء من نوع أأ-١٠ ألامو AA-10 Alamo وأأ-١١ أركر AA-11 Archer.[٣٦] وقد تمثل إكمال تشرب المعدات الروسية في الإنتاج السريع للطائرة جاي-١٠ الصينية التي استفاد تصميمها من التعاون مع صناعات الطائرات الإسرائيلية وعملها على مشروع لافي Lavi الذي ألغي[٣٧].

ومقارنة بالمقاتلات التي كانت متوافرة للقوات الجوية بجيش التحرير الشعبي قبل عقد من الزمان يشكل نشر طائرات سو-٢٧ وجاي-١٠ تقدمًا كبيرًا في القدرات، وربما ينتج فرقة من عدة مئات من الطائرات الحديثة حقًا في أوائل العقد التالي. لكن مع ذلك تبقى التساؤلات حول ما إذا كان هذا الوعد سيتحقق أم لا. فسجل نجاحات الصين في تصنيع الطائرات سيئ، وهو ما يفسر جزئيًا تحولها

الحالى إلى الاستيراد على الرغم من التفضيل الدائم للاعتماد على الذات. ومن غير الواضح أيضًا ما إذا كانت الصناعة العسكرية والدفاعية الصينية لديها القدرة على صيانة المعدات المتقدمة التى تستوردها أو تشترك فى إنتاجها[٣٨]. وعلى أقل التقديرات تثير هذه المشكلات الشكوك حول قدرة القوات الجوية بجيش التحرير الشعبى على ترجمة مشتريات المعدات الجديدة بشكل سلس إلى جيوب تفوق نشطة، خاصة على اعتبار أن هذه الجيوب ستعتمد هى الأخرى على التدريب الكافى للأفراد والتكامل بين المعدات الأفضل والعقيدة المعدلة لاستخدامها.

وإضافة إلى امتلاك طائرات مقاتلة جيدة التجهيز سعت القوات الجوية بجيش التحرير الشعبى فى التسعينيات إلى شراء نظم التحذير والسيطرة المحمولة جوًا AWACS ونظم التزويد بالوقود أثناء الطيران اللازمة للصين إذا أرادت أن تستخدم قوتها المتنامية بعيدًا عن سواحلها. وهنا أيضًا ولت القوات الجوية بجيش التحرير الشعبى شطرها إلى الخارج لسد هذه الفجوات فى قدراتها. ويقال إن الصين حصلت على تكنولوجيا التزويد بالوقود أثناء الطيران من إسرائيل أو إيران أو باكستان، وقد بدأت الصين فى تعديل الطائرات للعمل كناقلات[٣٩]. وبعد مفاوضات مطولة اتفقت الصين أيضًا على شراء نظام التحذير والسيطرة المحمول جوًا AWACS من إسرائيل التى ستزاوج رادار فالكون Falcon التابع لها مع ١١-٧٦ الروسى الذى تمتلك القوات الجوية بجيش التحرير الشعبى خبرة طويلة معه[٤٠]. سيقدم نشر هذه المعدات للصين إمكانية القيام بعمليات جوية فى جميع المسارح الممكنة فى شرق آسيا. لكن إتقان تقنيات التزويد بالوقود أثناء الطيران، على أية حال، يتضمن أكثر من بناء الناقلات وتعديل الطائرات[٤١]. فترجمة هذه الإمكانية إلى قدرة قابلة للاستخدام يتطلب تدريبًا كثيفًا للأفراد وتمارين سترهق بالتأكيد قدرة جيش التحرير الشعبى على صيانة وإصلاح هذه المعدات.

القوات البحرية: يمر أسطول الصين البحرى أيضًا بعملية تحديث انتقائية تركز على نشر سفن ذات مدى أكبر وقادرة على البقاء أطول وتحمل نظم تسليح

أكثر فتكًا من قوة الدفاع الساحلية الضعيفة العتيقة التى كانت الصين تمتلكها مع نهاية الحرب الباردة(٤٢). ومواطن الضعف فى صناعة بناء السفن فى الصين، كما هو الحال فى صناعة الطائرات بها، تساعد فى تفسير مدى اعتماد جهود تحديث الأسطول الحالية على استيراد المعدات والتكنولوجيا الأجنبية، مع محاولة دمجها فى أو تكييفها مع المنتجات المحلية.

فى منتصف التسعينيات كانت التحسينات الرئيسية فى معدات القوات البحرية الصينية تتمثل فى تحديث اثنتين من مدمراتها السبعة عشرة العتيقة من نوع لودا Luda وفرقاطاتها التسعة والعشرين من نوع يانغو(٤٣) Jianghu، إلى جانب إدخال مدمرتين جديدتين على الأقل من نوع لوهو Luhu وخمسة فرقاطات من نوع يانجوى Jiangwei التى تدمج عناصر مهمة من تكنولوجيا الدفع والتسليح الغربية(٤٤). وربما كان الأهم بين كل ذلك هو الإعلان فى ديسمبر ١٩٩٦ عن أن الصين سوف تشترى من روسيا مدمرتين بصواريخ موجهة من نوع سوفريمينى Sovremennyi, وهى سفينة أكبر وأقل ضعفًا وأكثر فتكًا بكثير من أية سفينة أخرى فى حوزة القوات البحرية(٤٥). كما حسنت القوات البحرية أيضًا من قدرتها على مساندة قواتها فى البحر بنشر ناقلات وقود oilers وسفن تخزين storeships إضافية أكثر تطورًا (خاصة من نوع دايون Dayun لإعادة التزويد العمودى بالوقود)، كما حسنت قدرتها على نقل القوات وتنفيذ الهبوط البرمائى بإضافة ناقلات هجومية من نوع كيونجشا Qiongsha وعدد صغير من سفن وصهاريج الإبرار landing ships, tank الحديثة من نوع يوكان Yukan ويوتنج Yuting (٤٦).

ومن أجل إكمال تحسيناتها فى الأسطول السطحى [الذى يعمل على سطح الماء] شرعت الصين أيضًا فى إحلال غواصاتها الهجومية النووية التقليدية عالية الصوت من طراز روميو Romeo ومن طراز هان Han. فاستوردت الصين من روسيا أربع (ويقال إنها تخطط لشراء حوالى ست عشرة غواصة أخرى) غواصات تقليدية من

طراز كيلو Kilo (اثنتان منها من نوع "مشروع ٦٣٦" المتقدمة التي يقدر المكتب الأمريكي للمخابرات البحرية أنها تشبه الغواصات الأمريكية من طراز لوس-أنجليس إس إس إن). كما شرعت بكين كذلك في إنتاج سفينتها المحلية من طراز سونج Song (وهي أقل تقدمًا من طراز كيلو) وتواصل تطوير وإحلال الغواصات من طراز هان إس إس إن، مع أن ذلك قد يستغرق عقدًا آخر على الأقل[٤٧].

نتيجة لهذه الجهود بدأت البحرية الصينية في نشر عدد من القوات الحديثة سوف تمكنها من القيام بعمليات في الصراعات الإقليمية على مسافات أبعد من الشاطئ. وهنا أيضًا ستقرر قضايا التدريب والصيانة جزئيًا مدى إمكانية تحقق ذلك. علاوة على أنه حتى ضمن الجيوب التفوق البحرية تلك ما يزال الأسطول السطحي، باستثناءات قليلة، مجهزًا بنظم دفاعية جوية وصاروخية غير كافية[٤٨]. وهذا الضعف لا يعيق فحسب قدرة القوات البحرية الصينية على إظهار قوتها، وإنما يساعد أيضًا في تفسير التأخر الواضح في، وربما حتى إلغاء، خطط الصين لشراء أو بناء حاملات طائرات[٤٩]. فالاستثمار الضخم (تكاليف الامتلاك والصيانة وتدريب الأفراد) المطلوب لنشر مجموعة مقاتلة من حاملات الطائرات التي يجب أن تتضمن قوات سطحية وتحت مائية لحماية الحاملات يجعل منه اقتراحًا غير جذاب إلا إذا كان اختيار بقاء. وبقدر ما تكون القوات الجوية الصينية القائمة على البر، من خلال دمج طائرات أبعد مدى والتزويد بالوقود أثناء الطيران والقيادة والسيطرة بمساعدة نظام التحذير والسيطرة المحمول جوًا AWACS، بقدر ما تكون قادرة على توسيع مدى عملياتها ومد قبضتها إلى المناطق الأكثر أهمية للصين في المستقبل المنظور، ربما تكون التكاليف عالية إلى درجة معوقة للاندفاع في نشر حاملات ضعيفة.

د- قوات الصواريخ الباليستية: إضافة إلى تحديث قواتها الجوية والبحرية في التسعينيات واصلت الصين الاستثمار في برنامج الصواريخ الباليستية الشامل والراسخ الذي أعطته بكين أولوية منذ منتصف الخمسينيات. فبهدف تحسين

إمكانية البقاء وتغطية الأهداف وإحباط الدفاعات الصاروخية المتوقعة اندفعت الصين فى تطوير جيل ثان من الصواريخ الباليستية نووية التسليح بعيدة المدى عابرة القارات (دى إف-٣١ ودى إف-٤١) والصواريخ الباليستية التى تطلق من الغواصات (جاى إل-٢) التى ستكون على الأرجح مزودة برزم رءوس حربية متعددة، لكن هذه البرامج لا يحتمل أن تثمر قبل نهاية القرن[٥٠]. وحتى ذلك الحين ستظل ترسانة الصين من الصواريخ الباليستية النووية العابرة للقارات مقصورة على من خمسة إلى خمسة عشر صاروخًا سائل الوقود من الجيل الأول (دى إف-٥). وعوضًا عن ذلك تمثل مجال النمو الأساسى فى قدرات الصين الصاروخية فى التسعينيات فى نشر أعداد متزايدة من الصواريخ الباليستية (دى إف-١١ دى إف-١٥ دى إف-٢١) التقليدية المتحركة متوسطة وقصيرة المدى. وإلى جانب زيادة أعداد هذه الصواريخ المجهزة لحالات الطوارئ الإقليمية واصلت بكين جهودها لتحسين دقتها بدمج بيانات من نظم الأقمار الصناعية التى تحدد المواقع على مستوى العالم وتزويد الرءوس الحربية برزم توجيه طرفية (مع إمكانية لتطبيق ذلك فى المستقبل على النظم العابرة للقارات). وربما تسعى الصين أيضًا إلى الحصول على تكنولوجيا التوجيه والتكنولوجيا النفاثة ramjet المتقدمة من روسيا وإسرائيل من أجل تطوير صواريخ كروز بعيدة المدى الأسرع من الصوت[٥١]. وعلى الرغم من معارضة بكين الصاخبة لنشر الدفاعات الصاروخية الباليستية من جانب خصومها المتوقعين اشترت الصين ١٠٠ صاروخ روسى أرض-جو من طراز إس أى-١٠ تشبه الأنواع المبكرة من نظام بارتريوت الأمريكى، وقد تحاول أن تدمج تكنولوجيا إس أى-١٠ مع تلك المأخوذة من صاروخ باتريوت التى يقال إنها اشترتها من إسرائيل لتوليف نظام إتش كيو-٩ سام المحسن[٥٢].

وبإيجاز فإنه مقارنة بميراث عهد ماو تحولت صورة الصين العسكرية، تمامًا مثل صورتها الاقتصادية، بشكل مثير فى منتصف التسعينيات. بيد أن أهمية مثل هذا التقييم القومى للأمن الدولى ليست واضحة. فأغلب القلق بين صناع

السياسات خارج الصين، وأغلب الاهتمام بين الدارسين (الذى ينعكس فى المنظورات النظرية المختلفة التى سنقدمها فيما يلى) يعتمد على مبلغ التغييرات فى القدرات النسبية التى تستلزم مقارنات دولية، خاصة تلك التى تتعقب التغييرات فى الموقف النسبى على مر الزمن. كيف تتغير قدرات الصين العسكرية مقارنة بقدرات خصومها الممكنين؟ فى هذا الصدد تطورت قوة جيش التحرير الشعبى أيضا، على الرغم من أن ذلك حدث بدرجة ما تزال محدودة جدا مقارنة بالتحسن المستمر فى القوات التى ينشرها الفاعلان الإقليميان الآخران.

ر- **التوازنات العسكرية**: على خلاف الموقف أثناء الحرب الباردة لم تعد حالات الطوارئ الأكثر أهمية لاستخدام الجيش الصينى تتطلب اشتباكات برية على اليابسة الآسيوية(٥٣). (باستثناء الاستخدام الممكن لجيش التحرير الشعبى كملاذ أمنى داخلى أخير للنظام الشيوعى)(٥٤). فالصراعات النشطة اليوم وأقوى المواجهات احتمالاً تقع عبر البحر (بالترتيب التنازلى وفقًا للأهمية) مع النظام المنافس على تايوان ومع دول جنوب شرق آسيا ذات المطالب فى جزر سبراتلى ومع اليابان على جزر ديايو (سنكاكيو) المتنازع عليها. وبالتالى لا بد من قياس قوة الصين العسكرية فى مقابل أولئك الخصوم الأربعة المتوقعين دول رابطة شعوب جنوب شرق آسيا ASEAN ذات الادعاءات المتنافسة فى بحر الصين الجنوبى - تايوان واليابان - وكذلك الولايات المتحدة الأمريكية لأن لديها القدرة على ذلك، وأحيانًا الاهتمام بالتدخل فى المنطقة. والتقييم الكامل للأبعاد سريعة التغير لكل من هذه التوازنات العسكرية ليس هو الغرض من هذه المقالة. ومع ذلك يمكن فى عجالة رصد بعض النقاط العامة المهمة.

إن مرحلة التسعينيات من تحديث الجيش الصينى ترفع جيش التحرير الشعبى من مكان كان فيه أقرب فى الأهمية من كل خصومه الإقليميين الأصغر. فقد جاءت الطائرات المقاتلة الحديثة الأفضل تسليحًا بالقوات الجوية، إلى جانب التأثيرات الموسعة للمدى للتزويد بالوقود فى أثناء الطيران وقدرات نظام التحذير

والسيطرة المحمول جوًا AWACS، وكذلك تدعيم القوات البحرية بمدمرات قاذفة وفرقاطات وغواصات يمكن للقوات الجوية أن توفر لها الغطاء الجوى، جاء ذلك ليضمن للصين التفوق، على الأقل، على أى دولة منفردة من دول رابطة شعوب جنوب شرق آسيا قد تواجهها فى بحر الصين الجنوبى. معنى ذلك أن كثيرًا من دول رابطة شعوب جنوب شرق آسيا مع أنها تمتلك قوات أصغر من تلك التى يمكن أن تنشرها الصين إلا أن لديها خبرة أكبر مع معداتها الجوية والبحرية الحديثة، وجميعها تقريبًا طورت قدراتها ردًا على برامج الصين. وفى هذا الجهد تكون الولايات المتحدة عادة المصدر المفضل للمقاتلات الحديثة القيمة (خاصة إف-١٦ وإف-١٨)، لكن شأنها شأن الصين يمكن لدول رابطة شعوب جنوب شرق آسيا الآن أيضًا أن تصل إلى السوق الروسى (أو الفرنسى)، كما فعل البعض بالفعل(٥٥). والأهم من ذلك أنه إذا قدر للصين أن تواجه ائتلافًا وليس خصمًا فرديًا من رابطة شعوب جنوب شرق آسيا فإن ذلك يقلل من فرص التفوق الجوى الحاسم الضرورى لاستخدام قوتها البحرية فى المنطقة. ومع ذلك وعلى اعتبار تفوقها الكمى (بالنظر إلى معداتها الأقل تقدمًا) يمكن للصين عاقدة العزم على الأرجح أن تنتصر، لكن بثمن باهظ: عسكريًا ودبلوماسيًا. وكما فى أغلب حالات الطوارئ الأخرى المحتملة التى نناقشها هنا، فإنه دون احتمال نجاح عال لن يكون من الوارد أن يندفع جيش التحرير الشعبى للمخاطرة بمعداته الجديدة، تلك الجواهر القليلة فى جيوب التفوق، التى سيكون اشتراكها ضروريًا لضمان النصر(٥٦).

ففى مواجهة تايوان جاء تعزيز بكين العسكرى فى المقام الأول ليوازن جهود تايبيه الرامية تحديدًا إلى التعامل مع أى تهديد محتمل من جيش التحرير الشعبى. ففى التسعينيات وعندما كانت الصين تحدث قواتها البحرية والجوية والصاروخية الباليستية انتقائيًا بطرق تجعل العمليات بعيدة المدى فى وعبر مضيق تايوان ممكنة تكنولوجيًا، حَدَّثت تايوان قدراتها العسكرية إلى درجة كبيرة. وبينما تنشر القوات الجوية بجيش التحرير الشعبى طائرات سو-٢٧ تنشر تايوان أسطولاً

من المقاتلات الحديثة مكونا من ١٥٠ طائرة إف-١٦ و ٦٠ طائرة ميــراج ٢٠٠٠ و ١٣٠ مقاتلة دفاعية محلية الصنع من طــراز إف-١٦ مــزودة بنظـــام التحـــذير والسيطرة المحمول جوًا AWACS من نوع إى٢سى هاوكى E2C Hawkeye. وفيما تنشر القوات البحرية الصينية مدمرات وفرقاطات وغواصات أكثر تطــورًا تُحَدِّث تايوان أسطولها السطحى بإضافة ٢٠ فرقاطة حديثة أمريكية وفرنسية محلية الصنع على الأقــل، وتحـــسن قـــدراتها الحربيـــة البحريـــة والبريـــة المـــضادة للغواصات[٥٧]. وبينما تنشر المدفعية الصينية الثانية صواريخ أكثر تطورًا وعـــددًا تطول كامل المسرح تنشر تايوان دفاعات صاروخية باليستية أكثـــر تطـــورًا وإن كانت غير كاملة بالضرورة[٥٨].

والنقطة المهمة هنا ليست أن تايوان تستطيع بسهولة أن تصد هجومًـــا مـــن جيش التحرير الشعبى الحديث، وإنما أن تحديث الجيش التايوانى المتواصل سيجعل من المكلف جدًا على جيش التحرير الشعبى أن ينتصر، حتى لو اختار الآخـــرون (وأهمهم الولايات المتحدة) ألا يتدخلوا، وهو شىء لا تضمنه الصين. لكن دافعيـــة بكين السياسية لضمان إعادة توحيد تايوان معها قد تقودهـــا إلـــى اختيـــار العمـــل العسكرى حتى إذا كان ذلك يعنى المخاطرة بجزء كبير من أفضل قواتها. لكن مع التحديث التنافسى للقوات على كلا جانبى مضيق تايوان لم يعد الخيـــار العـــسكرى المباشر أكثر جذبًا منه فى الماضى القريب. وعلى الرغم من الزيادات فـــى القـــوة المطلقة لجيش التحرير الشعبى فإن التغييرات الأصغر فى قوته مقارنـــة بتـــايوان تعنى أن المداخل الأكثر معقولية لبكين ســـتظل هـــى الاعتمـــاد علـــى الـــضغوط الدبلوماسية والاقتصادية المتواصلة، وفى حال فشل ذلك ستعمد إلى استخدام عمـــل عسكرى محدود غير مباشر فى محاولة لردع أو إرغام النظام فـــى تايبيـــه، كمـــا اتضح فى عامى ١٩٩٥ و ١٩٩٦[٥٩].

إن خصمى الصين المحتملين الآخرين اللذين يساعدان فى قياس مبلغ تقـــدم القدرات العسكرية المحسنة لجيش التحرير الشعبى هما اليابان والولايات المتحـــدة

الأمريكية. فكل منهما منفرد، أو مع الآخر، يمكن أن يواجه الصين إذا اتضح أن أعمال بكين تهدد مصالحها الحيوية في المنطقة. ترتكز مخاوف اليابان ليس فقط على الصراع الإقليمي على جزر ديايو، وإنما أيضا على إمكانية تهديد ممرات الملاحة البحرية في شرق وجنوب شرق آسيا (بما في ذلك مالكا Malacca ومضيق تايوان) وبشكل عام على نتائج الهيمنة الإقليمية الصينية الممكنة. وباستثناء جزر دبايو تتماثل المصالح الأمريكية مع اليابانية ويمكن أن تُحدد بشكل عام بالحفاظ على الاستقرار في المنطقة وضمان حرية البحار ومنع استخدام القوة لتغيير الوضع الراهن. وفي حال استخدام اليابان أو الولايات المتحدة كمقياس لتقييم قوة جيش التحرير الشعبي يكون توازن القدرات بسيطًا وواضحًا. فمقارنة بالقوات الجوية والبحرية الحديثة الحالية والمستقبلية لكل من اليابان والولايات المتحدة يظل جيش التحرير الشعبي متخلفًا حتى على امتداد القرن القادم، حتى وإن دارت عجلة تحديث الجيش الصيني دورتها الحالية دون انقطاع(٦٠). وعلى أية حال فإن مقارنة القوة المباشرة من هذا النوع ليست هي كل شيء. على الرغم من أن تحديث الجيش الصيني لا يزيد من قوة جيش التحرير الشعبي إلى الدرجة التي تجعله قادرًا على الانتصار على القوات اليابانية والأمريكية الأفضل تجهيزًا فإنه يوفر للصين القوة التي تجعل الأمر خطيرًا على أي من الدولتين للتدخل في الصراعات الإقليمية. فنشر مقاتلات سو-٢٧ جيدة التسليح ومدمرات سوفرنيمي والغواصات من طراز كيلو لن تحول مياه شرق آسيا إلى بحيرة صينية، لكنه يعني أن الولايات المتحدة نفسها لم يعد بمقدورها أن تتوقع أن تهيمن بسهولة (أي بأقل تكلفة ممكنة) في اشتباكات عسكرية تقليدية محدودة. ففضلاً عن قوة الصين الصاروخية الباليستية المحسنة فإن القدرة على منع التدخل الخارجي الحاسم السريع وعلى فرض اللجوء إلى خطر التصعيد النووي على أكثر خصومها قوة قد يكون كل ما تحتاجه بكين في المواجهات على المصالح التي تعتبرها حيوية.

وبإيجاز فإن الزيادات فى قدرات الصين الفعلية مقارنة بماضيها القريب وبالنسبة إلى الآخرين كبيرة، لكنها تظل محدودة فى جوانب مهمة. فالاندفاع الأخير فى الاهتمام والقلق من صعود الصين السريع المزعوم يبدو أنه مدفوع بالتغيرات فيما يسميه وهلفورث Wohlforth القوة "المدركة" أكثر منه بالتغييرات المتواضعة فى القوة "المحسوبة".

ز- القوة المُدركة:

ثمة أربعة عوامل ساعدت فى خلق الإدراك بأن الصين فى طريق الصعود السريع إلى مكانة القوة العظمى: السياق التاريخى، ونقطة الانطلاق المنخفضة للفترة الحالية من النمو الاقتصادى والعسكرى، والنظم التى تركز فيها التحديث العسكرى، والأحداث المساعدة.

أولاً كوَّن التاريخ توقعًا بأن الصين دولة تستحق بشكل ما مكانًا فى مصاف القوى العظمى. يرجع جزء من هذا التوقع إلى دور الصين كقوة مهيمنة إقليمية طوال معظم تاريخها الإمبراطورى. ويرجع جزء آخر إلى تعامل الدول الأخرى فى منتصف القرن العشرين مع الصين بوصفها مرشحة قوة عظمى على الأقل. ففى أثناء الحرب العالمية الثانية، وفى المقام الأول بناءً على رغبة إدارة روزفلت، تم تضمين الصين فى البداية كواحدة من الحلفاء الأربعة الكبار الذين سيشاركون فى القمم التى تخطط الاستراتيجية الكبيرة لهزيمة المحور. وقد تضايق رئيس وزراء بريطانيا وينستن تشرشل بشكل واضح من التباعد بين هذه المكانة الرسمية العالية للصين وواقع قوتها المحدودة، وفى النهاية فقد دور الصين كقوة عظمى فى وقت الحرب معظم جوهره[٦١]. وبعد الحرب استمرت قصة حكومة جمهورية الصين ROC فى المنفى كقوة عظمى فى الشكل الرمزى للمقعد الذى يمثل الصين فى مجلس الأمن بالأمم المتحدة، وتلك أيضًا مكانة حصلت عليها الصين بمساندة أمريكية وليس نتيجة لقدراتها الملموسة. وعندما حلت جمهورية الصين الشعبية

محل جمهورية الصين باعتبارها الممثل المعترف به دوليًا للصين في أوائل السبعينيات تم التعامل مع الحكومة في بكين مرة أخرى كقوة عظمى في النظام الدولي المنبثق، وذلك أيضًا بدعم الحكومة الأمريكية التي اعتقدت أنها تخدم مصالحها الاستراتيجية بتعزيز مكانة الصين، فيما كان اقتصادها الضعيف وجيشها العتيق لا يؤهلانها لتلك المكانة[٦٢]. ونتيجة لذلك التاريخ أصبحت "الصين القوة العظمى" تمثل ما يسميه المنظرون المعرفيون "المفهوم غير المتحقق" an unfilled concept، وهو مفهوم له جذور عميقة، وبات المحللون مهيأين لقبول الأدلة على أن البشرى قد تحققت أخيرًا[٦٣]. وفي مثل هذه الظروف قد يكون هناك ميل للمبالغة في أهمية البيانات المحدودة، سواء أكانت إحصاءات اقتصادية أو عمليات نشر عسكرية.

ثمة تأثير ثان على التصورات تمثل في المستوى المنخفض الذي بدأ منه نمو الصين الاقتصادي والعسكري[٦٤]. فتوسع الصين الاقتصادي الأخير كان مثيرًا حقًا، لكن إدراك التغيير المذهل تعزز أيضًا بشكل جزئي نتيجة لأن انفتاح الصين في ١٩٧٩ مكن المراقبين من اختراق حجاب الدعاية الماوية والوقوف على مدى فقر الصين طوال السنوات الثلاثين الأولى من الحكم الشيوعي. ومع تأكيد المصلحين الدنجيين [نسبة إلى دنج] بنجاح كبير على ما اعتبره الكثيرون جوانب القوة المتأصلة في الاقتصاد الصيني كان من السهل استنتاج أن تلك كانت البداية لفترة ستتحقق خلالها إمكانية الدولة وليس مجرد اندفاعة قصيرة ناتجة عن سياسات وجهود استثنائية لا يمكن أن تستمر. وقد تعززت الثقة في مسيرة نمو الصين عندما نجح الحزب الشيوعي الصيني ليس فقط في اجتياز عاصفة الغضب الدولي التي تلت قمعه للاحتجاجات الداخلية في عام ١٩٨٩ وبقائه بعد انهيار الشيوعية في الإمبراطورية السوفيتية السابقة، وإنما أيضًا عندما سَرَّع تحوله إلى الاقتصاد القائم على السوق وأعلن معدلات النمو العالية وحجم التجارة الواسع الذي لفت الأنظار في منتصف التسعينيات.

ومع أن كثيرين كانوا يجهلون أحوال الصين الاقتصادية الحقيقية فى العهد الماوى فقد نفخ البعض فى الأكاذيب حول الحالة المتخلفة للقوات المسلحة الصينية قبل إصلاحات دينج. والحالة السيئة لجيش التحرير الشعبى فى أواخر السبعينيات، على أى حال، تقدم فحسب خلفية صارخة أبرزت أهمية كل مبادرة فى الدورة الحالية من التحديث العسكرى. علاوة على أنه على خلاف الاتحاد السوفيتى الذى أنفق نسبة ضخمة من اقتصاده الراكد فى محاولة مستميتة للبقاء فى لعبة تنافس القوى العظمى العسكرية خصص جزء صغير نسبى من الثروة القومية للجيش الصينى (حتى عند استخدم أعلى تقديرات للميزانيات)، إلى جانب التوسع الاقتصادى القوى، وهو ما عزز الانطباع بديمومة التحديث العسكرى فى الصين بسرعة من شأنها أن تضيق الفجوة بين الصين والقوى المهيمنة عالميًا(٦٥). وجاءت الدعاية الكثيفة حول هذا النمو العسكرى فى التسعينيات عندما كانت القوى الكبرى الأخرى تنفذ التقليصات الدفاعية التى تلت الحرب الباردة لتعزز فحسب قدر النمو العسكرى الصينى.

أما العامل الثالث الذى يؤثر على المدركات حول قوة الصين فهو مدى تركيز التحديث العسكرى على تطوير القدرات التى تمكن الصين من لعب دور دولى أكثر نشاطًا(٦٦). فجهود بكين لتحديث الصواريخ الباليستية والرءوس الحربية النووية الاستراتيجية ولتصميم إمكانية إظهار قوتها القابلة للاستخدام بإعادة تنظيم وإعادة تجهيز قواتها الجوية والبحرية تكشف أن جيش التحرير الشعبى لا يُطوَر فحسب من أجل إنجاز المتطلبات الدنيا للردع عن طريق الدفاع عن الذات والردع الإقليميين. وبدلاً من ذلك، وعلى الرغم من أن إدراك أهدافه قد يتطلب سنوات، يبدو أن برنامج الاستثمار العسكرى يستهدف أنواعا من القدرات تمكن الصين من لعب دور قوة عظمى حقيقية.

رابعًا ساعد حدثان مساعدان على تغيير المدركات حول وضع الصين الدولى ودورها المستقبلى المحتمل. أولاً جاء قرار صندوق النقد الدولى فى ١٩٩٣ بتغيير

طريقته من حساب الثروة القومية من الطريقة التى تقوم على أسعار صرف العملات إلى الطريقة التى تعتمد على تعادل القوى الشرائية PPP ليقــود إلــى موجــة مــن التقارير تقول إن الناتج المحلى الإجمالى للصين كان فى الحقيقة أربعة أضعاف مــا كان معتقدًا فى السابق. صور هذا الإعلان بقوة تغييرًا طفريًا فى الترتيب الاقتصادى العالمى. فقد تقدمت الصين فورًا من امتلاك عاشر أكبر ناتج محلى إجمالى فى العالم إلى الترتيب الثالث، ولا يفصلها الكثير عن اليابان، وفى طريقها لأن تسبق الولايــات المتحدة فى أوائل القرن الحادى والعشرين(٦٧). وبالطبع فإن شيئًا لم يتغير بين عــشية وضحاها. بل إن الأرقام الأكبر التى رافقت طريقة تعادل القوى الشرائية قُدمت فــى مطبوعات أقل انتشارًا قبل إعلان صندوق النقد الدولى(٦٨). وبالنسبة لخبراء الــصين ورجال الأعمال الملمين بحقيقة الموقف على الأرض صححت التقارير فحــسب مــا كانوا يرون لفترة طويلة أنه بخس كبير من جانب الإحــصاءات القديمــة للحيويــة الاقتصادية لمناطق الصين الكبيرة التى استفادت من الإصلاحات(٦٩). لكن فــى رأى خبراء آخرين كانت هذه التقارير نداء استيقاظ ساعد فى بلورة رؤية للصين بوصفها أحدث محرك اقتصادى فى شرق آسيا.

أما الحدث المساعد الثانى، وهو فى الحقيقة سلسلة من الأحداث، فقد تمثــل فى تجدد الصراع حول تايوان فى ١٩٩٥، خاصة فى ١٩٩٦. فخوفًا من الــسماح لقيادة تايوان بلعب دور دولى أكثر استقلالاً ردت بكين على ما اعتبرتــه تواطــؤًا أمريكيًا خطيرًا فى هذا الصدد بالتخلى عن الدبلوماسية المثمرة عبر المضايق التــى اتبعتها منذ أوائل التسعينيات. وبدلاً من ذلك حاولت الصين أن توصل إلى الجمهور المعنى فى كل من واشنطن وتايبيه (قادة الأحــزاب والنــاخبون فــى الانتخابــات البرلمانية والرئاسية) أنها لن تتسامح حتى مع الانــدفاع ، ناهيــك عــن إعــلان الاستقلال الصريح. فبين صيف ١٩٩٥ وربيع ١٩٩٦ نشرت بكين قــوات بريــة وجوية وبحرية فى المنطقة وأجرت تدريبات عسكرية كان مــن بينهــا الإطــلاق المتكرر للصواريخ مما عرقل الممرات البحرية حول الجزيــرة المعتمــدة علــى

التجارة، وسربت تهديدًا خفيًا حول إمكانية التصعيد النووى الذى يمكن أن يطول الأراضى الأمريكية ذاتها إذا تورطت الولايات المتحدة فى أية مواجهة عبر المضايق(٧٠). هذه الإجراءات بلورت إدراكًا بأن الصين مستعدة لاستخدام أية قدرات فى يدها للدفاع عن مصالحها الدولية(٧١). وعلى الرغم من أن محللى الدفاع المتزنين لاحظوا أن بكين كانت تفتقر إلى القدرة العسكرية لأن تفعل أكثر من مجرد إلحاق ضرر تأديبى بالتايوانيين وإخافة شركائهم التجاريين الخارجيين، فقد جاءت هذه الأعمال لتؤكد المخاوف حول برنامج تحديث جيش التحرير الشعبى(٧٢). فقبل منتصف التسعينيات كان جزء من النخبة السياسية الدولية يتحدث حول حلول الصين محل الاتحاد السوفيتى السابق باعتبارها الشاغل الأمنى الأساسى كقوة عظمى للولايات المتحدة، الشاغل الذى يستدعى التخطيط العسكرى. لكن مواجهة مضيق تايوان ٩٥-١٩٩٦ كانت بالتأكيد حدًا فاصلاً فى تحويل إدراك جمهور أوسع(٧٣). مغزى تلك الحادثة لا يكمن فى القدرات التى أظهرتها الصين (فقد أكدت الحادثة الحالة غير المواتية نسبيًا للقوات الصينية الحالية(٧٤) وإنما بالأحرى فى تعزيز الاعتقاد بأن خطوات الصين الأولى فى تحديث جيشها يجب النظر إليها على أنها تنذر بمسار من النمو تتبعه نتائج لم تقدر بعد بالكامل.

س- إدراك الذات لدى الصين

ما مدى التطابق بين هذه التغيرات فى الطريقة التى ينظر بها العالم الخارجى إلى الصين وإدراك الصين لذاتها؟ يمكن التوصل إلى بعض الاستدلالات من الأدلة الواقعية أو السياسات والتصريحات الرسمية، مع التسليم بأن ذلك قد لا يعكس بالضرورة المعتقدات الفعلية. ومع أخذ هذا القيد فى الحسبان سوف أقدم الصورة الموجزة التالية لأنها ذات صلة بالحجج النظرية التى ستقدم فى القسم التالى.

مع اتساع اقتصاد الصين واندماجه أكثر فى التجارة والاستثمار العالميين تغيرت رؤية بكين لوضعها الدولى. ففى بداية "انفتاحها على الخارج" لعبت الصين فى المقام الأول دور المستجدى الاقتصادى الذى يحاول إغراء المستثمرين الأجانب بالترتيبات الضريبية التفضيلية، والوفرة الهائلة فى قوة العمل المطيعة الرخيصة نسبيًا، والسحر الدائم لوجود سوق محلى ضخم للسلع الاستهلاكية. وفى منتصف التسعينيات بدا أن بكين تنتقل أبعد من رؤية نفسها فى دور المستجدى إلى رؤية نفسها كلاعب رئيسى بازغ لديه القدرة على التفاوض بقوة، وإن لم يكن فرض شروطه، حول الطريقة التى سيشارك بها فى الاقتصاد الدولى. وصفقة بكين الصعبة للانضمام إلى منظمة التجارة العالمية كعضو مؤسس charter member دون التنازل عن مطلبها بأن تمنح المكانة التفضيلية للدول النامية تعكس محاولة الصين لأن تصبح قوة فى مجالس القوة الاقتصادية مع احتفاظها بالمزايا التى كانت تمتع بها فى المراحل المبكرة من انطلاقتها الاقتصادية(٧٥). فضلاً عن أن الحزب الشيوعى الصينى يستخدم قوة الصين الاقتصادية المتنامية كأداة دبلوماسية. فبداية من يونيو ١٩٨٩ والصين مهددة بعقوبات اقتصادية بسبب خروقات سياسية مختلفة، من أهمها التحذيرات الأمريكية المتكررة بأن مكانة الدولة الأولى بالرعاية قد تلغى إذا لم يف سلوك الصين الداخلى والدولى بمعايير معينة. وفى منتصف التسعينيات لم تواصل الصين فحسب الوقوف بثبات أمام هذه الضغوط الاقتصادية، وإنما أيضًا، وعلى الرغم من المطالب السابقة بألا تعقد الخلافات السياسية التبادل الاقتصادى المفيد للجانبين، استخدمت بكين قوتها الاقتصادية لتوصيل استيائها من الشكاوى الأمريكية حول صادرات الصين من الأسلحة والتكنولوجيا مزدوجة الاستخدام، والأهم من ذلك غضبها فى سياسة إدارة كلنتون فى مضيق تايوان(٧٦). ويكشف سلوك بكين أنها تنظر إلى نفسها على أنها فى طور الانتقال من "مفعول إلى فاعل" فى الاقتصاد الدولى، وهو إدراك للذات جديد اتضح أيضًا فى فاعليتها فى منتدى التعاون الاقتصادى لآسيا والمحيط الهادى Asian Pacific Economic Cooperation وهو دور ينبئ بالدور الذى ستلعبه الصين عندما

تنضم إلى منظمة التجارة العالمية ويكتمل عندما تقرر بكين الوقت المناسب للانضمام إلى مجموعة السبع.

وفى المجال العسكرى تغيرت رؤية الصين أيضا لدورها الدولى. ففى أثناء الحرب الباردة كانت الصين تنظر إلى نفسها على نحو صحيح على أنها دولة متخلفة فى نظام تسيطر عليه قوى عظمى متنافسة. كان هدف نظام الحزب الشيوعى الصينى هو أن يضمن أمنه من خلال تشكيلة متنوعة من الاستعداد العسكرى المعتمد على الذات (لدعم استراتيجية التخويف عن طريق الردع التقليدى بينما هو يطور بديلاً نوويًا) والاعتماد الإكراهى على دعم إحدى القوتين العظميين ضد التهديد الذى تفرضه القوة الأخرى[٧٧]. كانت الصين فى ذلك دولة تسعى للبقاء، فتدخر قدراتها المحدودة وتتكيف مع حقائق وضعها غير الثابت فى بيئة خطرة. ومنذ نهاية الحرب الباردة أصبحت الصين دولة مزدهرة آمنة من التهديدات الخارجية وتسعى لاستخدام قدراتها المتنامية للتشكيل، وليس فقط للتعايش مع بيئة مائعة وإن كانت ما تزال خطرة. والصين تتابع هذا الهدف باستخدام مدخل ذى شقين: صقل قوتيها الاقتصادية والعسكرية المستقلة بما يقلل الحاجة إلى الاعتماد على حلفاء أقوياء، ومحاولة منع أى حواجز دولية منظورة على الطريق الذى تخطط بكين أن تسير فيه. والمهمة الأولى المتمثلة فى التقوية الذاتية سهلة فى تبنيها وإن لم تكن كذلك فى تحقيقها. أما الثانية وهى الدبلوماسية فتحتاج إلى بعض التوضيح.

إن التحدى الدبلوماسى الذى يواجه الصين هو أن تمنع ثلاث نتائج غير مرغوبة. تحتاج الصين لأن تمنع الولايات المتحدة من الحفاظ على هيمنتها الفعلية فى شرق آسيا، على الرغم من أن استمرار الوجود الأمريكى مرغوب فيه من بعض النواحى (خاصة كمثبت لليابان). تحتاج الصين لأن تمنع اليابان من أن تصبح قوة عظمى كاملة النمو منافسة فى شرق آسيا. تحتاج الصين لأن تمنع الفاعلين الإقليميين الأقل (رابطة شعوب جنوب شرق آسيا وروسيا والهند) من

الوقوف بجانب الولايات المتحدة أو اليابان المنافسين بطريقة يمكن أن تؤدى إلى التطويق الاستراتيجى للصين. هذه التحديات الثلاثة تتعقد بترابطاتها البينية وتعارضاتها الجزئية (فمثلاً تقليص الدور الأمريكى قد يشجع آخرين على اختبار رهاناتهم ضد الصين من خلال أنماط الاصطفاف والتسلح) وكذلك تعارضهم الجماعى مع الشق الآخر فى استراتيجية الصين لأن تصبح قوة عظمى. فليس من السهل على الدول الكبيرة أن تكرر الأداء الموهوب لبسمارك الذى أرجأ بشكل مؤقت على الأقل ردود الفعل المعادية للقوة الألمانية المتنامية. وتوضح الإشارات المبكرة أن قادة بكين يفتقرون إلى المهارات الدبلوماسية الماكرة التى يحتاجونها لكى ينجحوا فى مثل هذه الجهود. ففى التسعينيات، على الأقل، أدى سعى الصين الحثيث وراء مصالحها فى بحر الصين الجنوبى ومضيق تايوان وإصرارها على مواصلة اختبار أسلحتها النووية فى منتصف عام ١٩٩٦ بينما كان الآخرون ملتزمين بالتعليق، أدى إلى تزاوج المخاوف من القدرات الصينية المستقبلية والسلوك الذى يثير الشكوك حول نواياها.

ش- التطابق بين القوة المحسوبة والقوة المدركة والواقع

إن من الوارد أن لا يكون ثمة تطابق بين قوة الدولة وقوتها المدركة، بمعنى التطابق بين البيانات المختلفة التى تؤخذ عادة باعتبارها تعكس التأثير الذى يمكن أن تمارسه الدولة على المستوى الدولى ومعتقدات صناع السياسة حول هذا التأثير. ودرجة التفاوت تختلف للأسباب التى عرضناها آنفًا بالإشارة إلى الحالة الصينية، لكن علاوة على ذلك يكون من الوارد أيضًا أن تتفاوت بشكل مباشر بسبب وقوع أحداث توفر الاختبار الصعب للمنافسة الفعلية فى المحافل دولية. فالأزمات والصراعات العسكرية والحروب تقدم أدلة أكثر دقة حول علاقات القوة الحقيقية، وغياب مثل هذه الاختبارات المباشرة يوفر فسحة أكبر للحسابات المعيبة والمدركات المشوهة[٧٨].

وقد كانت اختبارات القوة التى تمكن الصين وغيرها من تقييم قدرة الدولة وعزمها على أن تتصرف وفقا لتفضيلاتها السياسية الخارجية متواترة نسبيًا فى أثناء العقود الثلاثة الأولى من وجود الصين. فالحرب الكورية والأزمات فى مضيق تايوان فى ١٩٥٤-١٩٥٥ والحرب مع الهند عام ١٩٦٢ والاشتباكات الحدودية مع السوفيت عام ١٩٦٩ والاجتياح القصير لفيتنام عام ١٩٧٩ أظهرت جميعها قدرات الصين الحقيقية فى مقابل خصومها على نقاط زمنية مختلفة. وبعد عام ١٩٧٩ مرت سبعة عشر عامًا دون أن يحدث شئ يمكن أن يؤخذ كحدث اختبارى لقدرة الصين على أن تستخدم قوتها العسكرية. فضلاً عن أن العام ١٩٧٩ شهد مولد برنامج الإصلاح الذى ولد الادعاءات بقوة الصين المتنامية. ولذلك على الرغم من إمكانية اتفاق المحللين على أن الإصلاحات تنتج صينًا أقوى عسكريًا، فإنهم يمكن أن يتجادلوا دون أن يصلوا إلى اتفاق حول السؤال الأساسى "ما مبلغ قوة هذه الصين؟"(٧٩)

لقد وفرت "التدريبات العسكرية" فى مضيق تايوان عام ١٩٩٦ بعض المعلومات. فقد أوضحت أن بكين مستعدة، كما تصرح دائمًا، لاستخدام القوة إذا لزم الأمر لضمان إعادة توحيد تايوان مستقبلاً مع الصين. كما أوضحت ثانيًا أن جيش التحرير الشعبى لديه القدرة للاعتماد على الصواريخ لقمع تايوان، سواء من خلال قطع شريان الحياة الاقتصادى المتمثل فى التجارة أو من خلال الاشتباك فى حملة قصف استراتيجى لأغراض تأديبية. وهذه الإمكانية يمكن أن تفيد فى تخويف التايوانيين بما يثنيهم عن الاتجاه نحو الاستقلال، أو فى حال فشل هذا الثنى يمكن أن تعمل كوسيلة لإرغام تايوان على التراجع عن الخطوات التى تعتبرها بكين غير مقبولة. كما كشفت التدريبات العسكرية عن القيود المعتادة فى قدرة جيش التحرير الشعبى على إظهار القوة فعليًا حتى فى فناء الصين الخلفى. فقد لاحظ المحللون الذين راقبوا التدريبات أن جيش التحرير الشعبى لا يستطيع أن يحشد القوات لبدء

اجتياح لتايوان يمكن أن ينجح بتكلفة معقولة، سواء اختارت الولايات المتحدة مساعدة الجزيرة فى الدفاع أم لا(٨٠). وقد أوضحت المناورات البحرية لإدارة كلنتون فضلاً عن التحذيرات الحذرة للصين أنه على الرغم من غموض السياسة الأمريكية نحو تايوان فإن بكين يجب أن تتوقع نوعًا من الرد العسكرى الأمريكى بقوات ما تزال الصين لا تستطيع أن تصمد أماميا(٨١).

ص- قوة الصين المتنامية: توقعات نظرية

من المؤكد أن قوة الصين فى ازدياد على الرغم من أن الحسابات والمدركات الحالية ربما تبالغ فى تقدير سرعة ومدى هذا التغيير. وينبع الانشغال بهذا الاتجاه من القلق من أن صعود الصين يمكن أن يتسبب فى مخاطر على السياسة الدولية. فى هذا القسم سوف أنحى جانبًا الخلافات حول معدل صعود الصين لأقف بإيجاز على ما تقوله نظرية العلاقات الدولية حول النتائج الممكنة لذلك، وذلك بالبحث عن المؤشرات المبكرة حول فائدة نظراتها. ببساطة تقدم معظم المسارات الراسخة للنظرية دعمًا قويًا لتوقع أنه مع تنامى قوة الصين فى العقود القادمة ستزداد الصراعات الدولية الخطرة التى تتورط فيها الصين. ويذهب البعض، على أية حال، إلى أن الصراعات المتوقعة لا يلزم بالضرورة أن تكون خارجة عن السيطرة، ويقدم هؤلاء أسبابا مقنعة تؤكد أن سيناريو أسوأ الحالات المتمثل فى حرب بين القوى العظمى يظل غير وارد. وقد قمت بفحص خمس منظورات نظرية تتميز بتأكيدها على علاقات القوة المتغيرة ومغزى نوع النظام ودور المؤسسات الدولية وتأثيرات الاعتماد الاقتصادى المتبادل والنتائج الاستراتيجية للثورة النووية.

ض- منظورات القوة

إن النظريات التى تركز بشكل صريح على دينامية علاقات القوة المتغيرة فى النظام الدولى تقدم بعضًا من أكثر التنبؤات إزعاجًا. ثمة نظريتان - "نظرية زعزعة الهيمنة" hegemonic instability theory ونظرية توازن القوى balance-of-power theory - تؤكدان على الصعوبات التى تنشأ عن صعود وانهيار الدول المهيمنة على النظام. تذهب "نظرية زعزعة الهيمنة" إلى أن التعارض بين القدرات المتنامية للقوة الصاعدة ومكانتها التابعة المتواصلة فى نظام سياسى دولى تسيطر عليه القوة المهيمنة السابقة يؤدى إلى صراعات لا يسويها فى العادة إلا خوض حروب كبرى(٨٢). ومع أننا لم نر بعد هذا النوع الحاد من التنافس الذى تتوقع النظرية أنه سوف يسبق هذه المواجهة حول الهيمنة فإن الصراعات الأخيرة بين الصين القادرة والقوة العالمية المهيمنة - الولايات المتحدة - تتفق مع منطق هذه النظرية. ففى التسعينيات انتقدت بكين بشكل صاخب أكثر من أى وقت سابق سياسة حقوق الإنسان الأمريكية بوصفها محاولة لفرض القيم الأمريكية على بقية العالم، وانتقدت السياسة الاقتصادية الدولية للولايات المتحدة، خاصة فيما يتعلق بانضمام الصين إلى منظمة التجارة العالمية، بوصفها محاولة للحفاظ على السيطرة الاقتصادية الأمريكية(٨٣). وفى واشنطن أثار العجز التجارى المتزايد مع الصين مخاوف من المنافسة الاقتصادية غير العادلة، فيما أسهم التحديث العسكرى فى بكين وتوكيديتها الإقليمية فى جعل الصين حالة طوارئ تخطيطية بارزة لتقييم كفاءة القوات المسلحة الأمريكية، خاصة ترسانتها النووية الاستراتيجية(٨٤).

تحذرنا نظرية توازن القوى، كما فعلت مثل نظرية زعزعة الهيمنة، من التأثيرات الممزقة الممكنة للصين الصاعدة. والحجة الأساسية فى هذه النظرية حول السلوك المتوازن تؤدى إلى توقع أن قدرات الصين المتنامية ستتسبب فى رد فعل بين أولئك القلقين من الاستخدامات التى يمكن أن تستثمر الصين قوتها

فيها[٨٥]. وكما يؤكد ستيفن والتStephen Walt فإن القوة العظمى فـــى ذاتهـــا لا تمثل تهديدًا يتطلب ردًا، لكن الجغرافيا وكذلك خبرة المنطقة مع هيمنة الصين قبـــل وصول الإمبريالية الغربية فى القرن التاسع عشر تقترح أنه سيكون من الـــصعب على بكين أن تهدئ المخاوف حول طرق استخدامها لقدراتها المتنامية. وقـــد كـــان هناك بالفعل تذمر من النوع الذى تتنبأ به نظرية توازن القوى، ومـــن ذلـــك مـــثلاً التعزيز العسكرى المقابل فى المنطقة والبحث عن حلفاء للتعويض عن قيود القـــوة القومية (وهو ما اتضح بشكل خاص فى المشاورات التمهيديـــة بـــين دول رابطـــة جنوب شرق آسيا وتأكيد أبريـــل ١٩٩٦ علـــى المعاهـــدة الأمنيـــة الأمريكيـــة-اليابانية)[٨٦].

غير أن نظرية توازن القوى وحدها لا تشير إلى أن الدينامية التى تقول بهـــا تؤدى حتمًا إلى الحرب. لذلك يدفع بعض الدارسين بأن استقطاب النظام الـــدولى قـــد يقرر ما إذا كان سيتسم بتوازن سلمى أم لا[٨٧]. لكن ماذا تقول أعمال هـــؤلاء حـــول نتائج صعود الصين؟ أولاً من المهم أن نلاحظ أنه ما زال من غير الواضـــح مـــا إذا كان شرق آسيا فى عصر ما بعد الحرب الباردة الذى سيتضح فيه تأثير الصين قبـــل المناطق الأخرى سيكون منطقة ثنائية القطبية أم متعددة الأقطاب. فالاستقطاب الثنائى قد يعود، لكن هذه المرة بين الولايات المتحدة والصين، مـــع هامـــشية الأدوار التـــى تلعبها اليابان المقيدة ذاتيًا عسكريًا وروسيا الضعيفة داخليًا والمتوجهة نحـــو أوربـــا. وفى هذه الحالة فإن صعود الصين قد يثير مخاطر من نوع التوازن الذى يحدث فـــى ظل الاستقطاب الثنائى، خاصة ردود الفعل العدوانية العنيفة. فبعـــد انتهـــاء الحـــرب الباردة مباشرة اتضح أن الصين والولايات المتحدة سرعان ما ركز كل منهما علـــى الآخر باعتبارهما اللاعبين الأساسيين فى اللعبة وأخذت الواحدة منهمـــا تنظـــر إلـــى أعمال الأخرى بوصفها تحمل تهديدات ممكنة. وكل منهما قلقـــة حـــول التوازنـــات المتغيرة للقوة العسكرية والمدركات المتبادلة للنوايا. وتكشف الإشارات الأولية إلـــى أن شرق آسيا ثنائى القطبية قد يهيمن عليه الصراع الصينى-الأمريكى المتكرر.

ما التوقعات التى ستكون لها الغلبة إذا ظهرت الصين بدلاً من ذلك كواحدة من عدة قوى كبرى فى شرق آسيا متعدد الأقطاب (منها الولايات المتحدة وكذلك اليابان إذا تخففت من قيودها وروسيا الناهضة، وربما حتى الهند الأوسع انخراطًا وإندونيسيا الصاعدة حديثًا)؟ لعله من سوء الطالع، كما ينبه آرون فريدبيرج Aaron Friedberg، أن بعض التأثيرات التى تقلل مخاطر التعددية القطبية فى أوروبا ما بعد الحرب الباردة (مثل الإجماع على الدروس المستفادة من حروب الماضى والخبرة الطويلة فى الدبلوماسية الدولية وتجانس الترتيبات السياسية المحلية) ليست بهذا الوضوح فى شرق آسيا(٨٨). علاوة على أن الاعتبارات العسكرية-الاستراتيجية التى يمكن فى بعض الأحيان أن تعادل أخطار التوازن فى ظل التعددية القطبية قد تكون غائبة. فليس من الواضح، على سبيل المثال، أن حاجة الصين إلى حلفاء سوف تمارس تأثيرًا كابحًا كبيرًا عليها، خاصة على اعتبار أن كثيرًا من السيناريوهات لسلوكها الممزق فى المنطقة لا تتطلب جهودًا مشتركة(٨٩). وبدلاً من ذلك، ونظرًا لأن بعض أهم المناطق الملتهبة تستلزم صراعات على الادعاءات البحرية فى جزر غير آهلة بالسكان أساسًا أو تكوينات جيولوجية سطحية وما دون سطحية فقيرة فإن الاعتقاد بإمكانية شن أعمال عسكرية هجومية بأقل أخطار ممكنة من حيث التصعيد قد يغرى بالسلوك المغامر إذا كان من المتوقع أن الخصوم الممكنين المتعددين سيلقون التبعة على فاعلين أضعف ويقبلون بالأمر الواقع، وهو أحد الأخطار الكلاسيكية فى ظل التعددية القطبية. وحيث إن هذه الرهانات الآمنة على ما يبدو تتكشف فى بعض الأحيان بشكل كارثى عن تنبؤات خاطئة فإن ذلك أحد الأسباب التى تدعو إلى القلق حول نتائج صعود الصين فى محيط متعدد الأقطاب.

كما تكشف المناقشة النظرية للمعضلة الأمنية من منظور نظرية توازن القوى أيضًا أن قوة الصين المتنامية ستتسبب فى زيادة الصراع الدولى. فهذه المناقشة توضح أن عدم اليقين المتعذر تجنبه حول قدرات ونوايا الآخرين، جنبًا

إلى جنب مع صعوبة إرساء التزامات ملزمة فى ظل الفوضى، يعنى أن جهود كل دولة لتحسين أمنيا يفرض تهديدًا ممكنًا يحتمل أن يرد عليه الآخرون[٩٠]. وعلى الرغم من أن الأدبيات تقترح أن الاختلافات فى المعتقدات الاستراتيجية والتكنولوجيا العسكرية قد تكبح هذه الديناميية[٩١]، ففى نهاية القرن كانت سياسات الصين وردود الفعل إزائها تزيدان المعضلة الأمنية بدل أن تهدئانها. فاستثمار بكين فى قدرات إظهار القوة وإعادة تأكيدها على سيادتها على المياه واليابسة من جزر دیايو إلى تايوان إلى جزر سبراتلى والأعمال العسكرية المحدودة التى قامت بها بالفعل تثير جميعها الذعر فى طوكيو وتايبيه وعواصم دول رابطة شعوب جنوب شرق آسيا، وبشكل صريح جدًا فى واشنطن. فالنظر إلى توكيدية الصين الحالية كنذير لأشياء ستأتى لاحقًا بجعل كل الآخرين يتحصنون ضد إمكانية تهديد صينى مستقبلى محتمل جدًا[٩٢]. وبكين بدورها تنظر إلى هذه المخاوف فى أحسن الأحوال على أنها لا أساس لها، وفى أسوأها على أنها تخفى اهتمام المنافسين بالسيطرة على الصين[٩٣]. فبكين تنظر إلى ضعفها النسبى وليس قوتها الصاعدة وتنظر إلى تصريحاتها السياسية وجهودها العسكرية المحدودة فى مسرح شرق آسيا على أنها فحسب مجرد جهود لضمان مصلحتها الحيوية فى الدفاع عن سيادتها القومية. وتنظر بكين إلى المبالغة فى قدراتها وسوء فهم دوافعها بوصفها ستارة من الدخان للعسكرة اليابانية المتجددة أو الاستراتيجية المدعومة أمريكيًا لاحتواء الصين من خلال المساعدة العسكرية للفاعلين الإقليميين وتعهد التحالفات الإقليمية المعادية للصين[٩٤]. باختصار نحن أمام موقف تؤدى فيه المدركات العدائية المتبادلة إلى تغذية التخطيط لأسوأ الحالات (أو "الحالة السيئة" على الأقل) الذى يؤدى إلى تصعيد الصراع.

ط- منظورات النظام

ثمة مساران من مسارات نظرية العلاقات الدولية يقترحان أن الصراع سوف يزداد، ليس بسبب قدرات الصين المتنامية، وإنما بالأحرى لأن الصين نظام معيب. المسار الأول هو نظرية السلام الديمقراطى التى تجادل بأن المؤسسات المحلية والقيم السياسية التى تميز الديمقراطيات الليبرالية يضمنان السلام بينها، لكن ليس بين الديمقراطيات الليبرالية والنظم غير الديمقراطية[٩٥]. يذهب هذا المنظور إلى أن القوى العظمى الديمقراطية ستجد مبررًا فى تبنى سياسات قائمة على المواجهة ضد النظام الصينى الذى يرفض قيم الديمقراطية الليبرالية والذى لا تتم فيه عملية صنع قرار السياسة الخارجية الخاصة بأمور الأمن فى مؤسسات وإنما يحتكرها على الأغلب حفنة من قادة مسئولين بشكل غير محكم أمام نخبة أكبر قليلاً[٩٦]. وحيث إن المجموعة الحاكمة السلطوية الصغيرة فى الصين تعتقد أن الغرب متورط فى حملة من نوع "التطور السلمى" بغرض تدمير الحكم الشيوعى بدون قتال فإن العداوة والتصلب سيكونان متبادلين[٩٧].

أما المدخل الثانى إلى النظام المعيب فهو "نظرية التحول الديموقراطى" التى تركز على الدول التى تتحول من الشمولية إلى الديموقراطية[٩٨]. تذهب هذه النظرية إلى أن المتنافسين على القيادة فى هذه النظم يتبنون سياسات خارجية عدوانية تحشد الدعم الشعبى من خلال تغذية المشاعر القومية ودعم النخبة عن طريق استرضاء البقايا المؤسسية من الحكم الشمولى، خاصة الجيش. والصين لم تفعل الكثير فى اتجاه التحول نحو الديموقراطية ولذا يظل هذا الخط الفكرى بعيدًا. لكن قوة النزعة القومية بين الشعب الصينى فى التسعينيات، خاصة بين الشباب تزيد من المخاوف حول دورها الممكن إذا اتسع نطاق المشاركة السياسية. والنزعة القومية الصينية المعاصرة لا تظهر فحسب الفخر بإنجازات عصر الإصلاح، وإنما أيضًا الاستياء الشعبى من سوء المعاملة المزعوم من جانب الأجانب ، وهو ما قد يجعل من الصعب على القادة فى الصين الديمقراطية المستقبلية أن يصلوا إلى

تسويات وتوافقات فى الصراعات مع الدول الأخرى[٩٩]. وكذلك احتمال أن يظل الجيش الصينى لاعبًا سياسيًا مهمًا فى أى نظام صينى انتقالى يظل مبررًا للقلق. ومع اتساع المنافسة بين نخبة القيادة سيظل من يسعون إلى القيادة فى حاجة لكسب دعم الجيش[١٠٠]، وهذا قد يتطلب الالتزام بميزانيات دفاع كبيرة واستعدادا للسماح للجيش بإظهار أوراق اعتماده كقوة قتالية محترفة وليس أداة للقمع المحلى[١٠١].

ظ- المنظور المؤسسى

إن النظريات التى تتبنى ما يمكن أن نطلق عليه بشكل فضفاض "المنظور المؤسسى" ترى أيضًا أن دور الصين الأكبر فى السياسة الدولية قد يزيد من مستوى الصراع. تصور المداخل المؤسسية ممارسات المنظمات الرسمية وغير الرسمية التى تخفف من تأثيرات الفوضى وتلطف الصراع وتحسن فرص التعاون[١٠٢]. ومن سوء الطالع أن شروط المؤسسية الناجحة التى أسهمت فى جعلها فعالة فى أوروبا ما بعد الحرب العالمية الثانية تغيب بشكل كبير فى آسيا ما بعد الحرب الباردة[١٠٣]. فعلى خلاف أوروبا ما يزال تاريخ المحاولات المنظمة للتعاون الدولى فى الأمور الاقتصادية والأمنية فى شرق آسيا قصيرًا نسبيًا، وتضارب المصالح وليس اتفاقها هو القاعدة، والثقافات متنوعة، كما تفتقر المنطقة إلى الهوية الجامعة عبر القومية والإحساس بالجماعة اللذين يمكن أن يكونا الأساس لبناء المؤسسات[١٠٤]. وربما كان الأكثر إثارة للقلق هو تفضيل الصين الواضح للمداخل الثنائية، وليس متعددة الأطراف، لحل صراعاتها الدولية، وهو ما يقلل فرص قيام مؤسسات إقليمية فعالة. وقد أظهرت بكين فى بعض الأحيان استعدادا للمشاركة فى النظم الدولية والجهود متعددة الأطراف لحل المشكلات، لكن ليس فى الحالات التى تكون فيها مصالح الصين الحيوية، خاصة قضايا السيادة الإقليمية ذات الحساسية التاريخية، مهددة[١٠٥]. وسجل الصين فى التسعينيات فى تأكيد ادعاءاتها فى جزر سبراتلى أسهمًا فى تقويض جهود المنطقة لبناء مؤسسات دولية

لتسكين الصراعات الأمنية، مثل منتدى رابطة شعوب جنوب شرق آسيا الإقليمي(١٠٦). ونتيجة لذلك تواصل الدول القلقة من طموحات الصين البحرية اتباع طرق السياسة الواقعية التقليدية لتتغلب على عدم الأمان(١٠٧). وعلى الرغم من أن الجهود المتواصلة من جانب دول الإقليم وغير الإقليم لتعهد منتدى رابطة شعوب جنوب شرق آسيا الإقليمي ARF يجعل من السابق لأوانه الحديث عن أهميته المستقبلية الممكنة(١٠٨)، فإن الترتيبات المؤسسية الضعيفة لم تقدم حتى الآن كابحًا للسلوك الدولى للصين متنامية القوة.

ع- منظور الاعتماد المتبادل

تقدم نظرية الاعتماد الاقتصادى المتبادل منظورًا متفائلاً نسبيًا حول نتائج قدرات الصين المتنامية. وهى تميز الحوافز التى تدفع الدول لاحتواء صراعاتها الدولية عندما تكون تكلفة الصراع كبيرة (لأن الدولة تصطف إلى جانب شركائها الاقتصاديين المهمين) والفوائد من استخدام قوة صغيرة (لأن مؤسسات القوة الاقتصادية والعسكرية الحديثة تعتمد بدرجة أقل على أصول مثل قوة العمل والموارد الطبيعية التى يمكن أن يستولى عليها الغزاة وبدرجة أكبر على المعرفة وثمارها التكنولوجية)(١٠٩). وقوة الصين الصاعدة فى أواخر القرن العشرين تقوم على التنمية الاقتصادية السريعة المعتمدة فى الأساس على التجارة والاستثمار الدوليين. والخفض الحاد فى النشاط الاقتصادى الدولى يضر بشدة قدرة الصين على الحفاظ على معدلات النمو العالية الضرورية، وإن لم تكن كافية، لظهورها فى مظهر القوة العظمى. وبالتالى فإنه بسبب النتائج يسيرة الفهم المتمثلة فى حث عقوبات من جانب شركائها الاقتصاديين المهمين الأمريكيين واليابانيين والأوروبيين، وليس فقط بسبب القيود المؤقتة الممكنة فى قدرات جيش التحرير الشعبى، سيظل قادة الصين منضبطين فى جهودهم لحل الصراعات الدولية. صحيح أن جيش الدولة قد لا يتقيد بمخاوفها الاقتصادية، لكنهما مع ذلك يكونا مرتبطين إلى درجة تدفع فى اتجاه التعاون الدولى(١١٠).

غ- منظور السلام النووى

إن ما يسمى "نظرية السلام النووى" تقدم أقوى الأسباب لتوقع أن الأخطار المصاحبة لوصول الصين كقوة عظمى كاملة النمو ستكون محدودة. تؤكد هذه النظرية أن وصول الأسلحة النووية، خاصة الأسلحة النووية الحرارية thermonuclear التى يمكن أن تحمل على الصواريخ الباليستية، أحدثت ثورة فى السياسة الدولية من خلال التغيير الجذرى لتكلفة الصراع بين القوى العظمى. فنظرًا لأن القوى النووية لا تستطيع أن تستبعد خطر الانتقام غير المقبول من جانب خصومها فإنها لا تستطيع أن تورط بعضها فى معارك عسكرية من شأنها أن تؤدى إلى التصعيد إلى حرب غير مقيدة. ومن هنا فإن نظرية السلام النووى فى أصفى أشكالها تجادل بأن الثورة النووية أدت بين القوى العظمى إلى علاقات مؤسسة تقوم على الردع المتبادل من شأنها أن تقدم ليس فقط حاجزًا متينًا ضد الحرب العامة، وإنما أيضًا كابحًا قويًا على كل من الحرب المحدودة وسلوك الأزمة[١١١]. ومع ذلك فقد تقع حروب وأزمات محدودة بين الدول النووية بقوات انتقامية محدودة، لكن نتيجتها يحتمل أكثر أن تُقرَر عن طريق توازن المصالح السياسية التى تمثل الأساس للتسوية الدولية، أكثر منها عن طريق حسابات توازن القدرات العسكرية[١١٢].

ومن ثم تؤكد نظرية السلام النووى أن النتائج المزعجة على الأمن الدولى لصعود الصين قد بولغ فيها لأن كثيرًا من المحللين أخفقوا فى فهم لماذا لا تنطبق القيود النووية القوية على صنع القرار على صانع القرار الصينى ونظيره فى القوة العظمى المنافسة[١١٣]. وتقرر هذه النظرية أن انعدام اليقين حول التغيرات فى القدرات النسبية التى نتجت عن قوة الصين المتنامية سيتغلب عليه اليقين من الدمار غير المقبول الذى يمكن أن يسببه حتى التبادل النووى الصغير. ومن هذا المنظور فإن عمليات جس النبض من جانب الصين ضد تايوان ومجازفتها فى بحر الصين الجنوبى والأماكن الأخرى فى شرق آسيا تكون ممكنة فقط طالما أن خطر الصراع

التوسع مع منافس نووى التسليح غير قائم. لكن عندما يكون هذا الاشتباك العسكرى الخطر ممكنا فإن دوافع الخصوم النوويين لإبقاء صراعاتهم فى حدود سوف تقود بكين وواشنطن، على سبيل المثال، لأن تشعرا بنفس الضغوط من أجل إيجاد حلول تفاوضية، تماما كما شعرت واشنطن وموسكو فى أزماتهما المختلفة أثناء الحرب الباردة.

- خاتمة الفصل الأول

على فرض أن تماسك الصين السياسى لن يتقوض فجأة فسوف تزداد قدراتها العسكرية فى أوائل القرن الحادى والعشرين، لكنها ستظل متخلفة عن قدرات الدول الصناعية المتقدمة الأخرى، على الأخص الولايات المتحدة. وحتى إذا تغلب برنامج تحديث جيش التحرير الشعبى على التحديات الكثيرة التى عرضناها فى هذا المقال فإنه لن يتمكن من النزال إلا فى العقد الثانى أو الثالث من القرن القادم، وسيكون فى غالبه كما كان الحال فى التسعينيات. وعلى الرغم من النمو الاقتصادى القوى فإن الاحتمال ضعيف لأن تسرع بكين عملية التحديث، وذلك فى المقام الأول لأن الصين لم تضع حتى الآن البنية التحتية البحثية والتطويرية العلمية من الطراز العالمى الضرورى. علاوة على أنه مع هيمنة الثورة فى الشئون العسكرية وتحول مزايا ساحة المعركة على نحو متزايد إلى الدول الأقدر على استغلال التقدم فى علوم الحاسبات والإلكترونيات المتقدمة يكون من غير الوارد أن يعوض جيش التحرير الشعبى عن نقائصه النوعية بنشر قوات أقل بكميات أكبر. وعلى أية حال فمن دون إعادة هيكلة صعبة لن تكون الصناعة الدفاعية الصينية قادرة على إنتاج وصيانة كميات من الأسلحة الحديثة، بما فى ذلك الواردات الانتقائية، التى يمكن أن تفوق خصومها الفعالين بشكل حاسم. كما أن منافسى الصين الإقليميين والدوليين لديهم مواردهم الوافرة، وهو ما يجعل من الصعب على جمهورية الصين الشعبية أن تزيد قوتها بشكل نسبى وليس مطلق.

ومع ذلك، وعلى الرغم من أن قوة الصين ستكون أقل كثيرًا من التوقعات الباهرة لبعض المراقبين فسوف تكون فى النصف الأول من القرن التالى فاعلا قادرًا على نحو متزايد. ويمكن أن نجمع بين النظرات الواردة من المسارات المختلفة للنظرية السابقة لكى نفهم على نحو أفضل نتائج هذه العملية على الأمن الدولى. إن أغلب المنظورات النظرية تحدد الأسباب التى ستجعل الصين صاحبة المصالح الدولية الواسعة والمتنامية تجد نفسها فى صراع مع الآخرين. وتتمثل مصادر الصراع الممكنة فى المخاوف حول تغيرات القوة وتعقيدات توازن القوى ونوع النظام المعيب والمؤسسات غير الملائمة. ومع أنها تحدد الصعوبات التى تنتظر العالم فإن هذه النظريات الأكثر تشاؤمًا فيها تساؤلات مفتوحة حول كثافة الصراعات المتوقعة واحتمال أن تؤدى إلى حروب. تقترح نظرية الاعتماد المتبادل وكذلك الحجج المؤسسية (إذا تطورت المنظمات الإقليمية أبعد من طفولتها الحالية) أسبابًا لتوقع هدوء الصراعات التى ستتورط فيها الصين الصاعدة. وتذكرنا نظرية السلام النووى بأنه مع أن الصراع شرط ضرورى للحرب فإنه لا يكفى وحده.

وحتى بعض النظريات التى ترفع الأعلام الحمراء تقترح خطوطًا عامة لإدارة، إن لم إزالة، الصراع. فتشير نظرية السلام الديموقراطى إلى أن تشجيع الليبرالية السياسية فى الصين من شأنه أن يولد السلام فى النهاية، فيما تعلمنا نظرية التحول الديموقراطى أن تصمم مثل هذه الجهود بعناية من أجل إضعاف تنويعات النزعة القومية الأكثر خوفًا من الأجانب وليس تغذيتها. وتحذرنا أدبيات المعضلة الأمنية من تصعيد الصراع الذى سينتج إذا تحصنت الدول ضد فرضية الصين الخطرة وإذا فسرت الصين هذا السلوك كدليل على النية العدائية. ومع ذلك فإن تفادى التصعيد سيكون صعبًا. إن المصالح المؤسسية المهمة فى الصين يمكن أن تسهم فى مقاومة الخطوات فى اتجاه تحسين الشفافية التى قد تهدئ المخاوف المبالغ فيها من قدرات جيش التحرير الشعبى، وفى نفس الوقت فإن المصالح المؤسسية المهمة فى الأماكن الأخرى، خاصة فى الولايات المتحدة، يمكن أن تسهم

فى إبراز صورة الصين المهددة للسلام والاستقرار لتبرير عبء الاستثمار العسكرى الكثيف فى عالم ما بعد الحرب الباردة الذى تلاشى فيه السوفيت.

وإذا كانت النظريات الأخرى تقدم، على أحسن الأحوال، أملاً متواضعًا فى وجود كوابح ناعمة على الصراعات قد تميز العلاقات الدولية للصين الأكثر نشاطًا، فإن نظرية السلام النووى تفسر لماذا لا يحتمل لهذه الصراعات التى تدار بحكمة أن تؤدى إلى حرب بين القوى العظمى. ولأن دروس الثورة النووية بسيطة جدًا فى إدراكها بل ويصعب تجاهلها فسوف يكون لتأثيراتها الغلبة بغض النظر عن التأثيرات الكثيرة المعقدة التى قد تدفع الدول، على الرغم من ذلك، إلى الحرب مع منافسيها. ولذلك فإن التحذيرات الواردة فى الأدبيات حول تغيرات الهيمنة والمعضلة الأمنية، وحتى المستقبل المليء بالتصعيد المتكرر للصراع بين الولايات المتحدة المهيمنة والصين متعاظمة القدرة، يمكن أن تؤدى فى أسوأ الأحوال إلى حرب باردة سهلة الإدارة، وإن كانت غير مرغوبة.

بإيجاز تؤيد هذه المراجعة نبوءة أقل جزعًا من مراجعات أخرى كثيرة. وهى تؤكد أيضًا على أهمية أن يقيم صناع السياسة القدرات الفعلية للصين وليس إمكاناتها المفترضة. والمبالغة فى تقدير قوة الصين ربما يخلق نبوءة تنافس تسعى لأن تحقق نفسها بناءً على استنباط غير ناضج، وقد يكون ذلك مكلفًا إذا أنتج ميزانيات عسكرية ثقيلة بشكل غير ضرورى وصراعات دولية حادة بشكل غير ضرورى. إن صعود الصين إلى مصاف القوى العظمى سيكون خبرة مقلقة وصعبة جدًا. لكن طالما أن قيود الثورة النووية قائمة فإن خطر أن يتسبب صعود الصين فى حرب قوة عظمى يظل صغيرًا، لكن سوء إدارة هذه العملية قد يجعلها خبرة أكثر إيلامًا مما هو ضرورى.

هوامش الفصل الأول

(٧) ظهرت الموجة الأولى من الاهتمام الدراسى بالأمن فى شرق آسيا والصين فى عام ١٩٩٣ تقريبًا. وقبل ذلك بحوالى عامين حظيت هذه الموضوعات باعتراف قصير نسبيًا فى واحدة من أكثر المراجعات الشاملة الجادة الأولى فى عالم ما بعد الحرب الباردة. من الدراسات التى أنجزت فى هذه الموجة ما يلى:

Robert J. Art, "A Defensible Defense: America's Grand Strategy after the Cold War," International Security, Vol. 15. No. 3 (Spring 1991). pp. 5-53. Capturing the spirit of the recent "China-mania," the February 18,1996, New York Times Magazine carried as its cover story, "The 21st Century Starts Here: China Booms. The World Holds Its Breath," by Ian Buruma, Seth Faison, and Fareed Zakaria. The editors of International Security, sensitive to market demand, have published an edited volume of selected articles entitled East Asian Security, whose largest section is a collection of major articles under the heading, "The Implications of the Rise of China." Michael E. Brown, Sean M. Lynn-Jones, and Steven E. Miller eds., East Asian Security (Cambridge, Mass.: MIT Press, 1996).

See Avery Goldstein, "Robust and Affordable Security: Some Lessons from the Second-Ranking Powers During the Cold War," Journal of Strategic Studies, Vol. 15, No. 4 (December 1992), pp. 478- 479, 519.

(٨) من أجل رؤى دقيقة حول الإصلاحات فى الصين انظر:

Harry Harding, China's Second Revolution (Washington, D.C.: Brookings Institution, 1987); Kenneth Lieberthal, Governing China (New York: W.W.Norton, 1995); and Nicholas R. Lardy, China in the World Economy (Washington, D.C.: Institute forInternational Economics, 1994).

(٩) حول الأهمية المتزايدة للصين فى السياسية انظر:

Then-U.S. Secretary of State Warren Christopher's May 1996 speech to a joint meeting of the Council on Foreign Relations, the Asia Society, the

National Committee on U.S.-China Relations, and Business Week. "'American Interests and the U.S.-China Relationship' Address by Warren Christopher," Federal Department and Agency Documents, May 17, 1996, Federal Document Clearing House, from NEXIS Library, Lexis/Nexis, Reed Elsevier (hereafter NEXIS). For samples of the emerging scholarly literature, see Aaron L. Friedberg, "Ripe for Rivalry: Prospects for Peace in a Multipolar Asia," International Security, Vol. 18, No. 3 (Winter 1993/94), pp. 5-33; Richard K. Berts, "Wealth, Power, and Instability: East Asia and the United States after the Cold War," International Security, Vol. 18, No. 3 (Winter 1993/94), pp. 34-77; Denny Roy, "Hegemon on the Horizon: China's Threat to East Asian Security," International Security, Vol. 19, No. 1 (Summer 1994), pp. 149-168; Michael G. Gallagher, "China's llusory Threat to the South China Sea," International Security, Vol. 19, No. 1 (Summer 1994), pp. 169-194; Richard Bernstein and Ross H. Munro, The Coming Conflict with China (New York: Alfred A. Knopf, 1997); and Andrew J. Nathan and Robert S. Ross, The Great Wall and the Empty Fortress: China's Search for Security (New York: W.W. Norton, 1997).

(١٠) من أجل مقدمة موجزة للجدل والمصادر حول بعض المواقف الأساسية انظر:

William Curti Wohlforth, The Elusive Balance (Ithaca, N.Y.: Cornell University Press, 1993), especially pp. 3-10.

(١١) حول المبررات الاستراتيجية لمقاومة الصين للشفافية انظر:

Goldstein, "Robust and Afford able Security," pp. 485-491, 500-503; Alastair Iain Johnston, "China's New 'Old Thinking': The Concept of Limited Deterrence," International Security, Vol. 20, No. 3 (Winter 1995/96), p. 31, fn. 92. China's Defense White Paper in 1995 was an unrevealing disappointment. The PLA has reportedly begun a more forthcoming draft for release in late 1997. See "White Paper—China: Arms Control and Disarmament," Xinhua News Agency, November 16,1995, from NEXIS; Banning N. Garrett and Bonnie S. Glaser, "Chinese Perspectives on Nuclear Arms Control," International Security, Vol. 20, No.

3 (Winter 1995/96). pp. 43-78; Christopher Bluth. "Beijing's Attitude to Arms Control." Jane's Intelligence Review. July 1996. pp. 328-329: and Barbara Opall, "Skeptics Doubt Value of PLA White Paper." Defense News. December 9,1996. p. 3, from NEXIS. Nevertheless. since 1979 Western scholars have been better able to interview relevant policymakers. Chinese academics. and military personnel, to gather the increasing volume of Chinese publications, as well as to obtain many imperfectly controlled "internal-circulation-only (neibu)" materials often discovered on the shelves of China's bookstores.

(١٢) من أجل المنظورات المتنافسة انظر:

Jack Goldstone. "The Coming Chinese Collapse," Foreign Policy. No. 99 (Summer 1995). pp. 35-53; Huang Yasheng, "Why China Will Not Collapse," Foreign Policy, No. 99 (Summer 1995), pp. 54-68; Arthur Waldron. "After Deng the Deluge: China's Next Leap Forward," Foreign Affairs, Vol. 74, No. 3 (September/October 1995). pp. 148-153; and Richard Baum, "China after Deng: Ten Scenarios in Search of Reality," China Quarterly, No. 145 (March 1996). pp. 153-175.

(13) William C. Wohlforth, "The Perception of Power: Russia in the Pre-1914 Balance," World Politics. Vol. 39, No. 3 (April 1987), pp. 353-381.

(14) See Lieberthal. Governing China, p. 126; also "Statistical Communique of the State Statistical Bureau of the People's Republic of China," released annually each March and available in Beijing Review.

(15) See Dong Li and Alec M. Gallup, "In Search of the Chinese Consumer," China Business Review, Vol. 22, No. 5 (September 1995), p. 19, from NEXIS; "Diversifying Consumer Purchases in China," COMUNE Daily News Electronics, June 18,1996, from NEXIS. Even so, a substantial fraction of the Chinese population remains mired in poverty. See Patrick E. Tyler, "In China's Outlands. Poorest Grow Poorer," New York Times, October 26,1996, p. Al, from NEXIS

(16) See Lardy, China in the World Economy, p. 2; "China Confident in Fulfilling Foreign Trade Target for This Year," Xinhua News Agency, July 9,1996, from NEXIS.

(17) Lardy, China in the World Economy, pp. 29-33.

(١٨) من حوالى ١٥ مليار دولار فى نهاية الثمانينيات بلغ احتياطى العملات الأجنبية لدى الصين ٨٤,٣ مليار فى أغسطس ١٩٩٦، وهو ما يضع الصين فى المرتبة الخامسة على العالم. وتجاوزت احتياطياتها حاجز الـ ١٠٠ مليار فى نوفمبر ١٩٩٦ واقتربت من ١٥٠ مليارًا فى منتصف ١٩٩٧. انظر

Nicholas R. Lardy, "The Future of China," NBR Analysis, Vol. 3, No. 3 (August 1992), p. 7; "China's Forex Reserves Not Too High—Official," Reuters, November 30,1996, from Clari.world.asia.china.biz, ClariNet Communications (hereafter Clari.china.biz); "China Growth Seen at 9.8 Pet, Reserves at $140 Bin," Reuters, June 3, 1997, Clari.china.biz.

(19) See Paul H.B. Godwin, The Chinese Defense Establishment: Continuity and Change in the 1980s (Boulder, Colo.: Westview Press, 1983); Harlan Jencks, "'People's War under Modern Conditions': Wishful Thinking, National Suicide, or Effective Deterrent?" China Quarterly, No. 98 (June 1984); Paul H.B. Godwin, "The Chinese Defense Establishment in Transition: The Passing of a Revolutionary Army?" in A. Doak Barnett and Ralph N. Clough, eds., Modernizing China (Boulder, Colo.: Westview Press, 1986); Charles D. Lovejoy and Bruce W. Watson, eds., China's Military Reforms (Boulder, Colo.: Westview Press, 1986); Ellis Joffe, The Chinese Army after Mao (Cambridge, Mass.: Harvard University Press, 1987); and Larry M. Wortzell, ed., China's Military Modernization (New York: Greenwood Press, 1988).

(٢٠) حول ميزانيات جيش التحرير الشعبى المنخفضة فى الثمانينيات انظر:

Paul H.B. Godwin, "Force Projection and China's National Military Strategy," in C. Dennison Lane, Mark Weisenbloom, and Dimon Liu, eds., Chinese Military Modernization (New York: Kegan Paul International, 1996), p. 77.

(٢١) تتراوح الأرقام حول الإنفاق العسكرى للصين من التقارير الرسمية المنخفضة التى تقول إنه عند حدود ٨ مليارات دولار إلى التقديرات الأجنبية التى ترفعه إلى ما فوق ١٠٠ مليار. من أجل مناقشة التعقيدات الفنية والعملية المتضمنة فى حساب الإنفاق الدفاعى للصين والتى تؤدى إلى مثل هذه النتائج المتضاربة انظر:

"China's Military Expenditure," The Military Balance 1995-1996 (London: International Institute for Strategic Studies [USS] and Oxford University Press, 1995), pp. 270-275. See also David Shambaugh, "Growing Strong: China's Challenge to Asian Security," Survival, Vol. 36, No. 2 (Summer 1994), p. 54; Shaoguang Wang, "Estimating China's Defence Expenditure: Some Evidence from Chinese Sources," China Quarterly, No. 147 (September 1996), pp. 889-911: the estimates regularly published in the U.S. Arms Control and Disarmament Agency's World Military Expenditures and Arms Transfers (Washington, D.C.: U.S. Government Printing Office); and Stockholm International Peace Research Institute, SIPKI Yearbook (New York: Oxford University Press).

(22) Bates Gill, "The Impact of Economic Reform upon Chinese Defense Production," in Lane, Weisenbloom, and Liu, Chinese Military Modernization, pp. 153-154; and John Frankenstein and Bates Gill, "Current and Future Challenges Facing Chinese Defence Industries," China Quarterly, No. 146 (June 1995), p. 426

(23) Tai Ming Cheung, "China's Entrepreneurial Army: The Structure, Activities, and Economic Returns of the Military Business Complex," in Lane, Weisenbloom, and Liu, Chinese Military Modernization, pp. 184-187. For the higher-end estimates, see Solomon M. Karmel, "The Chinese Military's Hunt for Profits," Foreign Policy, No. 107 (Summer 1997), p. 106; and Bernstein and Monroe, The Coming Conflict with China, p. 72.

(24) See Cheung, "China's Entrepreneurial Army"; Arthur S. Ding, "China's Defence Finance: Content, Process, and Administration," China Quarterly, No. 146 Qune 1996), pp. 428-442; and Gill, "The Impact of Economic Reform," pp. 150-152. On the difficulties posed by China's Soviet

legacy of a well-insulated military-industrial complex, see Eric Arnett, "Military Technology: The Case of China," SIPKI Yearbook 1995: Armaments, Disarmament, and International Security (New York: Oxford University Press, 1995), pp. 359-386.

(25) Michael D. Swaine, "Don't Demonize China; Rhetoric about Its Military Might Doesn't Reflect Reality," Washington Post, May 18, 1997, p. CI, from NEXIS. See also Frankenstein and GUI, "Current and Future Challenges," pp. 411, 420-421. A good case can be made for total budget estimates in the $30 billion range. See "China's Military Expenditure," pp. 270-275.

(٢٦) من أجل مراجعات لتلك التغييرات فى العقيدة انظر:

Nan la, "The PLA's Evolving Warfighting Doctrine, Strategy, and Tactics, 1985-1995: A Chinese Perspective," China Quarterly, No. 146 (June 1996), pp. 443-463; and Paul H.B. Godwin, "From Continent to Periphery: PLA Doctrine, Strategy, and Capabilities Towards 2000," China Quarterly, No. 146 (June 1996), pp. 464-487.

(27) Li, "The PLA's Evolving Warfighting Doctrine," p. 448; and Godwin, "From Continent to Periphery," pp. 472-473.

(28) See Godwin, "Force Projection," pp. 79-81.

(29) Chong-pin Lin, "The Power Projection Capabilities of the People's Liberation Army," in Lane, Weisenbloom, and Liu, Chinese Military Modernization, pp. 110-111; and Godwin, "From Continent to Periphery," pp. 469-470, 482.

(31) Dennis J. Blasko, Philip T. Klapakis, and John F. Corbett Jr., "Training Tomorrow's PLA: A Mixed Bag of Tricks," China Quarterly, No. 146 (June 1996), pp. 488,517; also Dennis Blasko, "Better Late than Never: Non-Equipment Aspects of PLA Ground Force Modernization," in Lane, Weis enbloom, and Liu, Chinese Military Modernization, pp. 125-143, especially pp. 130-135; David Shambaugh, "Growing Strong," p. 53; and Godwin, "Force Projection," pp. 83-86.

(31) Godwin, "From Continent to Periphery," p. 484.

(٣٢) لقد أعطيت معدات القوات البرية أولوية أقل من معدات القوات الجوية والبحريـــة والصواريخ الباليستية. انظر:

Blasko, "Better Late than Never," p. 126.

(٣٣) فى سبتمبر ١٩٩٦ ذكر نائب رئيس الأركان العامة التايوانى تقديرًا مؤداه أن حوالى ربع القوات الجوية الصينية غير صالح للعمل:

(Barbara Opall, "China Boosts Air Combat Capabilities," Defense News, September 2, 1996, p. 3, from NEXIS). There have also been reports that China had ceased operating its nuclear strategic bombers (Barbara Starr, "China Could 'Overwhelm' Regional Missile Shield," Jane's Defence Weekly, Vol. 27, No. 16 (April 23,1997), p. 16, from NEXIS). Production of the most obsolete aircraft was sharply reduced during the 1980s (Frankenstein and Gill, "Current and Future Challenges," pp. 412-413). Other upgraded Chinese aircraft—the J-7MG, J-8II, and the FC-1 (being codeveloped with Pakistan)—may continue production mainly for the export market (Richard D. Fisher, "The Accelerating Modernization of China's Military," Heritage Foundation Reports, June 2,1997, from NEXIS).

(34)"Arms Exports to China Assessed, Moscow" Itar-Tass, April 22,1997, from FBIS-TAC-97-112; and Fisher, "Accelerating Modernization.

(35) See Fisher, "Accelerating Modernization"; and Richard D. Fisher, "China's Purchase of Russian Fighters: A Challenge to the U.S.," Heritage Foundation Reports, July 31, 1996, from NEXIS. The upgraded version of the Su-27, if produced, may be fitted with the even more advanced Russian AA-12 air-to-air missile (Robert Karniol, "China Is Poised to Buy Third Batch of Su-27s," Jane's Defence Weekly, Vol. 25, No. 17 [April 24,1996], p. 10, from NEXIS).

(36) Godwin, "From Continent to Periphery," p. 480; Fisher, "Accelerating Modernization," especially n. 60; and Chong-pin Lin, "The Military Balance in the Taiwan Straits," China Quarterly, No. 146 (June 1996), pp. 587-588. The U.S. Office of Naval Intelligence believes this

multirole fighter "may be more maneuverable than the U.S. F/A-18 E/F" but with "less sophisticated radar and countermeasures." The J-10 is expected to be deployed in significant numbers by the middle of the next decade. See "China Develops Stealthy Multi-role Fighter," Jane's Defence Weekly, Vol. 27, No. 9 (March 5, 1997), p. 3, from NEXIS.

(٣٧) إن العيوب الدائمة فى الصناعة العسكرية الصينية تعتبر جزءًا من إرث ممارسة العهد الماوى الذى كان يقوم على "إنتاج نسخ طبق الأصل" و"هندسة معكوسة":

(Gill, "The Impact of Economic Reform," pp. 147-149; see also Frankenstein and Gill, "Current and Future Challenges," pp. 414—415; and Lin, "Power Projection Capabilities," p. 107). On challenges facing China's indigenous combat aircraft industry, including quality control, limited funding, and competition from Russian imports, see Gill, "The Impact of Economic Reform," pp. 152-153. Such problems also raise doubts about China's ability to bring to fruition the XXJ advanced stealth multirole fighter program projected for sometime in the second decade of the twenty-first century (Joseph C. Anselmo, "China's Military Seeks Great Leap Forward," Aviation Week and Space Technology, Vol. 146, No. 20 [May 12, 1997, p. 68], from NEXIS).

(38) See Lin, "The Military Balance in the Taiwan Straits," p. 587; Lin, "Power Projection Capabilities," p. 104; David Shambaugh "China's Military in Transition: Politics, Professionalism, Procure ment, and Power Projection," China Quarterly, No. 146 (June 1996), p. 293; and Opall, "China Boosts Air Combat Capabilities." China is reported to have modified up to five of its H-6 bombers to refuel J-8II Finback fighters; U.S. intelligence reportedly estimates China may convert up to twenty H-6 bombers into air-to-air refueling aircraft; China's SU-27s are not modified for air-to-air refueling, but this capability could be acquired later. Fisher, "China's Purchase of Russian Fighters."

(39) "Russia and Israel to Supply Airborne Radar to China," BBC Summary of World Broadcasts, May 20, 1997, from NEXIS. Between one

and four such AWACS systems, at $250 million apiece, may be assembled for China by Elta, an Israel Aircraft Industry subsidiary ("AWACS for China," Defense and Foreign Affairs Strategic Policy, March 1997, p. 19, from NEXIS).

(40) See Shambaugh, "China's Military in Transition," p. 295; Godwin, "From Continent to Periphery," pp. 478-480; and Godwin, "Force Projection," p. 86.

(٤١) إن الهدف هو تحويل: الأسطول الصينى على خطوات متتابعة من أسطول مياه بيضاء إلى أسطول مياه خضراء ثم إلى أسطول مياه زرقاء. حول خطط الصين البحرية انظر:

John Downing, "China's Evolving Maritime Strategy," Parts 1 and 2, Jane's Intelligence Review, Vol. 8, No. 2 (March 1,1996), pp. 129-133, and Vol. 8, No. 4 (April 1, 1996), pp. 186-191; "PLANs for the Predictable Future," Jane's Intelligence Review, Vol. 3, No. 5 (May 1, 1996), p. 6, from NEXIS.

(42) Upgrades included "C901 SSM launchers, improved missile and gun fire control electronics suites, a towed variable-depth sonar system and improved torpedo capabilities...[and] facilities for.. .Z-9a helicopters." (Godwin, "From Continent to Periphery," pp. 474-475); see also Frankenstein and Gill, "Current and Future Challenges," pp. 416-417.

(٤٣) من هذه العناصر محركات التوربين الكهربية أمريكية التصنيع ونظم الصواريخ سطح-جو الفرنسية من نوع كورتيل والصواريخ سفينة-لسفينة من طراز سى٨٠١ المعتمدة على تصميم الصاروخ إكسوسيت الفرنسى وقدرات محسنة مضادة للغواصات معتمدة على قاذفات الطوربيد الإيطالية، إلى جانب طائرات هيلوكوبتر زد-٩أ المعتمدة على طائرات دوفين الفرنسية. انظر:

Godwin, "From Continent to Periphery," pp. 474-475.

(٤٤) إن المدمرات من طراز سوفريميني باشتمالها على طاقم متوازن من الأسلحة: صواريخ ٨س س-ن-٢٢ المضادة للسفن [يمكن أن تباع كميات أخرى من هذه الصواريخ المسماة الشمس المحرقة للصين لتركيبها على مدمرات وبوارج أخرى]، ٤٤ صاروخ سطح-جو وهيلوكوبتر حربية مضادة للغواصات، إضافة إلى رادار متقدم وسونار ونظم دفاع ضد الصواريخ

والطوربيدات القادمة، إن هذه المدمرات بهذه القدرات يمكن أن تحيد حاملات الطـائرات وسـفن السطح الأخرى، حتى المزودة بنظم Aegis المتقدمة. انظر:

Fisher, "Accelerating Modernization"; "Russian-Chinese Military-Technical Cooperation Background," Itar-Tass, April 22, 1997; and Anselmo, "China's Military Seeks Great Leap Forward."

(45) Godwin, "From Continent to Periphery," pp. 475-476.

(46) Ibid., pp. 476-478.

(47) Godwin, "Force Projection," pp. 87-88.

(٤٨) إذا قررت الصين أن تبنى حاملة طائرات فى المستقبل القريب فسوف يكـون مـن المحتمل جدًا أن تكون حمولتها ٤٠٠٠٠ طن وتعمل فى الأساس كمشروع لإتقان أسـاليب البنـاء وللتمرين والتدريب استعدادًا للقدرة الفعلية على بناء حاملات طائرات بعد عقود كثيرة فى القـرن القادم. انظر:

Godwin, "From Continent to Periphery," p. 480; and Godwin, "Force Projection," pp. 96-97.

(49) See Alastair I. Johnston, "Prospects for Chinese Nuclear Force Modernization: Limited Deterrence versus Multilateral Arms Control," China Quarterly, No. 146 (June 1996), pp. 548-576, especially pp. 562-563; also Johnston, "China's New 'Old Thinking'"; James A. Lamson and Wyn Q. Bowen, "'One Arrow, Three Stars': China's MIRV Programme," Parts 1 and 2, Jane's Intelligence Review, Vol. 9, No. 5 (May 1,1997), p. 216ff., and Vol. 9, No. 6 (June 1,1997), p. 266ff., from NEXIS; Godwin, "From Continent to Periphery," pp. 482-484; Wyn Q. Bowen and Stanley Shephard, "Living under the Red Missile Threat," Jane's Intelligence Review, Vol. 8, No. 12 (December 1,1996), p. 560ff, from NEXIS.

(50) See Bowen and Shephard, "Living under the Red Missile Threat"; and Fisher, "Accelerating Modernization."

(51) Ibid. China is also deploying Russian built S-300 air defense systems around Beijing and at the Wuhu and Suixi air bases for the PLAAFs Su-27s (Opall, "China Boosts Air Combat Capabilities").

(٥٢) سيكون هذا جيدًا على اعتبار أن تحديث القوات البرية كان متواضعًا. انظر:

Blasko, "Better Late than Never," p. 141.

(٥٣) لقد تم إصلاح الشرطة المسلحة لجمهورية الصين الشعبية (الشرطة المسلحة الشعبية) لكى تصير أقدر على لعب هذا الدور فى أية أزمة داخلية مستقبلية، ومع ذلك فإن جيش التحرير الشعبى (بوحدات القبضة ووحدات الرد السريع فيه) طالما أنه ما يزال مستعدًا للقيام بذلك، فإنه اليوم أكثر قدرة من ذى قبل على ضمان الأمن الداخلى. حول دور جيش التحرير الشعبى والشرطة المسلحة الشعبية انظر:

Tai Ming Cheung, "The People's Armed Police: First Line of Defence," China Quarterly, No. 146 (June 1996), pp. 525-547.

(54) See Michael G. Gallagher, "China's Illusory Threat to the South China Sea"; Godwin, "Force Projection," pp. 78, 90-91; Godwin, "From Continent to Periphery," p. 485; and Michael Klare, "East Asia's Militaries Muscle Up: East Asia's New-found Riches Are Purchasing the Latest High-tech Weapons," Bulletin of the Atomic Scientists, Vol. 53, No. 1 (January 11,1997), p. 56ff, from NEXIS. See also "Philippines Studying Russian Offer of MiG-29s," Reuters, March 7, 1997, from NEXIS; "Russia Offers Its Jetfighters to Indonesia," UPI, June 9, 1997, Clari.tw.defense (hereafter Clari.defense), from ClariNet Communications. ASEAN air forces now include the following modern combat aircraft: Malaysia (8 F/A-18C/D, 18 MiG-29s); Thailand (36 F-16A); Singapore (17 F-16A); Indonesia (11 F-16A); and Vietnam (3 Su-27, 3 more on order).

(55) See Gill, "The Impact of Economic Reform," pp. 160-161. China could of course find itself facing a coalition that included not just ASEAN members but also forces from Australia, New Zealand, and Britain who conduct exercises with Singapore and Malaysia under the Five-Power Defense Arrangement (Godwin, "Force Projection," p. 91). Intervention by extraregional powers, especially the United States and Japan, would doom Chinese operations in the South China Sea. See Lin, "Power Projection Capabilities," pp. 113-114.

(56)See Godwin, "From Continent to Periphery," p. 485, Godwin, "Force Projection," pp. 92-94; Lin, "The Military Balance in the Taiwan

Straits," pp. 580-583; and John W. Carver, "The PLA as an Interest Group in Chinese Foreign Policy," in Lane, Weisenbloom, and Liu, Chinese Military Modernization, pp. 260-261. Taiwan is taking delivery of the Mirage 2000-5 and a version of the F-16A/B, called the F-16 MLU (midlife upgrade), reportedly "nearly as good" as the F-16 D/C. See 'Taiwan to Take Delivery of Five More U.S. F-16s," Deutsche Presse-Agentur, May 15, 1997, from NEXIS.

(٥٧) تضمنت أنظمة باتريوت الأمريكية التى طورت بعد حرب الخليج وأنظمة سام تيانجونج Tiangong SAM التى تم تطويرها وتحسينها داخليًا. انظر:

Bowen and Shepherd, "Living under the Red Missile Threat"; and Lin, "The Military Balance in the Taiwan Straits," p. 579.

(58) See Lin, "The Military Balance in the Taiwan Straits," pp. 591-595; and Lin, "Power Projection Capabilities," pp. 111-113.

(٥٩) تواصل اليابان برنامجها للتحديث الانتقائى وسوف تضيف حوالى ١٣٠ مقاتلة إف-٢ (إف إس إكس سابقًا) إلى قواتها الجوية التى تمتلك بالفعل ١٨٠ مقاتلة من طراز إف-١٥سى. انظر:

Chen Lineng, "The Japanese Self-Defense Forces Are Marching toward the 21st Century," Guoji Zhanwang (World Outlook), No. 2 (February 8, 1996), pp. 18-20, FBIS-CHI-96-085, May 1, 1996; and Swaine, "Don't Demonize China." For an account of the awesome capabilities at the disposal of the key units for American force projection in East Asia, the U.S. Pacific Fleet, especially its Seventh Fleet, see the weekly update of its web pages, http://www.cpf.navy.mil/pages/factfile/cpftoday.htm and http://www.c7f.yokipc.navy.mil/index.html. For a review that questions the durability of the U.S. military advantage, see Fisher, "China's Purchase of Russian Fighters."

(٦٠) صعق تشرشل من إدراك الأمريكيين المتضخم للصين. انظر:

Herbert Feis, The China Tangle (Princeton, N.J.: Princeton University Press, 1972), p. 11. Allied policy eventually adjusted to the reality of the limited military clout of Chiang Kai-shek's China. China was simply to be

discouraged from seeking a separate peace with Japan in order to ensure that large numbers of Japanese troops would remain tied down in operations on the Chinese mainland.

(61) See Kenneth N. Waltz. Theory of International Politics (Menlo Park. Calif.: Addison-Wesley. 1979). p. 130. Ironically. perhaps. China's role in the event of a war with the Soviets would—as in World War II—almost certainly have been to tie down the enemy's forces on a second front.

(62) On unfilled concepts, see Robert Jervis. "Hypotheses on Misperception." World Politics, Vol. 20, No. 3 (April 1968). pp. 454-479. The opening subheading ("This Time It Is Real") for Nicholas Kristofs Foreign Affairs article reflects this long-standing expectation. In "The Rise of China," Foreign Affairs. Vol. 72. No. 5 (November/December 1993), pp. 59-74.

(63) See Wohlforth, "The Perception of Power," p. 374.

(٦٤) من أجل الشكوك حول سهولة تحقيق هذه الإمكانية انظر:

Gill, "The Impact of Economic Reform"; and Arnett. "Military Technology: The Case of China."

(٦٥) من أجل التأثيرات المماثلة لقوة روسيا قبل الحرب العالمية انظر:

Wohlforth, "The Perception of Power," p. 374.

(66) Steven Greenhouse, "New Tally of World's Economies Catapults China into Third Place." New York Times, May 20. 1993, p. Al, from NEXIS. "Revised Weights for the World Economic Outlook; Annex 4." World Economic Outlook (May 1993), International Monetary Fund, Information Access Company, from NEXIS.

(67) See "U.S. Report Projects China's Economic Rise in 2010," Xinhua General Overseas News Service, January 12, 1988, from NEXIS.

(68)See Jim Rohwer, "Rapid Growth Could Make China World's Largest Economy by 2012," South China Morning Post, November 28, 1992, p. 1, from NEXIS; and William H. Overholt. The Rise of China (New York: W.W. Norton, 1993). For competing estimates of Chinese GDP and an

attempt to evaluate their merits, see Lardy, China in the World Economy, pp. 14-18. Although most analysts prefer the PPP calculations to those based on exchange rates, the partial nature of price reform and the persistence of a black market in China introduce distortions in prices that weaken confidence in the figures upon which PPP calculations must rely. To the extent that economic
reforms eliminate the legacy of dual-track (market-based and subsidized or state-regulated) pricing, PPP estimates should become more reliable. I thank Mark Groombridge for explaining this complication to me.

(69) See Patrick E. Tyler, "Beijing Steps Up Military Pressure on Taiwan Leader," New York Times, March 7, 1996, pp. Al, 10; Jim Wolf, "China Aides Gave U.S. Nuclear Warning, Official Says," Reuters, March 17, 1996, clari.tw.nuclear, ClariNet Communications (hereafter Clari.nuclear); and Patrick E. Tyler, "As China Threatens Taiwan, It Makes Sure U.S. Listens," New York Times, January 24,1996, p. A3.

(70) See "Testimony, March 20,1996, Floyd D. Spence, Chairman House National Security, Security Challenges: China," Federal Document Clearing House, Congressional Testimony, Federal Document Clearing House, from NEXIS; also David Morgan, "Gingrich Calls for U.S. Defense against Nuclear Attack," Reuters, January 27,1996, Clari.nuclear.

(71) See Jeffrey Parker, "China Taiwan Drills 'Proof of PLA Modernization," Reuters, March 19, 1996, Clari.world.asia.china, ClariNet Communications (hereafter Clari.china); "China Claims Readiness for 'Future War/" UPI, March 18, 1996, Clari.china; and Gerald Segal, "The Taiwanese Crisis: What Next?" Jane's Intelligence Review, June 1996, pp. 269-270.

(72) Debate began to focus mainly on a choice between "containment" and "engagement." See "Containing China," The Economist, July 29,1995, pp. 11, 12; David Shambaugh, "Containment or Engagement of China: Calculating Beijing's Responses," International Security, Vol. 21, No. 2 (Fall

1996), p. 202; and Gerald Segal, "East Asia and the 'Constrainment' of China," International Security, Vol. 20, No. 4 (Spring 1996), pp. 107-135.

(73) See Patrick E. Tyler, "Shadow over Asia: A Special Report; China's Military Stumbles Even as Its Power Grows," New York Times, December 3, 1996, p. Al.

(٧٤) على الرغم من أن المقترحات بعد مراجعة حسابات صندوق النقد الدولى فى عام ١٩٩٣ بأن الصين يجب أن تدعى للانضمام إلى مجموعة السبع الكبار، لم تبد الصين اهتمامًا بذلك، ربما لكى لا تزال عنها صفة الدولة النامية الأحق بالترتيبات التجارية التفضيلية فى منظمة التجارة العالمية. انظر:

Greenhouse, "New Tally," p. Al; and "China Bucks G-7 Membership, Wants WTO," DPI, July 2, 1996, Clari.china.

(75) See Rajiv Chandra, "China: European, U.S. Aircraft Producers Compete for Boom Market," Inter Press Service, July 19,1996, from NEXIS.

(76) See Avery Goldstein, "Discounting the Free Ride: Alliances and Security in the Postwar World," International Organization, Vol. 49, No. 1 (Winter 1995), pp. 39-73. For an analysis that highlights the importance of influences other than the strategic triangle, see Robert S. Ross, Negotiating Cooperation: The United States and China, 1969-1989 (Stanford, Calif.: Stanford University Press, 1995).

(77) Wohlforth, "The Perception of Power," pp. 377-378.

(٧٨) هذا الموقف يوازى ذلك الذى لاحظه ولفورث Wohlforth فيما يخص روسيا قبل الحرب العالمية الأولى. انظر:

Wohlforth, "The Perception of Power," pp. 377-378. A similar uncertainty may have characterized France's position just prior to the 1870 war with Prussia. I thank Tom Christensen for pointing this out.

(٧٩) من أجل تقييم مكتب الاستخبارات البحرية الأمريكى لشهر مايو ١٩٩٦ أنظر:

Jim Wolf, "U.S. Navy Says China Rehearsed Taiwan Invasion," Reuters, November 11, 1996, Clari.china. See also Peter Slevin/'China Could Not Easily Overwhelm Taiwan, Analysts Agree," Philadelphia Inquirer, February 16, 1996, p. A4.

(٨٠) يرجع الغموض لإعلان شنغهاى ١٩٧٢ الذى أعطى الإطار للعلاقات الصينية-الأمريكية فى السنوات التى تلت زيارة الرئيس نيكسون. وربما أدى استمرار الغموض إلى جعل الصين الاستخفاف باحتمال توجيه رد أمريكى قوى. انظر:

"Perry Criticized on Taiwan," Associated Press. February 28. 1996. Clari.china. After the March 1996 exercises. the United States more clearly signaled that it would respond to Beijing's future use of force against Taiwan. See Paul Basken, "Clinton: U.S. Wants 'Peaceful' One-China," UPI. July 23, 1996, Clari.china.

(81) See Robert Gilpin, War and Change in World Politics (New York: Cambridge University Press, 1981); A.F.K. Organski and Jacek Kugler, The War Ledger (Chicago: University of Chicago Press, 1980); and Paul Kennedy, The Rise and Fall of the Great Powers (New York; Vintage, 1987).

(82) See "China Slams U.S. Demands for WTO Entry," UPI, July 21, 1996, Clari.china.

(83) See William W. Kaufmann, Assessing the Base Force: How Much Is Too Much? (Washington, D.C.: Brookings Institution, 1992); and Michael CCHanlon. Defense Planning for the Late 1990s (Washington, D.C.: Brookings Institution, 1995).

(84) On balancing, see Kenneth N. Waltz, Theory of International Politics and Man, the State, and War: A Theoretical Analysis (New York: Columbia University Press, 1959). See also Stephen M. Walt, The Origins of Alliances (Ithaca, N.Y.: Cornell University Press, 1988).

(٨٥) انظر خطاب الرئيس كلنتون أمام الدايت اليابانى فى:

"Clinton: Japan, U.S. Must Continue to Be Partners," Daily Yomiuri. April 19, 1996, from NEXIS; also "United States to Retain Strong Presence in Pacific: Christopher," Agence France-Presse, July 23, 1996, from NEXIS. See also Ball, "Arms and Affluence"; "SE Asians Arming Up to Protect Their Resources," Reuters. January 29, 1996. ClarLdefense; Shambaugh, "Growing Strong," p. 44; "Singapore's Lee Warns of Growing Power of

China." Reuters. February 24. 1996. Clari.china; and "Asian Reaction Swift to China's Maritime Expansion." Reuters. May 17, 1996. Clari.china.

(٨٦) ثمة ثلاث مقالات أدت إلى جدل القطبية. انظر:

Karl W. Deutsch and J. David Singer. "Multipolar Power Systems and International Stability"; Richard N. Rosecrance. "Bipolarity. Multipolarity. and the Future"; and Kenneth N. Waltz. "International Structure. National Force. and the Balance of World Power," all available in James N. Rosenau. ed.. International Politics and Foreign Policy. 2d ed. (New York: Free Press. 1969). On the dangers inherent in bipolar and multipolar systems. see Thomas J. Christensen and Jade Snyder. "Chain Gangs and Passed Bucks: Predicting Alliance Patterns in Multipolarity." International Organization. Vol. 44, No. 2 (Spring 1990), pp. 137-168; also. Barry R. Posen. The Sources of Military Doctrine: France. Britain. and Germany between the World Wars (Ithaca, N.Y.: Cornell University Press, 1984); John J. Mearsheimer. "Back to the Future: Instability in Europe after the Cold War." International Security. Vol. 15. No. 1 (Summer 1990), pp. 5-56; Stephen Van Evera. "Primed for Peace: Europe after the Cold War." International Security. Vol. 15. No. 3 (Winter 1990/91). pp. 7-57; and Thomas J. Christensen. "Perceptions and Alliances in Europe. 1865-1940." International Organization. Vol. 51, No. 1 (Winter 1997). pp. 65-98.

(87) Friedberg. "Ripe for Rivalry." pp. 9-10. 27-28.

(88) See Van Evera's "drunk tank" analogy to explain the beneficial restraining influence of allies in a multipolar world. "Primed for Peace." p. 39.

(89) See John H. Herz. "Idealist Internationalism and the Security Dilemma." World Politics. Vol. 2. No. 2 Qanuary 1950); Waltz. Theory of International Politics. pp. 186-187; Robert Jervis. "Cooperation under the Security Dilemma." World Politics. Vol. 30. No. 2 (January 1978); Glenn H. Snyder. "The Security Dilemma in Affiance Politics." World Politics. Vol.

36, No. 4 (July 1984), pp. 461^95; and Christensen and Snyder, "Chain Gangs and Passed Bucks."

(90) See Jervis, "Cooperation under the Security Dilemma"; and Christensen and Snyder, "Chain Gangs and Passed Bucks."

(91) See "Vietnam, China in Dispute over Offshore Drilling," Reuters, March 17,1997, Clari.china; "U.S. Forces Welcome in South China Sea," UPI, May 20, 1997, Clari.china; Nicholas D. Kristof, "Tension with Japan Rises alongside China's Star," New York Times, June 16, 1996, p. E3. Japan's 1996 Defense White Paper added a call to keep a cautious eye on China's buildup and activism. See Brian Williams, "Japan Sees China as Growing Military Challenge," Reuters, July 19, 1996, Clari.china.

(92) See, for examples, "China Defense Minister Says Threat Theory Absurd," Reuters, June 27, 1996, Claiichina; David Shambaugh, "Growing Strong," p. 43; and Benjamin Rang Lim, "Beijing Slams West for Playing Up China Threat," Reuters, November 3,1995, Clari.china.

(٩٣) من أجل نقد الدوافع الأمريكية انظر:

Jane Macartney, "China Army Wants Nuclear Arms Destruction, Test End," Reuters, June 13,1996, ClarLnudear; and "China Says Future U.S. Ties Hinge on Taiwan," Reuters, February 8, 1996, Clari.china. Statements of U.S. China policy are not unambiguous. See "China Building Up for Spratlys—U.S. Official," Reuters, January 23,1996, Clari.china; also "Testimony before the House International Relations Committee Subcommittee on Asia and the Pacific, by Admiral Richard C. Macke, U.S. Navy Commander in Chief, United States Pacific Command," Federal News Service, June 27,1995, Federal Information Systems Corporation, from NEXIS; and "'American Interests and the U.S.-China Relationship' Address by Warren Christopher." On China's suspicion of Japan's motives, see "China's Jiang Zemin Warns against Japan Militarism," Reuters, November 13, 1995, Clari.china; Thomas J. Christensen, "Chinese Realpolitik," Foreign Affairs, Vol. 75, No. 5 (September/October 1996), pp. 37-52; and Holly

Porteous, "China's View of Strategic Weapons," Jane's Intelligence Review, Vol. 8, No. 2 (March 1996), pp.134- 137.

(٩٤) من أجل عينة صغيرة من الجدل الواسع حول السلام بين الديمقراطيات انظر:

Michael W. Doyle, "Kant, Liberal Legacies, and Foreign Affairs," Philosophy and Public Affairs, Vol. 12 (Fall 1983), pp. 323-353; Christopher Layne, "Kant or Cant: The Myth of the Democratic Peace," International Security, Vol. 19, No. 2 (Fall 1994); pp. 5-49; and Henry S. Farber and Joanne Gowa, "Polities and Peace," International Security, Vol. 20, No. 2 (Fall 1995), pp. 123-146.

(٩٥) فى الأمور ذات الأولوية الأدنى تكون عملية السياسة الخارجية أقل مركزية وأكثر بيروقراطية. انظر:

On lower priority matters, the foreign policy process is less centralized, and more bureaucratized. See Michael D. Swaine, "The PLA in China's National Security Policy: Leaderships, Structures, Processes," China Quarterly, No. 146 (June 1996), pp. 360-393; Shambaugh, "Containment or Engagement," pp. 196-201; A. Doak Barnett, The Making of Foreign Policy in China: Structure and Process (Boulder, Colo.: Westview Press, 1985).

(96) See David Shambaugh,. "Growing Strong," p. 50; and David Shambaugh, "The United States and China: A New Cold War?" Current History, Vol. 94, No. 593 (September 1995), p. 244.

(97)Edward D. Mansfield and Jack Snyder, "Democratization and the Danger of War," International Security, Vol. 20, No. 1 (Summer 1995), pp. 5-38.

(98) See Gerald Segal, "China Takes on Pacific Asia," Jane's Defence '96: The World in Conflict, pp. 67-68; Allen S. Whiting, "Chinese Nationalism and Foreign Policy after Deng," China Quarterly, No. 142 (June 1995), pp. 295-316; Michel Oksenberg, "China's Confident Nationalism," Foreign Affairs, Special Issue, Vol. 65 (1987), pp. 501-523; Jonathan Unger, ed., Chinese Nationalism (Armonk, N.Y.: M.E. Sharpe, 1996); Fei-ling Wang, "Ignorance, Arrogance, and Radical Nationalism: A Review of China

Can Say No," Journal of Contemporary China, Vol. 6, No. 14 (March 1997), pp. 161-165; Hongshan Li, "China Talks Back: Anti-Americanism or Nationalism? A Review of Recent 'Anti-American Books' in China," Journal of Contemporary China, Vol. 6, No. 14 (March 1997), pp. 153-160.

(٩٩) حول الشبكة الحالية لروابط النخب العسكرية-السياسية انظر:

Ellis Joffe, "Party-Army Relations in China: Retrospect and Prospect," China Quarterly, No. 146 (June 1996), pp. 299-314; Swaine, "The PLA in China's National Security Policy"; and Baum, "China after Deng."

(١٠٠) حول هذا التفسير للتدريبات العسكرية فى مضيق تايوان عـامى ١٩٩٥ و١٩٩٦ انظر:

For this sort of interpretation of the Taiwan Straits military exercises of 1995 and 1996, see Shambaugh, "Containment or Engagement," pp. 190-191; also Shambaugh, "China's Commander-in-Chief: Jiang Zemin and the PLA," in Lane, Weisenbloom, and Liu, Chinese Military Modernization, pp. 209-245.

(101) See, for example, Stephen D. Krasner, ed., International Regimes (Ithaca, N.Y.: Cornell University Press, 1983); and John Gerard Ruggie, ed., Multilateralism Matters (New York: Columbia University Press, 1993), p. 7. For a flavor of the intense debate with realists about the importance of international institutions, see John J. Mearsheimer, "The False Promise of International Institutions," International Security, Vol. 19, No. 3 (Winter 1994/95), pp. 5-49, and the exchange of views it provoked in International Security, Vol. 20, No. 1 (Summer 1995).

(102) See Friedberg, "Ripe for Rivalry," pp. 22-23; John Gerard Ruggie, "Multilateralism: The Anatomy of an Institution," in Ruggie, Multilateralism Matters, p. 4.

(103) Friedberg, "Ripe for Rivalry," p. 24. See also Charles A. Kupchan and Clifford A. Kupchan, "Concerts, Collective Security, and the Future of Europe," International Security, Vol. 16, No. 1 (Summer 1991), pp. 124-125.

(104) See Johnston, "Prospects for Chinese Nuclear Force Modernization," pp. 575-576. On possible differences within China's leadership about the acceptability of multilateralism, see David Shambaugh, "China's Commander-in-Chief: Jiang Zemin and the PLA," pp. 234-235; and Shambaugh, "China's Military in Transition," p. 273.

(105) See Michael Leifer, The ASEAN Regional Forum, Adelphi Paper, 302 (London: International Institute for Strategic Studies [IISS], July 1996), pp. 37, 43-44; and Mark J. Valencia, China and the South China Sea Disputes, Adelphi Paper, 298 (London: IISS, October 1995). On other "confidence- and security-building measures," see Ball, "Arms and Affluence."

(١٠٦) حول معاهدة إندونيسيا الأمنية الثنائية مع أستراليا انظر:

Leifer, The ASEAN Regional forum, pp. 50-52. On the Philippines' efforts to rejuvenate its military alliance with the United States after clashing with China over Mischief Reef in 1995 and Scarborough Shoal in 1997, see "Philippines to Seek Revision of Defense'Pact with U.S.," Japan Economic Newswire, May 14,1997, from NEXIS.

(107) Leifer, The ASEAN Regional Forum, pp. 53-60.

(108) Robert O. Keohane and Joseph S. Nye Jr., Power and Interdependence, 2d ed. (Boston: Scott, Foresman, 1989); and John E. Mueller, Retreat from Doomsday: The Obsolescence of Major War (New York: Basic Books, 1989). For criticism of this line of reasoning, see Kenneth N. Waltz, "The Myth of National Interdependence," in Charles P. Kindleberger, ed., The International Corporation (Cambridge, Mass.: MIT Press, 1970); Robert J. Art, "To What Ends Military Power?" International Security, Vol. 4, No. 4 (Spring 1980), pp. 3-35; Peter Liberman, "The Spoils of Conquest," International Security, Vol. 18, No. 2 (Fall 1993), pp. 125-153; and Norrin M. Ripsman and Jean-Marc F. Blanchard, "Commercial Liberalism Under Fire: Evidence from 1914 and 1936," Security Studies, Vol. 6, No. 2 (Winter 1996/97), pp. 4-50.

(١٠٩) فى حالة الصين لا بد من تقييم الجاذبية الخطرة للموارد الطبيعية القيمة، خاصة النفط، فى الأقاليم البحرية المتنازع عليها فى مقابل الاهتمام بعدم زعزعة الأنماط الأوسع للتجارة والاستثمار.

(110) See Bernard Brodie, War and Politics (New York: Macmillan, 1973), especially chapter 9; Kenneth N. Waltz, "Nuclear Myths and Political Realities," American Political Science Review, Vol. 84, No. 3 (September 1990), pp. 731-745; Robert Jervis, The Illogic of American Nuclear Strategy (Ithaca, N.Y.: Cornell University Press, 1986); and Robert Jervis, The Meaning of the Nuclear Revolution (Ithaca, N.Y.: Cornell University Press, 1989). For an introduction to the debate about the logical and empirical validity of nuclear deterrence theory, see the special issue of World Politics, Vol. 41, No. 2 (January 1989).

(111) See Richard K. Betts, Nuclear Blackmail and Nuclear Balance (Washington, D.C.: Brookings Institution, 1987). The stability/instability paradox suggests that the frequency of limited wars involving nuclear powers may even increase, but only in situations where they feel confident that the risks of escalation are minimal and can be managed.

(١١٢) إن منظرى السلام النووى يمكن أن يغضوا الطرف عن الاهتمام الصينى الأخير بقدرات الحرب النووية باعتبارها محاولات عقيمة لإضفاء الصفة الاصطلاحية على الاستراتيجية، وهو ما يظهر مرارًا بين أولئك الذين يجب أن يخططوا لاستخدام القوات المسلحة لهذه الدولة أو تلك. انظر:

Johnston, "China's New 'Old Thinking.'" Nuclear peace theorists see such conventionalization as at best irrelevant and at worst recklessly wasteful, but not strategically destabilizing because the dominant deterrent logic prevails when leaders are forced to make war/peace decisions. For pessimistic views of the effects of nuclear weapons in East Asia, especially under conditions of multipolarity, see Friedberg, "Ripe for Rivalry"; Christensen and Snyder, "Chain Gangs and Passed Bucks"; and Christensen, "Perceptions and Alliances in Europe, 1865-1940."

الفصل الثانى

الشرعية وحدود النزعة القومية

الصين وجزر ديايو

إريكا ستريكر داونز، فيليب سى . ساوندرز

إن دارسى العلاقات الدولية نتيجة لتأثرهم بانبعاث النزعة القومية فى عصر ما بعد الحرب الباردة أنتجوا تقييمًا متشائمًا للطرق التى من خلالها تزيد النزعة القومية من فرص الصراع الدولى. ثمة ثلاثة موضوعات واسعة تهيمن على الأدبيات. يركز الأول على استخدام النزعة القومية لتحويل الانتباه عن عجز الدولة عن تلبية المطالب المجتمعية بالأمن والنمو الاقتصادى والمؤسسات السياسية الفعالة[١]. ذلك أن النظم غير الشرعية قد تسعى إلى تعزيز قبضتها على السلطة بإلقاء اللوم عن فشلها على الأجانب، بما يزيد التوترات الدولية[٢]. ويتناول الموضوع الثانى الجماعات داخل الدولة التى يكون لها أهداف توسعية أو عسكرية. فعن طريق ترويج أساطير قومية أو إمبراطورية يستطيع هؤلاء أن يستحثوا تأييدًا عامًا واسعًا لمصالحهم الضيقة[٣]. ويؤكد الموضوع الثالث على الطرق التى من خلالها تتمكن النخب السياسية من النفخ فى النزعة القومية لكى تكسب ميزة فى التنافس السياسى المحلى. فالنزعة القومية يمكن أن تستخدم لحشد التأييد للنخب المهددة ولنبذ المنافسين الممكنين[٤]. هذه الوظيفة يمكن أن تكون مهمة بشكل خاص فى التحول الديمقراطى والليبرالى للنظم الشمولية التى تفتقد إلى المؤسسات السياسية اللازمة لتمرير المشاركة الشعبية وتسوية المطالب المتنافسة[٥]. تركز

المداخل الثلاثة على القيمة الأداتية أو الوسيلية للنزعة القومية للنخب غير الآمنة التي تسعى إلى الحصول على السلطة أو الحفاظ عليها. على أن النزعة القومية لا يمكن فحسب أن تفاقم العلاقات العرقية داخل الدولة الواحدة، وإنما يمكن أيضًا أن تنساب عبر الحدود وتزيد من احتمالية الصراع الدولي. وما أن يُعبأ الشعب – أي شعب – من خلال المناشدات القومية حتى تجد النخب نفسها واقعة في شرك الخطاب الذي روجته وتختار أن تتابع استراتيجيات أمنية محفوفة بالمخاطر بدل أن تخاطر بحكمها بالوقوف في وجه المطالب القومية الشعبية. ومع أن الأساطير القومية تستهدف الجمهور المحلي في المقام الأول فإن الدول الأخرى قد تسيء تفسير ذلك باعتباره تهديدًا حقيقيًا وترد بنفس الطريقة، وهو ما يولد معضلة أمنية.

لقد بدأ بعض الدارسين ممن لاحظوا اعتماد الحكومة الصينية المتزايد على النزعة القومية منذ مذبحة ميدان تيانمين ١٩٨٩ في تطبيق هذه الأدبيات على الصين. وقد نبه الكثيرون إلى إمكانية أن تتفاعل النزعة القومية الصينية مع القوة النسبية المتنامية للصين بطرق تؤدي إلى زعزعة الاستقرار(٦). وتذهب التوقعات إلى أنه إذا ما تواصل نمو الصين السريع فسوف تصبح بالفعل أكبر اقتصاد في العالم وتطور قدرات عسكرية من شأنها أن تدعم سياسة أكثر عدوانية(٧). فالنمو الاقتصادي قد لا يحسن القدرات الصينية فحسب، وإنما أيضًا يمكن أن يدفع الصين إلى أعمال عدوانية للسيطرة على موارد الطاقة المطلوبة للنمو المستقبلي(٨). وفي ذلك يقرر ديفيد شامبو أنه "مع ازدياد قوة الصين الاقتصادية في السنوات الأخيرة تنامت النزعة القومية أكثر"، ويتنبأ بأن الزيادة في قوة الصين "يحتمل أن تؤدي إلى اتجاه دفاعي وتوكيدي متزايد"(٩). بل إن بعض الشوفينيين الصينيين يطورون تنويعة جديدة من النزعة القومية ذات طابع توسعي واضح(١٠). ويقترح كل من التاريخ ونظرية العلاقات الدولية أن تحدي قوة صاعدة لقوة مهيمنة آفلة يؤدي في الغالب إلى حروب(١١). هذا القلق البنيوي يعززه انتشار وشعبية عدد من الكراسات القومية وكذلك الأعمال الصينية العسكرية العدوانية الأخيرة التي حفزت الحديث

حول "التهديد الصينى"[١٢]. ويرى بعض المحللين أن الصين القومية القوية يحتمل أن تدخل فى صراع من الولايات المتحدة[١٣].

تدفع هذه المقالة بأن المخاوف من القومية الصينية العدوانية مبالغ فيها، أو على الأقل سابقة لأوانها. فالقادة الصينيون (الرئيس يانج زيمين ورئيس مؤتمر الشعب القومي لى بنج ورئيس الوزراء زو رونجى والأعضاء الآخرون فى اللجنة الدائمة للمكتب السياسى للحزب الشيوعى الصيني) وظفوا كلا من النزعة القومية والأداء الاقتصادى فى جهودهم لإعادة الشرعية المحلية للحزب الشيوعى الصينى CCP. والشرعية المحلية والسلوك الدولى بينهما علاقة متبادلة: فجهود تحسين الشرعية لا تؤثر فقط على سلوك السياسة الخارجية للصين، لكن أيضا يمكن لأداء السياسة الخارجية أن يؤثر على الموقف الداخلى للنظام. وفحص سلوك الصين فى نزاعين إقليميين مع اليابان على جزر ديايو (سنكاكيو)[١٤] فى عامى ١٩٩٠ و١٩٩٦ يكشف عن علاقة معقدة بين الشرعية والنزعة القومية والأداء الاقتصادى، علاقة تختلف عن تنبؤات الأدبيات حول النزعة القومية والصراع الدولى. على الرغم من جهود الجماعات القومية على كلا الجانبين لتصعيد النزاع أثبتت الحكومة الصينية استعدادا لحرق أوراق اعتمادها القومية باتباع سياسات منضبطة والتعاون مع الحكومة اليابانية لمنع النزاعات الإقليمية من إلحاق الضرر بعلاقاتهما الثنائية. فعندما أُجبروا على الاختيار فضل القادة الصينيون النمو الاقتصادى على حساب الأهداف القومية. والمقالة الحالية تسعى لأن توثق وتفسر التقابل بين الخطابات القومية للصين وسلوكها الدولى المنضبط.

سنبدأ باستكشاف معنى الشرعية والنزعة القومية والأداء الاقتصادى فى السياق الصينى. وسوف نحاول، بعد ذلك، أن نوضح كيف تؤثر شواغل الشرعية الداخلية وقيود القوة النسبية على اختيارات السياسة الخارجية الصينية. وبعد أن نفرغ من ذلك سنفحص كيف رد القادة الصينيون عندما أعادت جماعات يمينية يابانية تأكيد ادعاءاتها بجزر ديايو فى ١٩٩٠ و١٩٩٦. ومن خلال اختيار حالتين

متماثلتين منفصلتين زمنيًا يمكننا أن نقيم تأثير النزعة القومية الصاعدة والتحسنات في وضع القوة النسبى للصين مع تثبيت المتغيرات الأخرى(٦٠). وفى النهاية سنرى ما إذا كان هذا النمط من السلوك المنضبط يمكن أن يطبق على حالات تايوان وجزر سبراتلى ونقيم الفعالية المستقبلية لاستراتيجيات كسب الشرعية للحزب الشيوعى الصينى.

"أ"- الشرعية والنزعة القومية والاقتصاد

تفقد الأيديولوجيا الماركسية واللينينية والماوية شيئًا فشيئًا قدرتها على منح الشرعية لاستمرار حكم الحزب الشيوعى الصينى. فعلى المستوى العالمى كشف انهيار الشيوعية فى أوروبا الشرقية والاتحاد السوفيتى عن إفلاس الشيوعية كأيديولوجيا سياسية وكنموذج اقتصادى قابل للحياة. وفى الصين جاءت الإصلاحات الاقتصادية القائمة على السوق لتقوض ادعاء الحزب الشيوعى الصينى بأن الصين دولة اشتراكية، وأصبحت الدعوات للالتزام بالطريق الاشتراكى خالية من المضمون الاقتصادى إلى حد كبير. إن التركيز الأيديولوجى للاشتراكية على العمال وملكية الدولة لرأس المال يصطدم مع سياسات الحكومة التى تؤكد على أهمية الأسواق وقمع اتحادات العمال المستقلة وتفكيك المشروعات المملوكة للدولة. ويوضح الفساد الحكومى المنتشر ونوبات التضخم العالى الدورية والبطالة الواسعة الانفصال بين الأيديولوجيا الاشتراكية والواقع الاقتصادى. وقد كان هذا التوتر سببًا مهمًا من أسباب احتجاجات ميدان تيانمين عام ١٩٨٩.

وقد أدت الأزمة السياسية التى نتجت عن استخدام القوة لقمع مظاهرات تيانمين (التى تعكس انهيار الشيوعية كأيديولوجيا تعطى الشرعية للحكم) إلى إجبار الحكومة الصينية على البحث عن مصادر جديدة للشرعية. والشرعية السياسية تؤسس على توافق قيم الحكام والمحكومين. وكل نظام سياسى يحاول أن يؤسس

ويعزز الاعتقاد بشرعيته لكى تطاع أوامره طوعًا دون تهديد بالقوة. ومع أن القادة السياسيين الصينيين ما زالوا يستخدمون الخطابات الاشتراكية فقد قادهم البحث عن حجج معيارية يمكن أن تضفى الشرعية على حكم الحزب الشيوعى الصينى فى اتجاهين متعارضين. يؤكد الاتجاه الأول على الأهداف القومية ويبرز نجاح الحزب فى بناء الصين كدولة قوية، فيما يؤكد الثانى على الأهداف الاقتصادية والادعاءات بأن الاستقرار السياسى الذى وفره حكم الحزب الشيوعى الصينى ضرورى للنمو الاقتصادى المستمر. وكلتا الاستراتيجيتين لكسب الشرعية تناشد قيمًا وأهدافًا يشترك فيها الشعب الصينى. وادعاء الحزب بالشرعية يستند الآن لدرجة كبيرة على أدائه فى إنجاز هذه الأهداف، وليس على التزامه بالمعايير الأيديولوجية.

انبثقت النزعة القومية الصينية من صدمة الاحتكاكات الكثيفة مع الغرب فى القرن التاسع عشر التى تحدت كل من رؤى العالم الثقافية الكونفوشية التقليدية وسلامة أراضى الصين الإقليمية ووحدتها القومية[١٦]. فعجز أسرة كينج Qing الحاكمة عن مقاومة الاستعمار الغربى واليابانى جعل المثقفين الصينيين يتجهون إلى القومية كوسيلة لتعبئة طاقات الشعب الصينى "لإنقاذ الصين". والدول الأجنبية من جانبها كانت دائمًا تساوم على السيادة الصينية فى مقابل طلب امتيازات تجارية وفوق إقليمية بما يمكنها من كسب دوائر نفوذ اقتصادى واستغلال الإقليم تحت السيطرة الصينية (ينطبق ذلك على هونج كونج وتايوان وكوريا وأجزاء منشوريا). ومع نهاية القرن التاسع عشر بدا الأجانب مستعدين لتفكيك الصين كليًا. وجاء نمو القومية الصينية فى هذا السياق ليعطى السيادة والوحدة الإقليمية قيمة رمزية قوية. ومع أن محتوى القومية الصينية اختلف نتيجة لمحاولة قادة الدولة المتعاقبين لأن يفرضوا تعريفات تخدم أهدافهم السياسية الفورية، توفر قيمًا قومية معينة مثل الوحدة الإقليمية والسلطة القومية للمواطنين أساسًا مستقلاً لتقييم أداء الحكومة[١٧]. والحزب الشيوعى الصينى من جانبه سعى إلى مناشدة هذه القيم مدعيًا أنه بينما كانت النظم السابقة تساوم أو تستسلم كان الشيوعيون مستعدين للثبات والقتال. كما سعى الحزب

الشيوعى الصينى أيضا إلى تشكيل طابع القومية الصينية معتمدا بشكل انتقائى على التاريخ الصينى لتلبية احتياجات اللحظة السياسية والاستراتيجية. ونحن هنا نستخدم "النزعة القومية" للإشارة إلى جهود الحكومة لمناشدة شعور قومى سابق الوجود وكذلك المحاولات المقصودة لإثارة الشعور القومى لغايات سياسية.

وقد لعبت اليابان دورا أساسيًا فى ظهور القومية الصينية، سواء كمثير أدى لإزكاء الوطنية الصينية أو كهدف لرهاب الأجانب الصينى[١٨]. كان انتصار اليابان العسكرى فى الحرب الصينية-اليابانية عام ١٨٩٥ واستيلاؤها اللاحق على تايوان وكوريا مذلاً جدًا لأن الصينيين كانوا فيما سبق يعتبرون اليابان ذات ثقافة غير أصيلة ودون المستوى. وقد ولد احتلال اليابان للصين فى الثلاثينيات والأعمال الوحشية فى وقت الحرب مثل مذبحة نانجينج Nanjing عام ١٩٣٧ شعورًا شعبيًا معاديًا لليابان ما زالت له أصداؤه إلى اليوم. وقد كان ادعاء الحزب الشيوعى الصينى الأولى بالشرعية يستند إلى درجة كبيرة على دوره فى تنظيم المقاومة ضد اليابان[١٩]. وما تزال اليابان توفر هدفًا مفيدًا يسمح للقادة الصينيين بتعريف الهوية القومية للصين بالتقابل مع العدوان والإمبريالية اليابانية[٢٠]. وما تزال مناشدات الشعور المعادى لليابان تؤتى أكلها فى السياسة الداخلية، حيث يستخدم النظام الحملات الدعائية والعروض التى تصور الأعمال الحربية الوحشية من جانب اليابان والإحياء السنوى لذكرى الأعمال العدوانية اليابانية الماضية بغرض استغلال هذه المشاعر الشعبية[٢١].

إن ادعاءات الحزب الشيوعى الصينى الاقتصادية بالشرعية تكمن فى قدرته على تحويل الصين إلى اقتصاد حديث قوى ورفع مستويات الأفراد المعيشية. غير أن معدلات نمو الصين الإجمالية القوية لا يقابلها أداء فى تحسين المستويات المعيشية لكل المواطنين. فالإصلاحات الاقتصادية كانت لها تأثيرات فارقة فى المناطق الريفية والحضرية وفى المقاطعات الساحلية والداخلية، وهو ما أدى إلى زيادة سريعة فى اللامساواة الاقتصادية[٢٢]. وإذا كان يمكن للتحسينات العامة فى

الحالة الاقتصادية أن تعوض لفترة التحسينات فى الظروف الاقتصادية للأشخاص فإن تحمل اللامساواة لا يدوم طويلاً. وفى ذلك تشير بيانات أحد المسوح إلى أن المواطنين الصينيين ينظرون إلى نمو اللامساواة الاقتصادية و"قضايا الدخل" مثل التضخم وأمن الوظائف والخدمات الاجتماعية باعتبارها مقاييس مهمة للأداء الحكومى(٢٣). ومنذ أحداث ميدان تيانمين والقادة الصينيون يحاولون أن يصوغوا حلقة وصلة أيديولوجية جديدة بين الأداء الاقتصادى والشرعية بالدفع بأن الاستقرار السياسى شرط ضرورى للنمو الاقتصادى. فقد أكد الحزب الشيوعى الصينى على شمولية جديدة قائمة على التنمية development-oriented neo-authoritarianism تدعى أن الحكم الشمولى ضرورى أثناء مراحل النمو الاقتصادى المبكر(٢٤). وحجة أن الحزب الشيوعى الصينى هو القوة الوحيدة القادرة على توحيد الصين وتوجيه النمو الاقتصادى أثبتت أنها مقنعة بالنسبة لكثير من الصينيين(٢٥).

ب- الشرعية الداخلية والسلوك الدولى

لقد حاول القادة السياسيون الكبار فى الصين أن يستعيدوا شرعية النظام بعد مذبحة تيانمين من خلال مناشدة النزعة القومية ورفع المستويات المعيشية(٢٦). وهذان مصدران مهمان فعلاً للشرعية، لكن الأداء الاقتصادى يهم قطاعاً أوسع من السكان(٢٧). وفى العادة يحاول الحزب الشيوعى الصينى أن يزيد شرعيته بإصدار مناشدات قوية للنزعة القومية، وفى نفس الوقت رفع مستويات المعيشة، لكن قيود القوة والتناقضات بين المناشدات الداخلية للنزعة القومية واستراتيجية التنمية التى تعتمد بشدة على الأجانب يعنى وجود مبادلات بين النزعة القومية والأداء الاقتصادى. والتحدى القائم أمام الحزب الشيوعى الصينى هو أن يتابع كل مصدرى الشرعية بطريقة متنامة بأن يحاول أن يتعامل مع المدركات الأجنبية والداخلية بحيث لا تخرج التناقضات بين استراتيجية كسب الشرعية القائمة على النزعة القومية وكذلك الأداء الاقتصادى عن السيطرة.

ثمة ثلاث مجموعات من القيود تمنع القادة الصينيين من الاتكاء أكثر من اللازم على أى من النزعة القومية أو الأداء الاقتصادى. القيد الأول (والأقوى) هو وضع القوة الدولية للصين الذى يقيد قدرتها على إنجاز أهدافها القومية. فالنزعة القومية المفرطة يمكن أن تطرح مطالب بسياسات دولية حازمة لا يستطيع القادة الصينيون الوفاء بها فى الوقت الحاضر. وفى المقابل فإن تعظيم النمو الاقتصادى لخلق وظائف جديدة يتطلب من الصين أن تقدم تنازلات اقتصادية وتقبل درجة غير مريحة سياسيًا من التبعية الاقتصادية للأجانب. أما القيد الثانى فهو ردود الفعل الدولية على السلوك والخطابات الصينية. فالنزعة القومية المفرطة قد تؤثر على استعداد الدول الأخرى للتجارة مع الصين والاستثمار فيها، أو حتى قد تثير ردود فعل عسكرية. وفى المقابل فإن الجهود الصينية لتعظيم التعاون الاقتصادى الدولى قد يتطلب قبول المطالب الأجنبية بكبح التعزيز العسكرى[٢٨]. ويتمثل القيد الثالث فى ردود الفعل الداخلية. فإذا دفع القادة الصينيون النزعة القومية إلى مداها بحيث تتداخل فى النمو الاقتصادى فإنهم بذلك يزيدون البطالة والسخط الشعبى[٢٩]. ولذلك فإن أية صدمة خارجية حادة تؤثر على الاقتصاد الصينى يمكن أن تضر بشرعية الحكومة. وفى المقابل فإذا تابع القادة الصينيون النمو الاقتصادى على حساب النزعة القومية فإن الحكومة ستكون عرضة للنقد من القوميين الاقتصاديين على أساس أنها تبيع مصالح الصين للأجانب، خاصة إذا رأى المواطنون أن الفساد بين قادة الحزب الشيوعى الصينى يؤثر على صنع القرار الاقتصادى[٣٠].

تلك القيود تحد بشدة من خيارات الصين. ففى المدى القصير يقوم القادة الصينيون بتحولات تكتيكية بين مصدرى الشرعية، حيث يشددون على القومية ويلقون اللوم على الأجانب عندما يسوء الأداء الاقتصادى ويؤكدون على إدارة الحزب الاقتصادية الناجحة عندما يتحسن الاقتصاد[٣١]. ومن أجل استغلال مصدرى الشرعية بطريقة متناغمة تسعى الحكومة إلى تقوية أوراق اعتمادها القومية من خلال الدعاية الموجهة إلى الجمهور الداخلى، بينما هى ترسل فى ذات الوقت

إلى الجماهير الأجنبية رسائل مطمئنة حول رغبة الصين فى التعاون الدولى. وإذا تحدى الأجانب الادعاءات القومية للصين فإن التناقضات بين استراتيجيتى الشرعية تنكشف، وهنا تصبح الحكومة مجبرة على أن تختار بين إرضاء المطالب القومية الشعبية أو متابعة الأداء الاقتصادى. وتزيد حدة هذه المعضلة لأن ادعاءات الصين الإقليمية تعكس استياء من الوضع الراهن والشكاوى التاريخية التى يُرَجِع فيها صدى الشعور القومى. وحتى إذا لم تضر الاتفاقيات الدبلوماسية لحفظ هذه النزاعات بموقف الصين التفاوضى المستقبلى فإن الفشل فى متابعة الادعاءات الصينية بقوة عند بروز القضايا القومية يدمر أوراق الاعتماد القومية للنظام.

إن استراتيجية القيادة الصينية لها أيضًا بؤرة دولية أبعد مدى. فوضع قوة الصين الضعيف وتبعيتها الاقتصادية يقيد قدرة الحكومة التفاوضية على المستوى الدولى. ففى المفاوضات مع الولايات المتحدة الأمريكية على وضع تايوان من عام ١٩٦٩ إلى ١٩٨٩، على سبيل المثال، رفض القادة الصينيون بثبات أن يقبلوا اتفاقيات غير مرضية تعكس موقف الصين التفاوضى الضعيف مفضلين بدلاً من ذلك إرجاء حسم القضايا المهمة إلى أن يتحسن وضع الصين[٣٢]. فالحكومة الصينية واثقة من أن النمو الاقتصادى والتحسينات فى قدرات الصين التكنولوجية والعسكرية ستزيد فى النهاية من قوتها النسبية وتقلل من تبعيتها الاقتصادية. ومن خلال إرجاء حسم النزاعات الإقليمية والحدودية إلى أن يتحسن موقف الصين تأمل القيادة أن تصير فى النهاية قادرة على فرض تسويات وفقًا للشروط الصينية. والقادة السياسيون الصينيون يقومون بتحولات تكتيكية بين مصدرى الشرعية للحفاظ على حكمهم انتظارًا إلى أن تصبح الدولة قوية بما يكفى لإنجاز أهدافهم القومية. فمع أن قادة الصين يشتركون فى أهداف قومية مثل إعادة توحيد تايوان مع الصين ويؤكدون الادعاءات الصينية على ديايو وجزر سبراتلى ويزيدون قوة الصين ومكانتها الدولية فإننا ندفع بأن استخدامهم للخطابات القومية موجه فى المقام الأول للجمهور الداخلى ويقصد به تقوية شرعية النظام. وعلى نحو محدد فإن

الصعود الأخير للقومية الصينية ينتج جزئيًا عن جهود النظام المقصودة لصوغ أيديولوجيا جديدة يمكن أن تبرر استمرار حكم الحزب الشيوعى الصينى[٣٣]. فالقادة السياسيون الصينيون فاعلون عقلانيون يوازنون بين الحاجة للحفاظ على الشرعية الداخلية والسعى وراء أهداف دولية أبعد مدى. ومع أن الضغط من الجيش أو فئات داخل الحزب الشيوعى الصينى الذى يؤيد سعيًا أكثر عدوانية وراء الأهداف القومية قد أثر فى بعض الأحيان على السياسة الخارجية الصينية فإننا ندفع بأن السيطرة المدنية والسلوك الحذر الذى يوازن بين الأهداف الاقتصادية والاستراتيجية هو المعيار والقاعدة[٣٤].

يعتمد التوازن الدقيق للقيادة الصينية على القدرة على إدارة التناقضات بين استراتيجيات كسب الشرعية المحلية مع الحفاظ على الطريق مفتوحًا إلى الاقتصاد الدولى. وشركاء الصين الاقتصاديين يتحملون جهود الحزب الشيوعى الصينى لإثارة النزعة القومية والشعور المعادى للأجانب لأنهم يستفيدون اقتصاديًا، وبالتالى فهم مستعدون لقبول الحاجة الداخلية للقيادة الصينية لأن تدثر إصلاحاتها الاقتصادية الرأسمالية بخطابات اشتراكية وقومية. وفى حالة العلاقات الصينية- اليابانية فإن المخاوف من أن تضر زعزعة النظام الصينى بالاستقرار فى المنطقة قادت اليابان لأن تستخدم الدبلوماسية الاقتصادية للمساعدة فى الحفاظ على الاستقرار السياسى، كما دفعت أيضًا ردود فعل محدودة على التصريحات الصينية التى تدفع فى اتجاه المواجهة والتناول المعادى لليابان فى وسائل الإعلام الرسمية[٣٥]. ومن خلال العون الذى يجدونه فى التصريحات والأعمال الاستفزازية من جانب القوميين اليابانيين استطاع القادة الصينيون أيضًا أن يستخدموا قضية سلوك اليابان فى وقت الحرب لتصوير الصين فى صورة الضحية ووضع اليابان فى موقف الدفاع. على الرغم من فعالية هذه الوسائل فقد تؤدى المخاوف المتنامية من السلوك الصينى العدوانى والتغييرات الهيكلية فى النظام السياسى اليابانى إلى خفض سقف تحمل اليابان للنزعة القومية الصينية[٣٦].

ج- الادعاءات المتنافسة على جزر ديايو

تتكون جزر ديايو من مجموعة من خمس جزر غير مأهولة وثلاث صخور قاحلة تطالب بها الصين وتايوان واليابان. تقع الجزر فى بحر الصين الشرقى على بعد حوالى ١٢٥ ميلاً شمال شرق تايوان و١٨٥ ميلاً جنوب شرق أوكيناوا بجوار رف صخرى قارى continental shelf يعتقد أنه يحتوى على ١٠-١٠٠ مليار برميل من النفط. يعتمد هذا التقدير على مسح جيولوجى حيث لم تحفر آبار اختبار فى المنطقة المتنازع عليها[٣٧]. وطبقًا لصادر صناعة النفط فليس ثمة أدلة قوية على وجود احتياطيات نفطية قابلة للاستغلال تجاريًا[٣٨]. ولكل من الصين واليابان وتايوان ادعاءات متعارضة فى أجزاء كبيرة الرف الصخرى القارى ببحر الصين الشرقى القريب من جزر ديايو[٣٩]. والفصل فى هذه الادعاءات المتنافسة يعقده النزاع على السيادة على جزر ديايو ووضع تايوان ووجود مبادئ متنافسة للتقسيم العادل للرف الصخرى القارى[٤٠]. فملكية جزر ديايو ستنقل السيادة على حوالى ١١,٧٠٠ ميل بحرى مربع من الرف الصخرى القارى يعتقد أنها تحتوى على مخزون نفطى. ومع أن اتفاقية الأمم المتحدة لعام ١٩٨٢ حول قانون البحر تتضمن نزاعًا كبيرًا حول إجراءات التسوية فصل فإن الاتفاقية لا تتعامل مع ادعاءات السيادة المتعارضة على الجزر.

تستند ادعاءات الصين على جزر ديايو جزئيًا على سجلات تاريخية تعود إلى أسرة منج Ming (١٣٦٨-١٦٤٤)، وهى تتضمن إشارات متفرقة إلى الجزر[٤٢]. وتؤكد اليابان أن الجزر آلت إليها مع سيطرتها على أوكيناوا عام ١٨٧٩ على الرغم من أنها لم تضم رسميًا إلا فى عام ١٨٩٥[٤٣]. فبعد هزيمة الصين فى الحرب الصينية-اليابانية عام ١٨٩٥ تخلت أسرة كنج (١٦٤٤-١٩١١) رسميًا لليابان عن تايوان "وجزرها المحيطة" وفقًا لمعاهدة شيمونوسكى Shimonoseki. وتدعى الصين أن هذا النقل تضمن جزر ديايو. وقد سيطرت الولايات المتحدة الأمريكية على جزر ديايو بعد هزيمة اليابان فى الحرب العالمية الثانية[٤٤]. وفى عام ١٩٧٢

أعادت الولايات المتحدة "الحقوق الإدارية" على الجزر إلى اليابان مع أوكيناوا لكنها رفضت أن تأخذ موقفًا من نزاع السيادة(٤٥). جاء القرار الأمريكى استنادًا إلى رغبة أمريكية فى تجنب إغضاب الصين أو اليابان وإلى إدراك أن كلا الجانبين لديه أساس لادعاءاته. وتدفع الحكومة الصينية بأن إعادة جزر ديايو إلى الحكم اليابانى خرق إعلان القاهرة(*) عام ١٩٤٣ وإعلان بوتسدام ١٩٤٥. فقد اشترط إعلان القاهرة أن تعيد اليابان كل الأراضى الصينية التى ضمتها، بينما طالب إعلان بوتسدام الذى قبلته اليابان عند استسلامها بتنفيذ إعلان القاهرة. وبالتالى تدعى الصين بأن جزر ديايو كان يجب أن تعاد إلى الحكم الصينى(٤٦). وتدفع اليابان بأن الجزر لم يرد ذكرها بشكل محدد فى أى معاهدة غير معاهدة استعادة أوكيناوا ١٩٧٢.

على الرغم من أن الصين وتايوان واليابان لم تعر اهتمامًا كبيرًا بجزر ديايو قبل الإعلان فى عام ١٩٦٩ عن أن بحر الصين الشرقى ربما يحتوى على نفط، فسرعان ما ارتبط النزاع بالنزعة القومية. من ذلك أن حادثة سبتمبر ١٩٧٠ التى طُرِد فيها مراسلون يرفعون علم تايوان من جزر ديايو أثارت احتجاجات معادية لليابان وألهبت حركة "احم جزر ديايو" فى أمريكا الشمالية. وقد حفز إدراج جزر ديايو فى معاهدة إعادة أوكيناوا دورة ثانية من الاحتجاجات الدبلوماسية والشعبية انتهت باتفاقية ١٩٧٢ بين بكين وطوكيو لحفظ ملف النزاع إلى أجل غير محدد. وفى مارس وأبريل ١٩٧٨ عارض أعضاء جماعة يمينية يابانية معاهدة السلام والصداقة مع الصين رافعين قضية جزر ديايو فى محاولة منهم لمنع المعاهدة، وقام اتحاد الشباب اليابانى اليمينى بنصب فنار على أكبر جزر ديايو ليرمز إلى ادعاءات اليابان. وردت الصين على ذلك بإرسال أسطول صغير من أكثر من ثمانين سفينة

(*) إعلان القاهرة هو إعلان نتج عن مؤتمر القاهرة الذى عقد فى مصر فى يوم ٢٧ نوفمبر ١٩٤٣ بحضور الرئيس فرانكلين روزفلت رئيس الولايات المتحدة ونستون تشرشل رئيس وزراء المملكة المتحدة والقائد العام تشان كاى شيك من جمهورية الصين. وقد أذيع إعلان القاهرة عبر الإذاعة فى يوم ١ ديسمبر ١٩٤٣. [المترجم]

مسلحة طوقت الجزر أكثر من مرة[٤٧]. ويقال إن قائد البحرية الصينية خطط لتدريبات بحرية كبيرة كاستعراض للقوة لكن دينج سياوبنج أثناه عن ذلك[٤٨]. وحيث إن تضمين بند فى المعاهدة الصينية-اليابانية يمنع الهيمنة كان يمثل أولوية كبيرة فقد وافقت الصين على حفظ ملف النزاع ثانية لبحثه فى المستقبل.

توفر ردود الحكومة الصينية على التحديات اليابانية على جزر ديايو فى عامى ١٩٩٠ و١٩٩٦ فرصة ممتازة لفحص العلاقة بين البحث الداخلى عن الشرعية وسلوك السياسة الخارجية. تُظهِر الحالتان جهود القادة الصينيين للموازنة بين النزعة القومية والأداء الاقتصادى. ففى الشهور السابقة على كل أزمة كان الحزب الشيوعى الصينى ينفخ فى الشعور الوطنى والمعادى لليابان. وعندما أعادت جماعات يمينية يابانية تأكيد ادعاء اليابان بالجزر أصبح هناك ضغط شعبى داخل الصين يطالب برد قوى، وهو ما أجبر القيادة على الاختيار بين استراتيجياتها - القومية والاقتصادية - لكسب الشرعية. وفى الحالتين اختارت القيادة التخلى عن خطاباتها الحادة لتجنب إلحاق الضرر بالروابط الاقتصادية الصينية-اليابانية والحفاظ على الاستقرار الداخلى. وقد أدى الفشل المدرك للحزب الشيوعى الصينى فى الدفاع عن مطالب الصين الإقليمية إلى انتقادات عامة شديدة وأثر سلبًا على شرعية النظام[٤٩]. تكشف هاتان الحالتان أن أهداف النمو الاقتصادى يمكن أن تمثل كابحًا فعالاً للنزعة القومية، على الأقل فى المدى القريب.

د- نزاع ١٩٩٠

حدث نزاع ١٩٩٠ على جزر ديايو فى وقت كان القادة الصينيون فيه واقعين تحت ضغط كبير من قوى داخلية وخارجية. داخليًا كشفت مذبحة تيانمين عام ١٩٨٩ عن افتقاد الحكومة للشرعية، وأدى القمع السياسى اللاحق إلى تقويض جهود معالجة المشكلات الاجتماعية-الاقتصادية. كان برنامج التقشف من جانب الحكومة قد دفع

الاقتصاد إلى حالة من الكساد الحاد فى النصف الأول من عام ١٩٩٠. وفى غضون ذلك نما الإنتاج القومى الإجمالى الحقيقى بمعدل ١,٨% فقط وأعلنت المشروعات الحكومية خسائر قدرها ٣,٢ مليار دولار (ضعف إجمالى الخسائر عام ١٩٨٩) وارتفعت البطالة الريفية[٥٠]. وقد كان من جراء ذلك أن صعد قادة الصين حملة دعائية كبرى لمناشدة النزعة القومية لتقوية شرعيتهم. ففى يونيو ١٩٩٠ حذر يانج زيمين الأمين العام للحزب الشيوعى الصينى ثلاثة آلاف شاب من التهديد الذى يتعرض له "التطور السلمى" من جانب قوى معادية فى الداخل والخارج وحثهم على أن يحافظوا على تقاليد الوطنية الصينية[٥١]. وبعد شهر من ذلك وفرت الذكرى الـ١٥٠ لحرب الأفيون فرصة أخرى للعب على وتر القومية الصينية[٥٢]. على الرغم من أن معظم الدعاية كانت تركز على تهديد "التطور السلمى" من جانب الغرب فقد استضاف المتحف الحربى المعادى لليابان فى بكين معرضًا وفيلمًا يحيان ذكرى المقاومة الصينية للعدوان اليابانى بين عامى ١٩٣٧ و١٩٤٥[٥٣]. علاوة على ذلك وفر الأداء القوى للرياضيين الصينيين فى دورة الألعاب الآسيوية ١٩٩٠ التى أقيمت فى بكين وسيلة أخرى لإثارة النزعة القومية.

كان من نتائج قمع مظاهرات تيانمين أن علقت الولايات المتحدة واليابان ودول غرب أوروبا اتصالاتها عالية المستوى بالقيادة الصينية. وإضافة إلى ذلك جمد كل من البنك الدولى والبنك الآسيوى للتنمية والحكومة اليابانية قروضًا بمليارات الدولارات إلى الصين[٥٤]. على الرغم من أن اليابان تعاونت فى البداية مع العقوبات الدبلوماسية والاقتصادية فقد أكدت أيضًا أهمية عدم عزل الصين. وتبعًا لذلك أيدت اليابان استئناف قرض صغير من البنك الدولى إلى الصين فى أكتوبر ١٩٨٩ وأعلنت قرارها أحادى الجانب باستئناف قروض التنمية الرسمية إلى الصين (تتضمن حزمة قروض تبلغ ٥,٦ مليار دولار كانت قد جمدت بعد أحداث تيانمين) فى قمة مجموعة الدول السبع الكبرى فى يوليو ١٩٩٠[٥٥]. ساعدت هذه الأعمال ليس فقط على كسر العزلة الدبلوماسية للصين، وإنما أيضًا مكنت

اليابان من التأثير على تدفق رأس المال الأجنبى ومساعدات التنمية الضرورية للجهود الصينية لإعادة النمو الاقتصادى. وجاء الإعلان عن استئناف مساعدات التنمية مصحوبا بسلسلة من الزيارات إلى بكين من جانب مسئولين ورجال أعمال يابانيين، لكن اتفاقية القرض لم توقع رسميًا إلا فى الثالث من نوفمبر, وهو التأخير الذى أعطى اليابان قوة دبلوماسية فى أثناء أزمة جزر ديايو فى عام١٩٩٠[٥٦].

بدأ النزاع عندما أوردت الصحافة اليابانية فى ٢٩ سبتمبر ١٩٩٠ أن وكالة الأمان البحرى اليابانية تستعد للاعتراف بالفنار الذى بنى على أكبر جزر ديايو فى ١٩٧٨ باعتباره "علامة ملاحية رسمية"[٥٧]. كان اتحاد الشباب اليابانى، وهو جماعة سياسية يمينية متطرفة تتكون من حوالى ثلاثة آلاف عضو، قد أصلحت الفنار فى عامى ١٩٨٨ و١٩٨٩ ليطابق المواصفات الفنية لوكالة الأمان البحرى وتقدمت بطلب للاعتراف الرسمى[٥٨]. على الرغم من أن تايوان سلمت فورًا احتجاجًا مكتوبًا إلى المسئولين اليابانيين فإن الصين لم تعلق على التقارير إلا فى الثامن عشر من أكتوبر عندما رد المتحدث الرسمى بلسان وزارة الخارجية على سؤال فى مؤتمر صحفى مدينًا الاعتراف بالفنار باعتباره انتهاكًا لسيادة الصين ومطالبًا الحكومة اليابانية بأن توقف نشاطات المنظمات القومية اليمينية[٥٩]. وقد ردت وزارة الخارجية اليابانية على ذلك ببيان يعيد تأكيد ادعاء اليابان بالجزر.

تصاعدت التوترات بعد ذلك بثلاثة أيام عندما طردت وكالة الأمان البحرى مركبين لنشطاء تايوانيين كانوا يحاولون وضع كشاف على أرخبيل ديايو كرمز لسيادة تايوان. رد المتحدث باسم وزارة الخارجية الصينية على سؤال من مراسل تايوانى بإدانة أعمال وكالة الأمان وطلب من اليابان "وقف كل الانتهاكات لسيادة الصين فورًا على الجزر وفى المياه المجاورة"[٦٠]. وفى هونج كونج ألهبت الحادثة مظاهرات معادية لليابان ومقالات صحفية تدين النزعة العسكرية اليابانية[٦١]. عقدت تايوان اجتماعا طارئًا لمجلس الوزراء وأصدرت بيانًا يحتج على العمل اليابانى مؤكدا على سيادة تايوان وداعيا إلى معالجة القضية من خلال الوسائل

الدبلوماسية[٦٢]. وفى نفس الوقت أكدت الحكومة أن "من غير المناسب وغير العملى اللجوء إلى القوة" واتخذت خطوات هادئة لمنع المراكب التايوانية من الاقتراب من جزر ديايو[٦٣].

وفى الثانى والعشرين من أكتوبر أعاد أمين مجلس الوزراء اليابانى ميسوجى ساكاموتو تأكيد ادعاء السيادة اليابانية وذكر بيان ١٩٧٨ لدينج سياوبنج بأن ملكية جزر ديايو سوف يسويها جيل قادم[٦٤]. وقد انتقدت وكالة أنباء الصين الادعاء اليابانى ووصفته بالمتغطرس. وفى اليوم التالى وعد رئيس الوزراء اليابانى توشيكى كايفو بأن تتخذ اليابان "موقفا حذرًا" فى التعامل مع تنصيب الفنار وأعلنت وزارة الخارجية اليابانية عن عدم وجود خطط لإرسال سفن عسكرية للقيام بدوريات فى الجزر[٦٥]. أظهر تصريح كايفو رغبة اليابان فى عدم تصعيد القضية وسعيها إلى طمأنة الصين إلى أن قانون المجلس التشريعى الذى يجيز نشر قوات يابانية فى مهمات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة لا يمثل بعثًا للنزعة العسكرية اليابانية[٦٦]. وعندما التقى نائب وزير الخارجية الصينى كى هوايوان Qi Huaiyuan أخيرًا بالسفير اليابانى فى ٢٧ أكتوبر أعاد تأكيد ادعاء الصين "بالسيادة غير المنقوصة" فيما حث اليابان على الموافقة على التنمية المشتركة لموارد المنطقة. انتقد بيان كى ذى الكلمات المعتدلة اعتراض وكالة الأمان البحرى للمراكب التايوانية واتجاه طوكيو "غير المبالى" إزاء الجماعة التى نصبت الفنار، وطلب من اليابان أن "توقف فورًا العمل أحادى الجانب المتعلق بجزر ديايو والمياه المحيطة"[٦٧]. وبعد ذلك بثلاثة أيام ذكر دبلوماسيون فى بكين وطوكيو أن الدولتين اتفقتا على تجاوز النزاع بهدوء وتفادى أية أعمال استفزازية أخرى[٦٨].

على الرغم من أن حكومات الصين وتايوان واليابان تبنت سياسات منضبطة أعادت تأكيد ادعاءات كل منها بالسيادة مع منع تصعيد النزاع فإن العودة إلى الوضع الراهن الذى ترك الفنار منتصبًا واليابان مسيطرة على جزر ديايو كانت غير مرضية للقوميين الصينيين. ففى هونج كونج تظاهر حوالى ١٠,٠٠٠ شخص ضد

ادعاءات اليابان على الجزر[٦٩]. وفى تايوان احتشد المحتجون خارج سفارة اليابان غير الرسمية وأعلن هوانج هسن-شيهHuang Hsin chieh رئيس الحزب التقدمى الديموقراطى المعارض عن خطط لإرسال ٣٠٠ قارب صيد لإحاطة الجزر احتجاجا على سيطرة اليابان[٧٠]. وطالب الطلاب الصينيون فى ماكاو Macao بأن تقدم الصين احتجاجًا رسميًا ضد الأعمال اليابانية، بينما نظم المحتجون الصينيون فى الولايات المتحدة مظاهرات أمام السفارة والقنصليات اليابانية[٧١].

انتقدت صحافة هونج كونج رد الحكومة الصينية بأنه "ضعيف وغير كاف" منبهة إلى أن الصين لم تستحضر الخطابات العدوانية أو التهديدات العسكرية التى تستخدمها عادة ردًا على انتهاكات السيادة وأن قادة الحزب الشيوعى الصينى الكبار لم يتحدثوا حول قضية دايو وأن مقترحات بكين حول التنمية المشتركة ليست أكثر من تنازلات[٧٢]. وقد انتقد صحفى بإحدى صحف جنوب الصين الصباحية إدانة نائب وزير الخارجية كى المعتدلة للأعمال اليابانية واصفًا إياها بأنها "نموذج أصلى للاسترضاء فى ثوب الاحتجاج"[٧٣]. إن الربط المدرك بين موقف الحزب الشيوعى الصينى المجامل من صراع دايو واستئناف القروض اليابانية أبرز التناقضات بين الادعاءات القومية للقيادة الصينية وأفعالها السلبية أثناء النزاع. وقد سخر أحد الكتاب من الادعاء بأن اللجنة الدائمة لمؤتمر الشعب القومى لم تتسلم برقية من نواب هونج كونج تدعو إلى مناقشة مستعجلة لجزر دايو قبل اجتماع ٢٥ أكتوبر وانتقد رئيس الوزراء لى بينج على "استجداء القروض اليابانية" فى نفس الوقت الذى كان الحزب الشيوعى الصينى فيه يمنع المظاهرات المعادية لليابان[٧٤]. وقد ردت صحيفة بهونج كونج واقعة تحت السيطرة الصينية كانت فى وقت سابق قد اتخذت موقفًا متشددًا فى النزاع، ردت الآن بالدفاع عن "موقف الصين القوى واتجاهها المتعقل"[٧٥].

اقترنت دبلوماسية الصين المنضبطة مع جهود داخلية لتقليل أهمية نزاع ديايو ومنع المظاهرات المعادية لليابان. فبعد محاولة الإنزال من قبل النشطاء التايوانيين أصدر الحزب الشيوعى الصينى تعميمًا إلى لجان الحزب المحلية يشدد على أن التوترات على "هذه الجزر غير المهمة اقتصاديًا واستراتيجيًا لا يجب أن يؤثر على علاقات الصداقة بين الصين واليابان"(٧٦). وقد سعت القيادة الصينية إلى منع التعبيرات عن المشاعر المعادية لليابان بفرض تعتيم على تغطية الاحتجاجات التى تحدث فى الخارج فيما رفضت بلدية بكين الترخيص للاجتماعات فى الحرم الجامعى وعززت من الوجود الأمنى فى منطقة الجامعة(٧٧). وجاءت توجيهات الحزب الشيوعى الصينى إلى مسئولى الأمن العام بمنع المظاهرات الطلابية ودعت إلى تربية أيديولوجية مكثفة وحذرت من أن الأشخاص ذوى الدوافع الخفية يمكن أن يستغلوا المشاعر المعادية لليابان بين الطلاب(٧٨).

على الرغم من التعتيم الإعلامى علم الطلاب فى بكين بالحادثة الأولى والاحتجاجات فى الخارج عن طريق هيئة الإذاعة البريطانية وصوت أمريكا وحاولوا أن يعبروا عن غضبهم من اليابانيين. توقع الطلاب أن الحكومة ستمنح ترخيصًا بتنظيم احتجاجات معادية لليابانيين لأن المظاهرات ستكون "نابعة من المشاعر الوطنية" و" الكرامة القومية"(٧٩). على الرغم من أن التضييق الحكومى منع احتجاجات واسعة النطاق فقد أحس كثير من طلاب بكين بأن الحكومة كانت متساهلة جدًا مع اليابان(٨٠). وقد أثار حظر المظاهرات غضب الطلاب الذين اتهموا قادة الصين بالفشل فى الالتزام بخطاباتهم: "هل هناك أى معنى للحديث عن الوطنية عندما يفرطون فى الأرض؟ الدبلوماسية هى الدبلوماسية والرأى العام هو الرأى العام. لماذا لا يسمح للجمهور بأن يعبر عن رأيه؟ إن ذلك يثبت أن هذه الدولة ليست دولة الشعب"(٨١). وبسبب منع المظاهرات المعادية لليابان أصبح الحزب الشيوعى الصينى نفسه هدفًا للشكوى العامة. ففى بكين علق الطلاب ملصقات تنتقد الحزب الشيوعى الصينى ووزع المواطنون نشرات بعنوان "نريد

جزر دیايو وليس الين" تعيب على الحزب الشيوعى الصينى التضحية بالأراضى الصينية فى مقابل القروض اليابانية(٨٢).

إن المطالب المتعارضة لجهود إعادة بناء الشرعية من خلال الأداء الاقتصادى والمناشدات القومية وضعت الحزب الشيوعى الصينى فى موقف صعب. فالدفاع القوى عن المطالب الإقليمية الصينية الذى كان القوميون يطالبون به كان من شأنه أن يهدد الروابط الاقتصادية مع اليابان والدعم اليابانى الدبلوماسى الذى كان مؤثرًا فى إقناع مجموعة السبع بتأييد استئناف الإقراض متعدد الأطراف للصين. وفى المقابل أدى الدفاع السلبى عن مطالب الصين الإقليمية إلى تعريض النظام للنقد الداخلى وخلق انطباع بأن تايبيه كانت أكثر استعدادًا من بكين للدفاع عن سيادة الصين. وعلى اعتبار قبضة النظام المهزوزة على السلطة بعد أحداث تيانمين فقد كانت هناك مخاوف حقيقية مما قد يحدث عندما يخرج الطلاب إلى الشوارع. وقد أشار أحد الكوادر الكبيرة فى بكين إلى أن قادة الصين كانوا لا يخشون فقط من أن تضر المظاهرات باستئناف الإقراض اليابانى، ولكن أيضًا من أن تتحول إلى احتجاجات معادية للحكومة(٨٣). على الرغم من أن الدبلوماسية الواقعية للقيادة الصينية حسنت وضع الصين الدولى وحافظت على روابطها الاقتصادية مع اليابان فإن الفشل فى دعم الخطاب القومى بالعمل أغضب صينيين كثيرين أخذوا موقف بكين السلبى دليلاً على أن القادة الصينيين لا يؤيدون حقًا المشاعر القومية التى نفخوا فيها.

ر- نزاع ١٩٩٦

كان وضع الحكومة الصينية الدولى والداخلى قد تحسن كثيرًا فى عام ١٩٩٦، ومع ذلك فإن نزاعًا آخر على جزر دیايو كان لا يزال غير مرغوب. أثار القرار الأمريكى بالسماح لرئيس تايوان لى تينج-هيو بالقيام بزيارة خاصة إلى الولايات

المتحدة فى يونيو ١٩٩٥ غضب الصين. كان قلب أو عكس السياسة الأمريكية قد أضعف الثقة فى السياسة الخاصة بتايوان من جانب الرئيس يانج زيمين ووزير خارجيته كيان كيشين وربما قوى قبضة المتشددين العسكريين الذين كانوا يفضلون سياسة المواجهة[٨٤]. أجرى جيش التحرير الشعبى تدريبات عسكرية شاملة من أواخر يونيو إلى أغسطس ١٩٩٥ تضمنت إطلاق قذائف صاروخية بالقرب من تايوان. وفى جولة ثانية من التدريبات قبل الانتخابات التايوانية فى مارس ١٩٩٦ أطلقت الصين صواريخ باليستية سقطت على بعد ٢٥ ميلاً من الموانئ التايوانية، وهو ما دفع الولايات المتحدة إلى نشر مجموعتى حاملات قتاليتين فى المنطقة وأثار مناقشة هادئة حول "التهديد الصينى" فى كل آسيا. كان المسئولون الصينيون مدركين لردود الفعل الدولية السلبية وسعوا إلى التقليل من شأن قدرات الجيش الصينى خوفا من تقريب اليابان أكثر من الولايات المتحدة[٨٥]. وقد أثرت رغبة الصين فى التقليل من صورة جيشها وإصلاح العلاقات مع اليابان على سياستها نحو جزر ديايو. فعندما صادقت الصين على الاتفاقية حول قانون البحر فى مايو ١٩٩٦ امتنعت الاتفاقية عن تحديد خط الأساس الإقليمى للصين حول تايوان لتجنب التسبب فى نزاع مع اليابان على جزر ديايو[٨٦].

وكما فى عام ١٩٩٠ أدت الادعاءات المتجددة على الجزر من جانب جماعات يابانية يمينية إلى وضع استراتيجيات كسب الشرعية من جانب القيادة الصينية فى تعارض. فعلى المستوى الداخلى أطلق يانج زيمين والحزب الشيوعى الصينى فى ١٩٩٥-١٩٩٦ حملات كبرى "للتربية الوطنية" و"التثقيف الروحى" أكدت على النزعة القومية ولعبت على المشاعر المعادية لليابان. وقد دفعت الذكرى المائة لمعاهدة شيمونيسكى Shimonoseki والذكرى الخمسون للحرب العالمية الثانية نشاطات وطنية متنوعة بدعم من الحكومة، منها فيلم يصور مذبحة نانجينج ومعارض عامة توثق الأعمال العدوانية اليابانية[٨٧]. وقد أدت مراجعة مسودة المعاهدة الأمنية الأمريكية-اليابانية لإعطاء اليابان دورًا أمنيًا إقليميًا أكبر إلى إثارة

مشاعر قومية قوية أيضًا فى الصين. وقد أدت الجهود الناجحة للترويج للقومية إلى رفع الرهانات السياسية فى النزاع الإقليمى. وفى نفس الوقت سعت القيادة الصينية أيضًا لأن تحسن شرعيتها بتحسين العلاقات الاقتصادية مع اليابان. كانت اليابان قد أصبحت سوقًا مهمًا جدًا للسلع الصينية، حيث وصلت الصادرات إلى اليابان إلى ٣٠,٩ مليار دولار فى ١٩٩٦[٨٨]. هنا كان موقف الصين الاقتصادى قد تحسن كثيرًا لكن القادة الصينيين كانوا ما يزالون متلهفين إلى جذب الاستثمار اليابانى للحصول على قروض جديدة بتسهيلات وأن يجعلوا طوكيو تعيد إنفاذ المعونة التى جمدتها احتجاجًا على اختبارات الصين النووية فى أغسطس ١٩٩٥[٨٩]. وقد أدى تعليق المنحة وتأخير إنهاء حزمة القروض إلى إعطاء اليابان قوة دفع دبلوماسية فى كل مراحل الأزمة.

بدأ نزاع ١٩٩٦ على جزر ديايو عندما نصب اتحاد الشباب اليابانى اليمينى فنارًا مؤقتًا ثانيًا فى ١٤ يوليو لدعم ادعاء السيادة اليابانية. وفى ٢٠ يوليو صادقت اليابان على اتفاقية قانون البحر معلنة منطقة مساحتها ٢٠٠ ميل بحرى تضم جزر ديايو كمنطقة اقتصادية خاصة بها. وبعد خمسة أيام قدم اتحاد الشباب اليابانى إلى وكالة الأمان البحرى طلبًا بالاعتراف بالفنار كمنارة رسمية. ثم جاءت زيارة رئيس الوزراء رايتارو اليابانى هاشيموتوRyutaro Hashimoto إلى ضريح ياسوكينى Yasukuni (الذى يضم رفات الجنود اليابانيين) فى ٢٩ يوليو لتصعد التوتر الصينى-اليابانى. وفى ١٨ أغسطس قامت جمعية الدفاع عن جزر سنكاكيو، وهى جماعة يمينية صغيرة، بوضع علم يابانى خشبى بجانب أحد الفنارين[٩٠]. وفى مناقشات مع مسئولى هونج كونج فى ٢٨ أغسطس أعاد وزير الخارجية اليابانى يوكيهيكو إيكيدا تأكيد ادعاء اليابان بالجزر. ونقلت إحدى صحف هونج كونج عن إيكيدا أنه قال إن "جزر ديايو كانت دائمًا أرضًا يابانية، وأن اليابان تسيطر فعليًا على الجزر، وبالتالى فلا توجد قضية إقليمية أصلاً"[٩١].

دفع بيان إيكيدا تحذيرات قوية من جانب الصين، على خلاف ما حدث فى نزاع ١٩٩٠، وهو ما يعكس التحسنات فى وضع قوة الصين النسبية. فأدان المتحدث باسم وزارة الخارجية شين جيوفانج تعليقات إيكيدا ووصفها بأنها غير مسئولة وشدد على أن أعمال الجماعات اليابانية اليمينية ترتبط بموقف الحكومة اليابانية(٩٢). ونشرت صحيفة الشعب اليومية People's Daily افتتاحية فى صفحتها الأولى تقول "إن من يتخيل إن ١,٢ مليار صينى يمكن أن يتخلوا عن بوصة واحدة من أرضهم يعيش في أحلام اليقظة"(٩٣). كما نُشِر التماس من قبل ناشط صينى موقعًا من ٢٥٧ مواطنًا يدعو يانج زيمين وكبار قادة الجيش الصينى لإرسال السفن الحربية لتفكيك الفنار(٩٤). وفى مؤتمر صحفى فى ٣ سبتمبر أنكر شين أن القروض اليابانية يمكن أن تغير ادعاءات السيادة الصينية: "إن القروض اليابانية مفيدة فى دعم التعاون الاقتصادى والتجارة الصينية-اليابانية، لكن عندما يتعلق الأمر بقضية السيادة فإن الحكومة الصينية لا يمكن أن تقدم أية تنازلات". وكرر شين عرض بلاده بحفظ النزاع لصالح التنمية المشتركة وحذر من مغبة الأعمال أحادية الجانب من قبل أى من الجانبين لأن ذلك سيصعد النزاع(٩٥).

وفى ٩ سبتمبر عاد أعضاء اتحاد الشباب اليابانى لإصلاح الفنار الجديد الذى دمره الإعصار. وفى اليوم التالى تقدموا ثانية بطلب للاعتراف الرسمى بالفنار. وهنا شنت وزارة الخارجية الصينية احتجاجًا قويًا على الحكومة اليابانية وصرح شين بأنه إذا لم تتخذ الحكومة اليابانية إجراءات لمنع الجماعات اليمينية من الإخلال بسيادة الصين فإن "الموقف سيصبح أكثر حدة والقضية أكثر تعقيدًا"(٩٦). وفى ١٣-١٤ سبتمبر تدرب جيش التحرير الشعبى على عمليات حصار وإبرار على جزر مواجهة لمقاطعة ليوانينج Liaoning ربما قصد بها أن تحذر طوكيو من أية تعديات أخرى على جزر ديايو(٩٧). ونظم الصينيون فى هونج كونج وماكاو وتايوان مظاهرات معادية لليابان، فيما قدم نشطاء من هونج كونج للحكومة الصينية طلبًا موقعًا من ١٥,٠٠٠ شخص يحثها على وقفة مشتركة ضد اليابانيين(٩٨).

وفى ٢٤ سبتمبر التقى وزير الخارجية الصينى كيان مع وزير الخارجية اليابانى إيكيدا فى الجمعية العامة للأمم المتحدة فى نيويورك. وهناك أكد الحكومتان على عزمهما منع الجماعات القومية من تصعيد النزاع. وأكد كيان على أهمية العلاقات الصينية-اليابانية لكنه أيضًا دعا الحكومة اليابانية إلى اتخاذ إجراءات فعّالة للسيطرة على أعمال الجماعات اليمينية. كما حث اليابان على إزالة الفنار، لكنه لم يعبر عن أية تهديدات. وصرح إيكيدا بأن طوكيو ليس لديها أية خطط للاعتراف بالفنار رسميًا لكنها لم تلزم نفسها بإزالة البناء. وأعاد كلا الوزيرين تأكيد ادعاء بلاده بالجزر، لكنهما اتفقا على أن النزاع يجب أن لا يهدم الروابط الثنائية الجيدة"[٩٩].

على الرغم من أن النغمة التصالحية فى اجتماع كيان-إيكيدا انفجرت المشاعر المعادية لليابان بعد يومين بعد موت ديفيد تشان الناشط الصينى من هونج كونج الذى غرق بعد القفز فى الماء عندما منعت وكالة الأمان البحرى اليابانية مركبه من الرسو على إحدى جزر دايو. ألهب موت تشان احتجاجات معادية لليابان وعمليات مقاطعة كبيرة فى هونج كونج وتايوان، ودفع محاولة ثانية وأكثر نجاحًا من جانب نشطاء من هونج كونج وتايوان لنصب أعلامهم القومية على جزر دايو فى ٩ أكتوبر[١٠٠]. وفى الصين قام سبعة عشر عضوا فى جماعة صغيرة معادية لليابان تشكلت حديثًا بارتداء رابطات رأس سوداء للاحتجاج على موت تشان[١٠١]. ومع تصاعد المظاهرات فى هونج كونج وتايوان أصبحت القيادة الصينية متلهفة جدًا لإنهاء الخلاف على الجزر. وقد رفض المتحدث باسم وزارة الخارجية أن يجيب على سؤال حول ما إذا كانت الصين ستتخذ إجراءات لحماية المحتجين[١٠٢]. وألقى رئيس الوزراء الصينى لى بينج باللائمة عن الحادث على "حفنة صغيرة من اليمينيين والعسكريين فى اليابان" ودعا الحكومة اليابانية لحماية العلاقة بين الدولتين[١٠٣]. وفى مقابلة مع تليفزيون إن إتش كى اليابانى شدد نائب وزير الخارجية الصينى تانج ياكسوان Jiaxuan على ضرورة حسم النزاع قبل الذكرى الخامسة والعشرين

القادمة لتطبيع العلاقات الدبلوماسية الصينية-اليابانية[١٠٤]. وعبر وزير الخارجية كيان عن مشاعر مماثلة لمجموعة من المراسلين اليابانيين كانوا يزورون الصين وكرر اقتراح بكين الدائم بالاستكشاف المشترك لموارد المنطقة[١٠٥]. وفى ٢٩ أكتوبر سافر تانج إلى طوكيو واستخدم لقاء غير رسمى للضغط على رئيس الوزراء هاشيموتو لإزالة الفنار الجديد. رفض هاشيموتو الطلب بدعوى أن الفنار منصوب على ملكية خاصة وأن الحكومة لذلك لا تستطيع قانونيًا أن تزيله[١٠٦]. واضطر تانج لقبول التزام مبهم من نائب وزير الخارجية شونجى ياناى Shunji Yanai بأن تتعامل اليابان "على نحو صحيح" مع القضايا البارزة فى العلاقات الصينية-اليابانية ومنها جزر ديايو[١٠٧]. وبذلك انتهت القضية.

على امتداد النزاع على جزر ديايو كان القادة الصينيون يسعون إلى قمع التعبيرات عن المشاعر المعادية لليابان خوفًا من أن تضر بالعلاقات الاقتصادية الصينية-اليابانية أو أن تتحول إلى احتجاجات معادية للحكومة. فتجاهلت الصحف الصينية المظاهرات فى هونج كونج وتايوان. وعندما علمت السلطات الحكومية أن أكثر من ٢٠٠ رسالة تدعو إلى احتجاجات معادية لليابان كانت تنشر على لوحات الإعلانات الإلكترونية بالحرم الجامعى حذفت السلطات هذه الرسائل وأحكموا السيطرة على نظم الحاسب الخاص بالجامعة[١٠٨]. وحظر يانج زيمين المظاهرات الطلابية ووجهت لجنة التعليم الحكومى مسئولى الجامعة فى منتصف شهر سبتمبر بتحويل مشاعر الطلاب إلى مسالك صحيحة ومنع "الكلمات والأعمال العنيفة جدًا" التى يمكن أن تضر بالاستقرار الوطنى والنمو الاقتصادى. وطُلب من المدارس أن تخبر الطلاب بأن الحزب الشيوعى الصينى قادر على حماية السيادة الوطنية وأن الاستقرار الاجتماعى شرط لقيام دولة قوية وناجحة. وفى بعض المدن حذرت السلطات الحكومية الأساتذة والكتاب المؤثرين من أن يعبروا عن آرائهم حول جزر ديايو[١٠٩]. ومع اقتراب ١٨ سبتمبر، وهو ذكرى احتلال اليابان لمنشوريا، أبعدت الحكومة النشطاء البارزين المعادين لليابان من العاصمة لمنع الاحتشاد أمام السفارة

اليابانية[١١٠]. كما أمرت الحكومة المركزية المسئولين المحليين فى جميع أنحاء الصين باحتواء النشاطات الموالية لجزر ديايو خوفًا من أن يستغل العمال المهاجرون والعاطلون المظاهرات لانتقاد الحكومة[١١١]. على الرغم من الادعاء بأن القروض اليابانية لا تؤثر على سياسة بكين نحو الجزر أمرت التعليمات الصادرة من الحكومة المركزية فى أوائل أكتوبر الحكومات الإقليمية بأن تضع الأولوية الأولى للنمو الاقتصادى المحلى وأن تمنع الاحتجاجات المعادية لليابان. ونصت التعليمات على أن "الحكومة المركزية مصممة على أن تمنع بعض العناصر من هونج كونج من تدمير العلاقات بين اليابان والصين بتكثيف نقدهم لليابان"[١١٢].

غير أن جهود القيادة الصينية لقمع الاضطراب الداخلى والتقليل من أهمية النزاع أضر هنا أيضا بأوراق الاعتماد القومية للنظام. وقد عقد معلقون من هونج كونج مقارنات صريحة بين استعداد الصين لإطلاق الصواريخ بالقرب من تايوان وترددها فى الدفاع عن المحتجين الصينيين فى المياه الصينية. وهنا اصطدمت دبلوماسية الحزب الشيوعى الصينى الواقعية مع حملاته الدعائية السابقة المعادية لليابان. على الرغم من أن القمع الحكومى منع المظاهرات الكبيرة المعادية لليابان كتلك التى انطلقت فى هونج كونج وتايوان، فقد أدى ذلك أيضًا إلى اتهامات للقيادة الصينية بأنها غير شرعية وغير وطنية. ففى أثناء النزاع أرسل مواطنون صينيون أكثر من ٣٧,٠٠٠ رسالة والتماس بأكثر من ١٥٠,٠٠٠ توقيع إلى صحيفة الشعب اليومية وصحيفة تحرير الشعب اليومية يطلبون من الحكومة المركزية أن تدافع بقوة حق الصين فى جزر دايو[١١٣]. وقال الطلاب فى جامعات بكين للمراسلين إن سياسة القيادة الصينية نحو اليابان ليست بالقوة الكافية وأنهم يؤيدون مظاهرات هونج كونج. وبعضهم امتنع عن تنظيم الاحتجاجات خوفًا من العقاب، وألقى آخرون باللوم صراحة على النظام الشيوعى على رد القيادة غير الكافى[١١٤]. وفى شنغهاى أعد طلاب جامعة فودان Fudan الذين مُنعوا من التظاهر بيانًا ينتقدون

في صحيفة الشعب اليومية (والحزب الشيوعى الصينى ضمنا) على موقفها الضعيف نحو اليابان[١١٥]. وعلق مواطنون آخرون من شنغهاى ملصقات ووزعوا نشرات تلقى باللوم مباشرة على الحزب الشيوعى الصينى. وتلقت اللجان المحلية للحزب مطبوعات بعنوان "ماذا يجب أن يكون عقاب من يقمع الحملة القومية لحماية جزر ديايو؟" و"الحزب الشيوعى بحق يجب أن يقف بجانب الناس المصممين على حماية جزر ديايو". وحذر هو شينج Hu Sheng رئيس الأكاديمية الصينية للعلوم الاجتماعية من أنه إذا واصلت القيادة الصينية قمع المشاعر المعادية لليابان وتجاهل الرغبات الشعبية فى موقف قوى من جزر ديايو فإن اضطرابا على مستوى الدولة ككل يمكن أن يحدث "مشكلة أكثر إزعاجا من الاضطراب السياسى فى عام ١٩٨٩"[١١٦].

كما استحثت الإدارة "غير الوطنية" من جانب القيادة الصينية لنزاع ديايو أيضا نقدا من جانب الجيش. فقد لاحظ "مصدر مطلع فى بكين" أن موقف الصين التصالحى نحو اليابان كان عرضة للنيران[١١٧]. فقد انتقد مسئولون حزبيون وجنرالات عسكريون وزير الخارجية كيان على موقفه الضعيف من القضايا الإقليمية. وزعم خبير عسكرى صينى أن التدريبات الجوية والبحرية التى أجريت قبالة ساحل مقاطعة لياونينج كان يقصد بها إرسال رسالة ليس إلى اليابان فقط وإنما أيضا إلى "مسئولى الحكومة المتيمين بالروابط الاقتصادية مع اليابان والذين على ما يبدو تجاهلوا المشاعر القومية بين الجنود"[١١٨]. ويقال إن مجموعة مكونة من خمسة وثلاثين جنرالا بالجيش تقدمت بخطاب مشترك إلى القيادة الصينية تطالب فيه بجهود أقوى "لمقاومة النزعة العسكرية اليابانية واسترداد جزر ديايو" وتنتقد موقف الحكومة الضعيف من القضية[١١٩]. لكن على الرغم من المطالب العسكرية والشعبية بسياسة أقوى تجاه اليابان أثبتت قيادة الحزب الشيوعى الصينى استعدادها مجددا لتقويض أوراق اعتمادها القومية من أجل النمو الاقتصادى.

ز- حدود النزعة القومية: نتائج وتحديات

تكشف أفعال القيادة الصينية في نزاعي جزر ديايو عامي ١٩٩٠ و١٩٩٦ عن وجود علاقة بين النزعة القومية والسلوك الدولي تختلف تمامًا عن تلك التي تقول بها أدبيات العلاقات الدولية. فقبل كل أزمة كان القادة الصينيون يروجون للمشاعر القومية والمعادية لليابان لتحسين شرعيتهم الداخلية، بينما هم يحاولون في نفس الوقت أن يحافظوا على علاقات اقتصادية جيدة مع اليابان لتشجيع النمو الاقتصادي. وقد خلقت الادعاءات اليابانية المتجددة بجزر ديايو نزاعًا بين هذين الهدفين. ففي كلتا الحالتين اختارت الحكومة الصينية متابعة النمو الاقتصادي على حساب أوراق اعتمادها القومية، وهو ما جعلها تتبنى سياسة تصالحية حافظت على الروابط الاقتصادية مع اليابان. وقد سمح وضع قوة الصين الأفضل في ١٩٩٦ لها برد دبلوماسي أكثر حزمًا في البداية، لكن هنا أيضًا تصرفت الحكومة الصينية بحزم لاحتواء النزعة القومية عندما بدأت المشاعر المعادية لليابان تتصاعد إلى مستوى يمكن أن يضر بالعلاقات الثنائية. وفي الحالتين كانت الحكومة مستعدة لتحمل التكلفة الداخلية المتمثلة في الانتقاص من شرعيتها بسبب قمع المشاعر القومية، وأثبتت استعدادها حتى لتحمل النقد العسكري. إن تحليل النزعة القومية الذي يتجاهل العوامل الاقتصادية لا يستطيع أن يفسر هذا النمط من ضبط النفس الصيني. ونحن ندفع بأن العلاقة بين الشرعية والنزعة القومية والأداء الاقتصادي التي قدمت في هذه المقالة تعد نموذجًا مفيدًا لفهم السلوك الصيني ويمكن أن يطبق أيضًا على حالات أخرى.

قد يدفع البعض بأننا أسأنا فهم حجم الاحتجاجات وبالغنا في تأثيرها على شرعية الحزب الشيوعي الصيني. وهذا التفسير ينظر إلى قضية جزر ديايو كذريعة: استخدمها الطلاب الصينيون كوسيلة آمنة لإظهار استيائهم من الحزب الشيوعي، واستخدمها الديموقراطيون في هونج كونج لإظهار وطنيتهم، واستخدمتها أحزاب المعارضة التايوانية لانتقاد الحزب القومي الحاكم. على الرغم من أن

بعض المحتجين كانت لهم بلا شك دوافع خفية فيبدو أن الأغلبية كانت قلقة بصدق من أعمال اليابان ومكانة جزر دیايو. إن التفسير البديل يتجاهل دينامية الحوادث التى تتحول فيها المعارضة الأولية لليابان لاحقًا إلى نقد لأعمال الحزب الشيوعى الصينى. كما يتجاهل هذا التفسير أيضًا عمق الاحتجاجات (بما فى ذلك المشاركون الكثيرون الذين ليست لديهم دوافع خفية) واتساعها (ومنها الاحتجاجات فى أمريكا الشمالية) وسياقها كجزء من اتجاه قومى متصاعد. وحيث إن الحكومة الصينية قمعت المظاهرات وخاف كثير من النقاد أن يتحدثوا فى الموضوع فمن الصعب الحكم على قوة حركة الاحتجاج داخل الصين ودرجة تأثر شرعية الحكومة بذلك. لقد قدمنا أدلة تقرر أن عددًا كبيرًا من الصينيين كانوا مهتمين بجزر دیايو وأن بعض الطلاب والضباط العسكريين أثناهم أداء حكومتهم عن إبداء استيائهم بصرف النظر عن الخوف من العقاب. وقد كان نقد أداء الحزب الشيوعى الصينى أقوى كثيرًا فى أزمة ١٩٩٦ وهو ما يعكس المشاعر القومية المتنامية. وبشكل عام تكشف أدلتنا أن بعض الصينيين يربطون بين معالجة الحزب الشيوعى الصينى لحوادث دیايو وشرعية النظام.

قد يتساءل البعض حول مدى إمكانية توسيع نموذجنا إلى حالات أخرى. وردًا على ذلك نقول إن الحجة التى قدمت فى هذه المقالة يمكن أن تطبق أيضًا على تايوان وجزر سبراتلى، لكن نظرًا لأن العلاقة بين الشرعية والنزعة القومية والتأثير الاقتصادى تختلف فى كل حالة فإن نمط السلوك الصينى يختلف أيضًا. إن مكانة تايوان ترتبط مباشرة بشرعية الحزب الشيوعى الصينى، وهو ما لا يعطى القادة الصينيون مجالاً أوسع للمناورة. وفى نفس الوقت فإن التكلفة الاقتصادية والعسكرية للعمل العدوانى أعلى كثيرًا (على اعتبار إمكانية فرض عقوبات اقتصادية وتدخل عسكرى من جانب الولايات المتحدة). إن التأثيرات على الشرعية هنا عالية جدًا، لكن الخيارات الصينية مقيدة. فإطلاق القذائف عام ١٩٩٦ كان ردًا متطرفًا على استفزازات تايوانية مدركة وارتياب فى أن الولايات المتحدة كانت

تؤيد التحركات التايوانية نحو الاستقلال. وربما أيضًا يعكس ضعف يانج زيمين السياسى فى أثناء انتقال القيادة والاعتقاد بأن الولايات المتحدة الأمريكية لن تتدخل. ومع اتضاح التكلفة الاقتصادية والاستراتيجية لأعمال الصين فى مارس ١٩٩٦ تبنت الصين سياسة منضبطة قصد بها الحفاظ على الروابط الاقتصادية وطمأنة الولايات المتحدة واليابان بأنها لا تمثل تهديدًا عسكريًا[١٢٠]. وقد أدت أفعال الصين إلى إبطاء خطوات تايوان نحو الاستقلال وتحسين أوراق اعتماد النظام القومية وهو ما مكن قادة الحزب الشيوعى الصينى من العودة إلى استراتيجية الموازنة بين مصادر الشرعية انتظارًا لأن تتحسن قوة الصين. فالإعلان الرسمى عن استقلال تايوان يتحدى مباشرة شرعية قادة الصين وفى هذه الحالة لن يكون واردًا أن تلطف الاعتبارات الاقتصادية ردهم. لكن طالما أنه ليست هناك تحديات مباشرة سيواصل القادة الصينيون البحث عن طرق للتوفيق بين ادعاءاتهم بالسيادة واستقلال تايوان الواقعى، كما حدث منذ التقارب مع الولايات المتحدة فى ١٩٧١.

تتكون جزر سبراتلى من مجموعة من الجزر والشقوق المرجانية الصغيرة ربما تقع فوق احتياطيات نفطية كبيرة، وإن كانت غير مثبتة، فى بحر الصين الجنوبى، وتتنافس ست دول فى إدعاء السيادة على كل أو بعض من هذه الجزر. غير أن ادعاء الصين بجزر سبراتلى أقل ارتباطًا بالنزعة القومية وهو ما يعطى القيادة الصينية مجالاً أكبر للمناورة دون أن تخاطر بأوراق اعتمادها القومية. لكن فى نفس الوقت ليس لأطراف النزاع الأخرى (تايوان وفيتنام وبروناى والفلبين وماليزيا) نفوذ اقتصادى على الصين، كما أن الصين هنا هى اللاعب الأقوى إلى حد بعيد. تمثلت نتيجة ذلك فى نمط من السلوك الصينى الانتهازى والعدوانى أحيانًا. وعندما قدمت رابطة شعوب جنوب شرق آسيا للصين جبهة مشتركة وركز فاعلون خارجيون مثل اليابان والولايات المتحدة على النزعة التوسعية الصينية أصبحت الكلفة الاقتصادية (والعسكرية الممكنة) للأعمال الصينية العدوانية أعلى وبالتالى أصبح السلوك الصينى أكثر تقيدًا. هذا الانضباط أو التقيد ظهر جليًا منذ أن لفتت

حادثة صخور ميستشيف Mischief Reef الانتباه عام ١٩٩٥ إلى الأعمال الصينية في بحر الصين الجنوبي[١٢١]. على الرغم من أن نتائج هذه الحالات تختلف بعض الشيء عن حالات جزر ديايو فإننا نجادل بأنها تتفق بشكل واسع مع نموذجنا.

س- الشرعية وبقاء النظام: سبعة سيناريوهات

إن بحث الحكومة الصينية عن مصادر جديدة للشرعية ستكون بالتأكيد ناجحة جزئيًا على الأقل. لقد عالج قادة الصين إعادة هونج كونج إلى السيادة الصينية بمهارة، وهو ما أنهى عزلة الصين الدولية فيما بعد تيانسين، وأكسبها اعترافًا دبلوماسيًا من كوريا الجنوبية وجنوب أفريقيا، وأرجأ، مؤقتًا على الأقل، الحركة نحو استقلال تايوان. ومن الناحية الاقتصادية أنتجت سياساتهم معدل نمو عال ورفعت مئات الملايين من الناس من الفقر وتجاوزت الأزمة الاقتصادية في شرق آسيا. وقد تضاعف معدل الدخل لكل فرد أربع مرات منذ أن بدأت الإصلاحات عام ١٩٧٨، على الرغم من تزايد اللامساواة الاجتماعية والاقتصادية بسرعة أيضًا[١٢٢]. هذه الإنجازات، جنبًا إلى جنب مع "الشرعية السلبية" الناتجة عن عدم وجود بدائل فعالة لحكم الحزب، ساعدت النظام في البقاء في السلطة[١٢٣]. وقد خلص استطلاع للرأى السياسى الصينى إلى أن "قيادة الحزب الشيوعى الصينى باعتبارها النظام المسيطر فى الصين مازالت تتمتع بالشرعية السياسية، وبالتالى تستطيع أن تحافظ على استقرار المجتمع"[١٢٤]. واستنتج مسح آخر أن هناك مستوى كبيرًا لقبول ادعاءات الشرعية الجديدة للحزب الشيوعى الصينى بين الجمهور العام فى جمهورية الصين الشعبية"[١٢٥].

على الرغم من هذه النجاحات يظل وضع الحزب الشيوعى هشًا. فادعاءاته بالشرعية الآن تستند إلى الأداء وتؤكد على إنجاز الأهداف القومية والاقتصادية. والحكومة قدرتها محدودة على تنفيذ هذه الأهداف وسوف تجد صعوبة فى إرضاء التوقعات المتزايدة التى تخلقها بادعاءاتها تلك. فإنجاز أهداف قومية مثل إعادة

ضم تايوان والسيطرة على جزر ديايو وجزر سبراتلى والتأثير بدرجة أكبر فى آسيا وزيادة المكانة الدولية تعتمد جميعها لدرجة كبيرة على قوة الصين النسبية، وهى غير كافية حاليًا. والجهود العدوانية لبلوغ هذه الأهداف قد تتداخل مع الأداء الاقتصادى الذى يتطلب وصولاً مفتوحًا إلى الاقتصاد الدولى. فضلاً عن أن الإصلاحات الاقتصادية تتم بتكلفة اجتماعية عالية، وهو ما ينتظر الصين مع انتقال الحكومة من اقتصاد مخطط إلى تفكيك المشروعات المملوكة للدولة (بما يؤدى إلى زيادة هائلة فى البطالة الحضرية) وبناء شبكة رفاه اجتماعى جديدة. وستظل الصين تعانى من التباين الإقليمى للتحديث وستظل معتمدة على القروض الدولية والاستثمار الأجنبى وانتقالات التكنولوجيا والدخول إلى الأسواق الخارجية. وسيجد القادة الصينيون صعوبة فى الوصول إلى مستوى الأداء الضرورى للحفاظ على شرعيتهم.

إن تحليلنا للقيود والحوافز التى تؤثر على سلوك القيادة الصينية يشير إلى الحاجة إلى توازن دقيق بين النزعة القومية والأداء الاقتصادى، وبين بقاء النظام على المدى القصير والأهداف القومية طويلة المدى. وثمة سبعة تطورات ممكنة يمكن أن تغير استراتيجية القيادة عرضناها فى هذه المقالة.

أولاً- يمكن للفشل الاقتصادى الكبير أن يزيل الأداء الاقتصادى كمصدر للشرعية. والنزعة القومية ربما لا تمثل بديلاً كافيًا، خاصة إذا كان الفساد بين قادة الحزب أو سوء الإدارة الاقتصادية هو المسئول عن الانهيار الاقتصادى. وعلى اعتبار التحديات الاقتصادية التى تواجهها الصين وهى تعالج إصلاح مشروعات الدولة فى وسط الأزمة الاقتصادية الآسيوية فإن هذا السيناريو لا بد أنه يزعج القادة الصينيين حتى وإن كانت بدائل الإصلاح غير جذابة بنفس القدر.

ثانيًا- من الوارد أن يمثل الفاعلون السياسيون الجدد تحديًا للقيادة وذلك لعدم دفاعها عن مصالح الصين بالقوة الكافية. ومصدر التحدى الواضح هو جيش التحرير الشعبى، لكن ثمة فئات داخل الحزب الشيوعى الصينى يمكن أيضًا أن تستخدم النزعة القومية لمهاجمة القيادة الحالية. وفى هذه الحالة يمكن حتى لتحد

غير ناجح أن يجبر القادة على تبنى سياسات دولية أكثر عدوانية لتقوية موقفها الداخلى. وعلى ذلك فمن الوارد أن يدفع القادة النزعة القومية بعيدًا جدًا على الرغم من إدراكهم للنتائج السلبية الممكنة لذلك.

ثالثًا- يمكن للخطاب القومى أن يخيف اليابان والولايات المتحدة مما يدفعهما إلى محاولة احتواء الصين. والصين بذلك لا تضعف وضع قوتها النسبية فحسب وإنما أيضًا تخلق أعداءً، وهو ما ينتقص من أمنها. والاستراتيجية السابقة تعتمد على القدرة على تفصيل رسائل قومية لأغراض داخلية دون نتائج دولية معادية. وقد نجح القادة الصينيون فى إدارة هذا التوازن فى الماضى؛ لكن قوة الصين الصاعدة تعنى أن التصريحات القومية تحظى الآن بتدقيق متنام فى الخارج. والجهود الأخيرة لمواجهة الإدراك الغربى للتهديد الصينى تكشف أن القيادة واعية لهذا الخطر.

رابعًا- لقد وصفنا التناقضات بين النزعة القومية والأداء الاقتصادى؛ لكن القادة الصينيين يمكن أن يعيدوا تعريف العلاقة بين هذه الأهداف. فالصين أصبحت مستوردًا كبيرًا للنفط منذ عام ١٩٩٣ وتدفع البحرية الصينية بأن الاحتياطيات النفطية تحت جزر سبراتلى وديايو ضرورية للنمو الاقتصادى المستقبلى فى الصين. وتلك الحجج الاستراتيجية-الطبيعية تضعف التناقض بين مصدرى الشرعية القومى والاقتصادى باقتراح أن سياسة خارجية قوية تخدم كلا الهدفين. ونحن نعتقد أنه من غير الوارد أن يقبل القادة الصينيون هذه الحجة؛ لأن الوصول إلى الأسواق الدولية سيظل أكثر أهمية لنمو الصين من السيطرة على موارد الطاقة. والطاقة لا تمثل حاليًا قيدًا ملزمًا والوقت الطويل المطلوب لتحويل هذه الاحتياطيات إلى إنتاج – هذا إذا كانت هناك احتياطيات أصلاً – يجعل هذه الحجة طويلة المدى أقل جاذبية لقيادة تركز على التحديات الأكثر إلحاحًا.

خامسًا– ربما لا يكون هناك وجود للاحتياطيات النفطية المتوقعة فى ديايو (وبحر الصين الجنوبى)، أو ربما لا تكون قابلة للاستغلال تجاريًا. وغياب الاحتياطيات النفطية المهمة يستبعد البعد الاقتصادى للنزاع، ويحول القضية إلى نزاع سيادة على صخور غير مأهولة، وهو ما يقلل من أهمية القضية ويجعل تسويتها أسهل فى الإنجاز. والصيادون الصينيون واليابانيون يشتركون فى سلام فى مناطق الصيد قرب جزر ديايو منذ قرون، وقد وقعت الحكومتان اتفاقية فى سبتمبر ١٩٩٧ تعطى امتيازات صيد متبادلة[١٢٧].

سادسًا– ربما لا تقل تبعية الصين الاقتصادية، وهو ما يبقى التكلفة الاقتصادية للعمل العسكرى عالية ويمنع الصين من استخدام القوة لتحقيق الأهداف القومية. على الرغم من الآثار الجانبية السلبية فقد أدرك القادة الصينيون ضرورة إبقاء الباب مفتوحًا على العالم الخارجي. وقد ظل الاعتماد المتبادل ينمو على الرغم من جهود القادة الصينيين للسيطرة على تكلفته[١٢٨]. واندماج الصين فى الاقتصاد العالمى لا يحسن وضع قوة الصين فقط، لكنه أيضًا قد يغير طرق استخدام الصين لقوتها. وتلك مسلمة أساسية فى نظرية العلاقات الدولية الليبرالية وهى الأساس لاستراتيجية الإشراك الأمريكية[١٢٩].

سابعًا– يفترض تركيزنا على النزعة القومية والأداء الاقتصادى كمصدرين للشرعية أن القادة الصينيين ملتزمون ببقاء النظام السياسى الصينى الحالى. لقد عادت الإصلاحات السياسية إلى جدول أعمال الحكومة، وهو ما قد يساعد الحكومة فى تطوير مصادر جديدة للشرعية. والاستخدام الواسع للانتخابات المحلية كوسيلة لضبط المسئولين المحليين الفاسدين أحد الأمثلة على الطرق التى يمكن من خلالها لهذه الإصلاحات السياسية أن تزيد شرعية الحكومة وتحسن قدرة الدولة[١٣٠]. والإصلاحات السياسية يمكن أن تقلل اعتماد الحكومة على النزعة القومية كمصدر للشرعية[١٣١]. واستعادة السيادة الصينية على الجزر غير المأهولة قد يكون أقل أهمية للحكومة الصينية التى يتاح لها قواعد أخرى للدعم الشعبى.

خاتمة الفصل الثانى :

هل المتشائمون محقون فى قلقهم من النزعة القومية الصينية؟ إننا ندفع بأن المخاوف من أن تتفاعل النزعة القومية مع القوة الصينية المتصاعدة بما ينتج سلوكا عدوانيًا ليست أكثر من مخاوف مبالغ فيها أو سابقة لأوانها على أقل تقدير. يظهر سلوك الصين فى النزاعات حول جزر ديايو أن القادة الصينيين يسعون إلى الحفاظ على العلاقات الجيدة مع اليابان ومتابعة المصادر الاقتصادية للشرعية ولو على حساب أوراق اعتمادها القومية. كما أن النزعة القومية لم تدفع الصين إلى أعمال لاعقلانية. على الرغم من أن الظروف المماثلة تمامًا للنزاعات حول ديايو نادرة نسبيًا فإن كثيرًا من الدول الشمولية أو الليبرالية تواجه مقايضات مماثلة بين مناشدة المشاعر القومية حول القضايا الإقليمية وتبنى سياسات منضبطة تزيد من الوصول إلى الاقتصاد الدولى وتعزز النمو الاقتصادى. والأدلة المشتقة من دراستى الحالة المقدمتين فى هذه المقالة تقترح أن الأدبيات حول النزعة القومية والصراع الدولى ربما تكون متشائمة جدًا. إننا نوافق على أن القوة النسبية والتبعية الاقتصادية هما القوتان الأساسيتان اللتان تضبطان أو تقيدان القادة الصينيين حاليًا، وأنهم ينوون أن يحققوا الأهداف القومية عندما يتحسن وضع قوة الصين. وقد نقل عن أحد المسئولين بعد أزمة ديايو عام ١٩٩٦ أنه قال إن الصين يمكن أن تتحمل الصبر لأنها يمكن أن تلحق بالاقتصاد اليابانى فى العقود القليلة القادمة، "وعندما يحدث ذلك ستراجع اليابان موقفها حول جزر ديايو وتجد أن الصين كانت محقة دائمًا. لكن على أية حال فإن الاستنتاجات حول سلوك الصين الدولى المستقبلى تأسيسًا فقط على خطاب اليوم القومى تعتبر سابقة لأوانها. صحيح أن النزعة القومية تمثل حاليا مصدرًا مهما لشرعية الحكومة، لكن الأداء الاقتصادى مهم أيضًا. والسيناريوهات السبعة السابقة تقترح أن الظروف الداخلية والدولية يمكن أن تتغير بشدة قبل أن تصبح الصين قادرة على أن تحقق أهدافها. وأخيرًا فإن النزعة القومية الصينية قد تستدعى القلق لكنها لا تستدعى الخوف.

هوامش الفصل الثانى

(1) Jack Snyder. "Nationalism and the Crisis of the Post-Soviet State." in Michael E. Brown. ed., Ethnic Conflict and International Security (Princeton. N.J.: Princeton University Press. 1993). pp. 79-101.

(2)Stephen Van Evera. "Hypotheses on Nationalism and War." International Security. Vol. 18. No. 4 (Spring 1994). pp. 30-33.

(3) Jack Snyder. Myths of Empire: Domestic Politics and International Ambition (Ithaca. N.Y.: Cornell University Press. 1991).

(4) V.P. Gagnon. "Ethnic Nationalism and International Conflict." International Security. Vol. 19. No. 3 (Winter 1994/95). pp. 130-166.

(5) Edward Mansfield and Jack Sybder. "Democratization and the Dnager of War." International Security. Vol. 20. No. 1 (Summer 1995). pp. 5-38.

(6) Aaron Friedberg "Ripe for Rivalry: Prospects for Peace in a Multipolar Asia." International Security. Vol. 18. No. 3 (Winter 1993/94). pp. 13-15: Allen S. Whiting. "Chinese Nationalism and Foreign Policy After Deng." China Quarterly (June 1995). pp. 295-316; David Shambaugh. "Containment or Engagement of China? Calculating Beijing's Responses." International Security. Vol. 21. No. 2 (Fall 1996). pp. 204-209.

(7) Charles Wolf. Jr., K.C. Yeh. Anil Bamrzai. Donald P. Henrym and Michail Kennedy. Long-Term Economic and Military Trends. 1994-2015: the United States and Russia (Santa Monica. Calif.: Rand. 1995). David Shambaugh. "China's Military: Real or Paper Tiger?" Washington Quarterly. Vol. 19. No. 1 (Spring 1996). pp. 19-23: Denny Roy. The China Threat Issue: Major Arguments. Asian Survey. Vol. 36. No. 8 (August 1996). pp. 759-764: Avery Goldstein. "Great Expectations: Interpreting China's Arrival. International Security. Vol. 22. No. 3 (Winter 1997). pp. 36-73.

(8) Michael Leifer. "Chinese Economic Reform and Security Policy: The South China Sea Connection." Survival. Vol. 37 No. 2 (Summer 1995). pp. 44-45.

(9) Shambaugh. "Containment or Engagement of China?" p. 205.

(10) Edward Friedman. "Chinese Nationalism. Taiwan Autonomy. and the Prospects of a Larger War." Journal of Contemporary China. Vol. 6. No. 14 (March 1997). pp. 5-32; and Barry Sautman, "Racial Nationalism and China's External Behavior." World Affairs, Vol. 160, No. 2 (Fall 1997). pp. 78-95.

(11) Paul M. Kennedy. The Rise and Fall of the Great Powers: Economic Change and Military Conflict from 1500 to 2000 (New York: Random House, 1987); and Robert Gilpin, War and Change in World Politics (New York: Cambridge University Press. 1981).

(١٢) معظم هذه الكتب عبارة عن أعمال تجارية يقصد بها مناشدة العاطفة القومية وليس الدعاية الممولة من الحكومة. انظر:

Song Qiang, Zhang Zangyang, and Qiao Bian, eds., Zhongguo Keyi Shuo Bu [China can say no] (Beijing: Zhonghua Gongshan Lianhe Chubanshe, 1996); and Sai Xianwei, Zhongguo da Zhanliie: Lingdao Shijie de Lantu [China's grand strategy: blueprint for world leadership] (Hainan: Hainan Publishing House. 1996). For reviews and summaries in English, see Fei-Ling Wang. "Ignorance, Arrogance, and Radical Nationalism: A Review of China Can Say No," Journal of Contemporary China. Vol. 6. No. 14 (March 1997). pp. 161-165; Hongshan Li, "China Talks Back: Anti-Americanism or Nationalism?" Journal of Contemporary China, Vol. 6. No. 14 (March 1997). pp. 153-160; and John W. Carver, "China as Number One." China Journal, No. 39 (January 1998), pp. 61-66.

(13) Richard Bernstein and Ross H. Munro, The Coming Conflict with China (New York: Alfred A. Knopf. 1997); and John W. Carver, Face Off: China, the United States, and Taiwan's Democratization (Seattle: University of Washington Press, 1997). pp. 157-166.

(١٤) نظرًا لتركيزنا على حسابات القادة الصينيين فإننا نستخدم الاسم "جزر دياويو" Diaoyu Islands فى بقية المقالة. وهذا لا يعنى قبول ادعاءات السيادة من جانب أى طرف.

(١٥) إن تحليلنا يركز على القيمة الرمزية للإقليم محل النزاع لأوراق الاعتماد القومية للنظام والأثر الاقتصادى للسعى العدوانى وراء الادعاءات الإقليمية والقوة النسبية للدول المعنية. يقيس العاملان الأولان التأثير الممكن لأزمة شرعية النظام، ويقيس الثالث النتائج الدولية للأعمال العدوانية. ومقارنة بالادعاءات الصينية فى تايوان وبحر الصين الجنوبى تمثل جزر دياويو حالة وسيطة على الأبعاد الثلاثة.

(١٦) من أجل شرح ونقد وافيين لأطروحة النزعة الثقافية إلى النزعة القومية culturalism-to-nationalism راجع:

James Townsend. "Chinese Nationalism." in Jonathan Unger. ed., Chinese Nationalism (Armonk, N.Y.: M.E. Sharpe, 1996). pp. 1-30.

(17) John Fitzgerald, "The Nationless State: The Search for a Nation in Modern Chinese Nationalism," in ibid., pp. 56-85.

(18) Chih-Yu Shih, "Defining Japan: The Nationalist Assumption in China's Foreign Policy." International Journal, Vol. 50, No. 3 (Summer 1995), pp. 543-544.

(19) Chalmers Johnson, Peasant Nationalism and Communist Power: The Emergence of Revolutionary China, 1937-1945 (Stanford, Calif.: Stanford University Press, 1962).

(20) Shih, "Defining Japan," p. 545.

(٢١) منذ أن بدأ الحزب الشيوعى الصينى الحملة التعليمية الوطنية فى عام ١٩٩٢ توسع معرض مذبحة نانجينج Nanjing massacre بمتحف الثورة بشكل لافت للانتباه، وتضاعف الإقبال على متحف نانجينج الذى يعرض صورًا من المذبحة. زيارات قام بها فيليب سوندرز وباتريك تايلر :

Phillip Saunders; and Patrick Tyler. "China's Campus Model for the 90's: Earnest Patriot," New York Times, April 23. 1996, p. A4.

(٢٢) World Bank, Sharing Rising Incomes: Disparities in China (Washington. D.C.: World Bank, 1997); and Azizur Rahman Khan and Carl Riskin, "Income and Inequality in China: Composition, Distribution, and

Growth of Household Income, 1988 to 1995." China Quarterly, No. 154 (June 1998), pp. 221-253.

(23) Guoming Yu and Xiayang Liu, Zhongguo Minyi Yanjiu [Research on public opinion in China] (Beijing: People's University Press, 1994), pp. 85-87; and Jie Chen, Yang Zhong, Jan Hillard, and John Scheb, "Assessing Political Support in China: Citizen's Evaluations of Government Effectiveness and Legitimacy," Journal of Contemporary China, Vol. 6, No. 16 (November 1997), p. 558.

(24) See Barry Sautman, "Sirens of the Strongman: Neo-Authoritarianism in Recent Chinese Political Theory," China Quarterly, No. 129 (March 1992), pp. 72-102; and Stanley Rosen, ed., "Nation alism and Neoconservatism in China in the 1990s," special issue of Chinese Law and Government, Vol. 30, No. 6 (November-December 1997).

(25) Yang Zhong, "Legitimacy Crisis and Legitimation in China," Journal of Contemporary Asia, Vol. 26, No. 2 (1996), pp. 212-218.

(٢٦) على الرغم من أن القادة الصينيين يتنافسون على السلطة ويتبنى بعضهم تفضيلات سياسية مختلفة فإن تحليلنا يركز على الاهتمام المشترك ببقاء النظام. ونظرا لندرة وضعف مصداقية المعلومات حول تفضيلات القادة الفرديين فقد تعاملنا مع القادة المدنيين للحزب الشيوعى الصينى باعتبارهم فاعلاً جمعيًا موحدًا. وحجتنا يمكن أن توسع لتحليل العلاقات الأخرى التى تؤثر فيها الشرعية مثل العلاقات المدنية-العسكرية أو علاقة القادة الكبار المتنافسين فى الحزب الشيوعى الصينى بالمسئولين على المستوى المتوسط.

(٢٧) إن ادعاءات الشرعية القائمة على النزعة القومية والأداء الاقتصادى تتجسد إما فى مناشدة كلتا العاطفتين فى الفرد الواحد أو فى المناشدات المنفصلة الموجهة إلى الجماعات ذات التفضيلات المختلفة. وفى الواقع تتداخل الصيغتان إلى حد كبير.

(٢٨) من أمثلة ذلك تعليق اليابان لبعض معونات التنمية المقدمة للصين بعد إن أجرت الأخيرة اختبارات نووية فى مايو وأغسطس ١٩٩٥.

(٢٩) ثمة عائق داخلى آخر أمام النزعة القومية المفرطة وهو أن المناشدات القائمة على تفوق الهان وهو اعرق غالبية المواطنين من شأنها أن تثير النزعة الانفصالية لدى الأقليات من غير الهان فى كل من زينجيانج Xinjiang والتبت.

(30) See Allen S. Whiting and Xin Jianfei, "Sino-Japanese Relations: Pragmatism and Passion," World Policy Journal, Vol. 8, No. 1 (Spring 1991), pp. 109-112,116,129; and Kuang-Sheng Liao, Antiforeignism and Modernization in China (Hong Kong: Chinese University Press, 1990).

(٣١) يختلف هذا التفسير عن تلك التفسيرات التى تنظر إلى التحولات بين الإصلاح الاقتصادى والتقليدية orthodoxy السياسية بوصفها نتاجا للصراعات بين المحافظين والإصلاحيين فى قيادة الحزب الشيوعى الصينى. يدفع كارول لى هارمن Carol Lee Harmin بأن الصعوبات الاقتصادية قوت تأثير المحافظين وحولت السياسة فى اتجاه التقليدية. انظر:

Hamrin, "Elite Politics and the Development of China's Foreign Relations," in Thomas W. Robinson and David Shambaugh, eds., Chinese Foreign Policy: Theory and Practice (New York: Oxford University Press, 1994), pp. 105-106.

ونحن نتفق مع القول بتأثير الصراعات، لكننا نرى أن تحليلنا يبرز هذه الدينامية بشكل خافت بسبب تركيزه على الهدف المشترك المتمثل فى الحفاظ على شرعية الحزب الشيوعى الصيني.

(32) Robert S. Ross, Negotiating Cooperation: The United States and China, 1969-1989 (Stanford, Calif.: Stanford University Press, 1995).

(٣٣) للحصول على تفاصيل حول جهود صوغ النزعة القومية فى شكل أيديولوجيا يمكن أن تحل محل الاشتراكية انظر:

Joseph Fewsmith, "Neoconservatism and the End of the Dengist Era," Asian Survey, Vol. 35, No. 2 (July 1995), pp. 635-651; and Zhao Shuisheng, "China's Intellectuals' Quest for National Greatness and Nationalistic Writings in the 1990s," China Quarterly, No. 152 (December 1997), pp. 730-738.

(٣٤) من المحتمل أن الضعف السياسى ليانج زيمين فى أوائل عام ١٩٩٦ هو الذى أعطى الجيش صوتا أكبر فى السياسة، لكن مع رحيل دينج زيابنج أصبحت سلطة يانج واضحة، حيث أعاد تأكيد سيطرة الحزب الشيوعى الصينى على الجيش من خلال إحالة الضباط الكبار بجيش التحرير الشعبى إلى التقاعد وتعيين قيادات جديدة، والتحركات لتقليل التأثير السياسى للجيش وتقليل امتيازات الجيش. كان من بين هذه الإجراءات خفض قدره نصف مليون فى عدد الجيش وعدم تمثيل الجيش فى اللجنة الدائمة للمكتب السياسى للحزب وأوامر يانج فى يوليو ١٩٩٨ لجيش التحرير الشعبى بأن يتخلص من مشروعاته التجارية. للمزيد حول الرؤى التى تؤكد تأثير الجيش انظر:

(٣٥) حول تحليل الدوافع اليابانية لتحقيق علاقات مستقرة وكيف أثر ذلك على العلاقـات الاقتصادية انظر:

Qingxin Ken Wang, "Recent Japanese Diplomacy in China: Political Alignment in a Changing World Order," Asian Survey, Vol. 33, No. 6 0une 1993), pp. 625-641.

(36) Michael J. Green and Benjamin L. Self, "Japan's Changing China Policy: From Commercial Liberalism to Reluctant Realism," Survival, Vol. 38, No. 2 (Summer 1996), pp. 35-58; and Gerald Segal, "The Coming Confrontation between China and Japan?" World Policy Journal, Vol. 10, No. 2 (Summer 1993), pp. 27-32.

(٣٧) حول التحليل السياسي-الطبيعي لتوقعات النفط والغـاز فـي المنطقـة ومراجعـة للادعاءات المتنافسة (بالخرائط) انظر:

Mark J. Valencia, Offshore North-East Asia: Oil, Gas, and International Relations (London: Economist Intelligence Unit, 1988).

(٣٨) إن شركات النفط متعددة الجنسيات لا تجد حاليًا مصالح كبيرة في التنقيب بـالقرب من جزر ديايو بسبب وعورة المنطقة والخلافات السياسية ووجود أسلحة قابلة للانفجـار بـسبب استخدام الجزر كهدف للتدريبات العسكرية والشكوك حول الجـدوى الاقتـصادية للاحتياطيـات الموجودة. وقد أنفقت شركات البترول الغربية ٥ مليارات دولار في التنقيب عبر مناطق مـشابهة في الجزء الشمالي من بحر الصين الجنوبي دون أن تجد مخزونا قابلاً للاستخراج مـن الناحيـة التجارية. انظر:

Sanqiang Jian, "Multinational Oil Companies and the Spratly Dispute,"
Journal of Contemporary China, Vol. 6, No. 16 (January 1997), pp. 596-597.

(٣٩) للحصول على تحليل قانوني للادعاءات انظر:

Jeanette Greenfield, China's Practice in the Law of the Sea (New York: Oxford University Press, 1992), pp. 127-149.

(٤٠) تجادل اليابان بأن الرف القاري يجب أن يقسم من الخط الواقع في الوسط بين الـدولتين، بينما تدفع الصين باستخدام الامتداد الطبيعي للرف الصخري وهو ما يعطيها معظم الإقليم.

(41) Mark J. Valencia, "Energy and Insecurity in Asia," Survival, Vol. 39, No. 3 (Autumn 1998), pp. 97-98.

يفترض هذا التقدير أن جزر دياو عبارة عن جزر صغيرة أو صخور لا تستطيع بمفردها أن تتحمل سكنى البشر أو الحياة الاقتصادية، وبالتالي لا ينتج عنها منطقة اقتصادية حصرية مساحتها ٢٠٠ ميل بحرى أو ادعاءً منفصلاً بالرف القارى. تحتوى المادة رقم ١٢١,٣ من معاهدة قانون البحر على جوانب غامضة تسمح لليابان بأن تدفع بأن جزر دياو تعطى حقوقاً فى منطقة أكبر بكثير من الرف القارى. انظر:

Greenfield, China's Practice in the Law of the Sea, pp. 134-135.

(٤٢) للحصول على عرض مفصل للأساس التاريخى لادعاءات السيادة الصينية انظر:

Zhong Yan, "China's Claim to Diaoyu Island Chain Indisputable," Beijing Review, November 4-10, 1996, pp. 14-19.

(43) Bruce Gilley, Sebastian Moffet, Julian Baum, and Matt Forney, "Rocks of Contention," Far Eastern Economic Review, September 19, 1996, p. 15.

(44) Zhong, "China's Claim to Diaoyu Island Chain Indisputable," pp. 17-18.

لم تذكر الجزر صراحة فى المعاهدة وعرفها الأمر الإدارى الأمريكى الصادر عام ١٩٥٣ فى البداية كجزء من أرخبيل أوكيناوا. انظر:

Jean-Marc F. Blanchard, "The Contemporary Origins of the Sino-Japanese Dispute over the Diaoyu (Senkaku) Islands: The U.S. Role," paper presented at the annual meeting of the American Political Science Association, Boston, Massachusetts, September 3-6, 1998.

(٤٥) للحصول على تحليل لنزاع دياو والسياسة الأمريكية خلال هذه الفترة انظر:

Selig S. Harrison, China, Oil, and Asia: Conflict Ahead? (New York: Columbia University Press, 1977). Details of the U.S. diplomatic position on the status of the Diaoyus are in Okinawa Reversion Treaty, Hearings before the Committee on Foreign Relations, U.S. Senate, October 27-29, 1971, pp. 88-93, 144-154.

(46) Zhong, "China's Claim to Diaoyu Island Chain Indisputable," p. 14.

(47) Daniel Tretiak. "The Sino-Japanese Treaty of 1978: The Senkaku Incident Prelude," Asian Survey. Vol. 18, No. 12 (December 1978). pp. 1235-1249.

(48) David Bachman. "Structure and Process in the Making of Chinese Foreign Policy." in Samuel S. Kim. ed.. China and the World. 4th ed. (Boulder. Colo.: Westview Press. 1998). pp. 40-41.

(٤٩) لعله من المناسب أن نتساءل حول مدى معرفة أو اهتمام المواطن الصينى العـادى بجزر ديايو. وفى هذا الصدد كشف استطلاع أجرى عام ١٩٩٢ لأكثر من ألف طالب جامعى من بكين أن ٩٨,٦% كانوا يؤيدون التحركات عبر البحار من أجل حماية هذه الجزر. انظر:

"Beijing Campuses Are Permeated with Anti-Japanese Feelings." China Times Weekly. October 18-24. 1992. pp. 22-23.

وفى استطلاع أجرى فى ديسمبر ١٩٩٥ لصالح لصحيفة شباب اليومية وجـد أن ٩١,٥% وافقوا على أن العسكريين اليابانيين أرسلوا تحديًا قويًا للصين بتنصيبهم لفنار على جزر ديايو. انظر:

Xinhua. "Youth Polled on Japan's Invasion of China." February 16. 1997. in World News Connection (WNC). WNC is the electronic version of the Foreign Broadcast Information Service (FBIS).

وقد صادف المؤلفان أيضًا عددًا من المحللين والطلاب الصينيين فى بكين فى عامى ١٩٩٦ و ١٩٩٧ كانوا يعبرون عن رؤى قومية ومعادية لليابان وكانوا على علم واهتمام بجزر ديايو.

(50) David Shambaugh. "China in 1990," Asian Survey. Vol. 31, No. 1 (January 1991). pp. 36-49.

(51) "Patriotism and the Mission of Chinese Intellectuals—Speech by Jiang Zemin at a Report Meeting Held by Youth in the Capital to Commemorate 'May 4th,'" Xinhua. May 3,1990. in FBIS. Daily Report: China (hereafter FBIS-CHI). May 4,1990. pp. 8-13.

(52) Xinhua. June 3.1990. in FBIS-CHI. June 4. 1990. p. 44.

(53) Xinhua. "Anti-Japanese War Exhibition Opens in Beijing." July 7. 1990. in FBIS-CHI. July 10. 1990. p. 6.

(٥٤) وفقا لوالتر فونترى Walter Fauntroy رئيس اللجنة الفرعية حول التنمية الدولية والمؤسسات والتمويل بالكونجرس الأمريكى فإن القروض التى فى طريقها إلى الصين أو المقدمة

لها بالفعل فى عام ١٩٨٩ تضمنت ٤,٧ مليار دولار من البنك الدولى، ١,١ مليار من بنك التنمية الأسيوى، ٥,٦ مليار من قروض التنمية الثنائية من اليابان.

"Congressmen Urge Block on World Bank Lending to China," Journal of Commerce, June 21, 1989, p. 7A.

(55) Quansheng Zhao, Interpreting Chinese Foreign Policy (New York: Oxford University Press, 1996), pp. 163-168.

(56) Whiting and Xin, "Sino-Japanese Relations," pp. 108-115; and Fan Cheuk-wan, Hong Kong Standard, November 3,1990, p.l.

(57) Kyodo, September 29,1990, in FBIS, Daily Report: East Asia (hereafter FBIS-EAS), October 2, 1990, pp. 11-12.

وفقا لدبلوماسى أمريكى سابق وفى ضوء الاستفسار المباشر من المسئولين اليابانيين فــإن قصد وكالة الأمن من الاعتراف بالفنار كان قائما على فائدته فى الملاحة وليس ادعاءات السيادة.

(58) Kyodo, October 23,1990, in FBIS-EAS, October 23,1990, p. 5; and Sebastian Moffet, "The Right and Its Wrongs," Far Eastern Economic Review, November 21, 1996, p. 30.

(59) Taipei Central News Agency (CNA), October 19,1990, in FBIS-CHI, October 22,1990, pp. 55-56; and Japanese broadcast from Beijing, October 19, 1990, in FBIS-CHI, October 22,1990, p. 7.

(60) "Both Sides of the Straits Unite in Dealing with the Foreign Country and Safeguarding China's Sovereignty over Diaoyu, Island," Wen Wei Po, October 23, 1990, p. 2, in FBIS-CHI, October 23, 1990, p. 11; and Gan Cheng, "The Storm over Diaoyu Island," Zhongguo Tongxun She [China News Agency], October 24,1990, in FBIS-CHI, October 24,1990, p. 3.

(61) "Japan Casts Greedy Eyes on Diaoyutai," Wen Wei Po, October 20, 1990, p. 2, in FBIS-CHI, October 22, 1990, pp. 8-9; and Hsieh Ying, "Diaoyu Island Is China's Sacred Territory," Wen Wein Po, October 22, 1990, p. 2, in FBIS-CHI, October 25, 1990, pp. 3-4.

(62) Taipei Domestic Service, October 21, 1990, in FBIS-CHI, October 24,1990, p. 68.

(63) Taipei Domestic Service, October 22, 1990, in ibid., p. 69: and Willy Wo-lap Lam, South China Morning Post, October 30,1990, p. 9.

(64) Kyodo, October 23, 1990, in FBIS-EAS, October 23,1990, p.3.

(65) Kyodo, October 24,1990, in FBIS-EAS, October 24,1990, p.2.

(66) Tai Ming Cheung and Charles Smith, "Rocks of Contention," Far Eastern Economic Review, November 1, 1990, p. 19.

(67) "Qi Huaiyuan Makes an Urgent Appointment with the Japanese Ambassador to China to Discuss Issues of Territorial Rights and Military Policy," Renmin Ribao Overseas Edition, October 29, 1990, p. 1, in FBIS-CHI, October 29, 1990, pp. 8-9.

(68) Lam, October 30, 1990, p. 9.

(69) Bellette Lee and Shirley Yam, "Protests Continue," South China Morning Post, October 29,1990, pp. 1-2.

(70) "Addressing the Tiaoyutai Issue," China Post, October 24,1990, p. 4, in FBIS-CHI, October 30, 1990, p. 56. The announcement was probably intended to score political points by taking a tougher line on nationalist issues than the ruling Nationalist Party; the Taiwanese government prevented the fishing-boat flotilla from sailing.

(71) Catherine Beck and Daniel Kwan, "Diaoyu Islands Campaign Called 'Ruse,'" South China Morning Post, October 26,1990, p. 2; and Taipei CNA, November 12,1990, in FBIS-CHI, November 15, 1990, p. 73.

(72) Lin Pao-hua, "New Trends in Beijing's Relations toward Japan," Ming Pao, October 30, 1990, p. 9, in FBIS-CHI, October 30, 1990, p. 9; Chao Han-ching, "We Want Diaoyu Islands; We Do Not Want Japanese Yen" Cheng Ming, November 1,1990, pp. 8-9, in FBIS-CHI, November 2,1990, p. 7.

(73) Willy Wo-lap Lam, "China: Beijing Turns a Blind Eye," South China Morning Post, October 31, 1990, p/15.

(74) Lin, "New Trends in Beijing's Relations toward Japan," p. 7, in FBIS-CHI, October 30, 1990, p. 9.

(75) "Firm Stand, Prudent Attitude," Wen Wei Po, November 1, 1990, in FBIS-CHI, November 1, 1990, p. 7.

(76) Lo Ping, "Bowing to Japanese Yen Has Angered the Masses," Cheng Ming, November 1,1990, pp. 6-7, in FBIS-CHI, November 5,1990, p. 7.

(77) Lam, "China: Beijing Turns a Blind Eye," p. 15; Chao, "We Want Diaoyu Islands," p. 7; and Lo, "Bowing to Japanese Yen," p. 7.

(78) Document cited in Lo, "Bowing to Japanese Yen," p. 7.

(79)Fan Cheuk-Lam and Alan Nip, "Intellectuals Criticize Government," Hong Kong Standard, October 31, 1990, p. 10; and Cheung Po-ling, "Request for Anti-Japanese Rally Probe," Hong Kong Standard, December 19, 1990, p. 6.

(80) Fan and Nip, Hong Kong Standard, p. 10.

(81) Lo, "Bowing to Japanese Yen," p. 7.

(82) Chao, "We Want Diaoyu Islands," p. 7; and Lo, "Bowing to Japanese Yen," p. 7.

(83) Chao, "We Want Diaoyu Islands," p. 7.

(84) Shambaugh, "Containment or Engagement of China?" pp. 190-191; Carver, Face Off, pp. 60-62; and Robert G. Sutter, "China Policy: Crisis over Taiwan, 1995—A Post-Mortem," Congressional Research Service Report 95-1173 F, December 5,1995, pp. 5-6.

(85) Phillip Saunders's interviews with Chinese analysts in Beijing and Shanghai, August-Septem ber 19% and June-July 1997.

(86) "State Adopts UN's Maritime Law," Beijing Review, June 3-9, 1996, p. 5; and "News Briefing by Chinese Foreign Ministry," ibid., p. 10.

إن ضم الصين لجزر ديايو إلى مياهها الإقليمية الداخلية (الذى قيل إنه جاء استجابة لطلب من جيش التحرير الشعبى) فى عام ١٩٩٢ أثار احتجاجات يابانية. والصين من خلال عدم تعيين الخطوط القاعدية حول تايوان تجنبت إثارة اليابان دون أن تضعف لدعاءات نفسها بالسيادة على الجزر.

(87) Maggie Farley, "China Enlists WWII Fervor to Foster National Strength," Los Angeles Times, August 12, 1995, p. Al; and Sheila Tefft,

"China Remembers a Cruel Japan," Christian Science Monitor, August 14, 1995, p. 1.

(٨٨) في عام ١٩٩٦ استوردت اليابان ٢٠% من إجمالي صادرات الصين. انظر:

International Monetary Fund, Direction of Trade Statistics Yearbook, 1997 (Washington, D.C.: International Monetary Fund, 1997), p. 157.

(89) Christopher B. Johnstone, "East Asian Dispute Sparks Regional Jitters," JEI (Japan Economic Institute of America) Report No. 37, October 4, 1996, in LEXIS/NEXIS.

(90) Taipei CNA, August 22, 1996, in BBC Summary of World Broadcasts, August 24, 1996, in LEXIS/NEXIS.

(91) "No Japanese Challenge against Chinese Sovereignty Allowed," Wen Wei Po, September 2, 1996, in WNC.

(92) Kyodo, "China Blasts Ikeda's Remarks on Senkaku Islands," August 29,1996, in LEXIS/NEXIS.

(93) "Japan, Do Not Do Foolish Things," Xinhua, August 30,1996, in WNC.

(94) Kyodo, September 2, 1996, in WNC.

(95) Zhongguo Tongxun She, September 3, 1996, in WNC.

(96) Xinhua, September 11 and 12,1996, in WNC.

(97) "Party Leaders, Generals to Discuss Diaoyu Islands at Plenum," Hong Kong Standard, September 23, 1996, p. 1.

(98) Nicholas D. Kristof, "An Asian Mini-Tempest over Mini-Island Group," New York Times, September 16,1996, p. A8.

(99) Kyodo, September 25, 1996, in LEXIS/NEXIS; and Xinhua, September 25, 1996, in LEXIS/NEXIS.

(100) "Democrats Start Week of Action over Diaoyu Islands," Hong Kong Standard, October 1,1996, p. 3; and "Diaoyu Activists Storm Japanese Consulate," South China Morning Post, October 10,1996, p.1.

(101) "Tong Zeng Reveals That Protect Diaoyu Activities Are Still Being Carried Out on the Mainland," Hsin Pao. October 1, 1996, p. 10, in WNC.

(102) Vivien Pik-Kwan Chan, "China Reluctant to Help." South China Morning Post, September 27, 1996, p. 2.

(103) Kyodo, "Premier Li Slams Japan on Chinese National Day, "September 30,1996, in LEXIS/NEXIS.

(104) "Vice Foreign Minister Interviewed on Island Dispute with Japan," NHK TV, October 9,1996, in BBC Summary of World Broadcasts, October 11, 1996, in LEXIS/NEXIS.

(105) "China's Qian Calls for Joint Exploration of Senkakus." Kyodo, October 13, 1996, in LEXIS/NEXIS; and "Qian Urges Tokyo to Keep Pledge on Senkakus," Jiji Press Ticker Service, October 14, 1996, in LEXIS/NEXIS.

(106) In fact, the Japanese owner had not given permission for construction of either lighthouse and regarded landings on the islands as illegal entry. "Islands of Extremism,"Souf/i China Morning Post, September 22,1996, p. 16.

(107) Kyodo, October 30,1996 in LEXIS/NEXIS; and Kwan Weng Kin, "No Legal Power to Remove Lighthouse: Hashimoto." Straits Times, October 31, 1996, p. 3, in LEXIS/NEXIS.

(108) Willy Wo-lap Lam, "Keeping Western Influence at Bay," South China Morning Post, October 2,1996, p. 17; and Steven Munson, "Chinese Protest Finds a Path on the Internet." Washington Post, September 17,1996, p. A9.

(109) Marylois Chan, "Jiang Issues Campus Gag Order on Diaoyu Incident." Hong Kong Standard, September 17, 1996, p. 1; and Lin Chin-yi, "State Education Commission Sends a Message to Institutions of Higher Education Nationwide Warning Them Against Too-Drastic Words and Deeds," Ming Pao, September 17,1996, p. A4, in WNC.

(110) "Diaoyu Protesters Told to Stop Their Activities," Hong Kong Standard, September 13, 1996, p. 1; and "Activist 'Military Confrontation' with Japan 'Possible,'" Hong Kong Standard, October 1, 1996.p. 3.

(111) "Beijing Said Ordering Cities to Curb Diaoyu Protests/' South China Morning Post, October 18, 1996, p. 12.

(112) "Beijing Moves to Keep Lid on Protests," Daily Yomiuri, October 7,1996, p. 1, in LEXIS/NEXIS.

(113) Lo Ping, "Army, Civilians Call Jiang Zemin to Account," Cheng Ming, October 1,1996, pp. 6-8, inWNC.

(114) Jasper Becker, "Students in Beijing 'Too Scared' to Protest," South China Morning Post, September 26, 1996, p. 8; and authors' interview with a participant in the protests, Princeton, New Jersey, March 1998.

(115) Huang Ling, "Leaflets Spread on Fudan Campus Calling for 'Breaking the Ice' on Diaoyu Islands," Ming Pao, September 17,1996, p. A4, in WNC.

(116) Lo, "Army, Civilians Call Jiang Zemin to Account."

(117) Jen Hui-wen, "Zhongnanhai Points Out Three Aspects Which Should Not Be Ignored in Dealing with Japan and the United States," Hsin Pao, September 13, 1996, p. 14, in WNC.

(118) "Party Leaders, Generals to Discuss Diaoyu Issue at Plenum," Hong Kong Standard, September 23,1996, p. 1.

(119) Lo Ping, "Jiang Zemin Seen Facing Crisis over Diaoyutai Issue," Cheng Ming, October 1,1996, pp. 6-8, in WNC.

(١٢٠) هذه السياسة المنضبطة ربما ترتبط بحلول يانج زيمين محل لى بينج فى رئاسة المجموعة القيادية الصغيرة للشئون الخارجية، وهى أعلى مجموعة تنسيقية للسياسة الخارجية، فى أواخر عام ١٩٩٦. انظر:

Bachman, "Structure and Process in the Making of Chinese Foreign Policy," pp. 37-39.

(١٢١) وقعت هذه الحادثة عندما نصبت الصين علامات وبنايات على سلسلة صخرية تدعيها الفلبين أيضا، وقد احتجت الحكومة الفلبينية على العمل الصيني وأرسلت فيما بعد سفنا حربية لهدم تلك البنايات.

(112) World Bank. China 2020: Development Challenges in the New Century (Washington, D.C.: World Bank, 1997), pp. 1-4. 43-59; and Khan and Riskin. "Income and Inequality in China."

(123) Zhong, "Legitimacy Crisis and Legitimation in China," pp. 214-215.

(124) Chen et al. "Assessing Political Support in China," p. 565.

(125) Zhong. "Legitimacy Crisis and Legitimation in China." p. 215.

(126)Carver, "China's Push through the South China Sea," pp. 1018-1020.

(127) "Calmer Waters," South China Morning Post. September 18, 1997, p. 22.

(128) Thomas W. Robinson, "Interdependence in China's Foreign Relations," in Samuel S. Kim, ed., China and the World: Chinese Foreign Relations in the Post-Cold War Era (Boulder, Colo.: Westview Press. 1994), pp. 187-201.

(129) See Robert O. Keohane and Joseph S. Nye, Power and Interdependence (Boston: Little, Brown, 1977); Richard Rosecrance, The Rise of the Trading State: Commerce and Conquest in the Modern World (New York: Basic Books, 1986); John R. Oneal and Bruce M. Russett, "The Classical Liberals Were Right: Democracy, Interdependence, and Conflict, 1950-1985," International Studies Quarterly, Vol. 41. No. 2 (June 1997), pp. 267-294; and Andrew Moravcsik, "Taking Preferences Seriously: ALiberal Theory of International Politics." International Organization, Vol. 51, No. 4 (Autumn 1997), p. 522.

(130)Wang Xu. "Mutual Empowerment of State and Peasantry: Grassroots Democracy in Rural China," World Development, Vol. 25. No. 9 (September 1997), pp. 1431-1442.

(١٣١) يمكن لحكومة صينية أكثر تجاوبا أن تخضع أكثر لـضغوط المطالـب القوميـة الشعبية، لكن ذلك سيكون أقل إثارة للقلق من الجهود الحالية المقصودة من جانب الحكومة للحفاظ على شرعيتها من خلال إثارة النزعة القومية.

(١٣٢) من أجل حجة مماثلة تؤكد على الضعف الدولى الحالى للصين انظر:

Andrew Nathan and Robert Rossm The Great Wall and the Empty Fortress: China's Search for security (New York: W.W. Norton, 1997).

(133)"Beijing Takes the Long View," Asia Times, October 31, 1996, p. 8.

الفصل الثالث

بحث الصين عن قوات جوية حديثة

جون ويلسون لويس، زو ليتاى

على مدى أكثر من ٤٨ عامًا تحاول جمهورية الصين الشعبية أن تبنى قوات جوية جاهزة للقتال[1]. أولاً فى الحرب الكورية (١٩٥٠-١٩٥٣) وبعد ذلك فى عام ١٩٧٩ كان قادة بكين يعطون أولوية لهذا المسعى، لكن حرب الخليج فى عام ١٩٩١، إلى جانب القلق المتنامى حول تايوان، هى التى نبهتهم أكثر إلى الثورة العالمية فى الحرب الجوية ودفعت إلى التسريع فى بناء قواتهم الجوية.

تراجع هذه الدراسة بإيجاز تاريخ جهود الصين المتكررة لبناء قوات جوية حديثة وتركز على سؤالين أساسيين: لماذا فشلت تلك الجهود التى كانت تتمتع دومًا بأولوية عالية؟ ماذا تعلم الصينيون من حالات الفشل وكيف يحددون ويبررون برامج قواتهم الجوية الحالية؟ تبرز الإجابات عن السؤال الأول المخاوف الدفاعية المتغيرة فى التخطيط القومى الصينى. وتقدم إجابات السؤال الثانى فهمًا أكثر دقة للأهداف الأمنية الحالية والعلاقات بين أفرع القوات المسلحة وتطور استراتيجيات الدفاع الوطنى.

فيما يتعلق بالسؤال الأول تكشف الكتابات العسكرية الصينية المتوافرة حديثًا والمقابلات مع ضباط جيش التحرير الشعبى PLA حول تاريخ القوات الجوية إن أسباب الفشل المتكرر تختلف بشكل ملحوظ من فترة إلى أخرى. وذلك الاختلاف ذاته منع القيادات العسكرية والسياسية من تكوين إجماع حول دروس الماضى والسياسات التى يمكن أن تؤتى ثمارها.

ومن أجل الإجابة عن السؤال الثانى تفحص المقالة سياسات وعقائد القوات الجوية والدفاع الوطنى البازغة وتبين مبررات بكين لبرامج القوات الجوية فى ضوء التحديات الأمنية الجديدة، خاصة تلك التى المتعلقة بمضيق تايوان وبحر الصين الجنوبى. فى التسعينيات وضعت القوات الجوية سياسة بحوث وتطوير R&D وتدبير أسلحة ومعدات أكثر واقعية وتبنت استراتيجية أكثر شمولية للقوات الجوية بجيش التحرير الشعبى PLAAF فى الحرب المستقبلية. ونحن نرى أن هذه الاستراتيجية تعيد تأكيد العقيدة الصينية التى اكتسبت قوة بفضل القِدم، وهى استراتيجية "الدفاع النشط" active defense وليس الضربة الأولى، التى اقترب بها منظرو جيش التحرير الشعبى أكثر إلى المفاهيم الغربية حول دور السلاح الجوى فى الحرب(٢).

سنبدأ بمراجعة رد بكين على الخسائر الجسيمة من الضربات الجوية الأمريكية ضد القوات الصينية فى الحرب الكورية، وجهود جيش التحرير الشعبى الفاشلة على مدى ثلاثة عقود لبناء قوات جوية حديثة. إذ أنه بنهاية الثورة الثقافية الفوضوية وعهد ماو تسى تونج فى عام ١٩٧٦ أعطى زعيم الصين الجديد دينج زياوبنج Deng Xiaoping وقادته العسكريون الأولوية مرة أخرى لتحديث القوات الجوية. سوف نحلل هنا العجز الصينى عن إنجاز أهداف الثمانينيات ونقدم خلفية لإعادة التقويم المستعجلة للسلاح الجوى من جانب جيش التحرير الشعبى بعد حرب الخليج ١٩٩١. وبعد ذلك سنفحص الاستنتاجات التى تم التوصل إليها من ذلك التقييم ونرى كيف غيرت هذه الاستنتاجات استراتيجية القوات الجوية وسياسات تدبير المعدات. ثم تناقش الأقسام الأخيرة من المقالة كيف أن مخاوف بكين من نزاع مستقبلى فى مضيق تايوان كثفت الجدل الداخلى بجيش التحرير الشعبى حول مهمات القوات الجوية وكيف غيرت برامج تحديثها. وفى النهاية سنختتم المقالة بتقييم الحالة الصينية للبحث المستمر عن قوات جوية حديثة فى ضوء عقود من الانتكاسات المتكررة والتفوق الجوى الساحق لخصومها الممكنين.

أ- السير فى المكان

رفع الزعيم الصينى ماو تسى تونج من أهمية قواته الجوية الجديدة فى المراحل المبكرة من الحرب الكورية. وفى عام ١٩٥١، ونتيجة لتزايد القتلى الصينيين بسبب الضربات الجوية الأمريكية، دعا تونج إلى بناء صناعة طائرات وطنية، وفى أكتوبر وقع دبلوماسيوه اتفاقًا فى موسكو حول الدعم الفنى لتلك الصناعة. على الرغم من أن موسكو قاومت طويلاً التورط الجدى فى تقديم دعم جوى فى أثناء الحرب الكورية ففى غضون أسابيع من اتفاق أكتوبر بدأ الخبراء السوفيت فى التوجه إلى الصين للمساعدة فى بناء مصانع تجميع للطائرات والمحركات النفاثة[٣].

إن الوفاء بثمن هذه المصانع لم يشكل عقبة منيعة فى البداية. وقد تفاوض ماو على ضمان قيمته ٣٠٠ مليون دولار اعتمادات فى أثناء رحلته إلى موسكو فى شتاء ١٩٤٩-١٩٥٠. فى البداية كان الصينيون عازمين على تخصيص معظم هذا المبلغ لشراء معدات بحرية سوفيتية لاحتلال تايوان الذى كان مخططًا له أن يجرى فى صيف ١٩٥٠. وقد أدت الخسائر الصينية أمام الغارات الجوية الأمريكية فى كوريا إلى تغيير رأى ماو، ولذلك فإنه فى فبراير ١٩٥٢ أعاد توجيه نصف الاعتمادات إلى القوات الجوية. وبمرور الوقت تحولت كل هذه الاعتمادات تقريبًا إلى شراء طائرات ومدفعية جوية من موسكو[٤]. وفيما بعد صنعت الصين مقاتلات نفاثة سوفيتية التصميم، وبعد ذلك قاذفات بترخيص من السوفيت.

إن سجل الإنجاز من هذا الاستثمار غير مبشر[٥]. فالتخطيط السيئ، ونقص الموارد المالية والبشرية والقاعدة الصناعية الضرورية، والتدخل البيروقراطى المضلل، وتقليل نيكيتا خروشوف لأهمية القوات الجوية فى وقت النفوذ السوفيتى فى جيش التحرير الشعبى، والأهمية المتزايدة التى أضفيت على بناء القوات الاستراتيجية أعاقت جميعها التقدم فى اتجاه قوات جوية جاهزة للقتال على مدى ربع القرن التالى. ونتيجة لمخاوف جيش التحرير الشعبى العميقة من تصاعد

الصراع فى الهند الصينية بذل رئيس الأركان العامة لوو رويكنج Ruiqing محاولة ثانية لتسريع برنامج الطائرات فى عام ١٩٦٤[٦]، وبحلول عام ١٩٦٦ كانت الصين قد بدأت فى صنع قاذفات خفيفة ومتوسطة إضافة إلى المقاتلات وفقا لتصميمات سوفيتية. وفى ١٩٦٦ صادق ماو أيضًا على بناء مركز تجميع وتسهيلات أساسية أخرى فى مقاطعة شانكسى Shaanxi لتصنيع أجزاء القاذفات سوفيتية التصميم وأعطى أولوية لإنتاج القاذفات على كل الطائرات الأخرى. ومع ذلك ظلت النتائج دون الجهد المبذول أو الموارد المخصصة على ندرتها.

امتدت الأخطاء والعثرات أبعد من سرعة أو معدل الإنتاج. فبناءً على الاستراتيجية التقليدية لجيش التحرير الشعبى - "الدفاع النشط" - التى تتضمن حماية مدنها الكبيرة وقواعدها الصناعية كان يجب على الصين أن تعطى أولوية مماثلة لبرامج البحوث والتطوير فى مجال المقاتلات وأنظمة الرادار والصواريخ أرض-جو والإجراءات المضادة الإلكترونية لتقوية الدفاع الجوى. لكن هذا القرار أيضًا لم يكن وشيكًا. وبعد عقود ألقى مؤرخو جيش التحرير الشعبى باللائمة على قادة بكين الكبار على فشلهم فى إدراك الحاجة إلى مثل هذه الحماية.

كان ماو أيضًا متعلقًا بمفاهيم بالية حول طبيعة الحرب. وحتى عندما كان يعبر عن مخاوفه من صراع عالمى وشيك فى الستينيات، فى معرض تبريره للحاجة إلى أسلحة نووية وصواريخ بعيدة المدى، عرقل ماو كل برامج حيازة الأسلحة بإطلاق بنية صناعية هائلة فى داخل الصين أو "خط ثالث" Third Line. فى هذه المعاقل البعيدة يمكن للمصانع البدائية أن تصنع أدوات الحرب للناجين من المحرقة النووية المتوقعة. وفى الوقت الذى اندلعت فيه الاشتباكات العنيفة على الحدود الصينية-السوفيتية فى مارس ١٩٦٩ ظل ماو ملتزمًا ببناء هذا الخط الثالث، وفى ذلك ضُخت أغلبية أموال صناعة الطائرات فى مشروعات الخط الثالث التى حكم عليها بالإخفاق منذ البداية[٧].

كان العيب يكمن فى الشكل وكذلك الجوهر. فلكى ينجح أى برنامج فى البحوث والتطوير على الطائرات المتقدمة وتسليحها لا بد أن يخطط بدقة ويأخذ فى الحسبان عدم اليقين التكنولوجى ووقت التحضين الطويل وتقلبات الالتزام السياسى. لكن اللجنة العسكرية المركزية CMC، وهى القيادة العليا الصغيرة القوية لجيش التحرير الشعبى وهيئة صنع سياسات، وهى فى حالة أقرب إلى الهيجان بسبب التوترات الحدودية المتصاعدة ومزاج الأزمة العام الذى كان يميز هذا الوقت، دمرت أية إمكانية للنجاح فى هذا المسعى. ففى عام ١٩٧١ أمرت وزارة الطيران بإطلاق برامج بحوث وتطوير فى ٢٧ نوعًا جديدًا من الطائرات[٨]. ونتيجة للبدء فى كل شىء فى نفس الوقت لم يبدأ شىء على الإطلاق.

فى أثناء الثورة الثقافية (١٩٦٦-١٩٧٦)، علاوة على ذلك، اقتضى الانقضاض على الراديكالية المستلهمة من ماو حملة تشويه على تماسك نظام قيادة القوات الجوية وقدرتها القتالية. فقد شلت الضغوط الفئوية والشعارات التبسيطية القوات الجوية وجعلتها تهمل تدريب الطيارين وعمليات الطيران. فعلى سبيل المثال فى عام ١٩٦٤ كان لكل قائد طائرة مقاتلة ١٢٢ ساعة طيران، انخفضت إلى ٢٤ و٥٥ ساعة فقط لكل طيار فى عامى ١٩٦٨ و١٩٧٠ على التوالى. وكثير من الطيارين لم يكونوا يقومون بأكثر من ٣٠-٤٠ ساعة طيران فى السنة، بل إن بعضهم كان يطير أقل من ٢٠ ساعة، ولذلك حدث تحطم الطائرات بمنوال مفزع، حتى أنه بحلول عام ١٩٧٢ كان ٦,٢% فقط من طيارى القوات الجوية قادرين على الطيران بأمان ليلاً فى الطقس الجيد، و١% فحسب يمكنهم الطيران فى ظروف ليلية هامشية[٩].

لفترة بدا أن لا شىء ينجح. ففى عام ١٩٧٣ مثلاً دعا زو إنلاى Zhou Enlai القوات الجوية لتحسين مهاراتها القتالية فى خلال سنتين ونصف السنه[١٠]. لكن قلة الطيارين جيدى التدريب كانت بالغة لدرجة أن القوات الجوية لم تستطع أن تعين سربًا عضويًا واحدًا لتوفير الغطاء الجوى فى أثناء الصراع المسلح الصينى-الفيتنامى الجنوبى فى ١٥-٢٠ يناير ١٩٧٤[١١]. وكإجراء مستعجل كان على القوات الجوية أن تنقل قادة مؤهلين من أسراب مختلفة خصيصًا للقيام بهذه المهمات.

وفى سنوات الجيشان هذه عينها شن أنصار ماو الراديكاليون اضطهادًا واسع النطاق فى حق مصممى ومهندسى الطائرات، وهى إحدى جماعات "المثقفين" المستهدفة أيديولوجيًا. علاوة على أن العلل الفنية واللوجستية، نتيجة "لوجود السياسة فى القيادة العسكرية"politics in command، ظلت عبئًا على إنتاج الطائرات. ومن الأمثلة الأكيدة على ذلك المقاتلة جاى-٦، وهى نسخة من الميج-١٩. ففى عام ١٩٧١ ثبت أن ٧ من الطائرات جاى-٦ الـ ٤٠ التى صنعت للبيع للخارج معيبة[١٢]. وقد تم تصنيع مئات من المقاتلة جاى-٦سى (وهى النسخة الأكثر تقدمًا من هذه الطائرة) قبل أن يصبح التصميم فى شكله النهائى، ولذلك كان لا بد من تخصيص ملايين اليوانات لتفكيكها وإعادة بنائها. بهذه الطريقة وما شابهها أهدرت وزارة الطيران ٦٥,٨% من أموال البحوث والتطوير. وفى عام ١٩٧٢ قال المارشال يى يانينج Ye Jianying، الذى خلف لين بياو Lin Biao فى الإشراف على عمليات اللجنة العسكرية المركزية، للوزارة أنه لا يجب أبدًا أن "يولد طفل قبل أن يولد أبوه"، لكن دون جدوى. وعلى مدار العقد أطلقت الوزارة، دون القيام بالتخطيط الضرورى، سلسلة من "الجهود الفاشلة لوضع الصور النهائية لتصميمات الطائرات"[١٣].

والأكثر من ذلك أن المعاهد التابعة لأكاديمية بحوث الطيران (أو الأكاديمية السادسة) حققت تقدماً مؤسفًا فى سعيها إلى تصميمات جديدة. على سبيل المثال لم يستطع المهندسون الصينيون أن يكملوا تصميمات المقاتلتين جاى-٧ وجاى-٨، اللتين كانتا تمران آنذاك بعملية تطوير، إلا بعد أكثر من عشر سنوات من الطيران التجريبى التدشينى لنماذجها الأصلية. وفقط فى عام ١٩٧٩، أى بعد ثلاث عشرة سنة من الطيران التجريبى لنموذج جاى-٧ الأصلى، وافقت الوزارة على أن تحل جاى-٧ محل جاى-٦[١٤]. وقد فشل برنامج بعد آخر فى الوصول إلى أدنى المتطلبات أو الالتزام بالمواعيد النهائية.

بنهاية الثورة الثقافية فى ١٩٧٦ كانت صناعة الطائرات تترنح بسبب عقد كامل من الإهمال والصراع[٥]. ظهرت مشكلات الجودة فى دوارات vanes المحركات النفاثة التوربينية للطائرات جاى-٦سى. ووجد أن المسامير فى الطائرات الهجومية كيو-٥ (المقاتلة والقاذفة) كانت غير مربوطة بإحكام. والأجنحة الدوارة سقطت من المروحيات زد-٥. ووجد المهندسون عيوبًا مزمنة فى المقاتلة جاى-٦سى والهجومية كيو-٥ وكذلك زد-٥ وشحنوا ١٠٥٠ من هذه الطائرات ثانية إلى المصانع حيث حدد الفنيون آلاف العيوب. وقد لخصت القوات الجوية هذه العيوب على أنها "معدات متخلفة ومنتجات رديئة الجودة ومكونات غير ملائمة". علاوة على ذلك لم يكن بمقدور القوات الجوية أن تتحرر من اعتمادها على الطائرات السوفيتية وطرق البحوث والتطوير التى أدخلت فى الخمسينيات والستينيات، وخلص قادة القوات الجوية الصينية إلى أن التقدم الثورى فى تكنولوجيا الطيران الأجنبية زاد من الهوة بين الصين والقوى العسكرية الأخرى.

وبعد سنوات من الكفاح غير المثمر كشفت فحوص رسمية قضايا تدريب عالقة وفشلاً فى القيادة. فـــ ٥٠% من الطيارين لا يستطيعون أن يهبطوا بدقة عن طريق الآلة. وفشل معظم قادة المقاتلات فى إتقان فن إصابة الأهداف من زاوية هجوم عريضة. وبعض أسراب المقاتلات حققت نسبة ١,٧% فقط من ضربات الأهداف الوهمية، ومعظم طيارى الطائرات الهجومية والقاذفة سجلاتهم لا تقل رداءة فى مدى الأهداف. وكثير من الطيارين فرصهم ضعيفة للغاية فى إطلاق مدفع أو إطلاق جولة قصف. ومما زاد الأمور سوءا أن ثلث قادتهم يعتبرون غير أكفاء. وقد أكدت نتائج الفحوصات المتواصلة عن كثب مدى المشكلات لكنها أخفقت فى التوصل إلى حلول محل اتفاق.

فى عام ١٩٧٧ واجه قادة القوات الجوية الكبار تكاليف هذه الإخفاقات وصاغوا خطة من ثلاث سنوات لبناء القوات الجوية (١٩٧٨-١٩٨٠) لتعتمدها اللجنة العسكرية المركزية[٦]. ركزت الخطة على تدريب الطيارين ونظم الأسلحة

الجديدة ودعت إلى محاولة جديدة لإنهاء التشوش والمأزق. وتعاملت العلاجات المقترحة مع القيادة والانضباط على مستوى الكتيبة وما فوقها. وأشارت اللجنة العسكرية المركزية إلى أن المفتاح يكمن فى الإصلاحات التنظيمية والقيادية والعلاجات الماوية للعيوب البرنامجية التى اكتسبت قيمة بفضل قدمها.

إن ما حدث بعد تولى دينج زياوبنج رئاسة اللجنة العسكرية المركزية عام ١٩٧٧ له أهمية خاصة بالنسبة لنا بسبب تأكيده على تحديث القوات الجوية. ففى أغسطس أمر القوات الجوية بأن تتطور قائلاً إن "حوادث الطائرات المتكررة والأخيرة كانت نتيجة لنقص التدريب ونقص جودة الطائرات". فى ذلك الوقت كانت القوات الجوية قد بدأت فى إعطاء الطيارين ساعات طيران أكثر، ومقارنة بعام ١٩٧٤ انخفضت نسبة حوادث الطائرات الخطيرة بشدة من ٠,٦٢% إلى ٠,٣% لكل ١٠,٠٠٠ ساعة طيران بحلول عام ١٩٧٨.

وفى نفس الوقت تقريبًا بدأ دينج فى الضغط على وزارة الطيران البيروقراطية لإنهاء جاى-٧بى كبديل عن جاى-٦[١٧]. وفى وقت مبكر من عام ١٩٧٨ أعلنت اللجنة العسكرية المركزية مبدأ موجهًا جديدًا: "القوات الجوية يجب أن تحسن قدرات الدفاع الجوى الداخلية بدفاع جوى من نقاط استراتيجية كمركز وتقوى قدرتها على توفير الدعم فى المعارك البرية والبحرية". وردًا على ذلك دعت الوزارة إلى اجتماع فى يوليو ١٩٧٨ لإعادة النظر فى برامج البحوث والتطوير. وانتهت الجلسة بأمر للتركيز على جاى-٧بى والبدء فى التخطيط لأجيال تالية لتحل محلها.

ونظرًا لقناعته بأن القوات الجوية سوف تلعب دورا أكبر فى أى صراع كبير مستقبلى أذاع نشر دينج استنتاجاته العامة حول دورها. كتب دينج: "إن كلاً من الجيش والأسطول يحتاجان إلى غطاء جوى، وإلا فإن قوات العدو الجوية سترتع فى الميدان ... إننا يجب أن نمتلك قوات جوية قادرة لضمان الهيمنة الجوية [فى الحرب المستقبلية]". وطلب من اللجنة العسكرية المركزية أن "تعطى أهمية

أساسية" لمسعى التفوق الجوى. وفى ١٨ يناير ١٩٧٩، وبعد أن أصبح "الزعيم الأعلى" فى الصين، رفع دينج منظوره حول السلاح الجوى إلى عقيدة رسمية للجنة العسكرية المركزية[١٨]: "دون قوات جوية ودون هيمنة جوية سيكون الانتصار فى أية حرب مستقبلية أمرًا مستبعدًا. والجيش يحتاج إلى دعم جوى وغطاء جوى، ودون غطاء جوى سيكون من المستبعد أيضًا كسب أية معركة بحرية ... أعطوا الأولوية للتطوير المستقبلى للقوات الجوية ... أكدوا على الاستثمار فى تطوير صناعة الطائرات والقوات الجوية لضمان الهيمنة الجوية".

كان هدف دينج الثانوى، وإن كان غير معلن، من التركيز على القوات الجوية هو أن يؤكد سلطته على ما اعتبره هو ومسئولون كبار آخرون فرعًا خطيرًا من القوات المسلحة. فقد أضفت القيادة الجديدة ثقلاً سياسيًا خاصًا على القوات الجوية لأن لين بياو Biao انتزع السيطرة على القوات الجوية فى بداية انقلابه الفاشل ضد ماو فى ١٩٧١. ونتيجة للصراع على السلطة من هذا النوع الذى تضمن القوات الجوية فى أثناء الثورة الثقافية سعى قادة الحزب فيما بعد لأن يمسكوا بزمام القوات الجوية أكثر من أفرع القوات المسلحة الأخرى. وفيما بعد أقر ضباط جيش التحرير الشعبى عمل دينج "بإزالة سيف داموكليس"* من على رأسه[١٩]، لكنهم اعترفوا بهدوء بأن بعض القادة السياسيين ما زالوا يشكون فى القوات الجوية.

---

* تقول الأسطورة إن ملكا مستبدًا اسمه ديونسيوس كان يتمتع بكل مباهج الحياة فى قصره، وحدث أن تمنى صديق فقير له يدعى داموكليس أن يحيا هذه الحياة المنعمة ولو ليوم واحد. وبالفعل أعطاه الملك مكانه وأمر الجميع بأن يعاملوه معاملة الملك. فأخذ داموكليس يتنعم بأنواع المأكل والمشرب والموسيقى وما إليها وهو يرى أنه لا يوجد من هو أسعد منه فى العالم. وفجأة، وعندما نظر لأعلى، وجد داموكليس سيفًا معلقًا بشعرة حصان فى السقف فوق رأسه مباشرة فارتعدت أوصاله وطاش عقله عن كل الملذات المتاحة وأخذ يتمنى الفرار من القصر ومن مكانة الملك وألا يعود إليها ثانية، وهو ما تحقق له بعد أن عاش لساعات الخطر الدائم الذى يعيش فيه الملك تحت رحمة هذا السيف الذى يمكن أن تنقطع الشعرة التى تحمله فى أية لحظة. [المترجم]

وعلى ذلك فإن السؤال الذى يطرح نفسه هو: مع التأكيد الكبير الذى أعطى للقوات الجوية بعد عام ١٩٧٧ ماذا حدث بعد ذلك؟ وهنا يكمن لغز حدث عند نقطة تحول فى تاريخ القوات الجوية بجيش التحرير الشعبى.

ب- اختيار الأولويات: القوات الجوية فى الثمانينيات

إن ما نراه هنا هو حالة من "السياسة الصغيرة" small politics تعمل فى سياق "السياسة الكبيرة" large politics كما يقول الصينيون. فبينما كان دينج على أحد المستويات يرفع القوات الجوية فى معادلته الأمنية كان هدفه "الأكبر" والمنافس هو أن يدعم قاعدة سلطته باعتباره زعيم الأمة الأعلى. وبداية من أواخر عام ١٩٧٧ فصاعدًا دخلت بكين فى إعادة اصطفاف كبيرة للقيادة وكان دينج يحتاج إلى وقت لكى يستعيد مؤيدوه السلطات التى انتزعت منهم فى أثناء الثورة الثقافية. وقد وسع المنافسون نطاق اشتباكهم ليشمل كل مجالات النظام السياسى والاجتماعى- الاقتصادى. ودينج ورفاقه الذين كانوا فى حاجة إلى "جنود" ليحرسوا ائتلافيهم أعطوا أولوية قصوى إلى قلب "القرارات الظالمة" عن الموالين، تلك القرارات التى أنتجها راديكاليو الثورة الثقافية. كانت المسألة مسألة إعداد. فقد كان عليه أن يؤهل أكثر من ٦٠٠٠ مسئول كبير ليكونوا جنوده الأساسيين[٢٠]. ومن عام ١٩٧٩ إلى ١٩٨١ أخرت سياسة القوة والسلطة برامجه لتجديد القوات الجوية.

وفى عام ١٩٨١ فقط بدأت القوات الجوية محاولة تنفيذ خطتيها الثلاثية الثانية والثالثة للتدريب والاستعداد القتالى. فأعلنت التغييرات الأساسية التى ستنفذها القوات الجوية، ودينج باعتباره رئيس اللجنة العسكرية المركزية اختار قادة القوات الجوية وأثنى على "تنفيذهم الصارم للأوامر والمحظورات". وقال إن "القوات الجوية أصبح لها أسلوب عمل جيد وحققت إنجازات كبيرة فى التدريب وأسلوب العمل والانضباط"[٢١]. ونتيجة لرعاية دينج لها حثت قيادة القوات الجوية صناعة الطائرات مجددا لأن تعمل على تحقيق إنتاج وأداء عاليين.

لكن ما حدث فى برامج القوات الجوية كان محبطًا جدًا للقيادة العليا العسكرية. فمن أجل الاستهلاك العام أُظهرت وحدات القوات الجوية وصناعة الطائرات وكأن بها نشاطًا كثيفًا، بينما هم يلجأون إلى مناورات التأخير التقليدية: الاجتماعات والتفاهات والدراسات والتقارير التى توصى بمزيد من الاجتماعات ومزيد من الدراسات. فعلى سبيل المثال رعت القوات الجوية سلسلة من الدراسات النظرية وأصبح أعضاؤها أساتذة فى المقولة البديهية: "الهيمنة الجوية تلعب دورًا مهمًا أكثر فأكثر فى ظل الظروف الحديثة. على الرغم من أن الهيمنة الجوية لا تستطيع أن تقرر نتيجة الحرب فإنها تُحدث تأثيرًا كبيرًا على مسار ونتيجة الحرب"(٢٢). وفى الظاهر كانت القوات الجوية على الطريق الصحيح، لكن فى الواقع كانت واقفة بلا حراك.

من جانبهم ردد القادة فى صناعة الدفاع أقوال دينج فأخذوا يعطون أولوية عالية للقوات الجوية. لكن حتى ١٩٨١ اعترف مدير لجنة علوم وتكنولوجيا الدفاع الوطنى NDSTC زانج أيبنج Zhang Aiping بأن القوات الجوية كانت إحدى الحلقتين الضعيفتين فى الجيش الصينى وحث صناعة الطائرات مجددًا على إنتاج أسلحة متقدمة(٢٣). ومرة أخرى نجد أن الأعمال لا تتطابق مع الكلام الرسمى.

فى مارس ١٩٨٣، ومن المفترض أنه فى أثناء حالة من الإحباط، لكن فنيًا كانت الأوامر والمنظمات مطبقة، دعت لجنة العلوم والتكنولوجيا والصناعة للدفاع الوطنى COSTIND التى حلت محل لجنة علوم وتكنولوجيا الدفاع الوطنى فى العام الماضى إلى مؤتمر حول صناعة الدفاع الوطنى(٢٤). فى هذا الاجتماع طلبت اللجنة العسكرية المركزية من وزارة الطيران أن توضح مدخلها إلى "تجديد جيل وتطوير جيل وإجراء دراسة قبلية على جيل [من الأسلحة والطائرات الجديدة]". ووجه يانج شانجكون Shangkun نائب رئيس اللجنة العسكرية المركزية لجنة العلوم والتكنولوجيا والصناعة للدفاع الوطنى إلى "إنعاش صناعة الطائرات" وأضاف زانج أيبنج Zhang Aiping الذى أصبح الآن وزير الدفاع أن الوزارة يجب أن "تضمن النجاح فى النظم الأساسية وتضفى أهمية أكبر على البحث العلمى والاستعاضة عن الأسلحة البالية.

بحلول منتصف الثمانينيات كان على اللجنة العسكرية المركزية أن تواجه الحقائق، فأعادت النظر فى أولويات سياساتها وأخيرًا أصلحت سياسة تدبير الأسلحة. أولاً لقناعتها بأن الحروب التقليدية المحلية فى ظل الردع النووى هى الأكثر احتمالاً فى المستقبل قررت اللجنة العسكرية المركزية أن برامج البحوث والتطوير حول الأسلحة التقليدية يجب أن تأخذ أسبقية على الأسلحة الاستراتيجية. ثانيًا كان الجيش موجهًا إلى تقوية قواته التقليدية القائمة وإنتاج أسلحة جديدة. ثالثًا ومع أن الأسلحة الأرضية تسيطر فى الأصل على هذه القوات فقد أعطيت القوات الجوية والبحرية الآن أكثر المواقع أهمية. فمن بين كل الأفرع أعطيت القوات الجوية الأولوية الأعلى، لكن ذلك، كما سنرى، لم يقدر له أن يدوم[٢٦]. وقد كانت النتيجة الفورية لهذا المرسوم السياسى هى إيقاف برامج الصواريخ الباليستية المطلقة من الغواصات SLBM والغواصات التى تعمل بالطاقة النووية.

فى غضون ذلك حددت اللجنة العسكرية المركزية مهمات القوات الجوية المستقبلية فى وقت الحرب على أنها: تدافع عن النقاط الاستراتيجية وتوفر الغطاء الجوى للنشر الاستراتيجى للقوات الضخمة، وتحقق هيمنة جوية فى مسارح العمليات الأساسية لدعم الجيش والأسطول، وتشن هجمات مفاجئة على أهداف العدو ذات القيمة العالية، وتشارك فى الهجوم المضاد النووى، وتجرى استطلاعات جوية استراتيجية. كما وجهت اللجنة العسكرية المركزية القوات الجوية أيضًا إلى إعداد الدفاعات ضد الغارات الجوية ودعم الأفرع الأخرى التى تواجه غزوًا بريًا أو تشن هجمات مضادة[٢٧]. وقد كان من نتيجة هذا التوجيه، وهو ما لم يُلحَظ فى ذلك الوقت، أنه أعطى الترخيص للقوات الجوية بأن تصوغ استراتيجيتها, وهى الاستراتيجية التى ستكتمل فى التسعينيات.

كان من أسباب الفشل فى ملاحظة التغير الاندفاع فى النشاط على جبهة الإنتاج. فبالتوافق مع مهماتها الاستراتيجية الجديدة وأولوياتها التسليحية بدأت القوات الجوية فى صوغ سلسلة من توجيهات تدبير الأسلحة والخطط متعددة

السنوات. أكدت هذه الخطط على الدفاع الجوى الداخلى وأدرجت عددًا من المشروعات ذات الأولوية العالية: الصواريخ أرض-جو، وطائرات الاعتراض متوسطة/بعيدة المدى التى تعمل فى كل أنواع الطقس، ونظم الإنذار المبكر، والمعدات المضادة الإلكترونية، ونظم القيادة والسيطرة الآلية. كان من المفترض أن تجرى القوات الجوية بحوثًا على أسلحة الدفاع الجوى والقاذفات بعيدة المدى التى يمكن أن تطلق صواريخ كروز. ومع ذلك ركزت برامج البحوث والتطوير على المقاتلات والقاذفات-المقاتلة وصواريخ أرض-جو إتش كيو-٧، ونظام الملاحة للقاذفة المتوسطة إتش-٦، ونظام رادار من نوع جديد، وطائرة استطلاع بدون طيار، وإلكترونيات طيران للمقاتلات(٢٨).

وفضلاً عن ذلك فقد بدأ الأسطول الجوى فى الثمانينيات فى النمو، مع أن الطائرات القديمة ونظم التسليح وبروتوكولات التدريب أضعفت من استعداده القتالى. وفى محاولة الرد على التغييرات الثورية فى الطيران العسكرى الغربى وجدت القوات الجوية نفسها واقعة بين مطالب القيادة بإجراء تحسينات سريعة وإصرار العهد الماوى على الاعتماد على الذات. وأدى التوفيق الناتج عن تضييق تعريف الاعتماد على الذات من أجل الشراء الفورى للطائرات، مع توسيع معنى سياسة الباب المفتوح لدينج زياوبنج للسماح بشراء أسلحة تطلق من الجو وإلكترونيات طيران من الخارج. اتضح أبرز تجلٍ لهذا التوفيق فى عام ١٩٨٦ عندما وقع اتحاد من الشركات الأمريكية تقوده شركة جرومان Grumman صفقة لتركيب إلكترونيات الطيران على ٥٥ مقاتلة جاى-٨بى. كما وقعت دول غربية أخرى عقودًا لتطوير كل من إلكترونيات الطيران والأسلحة(٢٩).

فى نفس الوقت تقريبًا قام دينج بأخر محاولاته الحقيقية للتمسك بالاعتماد على الذات فى بناء القوات الجوية. كان الحل الأولى عنده هو أن القوات الجوية يجب أن تنظف بيتها. قال دينج إن "العدد الإجمالى للعاملين فى قواتنا الجوية ربما كان الأكبر فى العالم"، وفقط بعد تخفضيات حقيقية فى عدد العاملين والطائرات

القديمة يمكن للقوات الجوية "أن ترفع كفاءتها بالفعل". شن دينج هجوما على الضباط الذين بحثوا عن حلول فى الشراء من الخارج: "كيف تتحملون شراء كثير من الطائرات المتقدمة؟ ... سنفتقر سريعًا بعد شراء قليل من الطائرات"[٣٠]. فالتأكيد على الكفاءة غطى على محاولة التوفيق الأساسية. ومع ذلك ظل الاعتماد على الذات هو السياسة المعتمدة، لكنها استبعدت فقط شراء الطائرات الأجنبية.

لكن هذا القيد لم يدم طويلاً. كان التقادم السريع للمعدات يسير أسرع من عمليات التدبير وهو جعل سياسة الاعتماد على الذات المعدلة غير قابلة للتطبيق[٣١]. ففى عام ١٩٨٨ كان ٤٨,٨% من الطائرات و٥٣,٩% من محركات الطائرات و٤٢% من أنظمة الرادار و٥٠% من صواريخ أرض-جو إتش كيو-٢ و٤٢% من مواقع توجيه صواريخ إتش كيو-٢ لا تعمل. وحالة اليأس هذه أعاقت تدريب الطيارين وقللت أكثر من الاستعداد القتالى.

لهذه الأسباب وغيرها، على الرغم من محاولتها الالتزام بتعليمات دينج، اضطرت اللجنة العسكرية المركزية فى النهاية إلى مواجهة هذه الإخفاقات، لكنها لم تستطع أن تلقى اللوم مباشرة على السياسة أو افتراضها أن القوات الجوية يمكن أن تحدث نفسها سريعًا بشكل مستقل. وكما فعلت كثيرًا فى الماضى خلصت القيادة العليا أولاً إلى أن عيوب الإدارة ونقص الميزانية كانا الملومين. وانصياعًا لذلك دعت القوات الجوية إلى "خفض المعدات وإعادة تحديد ساعات الطيران وتمييز وحدات الخط الأول المقاتلة عن الوحدات الأخرى والتخلص من المعدات البالية"، ولفترة بدا أن تنفيذ هذه التغييرات سيصنع فرقًا. فمقارنة بعام ١٩٨٩ زاد الاستعداد فى ١٩٩٠ فى معظم القطاعات الرئيسية: الطائرات والمحركات ونظم الرادار والصواريخ أرض-جو ومواقع توجيه الصواريخ.

بعد ذلك قامت لجنة العلوم والتكنولوجيا والصناعة للدفاع الوطنى COSTIND بدفع وزارة الطيران إلى توسيع تدبيرها للطائرات. وقد كانت قائمة المطالب المعدلة مقنعة وطموحة جدًا: خمسة أنواع من مقاتلات الإحلال، ثلاث

قاذفات-مقاتلة جديدة، خمس مقاتلات تحت التطوير أو تحت الدراسة، وأنواع جديدة من طائرات الهجوم البرى. وأطلقت وزارة الطيران العمل فى الجيل التالى من صواريخ أرض-جو وجو-جو(٣٢). وفى أوائل التسعينيات كانت نظم الإحلال الأولية قد بدأت تدخل فى المخزون وبدا أن القيادة العليا دخلت فى حالة ارتخاء.

فى ذلك الوقت كان المخططون الاستراتيجيون ومتخصصو الاستخبارات بجيش التحرير الشعبى قد بدأوا فى مراجعة التوازن الاستراتيجى. حيث قيموا التهديد المستقبلى لهجوم مفاجئ من قوة عظمى على مناطق الصين الساحلية واقترحوا ردًا منسقًا تلعب القوات الجوية فيه الدور المحورى. وذهبوا إلى أنه فى خلال عقود يمكن للولايات المتحدة أو أية قوة عسكرية أخرى، وحتى اليابان أو الهند، أن تشكل ذلك التهديد، وأن خطر توجيه ضربة خاطفة أو جراحية ضد الأهداف الصينية الاستراتيجية سيكون واردًا جدًا فى أثناء الأزمات المتصاعدة. كما حذروا قادتهم من انتقال الأسلحة المحمولة جوًا المتقدمة من الغرب وروسيا إلى جيران الصين وخصوصها الممكنين. وعبروا عن اعتقادهم بأن هذه الأسلحة تفوق أسلحة الصين واستشهدوا بالهند كمثال للقوة العسكرية التى تتحول من القدرات الجوية الدفاعية إلى الهجومية. وذكروا أن جيش التحرير الشعبى لا يملك إلا قوات جوية دفاعية، بل إنه ضعيف فى ذلك(٣٢). معنى ذلك أن تكنولوجيا الطيران الجديدة كانت توسع الفجوة التكنولوجية أكثر فى غير صالح الصين.

وفى مايو ١٩٩٠، وفى أثناء ارتفاع مد التقييمات التى ركزت على القوات الجوية، دعا نائب رئيس اللجنة العسكرية المركزية يانج شانجكون Yang Shangkun إلى عقد مؤتمر لمناقشة أنظمة القتال الجوى وأصدر مرة أخرى توجيهات بيروقراطية تردد توجيهات الماضى بـ"تسريع تطوير معدات القوات الجوية"(٣٣). إن دعوة يانج وتوجيهات اللجنة العسكرية المركزية الناتجة عنها التى تصلح لكل الأغراض كررت توجيهات دينج منذ عقد مضى. على الرغم من موجة النشاط فى الثمانينيات كانت النتيجة بإيجاز قوات جوية أضعف مقارنة بها فى بداية العقد. إن السؤالين اللذين يفرضان أنفسهما هما: لماذا وما الذى أدى إلى نقطة التحول فى القوات الجوية بجيش التحرير الشعبى؟

ج- نقطة التحول وظهور استراتيجية للقوات الجوية

إن البحث عن إجابة لهذين السؤالين يعيدنا إلى منتصف الخمسينيات، وهى فترة تميزت بالتغير الاجتماعى القسرى والموارد المقيدة. من ذلك الوقت وحتى الثمانينيات دشن ماو تسى تونج وورثته حملة لإنشاء ترسانة نووية وصاروخية، وكما لاحظنا فقد غطى هذا الهدف على أى مسعى ثابت لتحديث القوات الجوية. وحتى فى أثناء الثورة الثقافية حاول ماو أن يحمى برامج الأسلحة الاستراتيجية التى بدأها من الاضطراب[٣٤]، بينما أغلقت معظم برامج البحوث والتطوير على الأسلحة التقليدية. فلم يكن هناك التزام قومى تجاه القوات الجوية أو غيرها من البرامج التقليدية الأخرى يماثل الالتزام بالبرنامج الذى صنع القنبلة وأنظمة إطلاقها الصاروخية.

وعلى مدى ربع قرن كانت صناعة الدفاع تتلقى رسائل مشوشة ومختلطة. على الرغم من أن المناشدات الطقوسية إلى تعزيز القوات التقليدية ظل الهدف الرئيسى للصناعة هو تطوير الأسلحة النووية ونظم إطلاقها، والجميع كانوا يعرفون أن هذا الهدف كانت له أسبقية على كل الأهداف الأخرى. فالمال والخبرة والدعم السياسى يقصون القصة الحقيقية، وذهبت الترقيات إلى أولئك الذين تركوا بصمتهم فى البرامج الاستراتيجية. ولم يهتم إلا القليلون بصناعة الطائرات، والجميع كان يعرف ذلك، خاصة أولئك الذين كانوا يعملون فى وزارة الطيران المنتقدة دائمًا.

وعندما انتابهم القلق حول الأسلحة التقليدية فى الستينيات والسبعينيات فضل ماو ومساعدوه القوات البرية التى كانوا على دراية أكبر بها. ومن خلال وضع القوات البحرية والجوية فى مكانة ثانوية رددوا بيان مهمة جيش التحرير الشعبى الذى شدد على "الدفاع الجوى الداخلى ودعم عمليات الجيش والأسطول". وعندما لم ترق الأسلحة التقليدية إلى مكانة الأولوية فى النصف الأخير من الثمانينيات ألقى الصراع مع فيتنام ودول أخرى من جنوب شرق آسيا حول ملكية جزر سبراتلى

فى بحر الصين الجنوبى ظلالاً على كل التخطيط القائم وشكك فى الأولوية المقررة لنقوات الجوية وتجهيز القوات البحرية[٣٥]. ويجب أن نلاحظ أن هذه التناقضات المتكررة عطلت كل برامج الأسلحة التقليدية وتعد من الأسباب الأساسية فى سلسلة إخفاقات القوات الجوية.

وإضافة إلى قلة التركيز على القوات الجوية بسبب الأولويات الاستراتيجية والبحرية، كان على الجيش الصينى أن يتحمل التغيير الكبير فى السياسة فى أوائل الثمانينات، ذلك التغيير الذى حوّل اقتصاد الأمة إلى الإنتاج المدنى. فبعد عودته إلى السلطة استبعد دينج إمكانية حدوث صراعات وشيكة وأمر بتغيير شبه كامل لتنشيط الاقتصاد[٣٦]. تلا ذلك تخفيضات حادة فى ميزانية الدفاع، وانخفض نصيب جيش التحرير الشعبى من ميزانية الدولة السنوية من ١٨,٥% عام ١٩٧٩ إلى حوالى ٨% عام ١٩٨٩[٣٧]. وجاء انحسار المد عن صناعات الدفاع بدوره ليفت فى الروح المعنوية لقوة العمل الشاعرة بعدم الأمان فى مصانع الدفاع العاطلة. وبدأ العمال والموظفون الأكثر تأهيلاً يتسربون إلى القطاع غير الحكومى بحثًا عن الأجور الأعلى والفرص المهنية الأفضل. وفى صناعة تقوم على التضحية بالذات والهدف السامى أدت ثقافة المال الجديدة وتحول الدفاع المتسارع إلى إضعاف أية محاولة أخرى منسقة لتقوية القوات الجوية. وقد شبه بعض الضباط الصينيين الأولوية المتزايدة للقوات الجوية فى جيش آخذ فى التراجع بملء حوض بالماء على سفينة غارقة. بالنسبة لجيش التحرير الشعبى يمكن للتهديدات الخارجية الممكنة أن تتحول إلى حقيقية بين عشية وضحاها. وبالنسبة لدينج كانت هذه "العشية وضحاها" تبعد عقوذا، وكذلك كان حلمه بالاعتماد على الذات.

إن الثورة فى الأسلحة المطلقة من الجو air-delivered weapons التى وصلت الولايات المتحدة إلى ذروتها فى حرب الخليج عام ١٩٩١ بددت رضا بكين. فالوقت لم يعد حليفها. والخطر المحتمل كان الزوال الشامل وربما الدائم نتيجة لأن دفاعات الصين الجوية لا تستطيع أن تمنع الهجمات المفاجئة فى عمق

الأراضى الصينية[٣٨]. فلا الهجوم ولا الدفاع كان خيارًا فعالاً على اعتبار حالة القوة. وقد حلل بعض المحللين الاستراتيجيين إمكانية مثل هذه الهجمات فى سياق مواجهة مستقبلية بين جمهورية الصين الشعبية وتايوان، وأفردوا احتمالاً أكبر لأعمال عدوانية مستقبلية مع الولايات المتحدة الأمريكية قد تزيدها التوترات عبر المضيق[٣٩]. ومع تدفق تقارير هزيمة العراق على مكتبه حاول نائب رئيس اللجنة العسكرية المركزية يانج شانجكون أن يحجب التأثير النفسى على جيشه الذى أحدثه الانتصار بقيادة الولايات المتحدة: "إن هذا النموذج [حرب الخليج] ليس عالميًا. فلا يمكن على الأقل أن يطبق فى دولة مثل الصين بها الكثير من الجبال والغابات والوديان والأنهار. وثمة خاصية أخرى لهذه الحرب وهى أن القوات متعددة الجنسيات كانت تواجه عدوًا ضعيفًا جدًا[٤٠].

بالنسبة للقوات الجوية جاءت العمليات الجوية فى حرب الخليج كدعوة عنيفة لليقظة. فعلى مدى عقود كانت القوات الجوية بجيش التحرير الشعبى تُعطَى فقط مهمات عملية وتكتيكية لتوفير الغطاء الجوى والدعم النارى للفرعين الآخرين فى العمليات المشتركة. فلم يكن لها استراتيجية مميزة تخصها، مع أنها رعت دراسات استراتيجية وحلقات دراسية حول تطبيق مفهوم ماو حول الحرب الشعبية "فى الظروف الحديثة". وفى النصف الأخير من الثمانينيات بدأت اللجنة العسكرية المركزية تعطى القوات الجوية مهامًا دفاعية إضافية، لكن هذه المهام أبرزت أكثر الهوة التكنولوجية بين الدول المتقدمة والصين وأجبرت مخططى القوات الجوية على توسيع بحوثهم لتغطى الاستراتيجيات الجوية الأجنبية. وخلصوا إلى أن فرعهم يجب أن يؤسس توجيه الاستراتيجى الخاص، وأن الشرط الرئيسى للتطبيق الناجح لهذه الاستراتيجية يكمن فى التكنولوجيا، بمعنى المعرفة المتقدمة وليس فقط المعدات الجديدة[٤١].

ومن أواخر السبعينيات فصاعدًا كان دينج زياوبنج قد أصدر سلسلة من التوجيهات تحدد المهام القتالية للقوات الجوية. قال دينج: "إن الدفاع النشط فى ذاته

لا يقتصر بالضرورة على المفهوم الدفاعى ... فالدفاع النشط يضم أيضًا عنصرًا هجوميًا. فإذا نحن هوجمنا فإننا بالتأكيد سنرد بالهجوم ... إن القاذفات التى تملكها القوات الجوية تمثل أسلحة دفاعية ... إننا يجب أن نمتلك ما يمتلكه الآخرون، ومن يسعى إلى تحطيمنا سوف يتعرض للانتقام". كانت رسالته المتواترة تدعو القوات الجوية للتحول من موقف دفاعي خالص إلى موقف دفاعي-هجومى مشترك. وبعد تحررهم من قيود التفسير التقليدى للحرب الشعبية شرع استراتيجيو جيش التحرير الشعبى فى تنقيح منظم "لمفهوم الصين" عن الردع. لقد أمعنوا النظر فى كتابات الغرب حول حروب التكنولوجيا المتقدمة وخلصوا إلى أنه من أجل التحرك فى اتجاه حالة القوات المجمعة أو المشتركة يجب أن تضيف القوات الجوية عناصر هجومية أكثر (٤٢).

هذه الخلاصة بدورها دفعت بحوثًا أكثر. افترض استراتيجيو القوات الجوية أن الصين ستظل تواجه تهديدات عسكرية إقليمية. وفى إطار العمل فى الاستراتيجية العسكرية "الدفاع النشط" بدأ هؤلاء فى تفصيل الاستراتيجية الجوية الأولى للأمة لمجابهة تلك التهديدات. راجعوا السياسة الدولية والعلاقات العسكرية وسيناريوهات القتال الممكنة والمهمات الحالية وقدرة الصين الاقتصادية والصناعية والقدرات الحالية للقوات الجوية(٤٣). وأبعد من ذلك افترض استراتيجيو جيش التحرير الشعبى أن الحروب الأكثر احتمالاً ستكون محدودة ورأوا أن الهيمنة الجوية شرط للانتصار. وقالوا إن هذه الحروب تبدأ عادة بضربات جوية، وبالتالى فإن قوة السلاح الجوى سوف تقرر "مصير الدولة"(٤٤).

أكدت الاستراتيجية الجوية المنبثقة على كل من متطلبات وتكتيكات السلاح الجوى واعتبرت الاثنين مترابطين ومتفاعلين. ونتيجة لتأثرها بآراء الاستراتيجيين أعلنت اللجنة العسكرية المركزية أنه بنهاية القرن العشرين يجب أن تكون القوات الجوية قادرة على "مجابهة الحروب الداخلية وحالات الطوارئ مختلفة الأنواع وتعمل استعدادات للتوسع السريع فى حالة الحرب الشاملة"(٤٥). ومن باب الترحيب

بهذا الإعلان أصدرت القوات الجوية شعارها الخاص الذى يدعو إلى "الرد السريع والتنسيق المتكامل والقتال فى العمق. ولا يخفى أن العبارات "الرد السريع" و"التنسيق المتكامل" و"القتال فى العمق" كان يتردد فيها صدى ورقة الدفاع الأمريكية، لكنها عندما تؤخذ معًا وتقارن مع البيانات السياسية السابقة نجد أنها شرَبت استراتيجيات القوات الجوية الجديدة بجوهر أكبر ووفرت التغطية لتفكير أكثر جرأة. بدأت القوات الجوية تأخذ موقعها الأساسى المطلوب فى استراتيجية كبيرة واتجهت الآن إلى تنفيذها.

ذلك الموقف، عندما تم تفصيله بالكامل، عدل التفسيرات السائدة للدفاع النشط، مع أن ترجمة ذلك الموقف إلى نتائج حقيقية أثبتت أنها مراوغة على مدار التسعينيات. فجيش التحرير الشعبى ما زال يستبعد الضربات الجوية الوقائية، خاصة ضد الخصوم الأكثر قوة، وتمسك فحسب بسياسة الانتقام الكلامية. لكن القوات الجوية كانت تدرك مصيرها إذا طلب منها أن تقف سلبية كليًا فى أثناء الضربة الأولى[٤٦]. فإذا ما ضُربت القوات الجوية لن يتبقى شىء للرد على الضربة الثانية، ومن هنا بدأ التعديل.

إن "الرد السريع" يمكن أن يمثل جزءًا من مهمة توجيه الضربة الثانية الفورية كشرط للردع، أو حتى البقاء. علاوة على ذلك يمكن "للتنسيق المتكامل" أن يبدأ مع التحذير الأول ويعطى للقوات الجوية الامتلاك والسيطرة على أسلحة تكنولوجية متقدمة مختلفة فى الحرب التقليدية. وهذا "التنسيق" يمكن أن يستمر طوال الصراع ويتضمن جمع وتحليل المعلومات الاستخبارية، وتنفيذ القيادة والسيطرة والاتصالات، وتنظيم الوحدات المقاتلة ذات الأسلحة المختلفة فى العمليات المشتركة، وضمان دعمٍ لوجستى دائم.

ومن خلال الدعوة إلى "التنسيق المتكامل" أعطت اللجنة العسكرية المركزية للقوات الجوية السلطة لأن تدير المجموعات الجوية القاذفة بعيدة المدى وتشرف على المراحل الأولية من العمليات المشتركة مع الأفرع الأخرى وبين الوحدات

المقاتلة الجوية المتمركزة فى مناطق عسكرية مختلفة[٤٧]. واللجنة العسكرية المركزية ذاتها سوف تصدر الأوامر من خلال نظام قيادة وسيطرة مزدوج لنشر كل الوحدات المقاتلة الجوية، بمعنى أن كل الوحدات الجوية على مستوى الفيالق والفرق ستوضع تحت الإدارة المشتركة لقيادة القوات الجوية وقيادات المناطق العسكرية السبع الكبرى. والوحدات المقاتلة الاستراتيجية أو فى المسرح فى العمليات الكبيرة سوف تتعامل مباشرة مع قيادة القوات الجوية، بينما توجه الوحدات المقاتلة التكتيكية فى العمليات الداخلية من جانب قادة القوات الجوية فى المناطق العسكرية الكبرى.

وفى نفس الوقت فإن المطلب المفترض المتمثل فى القيام بعمليات على منطقة جغرافية واسعة قاد القوات الجوية إلى اعتناق مفهوم "القتال فى العمق"، وكان التفكير الكامن خلف هذا المفهوم هو الذى اختبر الحدود العملية لمنع الضربة الأولى. (لا بد أن نلاحظ من البداية أن القوات الجوية لم تتبن أو حتى فكرت فى استراتيجية وأن كثيرًا من عناصر سياسة "الدفاع النشط" التقليدية ظلت دون مساس. وبدلاً من ذلك تلتزم القوات الجوية بمبدأ "النشر الخفيف فى المقدمة والضخم فى المؤخرة"). وطبقًا للصياغات المبكرة لمبدأ القتال فى العمق لن يسمح للجيش بالضرب إلا بعد أن يوجه العدو الضربة الأولى، والاستراتيجية المنبثقة تتضمن أنه فى الاشتباك الأول يمكن التضحية بالقوات الأمامية. والقوات الجوية ستنشر كل قاذفاتها وطائرات النقل ومعظم الطائرات الهجومية إلى الخلف، وهكذا يمكن خسارة المقاتلات المتمركزة على الخط الأمامى فقط.

ومع ذلك فحتى هذه المقاتلات سيتم نشرها لتعظيم فرص بقائها. فالمجموعات الجوية المقاتلة ستفرق فى جميع أنحاء البلاد بينما ستركز القاذفات والطائرات الهجومية فى المؤخرة كرادع للضربة الثانية[٤٨]. ومن أجل تسهيل سياسة النشر تم تقسيم الوحدات المقاتلة الجوية إلى ثلاثة أنواع: مجموعات الرد السريع الجوية، والمجموعات الجوية اليقظة، والاحتياطى الاستراتيجى[٤٩].

كان قادة القوات الجوية يعرفون بالطبع أن ثمة انقطاعًا يوجد بين هذه التصريحات السياسية والواقع القتالى. وكإجراء مؤقت طلب من المجموعات الجوية الحدودية أن تموه طائراتها وتنقلها إلى ملاجئ شبه مسلحة، مع أن قادة هذه المجموعات يدركون عبثية مثل هذه الإجراءات فى الحفاظ على الطائرات من هجوم طويل بذخيرة متقدمة دقيقة التوجيه. تلا ذلك بسرعة إجراءات أخرى لزيادة فرص النجاة والاستعداد. فاختارت القوات الجوية طرقًا سريعة ومواقع بديلة أخرى كمدارج طوارئ لتفريق الطائرات الحدودية، وبدأت فى تطوير معدات لإعادة تزويد المقاتلات بالوقود على الطرق السريعة فى حالات الطوارئ. ومع ذلك فمن غير الواضح كيف اختبرت هذه الإجراءات أو كيف يمكن أن تنفذ فى ظروف القتال؟

وقد وافقت اللجنة العسكرية المركزية أيضًا على بناء شبكة دفاع جوى وطنية. وطالبت الخطط بالتعاون العسكرى والمدنى للتقليل والتعافى من التأثير التدميرى للغارات الجوية، وبدأت الاستعدادات لصياغة قانون جديد للدفاع الجوى الوطنى أُقِر بعد سنوات قليلة[٥٠]. وكما هو الحال مع الوحدات المقاتلة تم نشر نظم الدفاع الجوى بحيث يكون "قليل منها" على الحدود و"غالبيتها" فى مناطق خلفية محددة. ودعت اللجنة العسكرية المركزية مؤخرًا إلى تقوية شبكة الدفاع الجوى أكثر عند النقاط الاستراتيجية والمطارات فى مناطق المسرح الواحد والمسارح المتعددة[٥١].

ونتيجة للانتقال إلى وضع هجومى-دفاعى مشترك أخذ التوازن يميل باطراد نحو الهجوم. هذا التحول المستمر سرّعته التكتيكات اللازمة للدفاع ضد الهجمات على أهداف المسرح وإعادة توزيع المجموعات الجوية كوحدات صدمة ضد مناطق العدو الخلفية[٥٢]. وتدريجيًا، لكن بدون جعجعة، حدثت تغييرات مهمة فى العقيدة العسكرية الصينية، لكن لم يكن ثمة تمييز واضح بين الضربة الفعلية والتحذير من هجوم كسبب لإطلاق القاذفات المتمركزة فى الخلف.

علاوة على ذلك استمرت التغييرات والنقاش على أعلى المستويات. فما زال بعض الاستراتيجيين يشكون فى صحة الاستراتيجية الحالية فى حرب محدودة

تتضمن استخدام الأسلحة المتقدمة. يقلل هؤلاء من شأن الحكمة المتضمنة فى التغيير الجزئى نحو استراتيجية هجومية نشطة. فأسلحة القاذفات دقيقة التوجيه وصواريخ كروز، كما يجادلون، يمكن أن تنفذ هجمات مفاجئة فى عمق الصين، على الرغم من المدى أو الاتساع المتضمن فى المعركة فى العمق يمكن لهذه الهجمات أن تبيد أية قوات انتقامية وإجراءات مضادة وتترك القيادة بلا خيارات عملية فى أية أزمة متصاعدة[٥٣]. والحجة حول تأثير الأسلحة المتقدمة ما زالت غير مستقرة وأصبحت نقطة مركزية فى الدراسات الاستراتيجية فى أواخر التسعينيات.

د- التأثير على توفير السلاح

لغلق الفجوة بين الخطط والأداء استنتج محللو جيش التحرير الشعبى من دراساتهم ونقاشاتهم ضرورة تجديد بناء القوات. فلا بد من تقليل العدد الكلى للطائرات والعاملين فى القوات الجوية، ولا بد من مراجعة تركيب وحجم الوحدات المقاتلة الرئيسية بالقوات الجوية وتسليحها. وإلى جانب انشغالها بتعزيز الدفاعات الجوية انتاب القوات الجوية القلق من قدرتها الضعيفة على الهجوم البرى. فعلى مدى عقود كان أكثر من ٧٠% من طائراتها العسكرية مقاتلات، والباقى قاذفات وطائرات هجومية (قاذفات مقاتلة) ومروحيات وطائرات نقل[٥٤]. وتمشيًا مع الاستراتيجية الجديدة بدأت القوات الجوية تعدل تلك النسب وتحيل أعدادًا كبيرة من الطائرات القديمة إلى التقاعد. ومع أن المقاتلات ما زالت تفوق أعداد الطائرات الهجومية والقاذفات بشدة فإن النسبة أخذت تتغير وتدخل فى الخدمة أعداد كبيرة من طائرات الاستطلاع والطائرات المضادة الإلكترونية وطائرات الإنذار المبكر وطائرات إعادة التزويد بالوقود وطائرات النقل[٥٥].

رحب الاستراتيجيون بشكل خاص بالاهتمام الأكبر الذى أعطى للطائرات الهجومية. وقالوا إن كل القوى العسكرية الرائدة تحافظ على هذه الأولوية. ويجادل

هؤلاء بأن الطائرات الهجومية التى يمكن إعادة تزويدها بالوقود فى الجو والمزودة بصواريخ كروز دقيقة التوجيه تطابق القاذفات فى المدى والدمار. ومع القدرة الأكبر على المناورة يمكن للطائرات الهجومية أن تساعد فى رد المعتدين. وفى حين يمكن لعدد معين من القاذفات الاستراتيجية أن تعزز الردع وتربك حسابات العدو الاستراتيجية، يمكن للطائرات الهجومية أن تقوم بالمهمتين معًا وفى المستقبل يجب أن يفوق عددها عدد القاذفات المنتشرة. هذا القلب المخطط فى نسب الطائرات له مبرر سياسى أيضًا. فأى نمو ملحوظ فى أسطول القاذفات الاستراتيجية الصينى ربما يزيد شكوك جيرانها ويثير سباق تسلح[٥٦]. وقد اعتبرت الطائرة الهجومية القادرة نوويًا طائرة شبه كاملة تزيل الحدود بين الهجوم والدفاع وبين الانتقام والضربة الأولى.

وهكذا تفاعلت التغييرات فى الاستراتيجية على نحو متنام مع التحولات فى تدبير الأسلحة. ووضعت القوات الجوية برامج تدبير قصيرة المدى (خمس سنوات) ومتوسطة المدى (عشر سنوات) وطويلة المدى (عشرين سنة)[٥٧]، لكن قبل أن يكونوا جاهزين للإعلان عن تلك الخطط اضطروا لإعادة صياغتها. وأخيرًا فى ١٩٩٢ تم تبنى سياسة تدبير جديدة: بحوث وتطوير أكثر وإنتاج أقل والتركيز على المعدات الأساسية. وفى محاولة منها لتحديث نظم الأسلحة الجوية أكدت القوات الجوية على صواريخ أرض-جو، والمقاتلات بعيدة المدى التى تعمل فى كل أنواع الطقس، ونظم القيادة والسيطرة والمعلومات، وطائرات الإنذار المبكر وطائرات إعادة التزويد بالوقود فى الجو، وقدرات الهجوم البرى مع التركيز على صواريخ كروز دقيقة التوجيه المحمولة جوًا. وفى نفس الوقت بدأت القوات الجوية أيضًا فى تحديث قاعدتها المعرفية الفنية والاستراتيجية[٥٨]. لقد تعلم القادة الصينيون الدرس من الغرب: ابن البنية التحتية التقنية والصناعية أولاً.

وفى أوائل عام ١٩٩٣ وبعد مراجعة مطولة "لدروس" حرب الخليج دعت اللجنة العسكرية المركزية إلى إحداث تغييرين رئيسيين بحلول عام ٢٠٠٠: تحويل

الجيش من الاعتماد على القوة البشرية والحرب الشعبية إلى اعتماد أكبر على العلم والتكنولوجيا، وخطط تحويل للاستعداد العسكرى من كسب حرب داخلية تقليدية إلى كسب حرب داخلية تكنولوجية[٥٩]. كما قلل استراتيجيو جيش التحرير الشعبى من إمكانية نشوب حروب إقليمية أو عالمية واعترفوا بأن التغييرين أبرزا الفجوة بين القوات الجوية الصينية والغربية.

وقد كانت هذه النتيجة واقعية لأنهم قبل عقود كانوا يقللون حتى من فكرة وجود تفاوت كبير. ودفاع عن الذات زعم الاستراتيجيون أن الفجوة حديثة النشأة ولم تكن موجودة دائمًا بين الصين والغرب. وأكدوا أن مقاتلات جاى-٦ فى الستينيات كانت مشابهة للمقاتلات فى أى مكان فى العالم، لكن تطور إلكترونيات الطيران فى الدول الغربية أحدث ما أسموه "سيقان قصيرة". ذلك لأن طائرات جيش التحرير الشعبى، كما قالوا، كانت قاصرة فى إلكترونيات الطيران وكان مداها قصيرًا[٦٠].

وجاء شبح الصراع الممكن فى مضيق تايوان ليجعل هذه السيقان القصيرة خطرة بشكل خاص. فلو وقع ذلك الصراع سيكون من المتوقع الآن أن تُهزم القوات الجوية بجيش التحرير الشعبى. وأى برنامج داخلى لتصحيح هذا الضعف عليه أن يطلب بناء قاعدة صناعية أكثر تطورًا واستثمارًا ضخمًا ويواجه وقت انتظار طويل. وحتى قبل قرار ١٩٩٣ كان الاختيار قد أصبح واضحًا: ضرورة التخلى عن الاعتماد الكامل على الذات[٦١]. فأفضل الطائرات للعقد القادم يجب أن تأتى من الدول الأجنبية. على الرغم من أن المخططين الاستراتيجيين بجيش التحرير الشعبى برروا هذه المشتريات بأنها "متممة تبادليًا" مع عقيدة الاعتماد على الذات[٦٢]، فالجميع فى القيادة العليا أدرك أن حكمة ماو فى التحديث العسكرى يجب وضعها جانبًا عند الممارسة. ومجددًا سيكون المُوَرِّد هو روسيا التى تدرب فيها كثير من القادة الصينيين الكبار فى الخمسينيات والتى أصبحت ترساناتها معروضة للبيع.

وفى نوفمبر ١٩٩٢، وقبل فترة قصيرة من قرار "التغييرين" بدأ كبار المسئولين العسكريين الروس والصينيين فى عقد لقاءات سنوية حول التعاون العسكرى-الفنى ووقعوا ما سمى البروتوكول الأول للتعبير عن التزامهم بالروابط بعيدة المدى[٦٣]. وفى أثناء زيارته إلى بكين فى ديسمبر وقع الرئيس الروسى بوريس يلتسين "مذكرة تفاهم حول التعاون الصينى الروسى فى مجال المعدات العسكرية والتكنولوجيا" ربما ترجع أصولها إلى اتفاقية مماثلة وإن كانت لم تنفذ بالكامل وقعت فى ٢٨ ديسمبر ١٩٩٠. تضمن البروتوكول الأول بنودًا لبيع ٢٦ مقاتلة سو-٢٧ ومحركات نفاثة إضافة إلى تدريب الطيارين الصينيين. ونتيجة للاجتماع السنوى الثانى الذى أجرى فى موسكو فى يونيو ١٩٩٣ تم إقرار البروتوكول الثانى فى مايو ١٩٩٤. ومن بين أمور أخرى بسطت هذه الوثيقة إجراءات الموافقة التى تمت المصادقة عليها فى عام ١٩٩٠.

وحتى قبل توقيع البروتوكول الأول كانت القوات الجوية بجيش التحرير الشعبى قد اختتمت اتفاقيتها مع الروس التى وقعت فى ٣ أغسطس ١٩٩٢ لتسليم نظام دفاع جوى متقدم وتم الانتهاء من عقد تسليمه فى يوليو ١٩٩٣. وأضاف البروتوكول الثانى إلى قائمة نظم الدفاع الجوى وأفرد مجالات لمزيد من التعاون الصناعى والتكنولوجى الدفاعى، خاصة مجالات الاتصالات والإجراءات المضادة الإلكترونية. واتفاقًا مع البروتوكول طلبت اللجنة العسكرية المركزية من القوات الجوية أن تعزز "درعها" وهى تشحذ "رمحها" وأن تشترى نظم دفاع جوى روسية، منها صواريخ أرض-جو إس-٣٠٠ وتى أو آر-إم١[٦٤].

حتى الآن اشترت الصين من روسيا ٧٢ طائرة سو-٢٧، ٤٨ منها شحنت بالفعل إلى قواعد فى وهيو Wuhu بمقاطعة أنهوى Anhui وسوكسى Suixi بمقاطعة جوانجدونجGuangdong. فى المرحلة الأولى مما سيصبح صفقة معقدة جدًا وقعت الصين عقدًا بأن تدفع لروسيا ٢,٥ مليار دولار رسوم ترخيص لتصنيع ٢٠٠ طائرة سو-٢٧ (جاى-٢) على مدى خمس عشرة سنة. الطائرات سو-٢٧

الـــ٧٢ المشتراة من روسيا من النموذج الأساسى سو-٢٧، فى حين أن الطائرات التى ستصنع فى الصين من نوع سو-٢٧ إس كى مرتفع الأداء. وفى نفس الوقت كانت صناعة الطائرات الصينية تتعاون مع روسيا ودول أخرى مثل إسرائيل وإيران وبريطانيا العظمى وباكستان فى تطوير مقاتلات متقدمة للقوات الجوية وللتصدير[٦٥]. وقد استمرت المفاوضات على طائرات ونظم طيران أخرى مع هذه الدول لكن لم ترد عنها تفاصيل كاملة.

بالطبع جذب التركيز على المعدات كل الدعاية، لكن متطلبات الأفراد كان لها ثقل مساوٍ مع تقدم الاتفاقيات. وبرامج تدريب الطيارين الحالية، التى كتبت بين ١٩٨٧ و١٩٩٤، تدور بشكل أساسى حول كيف تخوض حروبًا داخلية تقليدية. وهى بذلك لا تلبى الشروط التى بينها المبدأ التوجيهى الجديد للجيش الصينى وهو خوض حرب داخلية تكنولوجية. وفى عام ١٩٩٧ أنهت القوات الجوية صياغة البرامج التدريبية على هذه الحروب، لكن عند تنفيذها صادفت مشكلة أساسية لأن ٢٠,٧% فقط من الضباط الجويين من خريجى الكليات. والحلول السريعة أو فصول التدريب القصيرة لا يمكن أن تعوض عن قلة العاملين الفنيين المؤهلين لتشغيل الأسلحة الجوية المتقدمة تكنولوجيًا فى بيئة تجذب أفضل العناصر إلى المهن المدنية[٦٦]. وهنا أدرك كبار الضباط أنه لا بد من دفع تكاليف كبيرة من أجل جذب الرجال والنساء المهرة والاحتفاظ بهم.

ر- تايوان باعتبارها النقطة المركزية: جعل الردع التقليدى موثوقًا

إن إدخال الصين المخطط للأسلحة الجوية المتقدمة وتحسين التدريب له ثقله، وهو أمر مفهوم، على تقييمات قدرات القوات الجوية الصينية فى منطقة آسيا-المحيط الهادى. اهتمت هذه الحسابات بتقديرات سلوك الأزمة لدى الصين وكيف يعكس المنظورات الصينية التقليدية عن الردع[٦٧]. إن عقيدة ماو الثورية، إن لم تكن الاستراتيجيات القديمة، تفرض منذ وقت طويل الاستخدام التهديدى للقوة

فى معالجة ردود الخصم، وقد كان القادة الصينيون دائمًا يطالبون برضوخ الجيش للسلطة السياسية عند تقدير حجم وتوقيت الألم، إذا كان ثمة ألم سيقع. وفى هذه الظروف يكون اللجوء إلى القوة متروكًا دائمًا للاعتبارات السياسية التى يمكن أن تنتهك المبادئ العسكرية المعيارية.

تعد أزمة تايوان فى عام ١٩٩٦ مثالاً نموذجيًا للرؤى الصينية الحالية للردع. فى منتصف التسعينيات خلص مخططو جيش التحرير الشعبى إلى أن زخم حركة الاستقلال فى تايوان والاعتراف المتنامى بها من جانب المجتمع الدولى كان قد أصبح تحديًا خطيرًا أكثر من ذى قبل. وقد رأوا أن "الخطر من الخارج" يتزامن معه "مشكلات فى الداخل". ولذلك دفعت الاستعدادات المطلوبة لصراع ممكن عبر مضيق تايوان إلى تغييرات إضافية فى وضع قوة الصين واستراتيجيتها الدفاعية. وبنهاية عام ١٩٩٥ كانت اللجنة العسكرية المركزية قد صاغت سياسة wen nan bao bei التى تعنى إذا ما ترجمت بشكل فضفاض أن جيش التحرير الشعبى سوف ينقل أولوياته التخطيطية من بحر الصين الجنوبى إلى تايوان و"مؤيديها الخارجيين". كان التحدى الأساسى، كما أعلنت بكين، هو تهديد سلامة أراضى الأمة وسيادتها الوطنية.

وفى نهاية ١٩٩٥ خلص القادة الصينيون إلى أن الوقت قد حان ليضعوا خطًا لا يجب للانفصاليين فى تايوان أن يعبروه[٦٨]. كان السؤال هو: كيف يمكن لبكين أن تبين التهديدات والحوافز التى من شأنها أن تؤثر على سكان تايوان وقادتهم دون أن تؤدى إلى صراع غير مطلوب أو غير خارج عن السيطرة؟ لا بد أن يُفرَض على تايبيه أن تختار بين الوضع الراهن وتصعيد العنف، ويجب أن يوضع التايوانيون فى وضع يقررون فيه لأنفسهم. ووفقًا لأحد المسئولين العسكريين: "إنهم سيترددون قبل إجراء اندفاعة جذرية". والانتخابات الرئاسية التايوانية لعام ١٩٩٦ يمكن أن تشكل نقطة القرار، لكنه تساءل ما نوع القوة التى يمكن أن تغير نتيجة الانتخاب لصالح بكين ولا تخلق رد فعل؟

تجادل صناع السياسة الصينيون، بما فى ذلك قادة جيش التحرير الشعبى، كثيرًا حول التهديدات التى يجب أن تستخدم. كيف يؤثرون على تايوان بلا حرب؟ وفى النهاية استقروا على الخيار الصاروخى باعتباره الطريق الأكثر فعالية لتوصيل الرسالة. ورأوا أن "اختبارات إطلاق" صاروخية خاضعة لسيطرة دقيقة وقابلة للتصعيد أو التعليق تدريجيًا فى المياه الدولية بالقرب من تايوان يمكن أن تساعد على توصيل التحذير الرادع الملائم وتسمح لبكين بتفادى اصطدام مباشر مع تاييه وتدخل خارجى مباشر. واضح أنه نفس منطق الإجبار الخاضع للسيطرة الذى سيطر على روبرت مكنمارا فى المراحل المبكرة من التدخل الأمريكى فى فيتنام.

فى الحقيقة لم يكن أمام قادة بكين بدائل عملية، ورأوا أن القذائف الصاروخية سوف تنقل الرسالة الأكثر إقناعًا. وقد كان واضحًا أن استخدام السلاح الجوى ليس خيارًا واردًا لأن القوات الجوية يمكن أن تنقل تهديدًا ضعيفًا حيث إن طائراتها ليس لها أهداف خارج تايوان نفسها ولا تضمن اللجنة العسكرية المركزية كيف يمكن أن يكون رد فعل القوات الجوية التايوانية الأكثر تفوقًا. والقوات الجوية كانت غير مستعدة لتوصيل تهديد واضح وخاضع للسيطرة[٦٩].

الحقيقة الواضحة هى أن القوات الجوية الصينية لم تكن جاهزة للمعركة. فالجوانب اللوجستية السيئة ونقص الميزانية وسلسلة حوادث الطائرة سو-٢٧ كانت ما تزال تزعج قيادة القوات الجوية. ووفقًا لمتخصص أمريكى كان الطيارون الصينيون للطائرة سو-٢٧ يفتقرون إلى التدريب الكافى و"كانوا لا يستطيعون أن يفعلوا أى شئ غير الرحلات الملاحية". وقد اعتمدت كل طائرات الاعتراض بالقوات الجوية أساسًا على المراكز الأرضية لإجراء القيادة والسيطرة فى المعارك الجوية[٧٠]. وكان النشر الفعلى لوحداتها المقاتلة لا يزال فى وضع دفاع (وليس هجوم) وعرفت مخابرات بكين أن الجيش التايوانى لم يكن خائفًا من طائرات الصين.

لذلك كانت "الاختبارات" الصاروخية فى مارس ١٩٩٦ تشكل الخيار الواقعى الوحيد إذا أرادت الصين أن تهدد تايوان بأعمال يقصد بها التخويف الدائم.

كانت بكين تأمل أن هذا الإجراء عالى المخاطرة، حتى عندما أثار نشر حاملات الطائرات الأمريكية، لا يضعف العلاقات الصينية الأمريكية بشكل دائم. وبإعادة الروابط العسكرية فى أواخر ١٩٩٧ وما تلا ذلك من تبادلات واتفاقات أمنية تبين أن هذا الأمل كان مؤسسا بشكل جيد حتى أواخر عام ١٩٩٨ عندما أثيرت ادعاءات حول تجسس الصين على البرامج النووية والصاروخية الأمريكية. والاختبارات ذاتها نبهت تايوان، على حد تعبير دارس تايوانى، إلى "أضعف جزء فى شبكة دفاعنا"(٧١). فضلاً عن أن "الاختبارات الصاروخية" أحدثت انطباعًا عميقًا لدى سكان تايوان وأجبرت كثيرين منهم على إعادة تقييم مصالحهم الاقتصادية طويلة المدى وأحلامهم بالاستقلال.

إن إطلاق الصواريخ والأزمة التالية مع الولايات المتحدة الأمريكية لم يمرا بالطبع بدون بعض النتائج الوشيكة على بكين، منها تفعيل اهتمام الكونجرس الأمريكى بالدفاع الصاروخى عن تايوان. وقد قادت العلاقات الأمريكية-الصينية الآخذة فى التدهور الجيش الصينى سريعًا إلى فهم حدود ضبط النفس الأمريكى وتعاطف أمريكا المستتر فى أى صراع تايوانى-صينى مستقبلى. ولم تستطع اللجنة العسكرية المركزية أيضًا أن تراوغ حول حقيقة افتقار جيش التحرير الشعبى إلى الاستعداد للحرب، كبيرة كانت أو صغيرة، وأمرت القوات الجوية لعمل تخطيط طوارئ يضع القوات الجوية التايوانية والقوات الجوية الأمريكية فى وضع الأعداء المتخيلين. وردت القوات الجوية أيضًا بمراجعة تكتيكاتها المحددة للحرب الداخلية المتقدمة تكنولوجيًا. وقد عَرّف قائد القوات الجوية هذه التكتيكات عمومًا بأنها "الردع الجوى والحصار الجوى والضربات الجوية"، لكنه لم يضف أية تفاصيل(٧٢).

وفى شتاء ١٩٩٦-١٩٩٧ تابعت اللجنة العسكرية المركزية هذه التطورات ودعت إلى حلقة دراسية عالية المستوى حول القيادة والسيطرة فى المعارك المستقبلية. حضر الحلقة قادة من كل الأفرع والمناطق العسكرية واستمعوا لعروض حول كيفية خوض حرب داخلية تكنولوجية. وعلى اعتبار أوجه القصور

التكنولوجية فى البلاد أكد العارضون الأساسيون على أهمية النشر الإبداعى للقوات والعمليات التكتيكية – التى أطلقوا عليها "برامج العمل" software – فى التخفيف من حدة النقائص فى المعدات العسكرية military hardware. وكان من الموضوعات المشتركة فى العروض ضرورة التخطيط لحالات الطوارئ فى مضيق تايوان(٧٣).

واتفاقًا مع معايير الصين للردع تحدث قادة كبار فى الاجتماع إلى مرءوسيهم حول طرق تنسيق عمليات إنزال للأفرع المشتركة ضد تايوان فى حالة فشل الردع. وشددوا على أهمية عمليات القوات الجوية فى كل مراحل الحملة الممكنة على تايوان وأعطوا للقوات الجوية مهمة التنسيق. فى غضون ذلك سيعمل الأسطول طبقًا لاستراتيجية جديدة: "حاصر الموانئ لإحاطة العدو واعتراض تعزيزاته واغتنم الفرص لإبادة العدو فى البحر وأفرض حصارًا على المضيق وأمنع العدو من شن هجوم مفاجئ". تبنت القوات البحرية أيضًا سياسة لإجراء عمليات الإبرار المستقبلية الممكنة، بينما طور الجيش استراتيجية لتحطيم دفاعات تايوان الساحلية بعد عمليات الإبرار الأولية. على الرغم من أن هذه الصيغ تبدو تبسيطية كما أعلن عنها فقد دفعت الأفرع لإعداد خطط عمليات مفصلة لعمليات الإنزال الممكنة ضد تايوان. ومن خلال مناقشة وتبرير الأعمال الهجومية المستقبلية فى ندوة عامة على هذا المستوى الكبير كان جنرالات جيش التحرير الشعبى وقادتهم السياسيون يقصدون إظهار عزيمة الصين على اختبار اندفاع تايوان نحو الاستقلال كملاذ أخير بالقوة.

كانت الدروس المتعلمة من حرب الخليج مجدولة ومتداخلة مع الرؤى الجديدة للعمليات. فقد أكد الجنرال ليو ينجسونج Liu Jingsong (الذى كان وقتئذ قائدًا لمنطقة لانزهو Lanzhou العسكرية الكبرى ويشغل الآن رئيس أكاديمية العلوم العسكرية) أن جمع ونشر قوات تحالف يشكل فى ذاته "إطلاق النار الأول" ويبرر العمل العسكرى الوقائى. مثل هذا العمل الوقائى قد "يؤجل أو حتى يردع

اندلاع الحرب"[٧٤]، وهو ما يعكس سياسات الردع والتعديل المتمثل فى استبعاد فكرة الضربة الأولى. واختتم ليو بالتعليق على مواجهة افتراضية حول تايوان بين الصين والولايات المتحدة.

وهكذا فبحلول عام ١٩٩٧ كان حساب استراتيجى قد بدأ يتشكل. فقد حولت اللجنة العسكرية المركزية أولوياتها من الأسلحة النووية إلى التقليدية وأبطأت نشر القوات الاستراتيجية. وأصبح للقوات الجوية أسبقية على الأفرع الأخرى، والحرب الشعبية كعقيدة موحدة أفسحت الطريق إلى استراتيجيات الأفرع المحددة. ومع احتلال تايوان موقع النقطة المركزية فى التخطيط العسكرى الصينى جاء شراء الطائرات الروسية، الذى من المفترض أن يكون إجراءً مؤقتا، ليحجم دعوة دينج زياوبنج إلى الاعتماد على الذات. ومع تزايد نذر وقوع مواجهة أمريكية-صينية على تايوان دعا بعض جنرالات الجيش الكبار إلى التخلى عن سياسة منع الضربة الأولى لصالح سياسة "الانتقام" لمجرد التحذير. وكذلك تفسيرات "القتال فى العمق" كانت أيضًا تشير إلى تغيير أساسى فى الاستراتيجية العسكرية الصينية - "الدفاع النشط" - نحو استراتيجية استباقية proactive أكثر لخوض حروب داخلية متقدمة تكنولوجيًا. وباختصار فإن إعادة تقييم مصالح الصين الأمنية أنتجت عملية مستمرة من الجدل وإعادة الصياغة الدائمين داخل أهرام السلطة العسكرية والسياسية.

لقد سبق السيف العذل بالفعل، حيث كشفت تلك العملية الحاجة الماسة إلى القوات الجوية فى المستقبل. فاللجنة العسكرية المركزية تعرف أنها يجب أن تعتمد على قوة الدولة التقليدية إذا فشل الردع. ففى أية مواجهة عسكرية عبر المضيق ستكون القوات الجوية والدفاع ضد الضربات الجوية المفتاح إلى النصر أو الهزيمة[٧٥].

ز- حجة البحث عن قوات جوية حديثة

إن تقصينا للتحول بعيدًا عن التفكير العتيق المتمثل فى فكرة الحرب الشعبية والتفكير الاستراتيجى الذى يقع فى الأساس من البحث عن قوات جوية حديثة يترك سؤالاً مركزيًا دون إجابة: هل ذلك البحث واقعى؟ إن كل خصوم الصين الممكنين يتمتعون بميزة الخبرة الطويلة فى إنتاج أو استيراد مقاتلات وقاذفات دائمة التطور، وكثيرون منهم استخدموا تلك الطائرات فى القتال وفى تدريبات قتالية متكررة. وليس هناك احتمال قريب أو متوسط المدى لأن تلحق القوات الجوية الصينية قوات خصومها الممكنين.

إن قادة بكين لا يجادلون فى ذلك. بل إنهم يؤيدون تطوير ذراع الأمة الجوى كشرط لأن تصبح الصين قوة عسكرية كبرى ومنافسًا تكنولوجيًا فى الدفاع والفضاء التجارى. والمكانة المهيمنة للقوات الجوية فى خطط الطوارئ حول المعركة فى مضيق تايوان تساعد فى تركيز وحشد الموارد لتلبية ذلك الشرط، لكن تظل تلك الأولوية حتى إذا لم تكن تايوان فى الحسبان. ثمة أربع حجج أساسية تقدم جوهر المبرر الصينى للأولوية والسياسات التى تسير فى هذا المسعى. وهنا سوف نركز على الرابع من هذه الحجج وهو الذى يتعلق بتايوان لأنه يمثل التأثير الأهم على المناقشات العسكرية الحالية فى الصين. ومع ذلك يظل من الوارد أن تؤدى الأزمة الأمنية بعد الاختبارات النووية الهندية والباكستانية فى مايو ١٩٩٨ إلى مراجعة أخرى لتلك الحجج على الرغم من أن عناصر "حالة تايوان" الحالية يمكن أن توسع بسهولة إلى مواجهة غير مرغوبة مع الهند[٧٦].

تردد الحجة الأولى ببساطة الاعتقاد الصينى بأن كل الأمم بغض النظر عن حجمها يجب أن تكون مستعدة للحرب وأن الحروب الأخيرة واسعة النطاق أظهرت الدمار الواسع الذى تسببه القوات الجوية. وبالنسبة للصينيين فإن القضية واضحة: الدولة المعاصرة تحتاج إلى قوات جوية جاهزة للقتال. وكما جاء على لسان أحد ضباط جيش التحرير الشعبى فإن "دولاً مثل الهند وإيران والعراق، وحتى كوريا

الشمالية، أعطت أهمية كبيرة لبناء قواتها الجوية على الرغم من أن قواتها الجوية لا يمكن أن تجارى القوات الجوية الأمريكية"(٧٧). وفى حديث له بوصفه رئيس اللجنة العسكرية المركزية قال يانج زيمين لقادته إن الأمة سوف "تعانى بشكل مرير" إذا لم تجاهد لبناء قوات جوية قادرة"(٧٨).

يقدم الجيش الصينى حجة ثانية مؤداها أن التهديدات غير النووية الأكيدة على أمنه ستأتى أولاً من الجو، خاصة من تايوان أو الولايات المتحدة. فمن الحرب الكورية إلى حرب الخليج تعلمت الصين درسًا خلاصته أن ترك السيطرة الجوية للخصم يمكن أن تؤدى إلى إكراه وإذلال سياسيين، ناهيك عن الخسائر الضخمة. وأمن الصين القومى وتأثيرها الدبلوماسى يتطلبان أن تظهر الإرادة والالتزام بتحدى أى هجوم ممكن من الجو حتى وإن كان المهاجمون يدركون الضعف الحالى للقوات الجوية بجيش التحرير الشعبى.

تربط الحجة الثالثة القوة الرادعة للطائرات المتقدمة بالردع النووى. فالمخططون الاستراتيجيون بجيش التحرير الشعبى، وليس فقط مخططو القوات الجوية، يرون أن الثورة فى الأسلحة التقليدية زادت من الحاجة إلى القوة الجوية لتعزيز الردع النووى. وفى ذلك قال أحد نواب قيادة القوات الجوية إن "الردع النووى قد لا يصلح بدون قوات جوية متقدمة تكنولوجيًا، خاصة فى العصر ما بعد النووى"، وعَبر كثير من زملائه عن شكوكهم فى قدرة الأسلحة النووية وحدها على ردع هجوم تقليدى مدمر. ونظرًا لأن جوهر السياسات الاستراتيجية المعدلة لجيش التحرير الشعبى هى أن "تمنع اندلاع الحرب وأن تنتصر بعد اندلاعها" فقد أصبحت القوات الجوية القادرة مكونًا لا غنى عنه فى الردع النووى وفى كل الخطوات على سلَم التصعيد(٧٩). على الرغم من إمكانية تفنيد هذه التقريرات بوصفها دفاعًا خاصًا من جانب أحد نواب قيادة القوات الجوية فمن الواضح أن جيش التحرير الشعبى يباشر الآن ربط نظم القيادة الجوية والصاروخية فى الاستراتيجية الجديدة.

واستنتاجات جيش التحرير الشعبى حول إمكانية أن تكون الحروب المستقبلية محلية ومتقدمة تكنولوجيًا تقدم الحجة الرابعة: فالأمة لا تستطيع أن تخطط لخوض حرب متقدمة تكنولوجيًا دون امتلاك ذراع جوى فعال. تنتج هذه الحجة الرابعة عن الحجة الثالثة وتنطبق بقوة خاصة على أية مواجهة عسكرية مستقبلية على مضيق تايوان قد تنتج عن إعلان استقلال تايوان. وكما فى الماضى فإن اللجنة العسكرية المركزية تفضل أن تهدد أو "تحاصر" تايوان باستخدام صواريخ تطلق بأعداد مدروسة بالقرب من الجزيرة وليس على الجزيرة نفسها. ويرى جنرالات جيش التحرير الشعبى أنه لكى ينجح هذا الإظهار المحسوب للقوة لا بد من حماية القواعد الصاروخية. وهذا المطلب العسكرى بدوره يجعل تايبيه الهدف الأول للقوات الجوية. وإذا كانت طائرات تايوان قادرة بسهولة على تدمير القواعد الجوية التى تحمى القواعد الصاروخية الصينية فإن القوات الصاروخية فى هذه الحالة تواجه المعضلة الكلاسيكية "استخدمها أو افقدها" use-it-or-lose-it، وهذا الخط الفكرى ليس مستبعدًا، ذلك أن تصريحات تايبيه حول خططها الحربية تأتى متسقة مع هذا التقييم لجيش التحرير الشعبى[٨٠]. وبالتالى فإن النتيجة المتوقعة للمعركة على الهيمنة الجوية سوف تقرر التأثير السياسى والعسكرى النهائى للصواريخ كسلاح مختار لتهديد أو محاصرة الجزيرة.

غير أن التحليل الصينى لمثل هذا الصراع مع تايوان لا ينتهى عند هذا الحد. فبكين تعرف أن إيقاف تحرك تايوان نحو الاستقلال يمكن أن يثير ردًا عسكريًا أمريكيًا فى أية أزمة متصاعدة عبر المضيق. وفى أسوأ الحالات، وهو ما لا يريده الطرفان، فإن الولايات المتحدة قد تواجه الاختيار بين التدخل أو هزيمة تايوان. وثمة عنصر مهم فى الحجة الرابعة وهو فرضية أن القوة الجوية الصينية الهائلة يمكن أن تثنى واشنطن عن ذلك. وهذه الإمكانية فى ذاتها يمكن أن تمنع تحرك تايبيه نحو الاستقلال لأن تايوان لن تكون متأكدة من هيمنتها على الجو. ويعبر أحد ضباط جيش التحرير الشعبى عن ذلك على النحو التالى: "تتضمن قضية

تايوان وحدة الأراضى والسيادة القومية للصين. ومصلحتنا الأمنية الحيوية هى أن نمنع تايوان من الانجراف نحو الاستقلال. وعلى النقيض من ذلك فإن مستقبل تايوان لا يتضمن مصالح أمريكية حيوية. وإذا تعاملت بكين مع قضية تايوان بشكل صحيح وأظهرت تصميمها فى اللحظة الحاسمة فمن الوارد أن تفض واشنطن يدها من القضية"(٨١).

ومن ناحية العمليات فإن القدرة على تنفيذ سياسة التهديد الصاروخى والدفاع الجوى تستوجب تنفيذ تدريبات مخططة بدقة. والهدف من هذه التدريبات هو فى نفس الوقت أن تحسن وتعلن عن استعداد جيش التحرير الشعبى للصراع فى المضيق. ومن ذلك إنه فى نهاية عام ١٩٩٦، وبعد إصدار توجيهات اللجنة العسكرية المركزية التى أعلن عنها بكثافة, قام مجموعة من المتخصصين من القوات الجوية - فيلق المدفعية الثانى (القوة الصاروخية الاستراتيجية) - وأفرع أخرى بإكمال قواعد العمليات لتنسيق حملات الأفرع المشتركة عبر المضيق وتنفيذ التدريبات لإقرارها(٨٢).

على الرغم من أن الأدبيات حول الحجة الرابعة تتعامل فى المقام الأول مع تايوان، فإن الضرورة السياسية أكثر عمقًا بكثير. فمستقبل الجزيرة عنصر واحد فقط فى المبدأ الموجِه الذى يقع فى الأساس من السياسة الصينية: إعادة تايوان والحفاظ على الوحدة الإقليمية وسيادة الأمة. والقضية هى كيف تمنع أى تدخل خارجى يمكن أن يهدد ذلك المبدأ. فالحفاظ على السيادة يقع فى قلب سياسة الأمن القومى الصينى، وتلك السيادة يفترض أنها لا تتجزأ.

إن تايوان هى المحرك الذى يحتمل أكثر أن يتسبب فى "هجوم" أجنبى، لكن إسقاطها يمكن أن يؤدى إلى فقدان السيطرة فى مناطق حدودية أخرى مثل التبت وزينجيانج Xinjiang ومنغوليا الداخلية. وعلى ذلك يذهب هذا الخط الفكرى إلى أنه إذا أدى الخوف من التدخل الخارجى إلى قبول بكين بتسوية حول قضية تايوان فإن الانفصاليين الآخرين سيصبحون أكثر تحديًا فى تفاعل متسلسل. وضباط اللجنة

العسكرية المركزية الحالية قرأوا تاريخ القرون الأخيرة ورأوا كيف مزق الأجانب الأمة واستهانوا بسيادتها. وخلصوا إلى أن القوة العسكرية الجاهزة وحدها يمكن أن تثبط عزيمة الانفصاليين ومؤيديهم الخارجيين. ومنطق ذلك الاستنتاج قاد هؤلاء الضباط إلى توقع سلسلة الفعل ورد الفعل ستلعب فيها القوات الجوية دورًا حاسمًا، وتلك السلسلة تقودنا ثانية إلى الحجة الأولى: الدولة الحديثة لابد أن تمتلك قوات جوية حديثة.

إن الحجج المستندة إلى المكانة الوطنية وتقييم التهديدات والردع واستقلال الإرادة بالطبع ليست جديدة ولا تنفرد بها الصين. وإنما الجديد نسبيًا هو المركزية التى تعطى للقوات الجوية فى صياغة بكين لتلك الحجج، خاصة فى تطبيقها على تايوان والولايات المتحدة الأمريكية. إن بحث الصين عن قوات جوية فعالة يرجع أيضًا إلى أسس جمهورية الصين الشعبية والحرب الكورية. على الرغم من أن الصياغات الحديثة التى تعطى أسبقية للقوات الجوية مفهومة ولها "معنى" عسكرى وسياسى، على الأقل بالنسبة لقادة جيش التحرير الشعبى الكبار، يظل السؤال: هل يمكن للصين بالفعل أن تبنى قوة جوية موثوقة تردع المعتدين الأجانب والأقليات الانفصالية على حد السواء؟

يكمن فى داخل هذه السياسة فرضيات حول اتجاهات التكنولوجيا وطبيعة الصراعات المستقبلية وسلوك الدول الأجنبية واستمرارية برامج الدفاع الحالية. وبعد فحص المضامين الأمنية لبناء القوات الجوية الصينية فى العقد القادم نخلص إلى أن الإجابة على ذلك السؤال غير واضحة حتى بالنسبة للصينيين الذين وضعوا رهاناتهم على القوات الجوية. لقد مر أكثر من ثلاثة عقود على دعوة رئيس الأركان العامة لوو رويكنج Luo Ruiqing إلى إحداث تغيير فى الأولويات من الأسلحة الاستراتيجية إلى الأسلحة التقليدية مع التأكيد على القوات الجوية. ولكونه إحدى ضحايا الثورة الثقافية تلاشى لوو ومعه دعوته. وقد جاء تحدى تايوان المستقلة البازغة ليبعث حلم لوو بقوات جوية على أحدث طراز. وفى الطريق إلى ذلك تقف مطالب وسياسات متنافسة أبعد من سيطرة الجيش الصينى والصين نفسها. وبعد عقود من الخطط الفاشلة يعرف الواقعيون أن الحلم يمكن أن يتلاشى مرة أخرى.

هوامش الفصل الثالث

ما لم يُذكَر خلاف ذلك فإن كل المطبوعات التى باللغة الصينية منشورة فى بكين.

(١) ثمة دراستان باللغة الإنجليزية، مع أنهما أصبحتا قديمتين الآن، تقدمان الأساس لفهم هذا الموضوع:

Kenneth W. Allen, Glenn Krumel, and Jonathan D. Pollack, China's Air force Enters the Twenty-first Century (Santa Monica, Calif.: RAND, 1995); and Duan Zijun, chief ed., China Today: Aviation Industry (Beijing: China Aviation Industry Press, 1989).

(2) Zheng Shenxia and Zhang Changzhi, "On the Development of the Modern Air Force and the Change in Military Strategy," Zhongguo funshi Kexue [China military science], No. 2 (1996), pp. 82-89.

(3) Duan Zijun, chief ed., Dangdai Zhongguo de Hangkong Gongye [Contemporary China's aviation industry] (Beijing: Chinese Social Science Press [hereafter CSS Press], 1988), pp. 18-19. We review the Sino-Soviet controversy over air support in Sergei N. Goncharov, John W. Lewis, and Xue Litai, Uncertain Partners: Stalin, Mao, and the Korean War (Stanford, Calif.: Stanford University Press, 1993), chap. 6.

(4) Yang Guoyu, chief ed., Dangdai Zhongguo Haijun [Contemporary China's navy] (Beijing: CSS Press, 1987), p. 687.

(٥) ما لم يذكر خلاف ذلك فإن المعلومات الواردة فى هذه الفقرة والتى تليها مأخوذة من:

Song Yichang, "The Startup of China's Modern Aviation Industry and Reflections on It," Zhanltie yu Guanli [Strategy and management], No. 4 (1996), pp. 102-106.

(6) Huang Yao and Zhang Mingzhe, Luo Ruiqing Zhuan [Biography of Luo Ruiqing] (Beijing: Contemporary China Press, 1996), pp. 398-399.

(7) Peng Min, chief ed., Dangdai Zhongguo de Jiben fianshe [Contemporary China's capital construction] (Beijing: CSS Press, 1989), vol. 1, pp. 159-160; Duan, Dangdai Zhongguo de Hangkong Gongye, p. 73; and Yan Fangming, "A Review of Third Line Construction," Dangshi Yanjiu [Studies on the party's history), No. 4 (1987), p. 73.

(8) Lin Hu, "The Development of Air Force Equipment in the Seventh Five-Year Plan Period (1986-90)," in Wang Runsheng, chief ed., Kongjun Huiyi Shiliao [The air force: historical materials on recollections] (Beijing: Liberation Army Press [hereafter PLA Press], 1992), p. 784; and Duan, Dangdai Zhongguo de Hangkong Gongye, pp. 95-96,100, 136, 145.

(9) Lin Hu, chief ed., Kongjun Shi [The history of the air force] (Beijing: PLA Press, 1989), p. 197.

(10) Zhang Tingfa and Gao Houliang, "The Construction of the Air Force Has Entered a New Historical Stage after Bringing Order out of Chaos," in Wang, Kongjun Huiyi Shiliao, p. 620.

(11) The information in the rest of this paragraph is from Lin, Kongjun Shi, p. 197.

(12) Zhao Dexin, chief ed.,-. Zhonghua Renmin Gongheguo Jingji Zhuanti Dashiji (1967-1984) [A specialized chronology on the economy of the People's Republic of China (1967-1984)] (Zhengzhou: Henan People's Press, 1989), p. 110.

(13) Yao Jun, "The Scientific Research Works of the Air Force," in Wang, Kongjun Huiyi Shiliao, p. 710; Lin, Kongjun Shi, p. 200; and Duan, Dangdai Zhongguo de Hongkong Gongye, pp. 95-96,100, 136, 145. The quotes are from Duan, Dangdai Zhongguo de Hangkong Gongye, pp. 83,100.

(14) Duan, Dangdai Zhongguo de Hangkong Gongye, pp. 82-84; and Xie Guang, chief ed., Dangdai Zhongguo de Guofang Keji Shiye [Contemporary China's defense science and technology cause] (Beijing: Contemporary China Press, 1992), vol. 2, p. 191.

(15) The information in this paragraph and the next is from Wang Dinglie, chief ed., Dangdai Zhongguo Kongjun [Contemporary China's air force] (Beijing: PLA Press, 1989), pp. 545-546; Lin, Kongjun Shi, pp. 236-237; and Zhang and Gao, "Construction of the Air Force," pp. 621-622, 625, 628-629. The quote is from Wang, Dangdai Zhongguo Kongjun, p. 546.

(16) This and the next paragraph are based on Zhang and Gao, "Construction of the Air Force," pp. 621-623, 628; Wang Hai and Zhu Guang, "Consolidate the Air Force Pilots' Training with Combat Capabilities as a Criterion," in Wang, Kongjun Huiyi Shiliao, p. 778; and Wang, Dangdai Zhongguo Kongjun, p. 515. Deng's quote is from Zhang and Gao, "Construction of the Air Force," p. 621.

(١٧) لم تنه وزارة الطيران تصميمات الطائرة جاى-٧بى إلا فى عام ١٩٧٩، وفيما بعد أدخلتيا الإنتاج لتحل محل الطائرة جاى-٦بى. انظر:

Duan, Dangdai Zhongguo de Hangkong Gongye, pp. 83, 95-96, 99-101, 136,145. The quote is from pp. 99-100.

(18) Shao Zhenting, Zhang Zhengping, and Hu Jianping, "Theoretical Thinking on Deng Xiaoping's Views on the Buildup of the Air Force and the Reform of Operational Arts," Zhongguo Junshi Kexue, No. 4 (1996), pp. 43, 44, 45; and Wang, Dangdai Zhongguo Kongjun, pp. 550-551. Deng's quotes are from Shao, Zhang, and Hu, "Theoretical Thinking," pp. 43, 44, 45.

(19) Information from a PLA senior colonel, July 1997.

(20) Quan Yanchi and Huang Una, Tiandao Zhou Hui yu lushan Huiyi [Heavenly principle: Zhou Hui and the Lushan conference] (Guangzhou: Guangdong Tourism Press, 1997), pp. 1-3.

(21) Zhang and Gao, "Construction of the Air Force," pp. 622-624, 631, 637-638.

(22) Hua Renjie, Cao Yifeng, and Chen Huixie, chief eds., Kongjun Xueshu Sixiang Shi [The history of the academic thinking of the air force] (Beijing: PLA Press, 1992), p. 316. Hua quotes "leading air force comrades" but does not identify them.

(٢٣) كانت نقطة الضعف الأخرى، وفقا لزانج أيبنج Zhang Aiping، تتمثل فـــى فيلـــق المدفعية الثانى.

Zhang Aiping, "Speech at a Conference Attended by Leading Cadres from Aviation Industrial Enterprises (March 6, 1981)," in Zhang, Zhang Aiping Junshi Wenxnan [Selected military writings of Zhang Aiping] (Beijing: Yangtze River Press, 1994), pp. 371-374.

(24) Unless otherwise cited, the information in this and the next paragraph is based on Yao, "Scientific Research Works," pp. 712, 715; and Duan, Dangdai Zhongguo de Hangkong Gongye, pp. 100-104. The quote is from Duan, Dangdai Zhongguo de Hangkong Gongye, p. 100.

(25) Liao Guoliang, Li Shishun, and Xu Yan, Mao Zedong Junshi Sixiang Fazhan Shi [The development of Mao Zedong's military thinking] (Beijing: PLA Press, 1991), p. 600.

(26) "The Cross-Country Trends of the Chinese Air Force: Interview with Air Force Commander Liu Shunyao," Xizang Wenxue [Tibet literature] (Lhasa), supplement to No. 4 (1998), pp. 42-43. See also Gao Rui, Zhanlue Xue [Strategy] (Beijing: Military Science Press, 1987), pp. 113-114.

(27) Zhang and Gao, "Construction of the Air Force," pp. 628-629; Gao, Zhanlue Xue, p. 114; Lin, Kongjun Shi, pp. 239-241; and Yao, "Scientific Research Works," p. 715.

(28) "china's F-8II Upgrade to Include Litton Navigation System," Jane's Defence Weekly, March 19, 1988, p. 529; "Grunmman in Chinese Fighter Deal," Jane's Defence Weekly, November 19, 1988, p. 1261; and "Asia Watch: Military A-5M Fantan," Asian Aviation, November 1988, p. 11.

وضعت صفقة جرومان هذه على الرف طوال صيف ١٩٨٩ بسبب حادثة تيـانمن، ثـم ألغيت فى عام ١٩٩٠.

(29) Deng's quotes are from Shaom Zhang, and Hu, "Theoretical Thinking", pp. 45, 47.

(٣٠) ما لم يذكر خلاف ذلك فإن المعلومات فى هذه الفقرة والفقرتين التاليتين مأخوذة من:

Lin, "Development of Air Force Equipment," pp. 789-791.

والاقتباسات في الفقرة التالية من نفس المصدر ص ص ٧٨٩-٧٩٠.

(٣١) لمزيد من المعلومات حول البحوث والتطوير في سلاسل الصواريخ انظر:

Xie, Dangdai Zhongguo de Guofang Keji Shiye, vol. 2, pp. 14-39, 47-61; and Michael Mecham, "China Displays Export Air Defense Missile," Aviation Week & Space Technology, December 2, 1996, p. 61.

(32) Teng Lianfu and Jiang Fusheng, Kongjun Zuozhan Yanjiu [Studies on air force operations] (Beijing: National Defense University Press, 1990), pp. 148, 250, 266-267; and Yu Guantang, chief ed., Kongjun Zhanlue Yanjiu [On air strategy] (Beijing: Military Translation Press, 1991), pp. 181, 195, 196.

(33) Lin, "Development of Air Force Equipment," p. 784.

(34) John W. Lewis and Xue Litai, China Builds the Bomb (Stanford, Calif.: Stanford University Press 1988), chap. 3; and Lewis and Xue, China's Strategic Seapawer: The Politics of Force Modernization i; the Nuclear Age (Stanford, Calif.: Stanford University Press, 1994), chaps. 3, 6.

(35) Luo Ping and Shi Keru, "For Enhancing Air Offensive Capabilities," Zhongguo Kongjun [Chinese air force], No. 3 (1997), p. 11; Liao, Li, and Xu, Mao Zedong Junshi Sixiang Fazhan Shi, pp. 600-601; and Chen Weijun, "Jiang Zemin and Li Peng Support Generals' Request for a Large Increase in the Military Budget in Preparation for Any Contingency," Guangjiaojing [Wide-angle Lens] (Hong Kong), No. 2 (1991), p. 12. The quote is from Luo and Shi, "For Enhancing Air Offensive Capabilities," p. 11.

(٣٦) في عام ١٩٨٥ توقع دينج زياوبنج Deng Xiaoping أن الصين يمكن أن تركز على البناء الاقتصادي في بيئة سلمية آمنة في نصف القرن القادم.

"Deng Xiaoping's Informal Talks on the Situation at Home and Abroad," liaowang [Outlook], September 16, 1985, p. 10.

(37) Qi Miyun, "The Shift of the Guiding Principle for Army Construction Judged by [the Decrease in] Military Funds," Junshi Shilin [Military history circles], No. 4 (1987), p. 20; and Yuan Jiaxin, "Pondering

the Strategic Shift of the Guiding Ideology for Our Army's Construction." Junshi Shilin, No. 4 (1987), p. 10.

(٣٨) حول التقديرات الصينية لإمكانية اختراق القاذفات الحديثة القادرة على شن هجمات مفاجئة فى العمق للأراضى الصينية انظر:

Chen Hongyou, chief ed., Xiandai Fangkong Lun [On modern air defense] (Beijing: PLA Press, 1991), pp. 54-56; and Hua, Cao, and Chen, Kongjun Xueshu Sixiang Shi, p. 273.

(39) Hua, Cao, and Chen, Kangjun Xueshu Sixiang Shi, pp. 357-358.

(40) Quoted in "The United States Also Sells Weapons," U.S. News & World Report, May 27,1991, p. 44.

(41) Gao, Zhanliie Xue, p. 114; Teng and Jiang, Kongjun Zuozhan Yanjiu, pp. 147, 150, 151; and Yu, Kongjun Zhanlue Yanjiu, pp. 25, 30.

(42) Deng's quotes are from Shao, Zhang, and Hu, "Theoretical Thinking," pp. 44, 46-47.

(43) Yu, Kongjun Zhanlue Yanjiu, pp. 49, 55-56, 196.

(44) Liu Yichang, chief ed., Gao Jishu Zhanzheng Lun [On high-tech war] (Beijing: Military Science Press, 1993), p. 225; Teng and Jiang, Kongjun Zuozhan Yanjiu, pp. 81, 98, 142; and Yu, Kongjun Zhanlue Yanjiu, p. 98. The quote is from Yu, Kongjun Zhanlue Yanjiu, p. 98.

(٤٥) فى عام ١٩٨٦ اعتمدت اللجنة العسكرية المركزية الهدف الاستراتيجى الذى يغطى ١٥ عاماً للقوات الجوية.

Wang, Dangdai Zhongguo Kongjun, pp. 649-650. The quote is from ibid., p. 650. Unless otherwise cited, the infor mation in this paragraph and the next is from Teng and Jiang, Kongjun Zuozhan Yanjiu, pp. 126-151; and Yu, Kongjun Zhanlue Yanjiu, pp. 39, 43, 163.

(٤٦) وفقاً للمخططين الاستراتيجيين لجيش التحرير الشعبى فإن الفجوة فى تكنولوجيا الطيران بين الصين وخصومها واستراتيجية "الدفاع النشط" تفرضان "الرد السريع" باعتباره جوهر الاستراتيجية الجوية.

Teng and Jiang, Kongjun Zuozhan Yanjiu, p. 260.

(47) The information in this and the next paragraph is from Yu. Kongjun Zhanliie Yanjiu, pp. 25. 79. 86.163; Hua. Cao. and Chen, Kongjun Xueshu Sixiang Shi, pp. 324-325; and Teng and Jiang, Kongjun Zuozhan Yanjiu. pp. 186-187. The quote is from Teng and Jiang. Kongjun Zuozhan Yanjiu. p. 186.

(48) Teng and Jiang. Kongjun Zuozhan Yanjiu, pp. 186-187. 258.

(49) The information in this sentence and the next paragraph is from Yu. Kongjun Zhanlue Yanjiu, pp. 75. 81. 82. 86. 228; and "A Support System Set Up in China Ensuring Military Aircraft to Land on Freeways," Qiao Bao [The China press] (New York). May 31. 1996. p. 2.

(50) The People's Air Defense Law of the People's Republic of China was adopted on October 29, 1996.

(51) Hua, Cao, and Chen. Kongjun Xueshu Sixiang Shi. pp. 320-322; Yu. Kongjun Zhanlue Yanjiu, pp. 102.112-113, 115; and Teng and Jiang. Kongjun Zuozhan Yanjiu, pp. 158-159, 187.

(٥٢) فى القاموس العسكرى الصينى يشير التنسيق فى المسرح والتنسيق التكتيكى إلى التنسيق الذى يتم بين الأفرع فى الحملة والمعركة على التوالى.

Hua. Cao, and Chen. Kongjun Xueshu Sixiang Shi. p. 319. This interpretation is suitable for the difference between theater and tactical operations. The information in this paragraph is from ibid., pp. 312-313. 318-319. 323.

(53) Zheng and Zhang, "On the Development of the Modern Air Force," pp. 84-85; Teng and Jiang. Kongjun Zuozlmn Yanjiu, pp. 101-102; and Liu. Cao Jishu. pp. 226-235.

(54) Hu Guangzheng. "Drawing Lessons from the Development of the Military Establishments in the Twentieth Century." Zhongguo Junshi Kexue, No. 1 (1997). p. 124; Yu. Kongjun Zhanliie Yanjiu. pp. 28. 68. 220; and Hua. Cao. and Chen, Kongjun Xueshu Sixiang Shi, pp. 311, 312.

(55) Unless otherwise cited. the information in this sentence and the next paragraph is from Yu. Kongjun Zhanliie Yanjiu. pp. 211-212. 220; Hu.

"Drawing Lessons," p. 124; and Teng and Jiang, Kongjun Zuozhan Yanjiu, pp. 296-298.

(56) Information from a senior Chinese security specialist, 1997.

(57) Yu, Kongjun Zhanliie Yanjiu, p. 193.

(58) Gao, Zhanliie Xue, p. 114; Teng and Jiang, Kongjun Zuozhan Yanjiu, p. 151; and Yu, Kongjun Zhanliie Yanjiu, pp. 25, 30.

(59) Hu Changfa, "Some Theoretical Issues on Operational Command under High-Tech Conditions," Guofang Daxue Xuebao [National Defense University gazette], No. 4 (1997), p. 30; "The Communist Army Is Pursuing Two Fundamental Changes by the Beginning of the Next Century," Shijie Ribao (World journal] (New York), September 15,1996, p. A13; and "Strategic Changes in the Guiding Principle for Building Up China's Army in the 1990s," Qiao Bao, July 31,1997, p. A4.

(60) Song, "Startup of China's Modern Aviation Industry," pp. 103, 104.

(61) Teng and Jiang, Kongjun Zuozhan Yanjiu, p. 300.

(62) See, for example, Yu, Kongjun Zhanliie Yanjiu, p. 226.

(63) Unless otherwise cited, the information in this paragraph and the next is from interviews with a knowledgeable Russian official in 1993 and 1994.

(64) "Communist China Is Reportedly Negotiating for the Purchase of Russian High-Performance Weapons," Shijie Ribao, September 3,1996, p. A12; and "Communist China Is Reportedly Purchas ing Antiaircraft Missile Systems from Russia," Shijie Ribao, January 16, 1996, p. A2.

(65) Ma Zhijun and Qiu Minghui, "Exclusive Interview with Chief Commander of the [Taiwanese] Air Force Huang Xianrong," Xin Xinwen [The journalist] (Taipei), May 31-June 6,1998, p. 47; Zeng Huiyan, "The Chinese Military Will Enhance Its Fighting Capacity in an All-Round Way," Shijie Ribao, January 5, 1997, p. A2; and Xie and Sun, "New Fighter," p. 8.

(66) "It Is Hard to Give Full Play to Advanced Fighters." Shijie Ribao. August 22,1997, p. A12.

(67) Allen S. Whiting, The Chinese Calculus of Deterrence: India and Indochina (Ann Arbor: Universi of Michigan Press. 1975), pp. 202-203, 233; and Alastair Iain Johnston, "China's Militarized Inter-state Dispute Behaviour, 1949-1992: A First Cut at the Data," China Quarterly, No. 153 (March 1991, pp. 1-30.

(٦٨) للحصول على معالجة ثرية لأزمة تايوان انظر:

Chas. W. Freeman, Jr., "Preventing War in the Taiwan Strait: Restraining Taiwan-and Beijing." Foreign Affairs, Vol. 77, No. 4 (July/August 1998), pp. 6-11. The quote is from an interview with a senior PLA officer, December 1995.

(69) "Su-27 Pilots Conduct Navigation Training in Night Flights," Shijie Ribao, January 17,1997, p. A10.

(70) Barbara Opall and Michael J. Witt. "China Pits U.K. vs. Israel in AEW Quest." Defense News, August 5-11, 1996, p. 19; "Su-27 Pilots Conduct Navigation Training," p. A10; "Many Su-27s Damaged by the Chinese Air Force," Shijie Ribao, April 15, 1997, p. A12; and "The PLA Has Purchased Production Lines for Building Su-27s," Shijie Ribao, August 12,1997, p. A2.

(71) This and the next paragraph are based on Barbara Opall, "PLA Missiles Diminish Value of Taiwan's Islands," Defense News, August 26-September 1, 1996, p. 8; and Li Suolin, "Notes of the Commander of a 'Blue Squadron/" Zhongguo Kongjun, No. 1 (1995), pp. 4-6.

(72) Sun Maoqing, "Air Force Commander Liu Shunyao in an Interview with Journalists Says That China Will Build a Modem Air Force," Remrtin Ribao [People's daily] (overseas edition), April 16, 1997, p. 4.

(73) The information in this and the next paragraph is from Hu Changfa, "Some Issues on Operational Theory in a High-Tech Local War." Cuofang Daxue Xuebao, No. 1 (1997), pp. 32-38.

(74) Liu Jingsong, "Key Principles for Waging Combined Operations against Invading Enemies in a Theater," Guofang Daxue Xuebao, No. 5 (1997), p. 41. On Liu's views as perceived by the Pentagon, see Barbara Opall, "Study Pits PLA Nukes against U.S., Taiwan," Defense News, September 23-29, 1996, p. 10.

(75) Pan Shiying, Xiandai Zhanliie Sikao [Considerations of modern strategies] (Beijing: World Knowledge Press, 1993), pp. 128-129.

(٧٦) ثمة دراسة موثوقة حول استجابة الصين لاختبارات مايو:

Zou Yunhua, Chinese Perspectives on the South Asian Nuclear Tests (Stanford, Calif.: Center for International Security and Cooperation, Stanford University, 1999).

(76) Interview with a PLA senior colonel, 1996.

(78) Quoted in Liu Taihang, "Strengthen Studies on Air Force Military Theory to Guide the Quality Construction of the People's Air Force," Zhongguo Junshi Kexue, No. 4 (1997), p. 46.

(79) Quoted in Zhang Changzhi, "Air Deterrence and National Resolve," Zhongguo Kongjun, No. 1 (1997), p. 14.

(٨٠) أكد أحد ضباط الجيش التايوانى أنه "كملاذ أخير يمكن لنا أن ننفذ غارات جوية ضد الأهداف الاستراتيجية فى مقاطعات الصين الستة عشرة، بما فـى ذلـك المقاطعـات الـساحلية والداخلية".

" Conversation with a Taiwan army officer in Taipei, 1996.

(81) Interview with a PLA senior colonel, 1997.

(82) See, for example, Liu Shunyao, "Follow the Direction Given by Our Party's Third-Generation Collective Leadership to Build a Powerful Modern People's Air Force," Zhongguo Junshi Kexue, No. 3 (1997), p. 90; and Zheng Shengxia, "Importance Shall Be Attached to Certain Issues Concerning the Employment of the Air Force in Combined-Services Campaigns," Guofang Daxue Xuebao, No. 1 (1997), p. 46.

الفصل الرابع

رؤى العالم لدى الجيش الصينى
الأمن المتناقض

ديفيد شامبو

يتفق معظم المراقبين للسياسة الدولية الآسيوية على أن التوجه الاستراتيجى والوضع العسكرى لجمهورية الصين الشعبية سوف يكون متغيرًا أساسيًا يقرر الاستقرار والأمن الإقليميين فى القرن الحادى والعشرين. بل إن الوضع الاستراتيجى لجمهورية الصين الشعبية سوف يؤثر أيضًا على السياسة العالمية مع تعظيم الصين لقوتها الوطنية وانخراطها المتزايد فى الشئون العالمية. على أن طريقة تصرف الصين سوف تعتمد بالطبع على جملة من العوامل والفاعلين، من أهمها بالتأكيد جيش التحرير الشعبى.

داخليًا يعمل جيش التحرير الشعبى منذ وقت طويل على دعم ومساندة حكم الحزب الشيوعى الصينى وفرض الأمن الداخلى(١). وفى الجدل السياسى الداخلى يمثل جيش التحرير الشعبى الحارس مفرط الوطنية للسيادة الإقليمية الصينية والمؤسسة المسئولة عن فرض هذه الادعاءات. واقتصاديًا، حتى تجريده الأخير من أغلب أصوله المالية، كان جيش التحرير الشعبى يعمل كامبراطورية تجارية واسعة الانتشار. وداخليًا وعالميًا يؤثر تحديث الجيش الصينى على توازن القوى ويعمل كمصدر قلق لكثير من الدول ويحفز تطوير الدفاع فى الدول المجاورة. وكما دفع آخرون فإن ادعاءات الصين الإقليمية الحازمة والخطاب القومى العدوانى والثقافة

الاستراتيجية الموازية وتسريع برنامج التحديث العسكرى خلق "معضلة أمنية" حادة فى شرق آسيا[٢]. وإذا تجمعت هذه العناصر لإنتاج صين توكيدية وعدوانية، كما يذهب البعض، فمن الوارد أن يكون جيش التحرير الشعبى فى ذات الوقت عاملاً مساعدا أساسيًا وكذلك المؤسسة المطلوب منها إظهار القوة الصينية.

تقترح الأدلة حول مدركات جيش التحرير الشعبى المقدمة فى هذه المقالة أن رؤى الجيش للبيئة الأمنية الإقليمية والدولية تكشف عن قدر كبير من التناقض. فمع أن الصين تتمتع بفترة غير مسبوقة من السلام وغياب الضغط العسكرى الخارجى المباشر يرى المعلقون العسكريون الصينيون مع ذلك أشكالاً كثيرة من اللايقين والتهديدات الأمنية الكامنة. وفى حالات كثيرة تتباعد مدركات جيش التحرير الشعبى أيضا، وتكون عادة أقسى من، مدركات المسئولين المدنيين ومتخصصى الأمن الذين يميلون إلى رؤية للعالم أكثر اعتدالاً[٣]. فرؤى العالم لدى جيش التحرير الشعبى ليست مسترخية على الإطلاق، إذ يوجد ذعر عميق حول بنية النظام الدولى ونزوع للقوة يجب على الصين أن تجاريه، خاصة السيطرة العالمية للولايات المتحدة.

تبدأ المقالة بمناقشة تنشئة القيادة العسكرية الصينية الحالية وصعوبات الوصول إلى نظرات واستبصارات حول رؤاهم للعالم والمصادر المتوافرة لإلقاء الضوء على مدركاتهم. يلى ذلك مناقشة موجزة للإحساس الواضح بالذعر والتناقض فى رؤى جيش التحرير الشعبى لأمنه القومى. أما قلب المقالة فيقيم مدركات الجيش الصينى للحرب اليوغوسلافية عام ١٩٩٩ وللولايات المتحدة وموقفها العالمى، وشمال شرق آسيا، وروسيا وآسيا الوسطى، وجنوب شرق آسيا والأمن متعدد الأطراف، وجنوب آسيا. وتنتهى المقالة بمناقشة نتائج الإحساس الأمنى المتناقض لدى جيش التحرير الشعبى، خاصة المضامين السياسية على إدارة الولايات المتحدة "للمنافسة الاستراتيجية" بعيدة المدى مع الصين.

أ- تسليط الضوء على مدركات مبهمة

وعلى اعتبار أهمية جيش التحرير الشعبى لتوجه الصين الاستراتيجى والحسابات الأمنية للدول الأخرى تعد مدركات الجيش للسياسة الدولية وبيئة الصين الأمنية القومية متغيرًا مهمًا. لكن التوصل إلى استبصارات حول رؤى العالم والتفكير الاستراتيجى لدى القيادة العليا الصينية مسألة صعبة للغاية. فمن المثير للدهشة أن القليل فقط يُعرَف حول الطريقة التى يرى بها قادة الجيش ومحللو الاستخبارات الصينيون العالم ودور جيش التحرير الشعبى فيه. والتفاعلات المباشرة مع نخبة الجيش ما زالت نادرة ومُحْكَمة السيناريو، فى حين يؤدى المستوى المنخفض جدًا من الشفافية إلى حجب منظورات وقدرات جيش التحرير الشعبى أكثر. على الرغم من أنهم يسافرون إلى الخارج من حين لآخر فإن الأعضاء العسكريين السبعة الذين يشكلون اللجنة العسكرية المركزية ونوابهم الرئيسيين فى "القيادات العامة" الأربعة نادرًا ما يلتقون بالزوار الأجانب فى الصين، وعندما يحدث ذلك فإنه يكون دائمًا مع نظرائهم العسكريين فى الاجتماعات المنظمة بعناية أو الزيارات إلى المواقع العسكرية[٤]. وفى هذه الجلسات نادرًا ما يبتعد جنرالات الجيش عن "نقاط الحوار" التى أعدوها مسبقًا، وفى أغلب الأحيان يقرءونها حرفيًا من أوراقهم، ومعروف عنهم أنهم غير سلسين فى الحوارات الاستراتيجية الحرة مع القادة العسكريين الأجانب. وافتقادهم إلى الثقة فى مثل هذا الحوارات ينشأ عن تنشئتهم وخلفياتهم الاحترافية[٥].

تتكون القيادة العليا لجيش التحرير الشعبى اليوم فى المقام الأول من ضباط قدامى فى أواخر عقدى حياتهم السادس والسابع لهم خبرة طويلة فى ساحة المعارك والقيادة والأفرع الرئيسية. كثيرون منهم قادوا القوات فى الحرب الحدودية الصينية-الفيتنامية عام ١٩٧٩، وبعضهم قاتل فى الصراع الصينى-الهندى والحرب الكورية عام ١٩٦٢. وافتراقًا عن ممارسات الماضى لم يصعد غالبيتهم فى الرتب إلى درجة المفوض السياسى[٦]. ومما يرتبط بذلك إن القيادة العُليا الحالية لا تتكون من

سياسيين-جنود عاملين ناشطين فى العالم المتقلب لسياسة النخبة الصينية (نائب رئيس اللجنة العسكرية المركزية شى هواتيان Chi Haotian يعد استثناءً فى ذلك). يشير هذا التغيير إلى تطور كبير جدًا فى السياسة الصينية: كسر "الإدارة المتشابكة" والعلاقة التكافلية طويلة المدى بين الحزب الشيوعى وجيش التحرير الشعبى. وللمرة الأولى منذ إنشاء الجيش الأحمر فى ١٩٢٧ وتوسل الحزب الشيوعى الصينى به للوصول إلى السلطة عام ١٩٤٩ يتضح الآن افتراق وتمييز كبيران بين المؤسستين. فثمة هوية أكثر استقلالاً تتجذر اليوم فى القوات المسلحة. وجيش التحرير الشعبى اليوم أكثر استعدادًا لمقاومة تجاوزات الحزب على الشئون العسكرية، ومنها محاولة جر الجيش إلى السياسات الداخلية أو الأمن الداخلى(٧).

وباستثناءات قليلة قضى أعضاء قيادة جيش التحرير الشعبى الحاليون حياتهم المهنية فى القيادات الميدانية الإقليمية فى عمق الداخل الصينى مقطوعين عن التفاعل مع العالم الخارجى. وهم لم يسافروا كثيرًا فى الخارج ولم يدرسوا فى الخارج ولا يتحدثون لغات أجنبية. وغالبيتهم فهمهم ضحل للحداثة وكذلك الحرب الحديثة. وخلفياتهم كقادة قوات برية ميدانيين تجعلهم يرتاحون لمناقشة تكتيكات ميدان المعركة أكثر من الأمن العالمى أو القضايا السياسية-العسكرية. وهم لذلك يُظهرون رؤى للعالم تتسم بشكل واضح بالانعزال. ونزعتهم القومية قوية تصل أحيانًا إلى حد الخوف المرضى من الأجانب xenophobia. فكثير من كبار ضباط جيش التحرير الشعبى يظهرون شكًا عميقًا فى الولايات المتحدة واليابان على وجه الخصوص. لقد نُشئوا أيضًا فى مؤسسة عسكرية وثقافة سياسية تقدران الانضباط والسرية، وهم لذلك لا يثمنون أهمية شفافية الدفاع كإجراء لتحسين الأمن وينظرون بعين الشك إلى المطالب الأجنبية بتحسينه. وهم يرفضون أن ينضموا إلى تحالفات أو يشاركوا فى تدريبات عسكرية مشتركة مع الدول الأخرى، وهم متحفظون حول مؤسسة التعاون العسكرى أبعد من المستوى السطحى، ويرتابون فى التعاون الأمنى متعدد الأطراف(٨). على الرغم من أنهم يريدون أسلحة تكنولوجية متطورة

فإنهم لم يتعرضوا لها بشكل مباشر فى ميدان المعركة، ولا يقدرون تعقيدات إنتاجها وصيانتها[٩]. وعلى اعتبار عقيدة واحتياجات جيش التحرير الشعبى – محاولة أن يصبح جيشًا تكنولوجيًا متطورًا قادرًا على الدفاع المحيطى الذى يؤكد على إظهار القوة البحرية والجوية وتحديث القوة النووية والصواريخ الباليستية وصواريخ كروز والإجراءات المضادة الإلكترونية وحرب المعلومات والأسلحة المضادة للأقمار الصناعية والذخائر دقيقة التوجيه والموجهة بالليزر وما إلى ذلك – تصعق المرء حقيقة أن جيش التحرير الشعبى اليوم جيش يقوده ضباط كبار أو قدامى لم يتعرضوا إلا قليلاً لهذه الأنواع من الأسلحة والتكنولوجيا والعقيدة.

وتحت قيادة جيش التحرير الشعبى الحالية يوجد صف كبير من اللواءات والعقداء الكبار فى العقدين الرابع والخامس من العمر أفضل تعليمًا وتدريبًا. قضى عدد من هؤلاء الضباط الأصغر بعض الوقت فى الخارج ويتحدثون لغات أجنبية ولا يظهرون نفس الميول الانعزالية. وفهم هؤلاء أفضل بكثير على الأقل للممارسة النظرية للحرب الحديثة (على الرغم من أن جميع ضباط جيش التحرير الشعبى بلا استثناء ليست لديهم خبرة قتالية فعلية لأكثر من عشرين عامًا). وهذا الجيل هو الذى سيقود جيش التحرير الشعبى فى أوائل القرن الحادى والعشرين لأن القيادة العليا الحالية سوف تتقاعد خلال خمس سنوات.

إن فرص التفاعل الأجنبى مع الجيل التالى من قادة جيش التحرير الشعبى تزداد على الرغم من أنها ما تزال محدودة. والمحللون والباحثون الأجانب الذين تعوقهم قلة الوصول المباشر إلى القادة الميدانيين وأولئك الضباط خارج حفنة مؤسسات الجيش المنتقاة فى بكين، فضلاً عن جهود الجيش الأوسع لتضييق الشفافية، يجدون أنفسهم مجبرين على الاعتماد على مجموعة من المصادر. وربما كان المصدر الأكثر إغراءً هو نفسه الأقل موثوقية: إعلام هونج كونج. وفى حين أظهرت مجلة واحدة أو اثنتان مثل جوانج جياو جينج Guang Jiao Jing [الزاوية الواسعة] سجلاً أكثر موثوقية وهى معروفة بصلاتها بجيش التحرير الشعبى، فإن

معظم المقالات التى تنشر فى صحافة هونج كونج، والتى تستند فى الغالب إلى وصول خاص مزعوم إلى مشاورات ومناقشات عسكرية عالية المستوى مع قادة الحزب الشيوعى، تكون فى الغالب مبالغات غير موثوق فيها. وعلى اعتبار ندرة الوصول المباشر إلى ضباط جيش التحرير الشعبى تعد قراءة مطبوعات جيش التحرير الشعبى مهمة لفهم رؤى الجيش. تنشر دور النشر الخاصة بجيش التحرير الشعبى مئات من الكتب كل سنة، لا تهتم الحكومات الأجنبية بترجمتها. ومجلات جيش التحرير الشعبى كثيرة أيضا (أكثر من مائتى مجلة)[١٠]، لكن باستثناء حفنة قليلة منها تكون غالبيتها محظورة على الجمهور وتوزع على نطاق محدود، وبالتالى لا تكون متاحة للأجانب. وعلى ذلك فإن المقابلات مع الضباط فى الإدارة الثانية من الأركان العامة لجيش التحرير الشعبى (الاستخبارات) والمراكز البحثية[١١] think tanks التابعة لها والملحقين العسكريين فى الخارج والعاملين فى أكاديمية العلوم العسكرية وجامعة الدفاع الوطنى تقدم رؤى مكملة مهمة إلى قاعدة البيانات الوثائقية.

ب- الإحساس المتناقض بالأمن

ثمة مجموعة من هذه المصادر تشكل قاعدة الأدلة لرؤى العالم لدى جيش التحرير الشعبى المقدمة فى هذه المقالة. تشير العينات إلى وجود تناقض عميق فى مدركات جيش التحرير الشعبى للعالم. فعلى المستوى الموضوعى فى بداية القرن الحادى والعشرين لا تواجه الصين على ما يبدو أى تهديد عسكرى خارجى فورى لأمنها القومى. فحدودها آمنة، واختفى التهديد السوفيتى (وعلاقاتها مع روسيا الآن هى الأفضل تقريبًا على مدى نصف قرن)، وصاغت الصين علاقات دبلوماسية طبيعية مع كل جيرانها للمرة الأولى فى تاريخها الحديث. وكان من المفترض أن يسهم النمو الاقتصادى الرائع والتحديث العسكرى الثابت فى الصين فى تعزيز الإحساس بالطمأنينة والأمن.

ومع ذلك فما زالت هناك مشكلات ممكنة تشغل الجيش الصينى. فما زالت كوريا الشمالية غير مستقرة ومتقلبة وهو ما يرتبط مباشرة بالأمن الصينى. لقد تناقص تأثير بكين السابق على بيونج يانج كثيرًا. وقد زادت القدرات العسكرية للهند وامتلاكها للأسلحة النووية من شبح تهديد جديد ممكن على حدود الصين الجنوبية. وادعاءات الصين البحرية فى بحرى الصين الشرقى والجنوبى تجعلها مناطق صراع ممكنة. وكذلك التوترات السياسية مع تايوان يمكن أن تتصاعد إلى مستوى عسكرى طالما أن الصين ترفض بثبات استبعاد استخدام القوة ضد الجزيرة. والأهم من ذلك العلاقات المتوترة مع اليابان والولايات المتحدة الأمريكية (وتقوية الروابط الدفاعية بينهما)، إلى جانب القلق العميق من الانتشار العسكرى والاستعداد الأمريكيين لاستخدام القوة حول العالم، يزيد تعقيد الحسابات الأمنية للصين وجيش التحرير الشعبى. هذا التناقض الأساسى فى تقييمات بيئة الصين الأمنية يتجلى فى كتابات أفراد الجيش الصينى والمناقشات معهم.

لقد عمقت حرب ١٩٩٩ فى يوغوسلافيا هذه المخاوف وهذا القلق أكثر. فالحكومة الصينية وجيش التحرير الشعبى أزعجهم بشدة إظهار القوة العسكرية من جانب حلف الناتو (منظمة حلف شمال الأطلسى). وكشأن تأثير حرب الخليج ١٩٩٠-١٩٩١ كان من تأثيرات حرب يوغوسلافيا الجلية أنها ذكرت قادة ومحللى جيش التحرير الشعبى بمدى التجهيز والتدريب السيئين للجيش الصينى بما يعجزه عن الدفاع عن بلاده ضد الجيوش الحديثة وعن خوض حروب حديثة.

جـ- الدروس التى استفادها جيش التحرير الشعبى من كوسوفو

أعطى محللو جيش التحرير الشعبى اهتمامًا كبيرًا للأبعاد العسكرية للحرب اليوغوسلافية، خاصة استراتيجية وتكتيكات وأسلحة حلف الناتو. وقد لاحظوا أيضًا أن التكتيكات والقوة النارية المستخدمة ضد يوغسلافيا كانا مشابهين لما استخدم فى

حرب الخليج. تضمنت هذه التكتيكات هجمات على البنية التحتية للقيادة والسيطرة في يوغسلافيا، والتشويش الإلكتروني الكثيف على كل من الاتصالات العسكرية والعامة، والاستهداف البعيد بصواريخ كروز بعيدة المدى المنطلقة من البحر والجو، وإنجاز "الهيمنة المعلوماتية"، والاستخدام الكثيف للمحسات الفضائية والأقمار الصناعية(١٢)، والضربات الجوية المنطلقة من مسافات بعيدة للغاية مثل أمريكا الشمالية، واستخدام التزويد بالوقود أثناء الطيران.

كما فوجئ محللو جيش التحرير الشعبى بالخصائص الجديدة التى اتضحت فى النزاع اليوغوسلافى، مثل استخدام عدة أنظمة أسلحة جديدة مُحسَنة الدقة الموجهة بالليزر التى توظف تشكيلة من أدوات التوجيه النشط الجديدة. كان من هذه الأسلحة أيضًا القنبلة الثقيلة "الذكية" جى بى يو-٢٨/بى الموجهة بالليزر التى قُذِف خمس منها من قاذفات بى-٥٢ الاستراتيجية التى ضربت السفارة الصينية فى بلغراد عن طريق الخطأ. أظهرت هذه الحرب أيضًا مجموعة من القنابل الموجهة بالأقمار الصناعية تحمل رءوسًا حربية زنتها من ١٠٠٠ إلى ٢٥٠٠ رطل بدقة تبلغ بضعة أمتار. ولاحظ محللو جيش التحرير الشعبى أيضًا لأول مرة استخدام قنابل المايكروويف التى يمكن أن تخرب المعدات الإلكترونية وأجهزة البحث عن الأهداف الصاروخية وشبكات الحاسب وخطوط نقل البيانات(١٣).

كان الاستخدام الكثيف لصواريخ كروز والذخيرة دقيقة التوجيه الأخرى من مدى أبعد من الدفاعات اليوغوسلافية له تأثير كبير على مخططى جيش التحرير الشعبى (على الرغم من أنهم شهدوا عروضًا مماثلة للقوة أثناء حرب الخليج)، وقد لفت انتباههم بشكل خاص الدقة البالغة لهذه الأسلحة(١٤). هذا الاستعراض "للأسلحة الذكية" أكد لجيش التحرير الشعبى حقيقة أن الحروب يمكن أن تشن من مسافات بعيدة جدًا بدون استهداف بصرى، أو مواجهة دفاعات جوية أو صاروخية باليستية، وحتى دون القدرة على الاشتباك مع قوات العدو مباشرة. حتى حرب الخليج تضمنت قوات برية واشتباكات قوة لقوة، لكن حرب يوغسلافيا لم تشهد ذلك. كان

ذلك إدراكًا مخيفًا لقادة جيش التحرير الشعبى الذين كان كل توجههم وعقيدتهم حتى ذلك الحين تقوم على قتال الخصوم فى معارك برية على أرض الصين أو فى الأراضى المتاخمة. وقد أنزعج محللو جيش التحرير الشعبى بدرجة كبيرة من فكرة أنه فى الحرب الحديثة يمكن للعدو أن يخترق الدفاعات ويدمر القوات دون أن يتمكن المدافع من رؤية أو سماع الخصم أو حتى الهجوم المضاد عليه(١٥).

هذا الضعف المدرك دفع، على ما يقال، إلى مراجعة الدفاعات الجوية الاستراتيجية لجيش التحرير الشعبى وقدراته الدفاعية على التشويش على الأسلحة الذكية القادمة(١٦). وقد نبه أحد محللى جيش التحرير الشعبى بوضوح، وهو لا يترك كثيرًا للخيال حول من هم خصوم الصين الممكنين(*)، إلى أنه "فى المستقبل سنواجه فى الغالب عدوًا يستخدم أسلحة ذكية متقدمة وأسلحة دقيقة التوجيه بعيدة المدى"(١٧). ووفقًا للكولونيل وانج باوكون من أكاديمية العلوم العسكرية والخبير البارز فى الحرب الإلكترونية والمعلوماتية بجيش التحرير الشعبى فقد "ضرب" الناتو أكثر من ٦٠ هدفًا من مواقع القيادة والسيطرة الصربية فى اليوم الأول من الحرب بهجمات بأكثر من ١٠٠ صاروخ توماهوك و٨٠ قذيفة صاروخية دقيقة التوجيه مطلقة من الجو(١٨).

فوجئ محللو جيش التحرير الشعبى أيضًا بحملة القصف الاستراتيجية المتواصلة من جانب حلف الناتو. فبعد تدمير نقاط الربط الصربية C⁴I nodes (القيادة والسيطرة والاتصالات والحاسبات والاستخبارات) شنت قاذفات الناتو حملة استراتيجية مطولة ضد تشكيلة كبيرة من الأهداف الأخرى. وفى خلال سبعين يومًا من القصف المتواصل شُنت ٣٣٠٠٠ غارة، منها ١٢,٥٧٥ غارة هجومية، وأطلقت ١٤,٠٠٠ قنبلة وصاروخ كروز(١٩). شارك فى كثير منها طائرات متمركزة بعيدًا جدًا واستفادت من أكثر من ٣٠٠ ناقلة تزويد بالوقود أثناء الطيران

(*) يقصد المؤلف أن هذا المحلل لا يترك الكثير لخيال القارئ فى استنباط أن هذا العدو المستقبلى هو الولايات المتحدة الأمريكية [المترجم]

(أكثر من ٣٠ منها منتشرة فى إيطاليا وحدها). وكانت القاذفات الاستراتيجية بى-٢ على سبيل المثال تقطع فى كل غارة ٢٠,٠٠٠ كيلو متر من وإلى الولايات المتحدة الأمريكية. وقد طارت طائرات كثيرة ٢,٥٠٠ كيلو متر من قواعدها فى إنجلترا وشمال أوروبا. كما ذُهِل محللو جيش التحرير الشعبى من سرعة هذه الغارات، فمعظم الطائرات تطير يوميًا فى مهمات، وبعض المقاتلات الهجومية كانت تنفذ عدة غارات فى اليوم(٢٠).

طبق بعض محللى جيش التحرير الشعبى الدروس المستفادة من حرب كوسوفو على دفاعات الصين. وقد لاحظوا على وجه الخصوص أهمية الدفاعات الجوية للحماية ضد القصف الجوى. فلاحظ محللان من أكاديمية العلوم العسكرية، وهى أعلى مركز بحثى للعقيدة والعمليات بجيش التحرير الشعبى، أن يوغوسلافيا نجحت فى حماية دفاعاتها المضادة للطائرات من خلال تفريقها فى كهوف الجبال وعلى طول الطرق السريعة ومن خلال عدم تشغيل راداراتها. ويستنتج الكولونيلان ياو زونزهو Yao Yunzhu ووانج باوكون Wang Baocun أن ذلك صَعَّبَ على طائرات الناتو أن تهاجم مواقع صواريخ أرض-جو (سام) بسرعة بذخيرة دقيقة التوجيه(٢١). وبدا أن الإعلام الصينى ومحللى جيش التحرير الشعبى سعدوا كثيرًا بخسارة الطائرات من جانب حلف الناتو، خاصة المقاتلة الشبح إف-١١٧ التى أسقطها صاروخ سام (على ما يبدو عندما كانت أبواب القنابل بالطائرة مفتوحة والتُقِطت صورتها الظلية على خلفية سحابة بيضاء). ونبه بعض محللى جيش التحرير الشعبى إلى حاجة الصين لأن تقوى وتدافع بشكل أفضل عن أجهزة الاتصال C^4I لديها(٢٢). كما نبه الكولونيل ياو أيضًا إلى الصعوبة التى واجهتها طائرات الناتو الهجومية فى تحديد مكان القوات اليوغوسلافية، حيث تم تفريقها، فقد أحسن الصرب استخدام الجبال والغابات والقرى والتحركات الليلية وتمويه معداتهم بشكل جيد. كما أن الهجمات على القوات البرية، علاوة على ذلك، تطلبت طائرات ومروحيات هجوم برى منخفضة، وتلك كانت عرضة أكثر للقذف. ولاحظ

الكولونيل وانج أن القوات اليوغوسلافية أخفت دباباتها وناقلات الجنود المصفحة والمدفعية وغيرها من المعدات الأخرى فى الغابات والكهوف ومواقع أخرى يصعب تحديدها من الجو. وأشار أيضًا إلى أن القوات الصربية استخدمت الحديد المموج وطرقًا أخرى لخداع الصواريخ والأسلحة الذكية التى تبحث عن الحرارة.

وبشكل عام وجد محللو جيش التحرير الشعبى عزاءً فى ثبات يوغسلافيا ضد القوة النارية الساحقة من جانب قوات الحلف، وأشاروا فى مقابلات إلى أنه سيكون من الأسهل كثيرًا على الصين امتصاص مثل هذا العقاب. وقالوا إن امتداد الصين الجغرافى يعد ميزة ضد القصف الجوى المتواصل والهجمات الصاروخية البعيدة لأن الأهداف الاستراتيجية الصينية أكثر تفرقًا وتخفيًا وصلابة بكثير. وربما كانت قدرات الصين المضادة للطائرات والمضادة للطائرات الاختلاسية والإجراءات المضادة الإلكترونية أفضل من يوغسلافيا. وفى صراع ممكن ضد الولايات المتحدة الأمريكية أو اليابان، وعلى اعتبار احتياجات منطقة الانطلاق الضرورية للقوات البحرية الأمريكية واليابانية فى شمال شرق آسيا والمحيط الهادى الغربى، يمكن للبحرية الصينية أن تعرقل - وليس أن تهزم - العمليات على بعد حتى ٢٠٠ ميل بحرى من الشاطئ. وكذلك فى حالة اندلاع صراع حول تايوان، وهو الصراع الذى يُرَجح أن يُدخِل جيش التحرير الشعبى فى قتال، لا يحتمل أن تواجه الصين تحالفًا واسعًا من الدول. وتلك العوامل ليست غائبة عن المخططين الاستراتيجيين بجيش التحرير الشعبى.

إن حرب يوغوسلافيا بالتأكيد تزعج مخططى جيش التحرير الشعبى وهم يفكرون فى العمل العسكرى القمعى المحتمل ضد تايوان. فبناءً على مستويات القوة الحالية لا تستطيع القوات الجوية الصينية أن تسيطر على السماء فوق مضيق أو جزيرة تايوان، كما لا تستطيع أن تنفذ قصفًا متواصلاً أو حملة هجوم برى. وعلى اعتبار أن جيش التحرير الشعبى مضطر لأن يعتمد فى المقام الأول على الهجمات الصاروخية الباليستية وصواريخ كروز البحرية بغرض "تركيع" الجزيرة لقوات

غزو برمائية تالية[٢٣]، فإن مثال يوغسلافيا التى امتصت قصفًا هائلاً من الجو دون أن تستسلم لا يريح مخططى جيش التحرير الشعبى فى ضوء تصميم سكان تايوان[٢٤]. ومن جهتها علَّمَتْ حرب يوغوسلافيا تايوان أن تقوى روابط C^4I والأهداف الاستراتيجية الممكنة الأخرى مثل المطارات[٢٥].

د- القلق من الهيمنة

إن الحكم من خلال المطبوعات والمقابلات ينبئ بأن الولايات المتحدة الأمريكية هى الشاغل الأمنى الأكبر على الإطلاق لقادة ومحللى جيش التحرير الشعبى، سواء بشكل عام أو فى سياقات محددة: تايوان وكوريا واليابان. وتقييمات جيش التحرير الشعبى عمومًا انتقادية جدًا للوضع الاستراتيجى للولايات المتحدة وسلوكها الدولى وانتشارها العسكرى. فكثيرًا من التحليلات العسكرية الصينية تصور الولايات المتحدة الأمريكية كقوة هيمنة وقوة توسعية تخطط للهيمنة العالمية والإقليمية. وتلك الرؤية السائدة مشتركة بين المسئولين الصينيين المدنيين ومتخصصى العلاقات الدولية. تعود هذه الرؤية إلى عصر الحرب الباردة[٢٦]، لكنها أصبحت موضوعًا فرديًا منذ انهيار الاتحاد السوفيتى وحرب الخليج. ورؤية الولايات المتحدة كقوة هيمنة توسعية كانت واضحة فى المجلات المدنية ومجلات جيش التحرير الشعبى على مدار التسعينيات، لكن الهجوم المنشور على الولايات المتحدة الأمريكية اكتسب كثافة وشراسة زائدة فى أعقاب حرب يوغوسلافيا ١٩٩٩[٢٧]. حتى أن بعض وسائل الإعلام فى هونج كونج أكدت أن الجنرالات الكبار الساخطين فى جيش التحرير الشعبى يريدون مواجهة عسكرية مع الولايات المتحدة[٢٨]. فقد نقلت صحيفة عن نائب رئيس اللجنة العسكرية المركزية الجنرال زانج وانيان Zhang Wannian أنهم يستعدون لشن حرب نووية[٢٩]. وطبقًا لهذا التقرير فإن اللجنة العسكرية المركزية أمرت المدفعية الثانية بأن توسع مخزونها الاحتياطى من الأسلحة النووية التكتيكية وقنابلها النيوترونية[٣٠].

وقد ميز محللو جيش التحرير الشعبى التجليات التالية للسعى الأمريكى إلى الهيمنة العالمية: (٣١)

- الهيمنة على التجارة والنظم المالية الدولية،
- الحملة الأيديولوجية "لتضخيم" الديموقراطيات وتدمير الدول التى تعارض السياسة الخارجية الأمريكية،
- الزيادة فى "التدخل الإنسانى" وإرسال قوات "حفظ السلام" العسكرية الأمريكية إلى الخارج،
- تقوية التحالفات العسكرية والشراكات الدفاعية القديمة وبناء أخرى جديدة،
- الرغبة المتنامية فى استخدام القمع العسكرى لتحقيق أهداف سياسية واقتصادية،
- التدخل العسكرى المباشر فى الصراعات الإقليمية،
- الضغط من أجل نظم الحد من الأسلحة على الدول الأضعف،
- الهيمنة على المنظمات الأمنية متعددة الأطراف الإقليمية وتوجيهها.

وبينما ينتقد المحللون المدنيون ومحللو جيش التحرير الشعبى الصينيون سلوك الهيمنة الأمريكية فإنهم يرون أن له جذورًا عميقة فى التاريخ الأمريكى. وفى ذلك نبه أحد باحثى جيش التحرير الشعبى إلى أن "الولايات المتحدة الأمريكية كانت توسعية منذ ميلادها"(٣٢). وقد زاد كولونيل آخر فى استخبارات جيش التحرير الشعبى أن "مجرد كون سلوك الولايات المتحدة مفهومًا من منظور تاريخى لا يعنى أنه مقبول"(٣٣).

وعلى الرغم من قلقهم من العدوان الأمريكى المدرك على مستوى العالم والممكن ضد الصين نفسها لا يزال محللو جيش التحرير الشعبى يعبرون عن

التفاؤل الصينى المعيارى بأن الدول التى تسعى للهيمنة تكبحها قوة موازية وأن عهد "السلام والتنمية" سوف تكون له الغلبة على "سياسة القوة." فالصينيون لديهم معتقد فطرى بأن تاريخ العلاقات الدولية يتكون من حلقات متكررة من قوى الهيمنة الصاعدة والآفلة، انهارت جميعها فى النهاية بسبب الطبيعة الظالمة لعدوانها وتوازن القوى. وقد كانت مقاومة الهيمنة الشرط الصريح للسياسة الخارجية الشيوعية الصينية منذ الخمسينيات، بل إن لها جذورًا فى الفكر الصينى التقليدى تعود إلى عصر الربيع والخريف (٧٢٢-٤٨١ قبل الميلاد)[٣٤]. فيُنسَب إلى الفيلسوف مينكيوس Mencius (٧٢٢-٤٨١ قبل الميلاد)، وهو أحد حواريى فيوشس fucius، التمييز بين الحكم غير الشرعى عن طريق القوة badao والحكم الشرعى الخير wangdao. ومنذ ذلك الحين وأولئك الذين يستخدمون القوة القسرية للحفاظ على حكمهم داخليًا أو دوليًا يُعتَبَرون قوى هيمنة غير شرعية لا بد من مواجهتها.

واليوم ينظر معظم المحللين العسكريين والمدنيين فى الصين إلى صعود التعددية القطبية باعتبارها الكابح الأكبر للسعى الأمريكى المدرك للهيمنة على العالم. وهم يدفعون بأن توازن القوى فى عالم ما بعد الحرب الباردة أصبح بين "قوة عظمى واحدة وكثير من القوى القوية"، أو "قطب واحد وقوى كثيرة"، مع قدرة الأخيرة على كبح الأولى[٣٥]. وكشأن المحللين الآخرين يصف الكولونيل لى كينجونج Li Qinggong مدير إدارة قسم البحوث الأمنية الشاملة بالإدارة الثانية بالأركان العامة لجيش التحرير الشعبى (الاستخبارات) "الهيمنة وسياسة القوة" الأمريكية بأنها المشكلة الأمنية الأساسية فى آسيا والعالم. ويتنبأ لى، علاوة على ذلك، بأن التعددية القطبية سوف تكبح الهيمنة الأمريكية، وبأن مواجهة ستحدث بين اليابان والولايات المتحدة (تبدأ بصراع اقتصادى ثم ينتقل إلى المجالات الأخرى)، وبأن العداوة الروسية-اليابانية سوف تتعمق[٣٦]. ورؤية أن الولايات المتحدة الأمريكية وحلفاءها سوف يتنازعون حتمًا، على اعتبار الطبيعة المتعجرفة المدركة للهيمنة الأمريكية، موضوعًا

متواترًا فى الكتابات الصينية. لكن شأنها شأن نظرية التعددية القطبية تعد هذه الفكرة أمنية أكثر منها تحليلاً موضوعيًا. ويعتقد كثيرون فى جيش التحرير الشعبى على نحو خاطئ أن الولايات المتحدة الأمريكية أجبرت كل حلفائها فى حلف شمال الأطلسى (وهو ما كان يشار إليه بانتظام فى الإعلام الصينى بعد اندلاع حرب يوغوسلافيا عام ١٩٩٩ بـ"حلف شمال الأطلسى بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية") على قبول الهجوم على صربيا أثناء الصراع وأن الحرب أوصلت الحلف إلى حافة الانهيار[٣٧]. وبالمثل يجادل دينج شيشوان Ding Shichuan من معهد العلاقات الدولية بجيش التحرير الشعبى بأن "التناقضات" غير المحددة بين الولايات المتحدة الأمريكية والقوى الأخرى تتسارع وتيرتها وأن شكلاً جديدًا من "علاقات القوى الكبرى" سيظهر، وفيه سوف تضعف القوة الأمريكية[٣٨].

وفى سياق تقييم السعى الأمريكى المدرك للهيمنة العالمية ينبه محللو جيش التحرير الشعبى إلى السياسات الأمريكية نحو الصين. فهم صريحون حول الرغبة المزعومة لدى الولايات المتحدة لاحتواء جمهورية الصين الشعبية استراتيجيًا وعسكريًا، وهو موقف ظلوا متمسكين به على مدار التسعينيات. يتجلى هذا المنظور فى كثير من المقالات والمقابلات. وفى عامى ١٩٩٦ و١٩٩٧ فسر بعض المحللين سياسة "الإشراك" الجديدة لإدارة كلينتون على أنها دليل على فشل سياسة الاحتواء[٣٩]. ومع ذلك فإن غالبية المحللين الصينيين ينظرون إلى "الإشراك" باعتباره تكييفًا تكتيكيًا لا أكثر، أى تكتيكًا لا يقل عن "الاحتواء الناعم"[٤٠]. فوفقًا لأحد محللى جيش التحرير الشعبى، فى تعليق له بعد إعلان إدارة كلينتون عن سياسة "الإشراك"، فإن "الولايات المتحدة الأمريكية ستظل تحاول أن تمارس أقصى تأثير ممكن على الصين"[٤١]. وكما يقول أحد جنرالات جيش التحرير الشعبى فإن "الرغبة الأمريكية فى 'تشكيل' الصين، كما تتضح [فى تقرير استراتيجية وزارة الدفاع لشرق آسيا للعام ١٩٩٨] مآلها الفشل"[٤٢].

وفضلاً عن رؤيتهم لسياسة احتواء استراتيجى من جانب الولايات المتحدة يجادل كثير من ضباط جيش التحرير الشعبى فيما بينهم بأن الولايات المتحدة تسعى إلى الفصل الدائم لتايوان عن السيادة الصينية[٤٣]. وفى ذلك قال أحد جنرالات جيش التحرير الشعبى، على سبيل المثال، صراحة إن "الولايات المتحدة الأمريكية تعارض إعادة توحيد الصين وتسعى لتكريس الانفصال"[٤٤]. وفى أعقاب تصريح الرئيس التايوانى لى تينج هوى فى يوليو ١٩٩٩ بأن الجزيرة والصين يجب أن يتفاوضا مع بعضهما كدولة مع دولة امتلأت وسائل إعلام هونج كونج بمقالات تزعم أن القادة الصينيين يعتقدون أن الذى جرأ لى على هذا التصريح "الانفصالى" هو الدعم والمعدات العسكرية الأمريكية، وأن جيش التحرير الشعبى يفكر جديًا فى مدى الحاجة إلى تعليم لى وواشنطن "درسًا" آخر (كما اعتقدت بكين أنها فعلت بالاختبارات "الصاروخية" فى ١٩٩٥ و١٩٩٦).

وعلى اعتبار الأهمية المركزية لتايوان فى حسابات جيش التحرير الشعبى فمن المثير أن نلاحظ أن قضية تايوان لا تناقش كثيرًا فى المجلات والكتب العسكرية الصينية التى تتاح للأجانب (لا شك إن جيش التحرير الشعبى يريد أن يبقى هذا الموضوع سريًا). من الاستثناءات فى ذلك مجلة "ملخص عسكرى"[٤٥] التى تضم مقالة منتظمة تقيم جيش ودفاعات تايوان. توفر هذه المقالات استبصارات ثمينة حول تفكير وتخطيط جيش التحرير الشعبى حول طرق اختراق دفاعات تايوان الجوية والبحرية. وفى عدد من هذه المجلة مخصص لدفاعات تايوان قُدمت تقييمات مفصلة لدرجة مدهشة حول طرق "التعمية" الإلكترونية لنظم القيادة والاستخبارات التايوانية وطرق إغراق سفنها السطحية بالغواصات وطرق تحييد التفوق التايوانى فى المقاتلات وطرق الاستفادة من الضربات الصاروخية الباليستية، وغيرها من الأعمال الهجومية الممكنة الأخرى التى يمكن أن توظف فى أى صراع مع تايوان[٤٦]. وفى عدد آخر تم تحليل قدرات الأسلحة الجديدة التى باعتها الولايات المتحدة لتايوان[٤٧]. على الرغم من أن مناقشة جيش تايوان

محدودة فى مجلات جيش التحرير الشعبى التى تتاح للأجانب فهى بالتأكيد موضوع دراسة مكثفة فى مؤسسات جيش التحرير الشعبى[٤٨]. وليس مما يدعو للاستغراب أن قدرًا كبيرًا من تدريبات الحرب حول صراع ممكن مع تايوان تحدث فى مراكز المناورة الحربية بجامعة الدفاع الوطنى وأكاديمية العلوم العسكرية ومقار منطقة نانجينج العسكرية ووحدات جيش التحرير الشعبى الأخرى[٤٩].

كما يبدى محللو جيش التحرير الشعبى انتباهًا خاصًا إلى التحالفات الأمريكية وانتشار القوات الأمريكية فى الخارج[٥٠]. فيدفع بعض المحللين بأن القوات العسكرية الأمريكية منتشرة إلى درجة مفرطة وأن إمداداتها اللوجستية والمالية لا تفى بتحقيق الهيمنة فى مسارح آسيا-المحيط الهادى والشرق الأوسط والخليج العربى وأوروبا وأمريكا اللاتينية فى وقت واحد[٥١]. بل وأكثر من ذلك يعتقدون أن الولايات المتحدة الأمريكية لن تستطيع أن تشن وتكسب حربين فى نفس الوقت. بينما يدفع محللون آخرون مثل الجنرال الاستراتيجى وانج زينكسى Wang Zhenxi من أكاديمية العلوم العسكرية بأن بناء التحالفات الأمريكية والعلاقات الدفاعية غير التحالفية تعطى مرونة وانتشارًا استراتيجيًا أكبر للولايات المتحدة وساعدت بقوة فى توسيع "الهيمنة العالمية" الأمريكية[٥٢].

ولا يزال معظم محللى جيش التحرير الشعبى يعبرون عن معارضة التحالفات الأمريكية، حتى وإن لطفوا من نغمتهم الناقدة منذ ١٩٩٧ (عندما دعوا بشكل صريح إلى إبطالها). وقد نبه محللو جيش التحرير الشعبى إلى تقوية وتوسيع التحالفات والشراكات الأمنية الأمريكية فى جميع أنحاء العالم منذ نهاية الحرب الباردة، ويذهبون إلى أن هذه التحركات جزءٌ من خطة كبرى لتحقيق الهيمنة العالمية. كما يعتقدون أن الولايات المتحدة تسعى إلى خلق "نظام أمنى دولى" تحت سيطرتها، يتولى حلف الناتو فيه "مهمة عالمية" بينما يمثل حلفاء آخرون شركاء أصغر فى هذا السعى إلى "الهيمنة الأمنية"[٥٣]. ويعتقد كُتاب جيش التحرير الشعبى أن توسيع حلف شمال الأطلنطى إلى أوروبا الوسطى، وسابقة "التدخل الإنسانى"

من جانب حلف شمال الأطلنطى فى أزمة يوغوسلافيا عام ١٩٩٩، التى يصفونها بـــ"النزعة الكلنتونية" Clintonism، واستخدام الحلف فى "التعامل مع الأزمات خارج المنطقة" تنذر جميعها بتصعيد خطير فى التحالفات العسكرية والمحاولات الأمريكية للهيمنة على العالم(٥٤). ويدفع محللون آخرون بأن العدوان الأمريكى يشكل أسلوبًا جديدًا هو "دبلوماسية السفينة الحربية" سوف تزيد من التوترات الدولية وتؤدى إلى سباق تسلح عالمى(٥٥).

ويميل المحللون الصينيون المدنيون والعسكريون إلى تبنى رؤية صفرية sub-zero للتحالفات، بمعنى أنه لا بد من وجود عدو واضح لأى ميثاق أمنى متبادل من هذا النوع وإلا فلا مبرر لوجوده. ففكرة المجموع الإيجابى positive-sum التى يمكن أن تمثلها تلك التحالفات بحفاظها على الاستقرار وردعها للعدوان، دون تعيين أعداء محددين، غير مستساغة فى التفكير الأمنى الواقعى الصينى. وعلاوة على ذلك فإن المحللين الصينيين يرتابون بشدة فى أن هذه التحالفات (على الأقل تلك التى فى منطقة آسيا-المحيط الهادى) موجهة نحو الصين. ينطبق ذلك فى أجلى صوره على التصورات الصينية للتحالف الأمريكى-اليابانى وتوسيع الشراكة من أجل السلام إلى وسط آسيا، وإحياء الحلف الدفاعى الخماسى، وكذلك الروابط الأمية الأمريكية المعززة مؤخرًا مع أستراليا وتايلند والفلبين وسنغافورة.

وعلى الرغم من أننى لم أقرأ أو أسمع عن ضابط بجيش التحرير الشعبى يقر التحالفات الأمريكية فى المنطقة ويعتبرها باعثة على الاستقرار والسلام والأمن والتنمية الاقتصادية فإن بعضهم يتبنون بالفعل رؤى أكثر ثقة وأقل شعورًا بالتهديد. من ذلك مثلاً أن تحليلاً لتقرير وزارة الدفاع الأمريكية الاستراتيجى لعام ١٩٩٨ حول شرق آسيا(٥٦) قدم رؤية مباشرة وغير ناقدة حول تقوية التحالفات والشراكات الأمنية الأمريكية(٥٧). فقد قال كولونيل بجامعة الدفاع الوطنى "إننا لا نعارض التحالفات الأمريكية فى ذاتها، [وإنما] فقط إذا استخدمت لزعزعة استقرار المنطقة. إننا نفهم أن هذه التحالفات 'من مخلفات التاريخ' وأن للولايات المتحدة الأمريكية

مصالح أمنية فى المنطقة. لكن هذه المصالح لا يجب أن تستخدم للتدخل فى الشئون الداخلية للآخرين مثل تايوان التى تخص الصين"(٥٨). وقال كولونيل آخر ينتسب إلى الإدارة الثانية بالأركان العامة إنه "على المدى البعيد سيتناقص الوجود [العسكرى] الأمريكى فى شرق آسيا خطوة بخطوة، فضلاً عن أن الانسحاب السريع قد يسبب قلقاً. والتحالفات الأمريكية [فى المنطقة] فى حد ذاتها ليست موجهة للصين، لكنها لا يجب أن تستخدم للتدخل فى شئوننا الداخلية: تايوان"(٥٩).

لقد بلور المسئولون الصينيون وقادة جيش التحرير الشعبى، بالطبع، فى السنوات الأخيرة رؤية بديلة للعلاقات الدولية خالية من التحالفات التى يعتبرونها "من بقايا الحرب الباردة وسياسة القوة". تُعرَف الرؤية الصينية الجديدة باسم "المفهوم الأمنى الجديد"(٦٠). هذا المفهوم الذى قدم لأول مرة من جانب وزير الخارجية السابق كيان كيشين Qian Qichen فى المنتدى الإقليمى (ARF) لرابطة دول جنوب شرق آسيا (ASEAN) فى عام ١٩٩٧ ردده وزير الدفاع الصينى شى هاوتيان Chi Haotian فى خطاباته فى اليابان وأستراليا وسنغافورة فى عامى ١٩٩٨ و١٩٩٩. وقد صيغ المفهوم الأمنى الجديد فى رد مباشر على توسيع حلف شمال الأطلنطى وجهود الولايات المتحدة لتقوية تحالفاتها وروابطها الأمنية حول العالم. على الرغم من رؤيته مفرطة التفاؤل للسلام والانسجام بين الدول لا يمثل المفهوم الأمنى الجديد الشرح المنظم والرسمى الأوفى لرؤى الصين الحقيقية الآن حول طرق تنظيم العلاقات الدولية والحفاظ على الأمن.

على أن مدركات جيش التحرير الشعبى للتحالفات الأمريكية تتوازى فى الغالب الآراء حول انتشار القوات الأمريكية فى الخارج. فيرتاب كثير من كُتاب جيش التحرير الشعبى فى أن الولايات المتحدة تنوى الإبقاء على ١٠٠,٠٠٠ جندى فى مسارح كل من أوروبا وآسيا. بل وأكثر من ذلك يجادلون بأن القوات الأمريكية سوف تواجه على نحو متزايد صراعات صغيرة ومحدودة، مثل البوسنة وهايتى، لا تستأهل استخدام قوة الجيش الأمريكى النارية الساحقة ومهارته التكنولوجية العالية.

ر- شمال شرق آسيا

يتفق محللو جيش التحرير الشعبى فى إبداء شكوك عميقة إزاء ميول اليابان "العسكرية" وإمكانية أن تعلب دورًا أمنيًا إقليميًا واسعًا وإمكانية تدخليا فى الأحداث المحتملة فى كوريا وتايوان وارتباطاتها الدفاعية القوية مع الولايات المتحدة الأمريكية[٦١]. وهم يرون تحولاً فى السياسة الدفاعية اليابانية من التوجه الداخلى إلى التوجه الإقليمى وتحولاً من الدفاع السلبى إلى الدفاع النشط[٦٢]. ويقال فى ذلك إن قوة الدفع الاستراتيجية الجغرافية الجديدة لليابان تتحول من الشمال (روسيا وكوريا) إلى الغرب (الصين) والجنوب (رابطة شعوب جنوب شرق آسيا)[٦٣]. وبعض المقالات تثير المخاوف من قدرات اليابان العسكرية، بما فى ذلك قدراتها النووية الكامنة[٦٤]. وتنظر هذه المقالات إلى معاهدة الأمن المتبادل الأمريكية-اليابانية المعدلة U.S.-Japan Mutual Security Treaty (١٩٩٦) وسياسات الدفاع (١٩٩٧) وبرنامج تعزيز الدفاع الوطنى رباعى السنوات (١٩٩٥) على أنها تجليات واضحة على توكيدية اليابان الجديدة وطموحاتها الاستراتيجية[٦٥]. وينظر معظم محللى جيش التحرير الشعبى إلى هذه المبادرات على أنها جزء لا يتجزأ من تبنى اليابان لدور الشريك الأصغر فى محاولة الولايات المتحدة الأمريكية لاحتواء الصين[٦٦]. وفى ذلك قال أحد المتخصصين من جامعة الدفاع الوطنى بجيش التحرير الشعبى إن "الهدف الاستراتيجى المشترك لعلاقة الولايات المتحدة-اليابان هو احتواء 'التهديد الصينى'، حيث إن التحالف الذى ازداد قوة مؤخرًا بينهما يسمح للولايات المتحدة باستخدام اليابان لكبح نمو الصين"[٦٧]. فيما حذر محلل آخر من أن اليابان على الرغم من أن لديها فى الحقيقة طموحات لأن تصبح قوة عظمى (اقتصادية وسياسية وعسكرية) متناسقة فإن ثمة قيودًا جدية (داخلية ودولية) تكبح قدرتها على بلوغ هذه الطموحات[٦٨]. ويركز محللو جيش التحرير الشعبى على التغييرات فى عقيدة الدفاع اليابانية من "الدفاع الحصرى" عن الجزر اليابانية ذاتها إلى "مناطق محيطة" واسعة[٦٩]، وإعادة نشر القوات من هوكايدو إلى غرب اليابان

(المواجه للصين وكوريا)، وتحديث قوات الدفاع الذاتي اليابانية، وامتلاك برامج جديدة للأسلحة الجوية والبحرية، والتكامل الوثيق للاستخبارات والتدريب والتخطيط مع القوات الأمريكية[٧٠]. وقد جاءت مشاركة اليابان في برنامج بحوث وتطوير نظام الدفاع عن المسرح ضد الصواريخ TMD لتزيد من مخاوف المحللين الاستراتيجيين بجيش التحرير الشعبي والمسئولين الصينيين الذين تعالت انتقاداتهم لها[٧١]. لكنهم مع ذلك يبدون أكثر انزعاجًا من النتائج السياسية والاستراتيجية للتعاون الأمريكي-الياباني في هذه المنطقة منهم بالأبعاد العسكرية البحتة لنظام الدفاع عن المسرح ضد الصواريخ TMD.

إن المشاعر المعادية لليابان واضحة وجلية بين جيش التحرير الشعبي على جميع المستويات. فسوء الظن في اليابان عميق الجذور وعابر للأجيال وقوي بين جيل ضباط جيش التحرير الشعبي الذين في عقدي حياتهم الرابع والخامس. فاليابان تستحث ردًا انفعاليًا لا يُرىَ حتى في النقد المعادي لأمريكا. وفي المحادثات مع أفراد جيش التحرير الشعبي يَظهر الأمريكيون دائمًا على أنهم سذج في اتخاذ اليابان حليفًا أو شريكًا، وهم غالبًا ما ينصحون الولايات المتحدة الأمريكية بأن تحذر من النوايا والتحديث العسكري اليابانيين. وفي ذلك يجادل أحد المتخصصين البارزين من معهد الدراسات الاستراتيجية بجامعة الدفاع الوطني بأنه على الولايات المتحدة الأمريكية بدلاً من أن تتعاون مع اليابان أن تتكاتف مع الصين "للسيطرة على اليابان"[٧٢].

وفي مقابل مخاوفهم من اليابان يبدي محللو جيش التحرير الشعبي ارتياحًا غريبًا نحو كوريا الشمالية، وإن كانت تحبطهم في بعض الأحيان. وهم في الغالب يعكسون رؤية للموقف الأمني والإنساني في كوريا الشمالية مختلفة تمامًا عن رؤية واشنطن أو طوكيو. ومع أن كثيرًا من المتحدثين من جيش التحرير الشعبي يؤيدون بشكل عام الأهداف الأمريكية المتمثلة في منع كوريا الشمالية من امتلاك السلاح النووي والمحادثات الرباعية والسلام والاستقرار في شبه الجزيرة الكورية فإنهم

يعبرون سرا عن إحباطهم من بيونج يانج ويؤكدون تأثير بكين المحدود على كوريا الشمالية. وهم يؤيدون تحول كوريا الشمالية إلى نظام السوق وانفتاح اقتصادها على العالم ويحذرون من مغبة التأثيرات الخطرة للضغط على بيونج يانج. فبالنسبة للصين وجيش التحرير الشعبى يعد الحفاظ على كوريا الشمالية كدولة ذات سيادة وحاجز أمنى أولوية عليا[٧٣]. وفى كتابات عسكرية ومقابلات كثيرة تُنتقد كوريا الجنوبية والولايات المتحدة الأمريكية على إثارة التوترات ومواصلة الحرب الباردة على شبه الجزيرة الكورية[٧٤]. من ذلك مثلاً أن هاجم أحد جنرالات جيش التحرير الشعبى التدريبات المشتركة ووجود القوات الأمريكية على شبه الجزيرة واعتبرها "استفزازية" داعيًا إلى خروج هذه القوات تمامًا[٧٥]. فالمسئولون والمحللون الصينيون، المدنيون العسكريون على حد السواء، ينتقدون بشدة ما يصفونه بـــ "وسائل الضغط" الأمريكية على بيونج يانج. وفى ذلك يتساءل جنرال بجيش التحرير الشعبى: "ما الغرض من الضغط الأمريكى؟ هل هو لإجبار كوريا الشمالية على الانهيار أم من أجل التغيير والتنمية؟"[٧٦] وقال جنرال آخر إنه "كلما اشتدت الردود والضغوط الأمريكية اشتط القادة الكوريون [الشماليون] فى عنادهم"[٧٧]. ويجادل المتحدثون من جيش التحرير الشعبى بأن الصين لا ترغب فى أن ترى أسلحة دمار شامل فوق شبه الجزيرة الكورية (بما فى ذلك الأسلحة الأمريكية المحتملة فى كوريا الجنوبية) وأن جمهورية الصين الشعبية تريد الاستقرار على شبه الجزيرة. ومع ذلك، وعلى نحو غريب، فإنهم لا يعتقدون أن الموقف الإنسانى فى كوريا الشمالية مريع وينكرون أدلة النقص والمجاعة وسوء التغذية. (وهم فى ذلك يقولون غالبًا إن "الكوريين الشماليين عندهم قدرة كبيرة على تحمل المشقة") كما لا يبدون قلقًا شديدًا إزاء اختبارات الصواريخ الباليستية الكورية الشمالية، أو مواقع تطوير الأسلحة النووية المحتملة، أو إمكانية أن تنفجر الدولة ونظام كيم يونج الثانى[٧٨] Kim Jung II. بل إن بعض محللى جيش التحرير الشعبى متفائلون بشأن فرص كوريا الشمالية[٧٩]. ومعظم ضباط جيش التحرير الشعبى، على أية حال، سوف يعارضون بالتأكيد وجود القوات الأمريكية على شبه الجزيرة

فى حالة إعادة توحيد الكوريتين. ومع ذلك فقد اعترف عضو بمعهد الدراسات الاستراتيجية التابع لجامعة الدفاع الوطنى بجيش التحرير الشعبى بأن هذا الوجود سوف يُسوى عن طريق الولايات المتحدة الأمريكية وحكومة الوحدة الكورية، وأن الصين لن تعارض من حيث المبدأ مثل هذه القوات إذا بقيت جنوب دائرة ٣٨ وإذا لم يكن لها مهمة هجومية غير حماية الأمن القومى الكورى[٨٠].

ز- عدم اليقين حول الجيران إلى الشمال

على مدى العقد الماضى شهدت حسابات الصين الأمنية مع روسيا وجمهوريات آسيا الوسطى إلى الشمال تحولاً أساسيًا. فتحولت موسكو وبكين من حافة الحرب النووية إلى "شراكة استراتيجية"[٨١]. على الرغم من أنه من المبالغ فيه الادعاء بأن روسيا تحولت من خصم الصين إلى حليفها (حيث تصرح كلتا الدولتين بأن ذلك ليس هدفهما) فقد حسنت هذه الشراكة الاستراتيجية الجديدة من أمنهما المتبادل والأمن الإقليمى كثيرًا وأعطتهما سببًا مشتركًا لمعارضة "الهيمنة وسياسة القوة" (الرموز التى تستخدمها بكين للإشارة إلى الولايات المتحدة)[٨٢]. وقد ساعدت أزمة كوسوفو وحرب يوغوسلافيا عام ١٩٩٩ فى تدعيم التضامن الاستراتيجى الصينى-الروسى حديث التأسيس، لكن حتى من قبل كوسوفو كانت الحكومتان قد بدأتا فى التضامن على نحو متزايد ضد الولايات المتحدة الأمريكية فى مجلس الأمن الدولى والمنتديات الدولية الأخرى. ومنذ كوسوفو أصبح الخطاب المعادى لأمريكا أكثر وضوحًا وتكرارًا، كما تجلى فى قمة الرئيسين يانج زيمين وبوريس يلتسن ونظرائهما من قيرغزستان وكازاخستان وطاجيكستان فى أغسطس ١٩٩٩[٨٣]. وليس ثمة شك فى أن القادة والاستراتيجيين الصينيين يعتبرون الولايات المتحدة الأمريكية "التهديد الأكبر للسلام العالمى وأيضًا أهداف الأمن القومى والسياسة الخارجية للصين". وتقرير الدفاع الصينى للعام ١٩٩٨ واضح حول هذه النقطة: "تظل الهيمنة وسياسة القوة المصدر الأساسى للتهديدات للسلام والاستقرار العالميين.

فعقلية الحرب الباردة وتأثيراتها لا تزال نافذة، وتوسيع الجبهات العسكرية وتقوية التحالفات العسكرية أضافت عوامل لزعزعة استقرار الأمن الدولى. فبعض الدول اعتمادًا على مزاياها العسكرية تفرض تهديدات عسكرية على الدول الأخرى، حتى اللجوء إلى التدخل المسلح"(٨٤). لكن حتى الآن ما تزال المعارضة الصينية-الروسية للولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها بلاغية إلى درجة كبيرة، على الرغم من أن مبيعات الأسلحة المتزايدة من موسكو إلى بكين والمبادرات الدبلوماسية المشتركة حول كوسوفو والعراق ونظام الدفاع عن المسرح ضد الصواريخ TMD تنبئ بأن "شراكتهما الاستراتيجية" تصبح أكثر تجسيدًا.

إن هدوء التوترات بين الصين وروسيا تجلى فى مجالات عديدة. فقد رسم العدوان السابقان حدودهما المتنازع عليها منذ وقت طويل والتى يبلغ طولها ٤,٣٤٠ ميلاً وجعلا منطقة الحدود منزوعة السلاح. ووضع كلا الجانبين قيودًا على القوات البرية والطائرات الهجومية قصيرة المدى والدفاعات الجوية خلال ١٠٠ كيلو متر من الحدود. وكجزء من المعاهدتين الأساسيتين - اتفاقية بناء الثقة فى المجال العسكرى على طول مناطق الحدود واتفاقية التخفيض المتبادل للقوات العسكرية فى مناطق الحدود - اللتين وقعتها الصين مع روسيا وطاجيكستان وكازاخستان وقرغيزستان فى أبريل ١٩٩٦ وأبريل ١٩٩٧ على التوالى اتفقت الصين والموقعون الآخرون على تخفيض القوات بحيث لا تزيد على ١٣٠,٤٠٠ جندى و٣,٩٠٠ دبابة و٤,٥٠٠ عربة مدرعة داخل الـــ١٠٠ كيلو متر. وثمة بنود أخرى فى الاتفاقيات تحظر التدريبات العسكرية التى تتجاوز ٤٠,٠٠٠ فرد والإخطار المسبق بالتدريبات والمراقبين الإلزاميين لأى تدريبات تضم أكثر من ٣٥,٠٠٠ فرد وتدريب واحد فى السنة بـــ ٢٥,٠٠٠ فرد أو أكثر. كما وقعت الصين وروسيا أيضًا عدة اتفاقيات ثنائية أخرى لتعزيز الاستقرار والأمن المتبادل، من بينها اتفاقية عدم الاستهداف النووى (١٩٩٤) واتفاقية منع الحوادث العسكرية العرضية (١٩٩٤).

وقد عقد رؤساء الدول والحكومات الصينيون والروس لقاءات قمة متبادلة سنوية، فيما كان المسئولون على مستوى الوزراء يتنقلون بانتظام بين العاصمتين. وقد صاغت المؤسستان العسكريتان على وجه الخصوص علاقات وثيقة، منها نقل أعداد كبيرة من الأسلحة والتكنولوجيا الدفاعية الروسية (بما فى ذلك التدريب) إلى الصين. فصادرات السلاح الروسية إلى الصين فى ١٩٩٦ بلغت ٢,١ مليار دولار، وهو ما يمثل ثلث تجارتهما الثنائية الإجمالية تقريبًا. وعمومًا فقد اشترت الصين أسلحة روسية بحوالى ٨ مليارات دولار بين عامى ١٩٩١ و١٩٩٩. وفى التسعينيات تضمنت هذه المبيعات تشكيلة واسعة من الأسلحة منها: ١٥ طائرة نقل من طراز إليوشين-٧٢ و١٠٠ محرك توربينى مروحى آر دى-٣٣ للمقاتلات الصينية جاى-١٠ و٧٢ مقاتلة سوخوى-٢٧ مع ترخيص للإنتاج المشترك لـ٢٠٠ مقاتلة أخرى و٢٤ مروحية نقل إم آى-١٧ ونظام صواريخ دفاع جوى إس أى١٠ و١٠٠ صاروخ وأربع غواصات ديزل من طراز كيلو ومدمرتان صاروخيتان موجهتان من طراز سوفرنيمى (تمر حاليًا بالتجارب البحرية فى روسيا) و٥٠ دبابة معارك أساسية تى-٧٢ و٧٠ ناقلة جنود مصفحة[٨٥]. ومؤخرًا (فى أغسطس ١٩٩٩) وبعد أربع سنوات من المفاوضات أنهت موسكو وبكين صفقة لـ٦٠ مقاتلة سوخوى-٣٠.

وعمومًا لا تزال التجارة الثنائية صغيرة نسبيًا (٥,٥ مليار دولار فى ١٩٩٨ بما يشكل فقط ٢% من إجمالى حجم تجارة الصين وأقل من ٥% من إجمالى حجم تجارة روسيا). وهذه التجارة تقتصر إلى درجة كبيرة على التجارة التعويضية وبعض التبادل فى مجالات تصنيع الماكينات والإلكترونيات وتوليد الطاقة والكيماويات البترولية والطيران والفضاء والتكنولوجيا والأسلحة العسكرية. وتهدف الصين وروسيا إلى الوصول بالتجارة الثنائية إلى ٢٠ مليار دولار بحلول عام ٢٠٠٠، على الرغم من أن ذلك الهدف يبدو طموحًا جدًا فى ضوء ضعف التكامل الاقتصادى بين البلدين. بل إن التجارة الثنائية بينهما انخفضت من ٦,٨ مليار

دولار عام ١٩٩٧ إلى ٥,٥ مليار دولار عام ١٩٩٨. وفى قلب للأدوار التاريخية تعهدت بكين عام ١٩٩٨ بأن تقدم إلى موسكو قرضًا مخفضًا قيمته ٥ مليارات دولار فى محاولة منها للمساعدة فى التخفيف من حالة اقتصاد موسكو العاجز.

غير أن تحسن العلاقات الصينية-الروسية لا ينعكس بالضرورة على مستوى المدركات. فعلى خلاف ما يفعله كثير من المحللين المدنيين الصينيين الذين يصورون روسيا على أنها قوة سلبية وضعيفة وآفلة لم يعد بمقدورها أن تهدد الصين[٨٦]، يبدى بعض المحللين العسكريين تحفظات حول طموحات روسيا الاستراتيجية طويلة المدى وسياساتها الدفاعية الحالية. يجادل هؤلاء بأن روسيا تسعى إلى إعادة بناء وإعادة تأكيد نفسها كقوة عظمى[٨٧]، خاصة عبر منطقة أوراسيا وفى شرق آسيا[٨٨]. وفى كلتا الحالتين يُنظَر إلى روسيا على أنها تحاول أن تستخدم آليات الأمن الجماعى كتكأة لإعادة تأكيد حضورها الاستراتيجى كبديل عن حضورها العسكرى السابق فى المنطقة[٨٩]. وفيما يدرك محللو جيش التحرير الشعبى المشكلات التى تؤثر على قوة روسيا العسكرية[٩٠]، فإنهم لا يعون جميعًا أن الجيش الروسى قد أصيب بالضمور. وهم يشيرون إلى تأكيد القوات المسلحة الروسية المتزايد على تطوير قوات هجومية متحركة واسعة النطاق مع احتفاظها برادع نووى متين[٩١]. وتلك استراتيجية الضرورة، كما يرى بعض محللى جامعة الدفاع الوطنى، حيث انهار الأسطول الروسى وأكله الصدأ فى الموانئ[٩٢]. ومع أن المقالات فى بعض مجلات جيش التحرير الشعبى تناقش الحالة الداخلية المتدهورة فى روسيا[٩٣] والعلاقة الصينية-الروسية المحسنة[٩٤] فإن هناك تعليقات فى هذه المجلات مفتوحة المصادر على علاقة الجيشين الصينى والروسى أو على ما تفعله روسيا للمساعدة فى تحديث قوة جيش التحرير الشعبى[٩٥].

لقد تحسنت روابط الصين أيضًا مع دول وسط آسيا. فبعد انهيار الاتحاد السوفيتى تحركت الصين بسرعة لإقامة علاقات دبلوماسية مع جمهوريات آسيا

الوسطى حديثة الاستقلال، وبنت بعد ذلك روابط راسخة مع جيرانها الجدد إلى الشمال. تقدر الاحتياطات النفطية فى آسيا الوسطى بحوالى ٢٠٠ مليار برميل، وقد بات ذلك يمثل أهمية استراتيجية للصين التى أصبحت مستوردًا صافيًا للنفط الخام فى ١٩٩٦، وغدت فى نفس السنة تعتمد على الشرق الأوسط فى توفير ٥٣% من وارداتها الكلية. وقد أبدت جمهورية الصين الشعبية اهتمامًا خاصًا بكازاخستان الذى وقعت معها عدة اتفاقيات للاستغلال المشترك للطاقة. وتبعًا لذلك تم مد خط أنابيب بترول بين البلدين بدأ عام ١٩٩٧ فى نقل الخام إلى الصين.

ثمة دافع أساسى آخر لبكين لتقوية روابطها مع دول آسيا الوسطى وهو مخاوفها من الاضطرابات العرقية بين أقلياتها المسلمة فى مقاطعة شينجيانغ Xinjiang. فقد تدفقت أسلحة خفيفة وأشكال أخرى من الدعم إلى المتمردين فى شمال غرب الصين من إيران وطالبان وأفغانستان والأخوة المتعاطفين فى الاتحاد السوفيتى السابق.

س- رابطة شعوب جنوب شرق آسيا والأمن الإقليمى متعدد الأطراف

بينما تسود علاقات صحية بين الصين ودول جنوب شرق آسيا يخيم على المنطقة حذر من الصين وجيش التحرير الشعبى[٩٦]. ومن جهتهم لا يميل محللو جيش التحرير الشعبى للكتابة حول جنوب شرق آسيا وقضاياها الأمنية الإقليمية الخاصة. وحيث إن الصين تعتبر ادعاءها البحرى فى بحر الصين الجنوبى "قضية داخلية"، وهو موقف مشابه لادعاء الصين بتايوان، لا تكتب صحيفة جيش التحرير اليومية وغيرها من مطبوعات جيش التحرير الشعبى الأخرى عن هذه المنطقة. وقد عرَّف مسئول كبير باستخبارات جيش التحرير الشعبى قضية بحر الصين الجنوبى بأنها "مسألة سيادة" ونزاع على الإقليم والموارد[٩٧].

وبقدر إيجابية متحدثى جيش التحرير الشعبى حول إمكانية إيجاد آليات للأمن التعاونى الإقليمى (وهم عمومًا ليسوا كذلك) بقدر ما يميلون إلى النظر إلى هذه النظم كوسيلة لكبح الهيمنة الأمريكية واختراق السياسة الاحتواء الأمريكية- اليابانية المدركة ضد الصين(٩٨). فقليلون للغاية من محللى جيش التحرير الشعبى يقدرون منتدى رابطة دول جنوب شرق آسيا ARF وفكرة الأمن التعاونى فى ذاتها، ويعد ليو رينشى Luo Renshi من معهد الدراسات الاستراتيجية الدولية التابع لإدارة الأركان العامة بجيش التحرير الشعبى استثناءً لذلك(٩٩). وليو الضابط المتقاعد من جيش التحرير الشعبى والمفوض الصينى السابق إلى مؤتمر نزع السلاح بجنيف يعد واحدًا من أوسع الخبراء الصينيين معرفة بمؤسسات الأمن التعاونى. وتُظهر كتابات ليو تقديرًا للمعايير التى تقوم عليها هذه النظم، ومنها الشفافية، بدلاً من النظر إليها كمجرد أدوات تكتيكية للسعى وراء السياسة الواقعية. وهناك آخرون، منهم الكولونيل وو باياى Wu Baiyi من مؤسسة الدراسات الاستراتيجية الدولية (مركز بحثى آخر تابع لإدارة الأركان العامة)، أكثر وضوحًا فى الترويج للأمن متعدد الأطراف ومفهوم الأمن الجديد كوسيلة لمواجهة الهيمنة والتحالفات الأمريكية(١٠٠). ويجادل متحدثون آخرون من جيش التحرير الشعبى بأن البنية الأمنية الجديدة لشرق آسيا يجب أن تشتمل على ثلاثة مسارات متداخلة: الأمن المشترك، والأمن التعاونى، والأمن الشامل(١٠١). ومع ذلك فلا يزال غالبية محللى جيش التحرير الشعبى يتبنون المداخل الهندسية ومداخل توازن القوى التقليدية إلى الأمن الآسيوى، ولا يعيرون انتباهًا إلى الآليات المؤسسية متعددة الأطراف(١٠٢)، لكن بعضهم ينظر إلى منتدى رابطة دول جنوب شرق آسيا كدليل على الدور الإقليمى المتصاعد لرابطة شعوب جنوب شرق آسيا باعتبارها "قوة جديدة"(١٠٣).

ش- المخاوف حول جنوب آسيا

لم ينشر محللو جيش التحرير الشعبى كتابات كثيرة حول جنوب آسيا. فعلى خلاف نظرائهم المدنيين، قبل عام ١٩٩٨، كان المحللون العسكريون لا يتحدثون حول "الهيمنة الإقليمية" الهندية. بينما جاءت الاختبارات النووية الهندية فى مايو ١٩٩٨ لتقرع أجراس الخطر للجيش الصينى. فبعد أيام من الحدث كان أحد العناوين بصحيفة جيش التحرير اليومية يقول: "محاولة الهند لتحقيق الهيمنة الإقليمية ليست جديدة"[١٠٤]. وتوسع مقال آخر فى صحيفة القوات المسلحة فى ذكر تفاصيل غير مسبوقة لتكوين وترتيب قوات الهند العسكرية التقليدية (وأنا أتعجب كيف يكون شعور المحللين وهم يصفون مبلغ تقدم هذه القوات مقارنة بجيش التحرير الشعبى فى كل التصنيفات التقليدية). ونبه المؤلف "خلال خمسين عامًا من الجهد أصبح لدى الهند الآن جيش قوى". ثم يتساءل المقال: ما الغاية من التعزيز العسكرى الهندى؟ ويجيب بوضوح: "إن الأهداف الاستراتيجية العسكرية للهند هى أن تحقق الهيمنة فى جنوب آسيا وأن تحتوى الصين وأن تسيطر على المحيط الهندى وأن تصبح قوة عسكرية فى العالم المعاصر. ومن أجل بلوغ هذه الأهداف تابعت الهند منذ الاستقلال استراتيجيتها العسكرية القائمة على الهيمنة". ويواصل المؤلفون تعقب السياسة الهندية "فى احتلال الأراضى الصينية فى القطاع الشرقى من منطقة الحدود" (دون أن يقول شيئًا بالطبع عن القطاع الغربى الذى تحتل القوات الصينية ١٤,٥٠٠ كيلو متر مربع منه تقول الهند إنها أراض هندية) وتوجيه صواريخها إلى جنوب وجنوب غرب الصين والحفاظ على "تفوقها العسكرى فى منطقة الحدود الصينية-الهندية لدعم مصالحها واحتواء الصين". ويخلص المؤلفون إلى أن الهند "تنتظر اللحظة المناسبة لمزيد من التوسع لتواصل محاولتها للسيطرة على الدول الضعيفة والصغيرة فى جنوب آسيا والتقدم جنوبًا للدفاع عن مكانتها كقوة هيمنة فى المنطقة"[١٠٥].

ومع ازدياد نقد جيش التحرير الشعبى للهند ازداد انتشاره كذلك فى مواجهتها[١٠٦]. وقد أبدى بعض معلقى جيش التحرير الشعبى مخاوفهم من إمكانية حدوث تبادل نووى بين الهند وباكستان ويصفون الموقف على شبه القارة الهندية بأنه "أكثر خطورة بكثير من أزمة الصواريخ الكوبية عام ١٩٦٢"[١٠٧]. ومن الواضح أن جيش التحرير الشعبى قد وجد فى الهند خصمًا جديدًا.

ص- مضامين واستنتاجات سياسية

بحثت هذه المقالة مدركات جيش التحرير الشعبى لبيئة الصين الأمنية بعد الحرب الباردة. ودفعت بأنه على الرغم من أن الصين تتمتع ببيئة هى الأكثر سلمًا والأقل تهديدًا منذ عام ١٩٤٩ فلا يزال جيش التحرير الشعبى مع ذلك يدرك مصادر عديدة لعدم الاستقرار وعدم اليقين والتهديد المحتمل. وربما كانت طبيعة المحللين والمخططين العسكريين فى جميع أنحاء العالم أن يعثروا على تهديدات محتملة (وبعد ذلك يبالغوا فيها)، حتى عندما تكون هذه التهديدات غير موجودة موضوعيًا، لكن مدركات جيش التحرير الشعبى التى قدمتها دراستنا يبرز فيها الإحساس بالذعر. فبعد نصف قرن من الشعور بأنه مطوق بقوى معادية يجد جيش التحرير الشعبى صعوبة فى التحرر من هذه العقلية.

وحيث إن المدركات تمثل الأساس للقرارات والأفعال السياسية وتسبقها فإن إحساس جيش التحرير الشعبى بعدم اليقين حول بيئته الأمنية له مضامين وانعكاسات على الولايات المتحدة والدول القريبة من الصين. والنتيجة الأكثر وضوحًا هى الحاجة إلى مواصلة إشراك جيش التحرير الشعبى على مستويات كثيرة، بشكل رسمى وغير رسمى، فى الحوارات المرتبطة بالأمن. وعلى الولايات المتحدة الأمريكية والدول الأخرى أن تحاول أن تفهم على نحو أفضل رؤى العالم لدى جيش التحرير الشعبى والأسباب الكامنة خلف مدركاته. وعلى المتحدثين أيضًا أن يدركوا أنه على الرغم من اختلاف كثير من هذه المدركات عن مدركاتهم (فى

الغالب تكون مختلفة جدًا) وأن جيش التحرير الشعبى يبدو فى الغالب متصلبًا لدرجة مستعصية فإن تلك المدركات ليست ثابتة بالضرورة أو غير قابلة للتغيير. ومع أن ثقافة الصين السياسية اللينينية وانضباط جيش التحرير الشعبى يسهمان فى التماثل الملحوظ فى المدركات التى تم تفصيلها فمن الواضح أيضًا وجود مدى من المنظورات بين ضباط جيش التحرير الشعبى وبين القادة والمحللين العسكريين والمدنيين. ولا بد من تقصى تلك المدركات بشكل ثابت وفهمها على نحو أفضل.

إن رؤى جيش التحرير الشعبى للولايات المتحدة ووضعها الأمنى التى عرضت فى هذه المقالة يجب أن تستحوذ على اهتمام كبير من صناع السياسة الأمريكيين، وهى تقترح أن الولايات المتحدة يجب أن تكون على أهبة الاستعداد ضد المحاولات الصينية لتقويض المصالح الأمنية الأمريكية فى آسيا والأماكن الأخرى. يمكن للحوار أن يزيد الوضوح والفهم، حتى وأن لم يضيق الاختلافات، لكن يجب على أولئك الأمريكيين الذين يتفاعلون مع جيش التحرير الشعبى، سواء بشكل رسمى أو غير رسمى، أن يعوا عمق سوء الظن والعداوة الصينية نحو الولايات المتحدة الأمريكية. وهذا الشك وتلك العداوة مع أنهما واضحان منذ فترة طويلة فقد تعمقا أكثر منذ حرب يوغوسلافيا عام ١٩٩٩ وقصف السفارة الصينية فى بلغراد على سبيل الخطأ، إذ بعدها تحولت الصور الشعبية للولايات المتحدة الأمريكية بين عشية وضحاها من صور نقدية بشكل حذر إلى صور معادية بشكل علنى. وقد أظهرت التعديات من جانب آلاف من المتظاهرين الصينيين على السفارة الأمريكية فى بكين والقنصليات الأمريكية فى أماكن شتى عمق العداوة الشعبية التى اتضحت أيضًا فى اتجاهات وتعليقات النخبة. فقد أطلق الإعلام الصينى العنان لسيل من الطعن المعادى لأمريكا لم يُشهَد مثله منذ الثورة الثقافية. فنشرت صحيفة الشعب اليومية الرسمية لسان حال الحزب الشيوعى سلسلة مقالات لمراقبين ومعلقين مرتبطين بالسلطة تنتقد "الهيمنة" و"الإمبريالية" و"الغطرسة" و"العدوان" و"النزعة التوسعية" الأمريكية[١٠٨]. واتهم أحد المقالات الولايات المتحدة الأمريكية بالسعى لأن تصبح "سيدة الكرة الأرضية" وشبه الهيمنة الأمريكية المعاصرة بعدوان ألمانيا النازية[١٠٩].

على أن الأثر السياسى لقصف السفارة والحرب اليوغوسلافية سيظل ماثلا لبعض الوقت فى العلاقات الصينية-الأمريكية، وقد أضفى مزيدًا من عدم الاستقرار على علاقة هشة أصلاً. كما عزز أيضًا عنصر المنافسة الاستراتيجية بين الصين والولايات المتحدة الأمريكية. على الرغم من ضعف تأثير الصين السياسى العالمى وضعف قدراتها على إظهار قوتها العسكرية يوجد اليوم منافسة استراتيجية جديدة بين الدولتين. لكنها حتى الآن لم تزد على الحرب الكلامية، على الرغم من قصف السفارة الصينية فى بلغراد على سبيل الخطأ و"الدبلوماسية الصاروخية" الصينية بالقرب من تايوان فى عامى ١٩٩٥-١٩٩٦. وعلى نحو متزايد تتعارض المصالح الأمنية الملحة للدولتين فى منطقة آسيا-المحيط الهادى ومنطقة الخليج العربى وجنوب آسيا، فضلاً عن أن الاختلافات حول أزمة كوسوفو جلبت المنافسة الاستراتيجية مؤقتًا إلى أوروبا. وعلى المستوى المؤسسى تتجلى المنافسة الاستراتيجية الصينية-الأمريكية بوضوح فى مجلس الأمن التابع الدولى والمنتديات الدولية الأخرى. على الرغم من أن الأمر لم يصل بعد إلى حد حرب باردة جديدة حول المنافسة السياسية-الطبيعية أو "صراع حضارات" بالمعنى الذى يستخدم به هنتنجتون هذا المصطلح(١١٠)، فإن جوهر المنافسة يتمثل فى الحقيقة فى صدام بين رؤى العالم حول بنية وطبيعة ومعايير العلاقات والأمن الدوليين.

إن الجغرافيا والمصالح القومية طويلة بعيدة المدى تقرران، مع ذلك، أنه يجب على الولايات المتحدة الأمريكية والصين أن تتعايشا معًا فى العالم وفى منطقة آسيا-المحيط الهادى(١١١). وعلى نحو متنام أيضًا يجب على الولايات المتحدة الأمريكية والدول الأخرى أن تتعايش مع جيش صينى أكثر حداثة وقدرة. ومع ذلك تظل هناك فرصة ثمينة للتأثير على الطريقة التى ينظر بها جيش التحرير الشعبى إلى العالم والمنطقة وكيف يفهم مصالحه القومية ومصالح الآخرين والاستخدامات التى سيجند فيها قدراته العسكرية الجديدة(١١٢). على أن توفير الفرصة لجيش التحرير الشعبى لكى يشعر بمدركات ومصالح الدول الأخرى تتطلب منه أن يزيد من سفره إلى الخارج ويتفاعل على نطاق أوسع مع الأمريكيين والأجانب الآخرين الموجودين فى الصين.

وفى ضوء المدركات والشكوك السابقة سيكون التعامل والتعايش مع الجيش الصينى معركة صعبة. لكن التعايش أحد أقارب المنافسة الاستراتيجية، حيث لا يشترط أن يتحول المتنافسون إلى خصوم. ولا بد من تجنب قريبها الآخر – المواجهة – قدر الإمكان. وتظل هناك فرصة لأن تقيم الولايات المتحدة وحلفاؤها وشركاؤها الأمنيون علاقة استراتيجية قائمة على التعايش التنافسى بها عناصر من التعاون مع جمهورية الصين الشعبية. وفى ضوء صدام المصالح القومية والمدركات الشقاقية التى أوجزناها فى هذه المقالة يظل التعايش التنافسى العلاقة الأكثر واقعية التى يمكن تحقيقها. وحتى هذا النوع من العلاقة سوف يتطلب اهتمامًا دائمًا عالى المستوى بالسياسة والعمل الجاد من كلا الجانبين إذا أريد تجنب علاقة العداء.

هوامش الفصل الرابع

(١) توجد مناقشة لذلك في:

David Shambaugh, "The PLA and PRC at Fifty: Reform at Last," China Quarterly, No. 159 (September 1999), pp. 660-672.

(2) See Thomas J. Christensen, "China, the U.S.-Japan Alliance, and the Security Dilemma in East Asia," International Security, Vol. 23, No. 4 (Spring 1999), pp. 49-80. The classic statement of the parabellum strategic culture is Alastair Iain Johnston, Cultural Realism: Strategic Culture and Grand Strategy in Chinese History (Princeton, N.J.: Princeton University Press, 1995).

(٣) ولذلك لا ينبغي على محللي العلاقات الخارجية أن يفترضوا وجود ارتباط وثيق بين مدركات المدنيين التي يمكن الحصول عليها بسهولة ومدركات العسكريين التي لا يتيسر الوصول إليها. حول المقارنة بين الاثنين انظر:

David Shambaugh, "China's National Security Environment: Perceptions of the Intelligence Community," in David M. Lamp-ton, ed., The Making of Chinese Foreign and Security Policy in the Era of Reform (Stanford, Calif.: Stanford University Press, forthcoming 2000).

(٤) الأعضاء العسكريون في اللجنة العسكرية المركزية اليوم هم الجنرالات Zhang Wannian و Chi Haotian (نائبو رئيس اللجنة) و Fu Quanyou و Wang Ke و Yu Yongbo و Wang Ruilin و Cao Gangchuan (أعضاء). منذ إقصاء الجنرال Yang Baibing في عام ١٩٩٦ من منصب الأمين العام للجنة لم يعين أمينا عاما لها وأصبحت تتكون من رئيس مدني (الرئيس يانج زيمين) ونائبين للرئيس (عادة يكون أحدهما وزير الدفاع) ورؤساء مراكز القيادة العسكرية الأربعة (إدارة الأركان العامة، الإدارة السياسية العامة، والإدارة اللوجستية العامة، وإدارة التسليح العامة).

(5) See David Shambaugh, "China's Post-Deng Military Leadership," in James R. Lilley and David Shambaugh, eds., China's Military Faces the Future (Armonk, N.Y. and Washington, D.C.: M.E. Sharpe and AEI Press, 1999), pp. 11-35.

(٦) يوجد ثلاثة مفوضين سياسيين فقط بين أعضاء نخبة جيش التحرير الشعبى الثلاثين

(7) For discussion of recent party-army relations, see Ellis Joffe, "The Military and China's New Politics: Trends and Counter-Trends," in James Mulvenon and Richard H. Yang, eds., The People's Liberation Army in the Information Age (Santa Monica, Calif.: RAND, 1999), pp. 22-47.

(8) Interviews with U.S., European, and Asian military officers who have interacted with these individuals confirm these impressions. See also David Shambaugh, Enhancing Sino-American Military Ties (Washington, D.C.: Sigur Center for Asian Studies, George Washington University, 1998).

(9) In the case of the PLA Air Force, see John Wilson Lewis and Xue Litai, "China's Search for a Modern Air Force," International Security, Vol. 24, No. 1 (Summer 1999), pp. 64-94; and Kenneth W. Allen, Glenn Krumel, and Jonathan D. Pollack, China's Air Force Enters the Twenty-first Century (Santa Monica, Calif.: RAND, 1995).

(١٠) يعتمد هذا التقدير على مسح القسم الدورى لمكتبة أكاديمية العلوم العسكرية.

(١١) المركزان البحثيان هما معهد الصين للدراسات الاستراتيجية الدولية China Institute of International Strategic Studies ومؤسسة الدراسات الاستراتيجية الدولية Foundation for International Strategic Studies.

(12) See, in particular, Wang Baocun, "Information Warfare in the Kosovo Conflict," Jiefangjun Bao, May 25,1999, in Foreign Broadcast Information Service Daily Reports—China Daily Report (hereafter FBIS-CHI), June 23, 1999.

(13) Wang Zudian, "The Offense and Defense of High-Technology Armaments," Liaawang, May 24, 1999, in FBIS-CHI, May 27,1999.

(14) Interview with Academy of Military Sciences officer, Beijing, May 16, 1999.

(15) Interviews with PLA attaches and visiting scholars, Washington, D.C., July 1999.

(16) James Kinge, "Chinese Army Calls for Strategic Review," Financial Times, May 5, 1999.

(17) Jia Weidong. "Asymmetrical Warfare and Our Defense," Jiefangjun Bao. April 17. 1999. in FBIS-CHI. May 24, 1999.

(18) Wang. "Information Warfare in the Kosovo Conflict."

(19) "NATO Campaign Showcased Use of Air Power." Wall Street Journal. June 2, 1999.

(20) Interview with Academy of Military Sciences officer. Beijing, May 16, 1999.

(21) Yao Yunzhu. "Federal Republic of Yugoslavia Crisis Shows Need to Strengthen PLA: Discussion of the Kosovo Crisis among Experts and Scholars," Jiefangjun Bao. April 13.1999. in FBIS-CHI, April 28. 1999; and Wang. "Information Warfare in the Kosovo Conflict." Conversely. Wang and Yao did not mention that it allowed NATO bombers to attack virtually with impunity.

(22) Interviews with PLA attaches, Washington. D.C., July 1999.

(٢٣) يقدر المحللون الغربيون أن ذلك يتطلب ميزة قدرها ٣ : ١ على الأقل فى القوات البرية (حوالى ٧٥٠ ألف فرد). واليوم، وحتى فى المستقبل المنظور، لم يقترب جيش التحرير الشعبى من القدرات البحرية أو الجوية التى تمكنه من بلوغ هذا الهجوم.

(٢٤) إن عار قصف التجمعات السكنية المدنية سيكون من النتائج الرئيسية لضربات الصواريخ البالستية.

(25) Interviews with Taiwanese military and intelligence officials, Taipei. May 10-15, 1999.

(26) See David Shambaugh. Beautiful Imperialist: China Perceives America, 1972-1990 (Princeton, N.J.: Princeton University Press, 1991), chap. 6.

(27) Among many, see, for example, Pan Shunrui. "War Is Not Far From Us." Jiefangjun Boo. June 8.1999. in FBIS-CHI. July 6. 1999.

(28) See. for example, Lo Ping. "The Military Is Heating Up Its Anti-Americanism Again"; and Li Tzu-ching. "The Chinese Military Clamors for War: Vowing to Have a Fight with the United States." Zhengming. June 1. 1999, in FBIS-CHI. June 28. 1999.

(29) Li. "The Chinese Military Clamors for War."

(٣٠) تفنيدًا لتقرير لجنة كوكس اعترفت الصين رسميًا فى يوليو ١٩٩٩ أنها تمتلك أسلحة نيوترونية. انظر:

"Facts Speak Louder Than Words and Lies Will Collapse by Themselves-

Further Refutation of the Cox Report," Information Office of the State Council. July 19,1999. The Cox Committee was formally constituted as the Select Committee on U.S. National Security and Military/Commercial Concerns with the People's Republic of China, chaired by Rep. Christopher Cox (R-Calif.). It submitted its full report to Congress on January 3, 1999; a declassified partial version was released to the public on May 25, 1999.

(31) These views are expressed in a wide range of PLA articles.

(32) Interview with Academy of Military Sciences officer, Washington, D.C., May 14, 1998.

(33) Interview with General Staff Department Second Department officer, Beijing, May 4,1998.

(٣٤) ثمة مناقشة أخرى للأصول الفلسفية لمفهوم الهيمنة وتاريخه فى الفكر الصينى. انظر:

Shambaugh, Beautiful Imperialist, pp. 78-83.

(35) See the discussion in Pan Xiangting, ed., Shijie Junshi Xingshi, 1997-98 [The world military situation] (Beijing: National Defense University Press, 1998), pp. 1-7.

(36) Li Qinggong, "Wulun Leng Zhan hou shijie junshi geju de bianhua" [An examination of changes in the post-cold war global military structure], Zhongguo Junshi Kexue, No. 1 (1997), pp. 112-119.

(37) Interview with National Defense University personnel, April 8,1999, and PLA attache, Washington, D.C., July 7, 1999.

(38) Ding Shichuan, "Readjustments in Big Power Relations towards the New Century," International Strategic Studies, No. 2 (1999), pp. 6-14.

(39) See, for example, Col. Guo Xinning, "Qianyi Kelindun zhengfu de Ya Tai zhanlue" [The Clinton government's basic Asia strategy] Cuofang Daxue Xuebao: Zhanlue Yanjiu, No. 1 (March 1997), pp. 18-24; and Xie Wenqing, "Adjustment and Trend of Development of U.S. Policy toward China," International Strategic Studies, No. 3 (1996), pp. 14-20.

(40) For further analysis, see David Shambaugh, "Containment or Engagement of China? Calculating Beijing's Responses," International Security, Vol. 21, No. 2 (Fall 1996), pp. 180-209.

(41) Guo, "Qianyi Kelindun zhengfu de Ya Tai zhanlue," p. 23.

(42) Interview, Beijing, December 8,1998.

(43) A good example is Xu Yimin and Xie Wenqing, "U.S. Hegemonism on the Question of Taiwan," International Strategic Studies, No. 3 (1995), pp. 10-16.

(44) Interview, Beijing, December 8, 1998.

(45) Junshi Wenzhai is published by the Second Research Institute of China Aerospace and the Chinese Military Scientists Association. While the journal is available in some Chinese libraries foreigners must acquire this restricted-circulation publication from street vendors in China.

(46) See the nine articles published in the section "Taiwan Teji" [Taiwan Special Focus], Junsh Wenzhai, Nos. 16-17 (August 1993), pp. 3-45.

(47) Ai Hongren, "Taiwan de Junshi fangxiang" [The direction of Taiwan's military], Junshi Wenzha No. 50 (December 1998), pp. 10-12.

(٤٨) من أمثلة ذلك أن زيارة لجامعة الدفاع الوطني في ديسمبر ١٩٩٨ كشفت عن أن مقررًا دراسيًا يدرس لفصل ضباط القيادة حول "جيش وتسليح تايوان".

(49) Interviews with knowledgeable PLA officers, Beijing, May 1998 and April 1999.

(50) See, for example, Lu Xinmei, "New Characteristics of the Plan for Arms Buildup of the New U.S. Administration," International Strategic Studies, No. 2 (1993), pp. 18-21.

(51) See, for example, Fu Chengli, "The Post-Cold War Adjustment of U.S. Military Strategy.' International Strategic Studies, No. 1 (1994), pp. 27-33; and Fu, "Xin Meiguo de Ya Tai zhanlue" [The new American Asia strategy], Guofang, No. 5 (1996), pp. 30-31.

(52) Wang Zhenxi and Zhang Qinglei, "Post-Cold War U.S. Alliance Strategy," International Strategic Studies, No. 3 (1998), pp. 1-9.

(53) Dong Guozheng, "Security Globalization Is Not Tantamount to Americanization," Jiefangjun Bao, May 24, 1999, in FBIS-CHI, June 3,1999.

(54) See, in particular, Wang Naicheng and Jun Xiu, "Whither NATO?" International Strategic Studies, No. 2 (1999), pp. 27-32; and Xie Wenqing, "Observing U.S. Strategy of Global Hegemony from NATO's Use of Force against the FRY," International Strategic Studies, No. 3 (1999), pp. 1-9.

(55) Luo Renshi, "New U.S. Gunboat Diplomacy and Its Strategic Impact," International Strategic Studies, No. 3 (1999), pp. 10-14.

(56) Secretary of Defense, The United States Security Strategy for the East Asia-Pacific Region (Washington, D.C.: Department of Defense, 1998).

(57) Xu Xiaogang, "U.S. Asia-Pacific Security Strategy towards the Twenty-first Century," International Strategic Studies, No. 2 (1999), pp. 47-52.

(58) Interview, National Defense University Institute of Strategic Studies, Beijing, April 7, 1999.

(59) Interview, China Institute of International Strategic Studies, Beijing, May 4,1998.

(٦٠) للحصول على تقييم ممتاز لمفهوم الأمن الجديد انظر:

David M. Finkelstein, "China's New Security Concept: Reading between the Lines," Washington Journal of Modern China, Vol. 5, No. 1 (Spring 1999), pp. 37-50.

(61) See Christensen, "China, the U.S.-Japan Alliance, and the Security Dilemma in East Asia"; and Banning Garrett and Bonnie Glaser, China and the U.S.-Japan Alliance at a Time of Strategic Change and Shifts in the Balance of Power, Asia/Pacific Research Center Discussion Paper (Stanford, Calif.: Asia/Pacific Research Center, Stanford University 1997). Garrett and Glaser's analysis suggests a debate, rather than unanimity, among Chinese security specialists.

(62) Liang Yang, "Riben fangwei zhengce tiaozheng jichi dui Ya Tai anquan xingshi de yingxiang" [Adjustment of the scope of Japan's defense policy and its influence on the structure of Asian security], Guofang, No. 9 (1996), pp. 13-14.

(63) Ibid.

(64) Ji Yu, "Riben junguozhuyi miewang fure" [Vigilance against the revival of Japanese militarism], Guofang, No. 9 (1996), pp. 15-16.

(65) Zhang Taishan, "New Developments in the U.S.-Japan Military Relationship," International Strategic Studies, No. 4 (1997), pp. 28-33.

(66) See, for example, Lu Guangye, "The Impact of Reinforcement of the Japan-U.S. Military Alliance on Asia-Pacific Security and World Peace," International Strategic Studies, No. 3 (1999), pp. 21-24.

(67) Jiang Lingfei, "Yingxiang Ya-Tai anquan xingshi de sange zhongda wenti" [Three big factors influencing the East Asian security situation), Guofang Daxue Xuebao, No. 3 (March 1997), p. 46.

(68) Tang Yongsheng, "Riben duiwai zhanlue de tiaozheng jichi zhiji yinsu" [Revisions to Japan's foreign strategy and its limiting factors], Guofang Daxue Xuebao, No. 3 (1997), pp.

(69) Zhang Jinfang, "Serious Threat to China's Security: Experts Comment on the Strengthening of the Japanese-US. Military Alliance," Jiefangjun Bao, June 4,1999, in FBIS-CHI, June 17,1999.

(70) Zhang Taishan, "Japan's Military Strategy in the New Era," International Strategic Studies, No. 3 (1998), pp. 17-20.

(71) Numerous interviews, Beijing, October and December 1998.

(72) Interview, National Defense University Institute of Strategic Studies, Beijing, April 6, 1999.

(٧٣) للحصول على تقييم ممتاز للأراء الصينية انظر:

Banning Garrett and Bonnie Glaser, "China's Pragmatic Posture toward the Korean Peninsula," Korean Journal of Defense Analysis (Winter 1997), pp. 63-91.

(74) Pan Junfeng, "Zhanlue geju, daguo guanxi, Ya-Tai huanjing" [Strategic areas, great power relations, and the Asia-Pacific environment], Guofang, No. 1 (1997), pp. 10-11.

(75) Interview, China Institute of International Strategic Studies, Beijing, December 6, 1998.

(76) Ibid.

(77) Ibid.

(٧٨) أورد متحدثو جيش التحرير الشعبى هذه الأراء محادثات عدة على مدى العامين الماضيين. انظر:

Eric McVadon, "Chinese Military Strategy for the Korean Peninsula," in Lilley and Shambaugh, China's Military Faces the Future, pp. 271-294.

(79) Wang Dahui, "The Post-Cold War Situation on the Korean Peninsula," International Strategic Studies, No. 3 (1997), pp. 31-36.

(80) Interview, National Defense University, Beijing, April 6,1999. For a more diverse range of PLA views, see McVadon, "Chinese Military Strategy for the Korean Peninsula"; and Taeho Kim, "Strategic Relations between Beijing and Pyongyang: Growing Strains and Lingering Ties," Lilley and Shambaugh, China's Military Faces the Future, pp. 295-321.

(81) See Jennifer Anderson, The Limits of Sino-Russian Strategic Partnership, Adelphi Paper No. 3 (London: International Institute for Strategic Studies, 1997); and Sherman W. Gamert, ed., Limited

Partnership: Russia-China Relations in a Changing Asia (Washington, D.C.: Carnegie Endowment: International Peace, 1998).

(82) See, for example, "China-Russia Relations at the Turn of the Century," joint statement Presidents Jiang Zemin and Boris Yeltsin, November 23, 1998. Text is carried in Beijing Review, December 14-20,1998.

(83) See, for example, "Anti-Western Edge to Russian-Chinese Summit," Jamestown Foundation Monitor, August 26,1999, available at www.jamestown.org/htm/pub-monitor/htm..

(84) China's National Defense (Beijing: Information Office of the State Council of the People's Republic of China, 1998), p. 5.

(85) See Bates Gill and Taeho Kim, China's Arms Acquisitions from Abroad: A Quest for "Superb and Secret Weapons," Stockholm International Peace Research Report No. 11 (Oxford: Oxford University Press, 1995).

(86) See Shambaugh, "China's National Security Environment," in Lampton, The Making of Chinese Foreign and Security Policy in the Era of Reform.

(87) Wang Rui and Zhang Wei, "A Preliminary Analysis of Russian Military Strategy," International Strategic Studies, No. 3 (1997), p. 42.

(88) Xue Gang, "The Present Security Policy Framework of Russia," International Strategic Studies, No. 1 (1995), pp. 22-27; and Xue and Xu Jun, "Russia's Asia-Pacific Strategy," International Strategic Studies, No. 4 (1995), pp. 14-20.

(89) Xue, "The Present Security Policy Framework of Russia."

(90) Xue Gang, "Retrospect and Prospect of Russia's Economic and Political Transformation," International Strategic Studies, No. 3 (1998), p. 13.

(91) Wang and Zhang, "A Preliminary Analysis of Russian Military Strategy."

(92) Chen Youyi and Yu Gang, "Eluosi zhanlue xingshi de tedian ji duiwai zhengce zouxiang" [Special characteristics of Russian strategy and trends in foreign policy], Guofang Daxue Xuebao, No. 3 (1997), p. 42.

(93) See Yin Weiguo and Gu Yu, "Review and Prospect of the Situation in Russia," Internationaal Strategic Studies, No. 2 (1999), pp. 53-59.

(94) See, for example, Xue Gang, "Sino-Russian Relations in the Post-Cold War International Structure," International Strategic Studies, No. 2 (1996), pp. 12-16.

(٩٥) من الكتابات القليلة التى ناقشت التبادلات فى المجال العسكرى المسح الاستراتيجى لجامعة الدفاع الوطنى ١٩٩٧-١٩٩٨. انظر:

Pan, Shijie Junshi Xingshi, 1997-98, pp. 277-279.

(96) See, for example, Koong Pai-ching, Southeast Asian Perceptions of China's Military Modernization, Asia Paper No. 5 (Washington, D.C.: Sigur Center for Asian Studies, George Washington University, 1999); and Allen S. Whiting, "ASEAN Eyes China: The Security Dimension," Asian Survey, Vol. 37, No. 4 (April 1997), pp. 299-322.

(97) Interview with General Staff Department Second Department official, Beijing, December 8, 1998.

(98) Jiang Linfei, "Yingxiang Ya Tai anquan xingshi de sange zhong da wenti" (Three major issues influencing the Asian security situation), Guofang Daxue Xuebao, No. 3 (1997), pp. 13-17; and Wu Guifu, "The U.S. Asia-Pacific Strategy in Adjustment," International Strategic Studies, No. 3 (1992), pp. 1-8.

(99) See Luo Renshi, "Post-Cold War Strategic Trends in the Asia-Pacific Region," International Strategic Studies, No. 3 (1994), pp. 5-13; Luo, "Progress and Further Efforts to Be Made in Establishing Confidence Building," International Strategic Studies, No. 2 (1995), pp. 18-24; and "New Progress and Trend in the Establishment of Confidence and Security

Building Measures in the Asia-Pacific Region," International Strategic Studies. No. 4 (1996). pp. 6-12.

(100) Wu Baiyi. "Dong Ya guojia anquan zhengce de tedian yu yitong" [Similarities and differences in East Asian countries' security policies], unpublished paper (May 1998).

(101) Ronald Monteperto and Hans Binnendijk. "PLA Views on Asia-Pacific Security in the Twenty-first Century," Strategic Forum (Washington, D.C.: National Defense University Institute for National Strategic Studies, No. 114, June 1997).

(102) See, for example, Xu Yimin, "The Strategic Situation in East Asia and China's Place and Role," International Strategic Studies, No. 1 (19%), pp. 16-24; Zhu Chun, "A Discussion about the Situation and Security Problems in the Asia-Pacific Region, International Strategic Studies, No. 1 (1993), pp. 18-22; and Zhang Changtai, "Some Views on the Current Situation in the Asia-Pacific Region," International Strategic Studies, No. 1 (1997), pp. 27-32.

(103) Sr. Col. Luo Yuan, "Dongmeng de chuqi yu Ya Tai anquan hezuo" [The rise of ASEAN and Asian security cooperation], Guofang, No. 7 (1996), pp. 23-24.

(104) Liu Wenguo, "India's Attempt to Seek Hegemony Has Been Longstanding/' Liberation Army Daily, May 26,1998, in FBIS-CHI, June 3,1998.

(105) Liu Yang and Guo Feng, "What Is the Intention of Wantonly Engaging in Military Ventures?—India's Military Development Should Be Watched Out For," Liberation Army Daily, May 19, 1998, in FBIS-CHI, May 21, 1998.

(106) "India Reports China Reinforces Troops on the Border," Agence France-Presse, October 23, 1998, in FBIS-CHI, November 8, 1998.

(107) Yang Haisheng, "Harmful Effects of India's Nuclear Tests on the World Strategic Situation," International Strategic Studies, No. 4 (1998), p. 17.

(108) See, for example, Zhang Yuqing, "Irrefutable Proof of the Swelling of U.S. Hegemonism," Renmin Ribao, May 19, 1999, in FBIS-CHI, May 19, 1999; Observer, "On the New Development of U.S. Hegemonism," Renmin Ribao, May 27,1999, in FBIS-CHI, May 28,1999; and Huang Hong and Ji Ming, "United under the Great Banner of Patriotism—Thoughts on the Strong Condemnations against U.S.-Led Atrocities," Renmin Ribao, May 27, 1999, in FBIS-CHI, June 6, 1999.

(109) "China Says U.S. Wants to Become 'Lord of the Earth/" Reuters, June 22, 1999.

(110) Samuel Huntington's The Clash of Civilizations makes much of the potential for Sino-American rivalry—in ideological, cultural, and geopolitical senses—although he portrays China's quest for regional hegemony as the fundamental characteristic of the rivalry to come. Oddly, he also sees the achievement of Chinese hegemony as "reducing instability and conflict in East Asia." See Huntington, The Clash of Civilizations and the Remaking of World Order (New York: Simon and Schuster, 1996), especially pp. 229-238, quotation at p. 237. For a counterargument of why China cannot achieve hegemony, see David Shambaugh, "Chinese Hegemony over East Asia by 2015?" Korean Journal of Defense Analysis, Vol. 9, No. 1 (Summer 1997), pp. 7-28.

(111)See Robert S. Ross, "The Geography of the Peace: East Asia in the Twenty-first Century," International Security, Vol. 23, No. 4 (Spring 1999), pp. 81-118.

(112) See Ashton B. Carter and William J. Perry, Preventive Defense (Washington, D.C.: Brookings, 1999), pp. 92-122; and Perry and Carter, The Content of U.S. Engagement with China (Stanford, Calif, and Cambridge, Mass.: Center for International Security and Cooperation, Stanford University, and Belfer Center for Science and International Affairs, Harvard University, 1998).

الجزء الثانى

الصين وأمن آسيا ـ المحيط الهادى

الفصل الأول

الصين والتحالف الأمريكى ـ اليابانى
والمعضلة الأمنية فى شرق آسيا

توماس جى . كرستنسن

يدفع كثير من الدارسين والمحللين بأنه فى القرن الحادى والعشرين سيكون عدم الاستقرار الدولى فى شرق آسيا أكثر ترجيحًا منه فى أوروبا الغربية. وسواء أكان الدارس منا يتناول المتغيرات التى يفضلها الواقعيون أو الليبراليون فإن شرق آسيا تبدو منطقة أكثر خطورة. فتلك المنطقة تتميز بتحولات كبيرة فى توازن القوة، وتوزيعات منحرفة للقوة الاقتصادية والسياسية داخل وبين الدول، وعدم تجانس ثقافى وسياسى، ومستويات متنامية، وإن كانت لا تزال منخفضة نسبيًا، من الاعتماد الاقتصادى المتبادل بين دولها، والمؤسسة الضعيفة للأمن، والنزاعات الإقليمية المنتشرة التى تجمع بين قضايا الموارد الطبيعية والنزعة القومية ما بعد الاستعمارية[1].

وإذا كانت نظرية المعضلة الأمنية تنطبق على شرق آسيا فإن فرص تصاعد التوتر فى المنطقة تبدو كبيرة، خاصة فى ظل غياب الوجود العسكرى الأمريكى فى المنطقة. تقرر هذه النظرية أنه فى نظام دولى قلق وفوضوى يمكن لسوء الظن بين خصمين محتملين أو أكثر أن يقود كل جانب إلى اتخاذ إجراءات وقائية ودفاعية، ينظر إليها الطرف الآخر على أنها تهديدات هجومية. وهذا بدوره يمكن أن يقود إلى إجراءات مضادة فى نفس النوع، بما يرفع من التوترات الإقليمية

ويقلل الأمن ويخلق نبوءات من النوع الذى يحقق ذاته حول المخاطر فى بيئة الدولة الأمنية[٢]. وبالنظر إلى المتغيرات الذى يمكن أن تشعل ديناميات المعضلة الأمنية تبدو شرق آسيا منطقة خطرة جدًا. فمن منظور واقعى معيارى فإن التغييرات الدرامية وغير المتوقعة فى توزيع القدرات فى شرق آسيا لا يمكن فحسب أن تزيد من سوء الظن وعدم اليقين، وإنما أيضا يمكن لأهمية الممرات البحرية وموارد الطاقة الآمنة لكل الفاعلين الإقليميين تقريبًا أن تشجع منافسة مزعزعة للاستقرار، مما يؤدى إلى السعى إلى تطوير قدرات إظهار القوة فى البحار وفى السماء. ونتيجة للنظر إلى إظهار القوة بوصفه تهديدًا هجوميًا فمن الوارد أن يثار تصعيد التوتر أكثر من الأسلحة التى يمكن أن تدافع فقط أراضى الدولة[٣]. وربما كان الأهم من هذه المتغيرات العادية فى شرق آسيا العوامل النفسية (مثل سوء الظن والعداء التاريخيين بين الفاعلين الإقليميين) وقضايا الجغرافية السياسية المرتبطة بالمسألة التايوانية التى تجعل حتى من الأسلحة الدفاعية فى المنطقة عاملاً مهددًا للأمن الصينى[٤].

تتمثل إحدى طرق تحسين المعضلات الأمنية ومنع تصعيد التوتر فى وجود حكَم خارجى يلعب دور الشرطة بما يقلل من حاجة الفاعلين الإقليميين المدركة إلى بدء سباق أمنى يقوض الاستقرار. ولهذا السبب فإن معظم الدارسين، بغض النظر عن قناعتهم النظرية، يتفقون مع المسئولين الأمريكيين والقادة المحليين على أن استمرار وجود الجيش الأمريكى، خاصة فى اليابان، يعد عاملاً أساسيًا فى احتواء التوترات الممكنة فى شرق آسيا[٥]. بل إن سوء الظن التاريخى بين الفاعلين فى شمال شرق آسيا حاد إلى درجة لا تستلزم فحسب الحفاظ على الوجود الأمريكى فى اليابان وإنما أيضا تجعل للشكل الذى يتخذه التحالف الأمريكى-اليابانى نتائج مهمة فعلاً على الاستقرار فى المنطقة. وعلى وجه التحديد فإن الحساسية السائدة فى الصين إزاء أية تغييرات فى التحالف الأمريكى-اليابانى عن شكله أثناء الحرب الباردة تشكل تحديات كبيرة للقادة فى واشنطن الذين يريدون تقوية التحالف على

المدى الطويل بتشجيع مشاركة يابانية أكبر فى تحمل الأعباء مع الإبقاء على دور الوجود الأمريكى فى اليابان كقوة تضمينية فى المنطقة. ومن أجل الوفاء بهذه الأهداف المتناقضة شجعت الولايات المتحدة الأمريكية اليابان بترو على تبنى أدوار غير هجومية لا يظهر منها تهديد لجيران اليابان.

بيد أن بعض جوانب السياسات الأمريكية، ومنها البحوث المشتركة فى مجال نظام الدفاع عن المسرح ضد الصواريخ TMD مع اليابان، لا تزال تمثل إشكالية. فوفقًا لنظرية المعضلة الأمنية لن تؤدى النظم والمهمات الدفاعية من نوع نظام الدفاع عن المسرح ضد الصواريخ TMD إلى إثارة سباق تسلح وتصعيد للتوتر. لكن شرق آسيا المعاصر لا ينطبق عليه هذا المنطق. فكثيرون فى المنطقة، خاصة فى بكين، يخشون من أن الأدوار الدفاعية الجديدة لليابان يمكن أن تدمر المعايير المهمة لضبط النفس بما يؤدى إلى تعزيزات عسكرية يابانية أكثر شمولية فيما بعد. علاوة على أن تركيز بكين على منع انفصال تايوان الدائم يعنى أن مجرد وجود أسلحة دفاعية لدى فى حوزة تايوان أو مؤيديها الممكنين يستفز الصين. وعلى اعتبار التاريخ المر للإمبريالية اليابانية فى الصين وحالة تايوان كمستعمرة يابانية من ١٨٩٥ إلى ١٩٤٥ فإن ذلك ينطبق بالتأكيد على اليابان.

فى القسم الأول من هذه المقالة سوف أصف كيف يسهم الإرث التاريخى والكراهية العرقية فى مفاقمة المعضلة الأمنية فى العلاقات الصينية-اليابانية. وفى القسم الثانى سأفحص التقييمات الصينية للقوة العسكرية اليابانية الفعلية والممكنة. وفى القسم الثالث سوف أتعامل مع تأثيرات التغييرات فى العلاقة الأمريكية-اليابانية فى فترة ما بعد الحرب الباردة على رؤى المحللين الأمنيين الصينيين حول التوقيت والقوة الممكنين للتعزيزات العسكرية اليابانية المستقبلية. وأنا فى ذلك أدفع بأنه نتيجة لمجموعة من الأسباب الداخلية والدولية تواجه الولايات المتحدة الأمريكية تحديات قاسية فى الحفاظ على التحالف الأمريكى-اليابانى فى شكل يطمئن كل من اليابان وجيرانها. وفى القسم الرابع سوف أناقش الأسباب التى تجعل

بعض جوانب الجهود الأخيرة لتعزيز التحالف من خلال التزام اليابان بأدوار جديدة غير هجومية تقوم على تقاسم الأعباء، الأسباب التى تجعلها أكثر استفزازًا مما يبدو على السطح. وفى القسم الخامس سوف أُفصّل القول حول طريقة تأثير اتجاهات الصين نحو اليابان على فرص خلق إجراءات بناء الثقة ونظم أمنية يمكن لها أن تحسن المعضلة الأمنية على المدى الأطول. وأناقش فى القسم السادس صلة تحليلى هذا بالسياسة الخارجية الأمريكية فى المنطقة، ولماذا على الرغم من المشكلات السابقة توجد أسباب للتفاؤل إذا ما عولجت العلاقات الثلاثية بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين واليابان بحذر فى العقدين التاليين.

أ- لماذا تخاف الصين من يابان أكثر قوة ؟

يخشى المحللون الأمنيون الصينيون، خاصة الضباط العسكريون، من إمكانية أن تصبح اليابان مجددا قوة كبرى قادرة عسكريًا فى الربع الأول من القرن الحادى والعشرين. فهم يعتقدون أن يابانًا من هذا النوع يمكن أن تكون أكثر استقلالاً عن السيطرة الأمريكية وأكثر توكيدية عمومًا فى الشئون الدولية. وإذا ما وضعنا فى الاعتبار التهديدات التى تفرضها القوة العسكرية فقط وليس أولئك الذين يسيطرون على هذه القوة فقد نتوقع من بكين أن ترحب بخفض أو حتى إزالة التأثير الأمريكى فى اليابان، حتى وإن كان ذلك يعنى أن الصين سيكون لها جار أكثر قوة. لكن على كل لا تزال الولايات المتحدة الأمريكية حتى الآن الفاعل العسكرى الأقوى فى غرب المحيط الهادى[٦]. لكن على اعتبار سوء الظن المتجذر والمتعمق تاريخيًا من جانب الصين إزاء اليابان فقد تخشى بكين من انهيار التحالف الأمريكى-اليابانى وكذلك تعزيز دور اليابان ضمن ذلك التحالف[٧]. وتلك المشاعر سائدة أيضًا خارج الصين، خاصة فى كوريا. على الرغم من أن المحللين الصينيين يخافون فى الوقت الراهن من القوة الأمريكية أكثر مما يخافون من القوة اليابانية من منظور النوايا القومية، ينظر المحللون الصينيون إلى اليابان بثقة أقل بكثير، وفى حالات كثيرة، بكراهية نادرًا ما توجد فى اتجاهاتهم إزاء الولايات المتحدة الأمريكية.

ب- الإرث التاريخى

إن الكراهية الطبيعية لليابان التى نبعت من احتلالها الوحشى للصين لا تزال باقية فى نفوس الصينيين، وذلك جزئيًا بسبب رفض طوكيو التعامل بشكل مرضى مع المطالب الصينية بأن تعترف طوكيو وتعتذر عن ماضيها الإمبريالى، مثلاً عن طريق مراجعة كتب التاريخ التى تدرس فى المدارس العامة[٨]. كما تلتهب الحساسيات الصينية أيضًا بفعل حوادث محددة، مثل زيارة رئيس الوزراء ريوتارو هاشيموتو Ryutaro Hashimoto عام ١٩٩٦ إلى ضريح ياسوكونى Yasukuni الذى يحيى ذكرى قتلى حروب اليابان، بما فى ذلك مجرمو الحرب من أمثال توجو[٩] Tojo. على الرغم من أن البعض يتخوف من أن يكون فقدان الذاكرة الظاهر لدى اليابان أو عدم ندمها على الماضى يعنى أن اليابان يمكن أن تعود إلى "النزعة العسكرية" التى ميزتها فى الثلاثينيات، فإن هذه التناظرات التاريخية البسيطة نادرة نسبيًا، على الأقل فى نخبة دوائر السياسة الخارجية الصينية[١٠]. على أن مخاوف المحللين الصينيين النابعة من الإرث التاريخى اليابانى، وإن لم تكن مجردة من العاطفة كليًا، تظل فى العادة غير ملحوظة. ويدفع الكثيرون بأنه من خلال التقليل من قيمة الأعمال الوحشية من نوع مذبحة نانجينج والتأكيد على أحداث مثل القصف النووى لهيروشيما وناجازاكى تصور النخب اليابانية اليابان بشكل وكأنها الضحية وليس الجانى فى الحرب العالمية الثانية. ولهذا السبب يخشى بعض المحللين الصينيين من أن الأجيال الأصغر من المواطنين اليابانيين قد لا يفهموا تاريخ اليابان وبالتالى قد لا يشعروا بالمخاوف الحادة لدى الفاعلين الإقليميين الآخرين من القوة العسكرية اليابانية. وقلة فهم لهذا الجانب سوف تجعلهم أقل مقاومة لخطط النخب المتشددة نسبيًا الساعية إلى زيادة القوة العسكرية اليابانية مقارنة بمواطنيهم الأكبر سنًا الذين قاوموا التعزيزات العسكرية أثناء الحرب الباردة بسبب تذكرهم للحرب العالمية الثانية[١١].

وفى الغالب يقارن المحللون الصينيون فشل اليابان فى تحمل المسئولية عن الحرب العالمية الثانية بالسجل الأكثر ليبرالية لألمانيا فيما بعد الحرب، حيث ضمنت الأخيرة فى كتبها الدراسية مناقشات أكثر صراحة للحرب، واعتذرت عن عدوانها فى وقت الحرب، بل وحتى قدمت تعويضات مالية لإسرائيل(١٢). وفى الوقت الحاضر من المؤكد أن مقارنة جديدة عسيرة على النفس سوف تظهر. ففى أثناء قمتهما فى نوفمبر ١٩٩٨ فى طوكيو رفض رئيس الوزراء كيزو أوبوشى Keizo Obuchi أن يقدم اعتذارًا إلى الرئيس الصينى يانج زيمين باستخدام نفس الصياغة النادمة التى وردت فى الاعتذار المباشر الذى قدمته اليابان إلى كوريا الجنوبية فى وقت سابق من نفس العام. ومن الوارد أن التباعد بين الاعتذارين سوف يعقد قضية التاريخ بين طوكيو وبكين(١٣).

ومع أن الأمر قد يبدو غريبًا على المراقب الخارجى فإن قوة المشاعر المعادية لليابان فى الصين لم تنقص بدرجة كبيرة مع تحول الحرب العالمية الثانية إلى ذكرى بعيدة. ثمة أسباب كثيرة إضافة إلى تلك التى ذكرناها. فقد كانت النزعة القومية دائمًا عنصرًا قويًا فى شرعية الحزب الشيوعى الصينى، وتقع مقاومة الإمبريالية اليابانية فى قلب هذه القصة القومية. ونتيجة لذلك كان المواطنون الصينيون يُغذون بانتظام ببرمجة إعلامية وطنية معادية لليابان مصممة لتمجيد دور الحزب الشيوعى الصينى فى الحرب العالمية الثانية. على الرغم من مولدهم بعد زمن من هذا الماضى يحمل الشباب الصينى رؤى حادة وسلبية غير متسامحة إزاء اليابان، وفى كثير من الحالات ضد شعبها(١٤). ومع حلول المنافسة الاقتصادية محل المخاوف العسكرية فى عقول كثير من الصينيين تحول سوء ظن الصين الأساسى إزاء اليابان إلى المجال الاقتصادى. فغالبًا ما يوصف رجال الأعمال اليابانيون بأنهم غير جديرين بالثقة وأنانيون وقذرون. ونتيجة لذلك على الرغم من خمسة عقود من السلام وقدر كبير من التفاعل الاقتصادى ما تزال الفرص صغيرة لأن يمر التطوير العسكرى اليابانى دون أعلى درجات الشك من جانب الصين.

ومحللو النخبة ليسوا محصنين بالتأكيد ضد المشاعر الحادة المعادية لليابان فى المجتمع الصينى. لكن هذه العواطف، على أية حال، لم تؤثر حتى الآن على الإدارة اليومية العملية للعلاقات الصينية-اليابانية. وعلى خلاف ذلك تعمل الحكومة الصينية منذ الثمانينيات على احتواء المشاعر المعادية لليابان فى المجتمع بشكل عام لتجنب إلحاق الضرر بالعلاقات الثنائية ومنع المحتجين من استخدام المشاعر المعادية لليابان كذريعة لانتقاد الحكومة الصينية كما حدث عدة مرات فى التاريخ الصينى[١٥]. لكن تصريحات المحللين الصينيين حول الأخطار التى يمكن أن تفرضها القوة العسكرية اليابانية المتنامية فى المستقبل تكشف أن المشاعر المعادية لليابان لديهم لا تلون تقييماتهم طويلة المدى للتهديدات، حتى وإن كانت لا تغير فى العادة وصفاتهم السياسية الفورية. ونظرًا لأن هذه التقييمات الأبعد مدى يمكن أن تؤثر على تدبير السلاح والاستراتيجية فإنها قد تكون أكثر أهمية فى إشعال المعضلة الأمنية من السياسات الدبلوماسية المحددة فى الوقت الحاضر.

جـ- التقييمات الصينية للقوة العسكرية اليابانية وممكنات تطورها

عند تقييم قوة اليابان العسكرية الحالية يؤكد المحللون الصينيون على المعدات المتقدمة التى توفرت لليابان، خاصة منذ أواخر السبعينيات عندما بدأت فى تطوير أسطول وقوات جوية لمساعدة الولايات المتحدة الأمريكية فى احتواء أسطول الاتحاد السوفيتى المتنامى فى المحيط الهادى. وتبرز الكتابات العسكرية الصينية القدرات اليابانية المضادة للغواصات (مثل طائرات بى-٣سى) والمقاتلات المتقدمة (مثل إف-١٥) وطائرات الإنذار المتقدمة إى-٢ وبطاريات الدفاع الجوى بارتريوت وتكنولوجيا أيجيس Aegis على السفن السطحية[١٦]. ويشير المحللون الصينيون، وهم محقون فى ذلك، إلى أنه باستثناء الانتشار العسكرى الأمريكى فى المنطقة تشكل نظم التسليح اليابانية الترسانة الأكثر تقدمًا من الناحية التكنولوجية بين كل قوى شرق آسيا. وهم يستشهدون على ذلك أيضًا بميزانية الدفاع اليابانية

التى على الرغم من قلتها كنسبة من إجمالى الإنتاج القومى تحتل المرتبة الثانية بعد الإنفاق العسكرى الأمريكى فقط من حيث الحجم المطلق[١٧].

على الرغم من تأكيدهم على ميزانية الدفاع الحالية والمستويات العالية للتقدم العسكرى اليابانى يفهم المحللون الصينيون أن اليابان تستطيع بسهولة أن تفعل عسكريًا أكثر بكثير مما تفعله. ومع أنهم عمومًا لا يعتقدون أن اليابان تمتلك التشكيلة اللازمة من القدرات المادية والإرادة السياسية والمهمة الأيديولوجية التى تؤهلها لأن تصبح قوة عظمى على النمط السوفيتى فإنهم يرون أن اليابان يمكن بسهولة أن تصبح قوة عسكرية كبيرة (مثل فرنسا أو بريطانيا العظمى) فى السنوات الخمس والعشرين القادمة. فمثلاً مع أن هؤلاء المحللين يجادلون غالبًا بأنه من مصلحة اليابان الاقتصادية أن تواصل الاعتماد على الحماية العسكرية الأمريكية فى المستقبل القريب فإنهم لا يعتقدون أن الإنفاق العسكرى المتنامى للغاية يمكنه أن يقضى على الاقتصاد اليابانى[١٨]. وكذلك كان هؤلاء المحللون قلقين بشدة من المخزون الهائل من الوقود النووى عالى الدرجة الذى أعيدت معالجته فى فرنسا وشُحِن ثانية إلى اليابان فى أوائل التسعينيات. وينظر الكثيرون فى الصين إلى امتلاك اليابان لهذا البلوتونيوم بوصفه جزءًا من استراتيجية للتطوير الفعلى لأسلحة نووية، وهو شىء يرون أن العلماء اليابانيين لن يجدوا صعوبة كبيرة فيه[١٩]. ويقرر المحللون الأمنيون الصينيون أيضًا أن اليابان يمكن أن تصبح قوة عسكرية كبيرة حتى إذا تخلت عن الخيار النووى الحساس فى الداخل اليابانى. ويؤكد الخبراء العسكريون والمدنيون الصينيون أن الأسلحة النووية قد لا تكون مفيدة فى المستقبل بدرجة الأسلحة التقليدية المتقدمة تكنولوجيًا وأن اليابان رائدة بالفعل فى التكنولوجيا المتقدمة ذات الاستخدام المزدوج[٢٠].

ويعترف الخبراء الصينيون، على وجه التحديد، بأن اليابان مارست قدرًا كبيرًا من ضبط النفس فى تجنب الأسلحة المصممة لإظهار القوة بعيدًا من جزر الوطن. من ذلك على سبيل المثال ما قاله ضابط عسكرى عام ١٩٩٦ من أنه على

الرغم من القائمة الطويلة للقدرات اليابانية الحالية التى أوردناها توًا لم تصبح اليابان بعد بالتأكيد قوة عظمى طبيعية لأنها تفتقر إلى البهارج المطلوبة لمثل هذه القوة (مثل حاملات الطائرات والغواصات النووية والأسلحة النووية والنظم الصاروخية بعيدة المدى)[٢١]. والسؤال بالنسبة لهذا الضابط وكثير من مواطنيه هو ببساطة حول إذا ما كانت اليابان ستقرر ومتى أن تمتلك هذه النظم. ولهذا السبب ينظر المحللون الصينيون فى الغالب إلى تبنى اليابان حتى لأدوار عسكرية دفاعية جديدة على أنه خطر لأنه قد يبدأ حالة من إبطال معايير ضبط النفس الدستورية (المادة التاسعة) وغير الدستورية (مثل قيد الألف ميل بحرى على إمكانية إظهار القوة، وحظر الاستخدام العسكرى للفضاء، والمراقبة المحكمة لتصدير الأسلحة) التى منعت اليابان من بلوغ إمكانيتها العسكرية.

ولعله من المثير للانتباه أن كثيرًا من المحللين الصينيين لا يعتبرون أن الصعوبات الاقتصادية فى اليابان تبعث على الطمأنينة. وإنما على خلاف ذلك، ومن حيث النوايا، يخشى البعض من أن يحسن الكساد الاقتصادى والأزمات المالية حظوظ النخب اليابانية المتشددة نسبيًا عن طريق خلق إحساس عام بعدم اليقين والتهديد فى المجتمع اليابانى وإلهاب النزعة القومية اليابانية أكثر بوجه عام وبإلحاق الضرر بالعلاقات مع الولايات المتحدة الأمريكية (موفر الأمن الأساسى لليابان). ومن حيث القدرات يجادل بعض المحللين الصينيين بأن البنية التحتية التكنولوجية المتاحة لليابان والتى تعد ضرورية ومهمة لبناء جيش حديث لا يبدو أنها تأثرت بالعثرات الاقتصادية الأخيرة التى واجهتها اليابان[٢٢].

د- العوامل التى يمكن أن تشجع أو تمنع التعزيزات العسكرية اليابانية

على الرغم من أن كل المحللين الصينيين تقريبًا يخافون من نتيجة أن تحاول اليابان أن تحقق إمكانياتها العسكرية فى العقود القليلة القادمة فقد اختلفوا فى تقييمهم هذا الاحتمال. فقد دفع المحللون الأكثر تشاؤمًا بأن هذه النتيجة ممكنة جدًا، بل حتى حتمية. تتفق رؤى هؤلاء مع نبوءات نظريات توازن القوى، لكنهم لا يتفقون مع

تحليل بعض الخبراء الغربيين لليابان الذين يعتقدون أن النزعة السلمية الثقافية بعد الحرب العالمية الثانية والقيود السياسية الداخلية والمصالح الاقتصادية ستقود اليابان بعيدًا عن اتباع استراتيجية من هذا النوع(٢٣). وحتى المحللون الصينيون الأكثر تشاؤمًا يدركون هذه الحجج حول ضبط النفس اليابانى ولا يغضون الطرف عنها، لكن البعض ينظرون إلى مثل هذه العقبات أمام التعزيزات العسكرية اليابانية على أنها مجرد عوامل مرجئة فى عملية طويلة المدى وحتمية. بينما يعول محللون آخرون متشائمون، ولكن بشكل مشروط، ومتفائلون، ولكن بشكل حذر، على الإمكانية الافتراضية لمنع البناء العسكرى اليابانى الكبير على المدى الأطول، لكنهم يبدون قلقًا من صعوبة العوامل المرجئة التى يمكن أن نمنع نظريًا مثل هذا التعزيز. ويجادل المحللون الأكثر تفاؤلاً بأن هذه العوامل ستظل قوية بالتأكيد وستمنع اليابان من الإضرار بعلاقاتها الإقليمية باتباع دور عسكرى أكثر توكيدًا(٢٤).

تؤمن الغالبية العظمى من هؤلاء المتفائلين والمتشائمين بأنه إلى جانب الاستقرار السياسى والاقتصادى الداخلى لليابان يتمثل العامل الأهم الـذى قد يـرجئ أو يمنع التعزيزات العسكرية اليابانية فى حالة العلاقة الأمريكية-اليابانية، خاصة التحالف الأمنى(٢٥). فالاعتقاد السائد فى دوائر بكين الأمنية هو أن الولايات المتحدة الأمريكية من خلال طمأنة اليابان وتوفير الأمن لليابانيين بمقابل زهيد توفر مناخًا سياسيًا يحافظ على مقاومة الشعب اليابانى للتعزيزات العسكرية وعزل العناصر الأكثر تشددًا فى النخبة اليابانية. أما إذا توتر التحالف الأمنى الأمريكى-اليابانى أو اجتاز تحولاً يعطى اليابان دورًا عسكريًا أكبر فإن الخبراء الصينيين يعتقدون أن تلك الصقور دائمة الوجود قد تجد أرضًا أكثر خصوبة ليزرعوا فيها بذور النزعة العسكرية(٢٦).

ر- المعضلة الأمنية الصينية-اليابانية وتحديات السياسة الأمريكية

للأسباب السابقة يتخوف معظم المحللين الصينيين تقريبًا من أى تغيير فى التحالف الأمريكى-اليابانى. فانهيار الروابط الأمريكية-اليابانية يقلق المتشائمين والمتفائلين على حد السواء. وعلى الجانب الآخر يساور المحللون الصينيون من

كل الأطياف قلقًا بدرجات متفاوتة عندما تتبنى اليابان عبئًا دفاعيًا أكبر كجزء من جهد ثنائى لإنعاش التحالف. تفرض هذه المخاوف المزدوجة والمتناقضة مشكلات كبرى على النخب الأمريكية الذين تشغلهم بالفعل حقيقة أن التحالف مبهم على نحو خطر وعفا عليه الزمن وبالتالى غير قابل للاستمرار، لكنهم مع ذلك يريدون للولايات المتحدة الأمريكية أن تحافظ على دورها المطمئن الذى أوجزناه عبر وثائق مثل تقرير استراتيجية شرق آسيا-المحيط الهادى لعام ١٩٩٨[٢٧]. وعلى وجه التحديد فإنه قبل المراجعة الأخيرة للسياسات كان التحالف الأمريكى-اليابانى يُنظَر إليه فى الغالب، فى الولايات المتحدة الأمريكية، بوصفه تحالفًا ثقيل الوطأة وغير عادل لأن الولايات المتحدة تضمن الأمن اليابانى دون ضمانات واضحة على حصول الأولى حتى على مساعدة أولية من اليابان إذا تورطت القوات الأمريكية فى صراع إقليمى مسلح[٢٨].

كانت بعض النخب الأمريكية تجادل قبل عام ١٩٩٥ بأن هذا التحالف بولغ فى تقدير أهميته وبأنه حرم الولايات المتحدة الأمريكية من متابعة مصالحها الاقتصادية فى العلاقة الأمريكية-اليابانية. بل وجادل البعض بأن الولايات المتحدة يجب أن تستخدم علاقتها الأمنية كقوة رفع ضد اليابان فى محاولة لفتح الأسواق التجارية والمالية اليابانية للشركات الأمريكية[٢٩]. ووفقًا لهذه الرؤية فإن اليابان استطاعت لفترة طويلة أن تركب مجانًا على ظهر الاقتصاد الأمريكى بسبب حرص واشنطن على الحفاظ على علاقة تحالف غير عادلة.

ومنذ نشر تقرير استراتيجية شرق آسيا (المعروف كذلك باسم تقرير ناى Nye report) المهم جدًا فى فبراير ١٩٩٥ يُظهِر القادة الأمريكيون شواغل مختلفة جدًا حول العلاقة الأمريكية-اليابانية. فتقرير ناى، ومبادرة ناى الأوسع التى يمثل جزءًا منها، أكد من جديد على الحفاظ على التحالف الأمنى وتقويته وعلى منع النزاعات الاقتصادية من تسميمه. ويعيد التقرير تأكيد مركزية التحالفات الأمنية الأمريكية فى آسيا ويحدد حجم القوات الأمريكية فى شرق آسيا بـــ ١٠٠,٠٠٠ فرد

ويدعو إلى تعاون أمنى متنام بين اليابان والولايات المتحدة، بما فى ذلك توفير اليابان لمزيد من الدعم اللوجستى للقوات الأمريكية العاملة فى المنطقة والتفكير الجدى فى البحوث المشتركة حول نظام الدفاع عن المسرح ضد الصواريخ TMD.[٣٠]

على الرغم من قرار إدارة كلينتون بعزل العلاقة الأمنية الأمريكية-اليابانية عن النزاعات الاقتصادية كان هناك قلق واسع بأنه لأسباب أمنية بحتة يمكن للتحالف أن يضعف بشكل خطير إذا لم توضح وتوسع الأدوار اليابانية وإذا لم يتكامل الجيشان على نحو أفضل فى الإعداد للعمليات المشتركة[٣١]. فقد اعتبرت دبلوماسية دفتر الشيكات اليابانية فى حرب الخليج دعمًا غير كافٍ للجهود التى تقودها الولايات المتحدة الأمريكية لحماية المنطقة التى تزود اليابان وليس الولايات المتحدة الأمريكية بمعظم نفطها. كما اتضح أيضًا أثناء أزمة ١٩٩٤ مع بيونج يانج حول تطوير الأسلحة النووية من جانب كوريا الشمالية، فى ظل السياسات الدفاعية الحالية، أنه فى سيناريو الصراع مع كوريا لم تكن اليابان ملزمة حتى بالسماح للجيش الأمريكى باستخدام مطاراتها أو موانئها المدنية. فإذا تصاعدت الأزمة كان من الممكن ألا تقدم اليابان أى دعم علنى ملموس من أى نوع. وحتى وصول أمريكا إلى قواعدها فى اليابان من أجل العمليات القتالية غير المرتبطة مباشرة بالدفاع عن الجزر اليابانية كان موضع شك[٣٢]. وبعيدًا عن الأخطار العسكرية الواضحة المتأصلة فى تلك السلبية اليابانية فإن النزعة التعويقية obstructionism وسياسة جر الرجل اليابانية من شأنها أن تقوض دعم النخبة والشعب داخل الولايات المتحدة الأمريكية لأهم علاقة أمنية فى شرق آسيا. فقد بدا لكثير من النخب الأمريكية أن نسخة الحرب الباردة من التحالف الأمريكى-اليابانى تشكل أزمة إقليمية، وليس فناء هذا التحالف. كانت هذه الشواغل دافعًا رئيسيًا خلف مبادرة ناى التى صممت لتوضيح وتقوية التزام اليابان بدعم العمليات العسكرية التى تقودها الولايات المتحدة الأمريكية. ونظرًا للخوف من عدم الاستقرار فى النخبة اليابانية والاتجاهات الشعبية حول قضايا الدفاع أرادت واشنطن أيضًا أن تزيد عدد الصلات الوظيفية بين الجيشين لربط اليابان بإحكام أكثر فى الشبكة الدفاعية الأمريكية على المدى البعيد[٣٣].

لقد تابع المحللون الأمنيون الصينيون هذه الاتجاهات فى العلاقات الأمريكية-اليابانية باهتمام وقلق كبيرين. فقبل عام ١٩٩٥ كان معظم المحللين الصينيين المتشائمين يتحسبون ويخافون من التعزيزات العسكرية اليابانية، فى المقام الأول لأنهم كانوا يشعرون بإمكانية حدوث مشكلات فى التحالف الأمريكى-اليابانى، وليس أن يتقوى التحالف. كان هؤلاء المحللون يرون أنه على اعتبار عدم وجود عدو مشترك، وعلى اعتبار الصدام الطبيعى للمصالح الاقتصادية بين اليابان والولايات المتحدة، فإن الصراع السياسى بين الحليفين يكون واردا جدًا. وهذا الصراع يمكن أن يصيب، بل ويدمر العلاقة الأمنية الأمريكية-اليابانية، وهو ما قد يؤدى إلى انسحاب القوات الأمريكية، وفى النهاية تعزيزًا عسكريًا يابانيًا. فى هذه الفترة ناقش بعض المحللين الصينيين أيضًا كيف يمكن لعوامل داخلية مثل النزعة الانعزالية الجديدة فى الولايات المتحدة، والنزعة القومية اليابانية الصاعدة، وانعدام الخبرة وعدم وجود بؤرة أمنية لدى إدارة كلينتون المنتخبة حديثًا، وعدم الاستقرار الداخلى فى اليابان أن تجتمع مع النزاعات التجارية الأمريكية-اليابانية للإسراع بانهيار التحالف[٣٤].

وفى منتصف عام ١٩٩٥ بدا لمجموعة كبيرة من المحللين الصينيين أن الصراع التجارى الأمريكى-اليابانى كان فى طريقه إلى الاحتواء وأن إدارة كلينتون كانت أكثر اهتمامًا بشئون الأمن الدولى، خاصة فى آسيا[٣٥]. كان من العوامل الأساسية التى أسهمت فى إحياء هذه الثقة المتنامية فى الولايات المتحدة نحو بقاء قواتها تقرير ناى وعدم تصعيد النزاع حول قطع السيارات بين طوكيو وواشنطن.

بيد أن الأخبار الواردة للصين لم تكن كلها أخبار سارة على أية حال. فبحلول ربيع ١٩٩٦ أدت مبادرة ناى إلى ردود فعل قاسية فى الصين، وهو ما أبرز التحديات الكامنة التى تواجه الولايات المتحدة الأمريكية فى إدارة مثلث الولايات المتحدة - الصين- اليابان. فتحول تفاؤل الصين الحذر حول الاتجاهات فى التحالف الأمريكى- اليابانى إلى تشاؤم، حيث تكاثرت المخاوف سريعًا حول

التركيدية العسكرية اليابانية المستقبلية. لكن الأسباب الجديدة للتشاؤم كانت مختلفة تماما عن تلك التى كانت سائدة فى فترة ما قبل ١٩٩٥. فالخوف لم يعد يكمن فى خلاف ممكن فى العلاقة الأمريكية-اليابانية وإنما فى القلق من أن الولايات المتحدة الأمريكية قد تشجع اليابان على القيام بأدوار عسكرية جديدة وتشجع اليابان على تطوير قدرات عسكرية جديدة كجزء من التحالف فى صورته الجديدة الذى ستتحمل فيه اليابان نصيباً أكبر فى الأعباء والمخاطر(٣٦).

وفى السابع عشر من أبريل ١٩٩٦ أصدر الرئيس كلينتون ورئيس الوزراء هاشيموتو بيانا مشتركا داعيًا فيه إلى تقوية التحالف لكى يضمن الأوضاع فى "منطقة آسيا-المحيط الهادى" على نحو أفضل. فى هذا البيان، وفى الضمانات التى تم التوصل إليها فى الأيام التى سبقته، ضمنت اليابان للقوات الأمريكية الوصول إلى القواعد وألزمت نفسها بزيادة الدعم اللوجستى وأدوار الدعم فى المنطقة الخلفية. كما اتفق الجانبان أيضا على التعاون فى "الدراسة المستمرة" للدفاع الصاروخى الباليستى.

صدر هذا البيان المشترك بعد شهر واحد من أكثر المراحل حدة فى أزمة مضيق تايوان (١٩٩٥-١٩٩٦) التى نشرت الولايات المتحدة الأمريكية خلالها مجموعتين مقاتلتين من حاملات الطائرات، منها واحدة متمركزة فى اليابان، بالقرب من تايوان. أثارت الأزمة والبيان المشترك المخاوف بين الخبراء الصينيين من الاستخدام الأمريكى للقواعد اليابانية فى سيناريوهات تايوان المستقبلية. وقيل أيضا إن اليابان قد تبدأ قريبًا فى إبطال معايير ضبط النفس المختلفة وتبدأ فى توسيع عملياتها العسكرية إلى منطقة تايوان وبحر الصين الجنوبى. وعلاوة على التركيز على الأدوار اللوجستية الجديدة لليابان وإمكانية التطوير المشترك المستقبلى للدفاعات الصاروخية، رأى المراقبون الصينيون أن البيان المشترك وسع المجال الجغرافى للتحالف من المنطقة المحيطة مباشرة باليابان إلى "آسيا والمحيط الهادى"، وهى منطقة مبهمة التحديد وإن كانت أكبر كثيرا(٣٧). وكما دفع خبير صينى بارز

فى شئون اليابان مؤخرًا فإن الوجود الأمريكى فى اليابان يمكن النظر إليه إما "كسدادة زجاجة" تحبس الجنى العسكرى اليابانى داخل القمقم أو "كقشرة بيضة" تتعهد نمو القوة العسكرية اليابانية تحت الحماية الأمريكية إلى أن تفقس فى يوم ما فى المشهد الإقليمى. فمنذ عام ١٩٩٦، كما يجادل هذا المحلل، ازدادت المخاوف بشكل ملحوظ من وظيفة "قشرة البيضة" التى يقوم بها التحالف الأمريكى-اليابانى، بينما تضاءل الاعتقاد فى وظيفة "سدادة القمقم"(٣٨).

وفى سبتمبر ١٩٩٧ اتجهت مخاوف المحللين الصينيين إلى إعلان السياسات الدفاعية المعدلة revised defense guidelines للتحالف الأمريكى-اليابانى التى عبرت كتابة عن كثير من التغييرات التى اقتُرِحت فى البيان المشترك. وقد اشتملت الأدوار الجديدة المخصصة لليابان فى التحالف على الأدوار اللوجستية وأدوار الدعم فى المنطقة الخلفية التى وردت فى البيان المشترك وأضافت لقوات الدفاع عن النفس اليابانية مهمات "التعاون فى العمليات" فى وقت الصراعات الإقليمية، بما فى ذلك جمع المعلومات الاستخباراتية والمراقبة ومهمات كسح الألغام. على الرغم من تخلى واشنطن وطوكيو السريع عن مصطلح "آسيا-المحيط الهادى" الاستفزازى بعد إصدار البيان المشترك فإن سياسات عام ١٩٩٧ لا تبعث على الطمأنينة كليًا فى هذا المجال أيضًا. فهذه السياسات تقرر أن مجال التحالف يغطى "المواقف فى المناطق المحيطة باليابان"، لكن تعريف تلك المناطق سوف يتحدد وفقًا للأولويات "الموقفية" وليس "الجغرافية". وكل ما فعلته تلك السياسات أنها أكدت نظريات المؤامرة بين نخب بكين حول الإدراج الممكن لتايوان وبحر الصين الجنوبى فى مجال التحالف(٣٩). وبعد إصدار السياسات المعدلة أعلن يانج زيمين أن الصين على "قلقة جدًا" من التغييرات فى التحالف(٤٠).

ويرى المحللون الصينيون أن كلاً من البيان المشترك والسياسات المعدلة سيثيران مشكلات فى المدى القريب، فى المقام الأول لأنهما يمكن أن ييسرا التدخل الأمريكى فى أية حالة طوارئ فى تايوان. ويعتقد هؤلاء المحللون أن الولايات المتحدة

الأمريكية تسيطر حاليا إلى درجة كبيرة على السياسة العسكرية للتحالف الأمريكى- اليابانى. لكنهم يرون أن لدى اليابان مبررات عاطفية وعملية أقوى من الولايات المتحدة الأمريكية تدعوها إلى معارضة إعادة توحيد تايوان مع الصين ومصلحة أكبر من الولايات المتحدة الأمريكية فى قضايا مثل حماية الممر البحرى البعيد من الجزر اليابانية(٤١). وغالبًا ما يذكر المحللون الصينيون الأكثر تشاؤمًا أن مصالح اليابان المادية لم تتغير كثيرًا منذ الثلاثينيات إلى الوقت الحاضر. ويعتقد هؤلاء أنه نظرًا لأن اليابان لا تزال تعتمد بشدة على التجارة والاستثمار الخارجيين فمن الوارد أن تختار ثانية أن تطور قدرات إظهار القوة بغرض حماية مصالحها الاقتصادية فى الخارج البعيد. ونظرًا لتيقظهم لهذه الإمكانية تعامل المحللون الصينيون سلبيًا مع أبسط المبادرات اليابانية الجديدة البعيدة عن جزرها (مثل إرسال جنود حفظ سلام إلى كمبوديا أو كاسحات ألغام إلى الخليج العربى بعد حرب الخليج)(٤٢).

وفى عام ١٩٩٨ تركزت المخاوف الصينية على اتفاق اليابان فى سبتمبر على البحوث المشتركة مع الولايات المتحدة الأمريكية حول نظام الدفاع عن المسرح ضد الصواريخ TMD. كان العرض الأولى للتطوير المشترك لنظام الدفاع عن المسرح ضد الصواريخ قد تقدمت به واشنطن فى عام ١٩٩٣ قبل وقت طويل من إطلاق مبادرة ناى. ثم أُدمج بعد ذلك فى المبادرة، لكن اليابان لا تزال تمانع فى إلزام نفسها بالمشروع(٤٣). وبعد خمس سنوات من الإقناع الأمريكى والعناد اليابانى وافقت طوكيو فى النهاية على الانضمام إلى بحوث نظام الدفاع عن المسرح ضد الصواريخ بعد إطلاق كوريا الشمالية لصاروخ عبر الأراضى اليابانية فى الواحد والثلاثين من أغسطس ١٩٩٨. ومع أن المحللين الصينيين يعترفون بالتهديد الكورى الشمالى لليابان فإنهم يعتقدون مع ذلك أن النظام الأمريكى-اليابانى للدفاع عن المسرح ضد الصواريخ مصمم أيضًا لمواجهة قدرات الصين الصاروخية التى يرى جيش التحرير الشعبى والمحللون المدنيون أنها مصدر القوة العسكرية الأكثر فعالية لدى الصين، خاصة فيما يتعلق بتايوان(٤٤).

ز- تايوان والتحالف الأمريكى-اليابانى وعامل الهجوم-الدفاع

إن أهمية قضية تايوان فى الحسابات الصينية حول نظام الدفاع عن المسرح ضد الصواريخ والسياسات المعدلة لا يمكن التقليل منها بحال، وربما تمثل، إلى جانب الإرث الوحشى للحرب العالمية الثانية، العامل الأكثر إثارة فى المعضلة الأمنية الصينية-اليابانية. وطبيعة الصراع عبر المضيق معقدة لدرجة أن الحجة العادية حول توازن الهجوم-الدفاع والمعضلة الأمنية لا تنطبق بدرجة جيدة. تنص تلك الحجة ببساطة على أن التعزيز بأسلحة دفاعية وتبنى عقائد دفاعية لا يجب أن يثير المعضلة الأمنية وتصعيد التوتر لأن هذه القدرات والطرق لا تفيد فى العدوان[٤٥]. فالسلاح الدفاعى يعزز الاستقرار لأنه يحافظ على الوضع الإقليمى الراهن عن طريق ردع أو منع المعتدى ماديًا من إنجاز أهدافه التعديلية، بينما تقود الأسلحة الهجومية إلى زعزعة الاستقرار لأنها تهدد هذا الوضع الراهن[٤٦].

إن ما يجعل نظريات الهجوم-الدفاع لا تنطبق جيدًا على حالة الصين هو أن هدف بكين الأمنى الأساسى هو أن تمنع تايوان من إعلان الاستقلال الدائم عن الأمة الصينية، وهو وضع إقليمى واقعى تتمتع به تايوان. معنى ذلك أن التهديد الأساسى للصين يتمثل فى أى تغيير سياسى فى العلاقات عبر المضيق من شأنها أن تشرعن وتجمد الوضع الإقليمى الراهن. وطريقة الصين الأساسية للرد على هذا التهديد تتمثل فى تشكيلة من القمع العسكرى والاقتصادى. ولذلك فإنه فى العلاقات عبر المضيق تعتبر بكين وجود الأسلحة الدفاعية التقليدية فى أيدى تايوان وأى من حلفائها الممكنين شيئًا خطيرًا لأن هذه الأسلحة يمكن أن تمنح مسئولى تايوان ثقة إضافية فى جهودهم لإضفاء الشرعية على الوضع الإقليمى الراهن. بل إنه على اعتبار استعداد الصين للمخاطرة بتكاليف باهظة لردع استقلال تايوان، وإذا لزم الأمر إرغام سلطات تايبيه على الرجوع فى أى قرار من هذا النوع، وتخلى تايوان بالكامل عن خطط شيانغ كاى شيك(*) Chiang Kai-shek الوحدوية مع أراضى

(*) شيانغ كاى شيك قائد سياسى وعسكرى صينى ولد عام ١٨٨٧ وتولى رئاسة حزب الكومنتانج الوطنى بعد وفاة سن ياتسن عام ١٩٢٥ و قاد الحكومة الوطنية لجمهورية الصين من عام ١٩٢٨ لعام ١٩٧٥ و قاد (حملة الشمال) لتوحيد الصين ضد أمراء الحرب التى أدت لأن يصبح

الصين، فإن قدرة تايوان على الهجوم على الصين، وهو أمر غريب، قد لا تكون أكثر إزعاجًا للصين من قدرة تايوان على صد هجمات الصين عليها(٤٧).

وعلى اعتبار المخاوف الصينية حول تايوان فإن نظام الدفاع عن المسرح ضد الصواريخ الأمريكية-اليابانية المستقبلية، إذا كان فعالاً، وإذا تم تحريكه نقله في وقت السلم أو وضعه في خدمة تايوان في حال الأزمة، يمكن أن يضعف قدرة الصين على تهديد الجزيرة بالهجوم عن طريق الصواريخ الباليستية، وهي الوسيلة الرئيسية لدى جيش التحرير الشعبي لقمع تايوان. ومما له أهمية خاصة هنا النظم المحمولة بحرًا التي اتفقت اليابان والولايات المتحدة الأمريكية على إجراء بحوث مشتركة حولها في سبتمبر ١٩٩٨. وتساور الصين مخاوف لنفس السبب لأن معظم الأمريكيين يؤيدون خيار نظام الدفاع عن المسرح ضد الصواريخ المحمولة بحرًا(٤٨). وقد رحب معلق أمريكي بهذا النظام المحمول بحرًا قائلاً إنه "يمكن نقله بسرعة إلى مناطق أخرى لدعم الصراعات خارج المنطقة"(٤٩). ونظام المسرح البحري الشامل "من الدرجة الأعلى" الذي اقترحته الولايات المتحدة الأمريكية للمستقبل لن يكون فحسب عالي الحركية؛ حيث يخطط له أن يوفر الدفاع عن المنطقة الواسعة التي ينتشر فيها الجيش الأمريكي، بل سيكون له أيضًا، في حال تفعيله، "أثر" يمكن أن يغطي جزيرة تايوان. وينبه خبراء الحد من التسلح وخبراء الصواريخ الصينيون بقلق إلى هذه الإمكانية(٥٠). وشأنهم شأن نظرائهم الأمريكيين واليابانيين تساور المحللون الصينيون شكوكًا جدية حول الفعالية الممكنة لمثل هذا

رئيس جمهورية الصين عام ١٩٢٨. على الرغم من استسلام اليابان عام ١٩٤٥ وانتهاء فإن الصين لم تعرف الهدوء حيث استأنف وطنيو شيانغ و شيوعيو ماو القتال ضد بعض واستمر القتال لصالح الشيوعيين على الرغم من التدخلات الأمريكية، وفي ١٠ ديسمبر ١٩٤٩ نقل شيانغ حكومته التي كانت على شفا الانهيار إلى جزيرة تايوان. ومنذ ذلك الوقت وحتى وفاته في ٦ أبريل ١٩٧٥ حكم ما يسمى حتى الآن جمهورية الصين وطور الجزيرة إلى قوة أسيوية اقتصادية واستمر يتلقى المساعدات الأمريكية لأنه كان واحداً من بضعة زعماء أرسلوا بقوات عسكرية إلى فيتنام لدعم الجهود الحربية الأمريكية فإنه لم يبذل أي جهد لإعادة توحيد الجزيرة مع الوطن الأم. [المترجم]

النظام، خاصة فى ضوء قرب تايوان من الجزيرة الأم وقدرة الصين على إطلاق عدد كبير ومتنوع من الصواريخ. لكنهم مع ذلك قلقون حول التأثير النفسى والسياسى الذى يمكن أن يمارسه هذا النظام الدفاعى على اتجاهات تايبيه نحو تحقيق فضاء دبلوماسى أكبر وعلى الاتجاهات الأمريكية واليابانية نحو العلاقات عبر المضيق(٥١).

والمحللون الصينيون عندما يتذمرون من إمكانية تأثير جوانب محددة من التغييرات الأخيرة فى التحالف الأمريكى-اليابانى على العلاقات عبر المضيق فإنهم يميلون إلى التركيز على المشكلات التى قد تنتج عن نظام الدفاع عن المسرح ضد الصواريخ الأمريكى-اليابانى المستقبلى، وليس على أدوار دعم العمليات التى أعطيت لقوات الدفاع عن النفس اليابانية الحالية وفقًا للسياسات المعدلة (أى جمع المعلومات الاستخباراتية والمراقبة وكسح الألغام). فمخاوف المحللين الصينيين من البيان المشترك والسياسات المعدلة تميل لأن تكون أكثر تجريدًا وتركزًا على المجال "الموقفى" الضبابى للتحالف أو التآكل الممكن لمعايير ضبط النفس اليابانية فى الشئون العسكرية. وعلى أية حال، ومع أنه يبدو من غير الوارد أن تُنشَر أنظمة قوات الدفاع عن النفس اليابانية المنصوص عليها فى السياسات المعدلة بالقرب من تايوان فى حال حدوث أزمة، إلا أن هذه الأنظمة يمكن أيضًا أن تثبت أنها مفيدة لتايوان. فإذا قررت اليابان، مثلاً، أن تنشر كاسحات الألغام هناك فإن ذلك سيضعف من قدرة جيش التحرير الشعبى على قمع تايوان فى أية أزمة أو صراع عبر المضيق عن طريق القيام بالدور الدفاعى الصرف المتمثل فى المساعدة فى كسر أى حصار حقيقى أو تهديدى من جانب جيش التحرير الشعبى على حركة السفن. ولهذه الأسباب فقد تسهم أدوار دعم العمليات البسيطة التى وافقت اليابان عليها فى السياسات المعدلة فى رد فعل عدوانى من جانب بكين إزاء الاتجاهات الأخيرة فى التحالف الأمريكى-اليابانى(٥٢).

س- اتجاهات التحالف الأمريكى-اليابانى ومشكلات إدارة الأزمات الممكنة

إن الولايات المتحدة الأمريكية واليابان إذا قررتا بالفعل أن تنتقلا من البحث والتطوير المشترك إلى نشر أنظمة الدفاع عن المسرح ضد الصواريخ الأمريكية-اليابانية المحمولة بحرًا (ولو بعد سنوات من الآن) فسوف يكون لدى اليابان القدرة لأن تورط نفسها فى أية أزمة عبر المضيق بدرجة كبيرة، حتى إذا لم يكن لديها أية نية لفعل ذلك، عندما يكون هذا النظام فى حوزتها. فى مثل هذه الظروف فى أزمة مستقبلية عبر مضيق تايوان تتورط فيها الولايات المتحدة الأمريكية (دون مستوى إطلاق النار الفعلى) قد يسعى القادة الأمريكيون إلى طلب المساعدة اليابانية فى الدفاع الصاروخى قرب تايوان استعدادًا لهجمات محتملة من جيش التحرير الشعبى. وبذلك تضع الولايات المتحدة اليابان فى موقف صعب يكون عليها فيه أن تختار بين أن تساعد الولايات المتحدة فى أية أزمة حول تايوان أو لا تساعدها. ومثل هذا القرار من جانب القادة الأمريكيين يحتمل أن يتخذ إذا رأوا أن الأدوار اليابانية الدفاعية لن تكون استفزازية بدرجة كبيرة للصين.

من الوارد أن لا يحصل مثل هذا الطلب على رد إيجابى من اليابان. وإذا اختارت اليابان ألاَّ تساعد الولايات المتحدة بهذا الدور الدفاعى الصرف، خاصة إذا تسبب هذا الرفض فى وضع القوات الأمريكية فى خطر إضافى، فإن ذلك ستكون له نتائج سلبية جدًا على التحالف الأمريكى-اليابانى. وحتى إذا اختارت اليابان أن تساعد فإن النتائج لن تكون أقل سوءًا. فعلى اعتبار المشاعر المعادية لليابان فى دوائر النخب الصينية والثقافة الشعبية فإن تورط اليابان المباشر بأى شكل من الأشكال فى أية أزمة عبر المضيق دون مستوى إطلاق النار قد يكون له تأثير ضار جدًا على إدارة الأزمة. ومع أن التدخل الأمريكى فى أزمة كتلك قد يكون فى ذاته استفزازى جدًا للصين، فمن الآمن أن نفترض أن التدخل اليابانى يحتمل أكثر أن يؤدى إلى التصعيد[٥٢]. وحتى إذا لم تتصاعد الأزمة فسوف يضيع أى أمل فى بناء علاقة أمنية صينية-يابانية مستقرة طويلة المدى. وكذلك قدرة الولايات المتحدة

الأمريكية والصين على التعافى من مواجهة من هذا النوع ستكون بالتأكيد أكبر من قدرة الصين واليابان على ذلك(٥٤).

على الرغم من أن الصواريخ هى السلاح الذى يحتمل أن يختاره جيش التحرير الشعبى فى صراع عبر المضيق أو حملة قمع فمن غير المتخيل أن تختار بكين أساليب أقل عدوانية من الهجمات الصاروخية (مثل التلغيم الفعلى أو التهديد به ضد الموانئ أو طرق الملاحة البحرية داخل وحول تايوان) لردع تايوان أو جعلها تتراجع عن المجازفة الدبلوماسية(٥٥). ويمكن لاستراتيجية أدنى مستوى فى القمع أن تكون أكثر جاذبية فى حالات معينة، خاصة إذا كان انتهاك تايوان المزعوم للمحظورات الصينية دون مستوى إعلان الاستقلال الصريح(٥٦).

ومن المؤكد أن الخطط الجديدة للتعاون العملياتى الواردة فى السياسات المعدلة وُضعت وفى الحسبان السيناريوهات الكورية، وليس تايوان. ولأسباب عديدة يبدو أنها غير قابلة للتطبيق فى سيناريو أزمة عبر مضيق تايوان، وذلك على عكس نظام الدفاع عن المسرح ضد الصواريخ اليابانية المستقبلية المحمولة بحرًا الذى يمكن أن يطبق فى حالة تايوان. لكن لأغراض نظرية يجدر بنا التفكير فى الطرق الممكنة لتأثير هذه المهمات اليابانية على أية أزمة مستقبلية حول تايوان لنثبت كيف يمكن لمنطق الأسلحة الهجومية والدفاعية عندما يساء تطبيقه أن يؤدى إلى تصعيد لا يمكن تجنبه فى سياق مضيق تايوان.

ومن منظور تايوان فإن مجرد التهديد بوضع الألغام قد يتطلب كسحًا شاملاً لطمأنة السفن التجارية والقادة العسكريين(٥٧). وفى مثل هذه الظروف، إذا قررت الولايات المتحدة لأسباب عسكرية أو سياسية أن معدات كسح الألغام التايوانية يجب أن تعاونها سفن من التحالف الأمريكى-اليابانى، فسوف يكون ثمة ما يغرى صناع السياسة الأمريكيون المستقبليون، سواء لأسباب عسكرية أو سياسية، بأن يطلبوا من اليابان أن ترسل كاسحات ألغام للمساعدة فى عملية من هذا النوع. فمن الناحية العسكرية تعد قدرات كسح الألغام الأمريكية الحالية، خاصة فى المسرح، ضعيفة،

وهو ما قد يجعل المساعدة اليابانية تبدو جذابة (الأسطول السابع لا يمتلك عادة إلا كاسحتى ألغام جاهزتين للعمل فى المحيط الهادى)(٥٨). ومن الناحية السياسية فإذا رُؤى أن الطبيعة الاستفزازية الممكنة للمهمات الدفاعية، خاصة اليابانية، ليست كبيرة أو واضحة، فقد يطلب القادة الأمريكيون الدعم اليابانى كدليل ظاهر على تقاسم الأعباء. وكما فى حالة سيناريو نظام الدفاع عن المسرح ضد الصواريخ ستجد اليابان نفسها فى موقف صعب تختار فيه بين إرسال السفن اليابانية إلى الخطوط الأمامية فى أزمة حول تايوان، وهو ما يزيد بقوة من خطر التصعيد (وهو الأقل احتمالاً)، أو المخاطرة بتدمير التحالف الأمريكى-اليابانى برفض القيام حتى بدور دفاعى صرف (وهو الأكثر احتمالاً)(٥٩).

ش- الاتجاهات الصينية وفرص بناء الثقة الإقليمية

إن من الشروط المهمة لحل أية معضلة أمنية أن يعترف الفاعلون المنخرطون بوجود هذه المعضلة. وثمة عامل جوهرى يعزز المعضلة الأمنية يتمثل فى انعدام التعاطف بين الفاعلين المشاركين فى المنافسة الأمنية. ونخب بكين لا تختلف فى ذلك عن نظرائها فى معظم الدول الأخرى. ومع أن المحللين الصينيين قد لا يستخدمون المصطلح الفنى "المعضلة الأمنية" فإنهم يعترفون بإمكانية حدوث سباق تسلح وتصعيد التوتر فى المنطقة. بل ويعترفون حتى بأن اليابان قد تعزز جيشها بدافع الخوف وليس العدوان. بل إن الصين أيدت التعزيزات اليابانية فى السبعينيات وأوائل الثمانينيات ردًا على تطوير الأسطول السوفيتى(٦٠). وفى عام ١٩٩٤ دفع كثير من المحللين بأن الصين لا تريد لكوريا الشمالية أن تمتلك أسلحة نووية، لأن ذلك قد يدفع اليابان إلى تطوير أسلحة نووية(٦١).

كما أظهرت بكين أيضًا القدرة على فهم أن الآخرين قد ينظرون إليها كمصدر تهديد(٦٢). لكن مع أن كثيرًا من المحللين الصينيين يمكن أن يتخيلوا القلق

المشروع من جانب بعض الدول من الصين، ويمكن أيضًا أن يصوروا قلق اليابان المشروع من الدول الأخرى، فمن الصعب أن تجد محللين صينيين يعتقدون بأن السياسة الأمنية العسكرية لليابان تدفعها مخاوف من سياسات أمنية محددة من جانب الصين(٦٣). والمحللون الصينيون، خاصة في العامين الماضيين، يبدو أنهم يتفقون على أن صعود الصين العام يعد مصدرًا عامًا لقلق اليابان. وهم، على أية حال، يميلون لأن يعترفوا بأن أفعالاً صينية محددة أو تطوير الصين لأسلحة معينة قد يمثل مبررًا لأن تعيد اليابان النظر في جوانب سياستها الدفاعية. فمثلاً عندما يُسأل المحللون الصينيون عن المخاوف التي يبديها المسئولون اليابانيون من تطوير الصين للأسلحة (مثل الأعداد المتزايدة والدقة المحسنة للصواريخ الصينية) أو السلوك الدولي الصيني الاستفزازي (مثل إطلاق الصواريخ بالقرب من تايوان أو الاستئساد على الفلبين حول جزيرة ميستشيف الصخرية) فإنهم عمومًا يعتبرون ذلك مجرد "أعذار" الغرض منها تسهيل خطط الصقور اليابانيين المسبقة من أجل التعزيز العسكري. وكما تُظهر أعمال الخبراء الغربيين حول السياسة الأمنية اليابانية فإن هؤلاء المحللين الصينيين مخطئون جدًا في تبني هذا الاعتقاد(٦٤). وإذا استمرت سيادة هذه الرؤى في بكين فمن غير الوارد أن تتخذ الصين إجراءات لطمأنة اليابان في شكل اتفاقات ثنائية أو متعددة الأطراف.

ثمة منظور صيني مختلف وأكثر إزعاجًا حول تأثير الصين الممكن على سياسة الدفاع اليابانية كان متواترًا أيضًا في العامين الماضيين. فربما بسبب معدلات النمو الاقتصادي العالية نسبيًا في الصين مقارنة باليابان في التسعينيات أبدى بعض الخبراء الصينيين ثقة أكبر في قدرة الصين على الدفاع عن مصالحها الأمنية ضد اليابان، حتى في حال غياب الوجود الأمريكي من المنطقة. ومع أنهم لا يستبعدون التهديد الممكن من جانب اليابان التي ستكون أكثر توكيدًا بسبب الانسحاب الأمريكي، فإن هؤلاء يبدون واثقين نسبيًا من أن قوة الصين وقدراتها الرادعة يمكن أن تؤثر على استراتيجية اليابان بإثناء طوكيو عن إجراء تعزيز

ياباني كبير، أو على الأقل المجازفة العسكرية فيما بعد إذا أتمت هذا التعزيز(٦٥). ومن منظور المعضلة الأمنية يمكن لهذا الموقف أن يكون أكثر خطورة من الرؤية التي تذهب إلى أن الصين يمكن أن تشكل تهديدًا لا يذكر على اليابان. فإذا ما تم النظر إلى القدرة القمعية الصينية المتنامية على أنها أفضل طريقة لمنع أو إدارة التعزيز الياباني المتوقع فإن خطر أن تأخذ الصين الخطوة الأولى في دورة الفعل-رد الفعل يكون عاليًا جدًا.

ومع كل ذلك تبدو في الأفق علامات تبعث على التفاؤل. فبعض المحللين الصينيين، وفي العادة الخبراء الأصغر سنًا (على ما يبدو في العقد الرابع من العمر أو أصغر) الذين لديهم خبرة واسعة في الخارج، يعترفون بالفعل بأن تقوية الجيش الصيني والأعمال الاستفزازية يمكن أن تعتبر أسبابًا مشروعة لأن تطلق اليابان تعزيزًا عسكريًا. وعلى اعتبار عمر هؤلاء المحللين والعدد المتنامي من النخب الصينية الذين لديهم خبرة كبيرة في الخارج يبدو أن الأمور تسير في اتجاه إيجابي في هذا الجانب. ففي ملاحظة متزنة أشار أكثر من واحد من هؤلاء الخبراء المتعاطفين إلى أن الخبراء الصينيين الذين يأخذون المخاوف اليابانية من الصين مأخذ الجد يُنظَر إليهم في الغالب بارتياب في الدوائر الحكومية ويجدون صعوبة أحيانًا في عرض رؤاهم على زملائهم الأكبر والأكثر تأثيرًا، خاصة في الجيش(٦٦).

ص- رؤى الصين حول النظم الأمنية متعددة الأطراف

إن إحدى الطرق الممكنة لتحسين المعضلة الأمنية تتمثل في النظم والمنتديات متعددة الأطراف التي تهدف إلى زيادة الشفافية وبناء الثقة. ولأسباب مختلفة تنظر بكين ببعض الشك إلى بناء الثقة متعدد الأطراف. إذ يؤكد كثير من المحللين الصينيين أن الشفافية المتنامية التي تدعو إليها مثل هذه المؤسسات يمكن أن تزيد من ثقة أعداء الصين وتقلل بذلك قدرات الصين الرادعة، خاصة قدرتها

على ردع استقلال تايوان أو التدخل الخارجي في العلاقات عبر المضيق[٦٧]. وفي أوائل التسعينيات على وجه الخصوص كان المحللون الصينيون قلقين من أن تكون المنتديات والمنظمات متعددة الأطراف جبهات أو طلائع للقوى العظمى وأن إجراءات بناء الثقة قد لا تكون أكثر من جزء من استراتيجية احتواء الغرض منها منع الصين من بلوغ مكانة القوة العظمى في القطاع العسكري[٦٨].

معنى ذلك أن الصين لم تتجنب المنتديات متعددة الأطراف. فقد شاركت الصين في المنتدى الإقليمي لرابطة شعوب جنوب شرق آسيا ASEAN Regional Forum (ARF) منذ اجتماعه الأول في عام ١٩٩٤، وفي عام ١٩٩٧ استضافت بكين المؤتمر الدوري للمنتدى حول إجراءات بناء الثقة. على الرغم من أن بكين حالت دون تحقيق أية إنجازات كبيرة في اجتماعات المنتدى حول أسئلة مهمة مثل النزاعات الإقليمية في بحر الصين الجنوبي فإن سابقة المشاركة الصينية من هذا النوع تبدو مهمة ومبشرة[٦٩]. وكما يدفع أيان جونستون Iain Johnston وبول إيفانز Paul Evans فإن هذه التطورات مع أنها لا تزال في مراحلها الجنينية فإنها لا يمكن أن تُستبعَد بوصفها مجرد خطابات أو استعراض. فالصين قادرة على المشاركة في اتفاقات حقيقية متعددة الأطراف كما ثبت ذلك في الاتفاقيات الأخيرة التي عقدتها حول ترسيم الحدود وإجراءات بناء الثقة مع روسيا والجمهوريات السوفيتية السابقة في وسط آسيا التركي. علاوة على وجود جماعة صغيرة، لكن متنامية، في بكين من المؤمنين الحقيقيين بفوائد الحد من التسلح وإجراءات بناء الثقة والأعمال متعددة الأطراف عمومًا[٧٠].

وقد أدى انخفاض الخوف من الهيمنة الأمريكية على رابطة شعوب جنوب شرق آسيا ومن تواطؤ المنتدى الإقليمي للرابطة ضد الصين، فضلاً عن الخوف المتنامي من تطورات الدبلوماسية الثنائية الأمريكية في منطقة آسيا-المحيط الهادي منذ ١٩٩٦، إلى إقناع كثير من المحللين الذين كانوا متشككين في السابق بأن شكلاً ما العمل متعدد الأطراف قد يكون البديل الأفضل للصين، على اعتبار الأخطار التي

تشكليا الأعمال الثنائية الأمريكية كالعادة(٧١). وعلى اعتبار أن الصين تخشى من، وتأثيرها ضعيف على، الجوانب المختلفة للدبلوماسية الثنائية الأمريكية الحالية (مثل تقوية التحالف الأمريكى-اليابانى أو التحالف الأمريكى-الإسترالى) فإن قبول دور أكبر للحوار متعدد الأطراف، إن لم يكن خلق مؤسسات أمنية رسمية متعددة الأطراف، قد يكون أقل الطرق إزعاجًا لتقليل التهديد الذى تشكله الأعمال الثنائية الأمريكية(٧٢). وعلى ذلك فربما كان لتقوية التحالف الأمريكى-اليابانى بعض النتائج الإيجابية غير المقصودة من خلال تشجيعه للصين على أن تفكر بمزيد من الجدية فى فوائد المنتديات متعددة الأطراف التى يمكن أن تقلل سوء الظن المتبادل فى المنطقة(٧٣). وتلك الظاهرة تخالف النظريات البنيوية النفسية والاجتماعية حول المعضلة الأمنية، تلك النظريات التى تؤكد التسوية أو التوفيق، وليس الضغط، باعتباره أفضل الطرق لدفع الدول إلى تبنى اتجاهات أكثر تعاونًا(٧٤).

إن قبول الحوار الرسمى متعدد الأطراف لم ينتشر من جنوب شرق آسيا إلى شمال شرق آسيا بسبب سوء الظن بين الصين واليابان وبين الكوريتين. لكن هناك، مع ذلك، بعض الإشارات الجديدة التى تبعث على الأمل. ففى يناير ١٩٩٨ وافقت بكين على المسار الثلاثى الثانى trilateral track-II للمحادثات الأمنية بين الصين والولايات المتحدة الأمريكية واليابان. فى حين ذهب المحللون الصينيون إلى أن الوقت غير مناسب لمنتدى أمنى ثلاثى على اعتبار التوترات الناتجة عن السياسات الدفاعية الأمريكية-اليابانية المعدلة وقضية نظام الدفاع عن المسرح ضد الصواريخ، وانعدام الثقة الأساسية بين الصين واليابان، والخوف من أن تُعزَل الصين فى صيغة واحد ضد اثنين التى أدخلت بها فى التحالف الأمريكى-اليابانى ككيان مشترك(٧٥). لكن، على أية حال، لا يجب أن نستبعد إمكانية المحادثات الثلاثية على المدى البعيد. فإذا كانت بكين قلقة فعلاً من النقل أو التطوير الأمريكى المشترك لنظام الدفاع عن المسرح ضد الصواريخ مع فاعلين إقليميين فقد توافق على الحوار الثلاثى مع الولايات المتحدة الأمريكية واليابان لكى تحاول أن تمنع هذه النتيجة.

ض- الخيارات المتاحة للسياسة الأمريكية فى المثلث الأمنى الأمريكى-الصينى-اليابانى

على اعتبار الدور المركزى الذى تلعبه حالة التحالف الأمريكى-اليابانى فى كل من السيناريوهات الصينية المتشائمة والمتفائلة لمستقبل اليابان فلا شك فى أن الإبقاء على الوجود الأمريكى فى اليابان مهم لمواجهة المعضلة الأمنية فى شرق آسيا. وإذا كان الالتزام اليابانى بدور أكثر فعالية فى التحالف ضروريًا لبقاء التحالف على المدى الطويل فإن ثمة تكييفات معينة ستكون ضرورية بصرف النظر عن رد الفعل الصينى. بل إنه على اعتبار مدى التشاؤم الذى قد يصيب المحللين الصينيين فى حال انحلال التحالف بالكامل فلا بد أنهم يتفهمون أن مبادرة ناى أفضل للصين بكثير من السياسات الأمريكية قبل عام ١٩٩٥ التى شجعت تهاوى التحالف وانعدام الثقة فى الالتزام الأمنى الأمريكى فى شرق آسيا.

إن ثمة مسئوليات يابانية جديدة فى التحالف يبدو أن عوائدها ستكون كبيرة على استقرار التحالف الأمريكى-اليابانى بتكاليف ضئيلة من حيث شحذ المعضلة الأمنية الصينية-اليابانية. فالأدوار اللوجستية اليابانية المزيدة وضمان الوصول الأمريكى إلى القواعد فى زمن الحرب، وكلاهما إجراءان غير استفزازيين نسبيًا لجيران اليابان، سوف يعالجان بعض الكوارث التى تنبأ بها المسئولون الأمريكيون عندما قيموا التحالف فى أثناء الأزمة النووية الكورية الشمالية فى عام ١٩٩٤. فالتزام اليابان العام بالمشاركة فى عمليات دعم عسكرى معينة، مثل كسح الألغام والمراقبة، تبدو أيضًا فكرة جيدة، طالما أن الولايات المتحدة لن تعتمد أكثر من اللازم على المساعدة اليابانية فى هذه المنطقة. فلأسباب سياسية يبدو من الحكمة بالنسبة للولايات المتحدة أن تبنى وتحافظ على قدرات كافية بحيث يمكنها أن تختار الوقت الذى تطلب فيه المساعدة اليابانية. ففى أية أزمة عبر المضيق قد تريد الولايات المتحدة الأمريكية أن تقلل المشاركة اليابانية وتستغنى عنها كليًا على الجبهة. وعلاوة على ذلك وللأسباب التى عرضناها سابقًا، فإذا استدعت أعمال

الصين تدخلاً يابانيًا بشكل غير مقصود، فإن تدخل طوكيو، على اعتبار سمعة اليابان فى جميع أنحاء المنطقة، يمكن أن يستغل داخليًا ودوليًا من جانب نخب بكين بالطرق التى استفاد بها صدام حسين من التدخل الإسرائيلى فى أزمة وحرب الخليج عامى ١٩٩٠-١٩٩١. لكن فى هذه الحالة الأخيرة تمكنت واشنطن من الاستغناء عن المساعدة الإسرائيلية لأن الولايات المتحدة وحلفاءها تمكنوا من ضمان السيادة العسكرية دون مساعدة إسرائيلية.

ثمة طريقة غير حكيمة يمكن لليابان والولايات المتحدة الأمريكية من خلالها أن يطمئنوا الصين وهى استبعاد تايوان بشكل واضح من مجال التحالف الأمريكى-اليابانى. وقد ضغطت الصين على اليابان والولايات المتحدة الأمريكية بالفعل من أجل ذلك. لكن الدولتين رفضتا ذلك لأنه قد يشجع العمل التوحيدى من جانب الجمهورية الشعبية ضد تايوان بسبب الاستبعاد المقدم لاحتمال أن تهب الدولتان للدفاع عن تايوان إذا هاجمتها الصين دون استفزاز من تايوان. وهذا بالتأكيد هو السبب الرئيسى الذى جعل مجال التحالف فى سياسات الدفاع المعدلة يشير إلى ظروف "موقفية" وليس "جغرافية". على الرغم من الضغط الصينى الكبير لم توافق اليابان على أن تردد سياسة "اللاءات الثلاثة" للرئيس كلينتون، معلنة فحسب أن طوكيو لا تؤيد الاستقلال القانونى لتايوان. لكن حتى إذا أقرت طوكيو اللاءين الأخريين فإن ذلك لا يتساوى بحال من الأحوال مع استبعاد تايوان من مجال التحالف الأمريكى-اليابانى، وهو قد يكون موقفًا سياسيًا راديكاليًا، وفى اعتقادى يؤدى إلى زعزعة الاستقرار(٧٦).

وأفضل طريقة لطمأنة الصين دون التخلى كليًا عن تايوان أو فكرة الدفاعات الصاروخية فى اليابان هى أن تفكر الولايات المتحدة فى تطوير نظام الدفاع عن المسرح ضد الصواريخ دون مساعدة يابانية. ففى عام ١٩٩٨ كان المحللون الصينيون يشيرون باستمرار إلى أن الإنتاج الأمريكى-اليابانى المشترك لنظام الدفاع عن المسرح ضد الصواريخ يحمل مغزى سياسيًا مختلفًا تمامًا وأكثر

استفزازًا للصين مما لو أنتجت الولايات المتحدة الأمريكية مثل هذه النظم دون مساعدة يابانية كجزء من أن استراتيجيتها العالمية لحماية القوات الأمريكية المنتشرة فى الخارج. على الرغم من التهديد الكورى الشمالى لليابان سيظل التطوير الأمريكى-اليابانى المشترك لنظام الدفاع عن المسرح ضد الصواريخ فى آسيا يبدو وكأنه مصمم فى المقام الأول لمواجهة الصين. كما أن التطوير المشترك مع اليابان يثير أيضًا كثيرًا من المخاوف فى بكين حول تعزيز القوة اليابانية المستقبلية، وهى مخاوف لن يكون لها أساس فى حال التطوير الأمريكى لنظام الدفاع عن المسرح ضد الصواريخ دون مساعدة اليابان(٧٧). فعلى سبيل المثال بعد الإطلاق الصاروخى الكورى الشمالى عبر الأراضى اليابانية، الذى قوى قرار طوكيو بمتابعة بحوث نظام الدفاع عن المسرح ضد الصواريخ، أعلنت طوكيو عن خططها لتطوير أقمار تجسس مستقلة لملاحظة الأنشطة الصاروخية الأجنبية. وهذه الخطة إذا نفذت سوف تضعف فعالية، وربما حتى تتنافى مع، قرارات المجلس التشريعى اليابانى التى تحظر استخدام الفضاء للأغراض العسكرية، التى تمثل كابحًا مهمًا للقوة العسكرية اليابانية المستقبلية. وشأنه شأنه تطوير نظام الدفاع عن المسرح ضد الصواريخ يكشف قرار القمر الصناعى عن إمكانية قيام مؤسسة عسكرية يابانية أكثر استقلالية وأقل انضباطًا فى المستقبل(٧٨). كما يشير المحللون الصينيون أيضًا إلى أن النظام اليابانى المتنقل للدفاع عن المسرح ضد الصواريخ يمكن أن يوفر "درعًا" لـــ"سيف" قوات يابانية أكثر هجومية، وإذا كان فعالاً جدًا فربما يستطيع أيضًا أن يحمى الجزر اليابانية من الانتقام الصاروخى الصينى، وهو ما يضعف القدرات الدفاعية والردعية الصينية، وبالتالى يُعَمى التمييز السياسى بين الأسلحة الهجومية والدفاعية(٧٩). وأخيرًا واتفاقًا مع الأدبيات حول صعوبة التمييز الفنى بين النظم الهجومية والدفاعية يجادل بعض المحللين الصينيين بأن بعضًا من التكنولوجيا المتضمنة فى نظام الدفاع عن المسرح ضد الصواريخ يمكن هى نفسها أن تُكيَّف من جانب اليابان لأغراض هجومية(٨٠).

إن تطوير النظام الأمريكى للدفاع عن المسرح ضد الصواريخ جزء من استراتيجية عالمية تهدف إلى حماية القوات والقواعد الأمريكية التى أصبحت مهددة بفعل الكمية المزيدة والدقة المحسنة للصواريخ المتاحة للخصوم الممكنين حول العالم(٨١). ولذلك لا تجب المساومة على نظام الدفاع عن المسرح ضد الصواريخ الأمريكية فى أية مفاوضات مع أى دولة محددة أو مجموعة من الدول. فالقرارات حول نظام الدفاع عن المسرح ضد الصواريخ الأمريكية يجب أن تستند فقط إلى التساؤلات الصعبة المتعلقة بالفعالية الممكنة للنظام ضد صواريخ العدو والتكلفة النسبية التى سوف يتحملها الخصوم الممكنون من أجل تطوير طرق تستطيع التغلب على النظام وتكاليف الفرصة البديلة لتطوير نظم الدفاع عن المسرح ضد الصواريخ فى ميزانية الدفاع.

لكن القرارات حول ما إذا كانت الولايات المتحدة الأمريكية يجب أن تطور النظام وتنشره بعد ذلك وحدها أو مع دول أخرى (ومع من) يجب أن تظل مفتوحة للتفكير وربما للتفاوض. ينطبق ذلك بشكل خاص على مناطق مثل شمال شرق آسيا حيث يمكن للجغرافيا والتكنولوجيا أن تسمح للخصوم الممكنين بتطوير إجراءات مضادة رخيصة واستفزازية فعلاً ضد هذه النظم. وإذا كانت الولايات المتحدة الأمريكية واليابان مستعدتين لإعادة النظر فى التطوير المشترك لنظام الدفاع عن المسرح ضد الصواريخ فقد تستطيعان أن تستغلا المخاوف الصينية لتشجيع بكين على المشاركة فى حوار أمنى ثلاثى والبدء فى تحقيق قليل من الشفافية فى قطاعها العسكرى المظلم. كما يمكن لليابان والولايات المتحدة الأمريكية أن تحصلا على مشاركة أكثر نشاطًا من جانب بكين فى ثنى كوريا الشمالية عن تطوير الصواريخ وأسلحة الدمار الشامل. وعلى اعتبار أن التزام طوكيو المبهم بالتطوير المشترك لنظام الدفاع عن المسرح ضد الصواريخ لم يتأكد إلا فى أغسطس ١٩٩٨ عندما أطلقت كوريا الشمالية صاروخها، فإن هذا الدافع الأمنى لو حدث من جانب بكين لكان كافيًا بإقناع اليابان بالاعتماد على التقدم

الأمريكى فى تكنولوجيا نظام الدفاع عن المسرح ضد الصواريخ وانتظار النشر النهائى لهذه النظم فى القواعد الأمريكية فى اليابان(٨٢). وقد كان من شأن ذلك جدليًا أيضًا أن يؤثر إيجابيًا على طول عمر التحالف الأمريكى-اليابانى لأن اليابان فى هذه الحالة سيكون لديها حافز إضافى للسماح للأسطول الأمريكى بالبقاء فى الموانئ اليابانية على المدى البعيد.

وفضلاً عن تقليل مخاوف الصين العامة من اليابان يمكن للولايات المتحدة الأمريكية أن تستفيد بطرق أخرى من تطوير نظام الدفاع عن المسرح ضد الصواريخ دون تعاون يابانى ومن تطوير قدرات عضوية أكثر للأسطول السابع. وذلك من شأنه أن يمكن الولايات المتحدة الأمريكية من تجنب السيناريوهات التى قد تحتاج فيها إلى طلب الدعم اليابانى فى هذه المناطق فى زمن الأزمة أو الحرب. كما أن الموافقة اليابانية على توفير هذا الدعم لن يكون من الممكن الوفاء بها فى حالات كثيرة. علاوة على أن الإبقاء على حد أدنى من الاعتماد على القدرات اليابانية يمكن الولايات المتحدة الأمريكية من اختيار متى يكون الضرر السياسى من مشاركة اليابان فى الصراع أكثر من نفعها العسكرى؟

وبالطبع فإن الوصفات التى أقدمها حول نظام الدفاع عن المسرح ضد الصواريخ وقدرات الأسطول الأمريكى الأخرى تتطلب تكاليف. فإذا طورت الولايات المتحدة الأمريكية نظام الدفاع عن المسرح ضد الصواريخ بدون اليابان، على سبيل المثال، فسوف يكون عليها أن تستغنى عن التكنولوجيا اليابانية والأموال اليابانية. وأنا هنا لست فى موضع تحليل أهمية الخيار الأول لكن فى الحالة الثانية فإن حساب مساهمة اليابان المتوقعة يضع هذه المساهمة بين عدة مئات من ملايين الدولارات وعدة مليارات من الدولارات على مدى سنوات كثيرة قادمة. وهو ما يمكن الاستغناء عنه(٨٣). ومعدات إزالة الألغام ليست من بين معدات الأسطول الأكثر تكلفة. وببضعة مئات من ملايين الدولارات يمكن للولايات المتحدة الأمريكية أن تحسن كثيرًا قدراتها العضوية فى الأسطول السابع. والولايات المتحدة

الأمريكية التى تتمتع بفترة طويلة من النمو الاقتصادى المتواصل، وفوائض فى الميزانية اليدرالية للمرة الأولى خلال عقود، وأقل نسبة مئوية من إجمالى الناتج الوطنى مخصصة للجيش منذ بيرل هاربر (أقل من ٣%) تستطيع أن تتحمل هذه الفاتورة الإضافية. على أن المشكلة الأساسية هنا هى تحدى القيادة القادرة على بيع سياسات تستند إلى تهديدات مجردة مثل تصاعد التوتر الإقليمى المستقبلى فى شرق آسيا إلى الجمهور والكونجرس الأمريكيين(٨٤).

وحتى إذا كان ذلك يتطلب من عشر إلى خمس عشرة سنة من الآن فإن الاستراتيجية الأمريكية القائمة على التدرج المتأنى فى النشاطات اليابانية المتنامية فى التحالف لها فوائد كبيرة. وإذا تمكنت الولايات المتحدة الأمريكية من تجنب تصعيد التوترات الأمنية الصينية-اليابانية فى هذا الإطار الزمنى فإن عدة أهداف سوف تتحقق. أولاً سيتاح للجهود الوليدة الرامية لخلق إجراءات بناء ثقة ونظم إقليمية تشجع الشفافية الوقت لأن تؤتى أكلها، وكذلك جهود طوكيو وبكين الأخيرة لتحسين الروابط الثنائية والاتصالات عالية المستوى(٨٥). ثانيًا سيصل مسئولون ومستشارون حكوميون أكثر عالمية cosmopolitan إلى درجات أعلى فى هرم السلطة فى بكين، فضلاً عن تقدم جيل الخبراء الصينيين ذوى الخبرة الخارجية الواسعة فى السن. ثالثًا سيتاح للصين عمومًا الوقت لاجتياز الانتقال السياسى التالى عندما يحل "الجيل الرابع" من القيادة محل جيل يانج زيمين، وربما يحمل هذا الجيل معه إصلاحًا سياسيًا كبيرًا. وعلى اعتبار المشاعر الشعبية القوية فى الصين إزاء اليابان وتايوان وأخطار النزعة القومية المفرطة على عملية التحول الديمقراطى فقد يكون من الأفضل للمنطقة والعالم أن تجتاز الصين الإصلاح السياسى دون نزاعات ونعرة قومية شوفينية قد تنشأ عن التنافس الأمنى الصينى-اليابانى(٨٦). رابعًا سوف تكون عملية التوحيد الكورية أبسط كثيرًا إذا لم يكن يصحبها التنافس العسكرى الصينى-اليابانى. خامسًا سيتاح للمنطقة، بما فى ذلك كل من اليابان والصين، الوقت للتعافى من الأزمة الاقتصادية الحالية دون أن يقلقوا فى نفس

الوقت من اشتداد التنافس الأمنى. وكما أوضحت فترة ما بين الحربين فإن اجتماع عدم الاستقرار الداخلى مع التوترات الدولية يمكن أن يؤدى إلى تغيرات سياسية مؤسفة جدًا داخل الدول وفى العلاقات فيما بينها. علاوة على أنه إذا كانت العلاقات الأمنية أقل توترًا فسوف تجد الأزمة المالية فرصة سانحة لزيادة التعاون الإقليمى العام. سادسًا سيتاح لطوكيو وقتًا أطول لإعادة النظر فى إرث الحرب العالمية الثانية وتصحيح معالجتها له[٨٧]. سابعًا سيكون من الأفضل للاستقرار الإقليمى طويل المدى أن يتم كبح تيارات النزعة القومية المفرطة فى اليابان فى أثناء الانتقال السياسى فيما بعد الحرب الباردة فى اليابان بعد انتهاء احتكار الحزب الديموقراطى الليبرالى للسلطة.

ومن المؤكد لدينا أن الأدوار العسكرية اليابانية الجديدة سوف تثير جوًا من الريبة وسوء الظن بين اليابان والصين. وقد يكون من الأصعب، على أية حال، أن نحسب بالضبط ما يمكن أن تفعله الصين إذا تولت اليابان أدوارًا جديدة معينة. فمثلاً إذا اتضح أن اليابان متجهة نحو النشر الفعلى لدفاعات صاروخية عن المسرح معتمدة على السفن فإن الصين قد تحاول أن تطور صواريخ باليستية وكروز ومضادة للسفن، وربما حتى أسلحة مضادة للأقمار الصناعية بمعدل أسرع وعلى نطاق أوسع مما لو لم تكن مضطرة لأن تمتلك القدرة على تحطيم أو تضليل أو التملص من قدرة هذه الأسلحة الدفاعية[٨٨]. وعلاوة على ذلك يمكن للمرء أن يرى بخياله أن الصين إذا أحست الحاجة إلى تنويع وتحسين رادعها النووى فى مواجهة نظام الدفاع عن المسرح ضد الصواريخ الأمريكية-اليابانية المقترحة فإنها قد تتخلى عن التزامها بمعاهدة حظر الاختبار الشامل من أجل اختبار رءوس حربية لنظم توصيل جديدة. وقد تصبح الصين أيضًا أقل تعاونًا مع الولايات المتحدة الأمريكية فى نقل تكنولوجيا الأسلحة وما يجره ذلك من نتائج على الأمن فى جنوب آسيا والشرق الأوسط. وعلى الطرف الأكثر تشاؤمًا من الطيف قد تحاول الصين الإسراع بإعادة توحيد تايوان أو الضغط من أجل مطالبها فى صراع

جزر دیایو/سنكاكيو مع اليابان بطرق تهز الاستقرار خوفًا من أن نظام الدفاع عن المسرح ضد الصواريخ الأمريكية-اليابانية أو المشاركة التايوانية المباشرة فى نظام إقليمى من هذا النوع قد يجعل الأمر أكثر صعوبة بالنسبة لها لمعالجة تلك القضايا بعد أن نشر هذه النظم.

إن تلك السيناريوهات الممكنة تستند على حجج مضادة للحقائق counterfactual قد يصعب إثباتها حتى إذا تبنت الصين واحدة أو أكثر من السياسات السابقة بالفعل. فمثلاً على اعتبار مشكلة تايوان والتفوق الكاسح للولايات المتحدة فى القوة العسكرية يكون من الوارد أن تطور الصين قدراتها الصاروخية إلى درجة كبيرة بغض النظر عن تفاصيل التعاون الأمريكى اليابانى فى نظام الدفاع عن المسرح ضد الصواريخ. وسيكون من الصعب معرفة التأثير النسبى لسياسات محددة على مسيرة ذلك التطوير. لكن السياسة الأمنية الأمريكية فى شرق آسيا ومعظم أدبيات دراسات الأمن فيما بعد الحرب الباردة حول المنطقة بنيت على حجج مضادة للحقائق، وهى حجج صحيحة بالتأكيد على الرغم من استحالة إثباتها. وإذا أراد المرء أن يتبنى فكرة أن استمرار الوجود الأمريكى فى شرق آسيا، فى اليابان خاصة، هو العامل الأكبر على الإطلاق لمنع تصعيد التوتر فى المنطقة فإن على هذا المرء أيضًا أن يكون مستعدًا لأن يقبل فكرة أن الشكل الذى يتخذه هذا الوجود سيكون له أيضًا نتائج مهمة على اليابان وجيرانها.

خاتمة الفصل الأول

على اعتبار سوء ظن الصين التاريخى الحاد فى اليابان يمكن لقلق بكين من تآكل معايير ضبط النفس اليابانية والجغرافية السياسية لقضية تايوان، وحتى أدوار دفاعية جديدة معينة لليابان، يمكن أن تكون استفزازية للصين. ولذلك يجب على الولايات المتحدة الأمريكية أن تستمر فى الحذر من نوع الأدوار الجديدة التى

تطلب من اليابان القيام بها فى التحالف. ينطبق ذلك بشكل خاص فى الحالات التى تستطيع الولايات المتحدة الأمريكية فيها أن تقوم بنفس هذه الأدوار دون إثارة نفس الدرجة من القلق لدى بكين.

ومن خلال الحفاظ على القدرات الأمريكية فى اليابان وشرق آسيا عمومًا، وزيادتها إذا اقتضى الأمر، تكون الولايات المتحدة الأمريكية فى وضع أفضل لإدارة وإخماد الأزمات الإقليمية المستقبلية، بل وربما منعها من أن تحدث من البداية. وعن طريق طمأنة كل من اليابان وخصومها الممكنين تخفض الولايات المتحدة الأمريكية من احتمال سيناريوهات المعضلة الأمنية المسببة للشقاق وديناميكية نموذج التصعيد فى المنطقة. ومن خلال ذلك يمكن للولايات المتحدة أن تسهم بقوة فى السلام والاستقرار طويلى المدى فى منطقة ستكون الأهم للسياسة الخارجية الأمريكية فى القرن الحادى والعشرين.

هوامش الفصل الأول

(1) Aaron L. Friedberg, "Ripe for Rivalry: Prospects for Peace in a Multipolar Asia," International Security, Vol. 18, No. 3 (Winter 1993/94), pp. 5-33; Richard K. Betts, "Wealth, Power, and Instability," International Security, Vol. 18, No. 3 (Winter 1993/94), pp. 34-77; Stephen Van Evera, "Primed for Peace: Europe after the Cold War," International Security, Vol. 15, No. 3 (Winter 1990/91), pp. 7-57; and James Goldgeier and Michael McFaul, "A Tale of Two Worlds," International Organization, Vol. 46, No. 2 (Spring 1992), pp. 467-492.

(٢) حول المعضلة الأمنية الأصلية ونماذج التصعيد انظر:

Robert Jervis, "Cooperation under the Security Dilemma," World Politics, Vol. 30, No. 2 (January 1978), pp. 167-174; and Jervis, Perception" and Misperception in International Politics (Princeton, N.J.: Princeton University Press, 1976), chap. 3.

(٣) للحصول على كتابات حول التأثير المزعزع للاستقرار للأسلحة والعقائد الهجومية انظر:

Stephen Van Evera, "The Cult of the Offensive and the Origins of the First World War," International Security, Vol. 9, No. 1 (Summer 1984), pp. 58-107; Van Evera, "Offense, Defense, and the Causes of War," International Security, Vol. 22, No. 4 (Spring 1998), pp. 5-43; and Sean M. Lynn-Jones, "Offense-Defense Theory and Its Critics," Security Studies, Vol. 4, No. 4 (Summer 1995), pp. 660-691.

(٤) إن فهمي للمنظورات الصينية يعكس أكثر من سبعين مقابلة، معظمها مع متحدثين كثيرين، أجريتها خلال رحلات مجموعها أربعة أشهر إلى بكين في أعوام ١٩٩٣ و١٩٩٤ و١٩٩٥ ورحلتين قصيرتين إلى بكين وشنغهاي في ١٩٩٨. كان المتحدثون خليطا من المحللين العسكريين والمدنيين في مراكز البحوث الحكومية وأيضا أكاديميين من مؤسسات صينية بارزة. ومع أن محللي مراكز البحوث الحكومية ليسوا صناع سياسات فإنهم يقدمون النصح لرؤسائهم في

المنظمات الحكومية الأساسية: جيش التحرير الشعبى، وزارة الخارجية، مجلس الدولة، وكالات الاستخبارات الصينية. وبالتالى لا يمكن الإفصاح عن الهويات الفردية لأفراد معينين ممن أجريت معهم مقابلات.

(٥) بل إن التوقعات المتفائلة للمنطقة تستند إلى الوجود العسكرى الأمريكى طويل المدى. انظر مثلا:

Robert S. Ross, "The Geography of the Peace: East Asia in the Twenty-first Century." International Security. Vol. 23, No. 4 (Spring 1999), pp. 81-118.

(٦) قد يجادل البعض بأن القرب الجغرافى لليابان وحده من شأنه أن يجعل من قوة إقليمية تهديدًا أكبر من الولايات المتحدة الأكثر بعدًا. وعلى أية حال فإن القرار حول أيهما يمثل تهديدًا أكبر – القوة العظمى البعيدة أم القوة الكبرى الإقليمية – لا يمكن حسمه فقط من خلال تحليل توازن القوة الدولى. وكما فى الحالة الصينية فإن تحديد الدولة التى تمثل تهديدًا أكبر سوف يقوم على الميراث التاريخى والمدركات الوطنية.

(7) For the classic study. see Allen S. Whiting, China Eyes Japan (Berkeley. University of California Press, 1989).

(٨) من الوارد أن تكون المخاوف التى يبديها المحللون الصينيون، والتى سنناقشها فيما يلى، حول اليابان والولايات المتحدة ليست أكثر من تكتيكات يقصد بها منع صعود قوة إقليمية جديدة من خلال التأثير على الجدل فى الولايات المتحدة واليابان. وهذه الاستراتيجية تساعد أيضا فى الداخل ومع الفاعلين الإقليميين فى تبرير تطوير الأسلحة والدبلوماسية الصينية العدوانية. ومع أننى أعتقد أن ذلك كان هو قصد بعض من تحدثت إليهم، فعلى اعتبار كثرة عدد من تحدثت إليهم، وتنوع الآراء التى ذكرت حول القضايا المختلفة على مدار السنوات الخمس لمناقشاتى، والمواقف الخلافية التى كنت أسمعها فى بعض الأحيان حول قضايا مثل مذبحة تيانمن أو التدريبات الصاروخية الصينية بالقرب من تايوان، فإننى أجد صعوبة فى الاعتقاد بأن بكين أو أية حكومة أخرى تستطيع أن تصطنع مثل هذا المسرح المعقد طيلة هذه الفترة الزمنية الممتدة.

(٩) فى نفس هذا العام أيضا قامت مجموعة من اليمنيين اليابانيين بإقامة بنايات على جزر ديايو/سينكاكيو المتنازع عليها بين كل من اليابان والصين. وقد اعتبر كثير من المحللين الصينيين أن طوكيو متورطة فى هذه النشاطات، خاصة بعد أن أرسلت الأخيرة سفنا من حرس السواحل لمنع المحتجين من هونج كونج وتايوان من النزول على الجزر الواقعة تحت السيطرة اليابانية.

(10) See Yinan He, "The Effect of Historical Memory on China's Strategic Perception of Japan," paper prepared for the Ninety-forth Annual

Meeting of the American Political Science Association," Boston, Massachusetts, September 3-6, 1998.

مثال ذلك أن من تحدثت إليهم لا يعتقدون عموما أن اليابان الأقوى عسكريا قد تحاول أن تحتل أجزاء من الجزيرة الآسيوية كما فعلت فى الثلاثينيات والأربعينيات.

(١١) إن مشكلة عدم ندم اليابان على ما اقترفته فى حروبها أثيرت فى كل المقابلات التى أجريتها تقريبا. انظر:

Zhang Dalin, "Qianshi Bu Wang, Houshi Zhi Shi" [Past experience, if not forgotten, is a guide for the future], Guoji Wenti Yan/m [International studies], No. 3 (1995), pp. 6-11. For a critical Japanese perspective on the textbook issue, see Saburo Ienaga, "The Glorification of War in Japanese Education," International Security, Vol. 18, No. 3 (Winter 1993/94), pp. 113-133. The Chinese view on the generational issue in Japan is similar to the Japanese pacifist view. See Kunihiro Masao, "The Decline and Fall of Pacifism," Bulletin of the Atomic Scientists, Vol. 53, No. 1 (January/February 1997), pp. 35-39.

(١٢) من أجل المقارنات الصينية بين ألمانيا ويابان ما بعد الحرب انظر:

Su Huimin, "Yi Shi Wei Jian, Mian Dao Fuzhe: Deguo dui Era Dazhan de Fansi" [Take lessons from history and avoid the recurrence of mistakes: Germany's introspection about World War II], Guoji Wenti Yta [International studies], No. 3 (1995), pp. 12-16; and Sun Lixiang, "Zhanhou Ri De Liang Guo Uou Yi Shili zhi Bijiao" [A comparison of the postwar right-wing forces in the two nations of Japan a Germany], Waiguo Wenti Yanjiu [Research on foreign problems], No. 2 (1988), pp. 1-10.

(13) Nicholas D. Kristof, "Burying the Past War Guilt Haunts Japan," New York Times, November 30,1998, pp. Al, A10.

(١٤) فى عام ١٩٩٣ أشار الباحثون الحكوميون أن الشباب الصينيين، من عدة نواحى، أكثر عداء لليابان من الحكومة. وقد استشهدوا فى ذلك باحتجاجات الطلاب ضد "الإمبريالية الاقتصادية" اليابانية فى عام ١٩٨٦.

(15) Interviews, 1996. See also Hafumi Arai, "Angry at China? Slam Japan," Far Eastern Economic Review, October 3, 1996, p. 21.

من الواضح أنه مقارنة بالطلاب وغيرهم من أعضاء الجمهور كان صوت الحكومة هادئًا فى نزاع جزر دايو/سينكاكيو فى عام ١٩٩٦.

(16) Pan Sifeng, ed., Riben Junshi Sixiang Yanjiu [Research on Japanese military thought] (Beijing: Academy of Military Sciences Press, October 1992), pp. 388-392 (internally circulated).

(17) Multiple interviews, 1993-98

(١٨) فى عام ١٩٩٢ أشار تحليل داخلى لشئون الجيش اليابانية إلى أن اليابان تستطيع بسهولة أن تنفق ٤% من إجمالى ناتجها القومى على الجيش دون أن يلحق ذلك ضررًا كبيرًا بنموها الاقتصادى طويل المدى. وقد استشهد التحليل على ذلك بمستويات الإنفاق الأعلى بكثير من جانب الاقتصادات القوية فى الولايات المتحدة وأوروبا فى أثناء الحرب الباردة.

Ibid., p. 499.

وقد اتخذ الضباط العسكريون العاملون والمتقاعدون فى عامى ١٩٩٦ و١٩٩٨ مواقف مماثلة.

(١٩) كانت هذه القضية حساسة بشكل خاص فى عامى ١٩٩٣ و١٩٩٤ وما زالت كذلك حتى اليوم.

(20) Multiple interviews, 1996. For written materials, see Gao Heng, "Shijie Junshi Xingshi" [The world military scene], Shijie Jingji yu Zhengzhi [World economy and politics], No. 2 (February 1995), pp. 14-18. For a similar Western view on Japanese "technonationalism," see Richard J. Samuels, Rich Nation, Strong Army: National Security and the Technological Transformation of Japan (Ithaca, N.Y.: Cornell University Press, 1994).

(21) Interview, 1996.

(٢٢) كان ذلك موضوعًا متواترًا فى المقابلات من عام ١٩٩٣ إلى عام ١٩٩٨ وتكرر فى عام ١٩٩٨ فى أثناء الأزمة المالية.

(٢٣) من أجل رؤية واقعية انظر:

Christopher Layne, "The Unipolar Illusion: Why New Great Powers Will Rise," International Security, Vol. 17, No. 4 (Spring 1993), pp. 5-51. For the argument that Japan will likely not remilitarize, see Thomas U. Berger, "From Sword to Chrysanthemum: Japan's Culture of Anti-Militarism," International Security, Vol. 17, No. 4 (Spring 1993), pp. 119-150; and Peter J.

Katzenstein, Cultural Norms and National Security: Police and Military in Postwar Japan (Ithaca, N.Y.: Cornell University Press, 1996).

(٢٤) وردت أبسط النسخ للتوقعات الأكثر تفاؤلا والأكثر تشاؤما حول مستقبل اليابان بشكل متواتر فى أثناء الرحلات البحثية الثلاث الأولى من ١٩٩٣ إلى ١٩٩٥. وفيما بعد أزمة مضيق تايوان ١٩٩٥-١٩٩٦ انزوت الحجة الليبرالية المتفائلة التى تذهب إلى أن المصالح الاقتصادية سوف تتفوق على المصالح الأمنية فى عالم ما بعد الحرب الباردة. وبعد تقرير ناى ١٩٩٥ قل تداول النسخ البسيطة لسيناريوهات المتشائمين لأنها كانت تستند فى أغلب الأحيان على هشاشة التحالف الأمريكية-اليابانية فيما بعد الحرب الباردة.

(25) Interviews 1993-98. See also Pan, Riben Junshi Sixiang Yanjiu, p. 501. This book states in typical fashion, "Of all the factors that could compel Japan's military policy to change, U.S.-Japan relations will be the deciding factor." See also Wang Yanyu, ed., Riben Junshi Zhanliie Yanjiu [Research on Japanese military strategy] (Beijing: Academy of Military Sciences Press, 1992), pp. 308-310 (internally circulated); and Liu Shilong, "Dangqian Rimei Anbao Tizhi de San Ge Tedian" [Three special characteristics of the current U.S.-Japan security structure], Riben Yanjiu [Japan studies], No. 4 (1996), pp. 18-30, at p. 27. One article bases its optimism largely on the author's belief that, despite economic frictions, the U.S.-Japan alliance is stable. See He Fang, "Lengzhan Hou de Riben Duiwai Zhanlue" [Japan's post-cold war international strategy], Waiguo Wenti Yanjiu [Research on foreign problems], No. 2 (1993), pp. 1-4.

(٢٦) للحصول على مناقشة مبكرة للمسارين المحتملين المختلفين جدًا للتعزيز العسكرى اليابانية انظر:

Cai Zuming, ed., Meiguo Junshi Zhanliie Yanjiu [Studies of American military strategy] (Beijing: Acad emy of Military Sciences Press, 1993), pp. 218-233 (internally circulated).

(٢٧) من أجل منطق الطمأنة فى سياسة الدفاع الأمريكية الرسمية انظر:

the Pentagon's United States Security Strategy for the East Asia-Pacific Region 1998.

التى تقرر أن "الوجود الأمريكى فى آسيا إضافة إلى وظيفته الرادعة يساعد فى تشكيل بيئة أمنية تحول دون تكون تحديات فى وجه الولايات المتحدة. فوجود القوات الأمريكية يخفف تأثير التوترات الإقليمية التاريخية ويمكن الولايات المتحدة من توقع المشكلات وإدارة التهديدات الممكنة وتشجيع التسوية السلمية للمنازعات.

(٢٨) هذا الرأى الشائع يتجاهل غالبا الفوائد الواضحة للولايات المتحدة من نسخة الحرب الباردة من التحالف. فقد ضمنت الولايات المتحدة قواعد فى اليابان، وكان ٧٠-٨٠% من تكاليف تلك القواعد تتحملها اليابان. ومن دون هذه القواعد كانت الولايات المتحدة ستجد صعوبة كبيرة فى الحفاظ على وجودها فى المنطقة. انظر:

Michael OUanlon, "Restructuring U.S. Forces and Bases in Japan," in Mike M. Mochizuki, ed., Toward a True Alliance: Restructuring U.S.-Japan Security Relations (Washington, D.C.: Brookings, 1997), pp. 149-178

(29) Eric Heginbotham and Richard J. Samuels, "Mercantile Realism and Japanese Foreign Policy," International Security, Vol. 22, No. 4 (Spring 1998), pp. 171-203, at p. 179.

(٣٠) تقريرناى Nye الذى يحمل اسم مساعد وزير الدفاع السابق جوزيف إس ناى الابن هو الاستراتيجية الأمنية الأمريكية لمنطقة شرق آسيا والمحيط الهادى أعده مكتب شئون الأمن الدولى بوزارة الدفاع فى فبراير ١٩٩٥. من أجل نظرة مطلع حول المخاوف من التأثير الضار للنزاعات الاقتصادية الحادة على التحالف انظر:

David L. Asher, "A U.S.-Japan Alliance for the Next Century," Orbis, Vol. 41, No. 3 (Summer 1997), pp. 343-375, at pp. 346-348.

(٣١) من أجل مناقشة هذه القضايا انظر:

Mike M. Mochizuki, "A New Bargain for a New Alliance" and "American and Japanese Strategic Debates," in Mochizuki, Toward a True Alliance, pp. 5-40, 43-82, especially pp. 35, 69-70.

(٣٢) حول أهمية الأزمة الكورية فى عام ١٩٩٤ للحسابات الرسمية انظر:

Kurt M. Campbel"The Official U.S. View," in Michael J. Green and Mike M. Mochizuki, The U.S.-Japan Securil Alliance in the Twenty-first Century (New York: Council on Foreign Relations Study Group Paper 1998), pp. 85-87.

(٣٣) حول مناقشة هذه القضايا انظر:

Bruce Stokes and James Shinn, The Tests of War and the Strains of Peace: The U.S.-Japan Security Relationship (New York: Council on Foreign Relations Study Group Report, January 1998). For the fear among U.S. officials that the Japanese public was moving away from support for the alliance in the 1990s, see Campbell, "The Official U.S. View."

(٣٤) شدد ثلاثة ضباط عسكريين ممن أجريت مقابلات معهم فى عام ١٩٩٤ بشكل خاص على هذه الموضوعات. حول المخاوف من الديمقراطيين والنزعة الانعزالية الجديدة انظر:

Cai, Meiguo Junshi Zhanlue Yanjiu, p. 223; and Liu Liping, "Jilie Zhendanzhong de Meiguo Duiwai Zhengce Sichao" [The storm over contending positions on U.S. foreign policy], Xiandai Cuoji Guanxi [Contemporary international relations], No. 6 (1992), pp. 15-18.

من أجل حجة مماثلة صاغها بل كلينتون قبل أن ينتخب رئيسًا للولايات المتحدة انظر:

Li Shusheng, "Sulian de Jieti yu MeiRi zai Yatai Diqu de Zhengduo" [The disintegration of the Soviet Union and U.S.-Japan rivalry in the Asia Pacific], Shijie Jingji yu Zhengzhi [World economy and politics], No. 7 (July 1992), pp. 56-58.

ثمة مقال يؤكد على التجارة وعدم وجود بؤرة إستراتيجية لدى واشنطن:

Lu Zhongwei, "Yazhou Anquanzhong de ZhongRi Guanxi" [Sino-Japanese relations in the Asian security environment], Shijie Jingji yu Zhengzhi [World economy and politics], No. 3 (March 1993), pp. 23-35, 42.

(35) Multiple interviews, 1995. For a published work arguing along these lines, see Yang Yunzhong, "Meiguo Zhengfu Jinyibu Tiaozheng dui Ri Zhengce" [Further adjustments in America's Japan policy], Shijie Jingji yu Zhengzhi [World economy and politics], No. 7 (July 1995), pp. 61-65.

(٣٦) لمزيد من التفاصيل حول هذه الحجج انظر:

Thomas J. Christensen, "Chinese Realpolitik," Foreign Affairs, Vol. 75, No. 5 (September/October 1996), pp. 37-52; and an excellent article by Banning Garrett and Bonnie Glaser, "Chinese Apprehensions about Revitalization of the U.S.-Japan Alliance," Asian Survey, Vol. 37, No. 4 (April 1997), pp. 383-402.

إن الانطباع القوى الذى خرجت به من المحادثات المختلفة التى أجريتها هو أن بكين ستكون أكثر خوفا من الانسحاب الأمريكى إذا حدث. لكن هذا الانسحاب لا يعتبر نتيجة ممكنة التحقق فى المستقبل المنظور كما ترى دوائر السياسة الخارجية الصينية، لذلك لا يرغب معظم المحللين فى مناقشة وجهات نظرهم حول هذا السيناريو الافتراضى بالتفصيل.

(37) Interviews, 1996. See also Liu, "Dangqian Rimei Anbao Tizhi de San Ge Tedian," pp. 20-22; and Yang Bojiang, "Why [a] U.S.-Japan Joint Declaration on [the] Security Alliance," Contemporary International Relations, Vol. 6, No. 5 (May 19%), pp. 1-12.

(38) Liu Jiangyong, "New Trends in Sino-U.S.-Japan Relations," Contemporary International Relations, Vol. 8, No. 7 (July 1998), pp. 1-13.

(39) See "The Guidelines for U.S.-Japan Defense Cooperation," in Green and Mochizuki, The U.S.-Japan Security Alliance in the Twenty-first Century, pp. 55-72, at p. 65.

(40) Interviews, 1996 and 1998. The Jiang quotation comes from a Reuters news service report on October 18, 1997.

(41) Interviews, 1996 and 1998.

كانت تايوان مستعمرة يابانية سابقة (١٨٩٥-١٩٤٥). إن المنطقة القريبة من الممرات البحرية الدولية هى التى تهم اليابان. إضافة إلى ذلك يرى المحللون الصينيون أنه لأسباب مباشرة تتعلق بالقوة الوطنية النسبية فإن مصلحة اليابان الاستراتيجية هى أن تمنع الارتباط السياسى بين تايوان المتطورة تكنولوجيا وذات الاقتصاد الغنى برأس المال والجزيرة الصينية. علاوة على ذلك ينظر بعض المحللين الصينيين إلى تايوان على أنها ذات أهمية استراتيجية-جغرافية لليابان كحليف محتمل بسبب موقعها القريب من الجزيرة الصينية. ثمة قضية أخرى تثير سوء الظن فى اليابان وهى الشعور بأن رئيس تايوان لى تينج الذى تعلم فى اليابان ويتكلم اليابانية بطلاقة قد يكون أكثر ولاءً لليابان منه للصين. للحصول على حجة جزعة فى هذا الاتجاه انظر:

Li Yaqiang, "What Is Japan Doing Southward?" Beijing Jianchuan Zhishi [Naval and merchant ships], No. 6 (June 6,1997), pp. 7-8, in Foreign Broadcast Information Service Daily Report China, September 4, 1997. For a more sober analysis, see Yang Xuejun and Li Hanmei, "Yingxiang Weilai Riben Dui Wai Zhanlue he Xingwei de Zhongyao Yinsu" [Important factors

influencing future Japanese foreign strategy and conduct], Zhanliie yu Guanli [Strategy and management], No. 1 (1998), pp. 17-22, at p. 21.

(٤٢) ظهرت هذه الحجة بقوة فى مقابلاتى مع ثلاثة ضابط عسكريين فى ١٩٩٤. انظر أيضًا:

Pan, Riben Junshi Sixiang Yanjiu, pp. 502-503; and Wu Peng, "Riben Wei he Jiancli Xiang Haiwai Paibing" [Why Japan insisted on sending forces abroad], Shijie Jingji yu Zhengzb [World economy and politics], No. 12 (December 1992), pp. 46-50.

(٤٣) من أجل المناقشات المبكرة للتطوير الأمريكى اليابانية المشترك لنظام الدفاع عن المسرح ضد الصواريخ ومقاومة طوكيو للخطة انظر:

David E. Sanger, "New Missile Defense in Japan under Discussion with U.S.," Nei York Times, September 18, 1993, p. A1.

وبعد عام ونصف العام أنكر تقرير ناى ١٩٩٩ تردد اليابان فى الموافقة على البحوث المشتركة، حيث نص على أن الولايات المتحدة "تستكشف مع اليابان الجهود التعاونية" فى نظام الدفاع عن المسرح ضد الصواريخ.

(44) Interviews, 1998. See also Wu Chunsi, "Tactical Missile Defense, Sino-U.S.-Japanese Relatiorship, and East Asian Security," Inesap Information Bulletin, No. 16 (November 1998), pp. 20-23

(45) Jervis, "Cooperation under the Security Dilemma."

(٤٦) على الرغم من أن الدارسين يختلفون حول التعريفات المحددة لما يشكل هجومًا مزعزعًا للاستقرار ودفاعًا داعمًا للاستقرار تركز كل التعريفات فى الأدبيات الحالية على قدرة الدول على القتال عبر الحدود والاستيلاء على الأرض التى يسيطر عليها العدو باعتبارها محك توازن الهجوم-الدفاع. انظر مثلاً:

Van Evera, "Offense, Defense, and the Causes of War"; and Charles L. Glaser and Chaim Kaufmann, "What Is the Offense-Defense Balance and Can We Measure It?" International Security, Vol. 22, No. 4 (Spring 1998), pp. 44-82.

(٤٧) من أجل الأسباب المختلفة التى أعتقد أن الصين قد تخاطر بالحرب من أجلها، ربما حتى مع الولايات المتحدة، لمنع استقلال تايوان، انظر:

Christensen, "Chinese Realpolitik."

(48) See "U.S., Japan Agree to Study Missile Defense," Washington Times, September 21,1998, p. 1; and "Japan Makes Missile-Defense Plan High Priority," Washington Times, November 6,1998, p. 12.

(49) Richard Fisher, quoted in Rob Holzer and Barbara Opall-Rome, "U.S. Anticipates Approval from Tokyo on Joint TMD," Defense News, September 21-27, 1998, p. 34. See also Peter Landers, Susan Lawrence, and Julian Baum, "Hard Target," Far Eastern Economic Review, September 24,1998, pp. 20-21. For a discussion of China's more general concerns about TMD, see Benjamin Valentino, "Small Nuclear Powers and Opponents of Ballistic Missile Defenses in the Post-Cold War Era," Security Studies, Vol. 7, No. 2 (Winter 1997/98), pp. 229-232.

(٥٠) تصريحات لخبراء الحد من التسلح الصينيين وخبراء الصواريخ فى الولايات المتحدة فى أغسطس ١٩٩٨ ومناقشات مع ضابط عسكرى عامل وآخر متقاعد فى الصين فى نوفمبر ١٩٩٨.

(51) Interviews with civilian analysts, November 1998.

(٥٢) مما يثبت أن كاسحات الألغام أقل حساسية بكثير من نظام الدفاع عن المسرح ضد الصواريخ أو الجوانب الأخرى فى مبادرة ناى أن المتحدثين لا يناقشونها عادة إلا بعد أن أقوم أنا بطرحها.

(٥٣) إننى أقيم استنتاجاتى حول الطبيعة الاستفزازية جدًا للتدخل اليابانية على الفهم العام للاتجاهات الصينية نحو اليابان أكثر منها على بيانات المقابلات الموسعة. ففى المقابلات القليلة نسبيًا فى عام ١٩٩٨ التى طرحت فيها هذه القضية كانت الردود مختلطة وتضمنت الحجج التالية: التدخل اليابانى سيكون استفزازيًا جدًا وربما يؤدى إلى تصعيد الأزمة، التدخل اليابانية سيكون أكثر استفزازًا من التدخل الأمريكى المنفرد، التدخل الأمريكى وحده سيكون كافيًا لإثارة التصعيد، سواء تدخلت اليابان أم لم تتدخل.

(٥٤) بالطبع فى حال إطلاق النار عبر مضيق تايوان ستكون الحسابات مختلفة تمامًا لأنه من المفترض أن هذا الحدث سيضر بشدة بالعلاقات الصينية-اليابانية فى كل الأحوال.

(٥٥) من أجل مناقشة ممتعة لسيناريو يتضمن حصار جيش التحرير الشعبى لتايوان انظر:

Paul H.B. Godwin, "The Use of Military Force against Taiwan: Potential PRC Scenarios," in Parris H. Chang and Martin L. Lasater, eds., If

China Crosses the Taiwan Straits: The International Response (New York: University Press of America, 1993), pp. 15-34.

فى ١٩٩٨ قال ضابط عسكرى صينى أن الصواريخ يحتمل أن تكون استراتيجية جيش التحرير الشعبى أكثر بكثير من زرع الألغام، لكن إمكانية الحصار لا يمكن استبعادها كليًا.

(٥٦) من أجل أغراضنا يمكن أن نفترض مثل هذا الاستفزاز التايوانى منخفض المستوى لأنه فى ظل السياسة الأمريكية الحالية ("اللاءات الثلاث" للرئيس كلينتون) سيؤدى الاستفزاز الأكبر إلى الحيلولة دون الرد الأمريكية. أما اللاءات الثلاثة التى أعلنها الرئيس كلينتون فى شنغهاى فهى: لا دعم أمريكى لاستقلال تايوان، لا دعم لصينين أو صين واحدة أو لتايوان واحدة، لا دعم لانضمام تايوان إلى المنظمات الدولية التى تشترط الاعتراف بها كدولة.

(٥٧) وفقًا لإحدى الدراسات فإن حوالى ٩٠% من عمليات كسح الألغام تمت فى مناطق ليس فيها ألغام. انظر:

Captain Buzz Broughton and Commander Jay Burton. "The (R)evolution of Mine Countermeasures," Proceedings of the Naval Institute, May 1998, pp. 55-58.

(٥٨) إن الضعف العام للولايات المتحدة فى مجال كسح الألغام معروف على نطاق واسع. على الرغم من أن الولايات المتحدة طورت مؤخرًا معدات جديدة لكسح وتعقب الألغام فإن معظم هذه المعدات موجودة فى الولايات المتحدة وتحتاج وقتًا طويلا لكى ترسل إلى المسرح. وتدعو خطة الأسطول الجديدة المسماة "استراتيجية اشتباك الأسطول" المدعومة من جانب وزير الدفاع وليام كوهين إلى تطوير قدرات كسح وتعقب الألغام "العضوية" ضمن المجموعات المقاتلة التى قد تتضمن القدرات المحمولة جوًا (المروحيات) والتى على سطح وفى أعماق البحار. لكن مدى فعالية هذه المبادرات فى تزويد القوات الأمريكية فى شرق آسيا بقدرات جاهزة للاستخدام فى حال الأزمة ليس واضحًا. انظر:

ibid.; "Cohen Expected to Respond This Week to Navy Brief on Mine Warfare," Inside the Navy, August 17,1998, p. 3; and "Cohen Directs Navy to Add $53 Million to Develop Minehunting System," Inside the Navy, August 31,1998, p. 1.

(٥٩) على الرغم من أن ذلك يظهر المشكلات المحتملة حتى فى التعاون اليابانى الدفاعى فى التحالف الأمريكى-اليابانى فمن حسن الحظ أن هناك كثيرًا من "الاشتراطات" فى سيناريو الحصار السابق. وحتى إذا تحقق أغلب هذه الاشتراطات فإننا نتمنى أن يكون القادة الأمريكيون من الحكمة بما يكفى لإدراك الأخطار السابقة وألا يضعوا اليابان فى هذه المعضلة الصعبة.

(٦٠) على سبيل المثال لا يكشف أحد التحليلات الداخلية لتلك التعزيزات اليابانية عن نية انتهازية أو عدوانية. انظر:

Pan, Riben Junshi Sixiang Yanjiu, chap. 14, and pp. 414-415.

(61) Interviews, 1994.

(٦٢) على سبيل المثال حاولت بكين فى بعض الأحيان أن تطمئن دول جنوب شرق آسيا حول رغبتها فى حل النزاعات حول جزر سبراتلى سلميًا. وحتى إذا لم يكن ذلك سوى تكتيكات تهدف إلى كسب الوقت لكى تركز الصين على مشكلة تايوان أو إلى أن تطور قدرات إظهار القوة للتعامل مع نزاع جزر سبراتلى لاحقًا فإنه يظهر قدرة بكين على إدراك مخاوف جنوب شرق آسيا من الصين.

(٦٣) على سبيل المثال يأخذ أحد الكتب بجدية خوف اليابان من السوفيت فى أثناء الحرب الباردة، بينما يضع نفس الكتاب قلق اليابان من الصين تحت عنوان "أعداء اليابان المتخيلون. انظر:

Pan, Riben Junshi Sixiang Yanjiu, pp. 413-416. For another example, see Zhan Shiliang, "Yatai Diqu Xingshi he Zhongguo Mulin Youhao Zhengce" [The Asia-Pacific situation and China's good neighbor policy], Cuoji Wenti Yanjiu [International studies], No. 4 (1993), pp. 1-3, 7.

(64) See Michael J. Green and Benjamin L. Self, "Japan's Changing China Policy: From Commercial Liberalism to Reluctant Realism," Survival, Vol. 38, No. 2 (Summer 1996), pp. 34-58.

(٦٥) إن التواتر الواضح لمثل هذه التصريحات على مر الزمن قد يكون أحد تأثيرات معدلات النمو الاقتصادى العالية نسبيًا للصين فى التسعينيات مقارنة مع اليابان.

(٦٦) فى مقابلات منفصلة فى عام ١٩٩٤ أسف ضابط عسكرى ومحلل مدنى لأن غالبية الصينيين لا يستطيعون التفكير بطرق تجعلهم يشعرون بالمخاوف اليابانية من الصين. وفى ١٩٩٦ اشتكى محلل مدنى من أن كثيرًا من القادة والمحللين الأمنيين الصينيين لا يستطيعون أن يفصلوا فى تحليلاتهم بين يابان الثلاثينيات ويابان التسعينيات.

(67) Multiple interviews, 1993-98.

حقيقة انتقد أحد الضباط العسكريين بشدة الجولة الأخيرة من تدريبات الجيش الصينى فى مارس ١٩٩٦ على أساس أنها كشفت الكثير حول جيش الصين لشبكة الاستخبارات الدفاعية الأمريكية اليقظة والقادرة جدًا.

(٦٨) عملت الصين فى الماضى على الحيلولة دون خلق نظم طمأنة متعددة الأطراف فى شرق آسيا، مثل منظمة الأمن والتعاون فى أوروبا، قد تقود إلى إدانة تطوير الصين و/أو نشرها لقدراتها العسكرية. وكما يدفع يانوى وانج Jianwei Wang فإن الصين كانت منفتحة لتعددية الأطراف فى المجال الاقتصادى أكثر منها فى المجال الأمنى.

Jianwei Wang, "Chinese Views of Multilateralism," in Yong Deng and Feiling Wang, In the Eyes of the Dragon: China Views the World and Sino-American Relations (Boulder, Colo.: Rowman and Littlefield, forthcoming).

(٦٩) من أمثلة ذلك أنه فى مؤتمر منتدى دول جنوب شرق آسيا فى يوليو ١٩٩٤، وفى الاجتماعات متعددة الأطراف السابقة مع ممثلى دول جنوب شرق آسيا، حالت الصين دون أية مناقشة جادة للنزاعات الإقليمية التى تتضمن ادعاءات صينية. انظر:

Allen S. Whiting, "ASEAN Eyes China," Asian Survey, Vol. 37, No. 4 (April 1997), pp. 299-322.

(70) See Alastair Iain Johns.ton and Paul Evans, "China's Engagement of Multilateral Institutions," in Johnston and Robert S. Ross, eds., Engaging China: The Management of an Emerging Power (London: Routledge, forthcoming); Johnston, "Learning versus Adaptation: Explaining Change in Chinese Arms Control Policy in the 1980s and 1990s," China Journal 35 0anuary 1996), pp. 27-61; Johnston, "Socialization in International Institutions: The ASEAN Regional Forum and IR Theory," paper prepared for the conference on "The Emerging International Relations of the Asia Pacific Region," University of Pennsylvania, May 8-9,1998. See also Rosemary Foot, "China in the ASEAN Regional Forum: Organizational Processes and Domestic Modes of Thought," Asian Survey, Vol. 38, No. 5 (May 1998), pp. 425-440.

(71) Interviews, 1996 and 1998. See also Wang, "Chinese Views on Multilateralism," in Deng and Wang, In the Eyes of the Dragon; and Wu Xinbo, "Integration on the Basis of Strength: China's Impact on East Asian Security," Asia/Pacific Research Center working paper, February 1998.

(72) Interviews, 1996 and 1998. For an excellent analysis of ASEAN concerns and hopes about China, see Whiting, "ASEAN Eyes China." For Chinese reactions to changes in the U.S.-Japan alliance along these lines, see Zhou Jihua, "RiMei Anbao Tizhi de Qianghua yu Dongya de Anquan" [The strengthening of the U.S.-Japan security structure and the security of East Asia], Riben Xuekan [Japan studies], No. 4 (1996), pp. 41-42; and Zhou, "Military Accords Create Suspicions," China Daily, October 7, 1996.

(73) Interviews, 1996 and 1998.

لقد لفت انتباهى أن الخيارات متعددة الأطراف التى يرفضها فى الغالب من تحدثت إليهم طرحت الآن كبديل شرعى للأحادية الأمريكية دون أن أثير أنا تلك النقطة.

(٧٤) فى الأدبيات السيكولوجية حول المعضلة الأمنية لا يفترض أن يحاول المرء حل المعضلات الأمنية من خلال الضغط وإنما من خلال طمأنة الدول القلقة. انظر:

Jervis, Perception and Misperception, chap. 3. In Alexander Wendt's constructivist approach, not only do tough policies merely reproduce realist fear and cynicism, but gentle persuasion and appeasement are prescribed for even truly predatory regimes, such as Hitler's Germany or Stalin's Russia. See Wendt, "Anarchy Is What States Make of It," International Organization, Vol. 46, No. 2 (Spring 1992), pp. 391-425, at 409. In fact, recent work on Chinese foreign policy since Tiananmen suggests that the fear of material sanctions and social shgmatization helps explain a broad range of cooperative Chinese foreign policies from a general, more constructive regional strategy to accession to important international armsjcmtrol institutions, such as the Nuclear Nonproliferation Treaty and the Comprehensive Test Ban Treaty. See Yu Bin, "China's Regional Views and Policies—Implica tions for the United States," and Hu Weixing, "China and Nuclear Nonproliferation," both in Deng and Wang, In the Eyes of the Dragon. See also Johnston and Evans, "China's Engagement in Multilateral Institutions."

(٧٥) ظل المتحدثون يؤكدون هذه الموضوعات حتى نوفمبر ١٩٩٨.

(٧٦) حول أهمية تايوان فى الحسابات حول مدى التحالف الأمريكى-اليابانى فى سياسات الدفاع للعام ١٩٩٧ انظر:

Michael Green, "The U.S. View," in Green and Mochizuki, The U.S.-Japan Security Alliance, p. 75. For more elaboration on my preferred position on U.S. strategy across the strait, see Christensen, "Chinese Realpolitik." For elaboration on the three no's, see footnote 56 above.

(77) Multiple interviews, November 1998. Of course, Chinese analysts are concerned about U.S. development of TMD as well.

(٧٨) يعتقد خبراء صينيون كثيرون أن تشجيع الولايات المتحدة للتطوير العسكرى اليابانى وتوكيدية اليابان فى السياسة الخارجية سيؤدى دون قصد إلى إثارة الثقة والقومية اليابانيتين (وهى العملية التى بدأت بالفعل وفقا للمحللين الصينيين)، وأن العلاقات الأمنية الأمريكية-اليابانية ستتدهور فى النهاية. انظر مثلاً:

Liu, "Dangqian Rimei Anbao Tizhi de San Ge Tedian," p. 30. In 1998 several Chinese analysts argued that Tokyo agreed to codevelopment of TMD in part to prepare a more independent Japanese defense capability for the future. I am grateful to David Asher, Bonnie Glaser, and Iain Johnston for helpful discussion on Japanese plans for satellites. For a Chinese statement linking the Japanese plans for satellites with the plans for U.S.-Japan joint development of TMD, see "China Concerned about Japanese Satellite Plan," Beijing (Associated Press), December 30, 1998. On the connection to the North Korean missile launch, see "Support Growing for Spy Satellite System," Mainichi Shimbun, September 8, 1998, Politics and Business Section, p. 2.

(٧٩) ثمة طريقة أخرى ممكنة لتقليل المخاوف الصينية من التطوير الأمريكى-اليابانى المشترك لنظام الدفاع عن المسرح ضد الصواريخ وهى اتباع نظام دفاع جوى عن المسرح عالى الارتفاع THAAD منطلق من الأرض بدلا من نظام المسرح الواسع البحرى المعتمد على السفن. وفى حال تنفيذ هذا النظام البديل فإنه يمكن أن يزود الجزر اليابانية بدفاع صاروخى، لكن نظرا لكون هذا النظام ثابتا وغير متنقل فإنه لا يستطيع أن ينتقل إلى منطقة تايوان أو أية مناطق أخرى، وبالتالى يقل احتمال أن يثير المخاوف الصينية من الدعم اليابانية الحقيقى أو المدرك لاستقلال تايوان. صحيح أن الصين ستظل قلقة حول قدرات الردع لديها ضد اليابان وحول التقدم

العام فى التكنولوجيا العسكرية والتوكيدية اليابانية، لكن على الأقل ستقل المخاوف حول تايوان كثيرًا. لكن ربما بسبب الفشل فى اختبار هذا النظام فى الولايات المتحدة اختارت الولايات المتحدة واليابان اتباع النظم الأكثر استفزازًا المعتمدة على السفن.

(٨٠) إن حجة السيف والدرع اليابانية صاغها فى الصين ضابط عسكرى متقاعد ومحلل مدنى صينى فى نوفمبر ١٩٩٨. وقد أثار خبراء الحد من التسلح وخبراء الصواريخ الصينيون فى الولايات المتحدة فى أغسطس ١٩٩٨ قضية صعوبة التمييز بين الأسلحة الهجومية والدفاعية والقدرة على حماية اليابان من الانتقام الصينى. وفى عام ١٩٩٨ جادل ضابط عسكرى عامل بأن النقل الأمريكى لتكنولوجيا نظام الدفاع عن المسرح ضد الصواريخ إلى اليابان ينتهك نظام الحد من تكنولوجيا الصواريخ. من أجل انتقادات نظرية الهجوم-الدفاع حول قضية القابلية للتمييز والردود عليها انظر:

Jack S. Levy, "The Offense-Defense Balance of Military Technology. A Theoretical and Historical Analysis." International Studies Quarterly. Vol. 38, No. 2 (June 1984), pp. 219-238; John J. Mearsheimer, Conventional Deterrence (Ithaca, N.Y.: Cornell University Press, 1983), pp. 25-26; Lynn-Jones, "Offense-Defense Theory and Its Critics"; Van Evera. "Offense, Defense, and the Causes of War"; and Glaser and Kaufmann, "What Is the Offense-Defense Balance?"

(81) See Paul Bracken, "America's Maginot Line," Atlantic Monthly, December 1998, pp. 85-93.

(٨٢) حول تحفظ اليابان حول نظام الدفاع عن المسرح ضد الصواريخ انظر:

Asher, "A U.S.-Japan Alliance for the Next Century," pp. 364-366.

(٨٣) ليست هناك تقديرات رسمية منشورة حول المشاركة اليابانية فى نظام الدفاع عن المسرح ضد الصواريخ. حول بعض التقديرات انظر:

Holzer and Opall-Rome. "U.S. Anticipates Approval from Tokyo on Joint TMD." The article states that Japan might pay up to 20 percent of the cost for developing a TMD system covering Japan. According to Landers, Lawrence, and Baum, in "Hard Target," such a system could cost about $17 billion over the next several years. I am grateful to Cindy Williams and Eric Labs for their help in analyzing the costs of additional mine-clearing equipment.

(٨٤) حول المشكلات فى استراتيجيات التسويق انظر:

Thomas J. Christensen, Useful Adversaries: Grand Strategy, Domestic Mobilization, and Sino-American Conflict, 1947-1958 (Princeton, N.J.: Princeton University Press, 1996), chap. 2.

(٨٥) تبادل وزيرا الدفاع الصينى واليابانى الزيارات فى ١٩٩٨. وفى أواخر عام ١٩٩٧ عقد اجتماع بين رئيس الوزراء الصينى لى بينج ورئيس الوزراء اليابانية هاشيموتو، وفى نوفمبر ١٩٩٨ عقدت قمة بين الرئيس زيمين ورئيس الوزراء أوبوشى Obuchi.

(٨٦) وحتى إذا لم تقم الصين بإصلاحات سياسية فإن "التهديد اليابانى" المدرك سيظل خطيرًا لأنه يمكن أن يؤثر سلبًا على طبيعة الشمولية الصينية. حول أخطار التحول الديمقراطى انظر:

Edward Mansfield and Jack L. Snyder, "Democratization and the Danger of War," International Security, Vol. 20, No. 1 (Summer 1995), pp. 5-38.

(٨٧) كما يجادل نيكولاس كريستوف Kristof فى ملاحظة حادة فإن النتيجة الأسوأ هى أن تصبح اليابان أكثر نشاطًا من الناحية العسكرية قبل أن تصل إلى درجة أعلى من التفاهم مع جيرانها. انظر:

Kristof, "The Problem of Memory," Foreign Affairs, Vol. 77, No. 6 (November/December 1998), pp. 37-49, at pp. 47-48.

(٨٨) كانت الصين تعزز تلك القدرات بسرعة كبيرة نسبيًا فى السنوات الأخيرة، لكن فى عام ١٩٩٨ قال من تحدثت إليهم فى مقابلاتى أن نظام الدفاع عن المسرح ضد الصواريخ الأمريكية-اليابانية المشترك سيقود الصين إلى زيادة سرعة هذا التطوير.

الفصل الثانى

جغرافية السلام
شرق آسيا فى القرن الحادى والعشرين

روبرت روس

لقد ركزت مناقشات شرق آسيا فيما بعد الحرب الباردة على فرص التوتر الإقليمى وأكدت على صراع القوى العظمى. ويرى بعض الدارسين أن التوتر سيزداد نتيجة للغياب النسبى لمصادر السلام الليبرالى/الكانطى الثلاثة: الديموقراطيات الليبرالية، والاعتماد الاقتصادى المتبادل، والمؤسسات متعددة الأطراف. ويجادل الواقعيون بأن صعود الصين وما ينتج عنه من انتقال للقوة سوف يخلق صراع قوى عظمى حول إعادة هيكلة النظام الإقليمى. فيما يشير الواقعيون المحدثون neorealists إلى ظهور التعددية القطبية والتحديات الناتجة على الإدارة السلمية لتوازن القوى[١].

تضم شرق آسيا أكبر اقتصادات العالم وأكثرها دينامية، وكذلك تنافس القوى العظمى. هذا الجمع بين الأهمية الاقتصادية والاستراتيجية يضمن انشغال القوى العظمى بتوازن القوى فى شرق آسيا. لكن تنافس القوى العظمى لا يتميز بالضرورة بالتوتر المتصاعد والحروب والأزمات. توافق هذه المقالة على أن متغيرات الواقعيين المحدثين سوف تسهم فى تحديد طبيعة الصراع الإقليمى، لكنها تشدد على أن الجغرافيا يمكن أن تشكل التأثيرات البنيوية. ومع أن ثمة عوامل كثيرة تسهم فى إعطاء مكانة القوة العظمى، منها النمو الاقتصادى ومستويات

التكنولوجيا والتعليم، فإن الجغرافيا تقرر ما إذا كانت الدولة تمتلك الشروط اللازمة لمكانة القوة العظمى أم لا، حيث تقرر أى الدول يمكن أن تكون قوى عظمى، وبالتالى ما إذا كانت شرق آسيا ستكون ثنائية أم متعددة الأقطاب فى القرن الحادى والعشرين. كما أن للجغرافيا أيضًا تأثيرين على إدارة توازن القوى. فهى أولاً تؤثر على مصالح القوى، وتؤثر بالتالى على الصراع على المصالح الحيوية. كما تؤثر الجغرافيا - ثانيًا - على ما إذا كانت علاقة القوة العظمى يهيمن عليها الهجوم أم الدفاع، وتقرر بالتالى شدة الصراع الناتج عن المعضلة الأمنية. كما يمكن للحوافز الجغرافية والبنيوية دائمًا أن تعزز بعضها البعض. لكن عندما تخلق الجغرافية والاستقطاب ضغوطًا متساوية فإن الجغرافية تتفوق على البنية(*).

لقد أدت الأسلحة النووية إلى تغيير السياسة الدولية، ليس فقط لكونها رادعًا لحرب عامة. فقد كشفت الحرب الباردة أنه فى ظل الحرب النووية يتواصل صراع القوى العظمى على الحلفاء ودوائر النفوذ والموارد الطبيعية. كما كشفت أيضًا عن أن القوى العظمى تواصل المشاركة فى الأزمات وسباق التسلح والحروب الداخلية والتهديد بحرب عامة. وبالمثل لم تقض الأسلحة النووية على تأثير الجغرافيا على سلوك الدول.

تؤكد هذه المقالة أنه تمامًا كما حاول العلماء السياسيون أن يفهموا جغرافية التوازن المستقبلى للقوى وشروط السلام مع قرب الحرب العالمية الثانية من الانتهاء فإننا فى فترة ما بعد الحرب الباردة علينا أن نتقصى جغرافية توازن القوى فى القرن الحادى والعشرين[٢]. يجادل القسم الأول من هذه المقالة بأنه على الرغم من الأحادية القطبية العالمية السائدة فإن شرق آسيا المعاصرة ثنائية القطبية حيث تنقسم إلى منطقتين: قارية وبحرية. ويؤكد القسم الثانى أن الثنائية القطبية مستقرة لأن القوى العظمى الأصغر فى المنطقة - روسيا واليابان - تفتقر إلى الشروط السياسية-

---

(*) يمكن للقارئ للرجوع متى يحتاج إلى خريطة سياسية للصين وجورها الإقليمى فى آخر هذا الفصل.

الطبيعية لأن تكون أقطابًا. ويذهب القسم الثالث إلى أن كلاً من الصين والولايات المتحدة الأمريكية تمتلك الأصول الجغرافية التى تمكن كل منهما من تحدى الأخرى وأن قدرهما هو أن تكونا قوتين عظميين متنافستين. ويجادل القسم الرابع بأن الثنائية القطبية الأمريكية-الصينية يمكن أن تكون مستقرة وسلمية نسبيًا، وذلك من خلال فحص اتجاهات التوازن فى شرق آسيا والمصالح المشروطة جغرافيًا للصين والولايات المتحدة الأمريكية والدور الملطف للجغرافيا فى المعضلة الأمنية. ويعرض القسمان الأخيران مضامين ذلك على الترتيب الإقليمى للصراع على جزر سبراتلى وشبه الجزيرة الكورية وتايوان وإمكانية خفض الوجود الأمريكى.

أ- بنية القوى العظمى فى شرق آسيا المعاصرة

تتميز البنية العالمية فيما بعد الحرب الباردة بالأحادية القطبية الأمريكية. فمع انهيار الاتحاد السوفيتى وانشغال روسيا بالاضطراب السياسى والاقتصادى الداخلى وفقر قواتها العسكرية أصبحت الولايات المتحدة الأمريكية القوة العظمى الوحيدة فى العالم. لكن السيادة العالمية لا تعنى أن للولايات المتحدة هيمنة على السياسة الإقليمية. فالأبنية الإقليمية يمكن أن تفترق عن نمط البنية العالمية. ويمكن للتمييز التحليلى بين القوة العظمى والقوة الإقليمية أن يوضح ذلك. وكما لاحظ وليام فوكس قبل خمسة وخمسين عامًا فإن القوة العظمى هى القوة العظمى التقليدية فى المناطق البعيدة عن إقليمها، فى حين أن القوى الإقليمية "تتمتع بـــ ... مكانة القوة العظمى" لكن "مصالحها وتأثيرها يكونان كبيرين فى مسرح وحيد فقط لصراع القوة"[٣]. ويشرح كينيث بولدنج Boulding ذلك بأن "فقدان القوة" يضعف القدرات فى المناطق البعيدة بما يسهم فى تعادل القوى العظمى[٤]. وتكشف هذه العوامل كيف يمكن أن تتعايش توازنات القوى الإقليمية ثنائية أو متعددة الأقطاب فى بنية عالمية أحادية القطب. وذلك يفسر لماذا كانت بريطانيا القرن التاسع عشر قوة عظمى. فبريطانيا لم تكن تمتلك هيمنة على أوروبا لكن كانت تمتلك مكانة القوة

العظمى فى مناطق غير أوروبا وهو ما أكسبها مكانة القوة العظمى. كما يفسر أيضًا لماذا كانت بريطانيا القرن التاسع عشر تحظى بمكانة القوة العظمى بينما تصارع من أجل الأمن فى نفس الوقت فى مناطق متعددة الأقطاب خارج أوروبا، كما فى شرق آسيا التى تحدت فيها اليابان وروسيا المصالح البريطانية.

وعلى ذلك فإن شرق آسيا ثنائى القطبية، ليس لأن الصين قوة صاعدة وإنما لأنها قوة إقليمية راسخة. فالولايات المتحدة الأمريكية ليست قوة هيمنة hegemon إقليمية وإنما تتقاسم مع الصين مكانة القوة العظمى فى توازن القوة. فمنذ أوائل السبعينيات وحتى نهاية الحرب الباردة كانت هناك عناصر لـ"مثلث استراتيجى" فى شرق آسيا مكون من الولايات المتحدة الأمريكية روسيا والصين[٥]. وقد جاء انهيار القوة السوفيتية ليكون فاتحة ليس للهيمنة الأمريكية وإنما لثنائية قطبية تتكون من القوتين الباقيتين: الصين والولايات المتحدة الأمريكية. وفى الحقيقة كانت الصين المستفيد الاستراتيجى الرئيسى فى شرق آسيا من انهيار الاتحاد السوفيتى. فقد ملأت الصين الفراغ الذى نتج عن زوال النفوذ السوفيتى فى دول كثيرة. كان ذلك هو الحال على شبه الجزيرة الكورية حيث إن المنافسة الصينية-السوفيتية فى كوريا الشمالية خلفتها الهيمنة الصينية. كما جاء الانسحاب السوفيتى من فيتنام ليحول الهند الصينية إلى دائرة نفوذ صينية.

تتميز البنية الإقليمية ثنائية القطبية فيما بعد الحرب الباردة بالهيمنة الصينية على شرق آسيا القارية mainland والهيمنة الأمريكية على شرق آسيا البحرية. ففى شمال شرق آسيا موقع كوريا الشمالية على الحدود الصينية وعزلتها الاستراتيجية والاقتصادية، للصين هيمنة على اقتصاد وأمن كوريا الشمالية. وعلى الحدود الصينية-الروسية تتمتع الصين بتفوق عسكرى تقليدى. فعدم قدرة موسكو على دفع رواتب جنودها وتمويل صناعات الأسلحة لديها والحفاظ على بنيتها التحتية العسكرية أضعف القدرات المادية والروح المعنوية للجيش الروسى[٦]. فموسكو لا تستطيع السيطرة على حركات الأقليات الداخلية والجيران الأصغر

الكثيرين فى حال تنافسها مع الجيش الصينى الأفضل تمويلاً وتدريبا. وتتمتع الصين بمزايا مماثلة على روسيا مع دول الحدود الجديدة - كازاخستان وقيرغزستان وطاجيكستان - ووجودها الاقتصادى فى هذه المنطقة يعطيها مزايا إضافية[٧]. كما تهيمن الصين على شرق آسيا القارية. فبورما تعتبر محمية صينية فعلية منذ الحرب العالمية الثانية. وقد توسع التأثير الإقليمى الصينى بعد انسحاب القوات الأمريكية من جنوب شرق آسيا القارية فى عام ١٩٧٥ عندما تحولت تايلند من الانحياز إلى الولايات المتحدة الأمريكية إلى الانحياز إلى الصين. فبكين وحدها كانت لها المصداقية لموازنة التهديدات السوفيتية والفيتنامية للأمن التايلاندى[٨]. وبعد الانسحاب السوفيتى من فيتنام قبلت هانوى شروط الصين للسلام فى كمبوديا. وبعد ذلك أقامت كمبوديا علاقات وثيقة مع الصين لدرجة أن بكين كانت راضية بالتعامل مع "نظام الدمية" puppet regime الفيتنامى السابق[٩].

ولذلك فمع حلول عام ١٩٩١ كانت الصين قد أنجزت الهيمنة على شرق آسيا القارية. والاستثناء الوحيد لذلك هو تحالف كوريا الجنوبية مع الولايات المتحدة الأمريكية. لكن حتى هنا فإن الموقف غامض[١٠]. فلأن واشنطن حليف سيول وتمتلك قواعد فى كوريا الجنوبية فإنها تهيمن على الحسابات الاستراتيجية لكوريا الجنوبية. لكن فى منتصف التسعينيات طورت بكين وسيول روابط استراتيجية قوية. فالدولتان تشتركان فى القلق من الإمكانات العسكرية اليابانية. علاوة على أنه من الواضح أن سيول تتبع التجسير الاستراتيجى strategic hedging من خلال تطوير روابط استراتيجية مع الصين استعدادا لأية إعادة نظر أمريكية ممكنة حول التزامها نحو كوريا الجنوبية. وإضافة إلى ذلك ففى عام ١٩٩٧ كانت الصين ثالث أكبر سوق تصدير لكوريا الجنوبية وأكبر مقصد للاستثمار الأجنبى المباشر الكورى الجنوبى[١١].

وفى المقابل تهيمن الولايات المتحدة على شرق آسيا البحرية. صحيح أن البحرية الأمريكية فقدت قواعدها فى تايلند عام ١٩٧٥ وانسحبت من قواعدها

الفلبينية عام ١٩٩١، لكن ذلك لم يضعف القوة البحرية الأمريكية المطلقة أو النسبية. ففى نواح عديدة ضمنت الولايات المتحدة قواعد فى شرق آسيا بسبب فقر حلفائها الذين لا يستطيعون أن يبنوا أو يصونوا التسهيلات الجوية والبحرية. ولكى تتحمل الولايات المتحدة هذا العبء أصرت على ملكية تلك التسهيلات. لذلك توجد الآن تسهيلات جوية وبحرية ممتازة فى جميع أنحاء جنوب شرق آسيا، ولذلك فإن البحرية الأمريكية تهتم بـــ"الأماكن وليس القواعد" places, not bases. كما أن لدى واشنطن اتفاقيات وصول إلى التسهيلات البحرية فى سنغافورة وماليزيا وإندونيسيا وبروناى[١٢].

وحيث إن القوى الأخرى لا تتمتع بحرية الوصول إلى التسهيلات فى أى من هذه الدول وليس لديها حاملات طائرات ولا تمتلك طائرات راسية على الأرض يمكنها أن تظهر القوة فى المنطقة فإن البحرية الأمريكية تهيمن على جنوب شرق آسيا البحرية، بما فى ذلك طرق الملاحة البحرية المهمة التى تربط شرق آسيا بالشرق الأوسط. غير أن منطقة شمال شرق آسيا أكثر تعقيدًا بكثير من جنوب شرق آسيا، وذلك لأن الطائرات الراسية على البر فى شمال شرق آسيا تقع فى نطاق مسارح بحرية مهمة. ومع ذلك فإن مجموعة القواعد الأمريكية فى اليابان والقدرات الجوية الأمريكية المتفوقة تضمنان الهيمنة الأمريكية على المسرح البحرى لشمال شرق آسيا. على الرغم من انتشار الطائرات الصينية على حافات مناطق شمال شرق آسيا البحرية فإنها لا تستطيع أن تتحدى الطائرات الأمريكية فى أى مسرح، بما فى ذلك البر الصينى. وفى حين تواصل الولايات المتحدة تطوير طائرات أكثر تقدمًا للقرن الحادى والعشرين ستظل بكين تعتمد على جيل السبعينيات من الطائرات سو-٢٧ الروسية باعتبارها العمود الفقرى لقوتها الجوية فى مطلع القرن الحادى والعشرين[١٣]. والصين عرضة للهجوم الجوى بالطائرات الأمريكية من بحر الصين الشرقى وبحر اليابان، والتفوق الجوى الأمريكى الناتج عن ذلك يوفر التفوق البحرى الأمريكى فى شمال شرق آسيا.

ب- القوى الصاعدة فى شرق آسيا؟

من رماد الحرب الباردة انبثقت شرق آسيا ثنائية القطبية. وهى تتمتع بالاستقرار لأن الشروط السياسية-الطبيعية تقرر أنه لا يمكن لأية قوة أن تتحداها. والمرشحان الوحيدان لأن يصبحا أقطابا هما روسيا واليابان. لكن على اعتبار القيود الجغرافية لا يمكن لأى منهما أن تتحدى الثنائية القطبية. فهما دولتان قويتان تؤثران على توازن القوة الإقليمية، لكنهما لا يمكن أن يصبحا قطبين، أو بتعبير راندال شويلر Randall Schweller "قوى عظمى أصغر" lesser great powers إذ يعتمد أمنهما على التعاون مع أحد القطبين[١٤].

ج- الاستسلام للمناخ: روسيا كقوة فى شمال شرق آسيا

على الرغم من وجود روسيا فى شمال شرق آسيا فإن مكانتها كقطب إقليمى كانت ضعيفة وشحيحة فى المقام الأول بسبب الجغرافية القاسية التى تفصل الشرق الأقصى الروسى عن غرب روسيا. والروس لم يهاجروا أبدا فى اتجاه الشرق بأعداد كبيرة. على الرغم من أن القطاع الجنوبى الشرقى من الشرق الأقصى يمكن أن يتحمل الزراعة فإن انعزاله عن سكان روسيا والقواعد الصناعية يعوق تطوير البنية التحتية المطلوبة لدعم الانتقالات البشرية والمالية. وتكشف جهود روسيا غير الناجحة لتأسيس روابط سكك حديدية موثوقة مع الشرق الأقصى عن العقبات التى يفرضها الداخل الروسى البارد والقاحل[١٥]. وقد كانت نتيجة ذلك النقص الدائم فى القوة البشرية والموارد الطبيعية، وكلاهما ضروريان لتثبيت تواجد عسكرى روسى كبير فى شمال المحيط الهادى ولتجنب الاعتماد على الموارد الأجنبية.

ثمة استثناء واحد لهذا الاتجاه وهو التوسع الروسى فى الشرق الأقصى الروسى ومنشوريا فى أواخر القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين. لكن هذا النجاح يعكس شذوذا عن القاعدة، وهو الضعف الصينى آنذاك، وليس قاعدة القوة

الروسية. ففى بعض الأوقات كانت القوات الروسية منتشرة على نحو مفرط لدرجة أنه لو كانت الصين تعلم بموقف روسيا لتمكنت بسهولة من عكس تقدم سانت بطرسبرج. وفى أوقات أخرى كان انشغال الصين بقوى أخرى يرغمها على الرضوخ للاحتلال الروسى لأراضيها(١٦). لكن على الرغم من ضعف الصين ظلت الحدود الروسية مفتوحة للهجرة الصينية وظل اقتصاد الشرق الأقصى الروسى معتمدا على الموردين الأجانب. وفى الربع الأخير من القرن التاسع عشر كان ٨٠% من المدنيين فى فالديفوستوك Vladivostok صينيين وكوريين. وفى عام ١٨٧٧ ومن أجل تجنب الاعتماد الكلى على التجار الأجانب فى فالديفوستوك عمد أسطول المحيط الهادى إلى شراء الفحم من سان فرانسيسكو واستخدم تسهيلات الإصلاح فى اليابان. وحتى عام ١٨٨٥ كان لا يزال يعتمد على الفحم المستورد وكذلك المراسى الشتائية فى ناجازاكى. وحتى عام ١٩١٢ كان الروس يمثلون بالكاد غالبية سكان فالديفوستوك(١٧). تلك الصعوبات المادية واللوجستية كانت توازن ميزة روسيا المادية فى مقابل اليابان فى الحرب الروسية-اليابانية ١٩٠٤-١٩٠٥. فسانت بطرسبرج لم تستطع أن تقاوم الحصار البحرى اليابانى لميناء آرثر Port Arthur باستخدام الطرق البرية لتموين قواتها البرية والبحرية مما سهل على الجيش اليابانى أن ينزل على الأرض ويهزم الجيش الروسى. فقد استخدم الأسطول اليابانى مرافقه الوفيرة ومستودعاته التموينية وموارده من الفحم لتدمير أساطيل المحيط الهادى وبحر البلطيق الروسية(١٨).

إن مكانة روسيا الاستراتيجية فى شمال شرق آسيا سرعان ما تآكلت أثناء الحرب العالمية الأولى وبعد ثورة ١٩١٧ وما تلاها من حرب أهلية. وحتى عام ١٩٢٥ كان الصينيون يسيطرون على تجارة التجزئة فى معظم الشرق الأقصى، وتهيمن الشركات اليابانية على الأعمال المصرفية وأعمال الشحن و٩٠% من أعمال صيد السمك فى المنطقة. وفى عام ١٩٢٠ تحركت القوات اليابانية إلى ساخالين الشمالية northern Sakhalin ولم تنسحب إلا فى عام ١٩٢٥ بعد أن

منح الاتحاد السوفيتى اليابانيين حق الوصول غير المقيد إلى موارد ساخالين الطبيعية. كان الانتصار العسكرى الروسى/السوفيتى الوحيد ضد قوة كبرى فى شرق آسيا على مدى القرن التاسع عشر والنصف الأول من القرن العشرين كان فى عام ١٩٣٩ على اليابان فى نوموهان Nomohan. على أن الجيش السوفيتى لم يكن يحارب فى شرق آسيا، على أية حال، وإنما على حدود منشوريا ومنغوليا الخارجية فى آسيا الداخلية التى كانت موسكو تتمتع فيها بخطوط اتصال وموارد أفضل، والتى كانت القوات اليابانية فيها منتشرة بشكل مفرط وتواجه مشكلات لوجستية. كانت طوكيو تستطيع أن تتغلب على هذه العقبات، لكن فى عام ١٩٣٩ كانت قواتها تخوض حربًا كبرى مع القوات الصينية فى عمق جنوب الصين، فى ظل علاقات أمريكية-يابانية متدهورة. ولذلك أعطى القادة اليابانيون أولوية ثانوية لنوموهان. حيث رفضوا، عن دراية، أن يزودوا القوات المحلية بأقل القوة البشرية والمعدات العسكرية المطلوبة لقتال القوات السوفيتية، وبدلاً من ذلك، وبما ينم عن الفشل، نصحوا قادتهم العسكريين المحليين بالتخلى عن الأرض وليس بالقتال. وعلى اعتبار انشغال اليابان بقضايا أخرى أكثر إلحاحًا فلم يكن الاتحاد السوفيتى فى حاجة إلى قدرات القوة العظمى ليدفع اليابان إلى الاحتراس وليهزم القوات اليابانية المعزولة وغير المستعدة(١٩).

وفى أواخر الخمسينيات فقط بدأت موسكو فى تأسيس وجود قوى فى الشرق الأقصى. وفى السبعينيات أحيت مشروع سكة حديد بيكال-أمور Baikal-Amur لكنه لم ينفذ حتى نهاية الاتحاد السوفيتى. وفى الثمانينيات حاولت موسكو أن تحقق التواجد العسكرى لقوة عظمى فى شرق آسيا. فاستخدمت فالديفوستوك لتطوير أسطول المحيط الهادى التابع لها ونشرت خمسًا وأربعين فرقة فى منطقة الحدود الصينية-السوفيتية. ومع ذلك ظلت فالديفوستوك معزولة عن غرب الاتحاد السوفيتى. وظل أسطول المحيط الهادى يعتمد على نظام سكة حديد ضعيف وعلى خطوط بحرية وجوية لا تقل ضعفًا فى الإمدادات مما جعله الأسطول السوفيتى

الأكثر انكشافًا. وقد استمرت الجغرافية البحرية لشمال شرق آسيا تضعف الوصول السوفيتى إلى المياه الزرقاء: فالعمل الهجومى من جانب الأسطول السابع الأمريكى يمكن أن يدمر القوات البحرية السوفيتية قبل أن تتمكن من مغادرة بحر اليابان. على الرغم من أن أسطول المحيط الهادى لم يصل أبدًا إلى التكافؤ مع الأسطول السابع الأمريكى وأن موسكو أبقت فقط على حوالى نصف فرق الشرق الأقصى بكامل قوتها فقد أضاف عبء الانتشار فى الشرق الأقصى السوفيتى بشكل ملحوظ إلى التوسع المفرط الذى أسهم فى زوال الإمبراطورية السوفيتية(٢٠).

ولا يزال التواجد الروسى المعاصر فى الشرق الأقصى أقرب إلى القاعدة التاريخية. فاقتصاد الشرق الأقصى أفقر إلى حد كبير من الاقتصاد الروسى شرق جبال الأورال. وموسكو لا تستطيع القيام بدوريات على حافاتها، ولا تزال حدودها مفتوحة للهجرة والتجارة الصينية كما كانت فى معظم القرنين التاسع عشر والعشرين. فوجود الصين التجارى الأقوى يتحدى الدمج الاقتصادى للشرق الأقصى مع بقية روسيا(٢١). وبإيجاز فنظرًا لأن الصين الآن لم تعد ضعيفة ومقسمة داخليًا فإنها تتمتع بمزايا سياسية-طبيعية على روسيا نتيجة لعدد سكانها الكبير ومراكزها الصناعية وكذلك مواردها الزراعية فى شمال شرق آسيا. فى هذه الظروف "الطبيعية" جدًا لا يمكن لروسيا، كما كان الحال دائمًا، أن تكون قوة عظمى.

وحتى إذا استقرت السلطة فى موسكو وتحسن اقتصادها بقوة فإنها لن تخصص الموارد الضرورية لكى تصبح قطبًا فى شرق آسيا. وعوضًا عن ذلك فإنها سوف تركز مواردها المحدودة أولاً على جمهوريات الاتحاد السوفيتى السابق وبعد ذلك على التواجد الأمريكى الواسع فى أوروبا الشرقية. وسيأتى شمال شرق آسيا بالتأكيد فى الدرجة الثالثة فى الأهمية. وعلاوة على ذلك فإن جغرافية روسيا ستظل عقبة كبرى أمام وجودها فى شمال شرق آسيا. لكن من الوارد أن تتمزق الصين مرة أخرى وأن تتوحد روسيا بما يعطى موسكو مزايا نسبية تؤدى إلى قوة ممتدة. لكن احتمال أن تظل روسيا مقسمة يبقى أقوى كثيرًا من احتمال أن تتمزق الصين.

د- اليابان: أمة جزيرية وقوة من الدرجة الثانية

تواجه اليابان أيضا قيودًا جغرافية. لكن بالنسبة لليابان لا تتمثل المشكلة فى المناخ أو البنية التحتية الداخلية وإنما الحجم. فلكى تحول اليابان إمكاناتها الاقتصادية والتكنولوجية إلى قدرات عسكرية من النوع الذى تحتاجه القوة العظمى فإن ذلك يتطلب أكثر من الطموح. فلكى تصبح قطبًا إقليميًا يجب على اليابان أن تمتلك الموارد لدعم الانتشار العسكرى المعتمد على الذات على كامل الأرض اليابانية، فيما كانت التبعية، وليس الاكتفاء الذاتى، هى القاعدة على مر التاريخ اليابانى.

على مدار القرن العشرين كانت طوكيو واعية تمامًا إلى أن مواردها الذاتية لا تكفى للقضاء على التبعية على قوة عظمى منافسة. وقد كان من العوامل الرئيسية وراء التوسع اليابانى بين الحربين واندفاعها إلى الهيمنة الإقليمية بحثها عن الاستقلال الاقتصادى(٢٢). فمع بداية الحرب العالمية الثانية كانت اليابان تحتل كوريا ومعظم الصين وجنوب شرق آسيا قبل أن تردها الولايات المتحدة الأمريكية فى النهاية. لكن النجاحات اليابانية تشبه نجاحات القوة العظمى الروسية حيث استفادت طوكيو من بيئة قوة عظمى فريدة وغير قابلة للتكرار، ذلك أن القوة النسبية اليابانية الأكبر كانت تعكس انخفاض قدرات القوى الأخرى وليس التطوير اليابانى للموارد الضرورية للحاق بمنافسيها.

لقد كانت فترة أوائل القرن العشرين وقتًا مواتيًا لليابان لأن تبدأ موجتها التوسعية. لا يقتصر الأمر على أن الصين كانت تعانى من انقسامات داخلية، وإنما أيضًا لأن القوة المهيمنة على المنطقة - بريطانيا العظمى - كانت تواجه تراجعًا نسبيًا. فنتيجة لعدم استطاعتها أن تحافظ على المعيار البحرى ثنائى القوة two-power naval standard ضد التوسع البحرى الروسى والفرنسى فى شرق آسيا وقعت لندن عام ١٩٠٢ التحالف الإنجليزى-اليابانى لتشجيع اليابان على مقاومة التوسع الروسى فى منشوريا وكوريا ولضمان التعاون اليابانى فى الدفاع عن المصالح البريطانية فى الصين(٢٣). كانت الولايات المتحدة فى ذلك الوقت لا تزال

تحشد إمكاناتها العسكرية. ولذلك فلم تكن ثمة عقبة أمام السيادة اليابانية فى شمال شرق آسيا إلا روسيا. وبمساعدة بريطانيا ومباركة أمريكا هزمت طوكيو روسيا فى الحرب الروسية-اليابانية ١٩٠٤-١٩٠٥ وأحرزت التفوق فى كوريا وفى منشوريا حيث استولت على السكك الحديدية والقواعد وحقوق المعاهدات التى كانت لروسيا. وفى أثناء الحرب العالمية الأولى والثورة الروسية حصلت اليابان على الحقوق والقواعد الألمانية فى الصين وعززت سيطرتها على منشوريا. أما توسعها الأكبر فى الصين والهند الصينية فى الثلاثينيات وأوائل الأربعينيات فكان يعكس استمرار عدم الاستقرار الصينى وانشغال فرنسا بالحرب فى أوروبا[٢٤].

لقد حقق التوسع اليابانى نتائج ملفتة للنظر. لكن بالتماثل مع خبرة روسيا فى الشرق الأقصى، فلم يكن بمقدور اليابان، حتى عندما تتمتع بأفضل الظروف المواتية للتوسع، أن تتغلب على الجغرافيا. فكل غزوة جديدة على الصين المقسمة وبدل أن تدعم استقرار قاعدة الموارد اليابانية كانت تؤدى إلى جبهة موسعة وتبعية متنامية على الموارد المستوردة، وهو ما كان يدفع إلى مزيد من التوسع لتلبية الحاجة إلى موارد إضافية. فحتى عام ١٩٣٩ كانت طوكيو تستورد أكثر من ٩١% من سلع ومعدات جيشها التى كان يأتى معظمها من الولايات المتحدة. فقد كانت اليابان تعتمد بدرجة خطيرة على الولايات المتحدة الأمريكية فى الحديد الخردة والألومنيوم والنيكل ومنتجات البترول. وقد أدت التبعية المستمرة إلى التوسع المستمر الذى وصل ذروته باحتلال اليابان لجنوب شرق آسيا وإلى الحرب العالمية الثانية فى المحيط الهادى[٢٥].

إن محاولة اليابان للاعتماد على الذات فشلت، ليس فقط عندما كانت الظروف الدولية مواتية جدًا ولكن أيضًا عندما كان نظامها الداخلى متوجهًا كليًا نحو التوسع الاستراتيجى. فعند ذروة توسعها كانت الحكومة اليابانية تمارس سيطرة فريدة على الموارد الاستراتيجية والمنتجات تامة الصنع. ومع ذلك فلم تستطع اليابان فى نفس الوقت أن تتوسع وتحقق السيادة المطلقة وتتنافس مع

الولايات المتحدة[٢٦]. وفى النهاية أسهم سعيها لأن تصبح قوة عظمى فى سقوطها. وكما فى حالة روسيا أرهق التوسع المفرط اليابانى قدرة طوكيو على التنافس مع القوة العظمى المؤهلة - الولايات المتحدة الأمريكية - وأسهم فى هزيمة اليابان النهائية فى الحرب العالمية الثانية.

ولن تستطيع اليابان أن تمارس سعيًا مماثلاً إلى مكانة القوة العظمى الكاملة فى القرن الحادى والعشرين. ففى ثلاثينيات القرن العشرين لم تستطع الصين أن تكون قوة عظمى، وكانت الولايات المتحدة لم تقرر بعد أن تصبح قوة عظمى. وليس من المحتمل أن يتكرر هذان الشرطان فى ربع القرن القادم. فداخليًا أصبح اقتصاد اليابان لامركزيًا أكثر بكثير مما كان فى الثلاثينيات. علاوة على أن فائضها التجارى مع الولايات المتحدة يجعلها تابعة ومعتمدة على الوصول إلى السوق الأمريكى. فضلاً عن أن اعتمادها على موارد طاقة مستوردة، ومنها النفط، من حلفاء لأمريكا، وتنقل عبر طرق ملاحية بحرية واقعة تحت السيطرة الأمريكية، يخلق نقاط ضعف مماثلة[٢٧].

وفى عصر القوة الجوية تواجه اليابان عقبة سياسية-طبيعية إضافية أمام سعيها لأن تصبح قطبًا. فقبل تطور الطائرات عمل القنال الإنجليزى كذرة هائلة formidable mote تحمى موارد بريطانيا وقاعدتها الصناعية من الهجوم. ولكن كما كشفت القاذفات والصواريخ الألمانية فلم يعد القنال الإنجليزى عريضًا بما يكفى لحفظ الموارد الإنجليزية الاستراتيجية. واليابان كذلك تواجه نقصًا مماثلاً فى العمق الاستراتيجى. فاقتصادها وبنيتها التحتية عرضة للهجوم من البحر - كما حدث فى الحرب العالمية الثانية من جانب الطائرات الأمريكية المنطلقة من الحاملات ومن سيبان Saipan وجوام Guam وتنيان Tinian وفى النهاية أوكيناوا - ومن الطائرات المنطلقة من البر - مثلاً من الطائرات السوفيتية التى كانت منتشرة فى الشرق الأقصى فى الثمانينيات (وربما الطائرات الصينية فى المستقبل). وبذلك تكون ملاحظة ألفريد ماهان Alfred Mahan فى عام ١٩٠٠ بأن حجم اليابان

وقربيا من قوى أخرى فى شرق آسيا يقلل من إمكانية أن تصبح قوة عظمى تنطبق أيضا على اليابان فى القرن الحادى والعشرين(٢٨).

ر- الصين والولايات المتحدة الأمريكية: القوتان العظميان المتنافستان فى المستقبل

إن الجدل حول "الصين الصاعدة" لا يحجب فحسب حقيقة أن الصين قوة عظمى بالفعل فى بنية ثنائية القطبية، وإنما يحجب أيضا فهم أن الصين يمكن أن تزعزع الاستقرار فقط عن طريق تحدى السيادة البحرية الأمريكية. وبالمثل فإن القلق الأمريكى من صعود الصين يحجب حقيقة أن الولايات المتحدة الأمريكية تستطيع أن تكافح وتحقق ما لا يستطيع الآخرون أن يحققوه: الهيمنة الإقليمية من خلال إضعاف التأثير الصينى. واستمرار استقرار شرق آسيا من عدمه سوف يعتمد على القدرات الاستراتيجية المنبثقة وطموحات كل واحدة من هاتين القوتين إلى أن تخترق دائرة نفوذ الأخرى.

ز- الصين: الجغرافية الميسرة للهيمنة

على خلاف اليابان تمتلك الصين الموارد الطبيعية التى تعين على النمو الاقتصادى والاستقلال الاستراتيجى. والصين الآن دولة تجارية كبرى وتستخدم الأسواق والرأسمال الدوليين بكثافة. وتهيمن صناعات الصين التصديرية على كثير من اقتصاداتها الإقليمية الداخلية وتوفر معظم رأس المال والتكنولوجيا المطلوبين لتحديث قاعدتها الصناعية وبنيتها التحتية. ومع ذلك فإذا نجح التحديث الصينى فسيكون من الممكن تعزيزه من خلال اعتماد ضئيل نسبيًا على الموارد المستوردة. على الرغم من أن استخدام الصين للنفط الأجنبى يزداد فإنها تمتلك أكبر احتياطيات فحم فى العالم. وتلك الاحتياطيات تقع فى مناطق داخلية يصعب الوصول إليها، لكن ما إن تتحسن بنية الصين التحتية مع التحديث الاقتصادى ستكون هذه الاحتياطيات رخيصة وموثوقة ويسهل الوصول إليها. وسيظل الفحم مصدر الطاقة

الرئيسى للصين فى القرن الحادى والعشرين. لكن مع زيادة رأس المال وتقدم التكنولوجيا ستصير الصين قادرة على استغلال الاحتياطيات النفطية غير المستغلة فى مقاطعة شينجيانغ[٢٩] Xinjiang.

والصين تتمم قلة تبعتها فى مجال الموارد بتقليل تبعيتها طويلة المدى على الأسواق الخارجية. فإذا استمر التحديث سيكون لدى سكان الصين قوة شرائية محسنة سوف تمكنها من تحمل التكنولوجيا المتطورة والصناعات التى تحتاج إلى كثافة فى رأس المال. علاوة على أن عدد سكان الصين الكبير سيمكنها من تعظيم إنتاجية العمل بأدنى استثمار خارجى. فالمشروعات الصينية بدل أن تنتقل إلى الخارج مع زيادة تكلفة العمالة – كما فعلت المشروعات الأمريكية واليابانية – فإنها إتباعًا لقوى السوق ستكون قادرة على الانتقال أكثر إلى الداخل الصينى لاستغلال قوة العمل الرخيصة والوفيرة والموثوقة نسبيًا.

وإضافة إلى امتلاك الموارد الطبيعية والسكانية المطلوبة للاستقلال الاستراتيجى تتمتع الصين أيضًا بخطوط اتصال داخلية كبيرة توفر العمق الاستراتيجى الضرورى لـــ "قاعدة وطنية منتجة وآمنة" وذلك هو العنصر الأساسى للقوة البحرية[٣٠]. فبينما تجعل جغرافية اليابان الجزيرية مواردها وصناعاتها عرضة للهجوم من البحر فإن أبعاد الصين القارية تمكنها من تطوير قاعدتها الصناعية بعيدًا عن حدودها وشريطها الساحلى، فى مأمن نسبيًا من الهجمات الجوية المنطلقة من البحر أو البر. وقد أدرك الرئيس ماو تسى تونج الأهمية الاستراتيجية "للمنطقة الخلفية" من الصين. ففى أثناء ذروة الصراعات الأمريكية–الصينية والصينية–السوفيتية من منتصف الستينيات إلى أوائل السبعينيات أمر بنقل وسائل الصين الصناعية إلى الداخل. فقد كانت هذه "الجبهة الثالثة" الصناعية عنصرًا مكملاً فى استراتيجية ماو الأمنية[٣١].

والصين فى هذا الخصوص تفرض نفس التحدى الممكن على الاستقرار الذى كانت تفرضه ألمانيا والاتحاد السوفيتى ذات مرة. فلو خرجت ألمانيا منتصرة

من الحرب العالمية الأولى "لكانت أسست قوتها البحرية على قاعدة أوسع من أية قوة فى التاريخ، وربما على أوسع قاعدة ممكنة"[٣٢]. وفى أثناء الحرب الباردة - من منظور السياسية-الطبيعية - "كان يمكن للسيطرة السوفيتية على أوروبا الغربية أن تفتح المحيطات أمام القوة البحرية السوفيتية ... بما يسهل الهيمنة السوفيتية على البحر الأبيض المتوسط وسواحله والشرق الأوسط"[٣٣]. ولذلك يتحتم على الولايات المتحدة أن تركز على الصين باعتبارها المتحدى المحتمل للاستقرار فى المنطقة. فالصين هى الدولة الوحيدة التى يمكن أن تتحدى القوة البحرية الأمريكية وبنية شرق آسيا ثنائية القطبية.

س- الولايات المتحدة الأمريكية: إمكانات الهيمنة الدائمة

إن انفصال أمريكا عن شرق آسيا بالمحيط الهادى وحدودها الآمنة مع قوى مجاورة أضعف خاصيتين تمكنان الولايات المتحدة من أن تطور قوتها العسكرية فى عزلة استراتيجية وأن تركز مواردها الاستراتيجية على القوة البحرية من أجل إظهار القوة فى مناطق بعيدة. ولا تتوافر أى من هاتين الخاصيتين لأية قوة أخرى فى شرق آسيا. وإضافة إلى هذه العوامل السياسية-الطبيعية توجد مساحة الولايات المتحدة وتوزيعها للموارد الذاتية. فمثل الصين يمكن للولايات المتحدة أن تستغل الموارد وتطور الصناعات فى داخلها خارج مدى أى أسطول معادى حتى لو وصل إلى السواحل الأمريكية. وهى بذلك "قوة جزيرية بمساحة قارية". ومما لا يقل أهمية عن ذلك، فمثل الصين، لكن على خلاف روسيا، يسهل مناخ وتضاريس الولايات المتحدة تطوير مراكز سكانية وبنية تحتية كثيفة تربط المناطق الساحلية بالداخل وهو ما يوفر موارد داخلية آمنة لتطوير قوة بحرية وجوية[٣٤].

على أن الأصول الاستراتيجية الأمريكية لا تمكن القوة البحرية فحسب وإنما أيضا إظهار القوة ضد الخصوم القاريين. والنجاح الأمريكى فى الحرب العالمية

الثانية كان يعكس استخدام القوة البحرية من أجل القوات البرية[٣٥]. فما أن تم التغلب على تهديد الغواصة الألمانية U-boat وفر إنتاج السفن الأمريكى الأمن تجهيزات غير محدودة للولايات المتحدة وقوات الحلفاء. لكن القوة البحرية وحدها لم تربح الحرب، فالطائرات الأمريكية التى أُنتِجت فى مأمن الولايات المتحدة والمتمركزة فى إنجلترا كانت تقصف الأصول الصناعية الألمانية، وهو ما بطأ الإنتاج الألمانى واضطر ألمانيا لنشر طائرات للدفاع عن الوطن، وذلك بدوره قلل من الدعم الجوى للقوات الألمانية على الجبهات الشرقية والغربية. وفى أثناء الإنزال فى نورماندى كانت ١٢,٠٠٠ طائرة للحلفاء تواجه ٣٠٠ طائرة ألمانية وهو ما عكس الانكشاف الجغرافى النسبى للاقتصاد الألمانى لقصف العدو.

لكن المنطقة الخلفية الآمنة بأمريكا لا تقول إلا نصف قصة القوة الأعظم. والنصف الثانى تقوله الموارد الاقتصادية الأمريكية. ففى عام ١٩٤١ كانت الولايات المتحدة تنتج حديدًا وألومنيوم ونفطًا وسيارات أكثر من كل القوى الصناعية الأخرى مجتمعة. وفى ١٩٤٠، وباستثناء السفن البحرية، كان الإنتاج العسكرى الأمريكى عاديًا. لكن مع حلول ١٩٤١ كانت الولايات المتحدة تنتج بالفعل طائرات ودبابات ومدافع ثقيلة أكثر بكثير من دول المحور مجتمعة. ومع نهاية الحرب كان الإنتاج الأمريكى من السفن البحرية الكبيرة ستة عشر ضعف الإنتاج اليابانى. على الرغم من أن الحرب على جبهتين قوضت القوة الألمانية فلم تواجه الولايات المتحدة أية قيود. ومع أن روسيا وبريطانيا العظمى، وألمانيا فى معظم سنوات الحرب، جاهدت لتخوض حروب الجبهة الواحدة خاضت الولايات المتحدة بنجاح حرب الجبهتين.

وبعد الحرب الباردة تقف الولايات المتحدة فى موقف تاريخى فريد يتاح لها فيه أن تطور قدرات القوة العظمى على الأرض وعلى البحر. وسوف تظل الولايات المتحدة قادرة على الحفاظ على هذه المزايا على مدى ربع القرن القادم على الأقل. على الرغم من أن بعض منهجيات تعادل القوة الشرائية تتنبأ بنمو

نسبى كبير للاقتصاد الصينى فإن هذه المنهجيات ذاتها تتنبأ باستمرار التفوق الاقتصادى الأمريكى[٣٦]. وعلاوة على ذلك فإن الاعتماد الأمريكى على الذات يستند إلى قاعدة آمنة. فعدد سكان أمريكا الكبير ومستوى النمو المرتفع يعنى أنه حتى لو فقدت الولايات المتحدة الوصول إلى الأسواق الخارجية يمكن للطلب الداخلى أن يتحمل استمرار صناعاتها. ففى عام ١٩٩٧ مثلاً كانت الصادرات الأمريكية تسهم بـ ١٢% فقط من إجمالى الناتج المحلى الأمريكى. وفى عام ١٩٩٥ كان هناك أربع دول فى العالم فقط نسبة التجارة إلى إجمالى الناتج المحلى أصغر من الولايات المتحدة[٣٧]. وفى مقابل ذلك فإن الاعتماد على موارد الطاقة المستوردة أكثر تعقيدًا. فمن ناحية كانت الولايات المتحدة فى ١٩٩٥ تعتمد على الواردات النفطية فى ٢٥% تقريبًا من استهلاكها للطاقة. لكن السيارات هى المستهلك الرئيسى للمنتجات النفطية. أما الصناعات المهمة فتعتمد على الموارد المحلية، بما فى ذلك الفحم والقوة المائية. والتبعية الأمريكية فى مجال الطاقة إجمالاً أقل مقارنة بالقوى الأخرى، باستثناء الصين. فاليابان على سبيل المثال كانت فى عام ١٩٩٧ تعتمد على النفط المستورد فى ٦٠% تقريبًا من احتياجاتها للطاقة[٣٨]. وأخيرًا فإن احتياطيات الفحم والنفط الأمريكية المحلية كبيرة.

وعلى ذلك فإنه فى شرق آسيا لا تعد الولايات المتحدة قوة آفلة، لا بالمعنى المطلق ولا النسبى. فهى قوة عظمى فى بنية ثنائية القطبية وستظل كذلك على مدى ربع القرن القادم. فعمقها الاستراتيجى وعزلتها إضافة إلى قوتها البحرية تسمح لها بالسيطرة على المياه الساحلية واختراق المجال الجوى لأية دولة فى العالم، بما فى ذلك الصين، بأدنى خطر على قواتها البحرية أو الجوية. تلك القدرات تمكن الولايات المتحدة من تحييد القدرات البحرية لأية قوة عظمى منافسة وعزلها عن الحلفاء والموارد البعيدين عن الشاطئ، بينما تضمن وصولها هى إلى الموارد الدولية. فضلاً عن أن التفوق النووى الاستراتيجى يسمح للولايات المتحدة بتنفيذ مثل هذه النشاطات بأقل خطر انتقامى ضد الوطن. وسوف تتمتع الولايات المتحدة

بهذه الموارد والقدرات طوال ربع القرن القادم. ومن الطبيعى أن تركز الصين شكوكها على الولايات المتحدة، تمامًا كما تركز الأخيرة شكوكها على الصين. فالولايات المتحدة هى القوة الوحيدة القادرة على تحدى وحدة الأراضى الصينية.

ش- السلام والاستقرار فى شرق آسيا ثنائية القطبية

إن الولايات المتحدة الأمريكية والصين هما القوتان العظميان فى شرق آسيا. وهما لن تكونا شريكين استراتيجيين. وبدلاً من ذلك ستظلا منافسين استراتيجيين منخرطين فى صراع القوى العظمى التقليدى حول الأمن والتأثير. إن التشابهات بين ديناميات العلاقة الأمريكية-السوفيتية فى أثناء الحرب الباردة والعلاقة الأمريكية-الصينية مذهلة فعلاً. فكلتاهما علاقة قوة عظمى ثنائية القطبية. وفى الموقفين يستلزم الصراع قوة برية كبرى وقوة بحرية كبرى، ويمكن للقدرات القائمة أو الممكنة لكل منهما أن تتحدى المصالح الحيوية للآخر. وإضافة إلى ذلك فإن تركيز القوى العظمى فى الحالتين كان ينصب على منطقة استراتيجية واقتصادية ذات أهمية عالمية. وتلك التشابهات تقترح أن الصراع الأمريكى-الصينى ربما يشبه الصراع الأمريكى-السوفيتى.

بيد أن هناك أبنية ثنائية القطبية متنوعة لا تُظهر بالضرورة نفس ديناميات القوى العظمى تلك. فاعتمادًا على عوامل إضافية يمكن لبعض المنافسات ثنائية القطبية أن تكون أكثر استقرارًا من غيرها. والثنائية القطبية الأمريكية-الصينية فى القرن الحادى والعشرين ستكون مستقرة وسلمية نسبيًا، وذلك جزئيًا لأن الجغرافيا تعزز الميول ثنائية القطبية نحو التوازن المستقر وإدارة القوى العظمى للنظام الإقليمى. إضافة إلى أن جغرافية شرق آسيا بتأثيرها على مصالح القوى العظمى وبتلطيفها لتأثير المعضلة الأمنية توازن ميل الاستقطاب الثنائى نحو الأزمات وسباق التسلح والحروب المحلية(٣٩).

ص- الثنائية القطبية والتوازن والجغرافيا

رذا على القدرات الأمريكية المتفوقة تُظهر الصين التوازن الداخلى الذى يرافق الثنائية القطبية. فقد طرحت عن نفسها العوائق الأيديولوجية الماركسية وتتغلب على العقبات السياسية المهمة التى تحول دون اتباعها السياسات الاقتصادية البراجماتية القائمة على نظام السوق[٤٠]. وفى حدود وسائلها المحدودة حسنت الصين قواتها البرية وركزت على التحديث التكنولوجى لقواتها الجوية والبحرية. وقد أدارت بكين أيضًا علاقات القوى العظمى بغرض تعظيم تخصيص الموارد للنمو المحلى. فتوصلت إلى اتفاقات حدودية وطورت إجراءات بناء الثقة مع روسيا ودول وسط آسيا المجاورة. كما طورت روابط اقتصادية وأمنية تعاونية مع كوريا الجنوبية وشجعت كوريا الشمالية على تلطيف سياساتها الخارجية. وزادت أيضًا من التعاون الاقتصادى الصينى-اليابانى. وتوصل القادة الصينيون إلى تسويات حول قضايا كثيرة فى العلاقات الأمريكية-الصينية من أجل تقليل إمكانية حدوث صراع مكلف مع الولايات المتحدة.

تضمن هذه السياسات وصول بكين إلى الموارد الاقتصادية الدولية وتقلل من إمكانية وقوع صراع دولى من شأنه أن يعيد توجيه سياسات بكين المحلية من التوازن بعيد المدى إلى الإنفاق الدفاعى قصير المدى لإدارة التهديدات الفورية. على الرغم من أن الدوافع الصينية لمتابعة النمو الاقتصادى والسياسات الخارجية البراجماتية أقل أهمية من التأثيرات الشمولية لسياساتها فمما لا يخلو من دلالة أن القادة الصينيين ينظرون إلى التحديث الاقتصادى على أنه مفتاح الصين إلى التحديث الدفاعى والاستعداد لإمكانية حدوث توتر متصاعد بين القوى العظمى فى القرن الحادى والعشرين[٤١].

إن الولايات المتحدة لا تواجه تهديدًا فوريًا فى شرق آسيا، لكنها كقوة بحرية لا بد أن تنظر بعين الشك إلى أية قوة قارية تحقق التفوق على البر. وجزئيًا من باب الاستعداد لتوسع صينى محتمل تحافظ واشنطن على مستوى عالٍ من الانتشار

العسكرى وتطوير التحالفات. فبعد عشر سنوات من انهيار حلف وارسو كان الإنفاق العسكرى الأمريكى أكبر من الإنفاق المجمع لأكبر ست ميزانيات دفاع تالية فى الترتيب للولايات المتحدة. وأولويات الدفاع الأمريكية تعكس القلق من الصين والحاجة الناتجة إلى القوة البحرية، فضلاً عن أن تخفيضات الميزانية لم تقلل انتشار الأسطول الأمريكى فى شرق آسيا. ولا يزال تدبير الأسلحة والبحوث والتطوير مستمرين أيضًا، وهو ما انعكس فى تدشين حاملة طائرات جديدة (هارى ترومان) عام ١٩٩٨ وتطوير طائرات حربية وصواريخ نووية متقدمة للقرن الحادى والعشرين والبحوث حول الدفاع الصاروخى وغيرها من أشكال التكنولوجيا المتقدمة. إضافة إلى أن الاتفاقيات الأمريكية-اليابانية الأخيرة تضع التحالف على أرضية سياسية أكثر استقرارًا وتعزز الوصول الأمريكى فى وقت الحرب إلى التسهيلات المدنية والعسكرية اليابانية[٤٢].

يسهم الاستقطاب الثنائى لشرق آسيا أيضًا فى النظام الإقليمى. فمقارنة بالقوى العظمى فى ظل التعددية القطبية يكون للقوى العظمى فى الأبنية ثنائية القطبية نصيب أكبر فى الحفاظ على النظام الدولى، بل وأكثر من ذلك فإن حصتها الكبيرة من الإمكانات العالمية تعطيها القدرة على قبول الركوب المجانى للدول الأصغر وتولى عبء النظام فى دوائر نفوذها حتى لا تتحدى الدول الصغيرة مصالح القوى العظمى. وذلك يكون أسهل عندما يكون إسهام الحلفاء فى الأمن وقدرتهم على المقاومة ضئيلة[٤٣].

تتوافر ديناميات الاستقطاب الثنائى من هذا النوع فى شرق آسيا. فالصين تتفوق على جيرانها الأصغر منها، والولايات المتحدة تتفوق على شركائها الأمنيين، مع استثناء جزئى لليابان. والسياسية-الطبيعية Geopolitics تعزز هذه الديناميات. ولأن دوائر النفوذ الصينية والأمريكية متمايزة ومنفصلة جغرافيًا بالمياه فإن تدخل إحدى القوتين فى مجال نفوذها الخاص لن يظهر وكأنه تهديد لمصالح القوة الأخرى فى مجالها الخاص. ونظرًا لتحررها من قلق انتقام القوة العظمى

الأخرى تجد كلاً من القوتين أنها حرة نسبيًا فى فرض النظام على حلفائها. وعلى ذلك تدخلت الصين فى الهند الصينية لتحقيق كل من النظام الإقليمى ومصالحها الأمنية دون أن تثير إجراءات مضادة أمريكية. وعلى النقيض من ذلك أدى التدخل العسكرى السوفيتى فى أوروبا الشرقية إلى قلق كبير فى حلف شمال الأطلنطى من الطموحات السوفيتية وأسهم فى حدوث توتر كبير بين القوى العظمى.

ض- الثنائية القطبية والجغرافيا والمصالح الأمنية القومية

إن النتائج الإيجابية للاستقطاب الثنائى تحدث بالفعل أمام أعيننا. لكن الواقعية المحدثة neorealism تذهب إلى أن الاستقطاب الثنائى ستكون له أيضا مضاعفات سلبية: الإحساس العالى بالتهديد والتوتر العالى بشكل غير مبرر والسياسات الخارجية المكلفة. فمقارنة بالتعددية القطبية يؤدى وضوح التهديد إلى قلق حاد على الهيبة و"اختبارات نوايا" متكررة، وهو ما يؤدى إلى ردود فورية على أى مكسب نسبى يحققه القطب الآخر مهما كانت تفاهته لتوازن القوة. وصراع الحرب الباردة يقر هذه الحجة بما شهده من سباقات تسلح بين القوى العظمى وأزمات عديدة وتدخلات القوى العظمى المتكررة فى العالم النامى[٤٤]. وفى ضوء ذلك فإن الثنائية القطبية فى شرق آسيا تكشف عن أن العلاقات الأمريكية-الصينية فى القرن الحادى والعشرين مقدر لها أن تشهد بالمثل درجة عالية من التوتر.

إن الاستقطاب أحد المحددات القوية لديناميات القوى العظمى، لكنه ليس المحدد الوحيد، وليس بالضرورة المحدد الرئيسى. فثمة متغيرات واقعية أخرى تكمل أو حتى تبطل تأثير الاستقطاب الثنائى. فمصالح القوى العظمى المشروطة جغرافيًا وأنماط امتلاك الأسلحة الناتجة يمكن أن تكون متغيرات قوية بنفس القدر تؤثر على علاقات القوى العظمى فى كل من الثنائية والتعددية القطبية. والعلاقة

الأمريكية-الصينية تمثل استقطابًا بين قوة برية وقوة بحرية لكل منهما أولوياته السياسية-الطبيعية المتميزة. وبقدر ابتعاد مصالحهما الإقليمية الحيوية وقدراتهما العسكرية عن التنافس بقدر ما يزول شبح الصراع(٤٤).

ط- المصالح الأمريكية البحرية والاستقرار فى المنطقة

إن المصالح الأمريكية فى شرق آسيا مزدوجة. أولاً للولايات المتحدة مصلحة فى ضمان وجود استراتيجى كافٍ فى الشئون الإقليمية بحيث يمكنها أن تقاوم عسكريًا محاولة أية قوة للهيمنة على المنطقة. ومن أجل إنجاز هذا الهدف تحتاج الولايات المتحدة إلى تعاون الدول الإقليمية المؤثرة التى ستوفر للقوات الأمريكية التسهيلات الضرورية للحفاظ على وجود متقدم فى المسرح. فبالنسبة لقوة بحرية من خارج المنطقة مثل الولايات المتحدة يعد من الملائم أن تجد تعاونًا مع قوة بحرية بعيدة عن الشاطئ من الصف الثانى، وذلك لكى تكون القدرات متنامة وبحيث يمكن للحليف الإقليمى أن يوفر للقوة البعيدة تسهيلات بحرية متقدمة فى المسرح وآمنة نسبيًا مع ذلك.

فى أوروبا تعتمد الولايات المتحدة الأمريكية منذ زمن على بريطانيا العظمى بوصفها شريكها البحرى، وفى شرق آسيا ما بعد الحرب العالمية الثانية تعتمد على اليابان. لكن واشنطن لم تقنع أبدًا بالاعتماد على بريطانيا لضمان أوروبا مقسمة. ففى السنوات الأولى للجمهورية كان الأمر يتطلب أن تكون القوى العظمى على القارة الأوروبية منقسمة بحيث يمكن للولايات المتحدة أن تتعاون مع قوة قارية. وفى السنوات التالية أدركت الولايات المتحدة إن هيمنة قوة عظمى على شبه الجزيرة الأوروبية يستبعد الوجود البحرى الأمريكى من الحواف البحرية الأوروبية الغربية والجنوبية، وهو ما يتطلب تركيزًا مفرطًا للقوات الأمريكية فى بريطانيا العظمى. وسوف تكون الموانئ الجنوبية للقوة المهيمنة آمنة نسبيًا من الضغط البحرى

الأمريكى وربما تحقق تفوقا على القوات الأمريكية فى الوصول البحرى إلى جنوب الأطلسى والبحر الأبيض المتوسط وبالتالى شمال أفريقيا والشرق الأوسط(٤٦).

وعلى النقيض من ذلك تسمح جغرافية شرق آسيا بالتوازن البحرى. وهذا لا ينبع فقط من أن اليابان أقوى نسبيًا من بريطانيا العظمى فى مسرحيا الخاص، وإنما أيضًا، وهو الأهم، لأن الهيمنة على شرق آسيا القارية لا تعطى للقوة المهيمنة الطامحة وصولاً غير مقيد إلى المحيط. فمن اليابان فى شمال شرق آسيا إلى ماليزيا فى جنوب شرق آسيا يحد شرق آسيا القارية سلسلة متواصلة من الدول الجزيرية تمتلك مواقع استراتيجية وتسهيلات بحرية. والوصول إلى هذه الدول يمكن القوة البحرية من تنفيذ عمليات بحرية فعالة على طول حافة القوة القارية. وقد كان الرد الأمريكى على التوسع اليابانى قبل الحرب العالمية الثانية يعكس المصلحة الأمريكية الاستراتيجية فى شرق آسيا البحرية. فواشنطن لم تقاوم التوسع اليابانى فى كوريا. وحتى بعد التراجع العسكرى الروسى والبريطانى فى شرق آسيا لم تنظر الولايات المتحدة إلىَ السيطرة اليابانية على الصين أو حتى الهند الصينية، وما نتج عن ذلك امتلاكها لخصائص القوة القارية، على أنها تستحق ردًا عسكريًا. وقد جاء الحظر البحرى الأمريكى واستعدادها للحرب ضد اليابان تحسبًا من أن طوكيو لن تقف عند حد الهند الصينية وإنما ستسعى إلى الممتلكات البريطانية والهولندية فى جنوب شرق آسيا البحرية(٤٧).

إن الولايات المتحدة تحتاج إلى وجود بحرى كافٍ فى شرق آسيا من أجل الاحتواء البحرى لأية قوة قارية. وبالفعل كانت تلك هى استراتيجية الولايات المتحدة منذ انسحابها من جنوب شرق آسيا القارية عام ١٩٧٥، أولاً ضد الاتحاد السوفيتى، والآن ضد الصين. واعتمادًا على تأثيرها الاقتصادى وقوتها البحرية المتفوقة فى شرق آسيا حصلت الولايات المتحدة على تحالفات استراتيجية مع كل الدول الساحلية. وكما لاحظنا فى موضع سابق فإن الولايات المتحدة توصلت إلى ترتيبات للوصول البحرى إلى التسهيلات فى إندونيسيا وسنغافورة وماليزيا وبروناى. ومن

خلال الاتفاقيات وبقواعدها، فضلا عن وصولها إلى التسهيلات فى اليابان، تنفذ الولايات المتحدة تطويقًا بحريًا للصين. ويمكنها أن تمارس ضغطًا جويًا وبحريًا على الوصول الصينى إلى المحيط على طول حافة شرق آسيا القارية.

على الرغم من التقدم فى التكنولوجيا العسكرية فإن قدرة أمريكا على الاعتماد على استراتيجية التوازن البحرى ستصمد فى السنوات الخمس والعشرين القادمة. والصين ستحاول بلا شك أن تطور تكنولوجيا الاستطلاع المعتمدة على الفضاء لتتمكن من تعقب واستهداف السفن الأمريكية فى بحر الصين الجنوبى. لكن الولايات المتحدة لا تقف بلا حراك. فتطورها التكنولوجى المستمر سيسمح لها بالحفاظ على التفوق فى الحرب الإلكترونية، بما يمكنها، على سبيل المثال، من إخفاء أسطولها من الاستطلاع الصينى بالأقمار الصناعية. وتؤكد بعض الدراسات أن الصين متخلفة جدًا عن الولايات المتحدة فى تطوير التكنولوجيا. فحتى لو حدث "ثورة فى الشئون العسكرية" RMA فإنها ستكون ثورة أمريكية أولاً وأخيرًا[٤٨].

إن متطلبات التوازن البحرى تسمح للولايات المتحدة بالهيمنة على طرق الملاحة البحرية الإقليمية وإظهار القوة فى الأماكن الضرورية فى شرق آسيا البحرية، وبالتالى تحقيق مصلحتها الحيوية الثانية: الوصول الآمن من جانبها ومن جانب حلفائها إلى الأسواق الإقليمية وإلى الموارد الاستراتيجية، بما فى ذلك النفط فى جنوب شرق آسيا والشرق الأوسط، فى وقت الحرب. وحتى إذا طورت الصين قدرات بحرية فى مياهها الساحلية يمكن للأساطيل التجارية والعسكرية الأمريكية والحليفة أن تستخدم طرق الملاحة البحرية الآمنة البعيدة عن طائرات شرق آسيا القارية والخاضعة لسيطرة القوات الجوية والبحرية الأمريكية المتمركزة فى الدول البحرية.

إن الولايات المتحدة إذن قوة بحرية فى شرق آسيا ليس لها حاجة استراتيجية لأن تتنافس على التأثير على شرق آسيا القارية. والوضع الراهن يمكنها من ضمان مصالح توازن القوة ومصالحها فى طرق الملاحة البحرية الإقليمية من خلال استراتيجية الاحتواء البحرى. وذلك يسهم فى استقرار القوى

العظمى. وعلاوة على ذلك، على الرغم من التفوق الأمريكى، فإن النزعة التوسعية الأمريكية فى شرق آسيا القارية سوف تواجه عقبات كبيرة. فعلى مدار فترة طويلة ومتخصصو السياسة-الطبيعية ومنظرو العلاقات الدولية الآخرون يناقشون مدى سهولة استخدام القوة البحرية لتطوير قوة برية[٤٩]. لكن الجغرافية المحلية تقرر فعالية وكفاية هذه القدرات. فقد كشفت الخبرات العسكرية الأمريكية فى فيتنام وكوريا مدى صعوبة استخدام القوة البحرية لإظهار القوة الجوية والبرية فى تضاريس شرق آسيا مقارنة مع إظهار القوة المعتمد على القوات البحرية فى الشرق الأوسط. ولذلك فإن الجيش الأمريكى لا تزال تسيطر عليه عقلية "لا حروب برية أخرى فى آسيا". وصعوبة إظهار القوة فى شرق آسيا القارية تعد رادعًا قويًا لأية مصلحة أمريكية فى تحدى الوضع الراهن.

ظ- المصالح القارية الصينية والاستقرار فى المنطقة

كما أمَّنَتْ الولايات المتحدة مصالحها البحرية الحيوية فى شرق آسيا أمَّنَتْ الصين أيضًا مصالحها القارية الحيوية. فقد أنجزت الصين نجاحًا فريدًا كقوة قارية: الحدود الآمنة على كامل محيطها البرى. لكن السلام الإقليمىّ فى القرن الحادى والعشرين سوف يعتمد على ما إذا كانت الصين بعد أن أمَّنت مصالحها القارية سوف تحول انتباهها إلى تطوير قدرات إظهار القوة البحرية، بما يجعلها تتحدى المصالح الأمريكية والاستقطاب الثنائى.

ومكانة الصين كقوة قارية لا تعكس فقط الجغرافيا ولكن أيضًا ثقافة القوة البرية. فعلى مدى أكثر من ألفى عام كان التوسع الإقليمى الصينى يقوده فلاحون يبحثون عن أرض صالحة للزراعة، يلى ذلك الثقافة الكونفوشية والقوة الإدارية والعسكرية للدولة الصينية. وخلال هذه الفترة لم تنفذ الصين توسعًا إقليميًا عبر المياه. وحتى القرن العشرين كان تطوير الصين للأسطول، فى أحسن الأحوال،

منقطعًا وقصيرًا. فتقاليدها البحرية كانت تركز على الاستكشاف التجارى[٥٠]. علاوة على أن التهديدات للأمن الصينى كانت تنشأ من الداخل. فإلى أن التقت الإمبراطوريتان الصينية والروسية فى وسط آسيا فى القرن التاسع عشر وأنشأت الصين مقاطعة شينجيانغ Xinjiang لم تتمكن الصين من إخضاع الجيوش البدوية على سهول آسيا الوسطى. وعدم وجود حدود طبيعية جعل الإقليم الصينى عرضة لهجمات عسكرية ومكن الجيوش البدوية من التراجع إلى العمق فى الداخل لتجنب انتقام جيوش الصين. وفى أسوأ الأحوال تمكنت الجيوش البدوية من تكوين أسر حاكمة "أجنبية". ونتيجة لتواصل التهديد البدوى فى عهد أسرة مينج Ming (١٣٦٨-١٦٦٤) تطورت ثقافة استراتيجية للعلاقات مع المنغوليين استبعدت بكين فيها أى فكر حول الدبلوماسية والانتصارات المحدودة حيث كانت تسعى إلى الإبادة الكلية لخصومها البدو[٥١].

وخبرة الصين الوحيدة فى التهديد من جانب قوى بحرية حدثت فى القرن التاسع عشر. لكن هذا الاستثناء يؤكد أن القوى البرية تشكل التهديد الرئيسى للأمن الصينى. على الرغم من أن الأسطول البريطانى فرض هزائم مذلة على الصين فإن بريطانيا العظمى لم تحاول مطلقًا احتلال الأراضى الصينية (باستثناء الموانئ المفتوحة treaty ports). وعلى خلاف ذلك فإن التهديدات الأكبر للصين جاءت أولاً من روسيا وبعد ذلك من اليابان التى استخدمت قوات برية لاحتلال الصين. فاليابان، متبعة استراتيجية المنشوريين Manchus فى القرن السابع عشر، استخدمت شمال شرق الصين كقاعدة لغزو الداخل. فليس ثمة فترة فى التاريخ الصينى قامت فيها قوة بحرية – فى مقابل القوة البرية – بفرض التهديد الأكبر على الحكم الصينى أو هددت بإقامة أسرة أجنبية.

إن ألفى عام من التوسع القارى ومن التهديدات من قوى برية خلقت تحيزًا صينيًا نحو تطوير قوة برية، تمامًا شجعت الحدود البرية الآمنة والجبهات البحرية الواسعة "منظورًا جزيريًا" أمريكيًا إلى السياسة الدولية. لكن الثقافة ليست ثابتة. ففى

الوقت الحاضر، وفى ظل حدود الصين البرية الآمنة وتحديثها لاقتصادها، فإن مصالحها القومية ربما تتغير، وإن كان ذلك يؤخره أو يسكنه التاريخ والثقافة. ومع ذلك على الرغم من نجاحات الصين تواصل الاستراتيجية القارية خدمة مصلحتها الحيوية الواحدة: حدود آمنة من تأثير القوة العظمى.

ستظل الصين يقظة للتهديدات البرية. فالصين تجاورها ثلاث عشرة دولة، ولا يفوقها فى عدد دول الجوار إلا روسيا. وأهم مخاوفها الأمنية هى حدودها الطويلة مع روسيا. وكما يلاحظ المعلقون الصينيون فإن روسيا تمتلك الموارد الجغرافية اللازمة لأن تعيد تطوير قدرات عسكرية هائلة. ينطبق ذلك بشكل خاص على آسيا الوسطى حيث يكون المسرح قريبًا من القلب الروسى، ولكن بعيدًا عن مراكز الصين الصناعية والسكانية التى يفصلها مناخ وتضاريس صحراوية قاسية. إن حدود الصين فى وسط آسيا هى نقطة ضعفها الاستراتيجية، مثلما يعد الشرق الأقصى لروسيا نقطة ضعفها الاستراتيجية. وفى ثلاثينيات وأربعينيات القرن العشرين استغلت موسكو ضعف حكومة الصين الوطنية فطورت تأثيرًا سياسيًا مهيمنًا فى مقاطعة شينجيانغ. وفى أوائل الستينيات استخدمت موسكو الاضطراب العرقى فى شينجيانغ لتهديد الصين[٥٢]. ولا يمكن استبعاد فرصة التنافس الصينى- السوفيتى على ولاء دول آسيا الوسطى، فى تكرار للـ"اللعبة الكبيرة" التى ميزت القرن التاسع عشر بين روسيا وبريطانيا. فضلاً عن أن كثيرًا من الروس يعتقدون أن الصين تشكل تهديدًا طويل المدى على الأمن الروسى. فبينما يقع الإقليم الأمريكى فى مأمن من الصين بالمحيط الهادى فإن الإقليم الروسى يظل عرضة للقوات البرية الصينية[٥٣]. وحقيقة أن روسيا والصين جارتان تعنى أن الصين لا تستطيع السيطرة على "الوسط" الأوراسى وتثق فى حدود آمنة، وبالتالى لا يمكن أن تضع أولوية استراتيجية على القوة البحرية.

إن مخاوف الصين الحدودية لا تقتصر على القوة الروسية. فدول آسيا الوسطى المجاورة للصين فيها حكومات ضعيفة يمكن أن تستخدمها قوة أكبر مثل

روسيا لتهديد سلامة الأراضى الصينية. وعلى الصين أيضًا أن تضع فى اعتبارها الإمكانية بعيدة المدى لعدم الاستقرار الداخلى فى مقاطعاتها الغربية التى تتوحد أقلياتها الدينية والعرقية مع غالبيات دول مجاورة قد تكون معادية للصين أو غير مستقرة فحسب(٥٤). وفى جنوب غرب الصين تقع الهند، وهى دولة لها طموحات إلى مكانة القوة العظمى، وفى جنوب الصين تقع فيتنام التى لا تزال تتوق إلى حليف من القوى العظمى لتتمكن من الخروج من تحت عباءة الصين الاستراتيجية. وفى شمال شرق آسيا يمكن لكوريا أن تُستخدَم من جانب قوة عظمى لتهديد قلب الصين الصناعى، وهو ما فعلته اليابان وبعد ذلك الولايات المتحدة الأمريكية على امتداد القرن العشرين.

وعلى اعتبار إمكانية نشوب صراعات على جبهات متعددة وتطويق استراتيجى فإن الصين تواجه تحديات أمنية ممكنة أكبر بكثير مما كانت تواجهها الصين فى عهد الأسر الحاكمة. وسيكون عليها أن تحافظ على الوضع الراهن الاستراتيجى المستقر على حدودها البرية على المدى الطويل بدلاً من تحويل موارد كبيرة للقوة البحرية. لكن حتى لو أقدمت الصين على ذلك فإن قواتها البحرية لن تجارى البحرية الأمريكية. بل إن ألفريد ماهان ذهب أبعد من ذلك دافعًا بأن "التاريخ أثبت عجز الدولة ذات الجبهة القارية الواحدة عن التنافس فى التطور البحرى مع دولة جزيرية، حتى وإن كانت أصغر فى السكان والموارد(٥٥)". والتحدى القائم أمام القوى البرية الطامحة فى قوة بحرية سيكون أكبر فى القرن الحادى والعشرين حيث ستتضمن المتطلبات المالية والتكنولوجية اللازمة لذلك بناء حاملات طائرات وطائراتها المتخصصة وأيضًا سفن الإسناد والتكنولوجيا المتقدمة الضرورية لحماية الحاملات.

إن الصين، وهى تحاول الحفاظ على تمويل قواتها البرية، فإنها بحلول عام ٢٠٢٥ لن تتمكن فى أحسن الأحوال إلا من تطوير "أسطول ترف" luxury fleet يشبه ذلك الذى طوره الاتحاد السوفيتى فى المرحلة الأخيرة من الحرب الباردة.

وأسطول من الدرجة الثانية من هذا النوع قد يحقق الدفاع عن المياه الساحلية، وهو ما يدفع البحرية الأمريكية بعيدًا عن الجزيرة الصينية ويتداخل مع الاختراق الأمريكى غير المقيد للمجال الجوى الصينى. وربما يستطيع أيضا أن يعرقل النشاطات البحرية الأمريكية الأبعد عن الشاطئ. لكن على اعتبار قدرة الولايات المتحدة على الرد فإن القدرات الصينية لن تستطيع أن توفر الأساس لبحرية قوة عظمى تستطيع أن تتحدى السيادة الأمريكية(٤٦). وحتى إذا استطاع الأسطول الصينى أن يربك النشاطات البحرية الأمريكية فهو لن يبدأ بالضربة الأولى خوفا من الضربة الانتقامية التى ستدمره تمامًا، ولذلك سوف تحتفظ الولايات المتحدة باستخدام غير مقيد لشرق آسيا البحرية.

إن الصين سوف تواجه نفس العقبات التى واجهتها روسيا والاتحاد السوفيتى وألمانيا فى القرنين التاسع عشر والعشرين، أى العقبات أمام تطوير قدرات بحرية فى مقابل قوة بحرية مثل الولايات المتحدة. فالسيادة البحرية البريطانية قوضت جهود روسيا لاستخدام القوة البحرية لتمارس النفوذ فى الإمبراطورية العثمانية فى منتصف القرن التاسع عشر، وأخذت لندن المبادرة لتحطيم الأسطول الروسى فى سيباستوبول Sebastopol فى أثناء حرب القرم. وبالمثل فإن أقصى ما كانت تسعى إليه موسكو فى خمسينيات وستينيات القرن العشرين هو أسطول " برى التوجه" land-oriented fleet لتقليل القدرة الأمريكية على ضرب الأراضى السوفيتية بطائرات منطلقة من الحاملات. وفى السبعينيات لم يكن باستطاعة هذا الأسطول أن "يمنع" تحركات البحرية الأمريكية. وحتى فى الثمانينيات كان الدور الأساسى للأسطول السطحى السوفيتى هو حماية الوطن والسيطرة على المياه الساحلية. على الرغم من توسع أسطول المحيط الهادى لم تستطع موسكو أن تطور ردًا كافيًا على "التصعيد الأفقى" الأمريكية ضد تسهيلاتها البحرية فى الشرق الأقصى السوفيتى. وعموما لا تزال الولايات المتحدة تستطيع أن تستخدم "مكانتها البحرية المركزية... للسيطرة على المبادرة الاستراتيجية"(٤٧). وبالمثل أحبطت

جهود ألمانيا لتطوير قوة بحرية. وقد فشلت فكرة ألفريد فون تيربتز Alfred von Tirpitz عن "أسطول الخطر" risk fleet لأن ألمانيا لم تستطع أبدا أن تطور قدرة كافية لتهديد السيادة البحرية البريطانية، ولذلك استطاعت بريطانيا فى الحرب العالمية الأولى أن تحتفظ بالسيطرة على البحار دون الحاجة إلى توريط وتدمير الأسطول الألمانى. ومن جانبها لم تجرؤ ألمانيا على البدء بالأعمال العدوانية، حيث كانت تفهم أن بريطانيا تستطيع أن تحطم أسطولها. علاوة على أن تحويل الأموال إلى الأسطول جعل ألمانيا عاجزة عن هزيمة الجيش الفرنسى[٥٨].

وفى ظل غياب مصالح بحرية مهمة فإن مصالح بكين القارية والقدرات الأمريكية البحرية سوف تردع الصين عن جعل القوة البحرية أولوية لها. وحتى النمو الاقتصادى المستمر والحاجة الأكبر إلى الطاقة لن تجعلها تطور قدرات بحرية للدفاع عن مصالحها وطرق الملاحة البحرية فيما وراء البحار. فلأن التعزيز البحرى الصينى قد يؤدى إلى سياسة أمريكية مقابلة فإن واردات الصين من الطاقة ستظل عرضة للمنع الأمريكى. وهذه الإمكانية تؤدى إلى نتيجتين على السياسات. فأولاً، وعلى اعتبار احتياطياتها الضخمة من الفحم، ستظل الصين تفضل الفحم على النفط. وثانيا سوف تستغل الصين الاحتياطيات النفطية الأجنبية فى المناطق التى تتمتع قوتها البرية بميزة فيها. ومصالح الصين القارية تنعكس فى جهودها لأن تضمن الوصول إلى نفط آسيا الوسطى. واستثمار بكين عام ١٩٩٧ فى أكبر شركة نفط بكازاخستان وخططها لبناء خط أنابيب من كازاخستان إلى شينجيانغ يعكس التزامها بتوفير موارد طاقة آمنة. كما تنعكس هذه الاستراتيجية أيضًا فى اهتمامها بخط الغاز الطبيعى الذى يربط سيبيريا بمقاطعات شمال شرق الصين[٥٩]. والسعر الدولى المنخفض حاليًا للنفط يجعل هذه المشروعات وغيرها غير جذابة جدًا من الناحية الاقتصادية، لكن قيمتها تكمن فى إسهامها فى التحصين الاستراتيجى الصينى بعيد المدى ضد الاعتماد على نفط يخضع لسيطرة قوة معادية.

وأخيرا فهل تمثل الصين قوة محبطة تبحث عن "مكان على الطاولة" وبالتالي يمكن لسياسة الهيبة أن تؤدى إلى توسع صينى مفرط غير عقلانى وخطر؟[٦٠] إلى حد ما سوف تعتمد الإجابة عن هذا السؤال على ما إذا كانت واشنطن سوف تتقاسم القيادة مع بكين حول القضايا التى تؤثر على المصالح الصينية. والسياسة الأمريكية مشجعة فى هذا الخصوص. وإلى جانب ذلك تجدر الإشارة إلى أن الصين على المستوى الإقليمى ضمنت بالفعل مكانا على الطاولة. وكفاح الصين من عام ١٩٤٩ حتى عام ١٩٨٩ عكس هذا الهدف الذى كُلِل مسعاها فيه بالنجاح. فبعد الحرب الباردة اعترفت دول شرق آسيا بأن للصين مصالح القوة العظمى المشروعة وأن تعاونها مطلوب لضمان السلام الإقليمى. ومن ذلك فإن الصين والولايات المتحدة تديران شبه الجزيرة الكورية معا. كما أن الصين تتمتع بدور قيادى فى المنظمات الإقليمية المختلفة، بما فى ذلك المنتدى الإقليمى لرابطة شعوب جنوب شرق آسيا ذو التوجه الأمنى ومنتدى التعاون الاقتصادى لآسيا والمحيط الهادى APEC. وفى كلتا المنظمتين، وبما يعكس قوتها الإقليمية، تعاونت بكين مع القوى المحلية لإحباط أهداف السياسة الأمريكية[٦١]. كما أحست بكين بالرضى أيضا بالاهتمام الذى حظيت به أثناء الأزمة الاقتصادية الآسيوية فى أواخر التسعينيات. إن الصين ليست قوة عظمى superpower وقيادتها فى القضايا والمؤسسات الدولية محدودة كثيرا، لكن قيادتها فى توازن القوى فى شرق آسيا قد يشبع مطالبها بالقيادة الإقليمية.

ع- الثنائية القطبية والجغرافيا والمعضلة الأمنية فى شرق آسيا

إن المصالح المتعارضة للقوى البحرية والقارية والخصائص الاستراتيجية للوضع الراهن الإقليمى وجغرافية شرق آسيا تسهم جميعها فى إمكانية حدوث توتر قوى عظمى منخفض نسبيًا فى القرن الحادى والعشرين. ومع هذا فحتى لو أشبعت المصالح الحيوية كلاً من الصين والولايات المتحدة فى النظام الحالى فإن المعضلة

الأمنية فى الاستقطاب الثنائى يمكن أن تخلق أزمات متكررة وسباق تسلح مكلفا. لكن فى البيئة الاستراتيجية الحالية تؤثر برامج الأسلحة المفضلة على المعضلة الأمنية فى الاستقطاب الثنائى بتفضيل الدفاع.

فالمصالح المقررة جغرافيا تقود الدول إلى تفضيل نظم أسلحة مختلفة. وهذا يمكن أن يؤثر بعمق على المعضلة الأمنية لأن التخصص فى الأسلحة يمكن أن يؤدى إلى تحيز دفاعى بما يسكن المعضلة الأمنية وتأثير الاستقطاب الثنائى على غلبة الأزمات وسباقات التسلح، إضافة إلى تقليل دور الأسلحة النووية فى الأمن. ففى المواجهة بين قوة برية وقوة بحرية يكون تخصص كل جانب ضعفا له فى مسرح الجانب الآخر(٦٢). وبذلك ستظل الصين أدنى من الولايات المتحدة فى المسارح البحرية، وستظل الولايات المتحدة أدنى من الصين من حيث نشاطات القوة البرية على جزيرة شرق آسيا. وهذا النمط يعنى أن الميزة ستكون للدفاع. فعلى الأرض تسمح قدرات الصين الانتقامية التقليدية الهائلة لها بمخاطرة الهجوم البرى على القوات الأمريكية. والقدرة الأمريكية على الانتقام وتحطيم أصول البحرية الصينية تسمح لها بالمخاطرة إذا ما أطلقت الصين الطلقة الأولى. فكل طرف لا يخاف من أن تكون الدبلوماسية الاستفزازية أو حركة القوات من جانب الطرف الآخر مقدمة لهجوم وبالتالى يصعد الأمر فورا إلى استعداد عسكرى عال. وعلى ذلك سيكون التوتر أبطأ فى التطور بما يعطى للقادة الوقت لإدارة الأزمات وتجنب التصعيد غير الضرورى.

ستؤثر تلك الديناميات أيضا على ممكنات سباق التسلح. فنظرا لأن كل قوة لها ميزة دفاعية فى مسرحها فسوف يقاوم كل طرف الرد التصعيدى المكافئ على المكتسبات العسكرية للطرف الآخر. فكل زيادة فى قدرات الصين فى القوة البرية لا تخلق نقصا مقابلا فى الأمن الأمريكى فى شرق آسيا البحرية. وبنفس الطريقة لن يخلق تعزيز الوجود البحرى الأمريكى فى بحر الصين الجنوبى، على سبيل المثال، نقصا مكافئا فى الأمن الصينى على الجزيرة. والنتيجة هى أن الضغوط ثنائية القطبية

فى اتجاه تصاعد سباق التسلح تتضاءل. وأخيرًا فلأن كل جانب يشعر بالأمن بالتوازن التقليدى داخل مسرحه الخاص فلن يكون أى منهما مضطرًا لتبنى استراتيجية انتقامية هائلة لردع هجوم على قواته أو ليؤكد التزامه بالردع الموسع. وبذلك تتضاءل مخاوف الهجوم النووى الناتج عن الضربة الأولى فى أية أزمة وتتضاءل إمكانية حدوث سباق تسلح نووى وهو ما يعكس ديناميات المعضلة الأمنية التى تتضمن صعوبة تفسير جهود الطرف الآخر لضمان القدرات الانتقامية.

إن الصراع الأمريكى السوفيتى ثنائى القطبية، الذى كان أيضًا صراعًا بين قوة برية وقوة بحرية، لم يُظهِر استقرارًا مماثلاً وذلك بسبب اختلاف جغرافية أوروبا عن شرق آسيا. ففى شرق آسيا تُسكِن الجغرافيا ضغوط الاستقطاب الثنائى، بينما فى أوروبا تعزز الجغرافيا ضغوط الثنائية القطبية لإثارة المعضلة الأمنية[٦٣]. فبسبب الجغرافيا لم تستطع الولايات المتحدة أن تعتمد على الاحتواء البحرى للاتحاد السوفيتى لإنجاز مصالحها الأوروبية الحيوية. وقد تطلب الأمر الوجود الأمريكى على أراضى أوروبا لمنع موسكو من الجمع بين قاعدة قارية آمنة والوصول إلى البحار الاستراتيجية. ولذلك فإن المواجهة أثناء الحرب الباردة على القارة الأوروبية خاضها جيش قوة قارية وجيش قوة بحرية. وفى هذه البيئة، ونتيجة للميزة المدركة بوضوح للقوة التقليدية السوفيتية، رأى حلف شمال الأطلنطى أن موسكو قد تستفيد من عمل هجومى[٦٤]. ففى حين توازن الجغرافيا فى شرق آسيا فى القرن الحادى والعشرين ضغوط الاستقطاب الثنائى لتسكين المعضلة الأمنية، كانت الجغرافيا الأوروبية تعزز تأثير الاستقطاب الثنائى لإثارة المعضلة الأمنية. وكانت النتيجة هى التصعيد السريع للحرب الباردة فى الأربعينيات وفى أزمات برلين.

أسهمت الميزة الهجومية السوفيتية كذلك فى سباق التسلح النووى. فبما يلائم القوة البحرية رأت واشنطن أنها لا تستطيع أن تحشد الموارد للحفاظ على قوات عسكرية تقليدية كافية على أوروبا القارية لتمنع موسكو من مزايا الاستراتيجية

الهجومية، وتردع بالتالى الهجوم السوفيتى على أوروبا الغربية. كان الرد الأمريكى هو "النظرة الجديدة" new look لإدارة أيزنهاور، ووفقًا لها فإن الولايات المتحدة سوف تستخدم تهديد الانتقام الهائل ضد الهجوم التقليدى وذلك لمعادلة التفوق السوفيتى فى القوة التقليدية ولردع احتلال أوروبا الغربية. ونتيجة لذلك زادت الولايات المتحدة قوتها النووية بدرجة كبيرة، وهو ما أسهم فى المعضلة الأمنية النووية، حيث كانت كل واحدة من القوتين العظميين تخشى من أن قدرة الضربة الثانية لدى الخصم يمكن أن تستخدم لتدمير قدراتها الانتقامية[٦٥]. وقد كانت المحصلة النهائية للاستقطاب الثنائى والجغرافيا هى سباق التسلح النووى. لكن على النقيض من ذلك فإن جغرافية شرق آسيا والقدرات الناتجة عنها والميزة الدفاعية التى يتمتع بها كل قطب فى دائرة نفوذه تقلل اعتماد كل قوة على الأسلحة النووية من أجل الردع، وبالتالى توازن ضغوط الاستقطاب الثنائى فى اتجاه سباق التسلح.

غ- المناطق الملتهبة الممكنة: جزر سبراتلى وكوريا وتايوان

إن أبرز ثلاثة صراعات فى شرق آسيا هى الصراع الإقليمى على جزر سبراتلى واحتمال نشوب صراع قوى عظمى على شبه الجزيرة الكورية والصراع الأمريكى-الصينى على تايوان. ومن بين هذه الثلاثة يعد صراع جزر سبراتلى الأقل أهمية. فلأن الجزر المتنازع عليها تقع فى بحر الصين الجنوبى الواقع تحت الهيمنة الأمريكية، ولأنها أصغر من أن تكون ذات قيمة استراتيجية لإظهار القوة، ولأنها على ما يبدو تفتقر إلى موارد طاقة كبيرة، فليس لدى بكين لا القدرة ولا المصلحة الاستراتيجية لتحدى الوضع الراهن بطرد قوات المدعين الآخرين عسكريًا من الجزر[٦٦]. ربما تحدث اختبارات عسكرية عرضية من جانب الصين أو المدعين الآخرين، لكن الولايات المتحدة، بسبب ميزتها فى الحرب البحرية، لا تحتاج لأن تتورط فى تصعيد سريع لردع الهجوم الصينى الممكن.

إن صراعى كوريا وتايوان يمكن أن يصبحا مصدرًا لتوتر كبير. وهما الاستثناء الذى يثبت قاعدة أن الجغرافيا تؤثر على فرص الصراع فى شرق آسيا. فالصراع الكورى يعد مصدرًا لتوتر متصاعد لأنه المكان الوحيد فى شرق آسيا التى احتفظت فيه الولايات المتحدة بتواجد عسكرى قارى. فالولايات المتحدة، كقوة بحرية، كما كان الحال فى أوروبا أثناء الحرب الباردة، لها قوات برية فى كوريا الجنوبية، وتلك القوات عرضة لهجوم مفاجئ. ولذلك اعتمدت واشنطن على الأسلحة النووية لردع أى هجوم، وهو ما أدى إلى تشجيع كوريا الشمالية على امتلاك الأسلحة النووية. ومع ذلك فقد أثبت الوضع الراهن مرونته لأكثر من خمس وأربعين سنة. فقد عمل الردع النووى بأقل درجة من توتر القوى العظمى لأن الصين تتخذ من كوريا الشمالية دولة حاجز buffer state وبالتالى لم يكن لها مصلحة استراتيجية فى تشجيع كوريا الشمالية على تحدى الوضع الراهن. بل على العكس من ذلك، ونتيجة لإشباع مصالحها الحيوية، عملت بكين مع سيول وواشنطن للحفاظ على الوضع الراهن.

إن شبه الجزيرة الكورية ليست عاملاً رئيسيًا فى توازن القوة أو فى الحماية الأمريكية لطرق الملاحة البحرية. وفى أثناء الحرب الباردة حرم الوجود الأمريكى فى شبه الجزيرة الاتحاد السوفيتى من "خنجر موجه إلى قلب اليابان". لكن ذلك عكس الافتقار السوفيتى إلى الوصول الآمن من الشرق الأقصى إلى بحر اليابان. ولأن الصين لها ساحل طويل على بحر الصين الشرقى يصبح التهديد المتنامى لليابان من الانسحاب العسكرى الأمريكى من شبه الجزيرة الكورية والتعاون الأكبر بين بكين وسيول هامشيًا. وكما ستصبح البحرية الصينية فى المياه العميقة فى القرن الحادى والعشرين "أسطول ترف" سيصبح الوجود الأمريكى على شبه الجزيرة الكورية "قوة ترف برية". فهو يعطى الجيش الأمريكى وجودًا متقدمًا على جزيرة شرق آسيا، بما يسهل إظهار القوة على حدود الصين الشمالية الشرقية. إن كوريا الجنوبية أحد الأصول الأمريكية الثمينة، لكنها ليست مصلحة حيوية.

وقد يصبح من الصعب سياسيًا على الولايات المتحدة أن تحافظ على قواعدها فى اليابان إذا استاء اليابانيون من كونهم الآسيويين الوحيدين الذين يوجد على ترابهم الوطنى قواعد أجنبية. وتلك مشكلة سياسية، وليست بحال من الأحوال قضية استراتيجية تتطلب سياسات حربية.

إن المسئولين العسكريين الأمريكيين ليسوا سعداء لكنهم روضوا أنفسهم على احتمال أنه بعد التوحيد ستطلب سيول من القوات البرية الأمريكية مغادرة كوريا. وبعد التوحيد قد تطور سيول أيضًا علاقات أوثق مع الصين. لكن التوحيد الكورى والعلاقات الأوثق بين بكين وسيول لن تجعل الولايات المتحدة الأمريكية أقل أمنًا بدرجة كبيرة أو تجعل توازن القوى أقل استقرارًا. لكن ذلك، على أية حال، سيجعل شرق آسيا أقل عرضة للتوتر المتصاعد باستبعاد نظام محارب، ووضع حد لصراع ممزق بين كوريا الشمالية وكوريا الجنوبية، وتعزيز ديناميات الصراع بين القوة البرية والقوة البحرية[٦٧].

تعكس قضية تايوان استثناءً مماثلاً للصراع بين القوة البحرية الأمريكية والقوة البرية الصينية. فتايوان تقع فى كلا المسرحين. فلأن تايوان جزيرة يمكن لواشنطن أن تستخدم قدراتها البحرية الأكثر تفوقًا، بما فى ذلك السفن والطائرات، للدفاع عنها ضد قوات الصين البرية. لكن قرب تايوان من جزيرة الصين يعطى لبكين تفوقًا عسكريًا لردع تايوان عن الهجوم على الجزيرة أو إعلان استقلالها الكامل. ولذلك فعلى خلاف شبه الجزيرة الكورية التى يتطلب التفوق البرى الكورى الشمالى استراتيجية الردع النووى الأمريكية لخلق مأزق، يتشكل مأزق مضيق تايوان عن طريق الردع التقليدى المتبادل: الجزيرة الأم تردع تايوان بقوتها البرية والولايات المتحدة تردع الصين بقوتها البحرية. ولأن كلا المسرحين يهيمن عليهما الدفاع يظل خطر الحرب بعيدًا.

وعلاوة على ذلك، وبما يشبه شبه الجزيرة الكورية، لا تمثل تستتبع قضية تايوان المصالح الحيوية لكلتا القوتين. إنها مصلحة حيوية للصين بطريقة تكرر

دور كوبا فى الاستراتيجية الأمنية الأمريكية. لكن على الرغم من الدعم الأمريكى لتايوان والصلة الأيديولوجية بين الولايات المتحدة وتايوان فلا التعاون الأمريكى-التايوانى ولا رفض تايوان لتواجد عسكرى على الجزيرة من المصحلة الأمريكية المتعلقة بتوازن القوة أو طرق الملاحة. فدونما ثمن على أمنها أنهت الولايات المتحدة الأمريكية التعاون العسكرى مع تايوان فى أوائل السبعينيات. ولو هيمنت بكين على تايوان فسوف تخسر الولايات المتحدة خيارًا بعيد المدى بتجديد التعاون الاستراتيجى مع "حاملة طائرات غير قابلة للإغراق"(*) بالقرب من الساحل الصينى، بما يحرمها من خيار هجومى مفيد ولكن ليس حيويًا إزاء الصين. ويظل أمام الولايات المتحدة أن تستخدم قواعدها فى اليابان وجوام Guam ووصولها إلى التسهيلات البحرية فى جنوب شرق آسيا للسيطرة على المياه الساحلية الصينية وللإبقاء على الاحتواء البحرى. وفى أسوأ الأحوال فلو احتلت الصين تايوان سيكون الفرق ١٥٠ ميلاً إضافيًا لإظهار القوة البحرية الصينية من الساحل الصينى الجنوبى. وفى وقت الحرب سيتطلب ذلك من الولايات المتحدة وحلفائها أن ينقلوا طرق الملاحة البحرية ١٥٠ ميلاً إلى الشرق.

كانت زيارة رئيس تايوان لى تينج - هوى عام ١٩٩٥ إلى الولايات المتحدة ومواجهة مارس ١٩٩٦ فى مضيق تايوان أعمالاً شاذة فى طريقة التعايش الأمريكية-الصينية التى تتميز بالاستقرار الدائم(٦٨). فمن أوائل السبعينيات إلى منتصف التسعينيات طورت الولايات المتحدة والصين سياسات حول تايوان سمحت للقوتين بالحفاظ على مصالحهما الأكثر أهمية مع زيادة تعاونهما فى القضايا الأخرى. وخلال هذه الفترة كانت الصين تنكر أن لتايوان أصلاً استراتيجيًا للولايات المتحدة. كما عزلت تايوان دبلوماسيًا وردعتها عن إعلان

(*) يقصد المؤلف أن تايوان برمتها قد لا تمثل للسياسة الأمنية الأمريكية فى المنطقة أكثر من حاملة طائرات، ولكنها حاملة طائرات أرضية لا يمكن إغراقها فضلاً عن قربها من الصين [المترجم].

الاستقـــلال، وبذلك حافظت بكين على الاعتراف الدولى بسيادتها على الجزيرة. ففى مواجهة الالتزام الأمنى الأمريكى تجاه تايوان ضحت بكين بالسيطرة الفعلية على أرض صينية تطالب بها. ومن جانبها حافظت الولايات المتحدة على التزامها نحو تايوان رادعة الهجوم من جانب الجزيرة الأم ومدعمة ديموقراطية تايوان ونموها الاقتصادى. وفى المقابل ضحت واشنطن بمصلحتها فى إعطاء تايوان "الوجه" أو "الكرامة" التى تستحقها – أى السيادة الرسمية – وأرغمت تايوان على قبول مكانة دون السيادة فى السياسة الدولية. وفى عام ١٩٩٧ استأنفت بكين وواشنطن التعاون على أساس هذه الصيغة القديمة، وقادة تايوان، على الرغم من الضغوط الواقعة عليهم من الانتخابات الديموقراطية، تبنوا موقفًا أكثر حذرًا من الاستقلال. فمن خلال السماح بانحرافات سياسية معزولة وقصيرة عن السياسات القائمة على المصالح، وما يترتب على ذلك من نتائج قصيرة المدى، كما حدث فى عامى ١٩٩٥-١٩٩٦، ستتمكن واشنطن وبكين من إدارة قضية تايوان على مدى ربع القرن القادم.

ف- نتائج الانسحاب الأمريكى

إن الصراعات الأمريكية-الصينية على شبه الجزيرة الكورية وتايوان ليست أكثر من صراعات عادية من نوع صراعات القوى العظمى. فهى ليست مادة لحروب باردة أو حروب ساخنة. والصين والولايات المتحدة سوف تتنافسان على التأثير فى دول أخرى فى كل شرق آسيا والأماكن الأخرى. ومن الوارد أن تستتبع هذه المنافسة صراعًا حول مبيعات الأسلحة "المزعزعة للاستقرار"، مثل مبيعات الأسلحة الأمريكية إلى تايوان ومبيعات الأسلحة الصينية إلى الشرق الأوسط. ومثل هذا الصراع متوقع فى أية علاقة قوى عظمى. وبكين وواشنطن يمكن أن يديرا هذه الصراعات دون توتر طويل عالى المستوى. ومن دون توترات حرب باردة يمكن لهما أن ينفذا علاقات اقتصادية واسعة وتبادلات دبلوماسية طبيعية.

لكن ماذا سيحدث، على أية حال، إذا خفضت الولايات المتحدة دورها كقوة عظمى فى شرق آسيا لها مسئوليات عن توازن القوة؟[٦٩] تتوقع المدرسة الواقعية المحدثة أن قوة عظمى أخرى ستظهر لتوازن القوة الصينية. وقد رفعت اليابان رهاناتها بالفعل. فبينما تعتمد على اصطفافها مع الولايات المتحدة طور اليابان قدرات دفاع متطورة تكنولوجيا، بما فى ذلك قوات جوية وبحرية، والأساس لقدرات إظهار قوة مستقلة[٧٠]. لكن ليس من الواضح ما إذا كانت اليابان يمكن أن توازن الصين أم لا. فعلى مدى تاريخها كله تقريبا كانت اليابان تستوعب القوة الصينية. وإذا نجح التحديث الصينى فى القرن الحادى والعشرين، ستكون اليابان، بسبب سكانها وقاعدتها الصناعية الأصغر، أكثر اعتمادًا من الصين بكثير على الموارد المستوردة والأسواق الخارجية. وجزء من التبعية اليابانية ربما تكون على الاقتصاد والموارد الصينية. ومما لا يقل عن ذلك أهمية أن اليابان بسبب قربها من الصين وقلة عمقها الاستراتيجى سيكون اقتصادها، بما فى ذلك منشأتها الصناعية، أكثر عرضة للخطر من الاقتصاد الصينى فى حال تبادل هجمات جوية وصاروخية. فالفرق بين ضعف تايوان واليابان الجغرافى أمام الصواريخ الصينية فرق فى الدرجة وليس النوع. وهذا التباين يقوض قدرة اليابان أيضًا على الانخراط فى منافسة نووية مع الصين.

هذه التباينات قد تشجع سياسية التحالف من قوى أكبر من اليابان أو سياسة صينية طموحة. والرد الأمريكى سيكون مسعورًا ومكلفًا وسيسهم فى تصاعد التوتر لأنه سيضطر لموازنة القوة الصينية الموسعة فى وقت متأخر. وعلى النقيض من ذلك فإن مزايا أمريكا الاستراتيجية المعاصرة تمكنها من موازنة القوة الصينية فى نظام إقليمى مستقر وسلمى نسبيًا بدون تعزيز عسكرى مكلف وخطر.

وكبديل عن ذلك يمكن للولايات المتحدة أن تخفض وجودها الإقليمى بتقاسم مسئوليات توازن القوة مع اليابان. فى هذه الحالة سيكون متوقعًا من طوكيو أن تطور قدرات إظهار القوة، بما فى ذلك حاملات الطائرات. لكن ثمة سببين يجعلان

هذا الترتيب أقل فائدة من التوازن ثنائي القطبية الحالي. أولاً من شأن الانسحاب الأمريكي الجزئي أن يخلق نظامًا واقعيًا متعدد الأقطاب، حيث إن اليابان، وإن كانت قوة من الدرجة الثانية، ستأخذ وزنًا أكبر في توازن القوى الإقليمي وفي التحالف الأمريكي-الياباني(٧١). وعدم الاستقرار الناتج عن التوازن متعددة الأقطاب ستكون نتيجته مكلفة للولايات المتحدة تمامًا مثل البنية ثنائية القطبية التي تتضمن اليابان والصين. ومن المحتمل أن تؤدي مشكلات إدارة التحالف والتوازن، ومنها التهرب من المسئولية وغموض التهديدات في تعدد الأقطاب، إلى محاولة التوازن في آخر دقيقة، وهي محاولة مكلفة. علاوة على أن الدور الأكبر لقوة الصف الثاني سوف تزيد السلوك المتهور من جانب القوى الأصغر وتضعف قدرة ودافعية القوى العظمى لتعهد النظام الإقليمي.

ثانيًا يمكن للتعزيز العسكري الياباني أن يؤدي إلى صراع أمريكي-ياباني. فعلى خلاف العلاقات الأمريكية-الصينية يمكن للقدرات الأمريكية واليابانية أن تصبح تنافسية، فبين قوتين بحريتين يمكن للضربة الهجومية أن تكون حاسمة كما أظهرت اليابان في بيرل هاربر(٧٢). لكن طالما أن الولايات المتحدة ستظل منخرطة سيظل الأسطول الياباني يكمل فحسب القوة الأمريكية. لكن إذا تقاسمت واشنطن القوة البحرية مع طوكيو فمن المحتمل أن يخلق ذلك ضغوط المعضلة الأمنية. فنتيجة لفقدان الثقة في أن اليابان ستستخدم قدراتها البحرية الموسعة لمساندة المصالح الأمريكية فقد تضطر واشنطن إلى موازنة قوة اليابان البحرية من خلال التوسع البحري. وربما أيضًا يزيد التنافس الأمريكي-الياباني على التأثير على الدول البحرية المحلية ويقل التعاون الاقتصادي. وستكون نتيجة ذلك سياسة دفاع أمريكية أكثر تكلفة ونظامًا إقليميًا أقل استقرارًا وسلامًا.

وأخيرًا فإن كلاً من الانسحاب الأمريكي الكامل والجزئي تكتنفهما مشكلة مشتركة. فكلاهما يضحيان بالتفوق الأمريكي لصالح وهم التوازن الأرخص. ولأن مزايا التفوق كثيرة وثمينة وتكلفة الحفاظ عليه وأخطار التخلي عنه كبيرة فإن

توازن القوة الحالى أفضل كثيرًا من توازن قوة صينى-يابانى أو توازن قوة أمريكى-صينى-يابانى(٧٣). وثمن التخفيض سيكون اعتمادًا أمنيًا أمريكيًا على التعاون مع اليابان. وسيكون الوصول الأمريكى إلى طرق الملاحة البحرية الإقليمية معتمدًا بدرجة كبيرة على الأسطول اليابانى. وكذلك التعاون الأمريكى مع الدول البحرية المحلية سيعتمد بالمثل على الموافقة اليابانية. وهنا ستمارس السياسة اليابانية تأثيرًا كبيرًا على الأمن الأمريكى تمامًا مثل السياسة الأمريكية. وهذا هو السيناريو الإيجابى. لكن إذا أثبتت اليابان أنها غير متعاونة أو إذا أضعفت ديناميات المعضلة الأمنية تعاونها فسيكون على الولايات المتحدة أيضًا أن تعتمد على التعاون الصينى والسياسة الصينية لضمان مصالحها فى شرق آسيا.

إن الوجود الأمريكى القوى يزيد استقرار توازن القوى مع موازنة النتائج السلبية للاستقطاب الثنائى من خلال تخفيف المعضلة الأمنية. وذلك أقل كلفة من الانسحاب. فالإنفاق العسكرى الحالى أقل بكثير من مستوياته أثناء الحرب الباردة، لكنه كاف للحفاظ على السيادة البحرية وتوازن القوى الإقليمى للسنوات الثلاثين القادمة. وفى القرن الحادى والعشرين سيكون التنافس ثنائى القطبية الأمريكى-الصينى هو الاستراتيجية الأكثر فاعلية والأقل كلفة لكى تحقق الولايات المتحدة مصالحها الإقليمية الحيوية.

خاتمة الفصل الثانى

ثمة عوامل أخرى غير الجغرافيا والبنية تؤثر على الاستقرار. فالديموقراطية والاعتماد المتبادل والمؤسسات الأمنية متعددة الأطراف يمكن أن تسهم فى الاستقرار، لكنها ليست أسبابًا ضرورية للاستقرار. فأوروبا القرن التاسع عشر عايشت نظامًا مستقرًا وسلميًا نسبيًا فى غياب الديموقراطية الواسعة والاعتماد المتبادل والمؤسسات الرسمية. وغياب العوامل الثلاثة من شرق آسيا المعاصرة

لا يعنى بالضرورة غلبة أكبر للحرب والأزمات والصراع المتصاعد. وقد جادلت هذه المقالة بأن الجغرافيا تسهم فى الاستقرار والنظام الإقليمى لأنها تشكل الأسباب الافتراضية للصراع: القدرات والمصالح والمعضلة الأمنية.

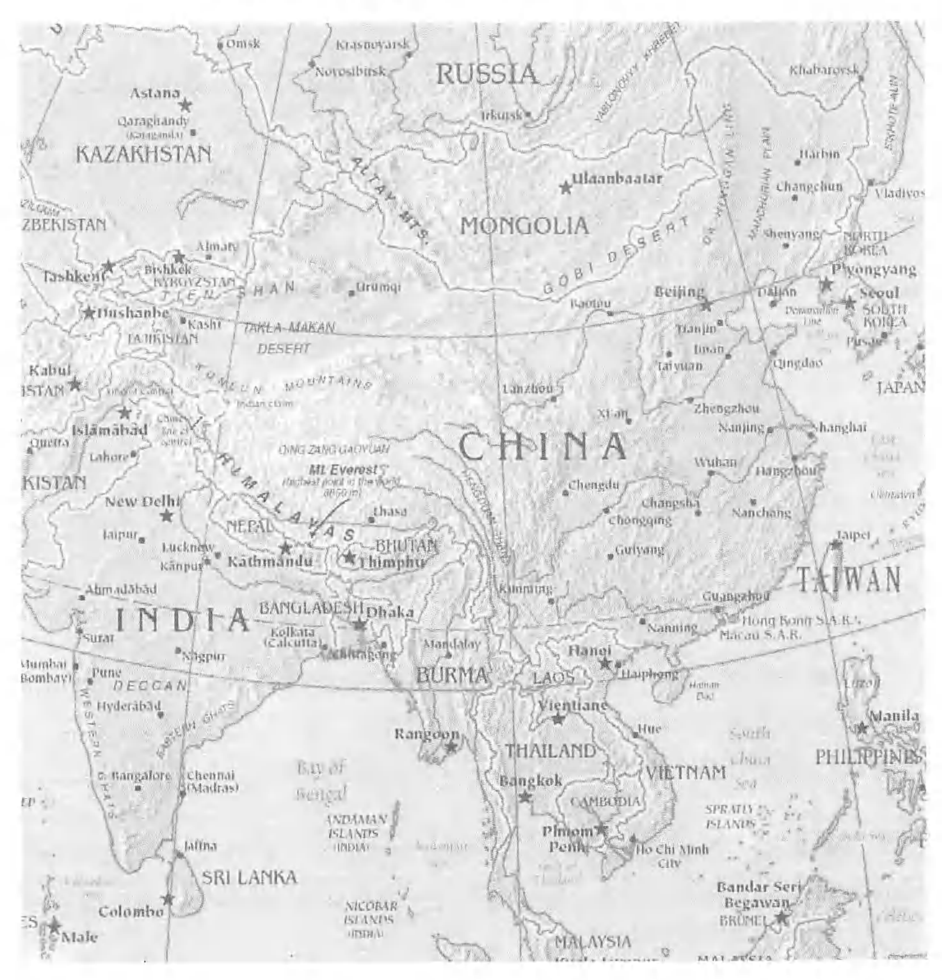
إن فرص السلام والاستقرار الإقليمى جيدة لأن الجغرافيا تقلل من احتمال انتقال القوة ولأن الاستقطاب الثنائى المستقر يشجع التوازن فى الوقت المناسب وكذلك قدرة ومصالح القوى العظمى فى خلق النظام. والجغرافيا ستسهم أكثر فى النظام الإقليمى عن طريق موازنة ميل الاستقطاب الثنائى إلى إثارة توتر القوى العظمى. والصراع ثنائى القطبية الأمريكى-الصينى عبارة عن تنافس بين قوة برية وقوة بحرية. وتلك الدينامية تقلل الصراع على المصالح الحيوية وتلطف تأثير المعضلة الأمنية وتخفض احتمال التوتر المطول عالى المستوى والأزمات المتكررة وسباق التسلح.

وسوف يسهم مركب الجغرافيا والاستقطاب فى السلام والنظام الإقليميين، لكن لا هذا ولا ذاك منفردًا أو مع بعضهما يمثلان أسبابًا كافية للسلام والنظام. فالسياسات القومية يمكن أن تزعزع الاستقرار. وليس ثمة ما يضمن أن تحافظ الولايات المتحدة على مشاركة ثابتة فى توازن القوى الإقليمى أو أن تظل الصين تتابع طموحات محدودة أو أن تتمكن واشنطن وبكين من إدارة قضية تايوان بسلام. على الرغم من التأثيرات الإيجابية للجغرافيا والثنائية القطبية يمكن لبعض نظم التسليح فى القرن الحادى والعشرين، مثل الدفاع الصاروخى عن المسرح، أن تثير المعضلة الأمنية وتسهم فى سباق التسلح وتصعد التوتر الإقليمى ثنائى القطبية[٧٤]. وأفضل ما يمكن أن يقال هنا هو إن البنية والجغرافيا يقدمان لصناع السياسة ثقة أكبر فى فرص نظام مستقر وسلمى نسبيًا، وبالتالى الفرصة لمحاولة تعظيم تعاون القوى العظمى.

يقترح الاتجاه المتشائم أن تستعد أمريكا لاحتمال النزعة التوسعية الصينية وتطور سياسة أشبه بالاحتواء تحافظ فيها على استعداد عسكرى عالى وترد على كل تحدى صينى بانتقام فورى ومكلف. لكن مع أن مثل هذه السياسة ربما كانت

ملائمة فى أثناء الحرب الباردة عندما تحدت القدرات السوفيتية مصالح أمريكية حيوية، فإن مركب الجغرافيا والبنية فى شرق آسيا ما بعد الحرب الباردة يقترحان أن واشنطن لا يجب أن تكون شديدة الحساسية لقضايا المكتسبات النسبية أو لإمكانية التوسعية العسكرية الصينية. ففى القرن الحادى والعشرين، وبالمستويات الحالية للإنفاق العسكرى والوجود الإقليمى، ستتمكن الولايات المتحدة من رعاية مصالحها الأمنية الإقليمية وتطوير علاقات تعاونية مع الصين حول مدى واسع من القضايا الأمنية والاقتصادية والإسهام فى نظام قوى عظمى سلمى وتعاونى نسبيًا.

خريطة سياسية للصين وجوارها الإقليمى



أضاف المترجم هذه الخريطة إلى الكتاب لتكون عونًا للقارئ فى تخيل حدود الصين السياسية وجوارها الإقليمى الذى يكثر مؤلف هذه المقالة من الإشارة إليها.

مصدر الخريطة: موقع الموسوعة الإنجليزية Wikipeia على الإنترنت.

هوامش الفصل الثانى

(١) من أجل التحليلات المتشائمة انظر:

Aaron L. Friedberg, "Ripe for Rivalry: Prospects for Peace in a Multipolar Asia," International Security, Vol. 18, No. 3 (Winter 1993/94), pp. 5-33; Richard K. Betts, "Wealth, Power, and Instability: East Asia and the United States after the Cold War," ibid., pp. 34-77; and Charles A. Kupchan, "After Pax Americana: Benign Power, Regional Integration, and the Sources of Stable Multipolarity," International Security, Vol. 23, No. 2 (Fall 1998), pp. 62-66. See also Gerald Segal, "East Asia and the Constrainment of China," International Security, Vol. 20, No. 4 (Spring 1996), pp. 107-135; and Douglas T. Stuart and William Tow, A U.S. Strategy for the Asia-Pacific: Building a Multipolar Balance-of-Power System in Asia, Adelphi Paper No. 229 (London: International Institute for Strategic Studies [IISS], 1995).

يرى صامويل هنتنجتون أن الهيمنة الصينية لا مفر منها ولذلك يجب على الولايات المتحدة أن تستوعب الصين:

Huntington, The Clash of Civilizations and the Remaking of World Order (New York: Simon and Schuster, 1996).

(٢) إن المعالجة السياسية-الطبيعية الكلاسيكية لنظام ما بعد الحرب المنبثق التى أخذت منها عنوان هذه المقالة هى:

Nicholas John Spykman, The Geography of the Peace (New York: Harcour Brace, 1944). See also Walter Lippmann's contribution, U.S. War Aims (Boston: Little, Brown, 1944).

(3) William T.R. Fox, The Superpowers: The United States, Britain, and the Soviet Union—Their Respon sibility for Peace (New York: Harcourt Brace, 1944), pp. 20-21. See also Colin S. Gray, The Geopolitics of Super Power (Lexington: University Press of Kentucky), p. 45.

(4) Kenneth E. Boulding. Conflict and Defense: A General Theory (New York: Harper and Row, 1963). pp. 230-232. For analyses of interplay between global and regional orders. see David A. Lake and Patrick M. Morgan, Regional Orders: Building Security in a New World (University Park: Pennsylvania State University Press, 1997); and Barry Buzan, "A Framework for Regional Security Analysis." in Buzan and Gowher Rizvi. South Asian Insecurity and the Great Powers (London: Macmillan, 1986), pp. 3-33.

(5) Glenn H. Snyder and Paul Deising. Conflict among Nations: Bargaining. Decision Making, and System Structure in International Crises (Princeton, N.J.: Princeton University Press. 1977). pp. 462-470; Joshua S. Goldstein and John R. Freeman, Three-Way Street: Strategic Reciprocity in World Politics (Chicago: University of Chicago Press, 1990); Robert S. Ross, ed., China, the United States, and the Soviet Union: Tripolarity and Policy Making in the Cold War (Armonk, N.Y.: M.E. Sharpe, 1993); Lowell Dittmer, "The Strategic Triangle: An Elementary Game-Theoretic Analysis," World Politics, Vol. 31, No. 4 0uly 1981), pp. 485-515; and R.J. Rummel, "Triadic Struggle and Accommodation in Perspective," in Ilpyong Kim, ed., The Strategic Triangle: China, the United States, and the Soviet Union (New York: Paragon Housfe, 1987).

(6) See, for example, Aleksey Georgiyevich Arbatov, "Military Reform," Mirovaya Ekonomika I Mezhdunarodnyye Otnosheniya 4 [World economy and international relations], July 17, 1997, in Foreign Broadcast Information Service (FBIS), July 18, 1997 (UMA-97-136-S); Sovetskaya Rossiya [Soviet Russia], July 9, 1998, in FBIS, July 10, 1998 (SOV-98-190); Interfax, December 4, 1997, in FBIS, December 5,1997 (UMA-97-338); and NTV (Moscow), February 6, 1998, in FBIS, February 17,1998 (UMA-98-44). See also Stephen J. Blank, "Who's Minding the State?: The Failure of Russian Security Policy," Problems of Post-Communism, Vol. 45, No. 2 (March-April 1998), pp. 3-11.

(٧) حول التحسينات الأخيرة فى تدريب جيش التحرير الشعبى انظر:

June Teufel Dryer, "The New Officer Corps; Implications for the Future," China Quarterly, No. 146 (June 1996), pp. 315-335; and Dennis J. Blasko, Philip T. Klapkis, and John F. Corbett, Jr., "Training Tomorrow's PLA: A Mixed Bag of Tricks," ibid., pp. 448-524.

(٨) حول تطور السياسة الأمنية التايلندية انظر:

Sukhumbhand Paribatra, "Dictates of Security: Thailand's Relations with the PRC," in Joyce K. Kallgren. Noordin Sopiee, and Soedjati Djiwandono, eds., ASEAN and China: An Evolving Relationship (Berkeley: Institute of East Asian Studies, University of California, 1988); and Khien Theeravit, "The United States, Thailand, and the Indochinese Conflict," in Hans H. Indorf, ed., Thai-American Relations in Contemporary Affairs (Singapore: Executive Publications, 1982).

(٩) حول التكيف الفيتنامى مع القوة الصينية انظر:

Michael Leifer, "Vietnam's Foreign Policy in the Post-Soviet Era: Coping with Vulnerability," in Robert S. Ross, ed., East Asia in Transition: Toward a New Regional Order (Armonk, N.Y.: M.E. Sharpe, 1995). On China's victory in Indochina, see Ross, "China and the Cambodian Peace Process: The Benefits of Coercive Diplomacy," Asian Survey, Vol. 31, No. 12 (December 1991), pp. 1170-1185.

(10) Walter Lippmann foresaw this development in 1944. See Lippmann, U.S. War Aims, p. 93.

(11) Korea Herald, August 22, 1997, in FBIS, August 26, 1997 (EAS-97-234); and Yonhap News Agency, August 19, 1997, in FBIS, August 21, 1997 (EAS-97-231). On China-South Korea ties, see Victor D. Cha, "Engaging China: The View from Korea," in Alastair Iain Johnston and Robert S. Ross, eds., Engaging China: Management of a Rising Power (London: Routledge, forthcoming).

(١٢) حول تفسير البنتاجون لاستراتيجيته البحرية انظر:

United States Department of Defense. East Asia Strategy Report (Washington. D.C.: U.S. Department of Defense. 1995); testimony of Admiral Charles R. Larson, Commander in Chief. U.S. Pacific Command. to the Armed Forces Committee, U.S. Senate. March 2, 1994, which includes a discussion of "places" and "bases"; statement of Admiral Joseph W. Prueher. Committee on National Security, U.S. House of Representatives, March 4,1998. Note also that Washington has reached a status-of-forces agreement with the Philippines, the first step toward access to facilities at Subic Bay. See the statement in Manila by U.S. Secretary of Defense William Cohen, January 14, 1998. The most recent agreement with Singapore is reported in Jane's Defence Weekly, November 18, 1998, p. 15.

(١٣) حول القوات الجوية الصينية انظر:

Kenneth W. Allen, Glenn Krumel, and Jonathan D. Pollack. China's Air Force Enters the Twenty-first Century (Santa Monica, Calif.: RAND. 1995); and Paul H.B. Godwin, "PLA Doctrine, Strategy, and Capabilities toward 2000." China Quarterly, No. 146 Qune 1996), pp. 464-487.

(14) Randall L. Schweller, Deadly Imbalances: Tripolarity and Hitler's Strategy of World Conquest (New York: Columbia University Press, 1998), pp. 16-19.

(١٥) من أجل مناقشة كاشفة للإحباط الروسى من محاولة التغلب على العوائق الجغرافية أمام التوسع فى الشرق الأقصى انظر:

Walter A. McDougaU, Let the Sea Make a Noise: A History of the North Pacific from Magellan to MacArthur (New York: Basic Books, 1993).

(16) See the treatment of the territorial conflict in S.C.M. Paine, Imperial Rivals: China. Russia, and Their Disputed Frontier (Armonk. N.Y.: M.E. Sharpe, 1997). pp. 52-57, 87-68.

(17) John J. Stephan, The Russian Far East: A History (Stanford, Calif.: Stanford University Press), pp. 57, 84-85; and David Wolff, "Russia Finds Its Limits: Crossing Borders into Manchuria," in Stephen Kotkin and Wolff,

Rediscovering Russia in Asia: Siberia and the Russian Far East (Armonk, N.Y.: M.E. Sharpe, 1995), p. 42.

(18) Donald W. Mitchell, A History of Russian and Soviet Sea Power (New York: Macmillan, 1974), pp. 204-210, 216-233, chaps. 11,12.

(19) Stephan, The Russian Far East, p. 163; and Hara Teruyuki, "Japan Moves North: The Japanese Occupation of Northern Sakhalin (1920s)," in Kotkin and Wolff, Rediscovering Russia in Asia. The definitive work on the Japanese defeat at Nomohan is Alvin D. Coox, Nomohan: Japan against Russia, 1939, Volumes 1 and 2 (Stanford, Calif.: Stanford University Press, 1939).

(٢٠) حول خط سكة حديد بيكال-آمور Baikal-Amur انظر:

Stephan, The Russian Far East, p. 266; and Delovy Mir [Business world], July 25-July 29,1997, in FBIS, August 18,1997 (SOV-97-0157-S). On Soviet naval facilities, see George W. Baer, One Hundred Years of Sea Power: 1890-1990 (Stanford, Calif.: Stanford University Press, 1993). On conventional deployments, see Paul F. Langer, "Soviet Military Power in Asia," in Donald S. Zagoria, ed., Soviet Policy in Asia (New Haven, Conn.: Yale University Press, 1982); Robert A. Scalapino, "Asia in a Global Context: Strategic Issues for the Soviet Union," in Rich ard H. Solomon and Masataka Kosaka, eds., The Soviet Far East Military Buildup: Nuclear Dilemmas and Asian Security (Dover, Mass.: Auburn House, 1986); Harry Gelman, "The Soviet Far East Military Buildup: Motives and Prospects," in ibid.; and Gelman, The Soviet Far East Buildup and Soviet Risk-Taking against China (Santa Monica, Calif.: RAND, 1982).

(٢١) حول العلاقات الحدودية الصينية-الروسية انظر:

James Clay Moltz, "Regional Tensions in the Russo-Japanese Rapprochement," Asian Survey, Vol. 35, No. 6 (June 1995), pp. 511-527; Gilbert Rozman, "Northeast China: Waiting for Regionalism," Problems of Post-Communism, Vol. 45, No. 4(July-August 1998), pp. 3-13; and Rozman, "The Crisis of the Russian Far East: Who Is to Blame?"

Problems of Post-Communism, Vol. 44, No. 5 (September-October 1997), pp. 3-12.

(22) Akira Iriye, Across the Pacific: An Inner History of American-East Asian Relations (New York: Harcourt Brace, 1967), pp. 173-174; and Michael A. Barnhart, Japan Prepares for Total War: The Search for Economic Security, 1919-1941 (Ithaca, N.Y.: Cornell University Press, 1987). See also Jack Snyder, The Myths of Empire (Ithaca, N.Y.: Cornell University Press, 1991).

(23) Aaron L. Friedberg, The Weary Titan: Britain and the Experience of Relative Decline, 1895-1905 (Princeton, N.J.: Princeton University Press, 1988); Ian Nish, The Anglo-Japanese Alliance: The Diplomacy of Two Island Empires, 1894-1907 (London: Athlone, 1966); and John King Fairbank, Edwin O. Reischauer, and Albert M. Craig, East Asia: Tradition and Transformation (Boston: Houghton Mifflin, 1978), pp. 555-556.

(24) Ian Nish. The Origins of the Russo-Japanese War (New York: Longman. 1985); Fairbank Reis-chauer, and Craig, East Asm: Tradition and Transformation, pp. 555-556 692-693 755-756 and Barnhart, Japan Prepares for Total War. For a discussion of Japanese activities in Manchuria during the Russian Revolutionm see James William Morelym The Japanese Thrust into Siberia, 1918 (New York: Colombia Unversity Press, 1957).

(25) Iriye, Across the Pacific, pp. 207-208; and Barnhart, Japan Prepares for Total War, pp. 91-94, 156, 198-203.

(26) Barnhart Japan Prepares for Total War, pp. 67-75, 154. See Robert Scalapino's discussion of the strategy context of Japans failure in Scalapino, "Southern Advance: Introduction,"

(27) See Michael M. May, "Correspondence: Japan as a Superpower?" International Security, Vol. 18, No. 3 (Winter 1993/94), pp. 182-187; and May, Energy and Security in East Asia (Stanford, Calif.: Institute for International Studies, Stanford University, 1998).

(28) Alfred T. Mahan, The Problem of Asia (Port Washington, N.Y.: Kennikat Press, 1970), pp. 106-107. On the role of the navy in the bombing of Japan, see Baer, One Hundred Years of Sea Power, pp. 262-272. On the British Channel, see Halford J. Mackinder, Democratic Ideals and Reality (Westport, Conn.: Greenwood Press, 1981), pp. 55-57.

(29) Jonathan E. Sinton, David G. Fridley, and James Dorian, "China's Energy Future: The Role of Energy in Sustaining Growth," in Joint Economic Committee, United States Congress, ed., China's Economic Future (Armonk, N.Y.: M.E. Sharpe, 1997); David Blumenthal and Gary Sasser, "Fuel for the Next Century," China Business Review (July-August 1998), pp. 34-38; and Jeffery Logan and William Chandler, "Natural Gas Gains Momentum," ibid., pp. 40-45.

(30) Mackinder, Democratic Ideals and Reality, p. 55.

(31) Barry Naughton, "The Third Front': Defense Industrialization in the Chinese Interior," China Quarterly, No. 115 (September 1988), pp. 351-386.

(32) Mackinder, Democratic Ideals and Reality, p. 62.

(33) Gray, The Geopolitics of Super Power, p. 71.

(34) Ibid., pp. 45, 47.

(35)This paragraph and the next one draw from Richard Overy, Why the Allies Won (New York): W.W. Norton, 1995). On maritime power as "facilitator" generally and during World War II, see Colin S. Gray, The Navy in the Post-Cold War World: The Uses and Value of Strateguc Sea Power University Park: Pennsylvania State University Press, 1994), pp. 18-20.

(٣٦) من أجل إعادة تقييم صندوق النقد الدولى لإجمالى الناتج القومى للصين فى عام ١٩٩٣ اعتمادًا على طرق تعادل القوة الشرائية انظر:

New York Times, May 20 1993- anrl Far Eastern Economic Review, July 15, 1993. For a particularly generous estimate of Chinese growth, see Charles Wolf, K.C. Yeh, A. Bamezai, D.P. Henry, and Michael Kennedy,

Long-Term Economic and Military Trens 1994-2015; The United States and Asia (Santa Monica. Calif.: RAND, 1995).

(37) Economic Report of the President: 1998 (Washington, D.C.: Government Printing Office, 1998), pp. 216-217.

(38) U.S. statistics are from U.S. Department of the Census, Statistical Abstract of the United Staates 1997 (Washington, D.C.: Government Printing Office, 1997), pp. 580-582. On Japan, see May, Energy and Security in East Asia, p. 11.

(٣٩) حول الجوانب الإيجابية والسلبية للثنائية القطبية انظر:

Kenneth N. Waltz, Theory of International Politics (Reading, Mass.: Addison-Wesley, 1973), chap. 8; and Glenn H. Snyder, Alliance Politics (Ithaca, N.Y.: Cornell University Press, 1997), pp. 346-349.

(٤٠) حول نزعة بكين البراجماتية الاقتصادية انظر:

Barry Naughton, Growing Out of the Plan: Chinese Economic Reform, 1978-1993 (New York: Cambridge University Press, 1995); and Nicholas R. Lardy, Foreign Trade and Economic Reform in China, 1978-1990 (New York: Cambridge University Press, 1992). On the politics of reform, see Joseph Fewsmith, Dilemmas of Economic Reform in China: Political Conflict and Economic Debate (Armonk, N.Y.: M.E. Sharpe, 1994).

(٤١) حول إدارة الصين لبيئتها الإقليمية انظر:

Robert S. Ross, "China and the Stability of East Asia," in Ross, East Asia in Transition.

(٤٢) حول التحالف الأمريكى-اليابانى انظر:

Mike Mochizuki, ed., Toward a True Alliance: Restructurin U.S.-Japan Security Relations (Washington, D.C.: Brookings, 1997). For an authoritative discussia of the China focus of U.S. policy toward Japan, see Joseph S. Nye, Jr., "An Engaging China Policy Wall Street Journal, March 13,1997.

(٤٣) حول مزايا الثنائية القطبية فى مقابل التعددية القطبية فى تطوير نظام أمنى انظر:

Waltz, Theory of International Politics, pp. 195-199, 204-209.

(٤٤) من أجل مناقشة للأسباب التى من أجلها تقود الثنائية القطبية إلى توتر عال فى القوى الكبرى، بما فى ذلك التدخل فى العالم الثالث، انظر:

Robert Jervis, Systems Affects: Complexity in Political and Social Life (Princeton, N.J.: Princeton University Press, 1997), pp. 118-122. See Waltz, Theory of International Politics, chap. 8, for the application of bipolar arguments to the Cold War.

(45) See Schweller, Deadly Imbalances, chap. 1, on realist and neorealist variables in great power dynamics. For the effect of geography on balance-of-power incentives for offensive or defensive military doctrines, see Barry Posen, The Sources of Military Doctrine: France, Britain, and Germany between the World Wars (Ithaca, N.Y.: Cornell University Press, 1984), especially pp. 65-71, 78, 237-239. The importance of capabilities and geography for the security dilemma is also discussed in Robert Jervis, "Cooperation under the Security Dilemma/' World Politics, Vol. 30, No. 2 (January 1978), pp. 167-215; Stephen Van Evera, "Offense, Defense, and the Causes of War," International Security, Vol. 22. No. 4 (Spring 1998), pp. 5-43; and Thomas J. Christensen and Jack Snyder, "Chain Gangs and Passed Bucks: Protecting Alliance Patterns in Multipolarity," International Organization, Vol. 44, No. 2. (Spring 1990), pp. 137-168. Walter Lippmann argued that the continental interests of China and the maritime interests of the United States do not conflict and that "each can rest in its own element. There is no reason why they should fight." Lippmann, U.S. War Aims, p. 103.

(46) This is one of the central themes in Samuel Flagg Bemis, A Diplomatic History of the United States (New York: Henry Holt, 1936). See also Spykman, Geography of the Peace, pp. 55-57. For American strategy following World War H, see Melvyn P. Leffler, A Preponderance of Power: National Security, the Truman Administration, and the Cold War (Stanford, Calif.: Stanford University Press, 1992).

(47) A. Whitney Griswold. The Far Eastern Policy of the United States (New Haven, Conn.: Yale University Press, 1938); Dorothy Borg, The United States and the Far Eastern Crisis of 1933-1938 (Cambridge, Mass.: Harvard University Press, 1964); Christopher Thome, The Limits of Foreign Policy: The West, the League of Nations, and the Far Eastern Crisis of 1931-1933 (New York: G.P. Putnam, 1973); Iriye, Across the Pacific, chap. 7, pp. 201-204; 216-220; and Barnhart, Japan Prepares for Total War, chap. 12.

(٤٨) حول تقييم البنتاجون لأهداف وتوقعات تحديث الجيش الصيني انظر:

the 1998 Department of Defense report to Congress Future Military Capabilities and Strategy of the People's Republic of China. For a cross-country analysis of the possession of critical technologies, see Office of the Undersecretary of Defense, Militarily Critical Technologies List, Part 1: Weapons Systems Technologies (Washington, D.C.: National Technical Information Service, U.S. Department of Commerce, 1996). For an assessment of China's technological capabilities and prospects, see Bernard D. Cole and Paul H.B. Godwin, "Advanced Military Technology and the PLA: Priorities and Capabilities for the Twenty-first Century," paper prepared for the 1998 American Enterprise Institute conference on the People's Liberation Army, Wye Plantation, Aspen, Maryland, September 11-13, 1998. Cm the RMA, see Bates Gill and Lortnie Henley, China and the Revolution in Military Affairs (Carlisle Barracks, Penn.: Strategic Studies Institute, U.S. Army War College, 1996); and Paul Dibb, "The Revolution in Military Affairs and Asian Security," Survival, Vol. 39, No. 4 (Winter 1997-98), pp. 93-116. For a more pessimistic account, see Paul Bracken, "America's Maginot Line," Atlantic Monthly, December 1998, pp. 85-93.

(٤٩) انظر هذه المناقشات في:

Mackinder, Democratic Ideals and Reality; Paul M. Kennedy, Strategy and Diplomacy 1870-1945 (London: George Allen and Unwin, 1983), chap. 2;

Harold Sprout and Margaret Sprout, Foundations of International Politics (New York: D. Van Nostrand, 1962), chap. 10; Sprout and Sprout, Toward a Politics of the Planet Earth (New York: D. Van Nostrand, 1971), pp. 269-276, 296-297; Raymond Aron, Peace and War: A Theory of International Relations (New York: Praeger, 1968), pp. 192-194; Martin Wight, Power Politics, ed. Hedley Bull and Carsten Holbraad (New York: Holmes and Meier, 1978), pp. 76-80; Nicholas John Spykman, America's Strategy in World Politics: The United States and the Balance of Power (New York: Harcourt Brace, 1942), pp. 31-34; Spykman, The Geography of the Peace, pp. 41-44; and Gray, The Navy in the Post-Cold War World, pp. 14-16.

(٥٠) حول توسع الأسر الصينية الحاكمة انظر:

John King Fairbank, "A Preliminary Framework," in Fairbank, ed., The Chinese World Order (Cambridge, Mass.: Harvard University Press, 1968); and Yang Lien-sheng, "Historical Notes on the Chinese World Order," in ibid. On China's maritime ventures, see Jane Kate Leonard, Wei Yi4an and China's Rediscovery of the Maritime World (Cambridge, Mass.: Harvard University Press, 1984); and Louise Levanthes, When China Ruled the Seas (New York: Simon and Schuster, 1994). On China's continental and maritime traditions, see Bruce Swanson, Eighth Voyage of the Dragon: A History of China's Quest for Sea Power (Annapolis, Md.: Naval Institute Press, 1982), pp. 1-43.

(٥١) حول استراتيجية الصين نحو الجيوش المنغولية انظر:

Alastair Iain Johnston, Cultural Realism, Strategic Culture, and Grand Strategy in Chinese History (Princeton, N.J.: Princeton University Press, 1995); and Arthur Waldron, The Great Wall of China: From History to Myth (New York: Cambridge University Press, 1990). On China's long history of managing nomadic tribes, see, for example, Thomas J. Barfield, The Perilous Frontier: Nomadic Empires and China (Cambridge, Mass.: Basil Blackwell, 1989); Joseph F. Fletcher, "China and Central Asia, 1368-1884," in Fairbank, The Chinese World Order; and Waldron, The Great Wall of China.

(52) Allen S. Whiting and Sheng Shih-ts'ai, Sinkiang: Pawn or Pivot (East Lansing: Michigan State University Press, 1958); Linda Benson and Ingvar Svanberg, China's Last Nomads: The History and Culture of China's Kazaks (Armonk, N.Y.: M.E. Sharpe, 1998), chap. 3; and June Teufel Dryer, "The PLA and Regionalism in Xinjiang," Pacific Review, Vol. 7, No. 1 (1994), pp. 43-44.

(٥٣) حول العلاقات الصينية–الروسية انظر:

Jennifer Anderson, The Limits of Sino-Russian Strategic Partner ship, Adelphi Paper No. 315 (London: DBS, 1997); Stephen J. Blank, "Russia and China in Central Asia," in Blank and Alvin Z. Rubinstein, eds., Imperial Decline: Russia's Changing Role in Asia (Durham, N.C.: Duke University Press, 1997; and Blank, "Russia Looks at China," in ibid.

(54) See Blank, "Russia and China in Central Asia"; Ross H. Munro, "Central Asia and China," in Michael M. Mandelbaum, ed., Central Asia and the World: Kazakhstan, Uzbekistan, Tajikistan, Kyrgyzstan, and Turkmenistan (New York: Council on Foreign Relations, 1994); and Martha Brill Olcott, Central Asia's New States: Independence, Foreign Policy, and Regional Security (Washington, D.C.: United States Institute of Peace, 1996), pp. 35, 82, 108-110. On recent instability in Xinjiang, see ITAR-TASS, January 27, 1998, in FBIS, January 29, 1998 (SOV-98-27); Novoye Pokoleniye [New generation], January 22, 1998, in FBIS, January 27, 1998 (SOV-98-25); and Delovaya Nedelya [Business week], January 16,1998, in FBIS, January 23,1998 (SOV-98-21). For a discussion of ethnic and religious discontent and instability in Xinjiang since 1949, see Benson and Svanberg, China's Last Nomads, chap. 6.

(55) Alfred Thayer Mahan, Retrospect and Prospect: Studies in International Relations (London: Sampson, Low, Marston, 1902), quoted in Gray, The Navy in the Post-Cold War World, p. 89. See also Lippmann, U.S. War Aims, p. 103.

(٥٦) حول مفهوم "أسطول الترف" luxury fleet انظر:

Gray. The Geopolitics of Super Power, pp. 49, 92-93. On Chinese maritime power-projection capabilities, see Cole and Godwin. "Advanced Military Technology and the PLA."

(٥٧) حول الخبرات البحرية الروسية والسوفيتية انظر:

Mitchell, A History of Russian and Soviet Sea Power, chap. 8, pp. 510-515, 557-558; A.J.P. Taylor, The Struggle for the Mastery of Europe 1848-1918 (New York: Oxford University Press, 1954); Rene Albrecht-Carrie. A Diplomatic History: Europe since the Congress of Vienna (New York: Harper and Row, 1973); Baer, One Hundred Years of Sea Power, pp. 419-425, 432-434; Michael MccGwire, Military Objectives in Soviet Foreign Policy (Washington, D.C.: Brookings, 1987), pp. 179-180, 330-331; and MccGwire, "The Rationale for the Development of Soviet Seapower," in John Baylis and Gerald Segal, eds., Soviet Strategy (London: Croom Helm, 1981), pp. 210-254. Paul M. Kennedy, The Rise and Fall of the Great Powers (New York: Random House, 1987), pp. 386-387, 510-511, discusses Soviet capabilities in a historical and comparative context. The quotation is from Baer, One Hundred Years of Sea Power, p. 421.

(٥٨) حول الاستراتيجية البحرية الألمانية انظر:

Paul M. Kennedy, Strategy and Diplomacy, 1870-1945, chap. 5; Kennedy, The Rise of the Anglo-German Antagonism, 1860-1914 (Atlantic Highlands, N.J.: Ashfield Press, 1987), chap. 20; and Andreas Hillgruber. Germany and the Two World Wars, trans. William C. Kirby (Cambridge, Mass.: Harvard University Press, 1981), pp. 9-21.

(٥٩) حول المشروعات الصينية المختلفة للاستثمار فى الطاقة وخطوط الأنابيب مع دول وسط آسيا وروسيا انظر:

Xinhua, June 4, 1997, in FBIS, June 4, 1997 (CHI-97-155); Interfax, June 27, 1997, in FBIS, June 30.1997 (SOV-97-178); Interfax, February 18.1998, in FBIS, February 23,1998 (SOV-98-50); and Wen Wei Po, February 18.1998, in FBIS, February 21,1998 (CHI-98-50).

(٦٠) تلك هى الحجة فى عمل:

Richard Bernstein and Ross H. Munro. The Coming Conflict with China (New York: Knopf. 1997).

(٦١) حول دور الصين فى المنظمات الإقليمية انظر:

Rosemary Foot, "China in the ASEAN Regional Forum," Asian Survey. Vol. 38, No. 5 (May 1998), pp. 425-440; and Alastair Iain Johnston and Paul Evans, "China's Engagement with Multilateral Security Institutions," in Johnston and Ross, Engaging China. On APEC, see Jiang Xiaoyan, "Dispute over APEC Development Orientation," Shijie Zhishi [World knowledge], No. 21 (November 1. 1994). in FBIS/China, November 9. 1995; Chen Fengying. "Growing APEC Resists U.S. Domination," Xiandai Guoji Guanxi [Contemporary international relations], No. 8 (August 20, 1996). in FBIS/China. October 17, 1996; Voice of Malaysia, November 15.1995, in FBIS/East Asia, November 9,1995; and The Star (Malaysia). November 22, 1995, in FBIS. December 11,1995.

(٦٢) حول تأثير نظم التسليح على المعضلة الأمنية انظر:

Jervis. "Cooperation under the Security Dilemma." For the assumption of emulation, see Waltz, Theory of International Politics, pp. 93,118. On the relationship between land power and sea power, see also Eugene Gholz, Daryl G. Press, and Harvey M. Sapolsky, "Come Home, America: The Strategy of Restraint in the Face of Temptation," International Security, Vol. 21, No. 4 (Spring 1997). pp. 19-25; and Gray. The Geopolitics of Super Power. pp. 46-47.

(٦٣) حول الثنائية القطبية والتوتر فى أثناء الحرب الباردة انظر:

Waltz. Theory of International Politics. p. 171.

(٦٤) من أجل دراسة متأنية لمدى الصعوبة التى قد يجدها حلف شمال الأطلنطى فى مقاومة هجوم سوفيتى انظر:

Richard K. Betts, Surprise Attack: Lessons for Defense Planning (Washington, D.C.: Brookings, 1982). chap. 6. Cf., John J. Mearsheimer, "Why the Soviets Can't Win Quickly in Central Europe," International Security. Vol. 7, No. 1 (Summer 1982), pp. 3-39. But as Jack Snyder shows,

perception is more important than reality in affecting security dilemma dynamics. See Snyder, The Ideology of the Offensive: Military Decision Making and the Disasters of 1914 (Ithaca, N.Y.: Cornell University Press, 1984), pp. 214-216.

(65) See John Lewis Gaddis, Strategies of Containment: A Critical Reappraisal of Postwar American National Security Policy (New York: Oxford University Press, 1982), pp. 167-168; Warner R. Schilling, William T.R. Fox, Catharine M. Kelleher, and Donald J. Puchala, American Arms and a Changing Europe: Dilemmas of Deterrence and Disarmament (New York: Columbia University Press, 1973), pp. 4-15; and Jerome H. Kahan, Security in the Nuclear Age: Developing U.S. Strategic Arms Policy (Washington, D.C.: Brookings, 1975), pp. 12-13. On arms races, see Robert Jervis, Perception and Misperception in International Politics (Princeton, N.J.: Princeton University Press, 1976), chap. 3.

(٦٦) حول جزر سبراتلي انظر:

Greg Austin, China's Ocean Frontier: International Law, Military Force, and National Development (St. Leonards, Australia: Allen and Unwin, 1998); and Michael G. Gal lagher, "China's Illusory Threat to the South China Sea," International Security, Vol. 19, No. 1 (Summer 1994), pp. 169-194.

(67) See Lippmann's 1944 observation that China will inevitably dominate its "dependencies in the north" and his realist advice that the United States "should recognize that China will be the center of a third strategic system destined to include the whole of mainland Asia." Lippmann, U.S. War Aims, pp. 103, 158.

(68) David M. Lampton, "China and Clinton's America: Have They Learned Anything?" Asian Survey, Vol. 37, No. 12 (December 1997), pp. 1099-1118; Robert S. Ross, "The 1996 Taiwan Strait Crisis: Lessons for the United States, China, and Taiwan," Security Dialogue, Vol. 28, No. 4 (December 1996), pp. 463-470; and Robert G. Sutter, U.S. Policy

toward China: An Introduction to the Role of Interest Groups (Lanham, Md.: Rowman and Littlefield, 1998), chap. 5. On the strategic significance of Taiwan, it is interesting to note that in 1949 the National Security Council, based on the advice of the Joint Chiefs of Staff, concluded that Taiwan was not a vital interest to the United States. See Thomas J. Christensen, Useful Adversaries: Grand Strategy, Domestic Mobilization, and Sino-American Conflict, 1947-1958 (Princeton, N.J.: Princeton University Press, 1996), p. 106.

(69) Christopher Layne, "From Preponderance to Offshore Balancing: America's Future Grand Strategy," International Security, Vol. 22, No. 1 (Summer 1997), pp. 86-124; Layne, "Less Is More: Minimal Realism in East Asia," National Interest, No. 43 (Spring 1996), pp. 64-78; and Gholz, Press, and Sapolsky, "Come Home, America." For an analysis of the American debate over a post-Cold War foreign policy, see Barry R. Posen and Andrew L. Ross, "Competing Visions of U.S. Grand Strategy," International Security, Vol. 21, No. 3 (Winter 1996/97), pp. 5-53.

(70) See, for example, Richard Samuels, Rich Nation/Strong Army: National Security and the Technological Transformation of Japan (Ithaca, N.Y.: Cornell University Press, 1994); Michael J. Green, Arming Japan: Defense Production, Alliance Politics, and the Postwar Search for Autonomy (New York: Columbia University Press, 1995); Steven Vogel, "The Power behind Spin-Ons: The Military Implications of Japan's Commercial Technology," in Wayne Sandholtz, Michael Borrus, John Zysman, Ken Conca, Jay Stowsky, Steven Vogel, and Steven Weber, eds., The Highest Stakes: The Economic Foundations of the Next Security System (New York: Oxford University Press, 1992).

(71) See Schweller, Deadly Imbalances, especially chap. 2, on lesser great powers in balancing.

(72) See Overy, Why the Allies Won, pp. 25-27, 33-44, 60-62.

(73) For a discussion of the benefits of primacy, see Samuel Huntington, "Why International Primacy Matters," International Security, Vol. 17, No. 4 (Spring 1993), pp. 68-83.

(٧٤) من أجل مناقشة إمكانية زعزعة الاستقرار بفعل قضية تايوان وتأثير الدفاع الصاروخي عن المسرح على المعضلة الأمنية والعلاقات الأمريكية-الصينية انظر:

Thomas J. Christensen, "China, the U.S.-Japan Alliance, and the Security Dilemma in East Asia," International Security, Vol. 23, No. 4 (Spring 1999), pp. 49-80.

الجزء الثالث

اختيارات للسياسة نحو الصين

الفصل الأول

احتواء الصين أم إشراكها؟
حساب ردود بكين

ديفيد شامبو

لا شك أن جمهورية الصين الشعبية تتحول إلى أحد العناصر التى تشكل السياسة الدولية فيما بعد الحرب الباردة، لكن هناك جدلاً كبيرًا حول ما يستلزمه ذلك وكيف يجب على العالم أن يتعامل مع صين صاعدة. وصعود الصين وسلوكها مربكان بشكل خاص للولايات المتحدة، لكن بكين تشكل تحديات كبيرة أيضًا لدول آسيوية وأوروبية وكذلك النظم الدولية. ومسألة ما إذا كانت الصين ستشكل تهديدًا عسكريًا لجيرانها، وخصمًا للولايات المتحدة، وتحديًا كليًا للنظام العالمى، أو تحديًا ثقافيًا-أيديولوجيًا للغرب لا تزال تمثل تساؤلات مفتوحة[١]. لكن حجم الصين وقوتها المتنامية يغيران الآن بالفعل مخططات الأمن الآسيوى والتجارة الدولية وتوازن القوة العالمى.

يدور جدل قوى فى الدول الغربية والآسيوية حاليًا حول أفضل الطرق للتعامل مع التنين الذى استيقظ. وقد أدت الحيرة وعدم اليقين حول قدرات ونوايا الصين المستقبلية والجدل حول الخيارات السياسية البديلة إلى إنتاج صناعة منزلية مربحة بين المحللين والأساتذة فى الأكاديمية والشركات والبنوك والحكومات ووسائل الإعلام حول العالم. فالمحللون يمكن أن يقدروا قوة الصين الاقتصادية والعسكرية بعد عقد أو أكثر من الآن بناءً على مواردها المالية والتكنولوجية

والمادية الحالية والمتوقعة. لكن الأصعب فى التنبؤ به هو تماسك الصين السياسى والاجتماعى الداخلى وكيف ستستخدم بكين قوتها الجديدة؟

هل ستكون الصين قوة ناضجة مشبعة أم قوة محدثة نعمة غير آمنة؟ بل هل ستصبح قوة من أصله؟ هل ستستعرض عضلاتها أم ستضمر هذه العضلات؟ هل ستظل الصين متماسكة أم ستتفكك؟ هل سيتطور نظامها فى اتجاه الليبرالية أم سيرجع إلى الحكم الاستبدادى؟ هل تسعى بكين إلى الهيمنة الإقليمية أم التعايش السلمى مع جيرانها؟ هل ستلتزم جمهورية الصين الشعبية بالقواعد المؤسسة للمنظمات والنظم الدولية أم ستسعى إلى تقويض وتغيير القواعد والمؤسسات؟ هل قادة الصين يفهمون القواعد ويقبلون منطلقاتها؟ هل تستطيع الصين أن تفى بالتزاماتها الثنائية ومتعددة الأطراف الحالية؟ تلك بعض التساؤلات الملحة التى تثير الجدل الحالى حول الصين وكيف يجب التعامل معها؟

تتقصى هذه المقالة هذه التساؤلات وأخرى مرتبطة من خلال التركيز على عوامل داخلية أساسية سوف تشكل وضع الصين الخارجى فى المدى القريب، وكيف سيتعامل الفاعلون الداخليون مع البيئة الدولية، والسياسات البديلة التى تتبعها الحكومات الآسيوية والغربية. والحجة المركزية هنا هى أن احتواء الصين خيار سياسى خاطئ، لكن أيضا إن سياسة "الإشراك" وإن كانت مفضلة من وجهة نظر غربية وآسيوية، فلن تكون متبادلة بالكامل من جانب بكين. فلأسباب كثيرة ستتردد الصين فى التعامل بإيجابية مع سياسة "الإشراك"، ومع ذلك يظل هذا هو أفضل خيار متاحا للمجتمع الدولى فى الوقت الحاضر.

إن الإشراك engagement فى ذاته لا يجب أن يكون هو هدف السياسة. وإنما هو عملية أو وسيلة إلى الهدف النهائى المتمثل فى دمج الصين فى النظام الدولى الحالى المؤسسى والمعيارى والقائم على القواعد. فالإشراك هو الوسيلة والدمج هو الغاية. وثمة عمل كثير لا بد أن يتم لجذب الصين إلى النظم الدولية متعددة الأطراف وغرس معاييرها فى أذهان المسئولين والمواطنين الصينيين.

والأدلة المقدمة فى هذه المقالة تقترح أن مثل هذا الغرس والدمج سيكونان صعبين للغاية فى أحسن الأحوال، ومن المحتمل أن يلقيا مقاومة لعدة سنوات قادمة.

يضع القسم التالى الجدل الحالى حول الصين فى السياق، فيما تفحص بقية المقالة ثلاثة متغيرات داخلية سوف تقرر توجه الصين الخارجى فى المديين من القريب إلى المتوسط. وتختتم بربط كل مجموعة من المتغيرات بالردود الصينية الممكنة لسياسات الإشراك أو الاحتواء.

أ- الجدل حول الصين

منذ نصف قرن تقريبًا احتدم الجدل والتكهن السياسى فى الولايات المتحدة حول "من الذى ضيع الصين؟" وعجل به انهيار حكومة شيانغ كاى-شيك Chiang Kai-shek القومية وغزو قوات ماو الشيوعية*. فقد أخذ الأمريكيون يجلدون أنفسهم على فشل جهود أمتهم التبشيرية فى "إنقاذ" وتحويل الصين(٢).

وفى طيات هذا الجدل كان يكمن "جدل اعتراف" موجز فى عامى ١٩٧٩-١٩٥٠ حول فوائد قبول جمهورية الصين الشعبية الجديدة والتعامل معها(٣). وسرعان ما طُرِحت هذه الاعتبارات جانبًا مع اندلاع الحرب الكورية وتدخل القوات الصينية. وقد أدى ذلك إلى عقدين من "الاحتواء" للـ"صين الحمراء" التوسعية، وهى سياسة تقوم على مسلمة معيبة جدًا كلفت الولايات المتحدة حوالى ١٠٠,٠٠٠ قتيل فى حربين على آسيا القارية، وخسائر لا تقدر فى التبادل التجارى والثقافى مع الصين، واستقطاب فى علاقات أمريكا مع آسيا. وفى عام ١٩٧١ استبعد الرئيس نيكسون سياسة الاحتواء لصالح الانفتاح على الصين. كان تفكير نيكسون استراتيجيًا وتكتيكيًا، لكنه اعترف أيضًا بالحماقة التى ارتكبت فى محاولة

---

*راجع حاشية فى الفصل السابق حول شيانغ كاى- شيك [المترجم].

احتواء أكبر أمة على الأرض. ومع أن نيكسون لم يستخدم المصطلح فقد كان هو المهندس الأصلى لسياسة "إشراك" engaging الصين، أى محاولة دمج الجمهورية الشعبية سلميًا فى النظام الدولى.

واليوم, وبعد ربع قرن من انفتاح نيكسون، يحتدم جدل آخر حول السياسة تجاه الصين. ومجددًا استقطب الجدل إلى المدرستين المتنافستين: "الإشراك" فى مقابل "الاحتواء"، أو بما يذكرنا بنيكسون سياسات "الباب المفتوح" فى مقابل "الباب المغلق"[٤]. وفى جدل السياسة القائم اليوم ينعكس ميل أمريكا القديم الجديد لأن ترى الصين فى سلسلة من الصور المتطرفة[٥]. بيد أن ما يغيب عن هذا الجدل فى الغالب هو التفكير فى ردود الصين الممكنة على هذه السياسات الاستقطابية والتفكير فى المتغيرات الداخلية فى الصين التى سوف تقرر توجهها الخارجى. وفى حين هيمن أساتذة السياسة الخارجية على الجدل، لم يشترك فيه متخصصو العلاقات الدولية والصحفيون والخبراء فى شئون الصين الداخلية[٦].

إن الجدل الغربى حول المزايا النسبية للإشراك فى مقابل الاحتواء يبدو أنه يتعامل مع الصين كأنها كيان ساكن سيتكيف فحسب مع أية سياسة قد تتبعها الدول الأخرى. وثمة خاصية أخرى وهى الميل إلى التعامل مع صعود الصين الاقتصادى وقوتها المتنامية على أنها اتجاه غير قابل للرجوع[٧]. وكون الصين ستظهر كقوة عظمى فى أوائل القرن الحادى والعشرين اكتسب مكانة الحكمة التقليدية وأخذ يتكرر بانتظام فى وسائل الإعلام العالمية وكثير من المطبوعات المتخصصة. لكن من الوارد أن تخرج عجلات التحديث الصينى عن القضبان، ولذلك بالطبع لعواقب وخيمة. وحتى إذا استمر النمو دون إعاقة فسوف يُنتج عمليات إزاحة اجتماعية وسياسية حادة[٨]. علاوة على أن الصين أثبتت قدرتها على عكس المسار والانزلاق بسرعة فى نزاع داخلى بسبب القادة المتقلبين والمواطنين الانتهازيين. وتلك ملاحظة رصينة لا بد أن تكون جزءًا من أى تنبؤ بأن الصين ستكون قوة عالمية فى الألفية القادمة.

ليس ثمة إجماع بين جميع المراقبين بأن الصين على طريق القوة الذى لا رجعة فيه. فالاقتصاديون يلاحظون تشوهات مالية حادة وإصلاحات نصف منجزة ونوبات تقدم للأمام. ويرى العلماء السياسيون ضعفا فى الدولة وتطايرية فى المجتمع. ويلاحظ علماء الاجتماع والأنثروبولوجيا مجتمعا معقدًا وطبقيًا للغاية. ويشير الإنسانيون إلى مزيج انتقائى من القيم والأفكار والبدع تتخلل عامة الناس. ويميز المتخصصون العسكريون نقاط ضعف عديدة وسط التقدم فى القوات المسلحة. مؤدى ذلك أن الصين المعقدة جدًا تعطى مجموعة من التنبؤات حول مستقبل الصين. ومع اقتراب نهاية كل من القرن وعهد دينج زياوبنج Deng Xiaoping ليس ثمة نقص فى التكهنات. وتقييمات المراقبين المطلعين تتراوح من قوة عظمى اقتصادية وعسكرية توسعية يقودها الحزب الشيوعى الصينى القومى الشمولى القمعى، إلى مجتمع يمر بعملية تحديث وتحول ديمقراطى تحت حكم الحزب الشيوعى الصينى "الشمولى الناعم"، إلى أمة ممزقة يخترقها الفساد وتزلزلها الصراعات المدنية، إلى الانفجار الممكن والإطاحة بحكم الحزب الشيوعى الصينى. وثمة توليفات أخرى كثيرة من هذه وغيرها من المستقبلات البديلة الأخرى، ولكل منها نتائج مختلفة عند متخصصى الصين(٩).

إن سلوك الصين الخارجى سوف يتشكل إلى درجة كبيرة عن طريق المؤسسات الدولية وتوازن القوى الخارج عن سيطرتها. ولذلك يؤيد كثير من متخصصى الصين وممارسى السياسة الخارجية إشراك الصين فى أكبر عدد ممكن من النظم الدولية والتعهدات الملزمة بما يقلل من إمكانية السلوك المعرقل من جانبها ويزيد الدمج الناعم للصين فى النظام الدولى. وثمة إجماع بين حكومات الاتحاد الأوروبى واليابان وكوريا ورابطة جنوب شرق آسيا وإستراليا وكندا والولايات المتحدة على أن تلك هى الطريقة الحكيمة للتعامل مع صين صاعدة. وتعرف إدارة كلينتون هذه السياسة باسم "الإشراك الشامل". لكن توجد، مع ذلك، اختلافات بين الدول الغربية والآسيوية على الوسائل التى يمكن اتباعها، خاصة فيما

يتعلق باستخدام العقوبات. وتوجد تنويعات مختلفة منها: "الإشراك البنّاء" و"الإشراك المشروط" و"الإشراك القمعي". وتعتمد الاختلافات على درجة الإجراءات التأديبية المطلوبة للانتهاك الصينى للقوانين الأمريكية وللقواعد والمعايير الدولية(١٠).

ثمة ميزة قوية لحجة الإشراك، وهى أنه يقدم أفضل فرصة لدمج الصين فى النظم الدولية القائمة على القواعد مع الحفاظ فى نفس الوقت على قنوات مفتوحة للضغط عن طريق المصالح القومية الثنائية. وتلك النسخة المعاصرة من سياسة التغيير من خلال التقارب ostpolitik تقدم أيضًا أكبر قوة رفع للتأثير على التطور الداخلى للمجتمع الصينى فى اتجاه أكثر ليبرالية وانفتاحًا. ومن المحتمل أن يحدث ارتباط بين لبرلة الصين الداخلية وقدرتها واستعدادها للامتثال للقواعد والمعايير الدولية.

لكن ثمة مدرسة فكرية منافسة تؤيد احتواء الصين. تنظر هذه الأقلية ذات الضجيج إلى الصين بوصفها تهديدًا للأمن الإقليمى والنظام الدولى وتدعو إلى تكتيكات توازن القوة بغرض "ردع" أو "احتواء" أو "كبح" الصين(١١). تجادل هذه المدرسة بأن الإشراك يعبر عن تفكير ساذج وحالم وليس أكثر من شكل حديث من الاسترضاء. وينظر أنصار هذه الرؤية إلى الصين ضمنًا على أنها قوة صاعدة كلاسيكية ذات نوايا عدوانية لا تختلف عن يابان ما بعد ميجى Meiji أو ألمانيا فيلهيلمين أو النازية أو الاتحاد السوفيتى السابق. ويدفعون بأن الاعتماد المتبادل لا يكفى للتحكم فى سلوك الصين وأن مناهج السياسة الواقعية التقليدية القائمة على القوة والضغط مطلوبة لكبح واحتواء الصين.

وعلى كل فإن الجدل الحالى حول إدارة انبثاق الصين ضرورى وجاء فى وقته. فالاتصالات الحديثة توفر فرصة نادرة لأن نتعلم من التاريخ وأن نتحسب للتغير العميق المنتظر فى النظام العالمى الذى سينتج عن صعود الصين قبل عقد أو أكثر من حدوثه، وصوغ استراتيجية للتعامل مع هذا الاحتمال. لقد كان السابقون فى القرنين التاسع عشر والعشرين لا تتوافر لهم مثل هذه الفرصة ولذلك دفعوا ثمنًا غاليًا. أما اليوم فإن المجتمع الدولى يمتلك فرصة لتوقع التغيير فى الصين وصوغ

الاستراتيجيات الكفيلة بدمج الدولة التى تشكل ربع عدد سكان العالم فى النظام الدولى سلميًا وبأدنى درجة من القلاقل.

إن ما يقلق فى صعود الصين هو السوابق التاريخية. فالتاريخ والعلم يقترحان بوضوح أن الأمم التى فى وضع انتقال اقتصادى تميل لأن تكون توكيدية على المستوى الخارجى(١٢)، وأن استيعاب قوة صاعدة فى النظام المؤسس ثبت أنه صعب ولا يمر دون قلاقل(١٣). كما تشير البحوث الأخيرة لإدوارد مانزفيلد Edward Mansfield وجاك سنيدر Jack Snyder إلى وجود ارتباط قوى بين الدول التى فى حالة انتقال سياسى من النظم الشمولية إلى الديموقراطية من جانب واندلاع الحرب من جانب آخر(١٤). ومع أن هناك تشابهات سياسية واقتصادية معينة بين صعود الصين الحالى وألمانيا فيلهيلمين أو النازية ويابان ما بعد ميجى والاتحاد السوفيتى السابق، مثل الشمولية السياسية القوية والتصنيع السريع والتحديث العسكرى، فإن هناك أيضًا اختلافات مهمة فى أصول الحكم التقليدية والتقاليد العسكرية والمؤسسات العلمية تقترح أن الصين قد تكون أكثر اعتدالاً(١٥). لكن حجم الصين الكبير - سكانًا واقتصادًا وقوات مسلحة - مجموعًا مع نزعتها القومية الحادة وادعاءاتها الوحدوية أعطت للمقارنات التاريخية وجدل السياسات المصاحب هذا الرواج الكبير اليوم.

واليوم ظهر متغير أساسى ثالث وهو أن النظام الدولى ذاته يمر بمرحلة سيولة واضحة ويجتاز تغيرًا شاملاً وعميقًا. فقد جاء صعود الصين فى وقت يمر فيه النظام الدولى نفسه فى عصر ما بعد الحرب الباردة بتقلبات كبيرة. فامتصاص قوة صاعدة فى نظام هرمى وصارم بنائيًا يمكن أن يسبب القلاقل لذلك النظام المؤسس. أما النظام العالمى الدينامى الحالى باستقطابه المبعثر فقد يثبت أنه أكثر استيعابًا للصين. وعلى الجانب الآخر ففى نظام ما بعد الحرب الباردة تهيمن بقوة على الأجندة الدولية وتوازن قوى القضايا العالمية والنظم متعدية القومية التى تعتبرها الصين مرهقة وثقيلة بسبب تأكيدها، أى الصين، على سيادة الدولة الصارمة وعدم التدخل فيما تراه "شئونًا داخلية". وبهذا المعيار سيثبت امتصاص جمهورية الصين الشعبية أنه صعب.

وعلى كل فإن المتغير العالمى الشامل يدعو للقلق على اعتبار نتائج أورجناسكى Organski ودارسين آخرين التى تذهب إلى وجود ارتباط عالٍ بين انتقال النظام العالمى والحرب(١٦)، إذ يخلص أورجناسكى وزملاؤه إلى أن الحقيقة المهمة هى أن الحرب ترتبط إيجابيًا بالانتقال من نظام إلى آخر.

أما من يتحدون [النظام الدولى القائم] هم تلك الأمم الكبيرة القوية والساخطة التى نمت قوتها بعد أن فرض النظام الدولى الحالى نفسه، حيث تجد نخب هذه الدول أن الفوائد الأساسية للنظام الدولى قد تم توزيعها بالفعل. وبذلك تتوفر شروط الصراع. فالسلام يتهدد عندما يسعى المتحدون إلى تأسيس مكان جديد لأنفسهم فى النظام الدولى، مكان يرون أن قوتهم المتنامية تؤهلهم له(١٧).

إن أورجناسكى وكوجلر Kugler لا يمكن أن يصفا الصين المعاصرة بأفضل من ذلك. فالصين اليوم قوة ساخطة وغير راضية عن الوضع الراهن وتسعى إلى تغيير النظام الدولى الحالى ومعايير العلاقات بين الدول. فبكين غير راضية عن الوضع الراهن، وترى أن النظام الدولى و"قواعده" وضعتها الدول الغربية عندما كانت الصين ضعيفة، وتعتقد أن التوزيع الحالى للقوة والموارد متحيز بنائيًا لصالح الغرب وضد الصين. وهى لا تريد فحسب مكانًا على طاولة صنع القواعد فى المنظمات الدولية وسماسرة القوة، وإنما تريد تعديل القواعد والنظام الحالى نفسه. فبكين تريد تعويض مآسيها التاريخية وأخذ ما تعتبره مكانها الشرعى كقوة عالمية. وقبل كل شيء تريد الصين أن تشتت القوة العالمية، وبشكل خاص تريد إضعاف القوة الفائقة للولايات المتحدة فى الشئون العالمية. وفى هذا الخصوص تجد بكين تشجيعًا لها فى الاتجاهات نحو التعددية القطبية وتشتيت القوة فى عالم ما بعد الحرب الباردة. وهى تجد متعة فى كل خلاف يقع بين اليابان والدول الأوروبية من جانب واشنطن من جانب آخر، وبكين ماهرة فى الإيقاع بين الدول. والهدف الأساسى للسياسة الخارجية الصينية اليوم هو أن تضعف التأثير الأمريكى نسبيًا ومطلقًا مع حماية ركنها بقوة. وهذا الهدف ينبع من عدد من الاعتبارات التاريخية وأيضًا الطموحات المعاصرة.

تريد بكين أيضًا أن تصلح توازن القوة فى النظام الإقليمى الآسيوى. والتاريخ يقرر أن الصين لا تريد أن تحتل أو تمتص دولاً أخرى فى المنطقة (ما عدا تايوان والأراضى التى تدعيها الصين فى بحرى الصين الشرقى والجنوبى)، لكنها بدلاً من ذلك تريد أن تضع نفسها فى قمة هرم طبقى جديد للقوة فى المنطقة، وهو نظام يشبه "نظام جزية" tribute system جديد توزع فيه الرعاية والحماية على الدول الأخرى فى مقابل الاعتراف بتفوق الصين وحساسياتها. ودارسو العلاقات الدولية ينظرون إلى ذلك باعتباره نظام هيمنة كلاسيكًا خيِّرًا، على الرغم من التزام الصين بتعريف أكثر قمعًا للهيمنة. ليس معنى ذلك أن جمهورية الصين الشعبية غير مستعدة لاستخدام القوة لبلوغ أهدافها فى آسيا، فقد فعلت ذلك بتواتر مخيف منذ عام ١٩٤٩ بتلقين "دروس" تأديبية لهذا الجار أو ذاك، حيث خاضت الصين حروبًا حدودية أكثر من أية دولة أخرى على ظهر الكرة الأرضية على مدى نصف القرن الأخير. لكن زحف الفرق العسكرية الصينية إلى العواصم الآسيوية لا يتفق مع أصول الحكم الصينية التقليدية، حتى وإن كان ذلك فى استطاعة جيش التحرير الشعبى. فوسيلة الصين المفضلة هى أن تنال الاحترام والإجلال من خلال الرعاية والقوة المتفوقة.

ومع نمو قوة الصين الاقتصادية والعسكرية يمكن للمجتمع الدولى أن يتوقع منها أن تفرض تحديات قوية على المعايير والقواعد الحالية للسلوك الدولى. فجمهورية الصين الشعبية سوف تثبت أنها شريك مشاكس وخصم عنيد. وعلى أية حال ففى السنوات القادمة سيشكل العالم الصين أكثر مما تشكل الصين العالم. ومن المؤكد أن الأوضاع الداخلية السكانية والاقتصادية والبيئية والسياسية والعسكرية فى الصين سوف تؤثر على المجتمع العالمى بقدر ليس صغير. لكن تأثير الصين العالمى ليس من المحتمل أن يكون تأثير قوة عظمى[١٨]. فمن الصعب أن نتخيل أن تنال الصين التأثير العالمى للولايات المتحدة أو الاتحاد السوفيتى بعد الحرب العالمية الثانية، فذلك يتطلب توفيقًا اقتصاديًا وعسكريًا كبيرًا وجاذبية أخلاقية وأيديولوجية.

إن الصين وهى تنمو سيكون هناك ضغط كبير من الخارج لكى تصبح جزءًا من الأبنية الدولية وتتصرف وفقًا للقواعد والمعايير المؤسسة. وسوف يتحدد رد الصين على هذه الضغوط بقوة بسلسلة من العوامل الداخلية. وكما هو الحال مع كل الدول لا يمكن التعرف بسهولة على الروابط السببية المباشرة بين المصادر الداخلية (المدخلات) والسلوك الخارجى (المخرجات). وعوضًا عن ذلك ستكون السياسة الخارجية والسلوك الخارجى للدولة الصينية نتاجًا لمزيج معقد من المتغيرات السياقية والتاريخية والسياسية والمؤسسية والمؤقتة.

وفى الوقت الحاضر تتفاعل ثلاث مجموعات أساسية من المتغيرات فى تشكيل السياسة الخارجية والعلاقات الخارجية الصينية: السياسة الداخلية، وبيئة صنع القرار، ورؤى العالم لدى النخبة. تشتمل هذه المجموعات على عناصر منفصلة عديدة وتتجاوز التحديد التقليدى للفاعلين الفرديين والمؤسسات التى تشارك فى عملية صنع السياسات. غير أن فتح "الصندوق الأسود" لصنع القرار للتعرف على المشاركين المؤثرين ليس إلا جزءًا من القصة. فالأهم من ذلك هو التأثيرات المتعددة التى يجسدها هؤلاء الأفراد والتى تمارس للتأثير عليهم وهم يصنعون القرارات. كثير من هذه التأثيرات معرفية وذاتية وعاطفية وغير شعورية. وكثير منها يتضمن مشورات إدراكية تغربل النخب المشاركة من خلالها المعلومات وتحسب القرارات. وثمة تأثيرات أخرى تمثل قوى جهازية واجتماعية واسعة تشكل الأجندة السياسية العامة والبيئة السياسية التى يجب على السياسيين أن يعلموا فيها. وهناك أيضًا تأثيرات مؤقتة ومحكومة بالموقف. ولذلك فمن الأهمية بمكان أن نفهم كلاً من البيئة الموضوعية والإطار الذاتى الذى فيه تصنع نخب السياسة الخارجية قراراتها.

ب- السياسة الداخلية

كشأن السياسيين فى كل مكان لا يترك السياسيون الصينيون شواغلهم الداخلية وناخبيهم خلف ظهورهم عندما يدخلون اجتماعًا لوضع السياسة الخارجية أو قضايا الأمن القومى. وثمة ثلاثة عناصر من السياسة الداخلية تؤثر بشكل خاص على سلوك الصين الخارجى: (١) سياسة الخلافة، (٢) والهشاشة الجهازية، (٣) تفويض السيطرة السياسية المركزية إلى فاعلين ووحدات دون قومية.

ج- سياسة الخلافة

فى ظل ظروف سياسة الخلافة أو التداول succession تصبح مجالات مختلفة من القضايا باروميترات حساسة للمناورة السياسية بين النخبة، وسياسية الأمن الخارجى والقومى من أمثلة هذه المجالات السياسية. فهى توفر فرصًا للمتسابقين على الخلافة لإثبات جدارتهم واختبار قوة شخصيتهم. والمخاطرة لا تكون مجزية عمومًا فى وقت الغموض السياسى عندما تكون الضغوط قوية من أجل الإجماع والاستمرارية. فالإذعان السياسى يؤكد الولاء والانضباط الحزبى، فيما يكون الانحراف عن المواقف المؤسسة مكلفًا سياسيًا. وفى نفس الوقت يمكن لاتخاذ مواقف أو أفعال قوية تناشد العاطفة القومية أن يضيف بالإيجاب إلى رصيد المتسابقين على الخلافة. وفى المقابل فلو فشلت مثل هذه المبادرات فإنها تكلف القائد منصبه. وبذلك تميل سياسة الخلافة لأن تنتج جوًا متناقضًا من الحذر والمحافظة من جانب والمخاطرة من جانب آخر. وفى خلافة دينج زياوبنج كانت هناك عناصر من كلا هذين الجانبين.

لقد انخفض الشقاق داخل النخبة كثيرًا منذ حملة التطهير التى قام بها الأخوان يانج عام ١٩٩٢[١٩]. وخلافة دينج تمت إدارتها حتى الآن بقدر من الشقاق العلنى أقل كثيرًا مما حدث فى خلافة ماو. وفى حين تم إقصاء خليفتى دينج

الأولين هيو ياوبنج Hu Yaobang وزاو زيانج Zhao Ziyang بسبب ميليهما للديموقراطية تبنت القيادة فى فترة ما بعد تيانمين خطًا متشددًا داخليًا وخارجيًا. وقد حاول وريث دينج الثالث يانج زيمين أن يبنى مركز قوة فى المكتب السياسى للحزب عن طريق ترقية مساعدين موالين من شنغهاى وشاندونج إلى مواقع أساسية، وقد انتقد على ذلك. لكن النقد لم يضعف موقف يانج، وإجمالاً يبدو أن ذلك قوى قبضته لأن من رفاقهم أثبتوا أنهم مديرون أكفاء (خاصة أعضاء المكتب السياسى للحزب وو بانجو Wu Bangguo وهوانج جيو Huang Ju ورئيس المكتب العام للجنة المركزية زينج كينجهونج Zeng Qinghong). كما متن يانج علاقاته مع الجيش، على الرغم من أن علاقته بجيش التحرير الشعبى علاقة احتياج واستفادة متبادلة[٢٠]. ومنافسا يانج الرئيسيان هما رئيس الوزراء لى بينج Li Peng ورئيس مؤتمر الشعب القومى كياو شى Qiao Shi. وقد حاول كل منهما أن يعزز موقفه من خلال السفر للخارج والتدخل فى الشئون الخارجية، لكنهما لا يتدخلان فى مجالات الأمن القومى والسياسة العسكرية.

لم تكن السياسة الخارجية عمومًا مجالاً للتنافس الفئوى بين النخب المدنية فى أثناء خلافة دينج، على الرغم من أنها كانت بين المدنيين والعسكريين[٢١]. على أن القادة الصينيين من خلال اتخاذ مواقف متشددة يقدمون أوراق اعتمادهم القومية ويكسبون قدرًا وفيرًا من الدعم السياسى الداخلى. ويحسن المحللون الأجانب صنعًا إن تذكروا أن المواقف الصينية الحادة توجه إلى الداخل أكثر منها إلى الخارج. فبالنسبة للقادة الصينيين ربما تكون هناك فسحة أكبر للتعاون والتسوية فى حال غياب سياسة الخلافة، لكن فى ظروف الخلافة تستبعد التسوية باعتبارها استسلامًا. وتقديم تنازلات يعرض القادة لتهم التفريط فى السيادة، وهو ما يعتبر انتحارًا سياسيًا فى النظام الصينى. ولا يمكن لسياسى صينى أن يظهر لينًا مع "الهيمنة" أو "الإمبريالية" ويتوقع البقاء فى السلطة. وقد انفرجت فسحة صغيرة نسبيًا لقادة الحزب المدنيين فى

قضايا حساسة مثل هونج كونج وتايوان وبحر الصين الجنوبى والضغوط من الولايات المتحدة لأن القيادة العليا العسكرية حددت الخطوط العامة للخيارات السياسية عن طريق تعريف تلك القضايا بأنها تقع فى القلب من السيادة الوطنية.

والإرهاب الذى مورِس على تايوان عن طريق التدريبات العسكرية الاستفزازية والاختبارات الصاروخية فى عامى ١٩٩٥-١٩٩٦ مثال جيد على ذلك. فقد انتقد كبار ضباط جيش التحرير الشعبى وزير الخارجية كيان كيشين ووزارة الخارجية بـــ"اللين فى وجه الهيمنة" منذ حرب الخليج. وقد لاقى الوزير مزيدًا من الحرج عندما مُنِح رئيس تايوان لى تنج-هوى Lee Teng-hui تأشيرة دخول الولايات المتحدة، بعد أن كان قد وعد المكتب السياسى للحزب بأنه حصل من وزير الخارجية الأمريكى وارن كريستوفر على تأكيدات بأن أمريكا لن تمنح رئيس تايوان التأشيرة. وقد اضطر كيان والقائد الأعلى يانج زيمين أن يوجها النقد لأنفسهما أمام اللجنة العسكرية المركزية[٢٢]. انعكس ذلك أيضًا بشكل سيئ على يانج الذى قدم فى فبراير ١٩٩٥ مبادرة صلح إلى تايوان مع ما سمى "النقاط الثمان". فعندما ثبت فشل سياسة "الجزرة" التى اتبعها بعد زيارة لى Lee إلى أمريكا لم يكن أمام يانج اختيار غير الرضوخ لسياسة "العصا" فأيد التدريبات الاستفزازية فى يوليو ١٩٩٥ ومارس ١٩٩٦ التى دعا لها كبار ضباط جيش التحرير الشعبى.

فى هذا الجو القومى المشحون يدير الدبلوماسيون الصينيون العلاقات الثنائية ويجرون التعديلات الضرورية فى المفاوضات الدولية فى قضايا مختلفة مثل معاهدة منع الانتشار النووى ومعاهدة منع الاختبارات الشاملة والانضمام إلى منظمة التجارة العالمية ونظام الحد من التكنولوجيا الصاروخية وحقوق الملكية الفكرية وتسوية النزاعات حول بحر الصين الجنوبى.

د- هشاشة النظام

إن الطريقة الثانية التى تؤثر من خلالها السياسة الداخلية على سلوك الصين الخارجى هى عدم الاستقرار الاجتماعى وعجز النظام السياسى عن تلبية الاحتياجات العامة المتنامية. ومع أن ذلك قد لا يكون له بالضرورة تأثير مباشر على صنع القرار حول السياسة الخارجية فإن القيادة الصينية لا تستطيع بسهولة أن تفصل بيئتها الداخلية عن علاقاتها الخارجية. وفى الحقيقة ليس هناك هدف للسياسة الخارجية أهم من تسهيل التحديث المستمر وظهور الصين كقوة اقتصادية عالمية إلى جانب المكانة الدولية والأمن القومى. وفى دولة ذات تاريخ طويل من الحكم المطلق والضعف يعد فتح خطوط الاستثمار والائتمان لرأس المال الدولى إنجازًا كبيرًا فى السياسة الخارجية. وفى الصين أيضًا رُفِع شعار "إنه الاقتصاد يا غبى"Shi jingji , benren.[٢٣]

إن الصين عندما اتبعت سياسة الباب المفتوح سعيًا وراء التحديث الاقتصادى السريع أدت شقوق اقتصادية-اجتماعية مختلفة إلى نتائج سياسية فى علاقات الدولة الخارجية. فالمطالب الاقتصادية والاجتماعية والسياسية المكبوتة لم تُلَبَّ بما يكفى من جانب الدولة. وعلى اعتبار رؤية الحزب الشيوعى الصفرية للعلاقات السياسية بين الدولة والمجتمع - بمعنى أن أى مكسب للمجتمع يعتبر خسارة للحزب-الدولة والعكس - فلا تشق قنوات رسمية وغير رسمية لتحقيق المصالح. والمجتمع المدنى مقموع أو مستحوذ عليه، بينما يتم النظر إلى كل أشكال الاحتجاج بوصفها خروجًا عن الصف وتحريضًا على الفتنة.

إن الصين تتبع نفس الطريق المعتاد الذى تتبعه دول نامية أخرى، وفيه يبدأ المواطنون عند مستوى معين من النمو الاقتصادى والإشباع الاستهلاكى فى المطالبة بتحسين الخدمات الاجتماعية والسياسات العامة. والقلق ليس من الديموقراطية وإنما من الجريمة والفساد والرعاية الصحية والتعليم والبيئة وتعويض البطالة وتوصيل الخدمات الاجتماعية الأخرى. والقنوات السياسية لتوصيل هذه

المطالب – أو لتحقيق هذه المصالح عن طريق المنظمات غير الحكومية المدنية أو السياسية – عندما تكون غير متوافرة أو عندما تغلقها الدولة كما هو الحال فى الصين فإن الشقة تتسع بين الدولة والمجتمع ومعها تزداد إمكانية تفجر الوضع.

وحكام الصين منزعجون من "عدم الاستقرار" الاجتماعى والاقتصادى والسياسى، وإلا لما أحكموا السيطرة بدرجة كبيرة على أفرع الجيش الأمن وتعاملوا بقسوة شديدة مع الانحراف الاجتماعى.

إن اقتصاد الصين ما زال فى منتصف الطريق بين الخطة والسوق[٢٤]. فالأسعار ما زالت تُدعم بقوة وتُحدَد تعسفيًا[٢٥]. كما يواجه القطاع المصرفى أزمة الإفلاس[٢٦]. ومع أن ٧٠٠ مليون مواطن تقريبًا ما زالوا يعيشون فى مناطق ريفية يعانى القطاع الريفى من بطالة حادة. وقد انتقل أكثر من ٢٠٠ مليون فلاح من الزراعة إلى الصناعات الخفيفة أو انضموا إلى قوافل النزوح الجماعى إلى المدن الساحلية. والحكومات الحضرية لا تتحمل هذا التدفق. والمشكلة الاقتصادية الأكبر أمام الدولة هى المشروعات المملوكة للدولة. فهذا الوحش الاشتراكى يشكل ٥٠% تقريبًا من ناتج الصين الصناعى ويوظف ما لا يقل عن ٥٠ مليون عامل، لكن ثلثى مصانع الدولة كبيرة ومتوسطة الحجم (١٢,٠٠٠ مصنع) تخسر. وثمة تقدير يذهب إلى أن ٧٠% من المصانع لا تستطيع أن تفى حتى برواتب العمال بانتظام[٢٧]. ومعظم الناس الذين يحصلون على رواتب يظلون فى البيت بينما تتجمد خطوط الإنتاج بسبب قلة الطلب على السلع غير المطلوبة، وهذا مثال كلاسيكى للبطالة المقنعة. والإبقاء على المشروعات المملوكة للدولة يرهق خزينة الدولة[٢٨]. والبطالة الحضرية فى تزايد، لكن بسبب خوفها من إضافة ملايين إلى صفوف العاطلين أرجأت الحكومة مرارًا اتخاذ أى إجراء بخصوص المصانع المملوكة للدولة.

وسياسيًا ضعفت شرعية الحزب الشيوعى الصينى إلى درجة كبيرة. على الرغم من إصلاحات دينج زياوبنج الاقتصادية الناجحة لم يتعاف الحزب مما أصابه من جراء الثورة الثقافية. ففى السنوات الأخيرة تضاءل احترام السلطة

وخفتت الأيديولوجيا الشيوعية. فأصبحت التوجيهات السياسية تُهمَل أو لا يُلتزَم بها إلا صوريًا. وقد ضمر كثير من الأعضاء القديمة للدولة اللينينية: إدارات الدعاية والتنظيم والجبهة المتحدة[٢٩]. وقد تراجع التجنيد فى الحزب الشيوعى، ولم يعد يُنظر إلى عضويته بوصفها بابًا إلى النخبة أو طريقًا مضمونًا للحراك لأعلى.

ثمة علامة واضحة أخرى على تآكل شرعية الحزب وهى الفساد الرسمى المستشرى. فمسئولو الحزب الشيوعى المحليون متورطون حتى الأذقان فى "رأسمالية المحسوبية" nomenklatura capitalism. وعلى اعتبار الدور المحورى الذى تلعبه الحكومة المحلية فى تمويل التنمية[٣٠]، فإن هذه المشكلة متجذرة بعمق فى الإصلاحات الاقتصادية فى الصين، وليس من الوارد أن تختفى نتيجة لحملات الحكومة الدورية ضد الفساد.

إن النسيج الاجتماعى فى الصين يتهرأ. فالجرائم والمخدرات والتهريب والدعارة وغيرها من الرذائل فى ازدياد. وثمة جمعيات سرية وجماعات إجرامية تعمل على المستويين القومى والعالمى. والاغتراب منتشر بين الشباب، والمثقفون ذاهلون، وكثير من الأقليات العرقية تغلى من الشوفينية الهانية. والعائلة النووية تتشظى: ارتفع معدل الطلاق ١٠٠% تقريبًا بين عامى ١٩٨٤ و١٩٩٤. و"عبادة المال" تهيمن على المجتمع وهناك أزمة فى المبادئ الأخلاقية. والتراجع العام فى سلطة الدولة والمجتمع الأخلاقى هو أساس المشكلة، لكن تآكل نظام الأمن العام خارج العاصمة وفرص الفساد والتوترات الاجتماعية المتزايدة والوصول المتنامى إلى الأسلحة أسهمت جميعها فى المشكلة.

إن قادة الصين وهم يواجهون الضعف الشامل ومجموعة المشكلات الداخلية يبدو أن كثيرًا من المشكلات الاجتماعية قد انحسرت مقارنة بالعام الماضى. فقد انخفضت معدلات النمو الاقتصادى والتضخم إلى مستويات مقبولة (١٠% و١٢% على التوالى) وهو ما جعل بعض الاقتصاديين يستنتجون أن الصين أدارت "الهبوط

الناجح" المطلوب. وتبدو وراثة القيادة أكثر استقرارًا منها منذ عام أو اثنين، وتظهر علاقات الصين الخارجية قوة فى حالات كثيرة.

ومع ذلك فطالما أن المشكلات الاجتماعية والسياسية تضغط على الحكومة الصينية فسوف تؤثر على علاقات الدولة الخارجية. أولاً ستكون قيادة الصين مشغولة بالقضايا الداخلية الملحة. وللصين خصوصيات فى ذلك. فلم توجد حكومة فى التاريخ كان عليها أن تواجه عمليات الإزاحة الناتجة عن التحديث على هذا النطاق الهائل. ثانيًا كان هناك دائمًا فى الفكر الصينى ارتباط أساسى بين الفوضى الداخلية والضغط الخارجي. وأكثر من ذلك ففى الفكر الصينى التقليدى كان مفهوم الأمن يحظى دائمًا بدلالة داخلية أكثر منها خارجية[٣١]. ومنذ وصولهم إلى السلطة فى عام ١٩٤٩ والقادة الشيوعيون الصينيون يخافون من الفتنة السياسية بسبب القوى الخارجية. فمنذ الأيام التى كان جون فوستر دولز John Foster Dulles يتحدث لأول مرة عن دعم "التطور السلمى للصين الشيوعية" والقادة الصينيون خائفون من الفتنة الأمريكية[٣٢]. هذا الذعر يتفاقم عندما يكون النظام يواجه اضطرابًا داخليًا وتحديات أخرى لحكمه.

ولذلك يسود ميل بين القيادة الصينية للبحث عن "قوى أجنبية معادية" خلف الاضطراب الداخلى أو حتى الانحراف داخل الحزب الشيوعى وشك فى أن الدول الأخرى لها مآرب خفية من وراء التعامل مع الصين. ولذلك ينظر القادة الصينيون عادة إلى المطالب الأجنبية بتغيير السلوك الصينى فى الداخل – مثل تحسين ظروف حقوق الإنسان أو فرض حقوق الملكية الفكرية – على أنها أدوات للفتنة وليست مقترحات بناءة فى ذاتها. وذلك يعزز حساسيات الصين نحو انتهاكات السيادة وتمييزها بين الشئون الداخلية والشئون الخارجية.

وعلى ذلك فإن الصين اليوم تمتلك نظامًا سياسيًا يتميز بمؤسسات ضعيفة وآليات سيطرة ضامرة فى سياق حكم شمولى. وتمر النخبة الحاكمة بمنعطف جيلى كبير وخلافة سياسية. والنخبة الجديدة تتكون من خليط من أهل الثقة والتكنوقراط

يتبعون حتى الآن سياسات مزايدة incrementalist يقصد بها فى المقام الأول الحفاظ على سلطتهم وصيانة النظام الاجتماعى. وهؤلاء يواصلون إصلاح النظام الاقتصادى، لكن منذ عام ١٩٨٩ لم يظهروا دلائل تنبئ عن تبنيهم للإصلاحات السياسية.

إن الحزب الشيوعى الصينى مخترق بالفساد، ويستند إلى مصادر للشرعية آخذة فى التآكل، ويحافظ على حكمه من خلال القوة القمعية والمساومة مع أصحاب النفوذ المحليين، ويناشد النزعة القومية المتطرفة. والتناظر بين النظام الحالى والأسر الحاكمة الإمبراطورية البائدة واضح للكثيرين. وعندما يعانى الاقتصاد المزدهر من الانكماش الحتمى وتتجمد مستويات المعيشة ستختفى أكثر أداة إيجابية فى ترسانة النظام. فنمو الصين القوى الحالى وصورتها الدولية كاقتصاد هائل يمكن أن يتراجعا بسرعة.

وعلى أية حال فإن النظام السياسى الصينى على الرغم من هشاشته ليس على وشك الانفجار[٣٣]. فالتحلل عملية تدريجية. وأدوات الدولة أصبحت فاترة قبل أن تصبح بليدة. إن كثيرًا من الأسر الحاكمة الصينية دامت عهودًا استبدادية لعدة أجيال، وفى المقابل فإن دولاً كثيرة متقلة بمشكلات أصعب كثيرًا من مشكلات الصين. فعلى خلاف كوريا الشمالية تستطيع حكومة الصين أن تنفذ بعض المسئوليات الاجتماعية وأن توصل النمو الاقتصادى وأن تحمى الأمن القومى. وتلك ليست علامات نظام على حافة الانهيار. لكنها مع ذلك لا يجب أن تخفى الضعف الشامل فى النظام والتحديات العميقة التى تواجهه فى المستقبل.

ر- تفويض السيطرة المركزية

إن ضمور السلطة السياسية ولامركزة السيطرة فى صين ما بعد ماو أثر على كل جوانب الحكم الصينى، لدرجة أن البعض يجادلون بأنه أثر على علاقات الصين الخارجية[٣٤]. وهذا صحيح فيما يتعلق بالعلاقات الاقتصادية الخارجية

والتبادل العلمى والثقافى وحتى انتقالات الأسلحة، لكن إدارة السياسة الخارجية والأمن القومى ما زالت حكرًا على السلطات المركزية فى بكين، فليس ثمة شيء من قبيل السياسة الخارجية لمقاطعات شينجيانغ Xinjiang أو شاندونج Shandong. وكذلك المناطق العسكرية الفردية لا تتمتع بالاستقلالية. فمنذ عام ١٩٨٩ أعيدت مركزة بنية القيادة والسيطرة بجيش التحرير الشعبى ثانية لتقليل فرص القادة الإقليميين المتمردين. فقد أزيل التمييز القديم بين وحدات القوة الرئيسية الخاضعة لسيطرة اللجنة العسكرية المركزية ووحدات القوة الإقليمية الخاضعة لسيطرة قادة مناطق عسكرية فرديين، وأصبحت أية حركة لقوات أكبر من كتيبة يجب الآن أن تكون بتصديق من اللجنة العسكرية المركزية عن طريق إدارة الأركان العامة لجيش التحرير الشعبى، وفى كل الحالات لا يمكن نقل قوات عبر حدود المناطق العسكرية بدون موافقة اللجنة العسكرية المركزية. وكذلك الوصول إلى الأسلحة والذخيرة أصبح أيضًا مركزيًا مرة ثانية إذ يخضع مباشرة للإدارة اللوجستية العامة بجيش التحرير الشعبى.

ولذلك فإن المناقشات حول تأثير "الإقليمية" على السياسة الخارجية والظهور المفترض للاستقلالية العسكرية للصين ليس لها أساس على أرض الواقع. ومع ذلك فإن السلطات الإقليمية وما دون الإقليمية ورجال الأعمال يدخلون فى التجارة الخارجية المباشرة ويدخلون أسواق المال الأجنبية ويتعاملون مباشرة مع المستثمرين الأجانب أو وكالات المساعدات الدولية. وكذلك الجامعات المحلية والمؤسسات البحثية والجماعات الثقافية تتبادل الموظفين وتشارك فى النشاطات الدولية. من ذلك مثلاً أن الشركات الصينية المرتبطة بالمجمع الصناعى العسكرى باعت ونقلت أسلحة ومواد نووية إلى الخارج دون معرفة أو موافقة السلطات العسكرية أو المدنية المركزية.

تشكل كل هذه النشاطات جزءًا من علاقات الصين الخارجية. وهذا يعنى أنه عندما تدخل بكين فى اتفاقيات دولية ثنائية أو متعددة الأطراف فإنها فى بعض

الأحيان لا تستطيع أن تفرضها فى الداخل. كان ذلك هو الحال مع قرصنة البرامج والأقراص المضغوطة وأشرطة الفيديو والسلع الأخرى، وبيع الشركة الحكومية النووية لباكستان مغناطيسات دائرية لتنشيط البلوتونيوم، وتهريب شركات تصدير سلاح كبرى لأسلحة آلية إلى الولايات المتحدة. وتضع السلطات المحلية عوائق غير التعريفة وحواجز أخرى على الوصول إلى السوق وهو ما ينتهك بنود منظمة التجارة العالمية، وتصدر الشركات الخاصة سلعًا صنعها عمال السجون. وبعض وحدات الأسطول والحدود متورطة فى نشاطات التهريب. وقد وضعت وزارة الفضاء والطيران أقمارًا صناعية في المدار فى انتهاك للنطاقات المدارية المتفق عليها عالميًا.

وثمة أمثلة أخرى كثيرة للسلوك الخارجى من جانب أفراد ووحدات دون مركزية تتنافى مع توجيهات بكين. ومع مواصلة الصين للتحديث ستواصل القوة الاقتصادية الانتقال من المركز وستتراجع سلطة الدولة المركزية. وفيما يتعلق بعلاقات الصين الخارجية فإن ذلك يعنى أن الإذعان الداخلى للاتفاقيات الثنائية والدولية سيكون أقل.

ز- بيئة صنع القرار

على الرغم من اللامركزية لا يزال معظم سلوك الصين على المسرح العالمى نتاجًا لقرارات محسوبة صنعتها النخب المدنية والعسكرية فى بكين. وصناع القرار وبيئتهم المؤسسية مصدر داخلى مهم لسلوك الصين الخارجى.

س- المؤسسات والأفراد

إن السياسة الخارجية تكون فى العادة حكرًا على حفنة صغيرة من القادة والمسئولين الكبار فى وزارة الخارجية، بينما يكون الأمن القومى والسياسة العسكرية مركزين أكثر فى اللجنة العسكرية المركزية وإدارة الأركان العامة بجيش

التحرير الشعبى. وهذا التركيز يشتد أكثر فى أوقات الخلافة السياسية، عندما تصبح السياسة الخارجية باروميترًا حساسًا لتماسك النخبة. وقليلة هى ميادين السياسات فى الصين التى تكون مغلقة فى وجه التأثيرات المجتمعية أو "المضاربة" من جانب أفرع بيروقراطية أخرى مثل السياسة الخارجية والأمن القومى. وهما عمومًا يشكلان نظامًا مغلقًا وغير مفتوح للضغوط المحلية أو الرقابة والمحاسبة من جانب مؤتمر الشعب القومى(٣٥). فأيًا كانت كثرة الدوائر الداخلية التى لها مصلحة خاصة فى سياسة خارجية معينة فإن المشاورات السياسية لا تُشرِك إلا عددًا صغيرًا نسبيًا من المؤسسات والأفراد. إن ذلك ليس مكان الخوض بتعمق فى الديناميات التنظيمية لجماعات صنع السياسة الخارجية والعسكرية، لكننا سنقدم وصفًا موجزًا لكل منها بالترتيب(٣٦).

على قمة النظام يوجد المكتب السياسى للحزب الشيوعى واللجنة الدائمة للمكتب السياسى. والمكتب السياسى للحزب واللجنة الدائمة هيئات فعل ورد فعل فى صوغ السياسة(٣٧). وعمليًا تعد اللجنة الدائمة للمكتب السياسى بؤرة السلطة فى الشئون الخارجية، لكنها تستعين عند الضرورة بأعضاء بعينهم من المكتب السياسى العام للحزب. تضع اللجنة الدائمة للمكتب السياسى "الاتجاه" و"الخط العام" للدبلوماسية الصينية وتحكم فى المشكلات الدبلوماسية الكبرى أو النزاعات بين الأفرع البيروقراطية. فى عهد سابق كان الرئيس ماو ورئيس الوزراء زهو إنلاى Zhou Enlai يهيمنان على صنع قرار السياسة الخارجية، لكن فى الثمانينيات ظهر تقسيم للعمل بين أعضاء اللجنة الدائمة للمكتب السياسى. هذا التقسيم تم على أساس جغرافى، مع مسئولية أعضاء مختلفين عن الحقائب الخاصة بدول أو مناطق محددة. ومن غير الواضح ما إذا كان تقسيم العمل الجغرافى هذا ما زال مطبقًا، إذ يبدو أن رئيس الوزراء لى بينج قد سيطر بشدة على آلة صنع السياسة الخارجية، خاصة السياسة نحو الولايات المتحدة وروسيا ودول الاتحاد السوفيتى السابق وأوروبا. ويانج زيمين، على ما يبدو، ما زال يشرف على سياسة تايوان من خلال رئاسته للمجموعة القيادية لشئون تايوان، وتأتيه مشاركات كبيرة من لى بينج

والدوائر العسكرية. ولا شك أن ليانج أيضا تدخلاً كبيرًا فى مشاورات السياسة الخارجية والأمن القومى، لكن دوره ليس بارزًا. كما يؤثر عضو اللجنة الدائمة للمكتب السياسى ورئيس مؤتمر الشعب القومى كياو شى Qiao Shi أيضًا على عملية السياسة الخارجية، وربما يحتفظ بمسئولية عامة عن العلاقات مع آسيا وأفريقيا والشرق الأوسط وأمريكا اللاتينية. ويحتفظ كياو أيضًا بمسئولية الإشراف على عمليات الاستخبارات الخارجية إضافة إلى نشاطات إدارة الاتصال الدولى باللجنة المركزية. ويشرف عضو اللجنة الدائمة للمكتب السياسى ونائب رئيس الوزراء زهو رونجى Zhu Rongji على مجال التمويل والتجارة الدولية (بما فى ذلك العلاقات مع المنظمات الدولية وهيئات الإقراض) إلى جانب نائب رئيس الوزراء لى لانكنج Li Lanqing. ويتحمل عضو اللجنة الدائمة للمكتب السياسى ونائب رئيس اللجنة العسكرية المركزية الجنرال ليو هواكنج Huaqing المسئولية العامة عن سياسة الدفاع[٣٨].

وعلى ذلك فإن سلطة صنع القرار مركزة بين أعضاء المكتب السياسى للحزب ولجنته الدائمة مع تفويض المسئولية عن التنفيذ إلى وزارة الخارجية ووزارة الدفاع ووزارة التجارة الخارجية والتعاون الاقتصادى. وكل عضو فى المكتب السياسى يعرف مجال أو منطقة زملائه، وهم يذعنون عمومًا للفرد المسئول. ويانج زيمين ووزير الخارجية كيان كيشين ورئيس الوزراء لى بينج فقط لهم سلطة الكلام فى عدد من أمور السياسة الخارجية، فى حين أن يانج زيمين وليو هواكنج Liu Huaqing ونائب رئيس اللجنة العسكرية المركزية زهانج زهن Zhang Zhen ووزير الدفاع شى هاوتيان Chi Haotian فقط هم الذين يجوز لهم التعليق على الشئون العسكرية[٣٩]. وعمومًا يبدو أن رئيس الوزراء لى بينج يمتلك مسئولية لا نظير لها عن الإدارة العامة للسياسة الخارجية منذ أن تعافى من النوبة القلبية التى أصابته عام ١٩٩٤. قبل ذلك الوقت كان يمكن لدينج زياوبنج ويانج شانجكون Yang Shangkun وغيرهما من كبار رجال الحزب الآخرين أن يتدخلوا باستمرار، لكن مع مرض دينج وإقصاء يانج سياسيًا ركز لى السيطرة فى يديه[٤٠].

وتحت اللجنة الدائمة للمكتب السياسى وأمانة اللجنة المركزية توجد المجموعة القيادية الصغيرة للشئون الخارجية المركزية[٤١]. تلك المجموعة التى أنشئت فى عام ١٩٥٨ هى "نقطة التنسيق" للقيادة المركزية لتنسيق إدارة الشئون الخارجية. وتوجد مجموعات قيادية مماثلة فى مجالات سياسات أخرى وتعمل كآليات أفقية "بين هيئات" صنع السياسة[٤٢]. وللمجموعة القيادية الصغيرة للشئون الخارجية المركزية مكتب بموظفين ينسق الأعمال الكتابية مع المكتب العام وأمانة اللجنة المركزية ووزارة الخارجية. وتتكون عضويتها عمومًا من كثير من أعضاء المكتب السياسى إضافة إلى مسئولين من مجلس الدولة وإدارة الأركان العامة للجيش. فى الماضى كان الدبلوماسيون المتقاعدون يعينون أيضًا أعضاءً فى هذه المجموعة. ومع أن عضوية المجموعة تبدو مرنة ومتغيرة فإن ثمة مؤشرات على أنها تتم بحكم المنصب[٤٣]. فرئيس وزراء مجلس الدولة يكون عادة رئيس المجموعة، مع أنها تضم قيادات من الحزب الشيوعى ومجلس الدولة.

ثمة تقارير تشير إلى أن يانج زيمين استولى على رئاسة المجموعة من رئيس الوزراء لى بينج عندما مرض الأخير عامى ١٩٩٣-١٩٩٤، لكن كل المصادر تتفق الآن على أنه بعد عودة لى إلى العمل استعاد سيطرته[٤٤]. وبالطبع فإن يانج زيمين بصفته الرئيس وأمين عام الحزب الشيوعى يكون فى الغالب فى وضع سلطة التفاوض مباشرة مع القادة الأجانب، لكن بحلول عام ١٩٩٥ أصبحت هيمنة رئيس الوزراء على المجموعة القيادية (وماكينة السياسة الخارجية عمومًا) فائقة[٤٥]. ولا يمكن أن لا نقلل بحال من دور وزير الخارجية كيان كيشين فى هذه العملية، على اعتبار موقعه القانونى وعضويته فى المكتب السياسى للحزب والمجموعة القيادية، لكن من الواضح أيضًا أن كيان له ضعفه السياسى (خاصة أمام جيش التحرير الشعبى).

يمكن للمجموعة القيادية أن تطلب سياسة معينة من مكتب الشئون الخارجية بمجلس الدولة ومركز الدراسات الدولية[٤٦]. ويزود المعهد الصينى للعلاقات الدولية

المعاصرة المجموعة القيادية أيضًا بتقييمات بحثية ودراسات سياسية، على الرغم من تبعية هذه المنظمة الكبيرة المعنية بتحليل المعلومات لوزارة أمن الدولة. وفى عام ١٩٩٥ لعبت وزارة أمن الدولة وإدارة الدعاية بالحزب دورًا متناميًا فى صوغ سياسة الصين نحو الولايات المتحدة، وقد شكلت هاتان الهيئتان إلى جانب ممثلى جيش التحرير الشعبى ائتلافًا مهيمنًا فى صوغ سياسة متشددة نحو الولايات المتحدة[٤٧].

لقد تفاوت التأثير السياسى للمجموعة القيادية على مر الوقت. فتشير مصادر المقابلات إلى أنه فى حياة ماو كانت المجموعة نادرًا ما تدعى للاجتماع ولم تكن وظيفتها أكثر من هيئة موظفين تنفذ أوامر الرئيس[٤٨]. وفى الثمانينيات، خاصة فى مدة رئاسة زهاو زيانجZhao Ziyang للوزراء، قامت المجموعة (مثل المجموعات القيادية الأخرى) على نحو متنام بوظيفة استشارية. وفى التسعينيات، وفى ظل رئاسة لى بينج للمجموعة، أصبحت هيئة مشاورات وصنع قرار أكثر فأكثر.

وفى حين تصنع السياسة الخارجية الصينية على أعلى مستويات الحزب–الدولة يبقى لوزارة الخارجية مسئولية الإدارة اليومية للشئون الخارجية الصينية. وكانت المكانة البيروقراطية لوزارة الخارجية قد نمت فى مدة تولى كيان كيشين لوزارة الخارجية. وقد نتج ذلك عن اندماج الصين الأكبر فى المجتمع الدولى والمكانة السياسية الكبيرة لوزير الخارجية كيان (رقى إلى المكتب السياسى للحزب عام ١٩٩٢) وعلاقاته الحميمة مع رئيس الوزراء لى بينج. وفى كثير من مجالات السياسات لا تحتاج وزارة الخارجية إلى أن تأخذ أوامرها من المجموعة القيادية أو مستويات أعلى، لكن يبدو أنها تذعن فى العلاقات الثنائية الأساسية. وعلى الجانب الآخر تعرضت وزارة الخارجية وكيان فى السنوات الأخيرة إلى هجوم حاد من الجيش.

مما سبق يتضح أن السياسة الخارجية للصين تهيمن عليها حفنة من المسئولين على مستوى المكتب السياسى للحزب. وتتولى اللجنة العسكرية المركزية كليًا سياسة الأمن القومى والدفاع. وفى أثناء فترة خلافة دينج أصبح صنع القرار مركزيًا بدرجة أكبر من المعتاد. إن السيطرة المحكمة على نظام صنع القرار

وانعزاله والنقص النسبى فى الاستخبارات والمعلومات الخارجية التى تتدفق إلى صناع السياسة الكبار تشير إلى أن السياسة الخارجية الصينية تصنع غالبا فى الفراغ، حيث تستبعد الضغوط البيروقراطية وضغوط جماعات المصالح وكذلك الخيارات السياسية.

ش- رؤى العالم

لا يقتصر الأمر بالطبع على الأشخاص الذين يصنعون القرارات، فالأهم من ذلك المنظورات التى يأتى بها هؤلاء الأفراد إلى المداولات السياسية. فثمة عناصر كثيرة من رؤى العالم لدى القيادة الحالية تؤثر على طريقة تفسيرهم للأحداث الدولية وسلوك الدول الأخرى، وتقرر بالتالى ردود ونشاطات الصين على المسرح العالمى: (١) تنشئة صناع السياسة الأساسيين، (٢) تأثير مظاهرات ومذبحة تيانمين، (٣) النزعة القومية الصينية.

ص- تنشئة صناع السياسة

إن كثيرًا من أعضاء نخبة صنع القرار الرئيسية فى الصين ينتمون إلى الجيل الذى تدرب فى الاتحاد السوفيتى فى الخمسينيات. فيانج زيمين ولى بينج وليو هواكنج وزهو رونجى وكيان كيشين ولى لانكنج جميعهم عاشوا ودرسوا فى الاتحاد السوفيتى فى الخمسينيات. وقد صعد البيروقراطيون الذين تدربوا على أيدى الروس إلى القمة فى كثير من الوزارات التابعة لمجلس الدولة. وقد كان لهيمنة هذا الجيل الذى تدرب فى الاتحاد السوفيتى نتائج مهمة على سياسة الصين الخارجية والدفاعية، من بينها العلاقة الصينية-الروسية القوية التى وصفها يانج زيمين وبوريس يلتسن بـ"الشراكة الاستراتيجية" فى أثناء زيارة الأخير للصين فى أبريل ١٩٩٥[٤٩]. وهؤلاء القادة لا ينظرون إلى روسيا فى الوقت الحاضر على أنها تهدد سلامة

الصين الإقليمية أو الثقافية أو السياسية. وتساعد هذه المجموعة من المدركات فى تفسير السهولة النسبية التى تكيفت بها العلاقة الثنائية مع انهيار الاتحاد السوفيتى، والتوسيع غير العادى للروابط منذ ذلك الوقت(٥٠). فقد كانت القيادة الصينية مرتابة جدًا فى جورباتشوف، بينما وجدت فى يلتسن رجلاً "يمكن أن يجروا مشروعات معه"(٥١). كما يجدون حلفاءً أيضًا فى وزير الخارجية الروسى يفجينى بريماكوف و"الزمرة الأورأسيوية" التى هيمنت على السياسة الخارجية الروسية(٥٢).

ومنذ الانقلاب الفاشل فى موسكو فى عام ١٩٩١ نمت العلاقة الصينية-الروسية سريعًا فى المجالات العسكرية والدبلوماسية والتجارية والعلمية والتكنولوجية. فتم توقيع أكثر من ١٠٠ اتفاقية ثنائية، وتم ترسيم الحدود المشتركة التى يبلغ طولها ٢٥٨٠ ميلاً إضافة إلى نزعها من السلاح، وتم اتخاذ مجموعة من الإجراءات الأمنية لبناء الثقة، وتتوسع العلاقات فى كل المجالات. إن جزءًا من هذا التوسع يستعيد علاقة معلقة إلى المستويات الطبيعية، لكنه تجاوز كل التوقعات. كما يرى قادة الصين أيضًا فى موسكو شريكًا راغبًا فى وقت تتسم فيه روابط بكين مع واشنطن بالهشاشة والعدائية. ويمكن لجمهورية الصين الشعبية أن تحصل من روسيا على تكنولوجيا وأسلحة حساسة يحظر الغرب بيعها لبكين. من هذه الأسلحة حتى الآن المقاتلات سوخوى-٢٧ (إلى جانب اتفاقية للإنتاج المشترك للمزيد منها) وطائرات النقل إليشين-٧٦ (بعضها يعاد تجهيزها للعمل كناقلات تزويد بالوقود أثناء الطيران) وغواصات هجومية من طراز كيلو وبطاريات صواريخ أرض-جو إس أى-١٠ وصواريخ جو-جو أى أى-٨، والتعاون فى التكنولوجيا الدفاعية فى عديد من المجالات منها الدفاع ضد الصواريخ الباليستية وتكنولوجيا الغواصات النووية والدبابات والمدفعية التقليدية والحرب المضادة للغواصات(٥٣).

إن التوجه الروسى لهذا الجيل من القادة الصينيين، إضافة إلى السياسة الواقعية، تدفع بكين لتطوير شراكة قوية مع موسكو، بينما كانت خبرة أسلافهم أكثر عداءً مع الاتحاد السوفيتى. وعلى عكس ذلك فإن هذا الجيل من القادة

الصينيين أكثر ارتيابا فى الغرب، والولايات المتحدة بشكل خاص. والجيل الذى تدرب فى الاتحاد السوفيتى سوف يهيمن على السياسة الصينية لبضع سنوات قادمة. فهؤلاء القادة، الذين يعيش غالبيتهم فى العقد السادس من العمر، يشكلون جزءًا كبيرًا من المسئولين على مستوى الوزراء وكبار القادة. وإذا ما تم تطبيق قواعد التقاعد الإلزامى فقد يحدث تغيير مبكر للنخبة، لكن حقيقة أن جيل الثورة الثقافية هو التالى فى الترتيب سوف تعيق التقاعد المبكر. وهذا يضع الجيل الذى تدرب فى الغرب من النخبة فى مكان متأخر فى الطابور، حتى لو عادت الغالبية التى اختارت البقاء فى الخارج.

إن التنشئة مؤشر مهم للنزوعات والميول، لكن فى النهاية يعتمد التوجه الخارجى لقيادة الصين على ما يلائم على نحو أفضل سعى الصين للحداثة والاستقلال. فقادة الصين سوف يوجهون أمتهم نحو أية دولة لا تهدد السيادة أو الأمن الصينى وتساعد فى تحديث الصين دون فرض شروط. وتشكل النزعة القومية والطريقة التى تعلمت بها النخبة أن تفهم تاريخ الصين أهم المتغيرات التى تشكل رؤى العالم لدى النخبة الصينية.

ض- التأثير الدائم لعام ١٩٨٩

إن العنصر الثانى الذى يؤثر على رؤية العالم لدى نخبة الصين الحالية هو خبرة مظاهرات ومذبحة عام ١٩٨٩ والعزلة الدولية وانهيار حكم الأحزاب الشيوعية فى كل مكان. فقد تركت هذه الأحداث علامة دائمة فى نفسية هذه النخب[٤٤]، ولم تهدأ عقلية الحصار الناتجة عن ذلك بالكامل على الرغم من الثقة الجديدة المستمدة من عودة الصين إلى المجتمع الدولى وقوتها الاقتصادية المتنامية.

لقد أقنعت أحداث ١٩٨٩ القيادة بإمكانية وقوع "عدم الاستقرار" الاجتماعى، ... ذلك الحين وهم يحذرون من ذلك. كما عززت فى أذهانهم أيضا فرضية أن

"قوى أجنبية معادية" سوف تحاول أن تثير أو تستغل عدم الاستقرار لأغراضها السياسية. ويرى البعض فى الولايات المتحدة حكومة معادية على طول الخط لدولتهم. فمنذ ١٩٨٩ وهم يرون حملة منسقة من أجل "التطور السلمى" تقودها الولايات المتحدة[٥٥]، وكذلك ميلاً أوسع لعزل واحتواء الصين الصاعدة. وقد عززت أحداث ١٩٨٩ فى قادة الصين أيضًا الإحساس بضعف حكمهم، والحاجة الماسة إلى الإجماع. فهم يعتقدون أن الانشقاق العلنى، كذلك الذى اتضح فى ربيع ١٩٨٩، يشعل المعارضة ويشجع القوى الأجنبية على استغلاله. وهم ما زالوا مقتنعين بأنه كان من الصحيح استخدام القوة لقمع المظاهرات، على الرغم من أنهم مقتنعون بنفس القدر بأنه كان يجب استخدام طرق أقل صرامة لمواجهة الشغب إذا أمكن. وقبل كل شيء عززت أحداث ١٩٨٩ فى عقولهم الارتباط بين الفتنة الداخلية والخارجية.

ط- تأثير النزعة القومية

إن العنصر الثالث، وربما الأهم، فى تشكيل رؤى العالم لدى نخبة الصين هو النزعة القومية. تشكك كثير من الكتابات الأخيرة حول الموضوع فى كون الصينيين لديهم هوية "قومية"[٥٦]. وفى ذلك لاحظ لوتيان باى Lutian Pye بدقة فإن "الصين حضارة تدعى أنها دولة"[٥٧]. والوعى القومى فى الصين اليوم يستمد من الماضى ويعد بمستقبل تستعيد الصين فيه مجد ومكانة الماضى، وهذا هو ما يطلق عليه ألين وايتينج Allen Whiting "القومية التوكيدية"[٥٨]. والنظام الشيوعى الصينى له مصلحة خاصة فى اللعب على أوتار تاريخ ضعف الصين أمام الإمبريالية الغربية والانقسام الإقليمى والمعاهدات المجحفة والاحتلال والتمييز العنصرى ضد الصينيين والفوضى الاجتماعية وغير ذلك، وهى الظواهر التى يطلق الحزب عليها مجتمعة اسم "قرن الذل والهوان". ومصلحة الحزب الشيوعى الصينى تستمد من دوره فى القضاء عليها فى عام ١٩٤٩ وفى السنوات الأولى من الجمهورية الشعبية، وذلك يقع فى قلب ادعاء الحزب الأساسى بالشرعية اليوم.

إن لهذه الظواهر أيضا نتائج على سلوك الصين الخارجى فى المستقبل. فأحد دروس الماضى يتمثل فى الحساسية الخاصة للتعديات على السلامة الإقليمية أو السيادة الوطنية. وثمة درس آخر وهو الحذر من التبعية على مصادر التموين الأجنبية. ولذلك سيتم تجنب الدخول فى علاقات تلزم الصين بسلوك معين داخليًا. ولذلك أيضًا فعندما تواجه الصين صعوبات فى تفاعلاتها الدولية اليوم فسرعان ما يعقد إعلام الحزب الشيوعى الصينى مقارنات مع المواجهات السابقة مع الإمبريالية (التى تسمى اليوم "الهيمنة"). وإجمالاً فإن الامتعاض المنتشر من الظلم فى الماضى والعظمة المفقودة، الذى عززه نصف قرن من الدعاية القومية المكثفة، أنتج تسامحًا ضئيلاً مع النقد من الخارج.

إن الصين وهى تنمو اقتصاديًا فى السنوات الأخيرة كانت النزعة القومية تتزايد باطراد هى الأخرى. فغالبًا ما يصادف المرء فى السنوات الأخيرة محاضرات معادية للأمريكيين وشجبًا شديدًا من جانب المسئولين والمثقفين داخل جماعة السياسة الخارجية فى بكين وهو ما أطلق عليه وايتينج "القومية العدوانية"[٥٩].

لكننى بدلاً من ذلك أود أن أصف الحالة النفسية الصينية الحالية بـــ"القومية الدفاعية". فهى قومية توكيدية فى الشكل بينما تقوم فى جوهرها على رد الفعل. وهى تبدو واثقة من نفسها، لكنها فى الواقع تعكس عدم الأمان. وهى تؤكد على ماضى الصين المجيد، لكن تؤكد أيضًا على التجاوزات ضد ضعف الصين. وهى براجماتية من حين لآخر، وعنيدة فى العادة. وهى تمتلك نغمة أخلاقية قوية. وهى لا تبدو متجبرة أو إمبريالية فى طموحها، لكنها متغطرسة فى تفردها ونبذها لرؤى ومواقف الآخرين. فهى قومية دفاعية تعكس عدم الأمان حول المجتمع ومكانة الصين فى العالم. وعلماء النفس من جانبهم سرعان ما أدركوا أن مثل هذه الشجاعة تعبر عن تعويض مفرط عن أنا غير آمن، ولاحظوا أنه يمكن أن يتسبب فى سلوك طائش.

وتؤثر النزعة القومية الصينية المتنامية على التعاملات الخارجية لجمهورية الصين الشعبية فى كل المجالات تقريبًا. فكلما قويت الصين ستكون الإرادة القومية الشديدة هى موقفها الخارجى. فمن غير المحتمل أن تنتج القوة المتنامية ثقة هادئة وسلوكًا معتدلاً، وإنما يحتمل أن تنتج نزعة دفاعية وتوكيدية زائدة.

ظ- التعامل مع الصين: ارتباطات الخارجى-الداخلى

تعكس هذه المتغيرات الداخلية عددًا من الضغوط على علاقات الصين الخارجية. ومن المستحيل أن نتنبأ بدقة بالطريقة التى ستتطور بها هذه المتغيرات وتتفاعل داخليًا فى الصين، والطريقة التى سترد بها على السياسات المختلفة من جانب الدول الأخرى نحو الصين. لكنها تقترح، مع ذلك، سمات معينة ستكون حاضرة وستؤثر على تعامل الصين مع سياسات الاحتواء أو الإشراك.

ع- تأثير السياسات الداخلية

إن القيادة الصينية ستكون مشغولة بالقضايا الداخلية المعقدة لبعض الوقت فى المستقبل. فمن غير المحتمل أن توضع العلاقات الخارجية على رأس الأجندة السياسة، وحتى عندما يحدث ذلك فسوف يتم النظر إليها فى سياق ارتباطها بالاقتصاد المحلى والمجتمع والدولة. وعلى اعتبار الضعف الشامل الذى فصلناه فيما سبق فسوف تميل القيادة الصينية إلى تفسير كل العلاقات الخارجية من خلال منظور سياسى داخلى: هل تعزز أم تقوض حكم الحزب الشيوعى الصينى؟ هل تقوى الصين أم تضعفها؟

إن أوجه عدم اليقين التى تكتنف سياسة الخلافة والتهديدات الخارجية المدركة لحكم الحزب الشيوعى الصينى يندمجان مع مخاوف النخبة العميقة من

عدم الاستقرار الاجتماعى الداخلى لينتجوا نظامًا منعزلاً ومذعورًا ويعتمد على رد الفعل. وبالتالى فلن يستطيع القادة الصينيون أن يأخذوا مبادرات كبرى على المسرح العالمى وأن يصلوا إلى تسويات مع المطالب الخارجية (خاصة الأمريكية). وسوف يكونون مرتابين جدًا فى أجندات الدول الغربية والمنظمات الدولية، وسيكونون عمومًا شريكًا مشاكسًا فى التعاملات الدولية. وكل ما تفعله نزعتهم القومية الحادة هو أنها تصلب ظهرهم وتقوى عزيمتهم.

الإشراك: سيتم التعامل بريبة مع سياسة الإشراك الغربية. فالهدف الضمنى لسياسة الإشراك المتمثل فى تغيير سلوك الصين الدولى والداخلى وفقًا للقواعد والمعايير التى وضعتها الدول والمنظمات الغربية لا يخفى على الصينيين. فالقيادة الصينية ووزارة الخارجية والجيش ومعاهد العلاقات الدولية تشك بقوة فى أن الإشراك ليس أكثر شكلاً من "الاحتواء الناعم" أو "التطور السلمى". ولم يكن من قبيل الصدفة أن يسأل يانج زيمين الرئيس كلينتون أثناء لقاء أكتوبر ١٩٩٥ فى نيويورك: "هل تحاولون احتواء الصين أم لا؟" وعلى ما يقال فقد كان رد الرئيس كلينتون: "لا، لا، أنا أحاول إشراككم ولا أريد احتواءكم"[٦٠].

وتأتى التعريفات الصينية الصارمة لسيادة الدولة والميول نحو السياسة الواقعية لتجعل النخب الصينية تنزع أكثر لأن تكون حذرة مع تعددية الأطراف الدولية والاعتماد المتبادل. فالدول أو المؤسسات العالمية التى تتبع الأجندة الكونية universalistic، خاصة تلك التى تستند إلى المبادئ الليبرالية الغربية، غير مقبولة تمامًا من جانب الحكومة الصينية. وتفضيل الصين القوى هو أن تتعامل مع الدول القومية ثنائيًا أكثر منها مع نظم دولية متعددة الأطراف. وسوف تتعاون الصين فقط عندما يكون من مصالحها القومية أن تفعل ذلك، وليس بسبب الالتزام بالمعايير السلوكية الدولية[٦١]. وبكين مساوم صلب وعنيد يحمى بشدة إحساسه بالسيادة ومصالحه القومية. ولا تنحنى إلا عندما يكون هناك مقابل جدير ماليًا (مثل سياسات الإصلاح التى أخذت فى مقابلها قروض البنك وصندوق النقد الدوليين)

أو عندما تكون العقوبات الناتجة عن عدم التسوية أو الامتثال عالية لدرجة غير مقبولة. والحكومة الصينية تتجنب عمومًا الارتباطات الملزمة التى تلزم الصين بفرض المعاهدات والاتفاقيات الدولية داخل حدودها.

فبسبب سياساتها الداخلية لن تستطيع الصين أن تبادل سياسة "الإشراك" الغربية، وذلك من ناحية لأن النظام يعتبرها سياسة فتنة، ومن ناحية أخرى لأن تكلفة التكيف مع القواعد والمعايير الدولية باهظة جدًا.

الاحتواء: إن من شأن سياسة الاحتواء أن تؤكد شكوك النخبة الصينية حول الفتنة والعداء الغربيين نحو النظام الشيوعى. وسوف تصب سياسة الاحتواء مباشرة ضد الرغبات الغربية فى تحسين حالة حقوق الإنسان وتشجيع المجتمع المدنى ودعم استقطاب السياسة فى الصين. وفى هذه الحالة سوف تضيع قوة الدفع كلها، ولن يكون لدى الصين حوافز للتعاون فى هذه المجالات وغيرها، بل وربما تشعر بحرية التصرف مع الحصانة من العقاب. وكذلك الصين غير المكبوحة من جانب النظام العالمى ستكون أكثر خطرًا وضررًا على المصالح الغربية (والآسيوية). فضلاً عن أن الاحتواء لن يكون فعالاً من الناحية العملية، فدول آسيا وأوروبا وأمريكا الشمالية لن تستطيع أن تبنى جبهة موحدة لمتابعة سياسة من هذا النوع. وقد أوضحت اليابان ورابطة شعوب جنوب شرق آسيا والاتحاد الأوربى بالفعل أنه ليست لهم مصلحة فى احتواء الصين(٦٢).

وبالتالى فإن سياسة احتواء الصين فاشلة. وهى لا يمكن أن تنفذ بفعالية حتى ولو كانت الولايات المتحدة تريد ذلك، وحتى لو نفذت فسوف تستنفد موارد لا تحصى. وقد حاول الغرب احتواء الصين على مدى عقدين بعد أن وصل الشيوعيون إلى السلطة. وقد أثبتت هذه السياسة فشلاً ذريعًا. ومنذ أن تخلى نيكسون عن سياسة الاحتواء فى عام ١٩٧١ قامت الإدارات الأمريكية وحكومات مجموعة السبع الكبار بإشراك الجمهورية الشعبية، وقد حقق ذلك نفعًا كبيرًا للصين وللعالم. لقد أثبتت سياسة إشراك الصين وانفتاحها قدرتها على تثبيت الأمن

الآسيوى، بينما كان لسياسة احتواء وعزل الصين تأثير معاكس. وسيكون من الخطر والتهور وانعدام المسئولية الأخلاقية أن نعود إلى سياسة فاشلة تم التخلى عنها منذ ربع قرن.

وسواء فى حالة الإشراك أم الاحتواء تكشف السياسات الداخلية الصينية أنه من غير المحتمل أن تكون بكين متعاونة بدرجة كبيرة. لكن هناك، مع ذلك، فرصة أفضل بكثير لانتزاع تعاون صينى متواضع من خلال الإشراك.

غ- صنع القرار المركزى

إن طبيعة نظام صنع القرار تؤثر على طريقة تجاوب الصين مع سياسات الإشراك أو الاحتواء الغربية. فالمركزية وتأثير العسكريين يجعلان الفاعلين حساسين لأى ملمح احتواء ويشجعان الميل إلى رؤية سياسة الاحتواء حتى عندما لا تكون موجودة.

كما تعنى الطبيعة المركزية جدًا للنظام أن الفروق الدقيقة والمبررات المعقدة لسياسة الإشراك ربما لا تكون واضحة للقادة الصينيين أو مستساغة من جانبهم. فهم يعانون من تشوش حول المفهوم ككل. فتشير المقابلات مع متخصصى العلاقات الدولية ومتخصصى أمريكا الصينيين إلى حالة حادة من التنافر المعرفى، حيث يعتبر الكثيرون الإشراك شكلاً آخر من أشكال "التطور السلمى" أو "الاحتواء الناعم". بل تسود بينهم صعوبة حتى فى تعريف مصطلح "الإشراك" ونقل معناه إلى اللغة الصينية. فالترجمة الشائعة للإشراك هى jiechu التى تعكس الفعل to engage [ينازل] (كما فى "ينازل العدو") لكن استخدامه الأكثر شيوعًا يعنى "الاحتكاك"[٦٣]. وتوضح المقابلات مع المتخصصين الصينيين البارزين فى شئون أمريكا أنهم يفهمون جيدًا الجدل السياسى الذى أدى إلى سياسة الإشراك، لكنهم مع ذلك مشوشون حول مغزاها ومرتابون فى القصد منها. وكما قال أحدهم: "لماذا لا تُشرِك أمريكا الصين؟ إننا قوة عظمى"[٦٤].

ف- المدركات

إن رؤية العالم السائدة بين النخب الصينية تؤيد التأثيرات الانعزالية للسياسات الداخلية، وتخلق "غرابيل" كثيرة تُصفَى من خلالها المعلومات الخارجية، وتنتج جرعة قوية من النزعة القومية تؤثر على التعاطى السياسى. والتنشئة السوفيتية للجيل الحالى من النخبة الصينية الحاكمة وانضباطها اللينينى وخبرات أعوام ١٩٨٩-١٩٩١ تجتمع مع سوء الظن فى الاعتماد الدولى المتبادل والأجندات الأجنبية لتنتج نزعة قومية دفاعية قوية فى تعاملات الصين مع العالم الغربى.

والنزعة القومية ستجعل من الصعب على المحاورين الأجانب أن ينتزعوا تعاون الصين فى القضايا التى تسبب حساسية تاريخية. والنزعة القومية الصينية المعاصرة ليست واثقة فى نفسها. فهى تستدعى ذكريات المعاملة السيئة على أيدى اليابان والقوى الغربية أثناء "قرن الذل والهوان"، وكثير من التحديات المعاصرة للسياسة الصينية تُصفَى من خلال هذا المؤشر التاريخى. وقد كان من المتوقع أن تساعد قوة الصين المتنامية فى التغلب على هذا الإحساس بعدم الأمان والحاجة إلى الدفاع، لكن فى الحقيقة يبدو أنها ألهبته.

كما أن إحساس الصين الصارم بالسيادة الوطنية وسوء الظن المصاحب فى الاعتماد المتبادل وتعددية الأطراف سوف تثير المخاوف أكثر من الإشراك، ذلك لأن القضايا العابرة للحدود والنظم متعددة الأطراف والاندماج فى النظام الدولى تلعب دورًا رئيسيًا فى هذه الاستراتيجية.

خاتمة الفصل الأول

إن هذه المجموعات الثلاث من المصادر الداخلية يعزز أحدها الآخر وتكشف معًا أنه مهما توفر حسن النية فى السياسة الغربية والآسيوية فسوف يكون من الصعب إشراك الصين فى السنوات القادمة. فالخاصية الانعزالية والدفاعية

للسياسة والنزعة القومية الصينية تقترحان أن الصين ستكون ممانعة وصعبة فى إشراكها ودمجها فى النظام الدولى القائم. لكن على أية حال ليس ثمة بديل عن المحاولة. فالتكلفة المحتملة لعدم المحاولة باهظة جدًا. ذلك أن قدرة الصين كبيرة بالفعل على عرقلة وزعزعة الأمن الدولى والاقتصاد العالمى والبيئة العالمية والرفاهية الإنسانية. وسيكون من الأفضل بكثير للعالم وللصين إذا أصبح ربع سكان العالم شريكًا متعاونًا فى المجتمع الدولى.

هوامش الفصل الأول

(1) See David Shambaugh, "China's Military: Real or Paper Tiger?" Washington Quarterly, Vol. 19, No. 1 (Spring 1996), pp. 19-36. The best case for China as a cultural-ideological challenge is made by Samuel Huntington in "The Clash of Civilizations?" Foreign Affairs, Vol. 72, No. 3 (Summer 1993), pp. 22-49.

(٢) من بين الأدبيات الثرية حول المحاولات التبشيرية الأمريكية لإصلاح الصين انظر:

Barbara Tuchman, Stilwell and the American Experience in China, 1911-1945 (New York: Bantam Books, 1970); James C. Thomson, Jr., While China Faced West: American Reformers in Nationalist China, 1928-1937 (Cambridge, Mass.: Harvard University Press, 1969); James C. Thomson, Jr., Peter W. Stanley, and John Curtis Perry, The American Experience in East Asia (New York: Harper & Row, 1981); and Michael H. Hunt, Ideology and U.S. Foreign Policy (New Haven, Conn.: Yale University Press, 1987). For a more contemporary exposition of the American "missionary impulse" toward China, see Richard Mad-sen, China and the American Dream: A Moral Inquiry (Berkeley: University of California Press, 1995).

(3)Nancy Bernkopf Tucker, Patterns in the Dust: Chinese-American Relations and the Recognition Controversy, 1949-1950 (New York: Columbia University Press, 1983).

(٤) تاريخ هذه المجادلات مفصل في:

David Shambaugh, "Patterns of Interaction in Sino-American Relations," in Thomas W. Robinson and David Shambaugh, eds., Chinese Foreign Policy: Theory and Practice (Oxford: Oxford University Press, 1994), pp. 197-223; and Nancy Bernkopf Tucker, "China and America, 1941-1991," Foreign Affairs, Vol. 70, No. 5 (Winter 1991-92), pp. 75-92.

(5) See Harold R. Isaacs, Scratches on our Minds: American Images of China and India (New York: John Day, 1958), and T. Christopher Jespersen, American Images of China, 1931-1949 (Stanford, Calif.: Stanford University Press, 1996). For their part, Chinese similarly tend to perceive America in dichotomous images; see David Shambaugh, Beautiful Imperialist: China Perceives America, 1972-1990 (Princeton, N.J.: Princeton University Press, 1991).

(٦) ثمة استثناء واضح هو:

Michael D. Swaine, China: Domestic Change and Foreign Policy (Santa Monica: RAND National Defense Research Institute, 1995).

(٧) من أمثلة هذا النزوع تحليل:

William Overholt, China: The Next Economic Superpower (London: Weidenfeld & Nicolson, 1993); and Overholt, "China After Deng," Foreign Affairs, Vol. 75, No. 3 (May/June 1996), pp. 63-78. •

(8) See Samuel Huntington, Political Order in Changing Societies (New Haven, Conn.: Yale University Press, 1968).

(٩) من بين التكهنات الكثيرة انظر:

Richard Baum, "China After Deng: Ten Scenarios in Search of Reality," China Quarterly, No. 145 (March 19%), pp. 153-175; Swaine, China; Robert G. Sutler, China in Transition: Changing Conditions and Implications for U.S. Interests (Washington, D.C.: CRS Report No. 93-1061 S, 1993 and updated annually); Nicholas Lardy, Kenneth Lieberthal, and David Bachman, The Future of China (Seattle: National Bureau of Asian Research, 1992); Yoichi Funabashi et al., Emerging China in a World of Interdependence (New York: Trilateral Commission Report, 1994); David Shambaugh, "China's Fragile Future," World Policy Journal (Fall 1994), pp. 41-45; Shambaugh, Political Dynamics in Transitional China; Implications for the United States (Carlisle Barracks, Perm.: U.S. Army War College National Strategy Institute, 1996); Maria Hsia Chang, "China's Future:

Regionalism, Federation, or Disintegration," Studies in Comparative Communism (September 1992), pp. 211-227; Gerald Segal, China Changes Shape: Regionalism and Foreign Policy, Adelphi Paper No. 287 (London: International Institute of Strategic Studies [HSS], 1994).

(١٠) إن حجة "الإشراك المشروط" موضحة في:

James Shinn, ed., Weaving the Net: Conditional Engagement with China (New York: Council on Foreign Relations, 1996). The case for "constructive engagement" is best articulated in Audrey and Patrick Cronin) "The Realistic Engagement of China," Washington Quarterly, Vol. 19, No. 1 (Winter 1996), pp. 141-170. In addition to presenting a comprehensive and thoughtful summary of the debates, the case for "coercive engagement" is offered in Michael J. Mazarr, "The Problems of a Rising Power: Sino-American Relations in the 21st Century," Korean Journal of Defense Analysis, Vol. 7, No. 2 (Winter 1995), pp. 7-40. The case for "comprehensive engagement" has been made by many U.S. officials of the Clinton administration, and is well argued in Kenneth Lieberthal, "A New China Strategy," Foreign Affairs, Vol. 74, No. 6 (November/December 1995), pp. 35-49.

(11) See, for example, Arthur Waldron, "Deterring China," Commentary, Vol. 100, No. 4 (October 1995); Gideon Rachman, "Containing China," Washington Quarterly, Vol. 19, No. 1 (Winter 1996), pp. 129-140; Gerald Segal, "East Asia and the 'Constrainment' of China," International Security, Vol. 20, No. 4 (Spring 1996), pp. 107-135.

(12) See A.F.K. Organski and Jacek Kugler, The War Ledger (Chicago: University of Chicago Press, 1980); Charles Doran and Wes Parsons, "War and the Cycle of Relative Power," American Political Science Review (December 1980), pp. 947-965; Nazi! Choucri and Robert C. North, "Lateral Pressure in International Relations: Concept and Theory," in Manus I. Midlarsky, ed.,

Handbook of War Studies (Ann Arbor; University of Michigan Press, 1989), pp. 289-326.

(13) See Karl W. Deutsch and J. David Singer, "Multipolar Power Systems and International Stability," World Politics (April 1964), pp. 390-406; and J. David Singer et al., Capability Distribution, Uncertainty, and Major Power War, 1820-1965 (Beverly Hills: Sage Publications, 1972).

(14) Edward D. Mansfield and Jack Snyder, "Democratization and the Danger of War," International Security, Vol. 20, No. 1 (Summer 1995), pp. 5-38; and Mansfield and Snyder, "Democratization and War," Foreign Affairs, Vol. 74, No. 3 (May-June 1995), pp. 79-87.

(15) See John Carver, Witt China Be Another Germany? (Carlisle Barracks, Penn.: U.S. Army War College National Strategy Institute, 1996).

(16) A.F.K. Organski, World Politics (New York: Knopf Publishers, 1958, rev. ed. 1968).

(17) Jacek Kugler and A.F.K. Organski, "The Power Transition: A Retrospective and Prospective Evaluation," in Midlarsky, Handbook of War Studies, p. 174.

(١٨) يقال إن القادة الصينيين صرحوا بأن الصين لن تتصرف كقوة عظمى حتى إذا امتلكت شروط ومتطلبات القوة العظمى.

(١٩) كان الرئيس يانج شانجكون Shangkun وأخوه غير الشقيق يانج بايبنج Baibing جنرالين فى جيش التحرير الشعبى وتولى كل منهما مناصب عليا فى اللجنة العسكرية المركزية. ترأس يانج بايبنج أيضًا الإدارة السياسية العامة لجيش التحرير الشعبي. وكان يانج شانجكون رفيق دينج زياوبنج Deng Xiaoping المقرب منذ منتصف الخمسينيات، وهما الاثنان نظما مذبحة تيانمين. وسبب التعجيل بالتخلص منهما بعد مؤتمر الحزب الرابع عشر فى أكتوبر ١٩٩٢ كان محاولتهما المزعومة للسيطرة على البيئة العسكرية من خلال شبكة فئوية موسعة. كما اتهم يانج بايبنج بالاجتماع سرًا عدة مرات للتخطيط للاستيلاء على السلطة بعد موت دينج. اعتبر دينج هذه الاجتماعات غير ناضجة وغير ملائمة وأمر بإبعاد الأخوين يانج. انظر:

Willy Wo-lap Lam, China After Deng Xiaoping (Singapore: John Wiley & Sons, 1995); and David Shambaugh, "China's Commander-in-Chief: Jiang

Zemin and the PLA," in James Lilley. ed.. China's Military Modernization (London: Routledge, Kegan Paul, forthcoming).

(20) See Shambaugh, "China's Commander-in-Chief."

(21) See John Garver, "The PLA and Chinese Foreign Policy," in Lilley. China's Military Modernization. forthcoming.

(22) Interview with knowledgeable military sources in Beijing, July 16, 1995.

(23) "It's the economy, stupid!"

(24) See Barry Naughton, Growing Out of the Plan: Chinese Economic Reform, 1978-1993 (New York: Cambridge University Press, 1995); and Andrew G. Walder, ed., China's Transitional Economy (Oxford: Oxford University Press, forthcoming 1996).

(٢٥) وصل التضخم ٤٧% فى عام ١٩٩٤ لكن أمكن تقليصه من خلال إعادة فرض ضوابط الأسعار على الطريقة الشيوعية القديمة وهو ما أرجأ التقدير الحتمى الذى سوف يصاحب استبعاد معونات الأسعار والصناعات الحكومية.

(26) See Nicholas Lardy, China's Economic Transformation (Carlisle Barracks, Perm.: U.S. Army War College National Strategy Institute, 1996).

(27) Citing internal PRC government documents, Willy Wo-lap Lam, "Unrest on the Cards," South China Morning Post International Weekly, December 16, 1995, p. 7.

(٢٨) فى مايو ١٩٩٥ أعلنت الحكومة الصينية أن المشروعات المملوكة للدولة بلغ مجموع أصولها ٣٠٠ مليار دولار و٢٠٠ مليار كديون. والتقصير فى هذه الديون يمكن أن يتسبب فى انهيار النظام المصرفي. وعبء الدين الزراعى لا يقل حدة. يقوم نيكولاس لاردى Lardy من مؤسسة بروكنجز حاليًا بعمل أو دراسة كبيرة حول النظام المصرفى الصيني. لمناقشة الأزمة المرتقبة انظر:

Lardy, China's Economic Transformation.

(٢٩) إنها لم تبطل تمامًا فسيطرة إدارة الدعاية بالحزب الشيوعى الصينى على أجهزة الإعلام وسيطرة إدارة التنظيم على الموظفين لا تزال شبه كاملة. وللتعرف على فعالية إدارة عمل الجبهة المتحدة يكفى فحص تعامل الحزب الشيوعى الصينى مع هونج كونج. وسيطرة المفوض=

=السياسى للحزب ولجان الحزب فى الجيش تعد مثالاً آخر للتأثير المستمر للدولة اللينينية الصينية. انظر :

Kenneth Lieberthal, Governing China (New York: W.W. Norton, 1995), chapter 7.

(30) See Jean C. Oi, "The Role of the Local State in China's Transitional Economy," China Quarterly, No. 144 (December 1995), pp. 1132-1149.

(31) See David Shambaugh, "Growing Strong: China's Challenge to Asian Security," Survival, Vol. 36, No. 2 (Summer 1994), pp. 43-59; and Wang Jisi, Comparing Chinese and American Conceptions of Security, Working Paper No. 17 (Toronto: North Pacific Cooperative Security Dialogue [NPCSD], 1992).

(32) See David Shambaugh, "Peking's Foreign Policy Conundrum Since Tiananmen: Peaceful Coexistence vs. Peaceful Evolution," Issues and Studies (November 1992), pp. 65-85; and Shambaugh, "Patterns of Interaction in Sino-American Relations."

(33) See the exchange between Jack Gladstone ("The Coming Chinese Collapse"); and Huang Yasheng ("Why China Will Not Collapse") in Foreign Policy, No. 99 (Summer 1995), pp. 35-68.

(34) Segal, China Changes Shape: Regionalism and Foreign Policy.

(٣٥) إن لجنة الشئون الخارجية التابعة للجنة الدائمة لمؤتمر الشعب القومى لا تتمتع بسلطة صنع القرار وتضم فى عضويتها عمومًا دبلوماسيين متقاعدين ويقتصر عملها على إقرار المعاهدات والاتفاقيات الدولية.

(36) See Michael D. Swaine, "The PLA and Chinese National Security Policy: Leaders, Structures, Processes," China Quarterly, No. 146 (June 1996), pp. xxx-xxx; Carol Lee Hamrin, "Elite Politics and the Development of China's Foreign Relations (especially "Appendix: Structure of the Foreign Affairs System") in Robinson and Shambaugh, Chinese Foreign Policy, pp. 70-114. For a more anecdotal and general account see George Yang, "Mechanisms for Foreign Policy Making and Implementation in the Ministry

of Foreign Affairs," in Carol Lee Hamrin and Suisheng Zhao, eds., Decision Making in Deng's China (Armonk, N.Y.: M.E. Sharpe, 1995), pp. 91-100.

(٣٧) إن صنع سياسة الدفاع والأمن القومى يتركز فى اللجنة العسكرية المركزية. هذا الفضاء السياسى مفصل فى:

Swaine, "The Role of the PLA in China's National Security Policy Process."

(38) Liu delegates responsibility for defense intelligence to Vice-Chief of General Staff General Xiong Guangkai.

(٣٩) هذا لا يستبعد أن يعلق المتحدث الرسمى باسم وزارة الخارجية على الملأ أو أن يبدى المحللون المدنيون والعسكريون آراءً مكتوبة أو فى الجلسات الخاصة.

(٤٠) أدى ذلك كما يقال إلى خلاف مع يانج زيمين وكوا شى Qiao Shi لكن ليس ثمة دليل إمبيريقى يؤكد ذلك.

(٤١) ثمة مناقشات أخرى لعمل هذه المجموعة فى:

Swaine, "The Role of the PLA in China's National Security Policy Process"; A. Doak Bamett, The Making of Foreign Policy in China (Boulder, Colo.: Westview, 1987), p. 44; and Hamrin, "Elite Politics and the Development of China's Foreign Relations: Appendix," pp. 110-112.

(٤٢) إن أهمية نظام المجموعات القيادية فى صنع الساسة الصينية لا يمكن المبالغة فيها على الرغم من أن الدارسين لم يكتشفوا أهميتها إلا فى السنوات الأخيرة. لمناقشات أكثر حول المجموعات القيادية فى عملية السياسة الصينية انظر:

Carol Lee Hamrin, "The Party Leadership System," in David M. Lampton and Kenneth Lieberthal, eds., Bureaucracy, Politics, and Decision Making in Post-Mao China (Berkeley: University of Califomia Press, 1992), pp. 95-124; Wei Li, The Chinese Staff System: A Mechanism for Bureaucratic Control and Integration (Berkeley: Institute of East Asian Studies, 1994); and Kenneth Lieberthal, Goveming China (New York: W.W. Norton, 1995), pp. 192-194. Few openly published Chinese sources even mention the role of Leading Groups, but one recently published source identifies 278 Leading Groups since 1949. See Wang Jingsong, Zhonghua Renmin Gongheguo =

=Zhengfu yu Zhengzhi [Government and Politics of the People's Republic of China] (Beijing: Zhonggong zhongyang dangxiao chubanshe, 1995), p. 378-441.

(٤٣) المجموعة القيادية الصغيرة للشئون الخارجية المركزية تضم إلى جانب أعضاء اللجنة الدائمة للمكتب السياسى للحزب الشيوعى رئيس الوزراء ووزير الخارجية ومدير مكتب الشئون الخارجية بمجلس الدولة ومدير اللجنة المركزية لإدارة الارتباط الخارجى ووزير الدفاع أو رئيس الأركان العامة لجيش التحرير الشعبى ووزير التجارة الخارجية والتعاون الاقتصادى ووزير الدولة للأمن وعددًا صغيرًا من المستشارين.

(44) Interviews with knowledgeable officials in Beijing (April 1994) and London (November 1994). However, Lieberthal claims in that "as of 1994 Li Peng remained in charge [of the foreign affairs kou]"; Lieberthal, Governing China, p. 193.

(45) Interviews with knowledgeable officials and scholars in Beijing, July 1995; and Swaine, "The Role of the PLA in China's National Security Policy Process."

(٤٦) منذ عام ١٩٩٤ عندما عين نائب وزير الخارجية ليو هواكيو Liu Huaqiu مديرًا لمكتب مجلس الدولة للشئون الخارجية يقال إن هذا المكتب مارس تأثيرًا كبيرًا فى عملية وضع السياسات. ويقال إن ليو يمارس تأثيرًا كبيرًا على عملية السياسة الخارجية اليوم وأنه الذراع الأيمن لرئيس الوزراء لى بينج فى هذا المجال. وقد تراجع تأثير مركز الدراسات الدولية بمجلس الوزراء كثيرًا فى السنوات الأخيرة بعد موت هوان زيانج Huan Xiang.

(47) Interview with international relations specialist, July 16, 1995, Beijing.

(48) Interview with Lin Ke, Mao's personal secretary (mishu) for foreign affairs, Beijing, April 24, 1994.

(49) Patrick Tyler, "With Eye on U.S., Chinese Welcome Yeltsin's Embrace; Jiang Says Beijing and Moscow Forge a 'Strategic Partnership'," International Herald Tribune, April 25,1996; Joseph Kahn, "China, Russia Flaunt New Comradery in an Apparent Warning to the U.S.," Wall Street Journal, April 26, 1996.

(٥٠) ثمة مراجعة ممتازة فى:

Lowell Dittmer, "China and Russia: New Beginnings," in Samuel Kim, ed., China and the World, 3rd ed. (Boulder, Colo.: Westview Press, 1995), pp. 94-112.

(٥١) سياسيًا واقتصاديًا قد يكون القادة الصينيون أكثر ارتياحًا لوجود حكومة شيوعية جديدة لكنهم منزعجون من دعوته لاستعادة الإمبراطورية السوفيتية السابقة وحدودها. ولنفس هذه الأسباب يحذر القادة الصينيون أكثر من القوميين المتطرفين الذين يقودهم فلاديمير زيرينوفيسكى Vladimir Zhirinovsky. وردت هذه الآراء فى مناقشات مع متخصصين روس ومسئولين صينيين فى بكين فى يوليو ١٩٩٥ ويناير ١٩٩٦.

(52) See Bilveer Singh, "Russia and East Asia," paper presented at the conference on "Strategic Cultures and Security in East Asia," Ebenhausen, Germany, May 1996.

(53) See Bates Gill and Taeho Kim, China's Arms Acquisitions From Abroad: A Quest for "Superb and Secret Weapons" (Oxford: Oxford University Press, 1995); and Shambaugh, "China's Military: Real or Paper Tiger?"

(54) See, for example, the secret and classified speeches by Chinese Politburo members in Chinese Law & Government (Spring 1992).

(55) See Shambaugh, "Peking's Foreign Policy Conundrum Since Tiananmen: Peaceful Coexistence vs. Peaceful Evolution."

(56) See Lowell Ditrmer and Samuel S. Kim, eds., China's Quest for National Identity (Ithaca, N.Y.: Cornell University Press, 1993); James Townsend, "Chinese Nationalism," Australian Journal of Chinese Affairs, January 1992, pp. 97-130; John Fitzgerald, "The Nationless State: The Search for a Nation in Modern Chinese Nationalism," ibid., January 1995, pp. 75-104; Lucian W. Pye, "How China's Nationalism Was Shanghaied," ibid., January 1993, pp. 107-133; George T. Crane, " 'Special Things in Special Ways': National Economic Identity and China's Special Economic Zones."=

=ibid., July 1994, pp. 71-92; and Wang Jisi, Comparing Chinese and American Conceptions of Security.

(57) Lucian W. Pye, "China: Erratic State, Frustrated Society," Foreign Affairs, Vol. 69, No. 4 (Autumn 1990), p. 54.

(58) Allen S. Whiting, "Chinese Nationalism and Foreign Policy After Deng," China Quarterly (June 1995), pp. 295-316.

(٥٩) يميز وايتنج Whiting "القومية التوكيدية" أكثر من ذلك بأنها بوجه عام شكل من رهاب الأجانب، بينما يرى دارسون آخرون علامات "القومية الواثقة" أو "القومية النفعية" في السياسة الخارجية الصينية المعاصرة.

Ibid.; Allen S. Whiting, "Assertive Nationalism in Chinese Foreign Policy," Asian Survey (August 1993), pp. 913-933; Michel Oksenberg, "China's Confident Nahonalism." Foreign Affairs, Vol. 65 (Winter 1986-87), pp. 501-523; Wang Jisi, "Pragmatic Nationalism: China Seeks a New Role in World Affairs," Oxford Internationa} Review, Vol. 6, No. 1 (Winter 1994), pp. 28-30, 51, 64.

(٦٠) المحادثة التي سربتها إدارة كلينتون وردت في:

Thomas Friedman in the New York Times, April 17,1996. The White House Press subsequently confirmed this exchange.

(٦١) يختلف صامويل كيم وآخرون مع هذا الرأي ويجادلون بأن الصين تقبل الاعتماد المتبادل وتتبنى تعددية الأطراف. صحيح أن الصين وقعت الآن على اتفاقيات دولية وتشارك في هيئات دولية أكثر بكثير من أي وقت مضى، لكن ذلك لا يصمد عندي كدليل لرأي كيم. لمزيد من التفاصيل حول هذا الموضوع انظر:

Harry Harding, ed., China's Cooperative Relations (forthcoming).

(62) See David Shambaugh, China and Europe, 1949-1995 (London: Contemporary China Institute, School of Oriental & African Studies, 1996); and Shambaugh, "China and Japan Towards the Twenty-first Century: Rivals for Preeminence or Complex Interdependence?" in Christopher Howe, ed., China and Japan: History, Trends and Prospects (Oxford: Oxford University Press, 1996).

(63) Beijing Foreign Languages Institute English Department, ed., Han-Ying Cidian [Chinese-English Dictionary] (Beijing: Commercial Press, 1985), p. 344.

(64) Interview with member of the Institute of American Studies, Chinese Academy of Social Sciences, July 18, 1995.

الفصل الثانى

شرق آسيا و كبح الصين

جيرالد سيجال

إن النمو الاقتصادى الملحوظ فى شرق آسيا يعتمد على تعزيز تحديث النظم السياسية والاجتماعية عبر المنطقة. كما يعتمد الاستقرار والنمو أيضًا على تطوير نظام دولى يكبح القوى غير الموافقة على الوضع الراهن وتطوير آليات لإدارة وتسوية الصراعات بلا حروب. ولا شك فى أن أهم دولة فى شرق آسيا هى الصين: الصين التى لو انهارت إلى فوضى أو كانت عدوانية فى المنطقة يمكن أن تدمر ازدهار المنطقة.

هل الأمن الإقليمى فى شرق آسيا يصير مستحيلاً عندما تكون الصين قوية؟ وهل يكون انعدام الأمن الإقليمى متوقعًا بقوة عندما لا تشعر الصين الصاعدة بالأمان حول ما إذا كانت ستستطيع أن تحافظ على صعودها، وحول ما إذا كان الآخرون سيسمحون لها بالصعود؟ كيف يجب على الدول الأخرى أن تتعامل مع الدولة التى ربما تكون قوة التغيير الأكبر الوحيدة فى توازن القوى العالمي؟

من المؤسف أن الجدل حول هذه التساؤلات يكون تبسيطيًا فى الغالب. فمن ناحية تجادل مدرسة "الإشراك" المهيمنة بأنه يمكن تحييد الصين بوصفها تحديًا للوضع الراهن بإعطائها حوافز تدفعها للانضمام إلى المجتمع الإقليمى والعالمى. وتعتقد مدرسة الإشراك أنه ليس ثمة حاجة للتفكير من منظور توازن القوة لأن الاستقرار ستوفره الدول المتلهفة لئلا تفقد مزايا الاعتماد الاقتصادى المتبادل[1].

وثمة مدرسة فكرية أخرى تذهب إلى أن الصين يجب أن "تُحتوىَ". وتجادل مدرسة الاحتواء بأن توازن القوة في شرق آسيا يتحول إلى عدم الاستقرار بشكل خطير(٢).

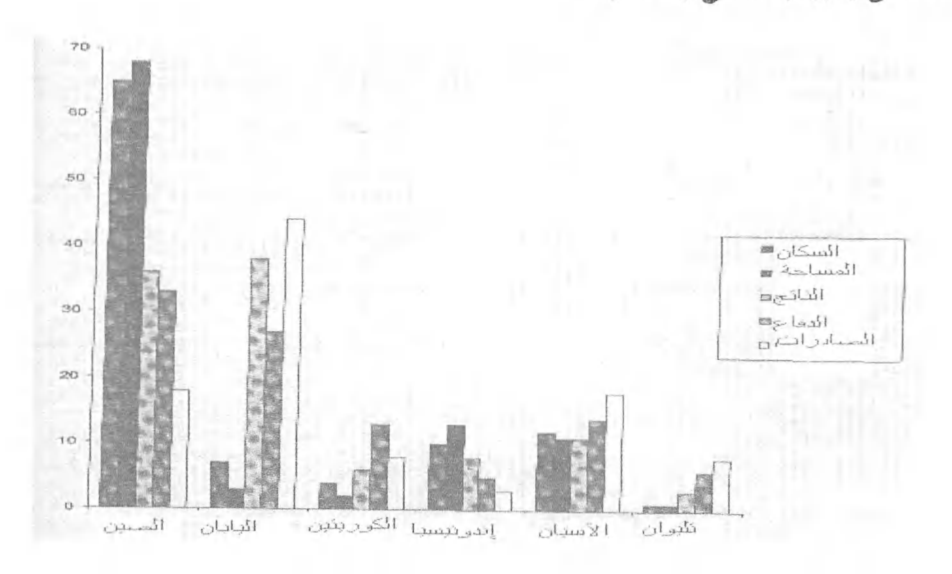
غير أن فكرتي "الإشراك" و"الاحتواء" من مخلفات زمن الحرب الباردة، ولهذا السبب فقط تعدان فئات تحليل غير كافية للمشكلة الخاصة التى يطرحها التعامل مع الصين الصاعدة. وبدلاً من ذلك تدفع هذه المقالة بأن الإشراك سياسة حيوية أو ضرورية لكنها غير كافية نحو الصين. فالصين قوة قوية وغير راضية عن الوضع الراهن(٣). وتلك الدول التى تتعارض مصالحها مع الصين سوف تدافع عن تلك المصالح بكبح الصين حيثما أمكن. على أن صياغة سياسة "الكبح" constrainment تتطلب تقييمًا لما إذا كان جيران الصين والقوى البعيدة لديهم القوة الكافية لمقاومة الصين. وأنا أجادل بأنهم أقوياء بالفعل، لكن الأمر يتطلب أيضا الإرادة لعمل ذلك. والأدلة المقدمة هنا تقترح أن معظم الدول ليس لديها الإرادة لكبح الصين. فنظرة متأنية على الاتجاهات الأخيرة، خاصة الردود على نشاط الصين فى بحر الصين الجنوبى، تكشف أن الصين لا تُكبح بسبب المخاوف من أن ذلك قد يدمر الاعتماد الاقتصادى المتبادل المهم للغاية مع شرق آسيا. وأنا هنا أحدد أخطار السياسة التى تُشرِك الصين من خلال الاعتماد المتبادل بينما لا تكبح سلوكها غير المرغوب، وأقدم مقترحات حول إمكانيات نجاح سياسة أكثر كبحًا للصين.

أ- الصين وشرق آسيا: غرفة التوازن؟

إن تحقيق التوازن مع الصين وكبحها فى شرق آسيا قد يبدو للوهلة الأولى مهمة مستحيلة. فالصين تمثل ٦٨% من إقليم شرق آسيا وحوالى ٦٥% من سكان الإقليم (انظر شكل ١)(٤). وتلك المرتكزات الأساسية للقوة ثابتة نسبيًا. والمنطقة الأخرى الوحيدة فى العالم التى يميل توازن القوة فيها إلى دولة واحدة هى أمريكا الشمالية. وذلك بالطبع فى مقابل الحالة الأوروبية الأكثر توازنًا(٥).

شكل (١)

دول شرق آسيا من حيث نسب عدد السكان ومساحة الإقليم وإجمالى الناتج المحلى وميزانية الدفاع والصادرات



ملاحظة: كل الأرقام تمثل عام ١٩٩٤ ما عدا الصادرات (١٩٩٣)، ومجموعة الآسيان لا تتضمن إندونيسيا، وأرقام الصين تتضمن هونج كونج.

إن انعدام التوازن من حيث المساحة وعدد السكان قائم فى شرق آسيا منذ قرون، وربما كان أقدم فى شرق آسيا من أى مكان آخر فى العالم. وقد تمثلت نتيجة ذلك فى نمط غير متوازن عمره قرون فى العلاقات الدولية. فحتى قبل وصول الاستعمار الأوروبى (الذى برز بقوة فقط فى القرن السابع عشر) كانت الوحدات السياسية نادرًا ما ترتبط مع بعضها البعض. وعندما كان هذا الارتباط أو الإشراك يحدث فإن طبيعة توازن القوة كانت تعتمد إلى درجة كبيرة على ما إذا كانت الصين قوية أم لا. فالصين القوية كانت تلقى بظلالها على جيرانها الأصغر. فى حين أنه فى أوقات ضعف الصين كان الجيران أكثر حرية فى إقامة علاقات

مع أجزاء من الصين وكذلك أكثر تحررًا من الضغط الصينى الثقيل. وقد نجح بعض جيران الصين، خاصة اليابان وكوريا، فى إرساء ثقافات سياسية مستقلة وقوية وصحية، لكنهم كانوا يعرفون أن استقلالهم كان يعتمد إلى درجة كبيرة على بقاء الصين ضعيفة. بينما كانت شعوب جنوب شرق آسيا أقل نجاحًا فى بناء كيانات سياسية قوية ودائمة، ولذلك كانت هذه المنطقة تتأثر جدًا بأنماط التفاعل التى أرسيت فى عصر السيطرة الأوروبية وبعد ذلك غشاء الحرب الباردة فى النصف الثانى من القرن العشرين. وعندما رُفِع غشاء الحرب الباردة (وهو ما حدث فى شرق آسيا مبكرًا جدًا عنه فى أوروبا) أدركت كل من دول شمال شرق آسيا القوية نسبيًا ودول جنوب شرق آسيا الأكثر ضعفًا أن النمط المستقبلية للعلاقات الدولية فى منطقتهم كان يعتمد على مدى قوة أو ضعف الصين(٦).

لقد أمضت الإمبراطورية الصينية معظم القرن العشرين ممزقة. ففى عام ١٨٥٠ كانت الصين لا تزال، اسميًا، الاقتصاد الأكبر فى العالم، لكن مع نهاية القرن التاسع عشر كانت تفقد أراضى على طول حافتها لصالح أجانب طامعين. ومع نهاية القرن العشرين استعادت الصين فقط قليلاً مما فقدته. فبصرف النظر عن الجزر البعيدة عن الشاطئ التى أخذتها تايوان والجزر الواقعة فى بحر الصين الجنوبى واستعادة هونج كونج عام ١٩٩٧، لم تتغير حدود الدولة الصينية كثيرًا عما كانت عليه فى أواخر القرن التاسع عشر. وكانت نتيجة ذلك صينًا يقع على كاهلها عبء إعادة توحيد وضم أراضيها.

والصين تستطيع أن تتحمل تبعات هذا العبء لأنها تحولت فى القرن التالى من اقتصاد عاجز إلى اقتصاد مزدهر. وكما يشير المؤرخون الاقتصاديون-الجغرافيون فإن ثمة ارتباطًا قويًا بين القوة الاقتصادية وقدرة الإمبراطوريات على تحقيق مطالبها الإقليمية. لكن نمو الصين الاقتصادى المطرد لا يزال فى مراحله المبكرة. فالصين، كما يوضح جدول (١)، ما زالت بعيدة عن أن تكون قوة مهيمنة فى شرق آسيا وفقًا لكثير من مقاييس القوة. صحيح أن قوتها الاقتصادية والعسكرية

النسبية فى ازدياد، لكن النمو الاقتصادى المستدام فى الصين يبدو ممكنًا فقط فى نظام سياسى واقتصادى لامركزى[٧]. فضلاً عن أن الصين يعوقها أيضًا ضعف القيادة ومشكلات اجتماعية هائلة وهجرة داخلية يقال إنها ما بين ١٠٠ و١٥٠ مليون شخص[٨]. وباختصار فإن الصين أضعف كثيرًا مما تبدو للوهلة الأولى.

جدول (٨-١)

دول شرق آسيا وفقا للنسب المئوية لكل دولة

	عدد السكان	المساحة	الناتج المحلى الإجمالى ١٩٩٤ (١٩٩٢)	الإنفاق العسكرى ١٩٩٤ (١٩٩٢)	الصادرات ١٩٩٣ (١٩٩٢)
الصين وهونج كونج	٦٥,٢	٦٨,٣	٣٥,٧ (٣٣,٨)	٣٣,٣ (٣٢,٥)	١٨,١ (١٧,٦)
إندونيسيا	١٠,٤	١٣,٤	٧,٦ (٨,٠)	٥,٤ (٥,٠)	٣,٣ (٣,٣)
اليابان	٦,٨	٢,٧	٣٧,٥ (٣٨,٣)	٢٧,٠ (٢٦,٧)	٤٤,٤ (٤٥,٣)
فيتنام	٣,٩	٢,٤	٠,٧ (٠,٧)	١,٣ (١,٤)	٠,٣ (٠,٢)
الفلبين	٣,٦	٢,٢	٢,١ (٢,٣)	٢,٣ (٢,٢)	٠,٩ (١,٥)
تايلند	٣,٢	٣,٧	٤,٦ (٤,٧)	٤,٥ (٦,١)	٣,٩ (٣,٧)
كوريا الجنوبية	٢,٤	٠,٧	٥,٦ (٥,٨)	٩,٩ (٩,١)	٧,٩ (٧,٩)
تايوان	١,٢	٠,٢	٢,٨ (٢,٩)	٦,٤ (٦,٣)	٨,٣ (٨,٥)
كوريا الشمالية	١,٢	٠,٩	٠,٣ (٠,٤)	٣,٢ (٤,٠)	٠,١ (٠,١)
ماليزيا	١,١	٢,٤	٢,١ (٢,١)	٣,٣ (٤,٤)	٤,٣ (٤,٠)
سنغافورة	٠,٢	٠,٠	٠,٨ (٠,٩)	١,٨ (١,٦)	٨,٢ (٧,٧)

SOURCES: International Institute for Strategic Studies, World Bank, IMF. Gross Domestic Product (GDP) and defense spending rates are purchasing-power parity (PPP). Exports are for merchandise and invisibles.

ومع ذلك فلا تزال الصين تشعر بأن لها ادعاءات مشروعة ببعض الأقاليم وبمكانة متنامية فى شرق آسيا والعالم ككل. والتحدى الذى يواجه شرق آسيا والعالم هو ما إذا كان يجب أن يسمح للصين بأن تحصل على الأراضى والقوة والمكانة التى تدعيها، أم ما يجب أن تُكبح وهى لا تزال ضعيفة نسبيًا.

إن شرق آسيا لا يجب أن يعود "للوراء إلى المستقبل" ولو فقط لأن كثيرًا من دول شرق آسيا، خاصة اليابان، أقوى بكثير مما كانت عليه فى عصور ما قبل قدوم الأوروبيين. فالنظام الدولى اختلف كثيرًا هو الآخر. ونمو الصين يعتمد إلى درجة كبيرة على قبولها للاعتماد المتبادل وربما حتى سياسيًا مع النظام الدولى، وهذا الانفتاح تضعفه النزعة الوحدوية العدوانية. ففرص نمو الصين تعتمد على الدول الأخرى التى توفر للصين أسواقًا للسلع والمواد الأولية والاستثمار الاقتصادى والمعلومات والتكنولوجيا اللازمة للتطوير. وباقتصاديًا ذلك يوجد أساس يُمكّنْ دول شرق آسيا والعالم ككل من إدارة الصين المتنامية، لكن يجب أن تكون قوى شرق آسيا مستعدة لاتخاذ الخطوات اللازمة لعمل ذلك.

ب- هل ستتوازن منطقة شرق آسيا؟

إن الشروط الموضوعية لموازنة الصين ليست هى نفسها السياسات الواقعية لعمل ذلك. فى القرن التاسع عشر كان المفتاح لضمان التوازن ضد خصم قوى يتمثل فى إيجاد ما يكفى من المصالح المشتركة لبناء تحالف. لكن تلك الاستراتيجية كانت تتوقف أيضًا على وجود عدد من الدول القوية نسبيًا وأن تكون هذه الدول مستعدة لربط مصالحها المشتركة ثم العمل من أجلها. وفى شرق آسيا توجد المصالح المشتركة، بينما تغيب الإرادة لربط هذه المصالح، ناهيك عن العمل من أجل هذه المصالح المشتركة.

إن خطوط الانكسار فى شرق آسيا واضحة بما فيه الكفاية. أولاً يوجد فى شرق آسيا تشكيلة واسعة من القدرات تجابه الصين. فكما يوضح جدول (١) وشكل (١) فإن قلة من الدول مؤهلة لأن تكون قوة كبرى، فضلاً عن عدد كبير من القوى المتوسطة أو الأصغر. فدولتان فقط يزيد عدد سكانهما على ١٠٠ مليون شخص (اليابان وإندونيسيا). وإستراليا وروسيا فقط تمتلكان أقاليم واسعة قريبة من مساحة

الصين، لكن عدد سكان كل منهما صغير. وروسيا قوة كبرى، لكن فقط بالنسبة لمن ينظر من أوروبا[٩]. فظهر روسيا فى آسيا ضعيف، خاصة إذا وضعنا فى الاعتبار حقيقة أنها، فيما عدا اليابان، كانت آخر من استولى على رقع كبيرة من أراضى الصين أيام ضعفها. والكوريتان لا تزالان مقسمتين، لكن حتى إذا توحدتا ستظل كوريا الموحدة أصغر دولة فى شمال شرق آسيا. ودول رابطة شعوب جنوب شرق آسيا فى معظمها قوى متوسطة طامحة، وفى كل الأحوال لا يتجاوز إجمالى ناتجها المحلى مجمعًا ناتج إستراليا ونيوزيلندا مجمعًا. إن إندونيسيا هى القوة الكبيرة الوحيدة فى رابطة شعوب جنوب شرق آسيا، لكنها الأكثر بعدًا عن الصين.

ثانيًا تختلف مصالح دول شرق آسيا بالنظر إلى الصين. ففى بعض الحالات يطرح البعض تساؤلات حول ولاء قطاعات كبيرة من السكان من ذوى الأصول الصينية[١٠]. ونظرًا لأن المواطنين من ذوى الأصول الصينية يشكلون غالبية السكان فى سنغافورة يرتاب الكثيرون فى المنطقة من حرص سنغافورة على التعاون الوثيق مع الصين بشروط صينية. وعلى الجانب الآخر يوجد فى تايوان أيضًا غالبية عرقية صينية، لكن لأن كثيرين منهم هربوا من الاستيلاء الشيوعى على الجزيرة الأم ويثمنون ازدهارهم واستقلالهم الحاليين، فإنهم عمومًا أكثر عدوانًا ضد جزيرة الصين. واتجاهات الكوريتين نحو الصين يهيمن عليها فهمهما لتأثير الصين على النزاع حول توحيد كوريا.

وحدها من بين اللاعبين الكبار لا تؤى اليابان عددًا كبيرًا من السكان من ذوى الأصول الصينية، كما تتمتع بتقاليد من الاستقلال عن الصين والتنافس معها. وإندونيسيا فيها سكان أكثر قوة من ذوى الأصول الصينية (لكنهم قليلون عدديًا)، لكن قلقها أقل ثباتًا وإن أصبح حادًا فى بعض الأحيان من الصين[١١]. ومن المتوقع أن يعمل هذان البلدان معًا بشكل وثيق أكثر فى التفكير بشأن الصين، لكن عين كل منهما على تحديات أخرى. فإندونيسيا كانت تنظر إلى نفسها على اعتبار أنها تلعب دورًا أساسيًا فى رابطة شعوب جنوب شرق آسيا أو مرحلة عدم الانحياز، بينما

ظلت اليابان مكبلة فى تحالف مع الولايات المتحدة وتجد دورها فى مرحلة مجموعة السبع الكبرى. ويبدو الأمر تقريبًا كما لو أن اليابان بسبب سلوكها فى الصين فى الثلاثينيات والأربعينيات أخذت تتجنب التفكير مليًا وبجدية حول طرق التعامل مع الصين[١٢]. وإندونيسيا، حتى وقت قريب، لم تكن تنظر إلى الصين بوصفها كابحًا لسلوكها، أى سلوك إندونيسيا.

ونتيجة لهذه المواقف المختلفة نحو الصين، والمصالح المختلفة أيضًا معها، تفاعلت دول شرق آسيا مع الصين بطرق مختلفة جدًا. فوجدت اليابان وكوريا أن تركزا علاقاتهما التجارية والاستثمارية فى المناطق الشمالية الساحلية من الصين. وتركز روسيا أغلب مشروعاتها فى شمال شرق الصين، بينما تركز هونج كونج وتايوان على ساحل الصين الجنوبى[١٣]. أما الدول الأكثر بعدًا عن الصين فعلاقاتها بأقاليم الصين المختلفة أقل تحديدًا. فسنغافورة، كشأن كثير من الدول الأوروبية أو "الأنجلوساكسونية" على حافة المحيط الهادى، تمارس قدرًا كبيرًا من مشروعاتها على سواحل الصين الوسطى. وبإيجاز هناك علامات على أن اللامركزية داخل الصين تنعكس فى العلاقة المجزأة التى يطورها العالم الخارجى مع الصين.

كما يتجلى الاتجاه المجزأ نحو الصين أيضًا فى قضايا شرق آسيا الأساسية. فالقلق من انتشار الأسلحة النووية فى كوريا الشمالية يؤثر على علاقات الصين مع الدول الأخرى فى شمال شرق آسيا، بينما أصداؤه ضعيفة فى جنوب شرق آسيا. فى حين أن القلق من السكان من الأصول الصينية يمثل عاملاً فى علاقات الصين فى جنوب شرق آسيا، بينما ليس له دور فى شمال شرق آسيا. وكذلك فإن مفاوضات الصين الصعبة حول الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية أو انتهاكها لاتفاقيات حقوق الطبع الدولية تمثل مصلحة رئيسية للدول ذات القطاعات الخدمية الأكثر تطورًا، فيما لا تلعب دورًا كبيرًا فى علاقات الصين مع جنوب شرق آسيا. وبالتالى يسود ميل واضح لأن تتبنى الدول رؤى مختلفة للصين ولأن تتمكن الصين من اللعب على مثل هذه الاختلافات.

إن الخاصية الثالثة لمنطقة شرق آسيا والناتجة عن تجزئتها بشكل عام هى الغياب النسبى لمؤسسات شرق آسيوية أو حتى إحساس واضح بوجود مجتمع دولى إقليمى(١٤). على أن القدرة على موازنة وكبح الصين لا تعتمد فقط على وجود مثل هذه المؤسسات. ومع ذلك تفهم معظم دول شرق آسيا أنه من مصلحة الصين ألا تتطور مؤسسات كهذه، خاصة فى مجال الأمن. فباعتبارها القوة الأقوى والصاعدة يكون من مصلحة الصين أن تتعامل مع جيرانها ثنائيًا وأن تسعى إلى تقليص أية جهود إلى "تدويل" جوانب السياسة الخارجية الذى قد تؤدى إلى تمكين الفاعلين من العمل معًا لموازنة الصين.

بيد أن الصين ليست السبب الرئيسى للتطور البطىء لمنتدى التعاون الاقتصادى لآسيا والمحيط الهادى APEC، لكنها عامل مهم على المدى البعيد. أما على المدى الأقصر فقد كانت المشكلة الأساسية تتمثل فى التوتر بين من يرغبون فى مجموعة شرق آسيوية غير بيضاء(*) (اقتراح ماليزيا بإنشاء مؤتمر اقتصادى لشرق آسيا EAEC) ومن يرون فوائد فى صيغة من منتدى التعاون الاقتصادى لآسيا والمحيط الهادى أكثر انفتاحًا على جانبى الهادى(١٥). ومن المؤكد أن مؤتمرًا اقتصاديًا لشرق آسيا EAEC ستكون فرصته أقل فى أن يظل منفتحًا اقتصاديًا وسيكون بالتأكيد أقل قدرة على مقاومة الصين النامية التى أصبحت عام ١٩٩٥ أكبر اقتصاد فى المنطقة وفقًا لحسابات البنك الدولى لإجمالى الناتج المحلى بناءً على تعادل القوة الشرائية PPP.

إن الطبيعة المؤقتة للغاية للنزعة الإقليمية فى شرق آسيا تتضح أكثر فى مجال الأمن. فالمنتدى الإقليمى لرابطة دول جنوب شرق آسيا ARF وهو تجمع غير رسمى لدول آسيا والمحيط الهادى (إضافة إلى الاتحاد الأوروبى) لا يدعى أنه يسعى إلى تشكيل السياسة الأمنية للدول الأعضاء. وحتى أكثر مؤيديه حماسة

(*) يقصد مستقلة ومنفصلة عن الدول والشعوب الأوروبية البيضاء على حافتى المحيط الهادى [المترجم].

يعترفون بأن المنتدى لن يبدأ فى النظر فى أمور تسوية الصراعات لعدة سنوات. أما نقاد هذا المنتدى فيعتبرونه لا يختلف كثيرًا عن مأدبة طعام أو نادى غولف لأن الجميع غير مستعدين لتوضيح طبيعة الشاغل الأمنى الرئيسي: الصين. وحتى فى عملية المسار الثانى غير الحكومى الموازى من مجلس الأمن والتعاون لآسيا والمحيط الهادى CSCAP استطاعت الصين أن تحول دون عضوية كاملة لتايوان. فمن وجهة النظر الصينية يكون من المفيد ألا يكون هناك نظام أمنى جماعى أو تعاونى فعال لأنه من المحتم أن يكون مثل هذا النظام موجهًا فى المقام الأول لأن يكبح القوة الأكبر(١٦). وحسبما عبر مسئول فى رابطة شعوب جنوب شرق آسيا عن ذلك فإن الصين وجيرانها يعرفون أن دول شرق آسيا إذا لم تعمل معًا فسوف تعمل فرادى بالتأكيد.

ج- هل الاعتماد المتبادل يكبح الصين؟

يقترح التحليل السابق أن ثمة شروطًا موضوعية ولكن ميلاً ضعيفًا لموازنة وكبح الصين من جانب دول شرق آسيا. وأحد أسباب عدم الرغبة فى كبح الصين فرضية أن الصين، كما تذهب مدرسة "الإشراك"، ستكبحها الحاجة إلى الاعتماد الاقتصادى المتبادل. فى عامى ١٩٩٣-١٩٩٤ تم اختبار هذا التساؤل تحت سندين سياسة هونج كونج. وكانت الإجابة أن السلوك الصينى كُبِح إلى حد ما، لكن ذلك كان لسلسلة معقدة وربما فريدة من الأسباب(١٧).

فعندما اقترح الحاكم البريطانى الجديد كرس باتن Chris Patten الإصلاحات الديموقراطية فى تحد للرغبات الصينية كان رد الصين الأول هو الصياح والتهديد بعواقب وخيمة، وعلى ما يبدو مع غض النظر عن مصالح الصين الاقتصادية فى استقرار هونج كونج. للوهلة الأولى قدمت سياسة الصين دعمًا ضئيلاً لفكرة الكبح من خلال الاعتماد المتبادل. لكن سرعان ما اكتشفت

الصين أن التهديد فشل فى تخويف شعب هونج كونج ليرفض مقترحات باتن، وكانت بكين غير مستعدة لأن تقدم على تنفيذ معظم تهديداتها المريعة. فتبنت بكين مدخلاً متروبًا وشاركت فى الانتخابات المحلية على أمل أنها قد تتمكن من تقويض باتن بطريقة أكثر مكرًا. وعندما أخفقت فى تحقيق ذلك فى انتخابات المجلس التشريعى فى سبتمبر ١٩٩٥ لم ترجع الصين مع ذلك إلى تهديداتها المريعة وإنما حاولت بحذر أن تعزل الحاكم باتن.

إن عضة بكين كانت أقل كثيرًا من نباحها، وذلك جزئيًا لأن السياسة نحو هونج كونج لم تعد مجرد مسألة أمر من حكومة مركزية. فكثير من الناس فى النظام السياسى والاقتصادى الصينى غير المركزى على نحو متزايد لهم مصلحة فى الاستقرار فى هونج كونج. وسواء أكان الأمر بسبب "الأمراء الحمر" – الأطفال الأغنياء والأقوياء للقادة الكبار – أو السلطات المحلية فى الصين الساحلية الجنوبية فقد تمثلت النتيجة فى سياسة صينية أكثر تجزءًا وبراجماتية. وبقدر ما تستمد تلك القوى غير المركزية فى الصين بعضًا من قوتها من ارتباطاتها الدولية بقدر ما توفر حالة هونج كونج دليلاً على أن يد الصين قد كُفت بسبب الاعتماد المتبادل. وبشكل أدق فإن ذلك كان دليلاً على كيفية كبح الصين عن طريق الاعتماد المتبادل، حتى فى وجه المعارضة من الحكومة المركزية.

ومع أن حالة هونج كونج غالبًا ما تستبعد على اعتبار تفردها، فمن الصعب للغاية استبعاد أهمية الاختبار الرئيسى الذى تلاها لفكرة أن الصين يمكن أن تُكبح عن طريق الاعتماد الاقتصادى المتبادل.

د- حالة بحر الصين الجنوبى

لم تخف الصين يومًا ادعاءها من أجل استكمال سيادتها فى بحر الصين الجنوبى. فمنذ أن خرجت الصين من بلبلة الثورة الثقافية وهى تسعى بعناية لأن

توسع سيطرتها على هذه المياه المتنازع عليها[١٨]. فقد أصرت الصين على ادعائها القانونى الثابت على المنطقة، على الرغم من أنها لم تبين أبدًا الأساس القانونى لسياستها ولم تحدد الحدود الدقيقة لادعائها. فالصين وقعت، لكنها حتى الآن لم تصادق على، اتفاقية الأمم المتحدة للعام ١٩٨٢ حول قانون البحر. ولم تبد بكين إشارات على أنها سوف تقبل التحكيم الدولى حول ادعائها بالسيادة على كل جزء من إقليم المنطقة. ومانعت الصين فى عرض القضية إلى محكمة العدل الدولية، وذلك جزئيًا لأن ادعاءاتها ضعيفة مثل كل المدعين الآخرين (تايوان وفيتنام وماليزيا والفلبين وبروناى)[١٩]. وطبقت الصين مبدأ الرف القارى continental shelf فى تعريفها لادعاءاتها البحرية فى البحر الأصفر وبحر الصين الشرقى، بينما تطالب ببحر الصين الجنوبى على أساس "الاستخدام والإدارة التاريخيين"[٢٠]. بيد أن الصين من الواضح أنها لم يكن لها سيطرة وإدارة وحكم مستمر وفعال لهذه المنطقة كما يطالب المبدأ الأخير. وحتى إذا أمكن تأييد بعض ادعاءات السيادة عن طريق المحكمة فإن المناطق البارزة الصغيرة فى البحر لا يبدو أنها مؤهلة قانونيًا لتبرير مناطق اقتصادية خاصة على امتداد ٢٠٠ ميل بحرى أو أرفف قارية أكثر امتدادًا. فــ ٢٦ مَعْلَمًا فقط فى مجموعة سبراتلى تكون فوق الماء فى حالة المد العالى وأكبرها لا تتجاوز مساحته نصف كيلو متر مربعًا. ولم يكن لأى منها أبدًا سكان دائمون. وادعاءات الرف القارى من جانب الدول المحيطة بجزر سبراتلى ربما تعتبرها محكمة العدل الدولية أكثر قوة.

ويبدو الأمر، كما يذهب مايكل سوين Michael Swaine من مؤسسة راند، أن الادعاءات الصينية "تتعلق بالقوة أكثر مما تتعلق بالقانون"[٢١]. فمن الواضح أن الصينيين لا يشعرون بأن عليهم أن يتفاوضوا مع أى أحد حول هذه القضية. تمتد أبعد نقاط فى بحر الصين الجنوبى حوالى ١٨٠٠ كيلو متر من إقليم الصين غير المتنازع عليه على جزيرة هينان وتلمس جزيرة ناتونا (فى جنوب بحر الصين الجنوبى) التابعة لإندونيسيا[٢٢]. لقد تحركت الصين جنوبًا على مراحل، فأخذت

جزر باراسيل Paracel من فيتنام عام ١٩٧٤، وبعد ذلك أقامت مهبطًا جويًا على الجزر يصلح لاستخدام المقاتلات وطائرات النقل. وفى الثمانينات مدت الصين سيطرتها إلى مجموعة جزر سبراتلى الواقعة إلى الجنوب أكثر. وقد وقع أكثر اصطدام ذيوعًا فى جزر سبراتلى عام ١٩٨٨ عندما حُطِّمت عدة سفن فيتنامية فى اشتباك واحد.

فى أوائل التسعينيات كان المدعون الستة المتنافسون منهمكين جميعًا فى تعزيز مواقفهم والبحث عن تعاقدات مع شركات أجنبية للتنقيب عن النفط والغاز. وفى أغسطس ١٩٩٠ أعلن رئيس الوزراء الصينى لى بينج فى سنغافورة أن بلاده مستعدة لتنحية مسألة السيادة جانبًا وأن تشارك الآخرين فى تطوير جزر سبراتلى. لكن سرعان ما اتضح أن الصين لم تكن فى الحقيقة تهتم بأى شئ قد "يُدَوِل" المشكلة ورفضت كل الجهود الجادة عبر المفاوضات متعددة الأطراف[٢٣]. فالصين تفضل العلاقات الثنائية حيث يمكنها أن تلتهم منافسًا بعد آخر. وفى أكتوبر ١٩٩١ فى اجتماع غير رسمى لكن برعاية إندونيسية (وتمويل كندى) للمدعين فى جزر سبراتلى انضمت الصين إلى الاتفاق على حل الأمور سلميًا وتفادى العمل أحادى الجانب. وبدا كما لو أن الصين سوف تُكْبح عن توسيع سيطرتها فى بحر الصين الجنوبى بسبب خوفها من أن تظهر بمظهر البلطجى الإقليمى ومن فقدان فوائد الاعتماد الاقتصادى المتبادل.

وفى فبراير ١٩٩٢ أعلنت الصين "قانون المياه الإقليمية والمناطق المجاورة"، لكنه كان رمزًا سياسيًا أكثر منه إجراءً قانونيًا فى مسعى الادعاءات الإقليمية[٢٤]. ففى عام ١٩٩٢ أبدى المسئولون الصينيون قبولهم لبنود إعلان رابطة شعوب جنوب شرق آسيا المكون من خمس نقاط الصادر فى ٢٢ يوليو حول بحر الصين الجنوبى، والذى اتفقت بموجبه الدول الموقعة على عدم استخدام القوة لتغيير الوضع الراهن[٢٥]. فقد وافقت بكين على ضرورة بحث فرص التطوير المشترك، على الرغم من أن الصين أوضحت أنها لم توافق على شيء يقيد حقوقها السيادية

فى المنطقة. وقد عقدت مناقشات مختلفة، كان أهمها تحت رعاية إندونيسيا (دولة ليست لها ادعاءات فى مجموعة جزر سبراتلى)، لكن لم يتم الوصل إلى اتفاقات.

وبحلول عام ١٩٩٤ كانت كل من الصين وفيتنام قد أصبحتا أكثر مهارة فى تطوير اتصالات مع الدول والشركات الغربية. فقد بدأت فيتنام فى تحديث قواتها المسلحة، بما فى ذلك امتلاك طائرات سوخوى-٢٧[٢٦]. كما ازدادت جرأة فيتنام فى تأكيد حقها فى التنقيب عن النفط والغاز، وتزايدت الأدلة على أن هناك احتياطيات قابلة للاستغلال فى المنطقة[٢٧]. كانت فيتنام قد قررت الانضمام إلى رابطة شعوب جنوب شرق آسيا (فى يوليو ١٩٩٥) وتراجع شعورها بأنها منبوذة. وفى أغسطس ١٩٩٤ تزايد قلق الصين من نشاطات فيتنام فى التنقيب عن النفط فى جزر سبراتلى مع شركات أجنبية، وفى عدة حوادث فى الصيف والخريف لاحقت قوات فيتنامية مراكب صينية تعمل فى المياه الواقعة تحت السيطرة الفيتنامية فى جزر سبراتلي[٢٨]. كان من الواضح أن فيتنام تريد أن تربط مصيرها فى بحر الصين الجنوبى بمصير شركات النفط الغربية مَحاوِلة بذلك أن تضيف إلى قوتها وتردع الصين. لم تكن تلك سياسة كبح الصين من خلال اعتماد الصين المتبادل مع العالم الخارجى بقدر ما كانت كبحًا للصين من خلال مزيج من الاستخدام المقيد للقوة العسكرية واستخدام الاعتماد المتبادل الفيتنامى مع العالم الخارجى. وقد كان السؤال الذى طرح نفسه هو عن مدى نجاح هذه الاستراتيجية وعما إذا كان الصين يمكن أن تُكْبَح.

كانت أواخر عام ١٩٩٤ أيضًا فترة وجدت الصين نفسها فيها فى صراع أعمق مع الغرب، خاصة الولايات المتحدة، على النزاعات التجارية والانضمام إلى منظمة التجارة العالمية. لكن الصين وقعت فى هذه المشكلة جزئيًا لأنها كانت تشعر بأنها أقل تقييدًا من جانب النظام الدولى. فقد ظن بعض المسئولين الصينيين بشكل خاطئ أن كون الولايات المتحدة توقفت مؤخرًا عن ربط التجارة بحقوق الإنسان يعنى أن القوى الغربية لن تعود إلى استخدام قضايا السياسة الخارجية لكبح السلوك

الصينى. لكن النزاعات التجارية فى أواخر ١٩٩٤ أظهرت أن الصين مستعدة لنزاع أطول وأكثر تعقيدًا مع الولايات المتحدة حول القضايا التجارية. كان ذلك وقتًا عصيبًا على الصين حيث كان يطلب منها أن تقبل أن تصبح من الآن فصاعدًا أكثر تقيدًا بالنظام الدولى. كان الصينيون يعون أنهم سرعان ما سيصبحون مستوردًا رئيسيًا للغذاء والوقود، وبالتالى أكثر اعتمادًا على السوق العالمى فى مؤن حيوية[٢٩]. ولأنها تبصرت عواقب أن تصبح أكثر اعتمادًا على العالم الخارجى اختارت الصين أن تقاوم العملية بأقصى ما تستطيع. وكان قرار شراء ١٠ (وربما حتى حوالى ٢٢) غواصة على الأقل من طراز كيلو من روسيا جزءًا من برنامج أكبر لتحديث القوات البحرية الصينية وتوسيع قدراتها على إظهار القوة[٣٠]. ولذلك، ففى سبتمبر ١٩٩٤، عندما احتجزت القوات المسلحة الفلبينية ٥٥ صيادًا صينيًا حاولوا إقامة أبنية على إحدى الجزر التى تدعيها الفلبين شعرت الصين بأن عليها أن ترد. وكما فى الماضى عندما استخدمت الصين القوة للدفاع عما اعتبرته مصلحتها القومية وجدت بكين نفسها مضطرة لأن تضع سياستها بسرعة[٣١].

على الرغم من أن جزر سبراتلى فى ذاتها ربما لم تكن ذات أهمية كبيرة فقد وفرت اختبارًا حقيقيًا لما إذا كان يمكن كبح الصين عن طريق الاعتماد الاقتصادى المتبادل. ومع أنه لم يكن من المفاجئ أن تشعر الصين بأنها محتاجة إلى توصيل رسالة أنها لن تتضايق فاجأت الصين معظم المراقبين بأنها يمكن للمرة الأولى أن تدخل فى صراع مع عضو فى رابطة شعوب جنوب شرق آسيا. فقد كانت الحكمة التقليدية فى شرق آسيا هى أن الصين لا شك ستواصل أخذ الأراضى التى تدعيها فيتنام، لكنها لن تتجاوز على أراضى تدعيها دول رابطة شعوب جنوب شرق آسيا. وكانت الحجة وراء تلك الحكمة أن الصين تحتاج لأن تحتفظ بعلاقات طيبة مع دول رابطة شعوب جنوب شرق آسيا لكى تحافظ على تدفق الاستثمار والتكنولوجيا من هذه الدول. فأى استخدام للقوة ضد هذه الدول المؤيدة للغرب تهدد أيضًا العلاقات مع العالم المتقدم ككل. لكن الحكمة التقليدية كانت خاطئة.

ثمة أدلة ضئيلة يمكن أن نعيد عليها بناء عملية صنع القرار فى الصين، لكن يبدو من المحتمل أن الميل العام لاستخدام القوة لاستعادة الأراضى التى تدعيها الصين ليس عليه نزاع فى بكين. أما محل النزاع فكان التوقيت والهدف. ويبدو أن هذه العملية المحددة قامت بها منطقة جوانجزو Guangzhou العسكرية وأسطول جنوب الصين، على الرغم من وجود من كان يعارض مثل هذا العمل فى ذلك التوقيت مثل وزارة الخارجية. لكن فى وقت انعدام اليقين فى سياسة قيادة بكين، وببعض التناظر مع حادثة جزر باراسيل ١٩٧٤ واشتباك ١٩٨٨ مع فيتنام فى جزر سبراتلى، كان من الممكن أكثر أن يعمل القادة العسكريون المحليون وفق ما اعتقدوا أنها كانت إجراءات واستراتيجيات قياسية لا تتطلب موافقة رسمية من بكين[٣٢].

عند اختيار المواجهة مع دولة من رابطة شعوب جنوب شرق آسيا فى بحر الصين الجنوبى كانت الصين تقدم على مخاطرة سياسية بإفساد علاقاتها مع رابطة شعوب جنوب شرق آسيا وإلقاء الخوف فى قلب المستثمرين الأجانب. وعلى الجانب الآخر فإن الصين عندما اختارت أضعف عضو فى رابطة شعوب جنوب شرق آسيا – الفلبين – فإنها اختارت أسهل هدف. وأيضًا عندما اختارت الدولة التى طردت القوات الأمريكية من قواعدها اختبرت الصين النوايا الأمريكية أيضًا بأسلوب حذر للغاية. وبناء على ذلك ففى وقت ما من الشهور الثلاثة السابقة على نهاية يناير ١٩٩٥ أرسلت الصين تسع سفن بحرية على الأقل إلى صخور ميستشيف[٣٣]. لم تكن تلك المنطقة هى أبعد المناطق التى استولت عليها الصين جنوبًا، لكنها كانت المرة الأولى التى تستولى فيها على أراضى تدعيها دولة من رابطة شعوب جنوب شرق آسيا. واعتقلت القوات الصينية صيادين فلبينيين وأقامت أبنية على الجزيرة وتركت قوات لحراسة ما توقع كثير من المحللين أنه سيتحول إلى موقع للبحرية الصينية وربما حتى مهبط للطائرات. أكدت القوات الفلبينية هذا العمل فى ٨ فبراير ورأت أنها لا تستطيع أن تفعل شيئًا ردًا على ذلك.

ما مغزى الشقاق حول هذه الصخور؟ كان أوضح تغيير فى الوضع الراهن هو انتهاك الصين الواضح للتفاهم الذى توصلت إليه دول رابطة شعوب جنوب شرق آسيا عام ١٩٩٢ باستخدام القوة ضد عضو بالرابطة[٣٤]. ادعت الصين أنها بذلك كانت تحافظ فقط على حقوقها السيادية، وعلى الأقل من أجل الاستهلاك العام أصرت أنها فحسب شيدت ملاجئ لصيادى السمك. لكن عندما ركزت مصادر الاستخبارات الغربية فى النهاية على صخور ميستشيف اتضح أن الصين أقامت أبنية عسكرية وأن وحدات من جيش التحرير الشعبى تمركزت هناك لمدى طويل. على الرغم من أن المسئولين الصينيين كانوا يعترفون سرًا للحكومات الغربية أنه كانت هناك بالفعل وحدات من جيش التحرير الشعبى، ظلت الصين تؤكد على الملأ أن ما حدث كان عملاً حميدًا من صيادين صينيين، وأن استخدام القوة لطرد الصيادين الفلبينيين لا يرقى إلى مستوى الهجوم على عضو فى رابطة شعوب جنوب شرق آسيا. وعلى كل أكدت الصين أن ما فعلته كان شكلاً من الدفاع عن النفس لأن الإقليم ملكها. بل إن بعض الصينيين اقترحوا حتى أن الدرس الذى يجب تعلمه هو الحاجة إلى توسيع القوات الصينية بسرعة كبيرة لكى يستولوا على المنطقة بسرعة ويتفادوا بذلك المضايقة السياسية التى سوف تتحملها الصين فى النصف الأول من ١٩٩٥[٣٥]. كانت الصين تخاطر بوضوح بمواجهة عضو فى رابطة شعوب جنوب شرق آسيا وخاطرت أيضًا بتغذية الإحساس لدى العالم ككل بأن الصين ستضحى بالعلاقات الاقتصادية إذا كانت تلك هى الطريقة الوحيدة لتحقيق ادعاءاتها الإقليمية والحصول على موارد طاقة حيوية. وقد كان السؤال الأساسى واختبار مغزى عملية صخور ميستشيف يعتمد على الطريقة الذى سيرد بها الآخرون على العملية الصينية وما إذا كانت الصين خاطرت بالفعل بفوائد الاعتماد المتبادل.

كان رد الفعل الأولى من دول رابطة شعوب جنوب شرق آسيا هو الصمت المذهل، أو على الأقل أقرب شيء إلى ذلك يمكن للدبلوماسيين أن يفعلوه. فيما

بينهم كان المسئولون فى رابطة شعوب جنوب شرق آسيا غاضبين من الإهانة التى وجهتها لهم الصين. ومن جانبها ونتيجة للغضب بسبب فشلها فى الرد أطلقت الفلبين لغضبها العنان بتحطيم بعض العلامات الصينية على جزر أخرى من جزر سبراتلى. لكن المدهش جدًا كان غياب أية شكوى رسمية من الرابطة تلوم الصين على خرق تفاهم ١٩٩٢. أصدرت الدول المختلفة فى المنطقة بيانات تأسف فيها على تصاعد التوتر وتدعو جميع الأطراف لتجنب استخدام القوة، وهى بيانات لا ترقى إلى الردع القوى. وخلف الأبواب المغلقة استخلص مسئولو الرابطة إلى أنهم لا يستطيعون أن يفعلوا شيئًا إزاء النشاط الصينى، وأن التعقل بالتالى كان نصف الشجاعة. ورأوا أنه لا فائدة من إصدار بيانات تدين الصين إذا لم يكونوا يستطيعون أن يساندوا هذه الإدانة. فإذا كانت "حالة فنلندا" Finlandization تصف دولة كانت تضبط سياساتها لأنها تجاور جارًا أقوى من أن تتحداه فقد كانت دول جنوب شرق آسيا فى نفس هذه الحالة. وبالطبع كانت نسخة رابطة شعوب جنوب شرق آسيا من "الحالة الفنلندية" استراتيجية من النوع يحقق نفسه: فإذا لم يتم التعبير عن ذلك فلن يطلب من أحد أن يساعد. وإذا لم يساعد أحدًا فلن يُفعل شىء.

أصدر وزراء خارجية رابطة شعوب جنوب شرق آسيا بيانًا عبروا فيه عن القلق من النشاطات الأخيرة، لكنهم لم يحددوا المشكلة أو حقيقة أن الصين كانت الدولة التى استولت على المنطقة. وحتى هذه التحركات المحدودة جاءت فقط لأن الفلبين "نظمت مشهدًا دبلوماسيًا" وطالبت بأن يقال شىء للصين[٣٦]. والصين على ما يبدو لم تدفع حتى ثمنًا من علاقاتها العامة. وعندما أهانت الصين فيتنام عامى ١٩٧٤ و١٩٨٨ رفع الفيتناميون أصواتهم ضد العدوان الصينى. لكن فى ١٩٩٥ كشفت اجتماعات مسئولى رابطة شعوب جنوب شرق آسيا عن وجود إجماع حول كيفية التعامل مع الصين وتردد واضح عن انتقاد الصين على أعمالها فى جزيرة ميستشيف[٣٧]. وقد وجدت الصين أنه بإمكانها أن تتغلب على أعضاء رابطة شعوب جنوب شرق آسيا أسهل بكثير من تغلبها على فيتنام.

وفى اجتماع مخطط مسبقًا فى ٢-٤ أبريل ١٩٩٥ مع مسئولين صينيين خلف أبواب مغلقة فى هانجزو Hangzhou قدم أعضاء رابطة شعوب جنوب شرق آسيا للصينيين تعبيرًا موحدًا عن القلق من الأعمال الصينية (بشكل غير رسمى على العشاء). و"طُلِب" من بكين أن توقف تشييد الأبنية العسكرية على الجزر المتنازع عليها[٣٨]. وطلب مسئولو الرابطة بأن تُبحث القضية رسميًا فى الاجتماع، لكن الصين رفضت، فتراجعت الرابطة. وحقيقة أن الاجتماع كان روتينيًا وسريًا وأن الرسالة سلمت بشكل غير رسمى فحسب على العشاء كان يعنى من منظور الصين أنها لن تدفع ثمنًا غاليًا لأعمالها.

لكن الصين وهى تذل رابطة شعوب جنوب شرق آسيا ربما تكون قد أيقظت قوى كانت تفضل أن تظل نائمة. فكما أوضحت فيتنام بعد نكسة ١٩٨٨ يمكن للانتصار الصينى أن يحفز المقهورين لصياغة استراتيجية أفضل. فبعد هزيمتها من الصين بحثت فيتنام عن فوائد الاعتماد المتبادل مع شركات النفط الغربية، وحولت نفسها إلى هدف لفرص الكسب للشركات متعددة الجنسيات الغربية وليس هدفًا لإساءة الاستخدام من جانب الحكومات الغربية وبحثت عن الدعم بالانضمام إلى رابطة شعوب جنوب شرق آسيا. وبدا أن استراتيجية الردع الفيتنامية الجديدة جعلت الصين تتجنب مواجهة فيتنام فى ١٩٩٥ وأن تبحث عن هدف أضعف وأقل تكلفة.

إن الدول فى بؤرة خط التقاطع كانت هى دول رابطة شعوب جنوب شرق آسيا التى وجدت فجأة أن الصين مستعدة لأن تواجههم بشكل مباشر. وقد بدا أن الصين لم تُكْبح عن طريق الاعتماد الاقتصادى المتبادل. فالأعمال على شعاب ميستشيف أظهرت أن إشراك الصين لم يكن استراتيجية كافية.

ر- هل تعلم أحد الدرس؟

إن رد الفعل الأولى على أعمال الصين فى شعاب ميستشيف والأحداث التالية فى رابطة شعوب جنوب شرق آسيا وخارجها كانت محدودة. لكن فى نفس العام حاول الفاعلون الأساسيون أن يقبلوا حقيقة أن أملهم فى التأثيرات الكبحية للاعتماد المتبادل كان فى غير موضعه. وأصبح لزامًا الآن أن تُتخذ اختيارات صعبة. ومع بحث الدول المختلفة عن سياسة بديلة تفرقوا فى اتجاهات شتى. وعمليًا كانت هناك إشارات على أنه مع أن غالبية الدول لم تكن مستعدة لأن تحاول أن تكبح السلوك الصينى بتنظيم قوة مضادة موازِنة أكثر فعالية، فإن مثل هذه الاستراتيجية لو تم تبنيها لربما أثمرت.

ز- الولايات المتحدة الأمريكية: إن السياسة الأمريكية نحو الصين، كما فى كثير من الجوانب الأخرى للسياسة الخارجية الأمريكية فى التسعينيات، كان يصعب الحكم عليها(٣٩). فقد كان هناك تخبط واضح، ليس أدل عليه من حالة المماطلة من جانب إدارة كلينتون، ثم رفضها فى ١٩٩٤، لأن تربط منح الصين مكانة الدولة الأولى بالرعاية تجاريًا بتحسين سجلها فى مجال حقوق الإنسان. وعلى الجانب الآخر تبنت نفس هذه الإدارة الأمريكية خطًا أكثر تشددًا فى القضايا التجارية، بل حتى حررت علاقاتها مع تايوان.

وفى مجال الدفاع اتضح أيضًا وجود عدد مدى من السياسات. فمن جانب استأنفت الولايات المتحدة الأمريكية اتصالاتها العسكرية مع الصين، بما فى ذلك زيارات السفن. ومع ذلك فإن المناورات الحربية التى كانت تتم فى أكاديميات الدفاع الأمريكية كانت تحرض القوات الأمريكية ضد الصين (سيناريو 2010)(٤٠). وعندما حدثت مواجهة بين حاملة طائرات أمريكية ووحدات عسكرية صينية في٢٧-٢٩ أكتوبر ١٩٩٤ بعيدًا عن الساحل الصينى اتضح أن بعض الأشخاص المؤثرين على الأقل فى وزارة الدفاع كانت تشغلهم الطريقة التى يجب التعامل بها مع القوة العسكرية الصينية الصاعدة(٤١). فبعد الأحداث على شعاب ميستشيف نقل

عن ستانلى روث Stanley Roth من مجلس الأمن القومى أنه أظهر تأييده للجهود الفلبينية لإيقاف "التدخلات الصينية"، وأخذ المسئولون الأمريكيون يبحثون عن طرق لتعزيز الروابط الأمنية مع اليابان، وعبر قائد البحرية الجديد الجنرال تشارلز كرولاك Charles Krulak عن قلقه الشديد من نوايا الصين بعيدة المدى(٤٢).

وعلى الجانب الآخر قال العميد ريتشارد ميك Richard Macke الذى كان وقتئذ قائد القوات الأمريكية فى المحيط الهادى فى سنغافورة فى مارس ١٩٩٥ أن آسيا والغرب يجب أن يقبلا حقيقة أن الصين ستطور بحرية حديثة، بما فى ذلك حاملات طائرات، يقصد بها إظهار القوة عبر البحار(٤٣). وفى مايو ١٩٩٥، وفى معرض تفنيده لحجج دراسة تقترح أن الصين هى التحدى الرئيسى لتوازن القوة فى آسيا، دفع رئيس الأفراد بالبحرية الأمريكية العميد زلاتوبر Zlatoper بأن الصين يمكن أن تكون جزءًا من استراتيجية دفاعية مشتركة من نوع حرب الخليج للتعامل مع الأزمات الإقليمية(٤٤).

إن الحالة المشوشة للسياسة الأمريكية فى شرق آسيا ونحو الصين ضُمِنَت فى المحتوى المتناقض نوعًا ما للاستراتيجية الأمريكية المعدلة حديثًا لآسيا والمحيط الهادى التى نشرت فى فبراير ١٩٩٥. فقد أوصت الاستراتيجية بمزيد من التركيز على الأصدقاء التقليديين فى المنطقة، لكن يمكن أن نقرأ بين السطور رؤية مؤداها أن الصين هى التحدى الرئيسى لتوازن القوة الإقليمى. ولذلك فإن الاعتماد الأمريكى المتنامى على حلفائها يوضح ضمنيًا" القلق المتزايد من النوايا الصينية(٤٥).

وعمليًا ظلت الولايات المتحدة على الهامش بينما كانت الحالة الأمنية تتدهور. وبعد خمسة أشهر كاملة من حادثة شعاب ميستشيف أعلنت الولايات المتحدة فى عجالة بيانًا رسميًا بشأن الحادثة. وامتنعت وزارة الخارجية عن ذكر أية دولة بالاسم فى المنطقة بأنها المشكلة الأساسية، وبدلاً من ذلك أصدرت بيانًا عامًا يعبر عن "القلق" حول حرية الملاحة(٤٦). لكن العلاقات الصينية-الأمريكية فى ذلك الوقت كانت فى انهيار بسبب منح تأشيرة دخول أمريكا للرئيس التايوانى لكى

ينال درجة فخرية من جامعة كورنيل. وعندما تدهورت العلاقات الصينية-التايوانية لاحقًا لدرجة أن الصين أغلقت الممرات الجوية والبحرية فى مضيق تايوان من أجل الإطلاق الصاروخى الاختبارى أصبح واضحا أن قضية سبراتلى كانت جزءًا فقط من قلق أوسع بكثير حول نزوع الصين لاستخدام القوة دون خوف نسبيًا من إمكانية إفساد الاعتماد الاقتصادى المتبادل فى شرق آسيا. وظل من غير الواضح، بل ومن غير اليقينى فى المستقبل، ما إذا كان الصين سيكبحها عن مهاجمة تايوان فهمها أن الولايات المتحدة سوف تساعد تايوان على المقاومة. وظلت الولايات المتحدة غير واضحة حول ما إذا كانت ستقدم لتايوان هذه الحماية حفاظًا على توازن القوة، لكن فى الوقت الحاضر يبدو أن مثل هذا الرادع غير المؤكد يكبح الصين. وحتى هذه الاستراتيجية المحدودة لم تكن واردة لأولئك الذين قد يسعون إلى مقاومة الصين فى بحر الصين الجنوبى.

س- **اليابان:** كانت اليابان الدولة الإقليمية الأكثر قلقًا فى شرق آسيا من الصين. فحتى قبل الأحداث على شعاب ميستشيف كان المسئولون اليابانيون يعبرون عن قلق متنام، وإن كان بشكل سرى فى الغالب، من النوايا الصينية وعزم الولايات المتحدة على ضمان أمن شرق آسيا. فمع تزايد المؤشرات على استعداد الصين لأن تلقى بثقلها فى المنطقة أصبحت اليابان مستعدة لإبداء مخاوفها بشكل أكثر وضوحًا. وحتى فى وسط السياسات الداخلية اليابانية الفوضوية والجدل حول ما إذا كان يجب على اليابان أن تتوحد بقوة أكثر مع آسيا أم مع الغرب كان المسئولون فى طوكيو يتحدثون علنًا عن الحاجة إلى تبنى اتجاه قوى نحو الصين[٤٧].

وقد ساعد المسئولون اليابانيون فى دفع الولايات المتحدة فى ١٩٩٥ إلى مراجعة استراتيجيتها فى آسيا والمحيط الهادى، وبشكل خاص إلى وضع تأكيد أكبر على العمل مع الحلفاء التقليديين. وقد أوضح المسئولون الأمريكيون للمسئولين اليابانيين أن التحديات الأمنية الواردة فى التقرير كانت تتجسد فى الصين فى المقام الأول. وعندما زار رئيس الوزراء اليابانى الصين فى مايو ١٩٩٥

اقتربت اليابان أكثر من الاعتذار الكامل عن سلوكها فى زمن الحرب، لكن المحادثات التى سرب معظمها فى الصحافة اليابانية كانت قوية فى إثارة قضايا أمنية عسيرة كانت اليابان تشعر بأن الصين لا تتصرف فيها بما يدعم المصالح الأمنية الإقليمية والعالمية(٤٨). تمثل رد الفعل اليابانى على حادثة شعاب ميستشيف فى التحذير من جانب المسئولين اليابانيين، خاصة من حيث القلق اليابانى على الحفاظ على الممرات البحرية فى المنطقة المفتوحة(٤٩). وفى كتابها الأبيض الدفاعى الذى نشر فى يونيو عبرت اليابان عن قلقها الواضح من سياسة الصين الأكثر عدوانية فى بحر الصين الجنوبى ودعت إلى تحسين جودة القوات اليابانية نتيجة لذلك(٥٠). وفى أغسطس حاولت مقاتلات يابانية، لكن فشلت فى، اعتراض مقاتلات صينية كانت تحلق فوق جزر سنكاكيو المتنازع عليها(٥١).

وعندما اختبرت الصين أجهزتها النووية فى مايو ١٩٩٥، بعد تجديد معاهدة منع الانتشار النووى مباشرة، استغلت اليابان الفرصة لأن ترسل للصين تحذيرًا أكثر عمومية بأنها إذا أقدمت على عمل ضد جيرانها والمجتمع الدولى فلا بد أن تتوقع عقابًا. وخفضت اليابان منح المساعدات للصين بمقدار رمزى، لكن هذا العمل كان بشكل خاص لليابانيين الحذرين دائمًا إشارة عالية للقلق الجدى من السلوك الصينى. وفى وقت الذكرى الخمسين لاستسلام اليابان عام ١٩٤٥ دخلت اليابان والصين فى تبادل للسباب وأخذت كل واحدة تتهم الأخرى بأنها الخطر الأكبر إلى الاستقرار فى المنطقة. وعبر المسئولون اليابانيون عن القلق المتنامى من أن الصين تحاول ممارسة الضغط بأشكال جديدة. وحاولت الصين أن تخبر اليابان بشروطها لتعامل اليابان مع تايوان باعتبارها مضيف قمة ١٩٩٥ لمنتدى التعاون الاقتصادى لآسيا والمحيط الهادى فى أوساكا. وإلى جانب الإحباط المتزايد من إعاقة الصين للتقدم فى مفاوضات معاهدة حظر الاختبارات النووية الشاملة وجد المسئولون اليابانيون فى الوزارات المختلفة أن الصين صعبة جدًا فى التعامل معها(٥٢).

ش- إستراليا: إن التقييم الأكثر تعمقًا لتوازن القوة المتغير فى آسيا ربما كان ذلك الذى جاء من إستراليا. فباعتبارها مهندس منظمة التعاون الاقتصادى لدول آسيا والهادى APEC كانت إستراليا قلقة مما اعتبرته اندفاعًا عنيذا فى رابطة شعوب جنوب شرق آسيا لوضع جدول أعمال آسيا-المحيط الهادى ولإبعاد الدول الأنجلوساكسونية على حافة الهادى إلى أدوار أكثر هامشية. وقد تحدث المسئولون الإستراليون علنًا عن الحاجة إلى الانضمام إلى آسيا، وحتى وزير الخارجية الإسترالى الصريح عادة غاريث إيفانز Gareth Evans كان حريصًا على ألا يدين استيلاء الصين من شعاب ميستشيف[٥٣]. لكن استراتيجية الدفاع الإسترالية الجديدة فى ديسمبر ١٩٩٤ كانت أكثر وضوحًا من تعديل الاستراتيجية الأمريكية ١٩٩٥ فى تحديد الصين بوصفها التحدى الرئيسى للأمن الإقليمى. وفى عرض أكثر تفصيلاً للحالة أوضح مهندس المراجعة الإسترالية بول دب Paul Dibb حالة القلق بكلمات أقل دبلوماسية[٥٤]. فالمدخل الإسترالى كان يضمر إحساسًا بأن انفتاحها على آسيا ربما أسيء فهمه فى تأكيده المفرط على دول رابطة شعوب جنوب شرق آسيا[٥٥]. فبينما كان من الضرورى أن تعمل مع إندونيسيا على وجه الخصوص، شعر الإستراليون على نحو متنام أن معظم دول رابطة شعوب جنوب شرق آسيا الأخرى كانت معادية بشكل خاص لأى دور إسترالى أكبر فى آسيا. وقد وجد الإستراليون أن أصدقاءهم الأقرب (وشركاءهم التجاريين الأكثر أهمية) كانوا فى شمال شرق آسيا وأن حليفهم الأقرب ما زال هو الولايات المتحدة. وكشأن الأمريكيين انتاب الاستراليون القلق من أن رابطة شعوب جنوب شرق آسيا كانت تنجرف نحو إغراء أن تكون مؤتمرًا اقتصاديًا لشرق آسيا مغلقًا فى وجه البيض، تكون الصين فيها أقل تقيدًا وأكثر قدرة على وضع جدول أعمال معادٍ للغرب. ولذلك ففى ديسمبر ١٩٩٥ عندما وقعت إندونيسيا بشكل مفاجئ اتفاقًا دفاعيًا مع إستراليا بالتخلى للمرة الأولى عن موقفها "غير المنحاز" كانت هناك أدلة على أن بعض القوى المتوسطة فى شرق آسيا على الأقل كان قلقها يزداد حدة من الصين.

ص- تايوان: من بين دول شرق آسيا كان يفترض دائمًا أن تتخذ تايوان أكثر المواقف حزمًا من الصين وذلك دفاعًا عن استقلالها الواقعي. صحيح أن المسئولين في تايوان كانوا باستمرار من أقوى الدول في التحذير من نتائج صعود الصين. لكن عندما تحول الانتباه إلى بحر الصين الجنوبي وقعت تايوان بين رغبتها في مقاومة الضغط الصيني ورؤيتها بأن بحر الصين الجنوبي يخص الصين[٥٦]. ففي عملية جيش التحرير الشعبي عام ١٩٨٨ في جزر سبراتلي كان المركز العسكري التايواني يقدم المياه العذبة على ما يقال إلى القوات الصينية، وفي ٢٥ مارس ١٩٩٥ أطلقت القوات التايوانية النار على سفن المؤن الفيتنامية. وفي أبريل ١٩٩٥ أعلنت تايوان عن عقد اجتماعات مع مسئولين صينيين حول التعاون في استكشاف النفط في بحري الصين الشرقي والجنوبي، وألغت دورية بحرية في بحر الصين الجنوبي عندما بدا أن التوتر حول شعاب ميستشيف يتصاعد. وفي أغسطس ١٩٩٥ قيل إن عدد الصيادين الصينيين الذين يعملون على المراكب التايوانية كان يرتفع بشدة[٥٧].

إن أصل الازدواجية التايوانية نحو جزر سبراتلي كان الظهور التدريجي لإحساس أقوى بتعريف الذات. وقد أخذ ذلك انشغال تايوان من جزر سبراتلي ليوجهه إلى الداخل. فبعد رحلة الرئيس لي عام ١٩٩٥ قبل الانتخابات إلى جامعة كورنيل اتخذت العلاقات بين تايوان والصين منعطفًا حادًا إلى الأسوأ. فقد أطلقت بكين صواريخها على مقربة من تايوان ولم تتلق تايوان دعمًا من أي أحد في المنطقة[٥٨]. فقد لجأ قادة الصين إلى السياسات القومية المتطرفة، في الغالب بغرض الاستهلاك المحلي، في وقت ضعف القيادة في بكين. وبدا أن الصين لا تعير اهتمامًا كبيرًا لحقيقة أن أية أزمة في مضيق تايوان قد تعيق تدفق الاستثمار والتجارة عبر المضايق. وكما في حالة سبراتلي أظهرت أزمة تايوان إلى أي مدى يبدو أن الصين لا يكبحها لا توازن القوة ولا منطق الاعتماد الاقتصادي المتبادل.

ض- رابطة شعوب جنوب شرق آسيا: كانت سياسات دول رابطة شعوب جنوب شرق آسيا الأكثر ميوعة. على الرغم من أن ردها الرسمي على أحداث

١٩٩٥ كان يتمثل فى تجنب الهجوم العلنى على الصين فقد بدا واضحًا أن المسئولين فى الرابطة شعروا بالحاجة لأن يظهروا أنهم يستطيعون أن يكبحوا السلوك الصينى ولو على الأقل بطريقة رمزية. ومع أن ما أنجزوه لم يكن كبيرًا، لكنه ربما كان يكفى الإحساس بأن الصين تسمع لهم حتى وإن لم تكن مستعدة لتغيير سلوكها.

وعندما تدهورت علاقات الصين مع الولايات المتحدة بسبب تايوان وساءت علاقات اليابان مع الصين بسبب الاختبارات النووية وجدت الرابطة أن الصين أكثر استعدادًا من قبل لأن تستمع للدعوات الموجهة إليها لأن تلتزم سلوكًا جيدًا. كانت بكين فى حاجة إلى أن تتجنب إثارة عداء الجميع فى نفس الوقت[٥٩]. فقبل اجتماع منتدى رابطة دول جنوب شرق آسيا الذى عقد فى بروناى فى الأول من أغسطس ١٩٩٥ أقنع مسئولو الرابطة الصين بأن تعد على الأقل بتغييرات شكلية فى سياستها. وفى أثناء وجوده فى بروناى أصر وزير خارجية الصين كيان كيتشين على أن الصين تتمتع بالسيادة على كامل بحر الصين الجنوبى، لكنه أعلن أن الصين مستعدة لأن تسوى النزاعات وفقًا لقانون البحر. كما وافق كيان على أن تُناقَش القضية فى منتدى متعدد الأطراف مع دول الرابطة. ومع أن شيئًا من ذلك لم يكن جديدًا، حيث إن الصين كانت قد وقعت فى ١٩٨٢ على اتفاقية قانون البحر وناقشت قضية سبراتلى فى هانجزو Hangzhou فى أبريل ١٩٩٥، فإن هذه النبرة عكست على الأقل الاعتراف بالحاجة إلى تخفيف مخاوف دول الرابطة. ووافقت الصين أيضًا على إتاحة قدر أكبر من الشفافية حول الأمور العسكرية، على الرغم من أن بياناتها الدفاعية المنشورة رسميًا معروف أنها غير موثوقة[٦٠]. وربما كان الأهم من ذلك هو أن الصين بدت مستعدة لتوقيع اتفاقيات مع إندونيسيا لإمداد الغاز من حقل ناتونا بجزر سبراتلى الجنوبية، ووضعت بذلك حدًا لادعائها بملكية الجزر، ولو على الأقل فى المدى القريب[٦١].

وقد كان السلوك الأكثر تعاونًا من الصين يكشف عن قلقها من التحالف الذى يبنى ضدها، وأن دول شرق آسيا إذا ما بدأت تتفق على القلق من الصين وتتصرف معًا وفقًا لذلك فإن بكين ربما تعدل سياساتها. بيد أن إشارات القلق العميق لدى دول الرابطة قبل اجتماع منتدى الرابطة لم تكن متماسكة كما كان يجب، لكن دول الرابطة أبدت بالتأكيد أن الصين قد عبرت خطًا مهمًا.

ط- الفلبين: كانت الفلبين نتيجة لصدمتها بالعمل الصينى الأولى فى يناير ١٩٩٥ أيضًا من بين الدول الأكثر ضجيجًا فى التحذير من التهديد الطويل المدى من جانب الصين. إن القوات المسلحة الفلبينية لم تكن فى موقف يؤهلها وحدها لمواجهة الصين، لكن بعد حادثة شعاب ميستشيف أقرت مانيلا زيادة فى الإنفاق العسكرى. كما حطمت وحدات من الأسطول الفلبينى سبع علامات صينية على الجزر الأخرى فى المياه الإقليمية شرق شعاب ميستشيف، لكنها لم تواجه القوات الصينية التى بقيت على شعاب ميستشيف ولم تتحدى سفن البحرية الصينية العاملة فى المياه المتنازع عليها[٦٢]. واعتقل الأسطول الفلبينى ٦٢ صيادًا صينيًا جنوب شعاب ميستشيف فى ٢٥ مارس ١٩٩٥ ووجه لهم تهمة الحيازة غير الشرعية لأسلحة نارية ومتفجرات والدخول غير الشرعى فى إقليم واقع تحت سيادة الفلبين[٦٣]. وفى الشهور التى تلت الحادثة ساد قلق مبالغ فيه بين القادة الفلبينيين من إمكانية تهديد الصين لجزر الفلبين الأساسية[٦٤]. وفى نفس الوقت انخرطت الفلبين فى دبلوماسية ذكية جدًا قصد بها رفع الوعى بين الشركاء فى رابطة شعوب جنوب شرق آسيا حول الحاجة إلى اتخاذ خط أكثر تشددًا تجاه الصين.

وقد وافقت الصين على أن تناقش "قواعد انضباط" مع الفلبين، لكنها رفضت أن تقوم بذلك فى لقاءات متعددة الأطراف. ولأن الصين أدركت أن الفلبين كانت تحرز نقاطًا دبلوماسية فقد حذرت من أن يسىء الآخرون فهم نواياها، وهى ملاحظة غامضة يمكن أن تغطى عديدًا من ردود الفعل الممكنة فى المستقبل[٦٥]. وحذرت تعليقات صينية أخرى الفلبين من أنها "ستتحمل كل النتائج" إذا استمرت "بعناد فى

مسلكها"[٦٦]. بينما كانت بكين هى التى غيرت مسلكها فى اجتماع منتدى رابطة دول جنوب شرق آسيا ووافقت على الأقل على مناقشة قضية سبراتلى فى حوار متعدد الأطراف مع أعضاء رابطة شعوب جنوب شرق آسيا، فضلاً عن أشياء أخرى. وللغرابة شرعت الفلبين فى تقويض جهودها الجيدة لرفع الوعى حول التهديد الصينى بقبول التفاوض حول "نظام الانضباط" ثنائيًا مع بكين[٦٧]. فربما لم يتم تعلم الدرس بعد بالكامل.

ظ- ماليزيا: بالطبع لم تنجذب دول رابطة شعوب جنوب شرق آسيا فوريًا لفكرة المفاوضات متعددة الأطراف حول النزاعات الإقليمية وذلك لوجود كثير من النزاعات العالقة بينهم. وثمة أسباب أخرى كثيرة جعلت دول الرابطة تصم آذانها عن المخاوف الفلبينية. وماليزيا بأقليتها العرقية الصينية الكبيرة كان من المتوقع أن تتخذ موقفًا متشددًا ضد توسيع القوة الصينية. لكن مع تنامى ثقة رئيس الوزراء مهاتير محمد فى قدرته على إدارة الغالبية الصينية فى الداخل فقد سره منهم سعيهم إلى تحقيق مزايا اقتصادية من الروابط التجارية الجديدة مع الصين. كما رأى مهاتير فى الصين أيضًا حليفًا كبيرًا فى معاداته للغرب وفى كفاحه لتطوير المنتدى الاقتصادى لشرق آسيا EAEC ومنع الدول الأنجلوساكسونية عبر المحيط الهادى. وقد كانت الصين أكثر رغبة فى تأييد هذا التطلع وسعيدة وهى تسمع لمهاتير وهو يقول "إننا لم نعد نعتبر الصين تهديدًا"[٦٨].

ع- سنغافورة: مع تحول ماليزيا إلى موقف أكثر تعاطفًا من الصين اعتبرت سنغافورة هذا التغيير إثباتًا لميلها الدائم المؤيد للصين. وسنغافورة كدولة صغيرة ذات غالبية عرقية صينية فى بحر من غير الصينيين لديها قلق طبيعى حول إمكانية بقائها. وهى لذلك ترحب بالفعل (وإن لم يكن رسميًا) بدرجة من القلق الذى يساور جيرانها فى رابطة شعوب جنوب شرق آسيا حول نوايا الصين. وقد لعبت سنغافورة دورًا خاصًا فى مساعدة الصين على التحديث وفى تزويد الصين

بتسهيلات معالجة النفط وتسهيلات أخرى فى المنطقة[٦٩]. كانت سنغافورة أيضا إحدى دول الرابطة التى ليس لها نزاعات إقليمية حقيقية أو حتى ممكنة مع الصين. لكن سنغافورة، مع ذلك، تقدر أنها فى موقف حرج ويجب أن تحاذر من أن لا تبدو متعاطفة أكثر من اللازم مع موقف الصين. ولذلك اقترح رئيس الوزراء جوه شوك تونج Goh Chok Tong فى بكين أن قوة الصين المتصاعدة وإنفاقها على التسليح ونشاطاتها فى بحر الصين الجنوبى "تثير القلق" فى المنطقة. على الرغم من أن ذلك كان ردًا متأخرًا فإن سنغافورة شعرت أنها لا تستطيع أن تتحمل أن تُرى صامتة والصين تعتدى على دولة عضو فى رابطة شعوب جنوب شرق آسيا[٧٠].

"غ"- **إندونيسيا:** ربما كان أهم وأقوى رد من دول رابطة شعوب جنوب شرق آسيا على تحركات الصين فى بحر الصين الجنوبى هو ذلك الذى جاء من إندونيسيا. فقد كان الإندونيسيون دومًا قادة رابطة شعوب جنوب شرق آسيا، واستنادًا إلى حجمها تقف إندونيسيا كقوة وسط بين زملائها أعضاء الرابطة. لكن نتيجة لعوامل مختلفة فى السياسة الإقليمية فيما بعد الحرب رأت جاكارتا أن من المناسب أن تأخذ مكانًا متأخرًا فى الرابطة. لكن الجميع يعرفون أن علاقة إندونيسيا مضطربة مع الصين. فالصين وهى تشق طريقها إلى مجموعة جزر سبراتلى، دون أن يكبحها شىء عن مواجهة دولة عضو فى الرابطة فليس ثمة ما يمنعها عن مواصلة الانتشار إلى أقصى جنوب بحر الصين الجنوبى. ومع وصول الطموحات الصينية بالفعل إلى جزيرة ناتونا واحتياطيات الغاز الطبيعى المؤكدة (التى يقال إنها الأكبر فى العالم) فى المنطقة بدأت جاكارتا تستيقظ على التهديد التى سمحت له بأن ينمو بحرية. فى ورشة عمل نظمتها إندونيسيا فى سورابايا عام ١٩٩٣ لمناقشة الادعاءات الصينية فى جزر سبراتلى قدمت الصين خريطة توضح إن الإمدادات الجنوبية لادعاءاتها تتضمن حقل غاز ناتونا. عندئذ أدركت إندونيسيا

أنها لم تعد طرفًا محايدًا فى المناقشات حول بحر الصين الجنوبى. وعند التحضير للمنتدى الإقليمى لرابطة شعوب جنوب شرق آسيا فى يوليو ١٩٩٤ طلبت إندونيسيا من الشركاء فى الرابطة تأييد صيغة كان من شأنها أن تقطع الطريق أمام الادعاء الصينى فى بحر الصين الجنوبى. لكن شركاء إندونيسيا المفترضين خذلوها مفضلين استغلال المزايا الفورية للعلاقات التجارية الجيدة مع الصين بدلاً من خطر المواجهة(٧١). وقد زاد ذلك من قلق إندونيسيا.

وفى يوليو ١٩٩٤ طلبت جاكارتا من الصين توضيح ما إذا كانت ادعاءاتها الإقليمية تمتد إلى منطقة ناتونا، لكن الصين رفضت أن ترد. وبعد حادثة شعاب ميستشيف قررت إندونيسيا أن الصمت يعنى أن للصين ادعاءات فى حقول الغاز، وفى أبريل ١٩٩٥ بدأت إندونيسيا دوريات جوية فى المنطقة المحيطة بناتونا. وقد ظل المسئولون الإندونيسيون يترددون فى وصف الصين بأنها تهديد(٧٢)، لكن فى تغير ملحوظ فى النبرة قال قائد القوات المسلحة الإندونيسية فى أبريل أنه من الأهمية الخاصة بمكان أن يحدثوا القوات الجوية الإندونيسية حتى تتمكن من التعامل مع التحدى الصينى فى بحر الصين الجنوبى(٧٣). وفيما بعد روى عن وزير الخارجية الإندونيسى على ألتاس Ali Alatas أنه حصل على توضيح صينى بأن ادعاءات الصين فى بحر الصين الجنوبى لا تتضمن حقل غاز ناتونا وأن الصين سوف تطبق قانون الأمم المتحدة لاتفاقية البحر على كامل بحر الصين الجنوبى(٧٤).

"ف"- والصين مجددًا: مع أن مدى تقيد الصين بإعلانها فى منتدى رابطة دول جنوب شرق آسيا فى أغسطس ١٩٩٥ ما زال غير مؤكد، فقد شعرت الصين بأن ثمة كبحًا كافيًا لها فى موجة الاحتجاج وإشارات اليقظة المتنامية فى شرق آسيا مما دعاها إلى تلطيف موقفها الدبلوماسى. فالأحداث فى مضيق تايوان وبحر الصين الجنوبى لم تظهر دعمًا لفكرة أن النزعة التوسعية الصينية سيكبحها الخوف

من الإضرار بالاعتماد الاقتصادى المتبادل، وإنما بدا أن الصين كانت قلقة مما بدا وكأنه خطوات أولى فى بناء تحالف إقليمى ضد الصين. وهنا فهمت الصين أنها يمكن أن تكون هدفًا لتوازن القوة، وأن عليها أن تعدل سياستها وفقًا لذلك.

خاتمة: بناء استراتيجية للكبح

يضع هذا التحليل أيدينا على بعض الأشياء المهمة ذات الصلة بالتساؤلات الثلاثة الأساسية فى الجدل حول الصين.

أولاً ما هى طبيعة الصين التى تتفاعل مع العالم الخارجى؟ من الواضح أن الصين فاعل أكثر تعقيدًا بكثير من أى وقت مضى. فالإصلاحات بكل ما فيها من صواب وفساد ضمنت أنه مع كل خصائص الصين الشمولية لم يعد ثمة معنى للحديث عن سياسة خارجية صينية واحدة. فقد كان توقيت وطبيعة النشاط الصينى فى بحر الصين الجنوبى خلال عام ١٩٩٥ أكثر تعقيدًا بفعل المصالح الاقتصادية الإقليمية والقوات العسكرية الإقليمية داخل الصين. كما تبدت أيضًا الانقسامات فى صنع السياسة فى بكين، خاصة فى التوترات المتعلقة بتايوان وحتى العلاقات الصينية-الأمريكية. وبينما أدرك هذه الحقيقة منذ فترة أولئك الذين يقومون بمشروعات اقتصادية مع الصين، فلا يزال من يعملون فى العمل الدبلوماسى يتعلمون أن التحدث مع حفنة القادة الصينيين فى بكين ليس هو المعنى المؤكد للسياسة الصينية[٧٥].

ونتيجة لإدراك بكين أن العالم الخارجى يتعلم أن يضع فى اعتباره تعقيد الصين الحديثة كان هناك ميل ملحوظ من جانب القادة الصينيين إلى اللجوء إلى النزعة القومية المتطرفة بغرض بناء الوحدة فى عصر ما بعد الأيديولوجيا. والصينيون، سواء أكانوا منشقين أم رؤساء الحزب، يؤمنون بمقولة جيرمى بيرم البليغة Geremie Barme بأن "تهديد الأجانب هو الوطنية عينها"[٧٦]. ومع ذلك فلا

يزال كثير من الأجانب لا يرون فى النزعة القومية الجديدة علامة على ضعف الصين. فلا بد أن نعترف أن الصين قوة كبرى غير مكتملة بها كل أوجه اللايقين التى تعلمنا أن نتعايش معها فى حالة القوة العظمى غير المكتملة: الاتحاد السوفيتى.

ثانيًا هل تتعلم الصين أن تتعايش مع كوابح الاعتماد المتبادل؟ يريد المتفائلون منا أن نعتقد أنها كذلك، ويضعون أمام أعيننا توقيع الصين النهائى على معاهدة منع الانتشار النووى NPT. لكن حتى إذا كانت الصين تتعلم ذلك فإنه لا يحدث إلا تحت ضغط جدى. والصين فى ذلك متعلم بطئ يقينًا حريص للغاية على إعادة كتابة الكتب الدراسية. وتصميم الصين على تغيير منظمة التجارة العالمية قبل أن تغير منظمة التجارة العالمية الصين مثالاً على مدى صلابة الصين فى القتال رفضًا لكوابح الاعتماد الاقتصادى المتبادل. وسلوك الصين فى بحر الصين الجنوبى وعبر مضيق تايوان خلال عام ١٩٩٥ يقترح أيضًا إما أن الصين لا تشعر بأن ثمار الاعتماد الاقتصادى المتبادل تكون فى خطر عندما تتبع أجندتها الوحدوية أو أنها تبحث عن مكانة دولية أكبر، أو حتى أن ذلك ثمن قصير المدى لا يساوى شيئًا أمام الصالح الأكبر[٧٧]. وبإيجاز فإن الاعتماد الاقتصادى المتبادل لا يبدو أنه يكبح الصين بالقدر الذى يأمله الكثيرون.

ثالثًا هل تنحنى الصين للضغط؟ هل يمكن كبحها؟ مما تجدر ملاحظته تلك الدعوات التى نسمعها كثيرًا إلى ضرورة أن نفهم وجهة النظر الصينية لكى ندرك لماذا لا يكون الصينيون مستعدين للانحناء للضغط الخارجى. ويقال لنا إن الصين متفردة وأن الثقافة الاستراتيجية الصينية لا تعمل ببساطة مثل القوى الأخرى. ووفقًا لتلك الفكرة فإن الصين لن تلتزم مطلقًا بقواعد اللعبة التى يحددها المجتمع الدولى أو لن يكبحها توازن القوة.

لكن الأدلة الواردة من شرق آسيا خلال عام ١٩٩٥ تقترح استنتاجًا مركزيًا لهذه المقالة وهو أن السلوك الصينى يمكن أن يُلطَّف من خلال الضغط المنسق. فقد كان الخوف من مثل هذا الاتفاق بين القوى هو الذى قاد الصين إلى تليين موقفها فى المنتدى الإقليمى لرابطة شعوب جنوب شرق آسيا. وقبل سنوات من ذلك وقعت

الصين على معاهدة منع الانتشار النووى لأن المجتمع الدولى واصل الضغط عليها. والصين توقع على اتفاقيات الحد من التسلح، كتلك التى وقعتها مع روسيا، عندما تشعر أنها تتعامل مع خصم قوى وقاس.

إن سياسة الصين ستظل أكثر لينًا فقط إذا تواصل الضغط عليها. فالدرس الذى نتعلمه من النزاعات التجارية مع الصين هو أنه بمجرد أن يُرفع الضغط حتى يعود القادة الصينيون لأن يفعلوا ما يريدون. ولذلك، على سبيل المثال، فإذا أرادت اليابان والدول الأخرى من الصين أن تقبل معاهدة منع الاختبارات الشاملة بكاملها فلا بد أن تستمر هذه الدول فى إجبار الصين على أن تدفع ثمنًا فى صورة فقدان المساعدات إذا استمرت فى الاختبارات أو أعاقت المفاوضات. وإذا كانت إندونيسيا تريد أن تحافظ على حقول غاز ناتونا التابعة لها أو تمنع الصين من تهديد جاكارتا بغرض جعل الثمن منخفضًا فإن على إندونيسيا أن تدفع زملاءها فى رابطة شعوب جنوب شرق آسيا لمواصلة انتقاد الأعمال الصينية غير المقبولة وأن يفعلوا ذلك بلغة أكثر وضوحًا.

إن التأكيد على الضغط على الصين والتشكيك فى القدرة الكبحية الفورية للاعتماد الاقتصادى المتبادل لا يعنى اقتراح أنه من الضرورى بدء استراتيجية مواجهة نحو الصين. فالهدف هو دمج الصين فى النظام الدولى. ومعظم الناس يودون أن يروا فى الصين دولة مستقرة وآمنة وتعددية ومسالمة. وللأسف ليس فى الصين شيء من ذلك فى الوقت الحاضر، وذلك جزئيًا لأنها لم تقبل بعد الكوابح المتأصلة فى الاعتماد المتبادل الحقيقى مع العالم الخارجى.

والسياسة التى يقصد بها أن تكبح الصين، شأنها شأن السياسة التى أدارت العلاقات مع الاتحاد السوفيتى، يجب أن تخبر الصين أن العالم الخارجى له مصالح سيدافع عنها عن طريق حوافز للسلوك الجيد وردع السلوك السيئ والعقاب عندما يفشل الردع. وفى عام ١٩٩٥ قدم للصين فقط العنصر الأول فيما يتعلق ببحر الصين الجنوبى، وتلميحات بالعنصر الثانى. وكانت نتيجة ذلك صينًا غير مكبوحة. وفى نفس

العام عندما أطلقت الصين الصواريخ فى اتجاه تايوان كان هناك ردع أكبر، على الرغم من أن تشوش الإشارات ترك الصين حرة فى مواصلة تهديد تايوان. وفى القضايا التجارية فى نفس العام أُجبِرت الصين على تحسين شروط انضمامها إلى منظمة التجارة العالمية لأن الغرب تمسك بقوة بمطالبه. وعندما واجهت الصين عقابًا على انتهاك اتفاقيات الملكية الفكرية استسلمت للمطالب الأمريكية. مؤدى ذلك أن كبح الصين يمكن أن ينجح، لكن فقط إذا أدرك جيرانها والقوى البعيدة جغرافيًا الحاجة لأن يعملوا بشكل منسق فى عقاب ومكافئة الصين، وهم فى ذلك يجب أن يستخدموا عناصر من استراتيجية الإشراك وكذلك توازن القوة.

إن تعلم كيف تُكبَح الصين ضرورة لكل القوى الكبرى، لكنه ضرورة ملحة لدول شرق آسيا. وتبدو دول رابطة شعوب جنوب شرق آسيا الأقل استعدادًا لتلك المهمة الصعبة. والدولة الأكبر بينها - إندونيسيا - يقع عليها الدور الأهم فى تقرير ما إذا كانت رابطة شعوب جنوب شرق آسيا تنطبق عليها حالة فنلندا. واليابان، التى لها هيمنة وإن كان بتركيبة قوة مختلفة فى شمال شرق آسيا، اتضح لفترة أنها تتعامل بمنطق فنلندا. لكن فى السنوات الأخيرة بدأت اليابان تتحرك، فى الغالب بدهاء مدهش، للتعامل مع الصين باعتبارها خطرًا لا بد أن يكبح ويروض.

على أن المفتاح إلى كبح الصين هو بالطبع الولايات المتحدة. لكن السياسة الأمريكية نحو الصين وشرق آسيا ما زالت غير متماسكة. والمؤشرات بعيدة المدى لا تبدو أفضل كثيرًا. وبالطبع لن يكون من المتوقع من الولايات المتحدة أن "تضع الطوق" فى شرق آسيا إلا إذا أرادت دول المنطقة ذلك وساعدتها فى تنفيذه. وقد خطت دول شمال شرق آسيا خطوات واسعة فى هذا الاتجاه، بينما لم تفعل ذلك دول جنوب شرق آسيا، باستثناء إندونيسيا. وفى الوقت الحاضر فإن الولايات المتحدة الأمريكية هى التى توفر أكسيجين الأمن للدول البحرية فى شرق آسيا. لكن من دون نقاش جاد فى شرق آسيا والولايات المتحدة حول كيفية كبح الصين فسوف تزداد الشكوك حتمًا حول ما إذا كانت الولايات المتحدة الأمريكية ستواصل حماية شرق آسيا البحرية من الاختناق.

هوامش الفصل الثانى

(1) For example see Kishore Mahbubani, "The Pacific Impulse," Survival, Vol. 37, No. 1 (Spring 1995); James Richardson, "East Asian Stability," The National Interest, No. 38 (Winter 1994-95); Morton Abramowitz, "Pacific Century: Myth or Reality," Contemporary Southeast Asia, Vol. 15, No. 3 (December 1993). Some of the engagement school is struggling with ways to add a dose of realism. See the notion of "conditional engagement" and "virtual alliances" as discussed in a study program on China currently underway in the Council on Foreign Relations. I am grateful to Jim Shinn of the Council for an opportunity to see the work in progress.

(2) Paul Dibb, Towards a New Balance of Power in Asia, Adelphi Paper No. 295 (London: International Institute for Strategic Studies |IISS|/Oxford University Press, May 1995). See related arguments in Richard K. Berts, "Wealth, Power and Instability: East Asia and the United States after the Cold War," International Security, VoL 18, No. 3 (Winter 1993-94); Aaron Friedberg, "Ripe for Rivalry: Prospects for Peace in a Multi-polar Asia," ibid.; and Barry Buzan and Gerald Segal, "Rethinking East Asian Security," Survival, Vol. 36 No. 2 (Summer 1994). These issues have become a trendy and sometimes vibrant focus of debate. See, e.g., Shannon Selin, Asia-Pacific Arms Buildup, Working Paper No. 6 (Vancouver: University of British Colombia, Institute of International Relations (1994); Andrew Mack and Pauline Kerr, "The Evolving Security Discussions in the Asia-Pacific," The Washington Quarterly, Vol. 18, No. 1 (1995); and Jonathan Pollack, "Sources of Instability and Conflict in Northeast Asia," Arms Control Today, November 1994.

(3) Gerald Segal, China Changes Shape, Adelphi Paper No. 287 (London: IBS/Oxford University Press, March 1994). On the optimist side see William Overholt, The Rise of China (New York: Norton, 1993); and most

recently, Jim Rohwer, Asia Rising (New York: Simon & Schuster, 1995). For a range of academic views see Thomas Robinson and David Shambaugh, eds., Chinese foreign Policy (Oxford: The Clarendon Press, 1994).

(4) Figure 1 and Table 1 were produced by Digby Waller, the Defence Economist at the International Institute for Strategic Studies.

(٥) ربما نتيجة لكون المسرح الأوروبى يبدو قابلًا وحساسًا جدًا لتوازنات معقدة ولكـون ذلك لا يتلاءم مع شرق آسيا حظيت التوازنات الأوروبية بانتباه تحليلى كبير ولا تزال توازنـات شرق آسيا منطقة تحليلية بكر. انظر:

Henry Kissinger, Diplomacy (New York: Simon & Schuster, 1994); Richard Rosecrance, "A New Concert of Powers," Foreign Affairs, Vol. 71, No. 2 (Spring 1992), pp. 64-82; Coral Bell, The Post-Soviet World (Canberra: Strategic and Defence Studies Centre, 1992); John Mearsheimer, "Back to the Future: Instability in Europe After the Cold War," International Security, Vol. 15, No. 1 (Summer 1990), pp. 5-56. See also William Pfaff, The Wrath of Nations (New York: Simon & Schuster, 1993).

(6) Gerald Segal, Rethinking the Pacific (Oxford: The Clarendon Press, 1990).

(٧) من أجل عملية ومشكلات المركزية الصينية انظر:

David Goodman and Gerald Segal, eds., China Deconstructs (London: Routledge, 1994).

(8) Paul Smith, "The Strategic Implications of Chinese Emigration," Survival, Vol. 36, No. 2 (Summer 1994).

(9) Michael Bradshaw, The Economic Effects of Soviet Dissolution (London: Royal Institute of International Affairs, 1993); and Bradshaw, Siberia in a Time of Change, No. 2171 (London: Economist Intelligence Unit, 1992). See also Andre Voskressenski, "Current Concepts of Sino-Russian Relations and Frontier Problems in Russia and China," Central Asian Survey, Vol. 13, No. 3 (1994); and Gerald Segal, Tlie Soviet Union and the Pacific (London: Unwin Hyman for the Royal Institute of International Affairs, 1990).

(10) Tun Huxley, Insecurity in the ASEAN Region (London: Royal United Services Institute, 1993); and Amitav Acharya, A New Regional Order in South-East Asia, Adelphi Paper No. 279 (London: IISS/Oxford University Press, May 1993). See also Michael Leifer, ASEAN and the Security of Southeast Asia (London: Routledge, 1989).

(11) Michael Leifer, Indonesia's Foreign Policy (London: Allen and Unwin for the Royal Institute of International Affairs, 1983).

(12) Kenichiro Sasae, Rethinking Japan-U.S. Relations, Adelphi Paper No. 292 (London: IISS/Oxford University Press, December 1994).

(13) Goodman and Segal, China Deconstructs, on different regions.

(14) David Dewitt, "Common, Comprehensive and Cooperative Security," The Pacific Review, Vol. 7, No. 1 (1994); and Paul Evans, "Building Security," The Pacific Review, Vol. 7 No. 2 (1994).

(15) "ASEAN and Regional Security," Strategic Survey 1994-1995 (London: IISS/Oxford University Press, 1995).

(١٦) حول بعض أعراض التفكير الصيني غير الرسمي انظر:

the Kyodo report of a high-level Chinese policy document reportedly opposed to regional security schemes. January 29, 1995, in British Broadcasting Corporation (BBC), Summary of World Broadcasts (SWB), Far East (FE/) 2216/G1. See also Huang Fan-zhang, "East Asian Economics: Development, Cooperation Prospects, and China's Strategy" in Barbara Bundy, et al., eds., The Future of the Pacific Rim (London: Praeger, 1994). A good Western analysis appears in Bonnie Glaser and Banning Garrett, "Multilat-era! Security in the Asia-Pacific Region and its Impact on China's Interests: Views from Beijing," Contemporary Southeast Asia, Vol. 16 No. 1 (June 1994). The author is also grateful for insights from Susan Shirk based on her "track two" dialogue with the Chinese on these issues. See also Denny Roy, "Hegemon on the Horizon? China's Threat to East Asian Security," International Security, Vol. 19, No. 1 (Summer 1994); John Carver, "China's Push Through the South China Sea," The China Quarterly.

December 1992; Harry Harding, "A Chinese Colossus," Journal of Strategic Studies, Vol. 18, No. 3 (September 1995).

(17) See a wide-ranging discussion in the UK House of Commons Foreign Affairs Committee in Relations Between the UK and China in the Period up to and Beyond 1997 (London: HMSO, March 1994). See also Percy Cradock, Experiences of China (London: John Murray, 1994); and Gerald Segal, "A Clearer Fate for Hong Kong," The World Today, February 1994.

(18) 18. Lo Chi-kin, China's Policy Towards Territorial Disputes (London: Routledge, 1989); Mark Valencia, China and the South China Sea, Adelphi Paper No. 297 (London; USS/Oxford University Press, July 1995); Michael Gallagher, "China's Illusory Threat to the South China Sea," International Security, Vol. 19, No. 1 (Summer 1994).

(19) Valencia, China and the South China Sea; and Mark Valencia with Jon M. Van Dyke and Noel Ludwig, "The Solution for the Spratly Islands Ought to Look Like This," International Herald Tribune, October 10, 1995.

(20) In June 1995, in the midst of a new period of anxiety in Southeast Asia about the South China Sea, Chinese archaeologists claimed to have found porcelain fragments there dating back to the Song Dynasty (960-1279). Xinhua (China's News Agency) on June 13, 1994, in SWB FE/2332/G7.

(21) Michael Swaine quoted in Far Eastern Economic Review, April 13, 1995, p. 25. For a classic example of the Chinese line of argument see the interview with a Chinese State oceanographic official in Wen Wei Po, April 17, 1995, in SWB FE/2284/G1-3. See also Ta Kung Pao, February 26, 1995, in SWB FE/2241/G/1-2.

(٢٢) من أجل تحليل متأن للقضايا القانونية انظر:

Daniel Dzurek, "China Occupies Mischief Reef in Latest Spratly Gambit," International Boundary Research Unit Boundary and Security Bulletin (London), April 1995, pp. 65-71.

(٢٣) كانت تلك لأزمة ثابتة لدى الصينيين. انظر:

Xinhua, May 11, 1995, in SWB FE/2301/G/1.

(24) Michael Leifer, "Chinese Economic Reform and Security Policy: The South China Sea Connec tion," Survival, Vol. 37 No. 2 (Summer 1995); and Esmond Smith, "China's Aspirations in the Spratly Islands." Contemporary Southeast Asia, Vol. 16, No. 3 (December 1994).

(25) The Straits Times (Singapore), July 31, 1992.

(26) Jane's Defence Weekly, May 20, 1995, p. 3; Flight, May 24, 1995, p. 24.

(27) Michael Richardson, "Strategic Signpost for Asia" in Asia-Pacific Defence Reporter Annual Reference Edition, Vol. 21, No. 6-7 (December 1994-January 1995), pp. 49-51. See also Ho Limpeng, "The Spratly Islands: Asian Flashpoint," Navy International, September 1994, pp. 257-259. On oil finds see International Herald Tribune, May 25,1995.

(28) Xinhua, October 17, 1994, in SWB FE/2130/G/2; and South China Morning Post International Weekly, August 27,1994, p. 6. See also Mark Valencia, "Dancing with the Chinese Dragon" in Trends, August 27, 1994; and Far Eastern Economic Review, October 13, 1994, p. 29.

(٢٩) كشفت التقارير فى عام ١٩٩٤ أن الصين أصبحت مستورد نفط صاف فى نوفمبر ١٩٩٤. وقد اتضح أن هذه التقديرات متسرعة. ففى الربع الأول من عام ١٩٩٥ كانت صـــادرات النفط الصينية ٤ ملايين طن من ٤,٢ مليون طن فى نفس الوقت من العام السابق. انظر:

Reuters, May 8,1995. Estimates suggest China will need to import 100m tonnes by 2010. See Valencia, China and the South China Sea. On China's food dependence see a report by The Wbrldwatch Institute cited in "Malthus Goes East," The Economist, August 12, 1995. In that context, it is significant that whereas the Spratly islands have proven to be rich in marine resources, oil has not yet been found in major quantities. The Natuna gas field in the south of the region is the world's largest. See GMA-7 Television (Philippines), June 18, 1995, in SWB FE/2335/B/4; and World Resources 1994-95 (Oxford: Oxford University Press, 1994).

(30) Janes Defence Weekly, March 18, 1995, p. 3. More generally see Jun Zhan, "China Goes to the Blue Water," Journal of Strategic Studies, Vol. 17, No. 3 (September 1994).

(31) The pattern of Chinese action in such circumstances is discussed in Gerald Segal. Defending China (Oxford: Oxford University Press. 1985).

(٣٢) هذا موضوع صعب وأنا مدين فى ذلك لآراء بول جودين. لبعض النظرات الإضافية انظر:

Kuang Chiao Ching (Hong Kong) No. 271 (April 16, 1995) in SWB FE/2301/G/1-3. See also the view of Admiral Lanxade who was in China in the relevant months, in Cols Bleus (Paris), May 6, 1995.

(٣٣) أطلقت البحرية البريطانية هذا الاسم الملائم "صخور الأذى" Miscief reef على تلك الجزر الواقعة على بعد أكثر من ١١٠٠ كيلو متر من هاينان وأقل من ٢٤٠ كيلو متر من الساحل الجنوبى لجزيرة بولين الفلبينية.

(٣٤) إن أولئك الذين يسعون إلى التقليل من أهمية حادثة صخور ميستشيف ينبهون إلى أن الصين لم تستخدم القوة بالشكل الذى فعلته فى الصدام مع فيتنام فى عام ١٩٨٨ الذى خلف قتلى. لكن من المؤكد أن الصين استخدمت القوة لطرد الصيادين الفلبينيين وبعد ذلك وضعت قوات بحرية على تلك الصخور لردع أى هجوم مضاد.

(35) China News Digest, April 26. 1995; and Xinhua on April 20, 1995. in SWB FE/2284/G/1; and Kuang China Ching (Hong Kong) No. 271 (April 16, 1995), in SWB FE/2301/G/1-3.

(36) Far Eastern Economic Review. April 6, 1995.

(37) International Herald Tribune, April 21, 1995.

(38) Philippines GMA-7 Television. April 10. 1995, in SWB FE/2276/B1. See also Far Eastern Economic Review, April 20. 1995, p. 12.

(39)Harry Harding, "Asia Policy to the Brink" in Foreign Policy, No. 96 (Fall 1994).

(40) Defense News. January 30. 1995. pp. 1, 26.

(41) International Herald Tribune, December 15, 1994.

(42) Associated Press, April 2,1995; International Herald Tribune, June 23,1995; Far Eastern Economic Review, September 28, 1995, p. 32.

(43) International Herald Tribune. March 8, 1995; Richard C Macke, "A Commander in Chief Looks at East Asia," Joint Forces Quarterly, Spring 1995, esp. pp. 12-13.

(44) Reuters, May 3, 1995, referring to Dibb, Toward a New Balance of Power in Asia.

(45) U.S. Security Strategy for the East Asia-Pacific (Washington, D.C.: Office of International Security Affairs, Department of Defense, February 1994). See also William Perry speech to China's National Defense University in Beijing on October 18, 1994, in Defense News, Vol. 9, No. 81 (1994).

(46) Reuters, May 10, 1995; and Korea Times, May 15, 1995.

(47) These points are in part based on discussions at a closed seminar at the UK Foreign Office in March 1995. See also "A Question of Balance," The Economist, April 22, 1995.

(48) UPI, May 1,1995. See various reports on the visit in SWB FE/2295/G/1-6.

(49) Agence France Presse from Tokyo, March 8,1995; and International Herald Tribune, April 4,1995.

(50) Reuters, June 30, 1995; South China Morning Post Weekly, July 8, 1995, p. 9.

(51) China News Digest, August 30,1995.

(٥٢) من أجل أدلة حول هذه القضايا فى المجال العام انظر:

Xinhua, July 3, 1995, in SWB FE/2347/G/1; Kyodo, August 30.1995, in SWB FE/2396/E/1; Liu Jiangyong, "Distorting History will Misguide Japan," Contemporary International Relations, Vol. 5, No. 9 (September 1995); Kyodo on pro-Taiwan forces in Daily Yomiuri, September 22, 1995; and Ryuichi Otsuka on the test ban in the Daily Yomiuri, September 21,1995.

(٥٣) كان غاريث إيفانز فى ماليزيا فى ذلك الوقت. انظر:

Malaysian Television on February 17, 1995, in SWB FE/2232/B/2.

(54) Dibb, Towards a New Balance of Power.

(55) Gareth Evans on March 20, 1995, reported by Reuters from Sydney on March 20, 1995. On the defense White Paper, see Far Eastern Economic Review, December 15, 1994, pp. 18-20.

(56) Various reports in mid-April 1995 from Taiwanese media in SWB FE/2276/F1; and Far Eastern Economic Review, April 13, 1995, p. 29.

(٥٧) فى عام ١٩٩٤ أبحر حوالى ٢١٠٠٠ صياد صينى على قوارب صيد تايوانية.

International Herald Tribune, April 5,1995; The Economist, April 29,1995. On fishing boats, see China News Digest, August 30, 1995.

(58) "Tensions Across the Taiwan Strait," China News Analysis, No. 1543 (September 15, 1995).

(٥٩) من أجل التصريح الصينى الرسمى انظر:

Xinhua, August 1, 1995, in SWB FE/2371/G/5; and Wen Wei Po on August 1 in SWB FE/2372/G/1.

(٦٠) نشرت الصين بيانا أبيض حول الحد من التسلح فى نوفمبر ١٩٩٥ أوضح أنه مـــن منظور الصين ليس ثمة حاجة لأن تصبح أكثر شفافية، وأنها فحسب يجب أن تتظاهر بأنها كذلك.

See the text in Xinhua on November 16, 1995, in SWB FE/2463/S1/1-10.

(61) Kyodo, August 1,1995, in SWB FE/2372/S1/1 for the ARF statement. Also Financial Times, July 31, 1995; Business Times (Singapore), August 2, 1995; The Economist, August 5, 1995; International Herald Tribune, August 4; and ibid., October 7,1995. For further details on the ARF see PacNet, No.
29 (August 18, 1995); PacNet, No. 31 (September 1, 1995).

(62) Philippines GMA-7 Television on April 24, 1995, in SWB FE/2287/B/1.

(63) Philippines GMA-7 Television on April 11, 1995, in SWB FE/2277/B/3.

(64) UP/, April 19, 1995.

(65) Reuters, May 10, 1995; Xinhua, May 16, 1995, in SWB FE/2306/G1.

(66) Ta Kung Poo, May 17, 1995, in SWB FE/2310/G/1-2.

(67) Xinhua on August 11, 1995, in SWB FE/2381/G/9; GMA-7 Television (Philippines) on August 9 and Xinhua on August 9, both in SWB FE/2379/B/3. See also Financial Times, August 11, 1995.

(68) Financial Times. February 10, 1993.

(69) For example as reported by Reuters on January 6, 1995.

(70) Dow Jones News Service, May 15, 1995; Reuters, May 14, 1995.

(71) Far Eastern Economic Review. August 11, 1994, p. 18.

(72) Far Eastern Economic Review, April 27,1995, p. 28.

(73) Suara Karya newspaper (in Indonesian) on April 11,1995, in SWB FE/2277/B2-3. See also tough comments by the armed forces commander cited by Reuters on May 31, 1995.

(74) Antara (Jakarta) newsagency, on July 21, 1995, in SWB FE/2363/B/1-2.

(75) Michael Swaine, China: Domestic Change and Foreign Policy (Santa Monica: RAND, 1995); Susan Shirk, The Political Logic of Economic Reform in China (Berkeley: University of California Press, 1993); Richard Yang and Gerald Segal, eds., Chinese Economic Reform and Defence Policy (London: Routledge, forthcoming 1996).

(76) Geremie Barme, "To Screw Foreigners is Patriotic," China Journal, No. 34 (July 1995); and Allen Whiting, "Chinese Nationalism and Foreign Policy After Deng," China Quarterly, Summer 1995. For an earlier version of the argument see Michel Oksenberg, "China's Confident Nationalism," Foreign Affairs, Vol. 65, No. 3 (Winter 1986-87).

(٧٧) مما تجدر ملاحظته أن الصين فى عام ١٩٩٥ صدمت أولئك الذين يؤيدون فكرة منطقة التنمية فى نهر ميكون وأولئك الذين كانوا يعتقدون أن الصين تتعلم أن تلعب وفقًا لقواعد الاعتماد الاقتصادى المتبادل، وذلك من خلال التقليل المفاجئ والحاد لتدفقات المياه إلى الدلتا. انظر:

The Economist, November 18,1995.

الفصل الثالث

قراءات أخرى

إن الأدبيات وفيرة حول مضامين ونتائج قوة الصين المتنامية. وقد اخترنا لك بعض الكتب والمقالات الحديثة حول الموضوعات التى عالجها الكتاب. وعند تحديد هذه الاختيارات قررنا التأكيد على المصادر الحديثة المكتوبة باللغة الإنجليزية التى يسهل الوصول إليها. ونحن لم نُضمِن فى هذه القراءات المصادر المكتوبة باللغة الصينية أو الوثائق الحكومية من الولايات المتحدة أو الدول الأخرى. هذه المواد مهمة جدًا، لكنها من التنوع والكثرة بما يجعل من الصب إدراجها هنا. ويجب أن ينتبه القارئ أيضًا إلى أن مجلات مثل *China Quarterly* [الصين الفصلية] و *Asian Survey* [المسح الآسيوي] و *Journal of Contemporary China* [مجلة الصين المعاصرة] تحتوى على مقالات ذات صلة أكثر بكثير مما أُدرِج هنا.

أ- مراجعات عامة لسياسة الصين الخارجية وموقعها الدولى:

Christensen, Thomas J. "Chinese Realpolitik." *Foreign Affairs*, Vol. 75, No. 5 (September/October 1996), pp. 37-52.

Johnston, Alastair Iain. *Strategic Culture and Grand Strategy in Chinese History*. Princeton, N.J.: Princeton University Press, 1995.

Kim, Samuel, ed. *China and the World : Chinese Foreign Policy Faces the New Millennium.* Boulder, Colo.: Wesrview Press, 1998.

Lampton, David, ed. *The Making of Chinese Foreign and Security Policy in the Era of Reform.* Stanford, Calif.: Stanford University Press, 2000.

Nathan, Andrew J., and Robert S. Ross. *The Great Wall and the Empty Fortress: China's Search for Security.* New York: Norton, 1997.

Waldron, Arthur. "After Deng the Deluge: China's Next Leap Forward." *Foreign Affairs,* Vol. 74, No. 3 (September/October 1995), pp. 148-153.

ب- تقييم الصين. القدرات والنوايا:

Allen, Kenneth W., Glenn Krumel, and Jonathan D. Pollack. *China's Air Force Enters the Twenty-first Century.* Santa Monica: RAND, 1995.

Bernstein, Richard, and Ross H. Munro. *The Coming Conflict with China.* New York: Knopf, 1997.

Gallagher, Michael G. "China's Illusory Threat to the South China Sea." *International Security,* Vol. 19, No. 1 (Summer 1994), pp. 169-194.

Gill, Bates, and Michael O'Hanlon. "China's Hollow Military." *The National Interest,* No. 56 (Summer 1999), pp. 55-62.

Godwin, Paul H.B. "From Continent to Periphery: PLA Doctrine, Strategy, and Capabilities Toward 2000." *China Quarterly,* No. 146 (June 1996), pp. 464-487.

Kristof, Nicholas D. "The Rise of China." *Foreign Affairs,* Vol. 72, No. 5 (November/December 1993), pp. 59-74.

Lampton, David. "Think Again: China." *Foreign Policy,* No. 110 (Spring 1998), pp. 13-27.

Lilley, James, and Carl Ford. "China's Military: A Second Opinion." *The National Interest,*

No. 57 (Fall 1999), pp. 71-77. Mulvenon, James C, and Richard H. Yang. *The People's Liberation Army in the Information*

Age. Santa Monica: RAND, 1999. Pillsbury, Michael, ed.. *Chinese Views of Future Warfare.* Washington, D.C.: National

Defense University Press, 1997. Ross, Robert S. "Beijing as a Conservative Power." *Foreign Affairs,* Vol. 76, No. 2

(March/April 1997), pp. 33-44. Segal, Gerald. "Does China Matter?" *Foreign Affairs,* Vol. 78, No. 5 (September/October

1999), pp. 24-36. Shambaugh, David. "China's Military: Real or Paper Tiger?" *Washington Quarterly,* Vol.

19, No. 2 (Spring 1996), pp. 19-36. Shambaugh, David, and

Richard H. Yang, eds. *China's Military in Transition.* Oxford:

Clarendon Press, 1997.

"ج"- مستقبل الصين الاقتصادى:

Economy, Elizabeth. "Reforming China." *Survival,* Vol. 41, No. 3 (Autumn 1999), pp. 21-

42. Lardy, Nicholas. *China's Unfinished Economic Revolution.* Washington, D.C.: Brookings

Institution, 1998. World Bank. *China 2020: Development Challenges in the New Century.* Washington, D.C.:

World Bank, 1997.

"د"- السياسات الداخلية فى الصين:

Goldstone, Jack. "The Coming Chinese Collapse." *Foreign Policy,* No. 99 (Summer 1995),

pp. 35-52. Huang, Yasheng. "Why China Will Not Collapse." *Foreign Policy,* No. 99 (Summer 1995),

pp. 54-68.

Lieberthal, Kenneth. *Governing China.* New York: Norton, 1995. Pei, Minxin. "Is China Democratizing?" *Foreign Affairs,* Vol. 77, No. 1 (January/February

1998), pp. 68-82. Pei, Minxin. "Will China Become Another Indonesia?" *foreign Policy,* No. 116 (Fall 1999),

pp. 94-109. Segal, Gerald. *China Changes Shape: Regionalism and Foreign Policy.* Adelphi Paper No.

287. London: International Institute for Strategic Studies/Brassey's, 1994.

"ر"- النزعة القومية الصينية:

Oksenberg, Michael. "China's Confident Nationalism," *Foreign Affairs,* Vol. 65, No. 3

(Winter 1986-87), pp. 501-523. Sautman, Barry. "Racial Nationalism and China's External Behavior." *World Affairs,* Vol.

160, No. 2 (Fall 1997), pp. 78-95. Unger, Jonathan, ed. *Chinese Nationalism.* Armonk, N.Y.: M.E. Sharpe, 1996.

Whiting, Allen S. "Chinese Nationalism and Foreign Policy after Deng." *China Quarterly,*No. 142 (June 1995), pp. 295-316.

"ز"- الصين والأمن الإقليمى فى شرق آسيا:

Berts, Richard K. "Wealth, Power, and Instability." *International Security,* Vol. 18, No. 3

(Winter 1993/94), pp. 34-77.

Feigenbaum, Evan A. "China's Military Posture and thc New Economic Geopolitics." *Survival,* Vol. 41, No. 2 (Summer 1999), pp. 71-88.

Friedberg, Aaron L. "Ripe for Rivalry: Prospects for Peace in a Multipolar Asia."*International Security,* Vol. 18, No. 3 (Winter 1993/94), pp. 5-33.

Nye, Joseph S. "China's Re-emergence and the Future of the Asia-Pacific." *Survival,* Vol. 39, No. 4 (Winter 1997/98), pp. 65-79.

"س"- الرؤى الصينية للمنطقة والعالم:

Deng, Yong and Feiling Wang, eds., *In the Eyes of the Dragon: China Views the World and*

Sino-Amerkan Relations. Boulder, Colo.: Rowman and Littlefield, 1999.

Garrett, Banning, and Bonnie Glaser. "Chinese Apprehensions about Revitalization of

the U.S.-Japan Alliance." *Asian Survey,* Vol. 37, No. 4 (April 1997), pp. 383-402.

Li, Rex. "Partners or Rivals? Chinese Perceptions of Japan's Security Strategy." *Journal*

of Strategic Studies, Vol 22, No. 4 (December 1999), pp. 1-25.

Shambaugh, David. *Beautiful Imperialist: China Perceives America, 1972-1990.* Princeton,

New Jersey: Princeton University Press, 1991.

Whiting, Allen S. *China Eyes Japan.* Berkeley: University of California Press, 1989.

"ش"- تايوان:

Garver, John W. *Face-Off: China, the United States, and Taiwan's Democratization.* Seattle:

University of Washington Press, 1997. Lee, Bernice. *The Security Implications of the New Taiwan.* Adelphi Paper, No. 331. Oxford:

International Institute for Strategic Studies/Oxford University Press, 1999. Roy, Denny. "Tensions in the Taiwan Strait." *Survival,* Vol. 42, No. 1 (Spring 2000),

pp. 76-96.

"ص"- السياسات نحو الصين الصاعدة:

Gill, Bates. "Limited Engagement." *Foreign Affairs,* Vol. 78, No. 4 (July/August 1999), pp. 65-76.

Johnston, Alastair Iain, and Robert S. Ross, eds., *Engaging*

China: The Management of an Emerging Power. London: Routledge, 1999.

Lieberthal, Kenneth. "A New China Strategy." *Foreign Affairs,* Vol. 74, No. 6 (November/December 1995), pp. 35-49.

Perry, William J., and Ashton B. Carter, *The Content of U.S. Engagement with China.* Stanford, Calif, and Cambridge, Mass.: Center for International Security and Coop-

eration, Stanford University, and Belfer Center for Science and International Affairs, Harvard University, 1998.

Shambaugh, David. "Sino-American Strategic Relations: From Partners to Competitors." *Survival,* Vol. 42, No. 1 (Spring 2000), pp. 97-115.

Shinn, James, ed. *Weaving the Net: Conditional Engagement with China* (New York: Council on Foreign Relations, 1996).

Vogel, Ezra, ed. *Living with China.* New York: Norton, 1997.

Waldron, Arthur. "Deterring China." *Commentary,* Vol. 100, No. 4 (October 1994), pp. 17-21.

المؤلفون:

إريكا ستريكر دونز Erica Strecker Dawns

باحثة فى سبيله للحصول على درجة الدكتوراه مـن قـسم الـسياسة بجامعة برنستون ، وأنتجت لمؤسسة راند RAND عددًا من الأعمال حـول قضايا الأمن الصينى. فيليب سى سوندرز Phillip C. Saunders باحـث فى سبيله للحصول على درجة الدكتوراه من مدرسة ودرو ويلسون للعلاقات العامة والدولية بجامعة برنستون ، وأنتج عددًا من الأعمال حـول القـضايا الآسيوية لصالح القوات الجوية الأمريكية ومؤسسة راند ومجلس العلاقـات الخارجية ، وفى الوقت الحالى يكمل أطروحة دكتوراه حول الأولويات فـى السياسة الأمريكية نحو الصين منذ أحداث ميدان تيانمين .

أفيرى جولدشتاين Aver Goldstein

يعمل أستاذًا مساعدًا للعلوم السياسية ومدير مركز كريـستوفر بـرويفن للسياسة الدولية بجامعة بنـسلفانيا. وهـو مؤلـف From Bandwagon to Balance-of-Powėr Politics: Structural Constraints and Politics in China, (Stanford, Calif.: Stanford University Press, 1949-1978 (1991 ويقوم حاليًا بإجراء دراسة بعنوان: Deterrence and Security in a Changing World: China,

Britain, France, and the Enduring Legacy of the Nuclear Revolution.

توماس كريستنسن Thomas j. Christensen

أستاذ مساعد العلوم السياسية وعضو برنامج الدراسات الأمنية بمعهد ماساشوستس للتكنولوجيا. من مؤلفاته Useful Adversaries: Grand Strategy, Domestic Mobilization, and Sino-American Conflict, 1947-1958 (Princeton, N.J.: Princeton University Press, 1996).

جون ويلسون لويس John Wilson Lewis

وزو ليتاى Xue Litai عضوان فى مركز الأمن والتعاون الدوليين بجامعة ستانفورد واشتركا فى تأليف عدد من الدراسات حول البرامج العسكرية الصينية .

جيرالد سيجال Gerald Segal

عضو المعهد الدولى للدرسات الاستراتيجية ومدير برنامج آسيا والمحيط الهادى بمجلس البحوث الاقتصادية والاجتماعية والرئيس المعاون للمجلس الأوروبى للتعاون الاقتصادى فى آسيا والمحيط الهادى .

ديفيد شامبو David Shambaugh

أستاذ العلوم السياسية والشئون الدولية ومدير مركز كاستون سيجور Caston Sigur Center لدراسات شرق آسيا بجامعة جورج واشنطن.

شامبو هو محرر مجلة دراسات شمال شرق آســيا والمحــرر الــسابق لمجلة الصين الفصلية .

روبت روس Robert S. Ross

أستاذ العلوم السياسية بكلية بوسطن وزميل مركز جون كينج فيربانــك لبحوث شرق آسيا بجامعة هارفارد . من أحدث مؤلفاته كتاب: Great Wall and Empty Fortress: China's Search for Security (coauthor) (New York: W.W. Norton, 1997) وكتــاب Negotiating Cooperation: U.S-China Relations, 1969-1989 (Stanford, Calif.: Stanford University press, 1995).

سين لين- جونز Sean M. Lynn-jones

هو محرر مجلة الأمن الدولى International Security . له عدد من الكتب المؤلفة والمحررة. ومما له علاقة بمنطقتنا، ينهى لين – جــونز حاليًــا، بالاشتراك مع كريستوفر لاين Christopher Layne ،كتابًا بعنوان "هل ينبغى على أمريكا أن تنشر الديمقراطية؟" يقدمان فيه الرؤى المتعارضة حول مــا إذا كان يجب على الولايات المتحدة أن تشجع الديمقراطية فى الدول الأخرى .

المترجم فى سطور:

دكتور مصطفى محمد عبدالله قاسم

- باحث السياسات التربوية بالمركز القومى للبحوث التربوية والتنمية، القاهرة.
- حاصل على درجة دكتوراه الفلسفة فى التربية (تخصص أصول التربية) فى موضوع التعليم والتحديث الثقافى المدرسة وثقافتها بين التكريس والتجديد الثقافيين".
- حاصل على درجة الماجستير فى التربية (التخصيص أصول التربية) فى موضوع التعليم والتحديث السياسى" رؤية مقترحة لتفعيل التربية المدنية فى التعليم الثانوى فى مصر" .
- نشر له عدد من الدراسات والمقالات فى التربية والثقافة. فى عدد من الدوريات.
- نشر له المجلس الوطنى للثقافة والفنون والآداب، ضمن سلسلة عالم المعرفة، كتابًا مترجمًا بعنوان: "التاريخ الاجتماعى للوسائط: من غتنبرج إلى الإنترنت"، عدد ٣١٥، مايو ٢٠٠٥.
- صدر له كتاب مؤلف بعنوان "التعليم والمواطنة: واقع التربية المدنية فى المدرسة المصرية"، مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان، القاهرة، ٢٠٠٦، وطبع نفس الكتاب ضمن سلسلة مكتبة الأسرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ٢٠٠٨.
- له عدد من الكتب المؤلفة والمترجمة والدراسات تحت النشر.
- البريد الإلكترونى: mkassem2003@hotmail.com

السيد يسين:

- أستاذ علم الاجتماع السياسى ومستشار مركز الأهـرام للدراسـات السياسية والاستراتيجية .
- صدر له العديد من المؤلفات من أهمها: "الشخصية العربيـة بـين مفهوم الذات وصورة الآخر"، و "الوعى التاريخى والثورة الكونية"، و "الزمن العربى والمستقبل العالمى"، و"العولمة والطريق الثالث"، و"تشريح العقل الإسرائيلى"، و "العالميـة والعولمـة"، و"الحـوار الحضارى فـى عـصر العولمـة"، و"الإمبراطوريـة الكونيـة"، و"المعلوماتية وحضارة العولمة".
- حصل على جائزة الدولة التقديرية فى العلوم الاجتماعية ١٩٩٦ .
- حصل على جائزة مبارك فى العلوم الاجتماعية ٢٠٠٧ .

التصحيح اللغوى : ياسر مكى
الإشراف الفنى : حسن كامل